UNIVERSAL
LIBRARY

OU-234701

UNIVERSAL
LIBRARY

(الجزء الاول)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهري على التوضيح
لالفية ابن مالك في النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبي
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصاري
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الالمعي المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

CAMSCANNER 1965

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الايمان ظلام الفكر الحالك وأرشد الانام الى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمي الحمصي غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كاملة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهري ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطي والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدنوشري بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم في عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقاني على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمي معهم من المناقشات وضممت الى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى في كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المشارق والمغارب *(ترجمة الشارح رحمه الله)* هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الشافعي النحوي يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري والشمني والزين الابناسي ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة شيخ الدوادار (قوله اللهم لتحميده) يأتي قريبا في كلام الشارح تفسير الالهام وقال لتحميده دون لحمده اشارة الى المبالغة في حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو أجنبي * فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبي ٣ وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظير ما هنا لكن في الكشاف في تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أبي متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبي متاعا نصب بمتاع لانه في معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمدا الشاكرين وأعجبني ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد في قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمدا الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر في الاصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول

شهادة

له فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضرب شديدا والقيام في الدار قياما الى الساعة

(قوله موافيا للنعمه) قال في الصحاح وافى فلان أي أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة في مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشري معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا للنعمه واضح وكونه مساويا للمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جملة الحمد لله الخ انشائية وهي لانشاء الحمد بعض مضمونها كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتامل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زرقاني وكون وحده حالا أي مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو علي الى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا افرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على

كدة عامل الظرف أي مستقرا في انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان

يدا دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده

هو من غير خلاف وصية بكلمة الشهادة وللامام السبكي رسالة في نصب وحده سماها الزفدة ذكرها السيوطي في الاشباه والنظائر

الهشي باجنبي وبها يعمل الخ كذا في النسخة التي بايدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله باجنبي ولعل الاصل

ة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق معمول لاشهد (قوله فى توحيده) لعله تمجيده أو تحميده دفعا لشرحى ولاضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لايخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أى انه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع للكمال البشرى رجح عليهم كما ذكره الامام الرازى على ما نقل الطوخى وقد حررنا ذلك فى حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لايخفى ما فى الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من الطباق الذى هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الايجاد كما فى قوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أى كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أى دائم الفقر (قوله الحنفى) أى المبالغ فيه من حنفيت به بالكسر بالغت فى اكرامه (قوله الربانى) نسبة الى رب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه اشتهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبى وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو فى بعض كتبه ورأيته بخطه فى الحواشى ٣ والتذكرة وذكره السيوطى فى حسن المحاضرة والصفدى فى تاريخه أعيان العصر وهذا على ما فى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع فى بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة لا بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج

شهادة مخلص فى توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده * (وبعد) * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى عامله الله بلطفه الخفى وأجراه على عوائد بره الحفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك فى علم النحو للشيخ الامام العلامة الربانى جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمده الله بالرحمة والرضوان فى غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يات أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع فى ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود فى هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفى مكنوناته ماوراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه فى المنام فاعترف بهذا الكلام ووعدبانه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يافلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو البانى بنفسه وانما أمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فنهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحته بعشرة أمور مهمه مشتملة على فوائد جمة أحدها انى مزجت شرحى بشرحه حتى صارا كالشئ الواحد لايميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انى تتبعت أصوله التى أخذ منها ورتبما شرحت

ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفى الصحاح وفلان نسيج وحده أى لانظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله فى هذا النحو شكله) لايخفى ما فى قوله هذا النحو من التورية (قوله غير انه) بيان للداعى لشرحه مع انه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ سفرا من باب ضرب أى كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمى (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير المجاز) هو الطريق اما الذى (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة بنى سلطاننا برقوق جسرا * بعدل والانام له مطيعون فهو مجاز فى الحقيقة للبرايا * وأمر السلوك هى الشريعه (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تاخر الديباجة على الشرح وفيه بعد ذلك وأستغفر الله مما يقع لى فى الحال دون أن يقول وقع يقتضى تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبى بقوله انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هى نور فى القلب كالنور فى العين

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وبينت عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كأنه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله انى طبقت الشرح على النظم) أى غالبا فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسال الخ) سال قارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى ولا يسالكم أموالكم ومنه نحن فيه فمن مفعولا الاول وقوله فيما ياتى أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسالونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو فاسال به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن ان مجرورها المفعول الثاني وأنكر ذلك البصريون وتاولوا الآية على ان الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سالته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تاويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا قال البيضاوي به متعلق باسال أو بخبيرا قال المولى سعدى أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول ٤ واحد وبما ذكر هنا يظهر ما ذكر في سورة النبا فانهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين ما آباوجوها منها ان تعلق للطاغين بما آبا أو مرصادا فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أى جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به اشارة الى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشري الحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد به بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق باسال وعثر عليه أى أطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها ابن في المضارع عثرا كقتل وعثورا كقعود واوطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها يقال طغى يطغى بيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثرت ي حاولت فيه الصواب فزلت عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع نعريفهما باللام للدلالة على انه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أى يدفع (قوله ويحضر) خوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضى الله عنهما انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنسي فعليه فاصله انسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسيان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا فعلان

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انى ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها انى كملت بيت كل شاهد مما انتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها انى ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انى طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انى ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقضى به على الصحيح ثامنها انى ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الاذهان والحزم بمعرفتها تاسعها انى بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انى بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من الحانه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطوره وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا أن يتم نوره وأسال فضل من حسن خلقه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشا والممات وقد أسن واتفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي معدان الفيل وسمي ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا أبي الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا للتصريح ابن الاثير في جامع الاصول انه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة الى فراهيد بطن من الازد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان الفراهيد بالدال المهملة وان الخليل ينسب اليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشان والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلا لقلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحبه ومالكه وان حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الابتر والاجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح اما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والجاوي الرهاوي) بضم الراء نسبة الى رهامدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافظاهر الروايتين ان ذهاب الاجذمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لان كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما فهو من حمل المقيد على المطلق بالغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين اما اذا كان فيحمل المقيد على المطلق لان القيدين يتعارضان فيتساقطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يفيد ان ذهاب البركة لا يتوقف على احدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شئ فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بتبيينه الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد ان ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بما هو

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبعمائة من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة ابي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزأ والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين * قال الشيخ رحمه الله تعالى *(بسم الله الرحمن الرحيم)* اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من

كل عمل يعمل فيه ولاشك ان هذا المعنى اذا حصل فى بداءة أمر ذى بال بشئ من البسملة والحمدلة لايمكن ان يحصل فى تلك البداءة بالآخر الثانى ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء بتلك الامور المذكورة تقديمها فى الذكر اللسانى الذى يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس ان المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المبانى الخمسة لما أمكن ان يمنع منعا مستندا الى سند يقويه افترق الناظرون فى دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلكا أما مسلكان الاولان فتقريرهما ان التعارض انما يلزم اذا كان المراد بالبدء فى الحديثين الحقيقى وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقى وفى الآخر الاضافى مقيسا الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذى البال او فى جميعهما بدأ اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الامر ذى البال او المراد به فيهما البدء العرفى الذى يسع الامرين فاكثر وهذان الجوابان وان كانا فى جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثانى أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفى أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على حقيقى او اضافى او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسما لمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثانى غير مطرد لعدم جريانه فى ذى بال لايكون له امتداد عرفى لاتسمع لان تفسير الامر ذى البال بما له شرف حسى او شرعى او عقلى يقتضى ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادى المقرون بالتهيؤ العادى المستدعى لقدر من الامتداد والبدء الذى لايكون كذلك لايستحق ان يسمى بدء أمر ذى بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما فى الذكر اللسانى نظرا الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما لسياق الاحاديث لاكون دفع التدافع موقوفا عليهما والا لوجب ان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة او الملابسة او جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم فى الذكر اللسانى والذكر الجنانى والعمل الاركانى والتحرير البنانى وتقديم الحمد خاصة فى العمل الاركانى يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فات حمل البدء فى الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل فى الكل على الحقيقى فانه لايتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين او حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو الذى جعل مسلكا ثانيا فلان السالكين له اسئ وافى منع التدافع تارة الى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لاتنافى الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملابسة وذكروا ان الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذى بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم ببيان امكان الابتداء بامر ذى بال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين فى الوجود اللفظى ودونه خرط القتاد لابنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن لايكون العدول عن العرفى الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولاشك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة باحد هذين ان أمكن لكن اقترانه فى تلك الحالة الآخر منهما لايكاد يمكن وأما ضعف الثانى فلان المراد من الملابسة المعدودة من معانى الباء هو معنى المصاحبة اى المعية والمقارنة وحينئذ اما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لايتم المقصود زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذى البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متاخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما فى الوجود اللفظى الذى لايمكن تحقق معناها اللغوى المراد هنا الا به ولان كلا من البسملة والحمدلة زمانى لآنى لتركبه من أجزاء زمانية هى الحروف وكل ما هو زمانى يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمد الذى هو زمانى يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا على أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة

البعض لايستقيم فى الافعال التى تشغل اللسان عن الملابسة بشئ آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل ونحو ذلك مناف للاستغراق الذى نطقت به كلمة كل فى كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذى مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما فى المسلك الاول فتقديره أن يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا فى تقديمهما فى الذكر اللسانى وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من غير تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمدلة وجود فى الذهن ووجود فى العبارة ووجود كتابى والحمد وحده وجود فى الاركان فانحاء وجود الحمد أربعة وانحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتاهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقى وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجمال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم فى الذكر اللسانى فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ماذكر فى الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضاح المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أى بناء على انها اضافة بيانية أى خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقول الدنوشرى المراد انه مثله فى العموم والخصوص وان كان فى المشبه مطلقا وفى المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لارشاد حسن الاداء) لان فى اسقاطه ابهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبنى على هذين القولين مسئلة منطقية وهى ان جملة البسملة هل هى قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهى كلية ولا يرد ان الكلية هى التى موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ماهو الموضوع فى المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم فى المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثانى تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجىء الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائى أو تاليفى وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه فى كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه فى بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجلالة الذى هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أى ذكر الاسم وقد يتوقف فى كون هذا مفيدا للجواب وكذا فى الذى بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة للحمد (قوله رأى المعتزلة) اختار الامام الرازى والبرهان الجعبرى وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أى لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جىء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل فى الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا فى الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثانى قول الاشعرى وقيل لا ولا وهو مذهب أهل الحق ويعزى لمالك رضى الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظى وذلك ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشئ فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازى انا لم نجد شيأ معتادا به فى النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذى وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله فى الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وهذا لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه فى ماصدق هذه الكلمة فعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك فى المشتق ان كان اسم صفة يوجد أثرها فى الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظى) أى كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أى فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما فى سبح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أى المعينة فى الخارج فهو علم شخصى لا جنسى وليس كليا انحصر فرده فى الخارج والا لما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر فى المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله حررناه فى حواشى الفاكهى فى باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمى فى شرح الشعراوية والواضع له هو مسماه لا غيرا تفاقا كاسماء الملائكة وفاقا للهمام اه وفى دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل المرجوع له بالكنه وذلك لا يمكن فى وضع الجلالة بانه يكفى التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التى نقلها القرطبى فى الخلاف فى اشتقاق الاسم هل هو من السمو او من السمة فانه ذكر ان القول الثانى مبنى على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان لم يزل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضع له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر اله بكسر اللام

قول الشارح من الاله أولى من قول غيره من اله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم ان الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استفهامهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال ان الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال نحو هو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو وعبارة بعض من كتب على البيضاوي فان قلت اذا جعل المتعدي لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا الافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الانسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لافادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عده سيبويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وان كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر مما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التامل

(فائدة) نقل الدماميني عن بعض المتاخرين ان صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من الجبار وعلل ذلك بان المبالغة ان تثبت للشئ أكثر مما له وبان المبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبه أن فيكون تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايتها التي هي فعل أو ارادة فعل كما مر لا مبدؤها الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزمخشري ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا ولا نخالفها الا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل بسملته كالتاليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكانه قال مبتدئا ومتبركا باسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختياري) يوهم انه يشترط في المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بازاء نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا للظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام

وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غايته ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بازاء نعمة وغيرها

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا اطلاق ولا تقييد أي لاجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الافعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) اللواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصله الى الشاكر يقتضي ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة وانفرادهما في ثناء بلسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق اذ الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي ان لم يعتبر في الشكر وصول النعمة الى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة الى الحامد وان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنري أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان ما زاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم أن صرف العبد الجميع واحدا اعتبارا كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمد ان لغوي وعرفي وشكر ان كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادني توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك

(٢ تصريح ل)

فتنبيه له (قوله فالشكر) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاص تعلقه بالباري) أي لانه لا يكون الا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أي فقط التقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فان متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم ف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لانه فعل واحد والشكر أفعال متعـ فعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ماخوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى انا لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه اشارة الى أن الفعلية هي الاصل ووجهه أن الحمد من المصادر الساد مسد أفعاله الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هي حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أي مقام افادة الحمد لا افادة اختصا ر الحمد به تعالى و كان المقام كذلك في بعض الحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لا ن الدين

استفادته منها بمعونة شئ آخر بقي أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالحمد عرضي والاول ان لم يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بان كلا منهما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى انه قد يقدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل في الحمد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة الحمد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها في ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أي كون اللام في لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في لله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالحمد الذي هو المبتدا فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر المرفي لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد لان معنى كونه لله أنه لا يؤتى به الا له تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر

من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجي وأجاب بعض الافاضل بان الحمد ماخوذ من المصدر المبني للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمراد بالمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة من حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الامر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما مر ومجيء الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضي بضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوي كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو في الاصل صدر بمعنى التربية) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة المشترك وكان الاولى ترك قوله في الاصل هنا أو ذكره في الامل أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي الثاني تبعه بعكس ما فعل الشارح كالكشاف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل ى لازما (قوله للمبالغة) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من نعما لا مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا ينافي في كونه جمعا حقيقة بل لا يدفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم مجرى الصفة ن كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في اعرابه الوصفي كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أن شارح السراجية اشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا يشتق فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لغة مأم

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله * فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم * فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما صف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها الوحود فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففي الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا (قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالي والزين العراقي وهو الموافق لاطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الافراد في الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عمن ترك السلام باحتمال انه أتى به لفظا فان ذلك انما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المقابلة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله محمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لمحموده تفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسيأتي في جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقدير واجعل كلا منا الاضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أي البياض لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشئ الذي عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشوه الخلقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك المحال زائد على نورية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضب وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه

وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أي دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القولين في التصغير

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذه الاصلى لا بقيد ماهنا وهو فى الاصل من آل اليه رجع اليه بقرابة أو رأى أو نحوه وقد يجاب بانه راعى المقام وانظر ماوجه الخلاف بين الكسائى وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل * فان قيل لو كان أول أصلا لآل لنطق به العربى فقال أول وأوائل * أجيب بانه انما لم ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض فى كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائى مادتين مختلفتين كما قال الدمامينى وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثانى (قوله فقال الشافعى الخ) انما فسره الشافعى رضى الله عنه بذلك لانه أراده من تحرم عليه الزكاة وأما فى مقام الدعاء فالانسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشرى المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما فى العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل ههنا فى المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا فى سلام وهذا مما تاباه القواعد والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذى يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلى صلاة وأسلم سلاما انتهى * وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكر اذ لا يصح ذلك الا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مفعولا بالاجنبى وهو الخبر أعنى قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملهما) يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتى فى باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفى التقوية والتقدير يوجدان فى المبين للنوع والعدد وهو ينافى ظاهر قول الناظم * تو كيدا أو نوعا يبين أو عدد * ووجه المنافاة انه جعل ماذكر أقساما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى فى كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقانى فى الاضافة بيانية أى معنى هو الشرط أى وفيه معنى التفصيل فى غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أى فقط قال الدنوشرى قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أى التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هى دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضى والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضى حيث قال اما موضوعة لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شئ لشئ ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول ائمة نحو) الذى قاله مكى هو نص كلام المصنف فى هذا الكتاب فيما سياتى للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أى متضمن معنى الشرط صرورة لذلك كما سنبينه فيما ياتى وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكى بالاعتراض عليه فى قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لاما فى غالب أحوالها لا فى خصوص هذا الموضع وقوله وهذه اشارة الى لفظه وما من حيث هى على ان اسم الاشارة ليس فى كلام مكى أو بناء على ما بحثه المصنف فى حواشى التسهيل مما يقتضى ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل اذ لم يوجد سياتى فى كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا

فمن قال أصله أهل قال فى تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال فى تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الاول أشهر وأكثر ثم اختلف فى معناه فقال الامام الشافعى أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم أهله أو آل أمره ينهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كراكب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة اقيهم (أجمعين) تو كيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقريرهما (دائمين) نعت صلاة وسلام (بدوام) أى بقاء (السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا فى الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * هذا خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدمامينى حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهو منى هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه فى المغنى فى أما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثير ومكان قليلا تقول فى الزمان جاء زيد بعد عمرو

قال الزرقانى قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقانى من هنا تفهم ان الجواب فى محل جزم (قوله فهما هنا مبتدا الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشى مختصر المعانى والبيان (قوله اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتاء له بجعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ماذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتاويل بماذكر متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذى هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أى بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذى منعه الشارح فى اعرابه وفيه كلام يبناه فى شرح الالفية عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجىء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال سلمهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لانهما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب

وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف فى ناصبها اذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما النائبة عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثانى نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شئ بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء أو الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره فى الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعى ابهاما أو للتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام مايلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أى أوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق بفتح الخاء فى الاول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابى البقاء العكبرى حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذى خلصت محبته والصفى المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه) معطوفات على

للشارح التعليل بذلك (قوله والالهام مايلقى فى الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الاعلى قال تعالى فالهمها فجورها وتقواها وذلك نحو مايعبر عنه بلمة الملك وبالنفث فى الروع كقوله عليه السلام ان للملك لمة وان للشيطان لمة وان روح القدس نفث فى روعى وأصله من التهام الشئ ابتلاعه والتهم الفصيل مافى الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مبنى على ان الالهام يكون فى الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فالهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) لم فيه ان التنازع لا يكون بين حامدين ولا بين حامد وغيره الصلاة والسلام حامدان لانهما اسما مصدرين كما مر الا أن يقال المراد انهما على طريقة لا منه حقيقة كما يدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أى فى القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذى نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أى لان التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين فى الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (وهو مقتبس الخ) الاقتباس فى الاصطلاح البديعى أخذ شئ من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا ولا باس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذى مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالاظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظر للمقام والا فاضافته الى النكرة معنوية تفيد التخصيص كما

يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بعلي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن اذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل كريم الاماشذ من نحو شهيد واشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا كيهنون وينالون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالاوصاف الآتية ثابت حمد أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاخبار والاعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب الا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم ان والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال ان ان ولكن لا يعملان في الحال والاظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغنائه عنه وأن يقال فان الخلاصة أوانه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من

أحدهما

مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون قيده خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو وعلم الخ (قوله الطائي) أي نسبا الجياني بلد الاندلسي أقليما الدمشقي منشأ ودارا وبدمشق توفي في ثمان وتقدر لها المعادلة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معمولا أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سر ناذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الاعراب في كلامه مخالفة لاصلين

مل لابن مالك ان جرت بك أدمعي * جرا يحاكيها النجيع الفائق فلقد جرحت القلب حين نعيت لي * فتدفقت بدمائه أحداقي
لكن يهون ما أجن من الاسى * علمي بنقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة
فقول الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول
مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا للمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة
وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب
بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وان جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله
أو قع في النفس) أي خوف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تاتي فيما سبق للذم أيضا وبعضهم
خصه بغير اللقب الذي اشتهر الانسان به أما ما اشتهر به الانسان عرفا كالقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله
على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب
على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدا مضاف والخبر منعوت ومع

أحدهما أن الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم
اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا للمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح
أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما
سيأتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر
حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت
لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا
باقيين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
مرتفقا فهما خبران لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء
يقال ليس لمرفقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب
على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن
عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان
ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبران) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الاخبار به الا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما اضافة ووصفا

واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبرا الكتاب الاول لا صفة كتاب الثاني فان مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح
لانه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما
وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر
الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب
واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والغ
وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراده في نحو القو
أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالابتداء والتجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الاقوال
أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن
تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والافهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان
كانت مبنية فهي محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاضافتها الى المبني
وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك بجعل ما لا يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

يرد أن المضاف اليه لا يكون الا اسما لان ذلك فى المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة فى الظاهر الى الجمل وهى فى الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب واندفع الاشكال الذى نقله الدمامينى وضمير يرجع للناقة والاوقال ثم المقل (قوله و للغز الخ) نظم ذلك بعضهم فقال

واللغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بلغت الارب

ونظمه أيضا فقال

ولغز كرطب وعنق * والقفل فاحفظ ما أتى وحقق

(قوله أى أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بابين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد فى نطقت الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد ببحل يبين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بان شبهت الالفاظ بالاشياء التى عقد عليها ما يمنع الوصول اليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكى المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بانه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لانه لا مدح فى حل أوضح المعانى وفيه أن هذه النكتة لا تطرد فى ضبط الشارح مبانية اذ لا محال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أى تصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثالا) أى ذلك لانهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهى وكلام الشارح ماخوذ من كلام السعد فى المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل ماض مبنى للمجهول والمعنى ربما أشير فى الخلاصة الى ذلك يعنى فيصرح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم آر جهدا) فى هذا التركيب كلام طويل فى المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا غير محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل فى الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

قاله فى المغنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لافراط) أى مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أى قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدمامينى فقل وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أى ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أى بشرح مختصر (يدانيه) أى يقاربه فى مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه فى حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أى مبين وكاشف وبه اشتهر (يساويه) أى يحاذيه وقيل يمشى مشيه (ويباريه) أى يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أى أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أى أكشفها وأبينها (وأحلل) أى أفكك (به تراكيبه) أى مركباته (وأنقح) أى أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تبنى عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أى أحلى ومنه الماء العذب (به موارده) جمع مورد بالهاء وهى فى الاصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعتل) أى أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلى) أى أترك (منه مسئله) مفعله من السؤال وهى ما يبرهن عليه فى العلم (من شاهد) أى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربى فصيح (أو تمثيل) أى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير) أنا (فيه الى خلاف) فى بعض المسائل أى مخالفة للناظم وغيره كقوله فى باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أى انتقادا على الناظم كقوله فى باب الوقف فى مسئلة تاتى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر فى جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (فى توضيحه) أى تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أى تنقيته وتصفيته (وربما خالفته فى تفصيله) كما فعل فى الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل فى باب نائب الفاعل

(قوله لارب غيره) اعلم أن لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبر اللا لان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الارباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شئ والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شئ (قوله ولا مامول الاخيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مامول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضي على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيأ تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لم يراع صل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضي يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام ومايتالف منه والى أنه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدا حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء لركن الاسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولانهم لما يتممون التراجم يصرحون به * فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعدا الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافي بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك ورده الفارسي في التذكرة بانه يقتضي اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بان الشئ اذا سلب وصفه فالاكثر أنه يبقى عليه حكمه

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب * (وسميته أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) * ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أي أمتنع (وأساله العصمة) أي المنع (مما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مامول الاخيره عليه توكلت واليه أنيب) أي أرجع قال الناظم * الكلام ومايتالف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

ولا يخرج عن ذلك الا قليلا وأجاب آخرون بانه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع أنه غائب لانه متوقع قريبا

(٣ تصريح ل) ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أي يأتي بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشئ فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ماذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ليشار به اذا وجد ما أريد من الاشارة اليه خطا لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب "بناء فيها الجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من المكنى الذي يدلان عليه وانما معناه لا ب وتنزيله بذلك منزلة ماحضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ماشهد ما أن ذلك يكتب ولم يشهد وابر لا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يريدون بها أنها من قرب اقامتها بمنزلة ماقد وقع وأقيم وانهم وم المقام والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدرت شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه ة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطا فانه لم يتكلم في هذا الباب على شئ من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتالف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة حدا اشارة منه الى عسر الحد فانه لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول مازال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الادب في مسئلة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازا ة ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة في أخرى

انما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف
في بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية مرادبها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها
تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال
وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد
أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتالف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذ العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في
المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفي * فان قلت شرح الشئ تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتالف منه
الكلام * أجيب بان ذكر علاماته متضمن لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له
وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تتبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين
بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتالف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله
وما يتالف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتالف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق
الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تاليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه أمر اصطلاحي لا حجر فيه وان
كان في ذلك تردد في كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتالف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفية انما فصل
العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشئ الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد
عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشئ من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان
ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا
وأخماسا وأحزابا (قوله والتالف والتاليف وقوع الالفة الخ) هذا بالنسبة الى التاليف تفسير باللازم وللتاليف تفسير بالعين ثم ظاهر
كلامه أن المصنف عبر بيتالف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التاليف ١٨ وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بانه انما
يحسن لو اعتبرت الالفة والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على
مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتاليف الامجرد
التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف
ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفة والمناسبة مجرد
ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله
والمبتدا بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب
والتركيب والتاليف فراجعه وانه لا فرق بين التالف والتاليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتالف بما
دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجاب بان يتالف من تفعل وللتفعل معان منها
وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضي القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال
الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير
مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا فهي في الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل ألف فيه للحضور أي
هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده
أما حال من الكلام على رأي سيبويه أو لان محل منع مجيء الحال من المبتدا اذا كان مبتدا في الحال والاصل وليس الكلام مبتدا في
الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح مجيء الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب
بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على
ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر
بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول
يؤنث أو كل لفظ مذل به اللسان تام أو ناقص فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول
اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام
لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان
أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام
على اللفظ مطلقا حقيقي كما صححه في الارتشاف وقيل مجازي فيه حقيقي فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

(ما يتالف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورا الخ وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بان هذا اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ماذكروا الاشارة وما فهم من حال الشئ ما في النفس من المعاني الى العبارة عنها مفيدة وهو ماخوذ من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازي وقيل انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكلم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذي من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظر الاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بانها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زائد عليهما مازاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركب والقصد للافادة على ما سياتي أو اعدم تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضا بان المجتمع فيه مجموع الامرين والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما نقول في

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غيرها فالاسوة وبمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفي انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتامل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشري لو قال ذلك لكان باطلا لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اه ويجاب بان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر) قيد بقوله في الاصل لما سياتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيان مصدريان وقيد في الاول باصل اللغة لانه الموضوع له وأما غيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ما يوجد ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الفم) هذا يقتضي ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضي وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله * فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله * أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف ا ب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتاكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الايرادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الحنفى ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله مادل) أى وضعا بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره

من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كألفاظ الضمائر المستترة فسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب

كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان لان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بان السكوت خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشئ آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينظر ان بذكره المتكلم للتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لزذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبنى للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه لعدم توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الا اسما فهو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى بانه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشئ غيرهما مع انهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام ومالیس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة فى التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا فى أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا * (تنبيه) * عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها اذ هى التى يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذى اشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم فحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهى ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطى فى التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا مع ان رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به فى التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف فى التعليقة الكبرى أن القصد منوط تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر فى حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال وللمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذى تحرر لى هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه فى التوضيح لانه ترك الصريح به فى تعريف الكلام ثم فى تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع فى الشذور ولا هو مفسر المفيد بتفسير يشتمله كما صنع فى التعليقية ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما فى المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما فى الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهى الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى نحو غلام والمزجى كبعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

الرضى والشاطبى فى الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه فى التسهيل ولم يشترطه فى الالفية بانه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر فى وقت لا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقينى فى كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعى والنووى من التناقض فى الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بان ذلك فى الماهيات الحقيقية المحصلة فى الخارج لا فى الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود فى الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الا مسموعا ومخيلا فى الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتبارى كما هو مقرر فى محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذى بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقى ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت يستثنى من ذلك المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمى وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى فى نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحيح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفى الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الاصفهانى مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

* فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بان المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع وان سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الامر * فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد * قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجري في مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل وبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أي ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أي العربي لا الوضع بمعنى القصد لانه مر أنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج الى الوضع العربي احترازا عن الكلام العجمي ومادلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه

لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من

لعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جمل القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتالف الكلام) خيرا

المناطقة عند تقسيم الدلالة الى وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احترز عما لو سمعه من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدا والخبر في اللسان العربي انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعربه باعراب خطا بان نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أي العقل (قوله وصور تاليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتالف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتالف من أكثر مما ذكر وبقي عليه سابعة وهي تالفه من اسم وجمله كزيد يقوم أبوه وثامنة وهي من صور الاقل وهي تالفه من حرف واسم نحو الا ماء لان ألا التي للتمني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ما وا لاتيان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذي هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود يجوز معه الاتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادي (قوله جملة القسم وجوابه) أي الشرط وجوابه مما ذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها التوكيد لجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلاهما من بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان المحكوم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما يتالف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أي وأقل تالف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقي للاقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرحت به من

ان ذلك أقل ما يتالف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشيته المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يردان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي الاوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكانه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتالف والمتالف منه بالضرورة والا فلا تالف وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتالف هو المجموع من حيث هو والمتالف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تاليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تاليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقام الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو على الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتاخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب ان الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التاليف من فعل واسم (استقم فان) أي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بانت) ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور أحدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على

أيضا لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم ذا أحد باق انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على ان الاسناد شرط لاجزاء على ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بان المراد من اسمين ملفوظين لانه يندفع مع قوله ومنه

استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرد كلام وفيه تامل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المفيد جدا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الاقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا ما زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا بد فيه عن مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان يا تمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيام يا مقام الفعل وأما كون يا زيد انشاء وادعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى فدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التالف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي متالف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تالف استقم (قوله المقدر بانت) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا لبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد او ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتالف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلي أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجح الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتالف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتالف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقاته أو الضمير في يتالف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسياتي ما ينبني عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أي جوازا مساويا للتانيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التانيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا الى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييز الاحد عشر واستدل الحامي على انه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث ورد بانه لا دلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضي وأما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتانيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضمير هما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتانيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والظلمات ضربوا نظرا الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود وردبان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتالف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي وليس بجميع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

الرجال والظلمات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ للانواع

اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير في الوصف اذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هي هي ومال الرضي الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد انه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمل في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فاكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فما اراده الشارح ومن يوافقه كلامه مدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على القول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على القليل والكثير بحسب الوضع الا مع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبنيا على الاول حيث قال في قوله تعالى انما الله اله واحد ان اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله وأستفيد كونه جمعا من قوله واحدة كلمة فان الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدا وما بعده خبره اذ الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل في الخبر الافراد لان الرضي نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلام مبتدا مخبرا عنه بما قبله أي والكلام اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكلي الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كلاما وكذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وحمل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان الكلام أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حمل على معنى والكلام أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جموع في هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضح الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحده للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وما قبله خبره فتتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبرا لمبتدا محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال وأحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (لاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق فرد من معناه وهو فرد من ما صدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

(٤ تصريح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ما صدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المرادة في قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أي واحده فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة منا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتامل بقي أنه على ما عدل اليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضح لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا ان الموضح لم يجعل الاقسام خبر المبتدا المحذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسياتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تامل كلام الفراء يظهر له أنه لم يحكم عليها بانها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الادلة والقول بانها أحدهما ليس حكما بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الاجسام قاله القرافي * أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذ فرقنا بكم البحر

وحاصل ماقاله القرافي ان فرق محققا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا في الاجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء (قوله كسكاة وكمء) قال الزرقاني كماة كنسوة وكمء مفرد الاكام اه وهذا مخالف لقول غيره الكماة نوع من النبات وهي بفتح الكاف وكذا الكمء (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) أيضا المجموع قوله والكلام اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ماقبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلاق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلام والكلام مما يفرق بينه وبين واحده التاء والتاء في المفرد الا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو مادل على جماعة وازيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كمء وكماة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعني ما التاء في مفرده (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع كماة وكمء وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي المفرد نحو روم وروم ي وزنج وزنجي فاطلاق الموضح اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (ان ازيد على لفظ تاء التانيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهي الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كمء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ماقيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و(الافادة) وبهذا التقدير سقط ماقيل أنه جعل الافادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتالف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قولا (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أي من مجموع هذين الامرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الاربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه) فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

لاحاجة لذكر ذلك لان التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتامل (قوله وبهذا التقدير سقط ماقيل الخ) والشطرية والشرطية متباينان لان الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفي بان المراد بالشرط مالا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوي هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم ان الافادة شطر بل هي كاللفظ شرط لان الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تثبت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله أن الكلم يدل على جماعة لان اثنين فما فوقهما جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي * فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والاخبار به * قلت فائدته ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك مستحضرا لهما دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى علم ماذكر فلله در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والا لقال ينطلق على كلمتين تركبتا تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ماقدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء تركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ في شرحه على الالفية واعلم أن

الكلم يطلق فى مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث واعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلوانى الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسير تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة فى شرحه لانه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم ان المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فاكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والافعال والحروف والصورة هى المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة فى هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف واخص من جهة اللفظ أى اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر فى النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا باس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انهما يتصادقان فى مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح فى حديهما بان يقال انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر فى الامور التى تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميزا له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من أفراد الكلام مندرج فى حده وبالاعتبار الثانى ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل فى حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح فى صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف فى صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليحتاج الى الجواب لانه لم يشترط فى الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا فى الكلم عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أى معبر به والمراد لفظ قول وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للافعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثانى مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفى بعض الحواشى وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة فى المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان فى باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء فى اللباب

المركب من كلمتين فاكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التى هى زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الاربعة) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أى كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفى كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلوانى يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد فى اللذين بينهما فى عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اهـ الثانية انه جعل جهة العموم فى الكلام راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هى بحسب اللفظ فكان ينبغى أن يقول الكلام أعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما فى حد الآخر والمتغايران فى المفهوم ينبغى ان يتغايرا فى الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية فى التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلق القول فى الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طلحة الاندلسى فى شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة ردية لانه اوعم الجميع لاطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معا فى حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا فى حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبنى على قول الامام الرازى انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشئ وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك فى معنييه فى الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لافعلا ماضيا مع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعم الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحا انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفت منه الالف كما فى برو الاصل بارفسا ولكونه أفعل تفضيل فى التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله وفى هنا ٢٨ تشكيك الخ) هذا التشكيك مبنى على ان المركبات ليست موضوعة وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط فى التلويح وغيره * فان قيل قد ذكر السيد فى حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره فى حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف فى ان المجاز موضوع أو لا لفظى منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع فى المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة صالحا لا بوضع والثانى تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا فى المجاز وضع نوعى قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصى فربما ثبت فى بعض اهو لعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثانى والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافى هذا ان المصنف ذكر فى شرح اللمحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للمجتهد نظر فى وقت ولا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان (قوله كما فى المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصى لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعى بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية والذى حققه السعد فى التلويح فى مباحث العلم ان كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغى للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد فى شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاد على نفى الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح أو ضمنى كما فى تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيدا عند ثلاث) سيأتى الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه) هذا يقتضى انها تطلق على

قال فى النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد المركب (عموما مطلقا) اصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم فى قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر وفى هنا تشكيك وهو ان ينال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كأخ فانه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله فى شرح الفطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى فى شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى يحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من أنت زيدا عند سيبويه قاله ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبى الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أى ان مقالته من قال رب ارجعون لعلى أعمل

الكلام الذى ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنهورى فى شرح الآجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفى التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ماذكره فى تعليقه من ان قد فى كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردبانها فى عرف المصنفين للتقليل قال المصنف فى تذكرته هى للتقليل من غير ارادة شئ منهما بل أراد انه قليل فى الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل فى الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم ان الشارح مسبوق بقوله ولك ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقانى اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها فى كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم فى الجملة وأما اللام فى قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة او الشمول بلا ريب اه وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهنى على رأى المعانيين أى الحقيقة فى ضمن بعض الافراد وكانه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها فى كيف قال الشهاب ينبغى أن لا يكون هذا الكلام الا سهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق فى ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده فى ضمنه فليتامل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يجاب بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر فى قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الاجرين هذا ويرد انه يلزم على

صاحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
* ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) فى الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم * وكلمة بها كلام قد يؤم * لانه قد شعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

(فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهى المشار اليها فى النظم بقوله بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم (احداها الجر) وهو فى الاصل مصدر جر (وليس المراد به) فى النظم (حرف الجر) أى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح فى النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أى حرف الجر (قد يدخل فى اللفظ على ما ليس

ارادة العهد الذهنى ان يكون تعريفا بالاخص وقد يجوزه بعضهم (قوله لانه قد يدخل فى اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال فى تعليقه ان ذكر حرف الجر يرجح بان على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة

التى هى المجرور بجه شارح اللب أيضا لان الجر يكون فى الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا بتاويل كذا فى التوشيح وقال اللقانى الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما ليلى بنام صاحبه * اذ قوله من أن قمت مدخول من اسم تاويلا وقوى الشهاب فى حواشى التكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل فى حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما فى حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر فى هذا وجد الجر لانه فى محل جر فلا مزية لانا نمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ فى محل جر انه فى محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق فى الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اه وما ذكره من ان الجر لا يتحقق فى الاسم المجرور محلا يأتى عن ابن قديد خلافه هذا وفى كلام المصنف اشارة كما قال للقانى الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هى علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أى انتفاء ما هى علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أى تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو ومعناه احدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها او ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

(١) قوله فى الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وهى غير ظاهرة فليحرر

(قوله وعلى التقديم والتاخير الخ) قال الدنوشري يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تاخير وحاصل المعنى حينئذ لانه في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ماذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم عال في شرح الكافية بغيره ذا فقال وهو أي التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة (قوله فليتامل) قال الدنوشري تاملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجر أي دخوله في اللفظ أي التلفظ على ما ليس باسم حقيقة أي فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الاشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتاخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لا بد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني لدلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أي لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذا من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدثها

عامل الجر) قال ابن قد يدفيه نظر لان الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلا ولذا قالوا انه مبتدأ في قوله أن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدي المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديري والمحلي لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدي ان موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أي نائب الكسرة اشارة الى قول نحوي الحجاز (٣) في قوله المسماة رفع الستور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة في غير المنصرف واليا في الاسماء الستة والمثنى والجمع اه وقال السيف الحنفي لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لان الكسرة هي الاصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما في التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدي لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكفي هذا عنده في التمييز وكذا الياء يراها في نحو تفعلين فلا يكفي عنده في التمييز ان كان كل مما ذكر يختص بالاسم فوضح ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدي فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخييلية التي هي قرينة المكنية التي هي التشبيه المضمر في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقة والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

باسم) على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل أي من قيامك (بل المراد به) أي بالجر (الكسرة التي يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كجاءني زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الآخر) أي تتبعه

أصله كما قال العجيسي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لان التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لان التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما ياتي وبقولي لا خطا فعلة المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولي لا خطا لانه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولي لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الالف أيضا والا لم يحتج لغير توكيد في نحو لنسفعن ومن عمم كابن المصنف لم يحتج لذلك ٣١ ولا يرد عليه زيد في الوقف حيث

(لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيفن للطفيلي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس (و) النون الاولى في (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت عما القصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كبد (و) خرج (بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وستأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها المصورة تنونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحدا نطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين)

تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفي في بعض الاحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد الثبوت في الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى في الدرج فكان الاولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله و بقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن اغناء المتاخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج

بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا اذ ما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله في التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لان هذه نفس الآخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتامل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أي فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو يضربون ونحوه فانها ليست ساكنة اصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بان الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تاخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الالف أنه غير مسلم وانما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة لانه انما لحق الهمزة (قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافي منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة لمنصرفه ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما ياتي من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فانه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سياتي في باب الاضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا الاعن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لدى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحوق للاسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للاسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شيء واحد فاحد التقييدين لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفة حقيقي كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفة حقيقة اصطلاحية لان غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمي به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بانه لا يخلو اما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد

والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاءه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها واويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استزدت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصا ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادته من حديث ما) أي حديث

حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تحكيه أولا فان حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فنقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين أعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجرى مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركه فهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك في مثل يدود وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر انه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في بعض تعليقه هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ قلت

هذا الذى ذكره آخرا من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته فى جمع الجوامع وقررته فى شرحه وفى الاشباه والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب فيظن من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشرى هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام فى ذلك وقال الزرقانى قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول فى حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشرى فيه فان أسماء الاصوات المحاكى بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بانها ليست اسما الملا جامى وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير فى هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله فى نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشرى ربما ينافى ظاهر التعبير بالمقابلة قولنا الآتى فانه فى

مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقانى محصل ما فهمه الشارح عن الرضى ان التنوين فى جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى فى مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان فى قيام كل منهما مقام التنوين الذى فى مفرده فاين المقابلة مع ان كلام الرضى ليس كذلك اذ قال عقب ذكره يكون التنوين فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ما نصه فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط

كان (نونتهما) فقلت سيبويه وابه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وابه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الثمانينى النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه فى مقابلة النون (فى نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال آخران الالف والتاء فى مقابلة الواو والدال لانتهما على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

(* تصريح ل) وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شئ من معانى أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شئ من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أى لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شئ (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أى علما فان فيه العلمية والتانيث واعترض بانه لو كان للمقابلة فى هذه الحالة وسيأتى انه يجوز ترك التنوين اما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشرى قد يرد هذا الرد بقاء حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة أى النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته فى حالتى الرفع والجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب) قوله ليست هى التاء التى فى الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هى وحمل البلقى على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقانى لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية فى جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشرى لعل وجهه ان الالف والتاء فى مقابلة الواو والياء أيضا لان الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أى جعله الشئ عوضا عن شئ آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شئ كأن الشارح فهم ان الاضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بانه عوض عن الياء فاقتضى ان فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد ان فعل الفاعل عوض عن شئ والتنوين هو العوض وأضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي فانه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف علة غير موجبة وهذا انما يتاتى على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال اما على القول بان الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لانه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فانه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف الا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتاتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعل فقط وقوله ابيطر من يبيطر أي مضارع بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا الاذبدون كلة نحو للاشارة الى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لا ذفيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتاخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ في ذلك وانها اذا حذفت الجملة التي تضاف هي اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا الآتيناهم اذا لامسكتم اذا لاذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك اذا أكرمتك بالرفع على معنى اذا أكرمتني أكرمتك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخوبي من أئمة المتاخرين وبه أقول وقد قررته ابسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا الان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء خاصا تذكر الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذي هو أصل في الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

وليس هو عوضا عن شئ فاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أولا جل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغري وأعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زينة نحو أبيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذا اليها) ولا اصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ووجهه أن يوم للزمان واذ للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوى الحجاز وقال السيف الحنفى فى العناية للصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أى لكل منقوص ممنوع من الصرف والثانى ما هو عوض عن مضاف اليه اما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه فى حواشى الفاكهى (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أو رد عليه أنه بقى من أنواعه أربعة أخر ستاتى فى كلام الشارح وهى أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى فى الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف فى تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به فى الثالث أيضا لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص فى كلامه اضافى بالنسبة للترنم والغالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان فى مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفى التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التى ذكرها مستوية فى اطلاق التنوين عليها لان ذلك شان الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف فى اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبى الربيع فى شرح الايضاح متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أى التمكن فاذا أريد غيره من التنوينات فقيد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا أطلقت فانما يراد التى للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اه وهذا قد يعطى أن التنوين

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر أراك وفاقا للدمامينى ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع أنه ذكره فى المغنى لان التحقيق أن ينوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنا فى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح فى المغنى على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما جىء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فى التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح فى اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية

حقيقة فى الاول مجاز فى الباقى لان التقييد شان المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره فى الالف واللام فانها فى الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتايد الاول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بانه يرى أنه داخل فى التمكين وذكر ابن الحاجب فى شرح

منظومته الوافية ما نصه ونعنى بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكانه يرى دخولهما فى التمكين وهذا كله وان لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الاصل والباقى فروع وقد قررت فى حاشية المغنى وفى الاشباه والنظائر أن كل باب ذى أدوات ففيه أداة هى الاصل وباقى أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام وياء أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه * أقول وفى دعوى أن للتنوين أدوات تامل وانما هو أداة واحدة تاتى لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هى حقيقة فى التمكين مجاز فى غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أى المحصل للترنم) حاصل الكلام فى المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أى ترك الترنم والاضافة لادنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشرى فيه تانيث الضمير راجع لحرف العلة لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثانى أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدا التانيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك فى حروف التهجى كالباء والجيم لا فى لفظ حرف الذى الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذى يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أى بسبب كراهته وارادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها أى ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها ٣ بياض بالاصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ماسبق وفيه اشكال اذ آخرها على ماسيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ماذكر وليس كذلك اذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرعة والا فكيف يصح التمثيل بقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابن فقط اذ القافية هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والاظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لابد من الاتيان بالمضاف دفعا للايهام اشارة الى جواز الامرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه في شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فان قيل بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف * قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخنشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لامفعول له لان الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتأمل (قوله ومن ثم سمي غاليا) على لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمي الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا أما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غاليا لقلته) وقوله فيما ياتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشئ بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشئ لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشئ بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولانهما يكونان في الاسم والنون قد تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو من الوافر
(أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الاصل العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقلي أمر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة أفد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قد
الاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ماصرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني انما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ماصرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غاليا) وسمي الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونقاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهين الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ماقبله بالكسرة كما في صه ومه وبومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ماقبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

قوم واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشري قد يقال أن ماذكره ضده فان التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا انه نظيره من كل وجه فليتامل (قوله وقاتم الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المخترق المخترق مهب الرياح أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاتحمي بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترنم لا الغالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبئ عن ذلك بقية الابيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لاما زعمه ابن الناظم من أنه * ياصاح ماهاج العيون الذرفا * فان عجز هذا * من طلل أمسى يحاكي المصحفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعروف بما تقدم ولابد من اثبات ذلك والا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل

على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيدو وقع في شرح اللب أن هذا التنوين انما يلحق الكلام اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني اه والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوي المخترق * والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمي انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيلي (في الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شئ لثبوتهما مع أل) كالعتابن المخترقن (وفي الفعل) كانصابن وانهجن (وفي الحرف) كقدن وانن أول الامثلة للترنم وثانيهما للغالي (وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل) وليس شئ من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفي المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله

مكن وقابل وعوض والمنكرزد * ورنم اضطر غال واحك ما همزا

هذا يرجع الى الاختلاف في نقل الاصطلاح فمن سمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على ان التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمي ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا غير فليتامل وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هي أمور اعتبارية فاي فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول ان تنوين الترنم والغالي من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانها اعتباري اصطلاحي ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير وان كان أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا كاه ولئلك انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكرزد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ما همز الشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد اشارة الى شئ ويحتاج انه دخل في الضرورة قسمان تنوين المنادي وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا

افراد لتكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله
وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمى لايجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعى لاقياسى وقد
صرح فى القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أى ادخال اذهو الذى يطلق عليه النداء المنفى (قوله قد تدخل فى اللفظ) تقدم
مافى نظير هذه العبارة فى الجر (قوله فقيل بافيهما الخ) رد المصنف فى التعليقة الجواب بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان
مادخلت ياعليه فى مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لامن يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم
الاول بانه كما لاينادى الا الاسماء لاينبه الا الاسماء لان التنبيه يستدعى منبها وهو المنادى ورد الناظم فى التوضيح الثانى بان القائل
لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقانى ان قلت النداء هو الدعاء
وهو وصف المناوى بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى
مدلولها قلت المنادى المفسر بها ماخوذ من نودى لامن نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول ان النداء هنا مصدر نودى المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم والا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لايكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمى عن الاشكال الثانى بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوبا اقبالها) أى اقبال مدلولها على مام وقد يرد على المصنف انه على عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع ان كونه منادى انما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما بان كونه تدخل مفعول به علامة خفية لايدركها المبتدى ولاشك ان كون الكلمة مناداة أى مطلوبا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصلة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لايحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال فى التوشيح يعنى على المرضى الناظم والا فقد صرح بمخالفته فى المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفى شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس فى كلام المصنف مايقتضى أن دخولها عام أو خاص باختيارى أو غيره وحيث دخلت عليه لاتطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا الا بتكلف ان العلامة دخولها دخولا لاضرورة فيه ولاقبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أولا محل لها لاطلاق أن جملة صلة الموصول لامحل لها محل خلاف بين الدمامينى وغيره بسطناه فى حواشى الفاكهى (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لايقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أى بالنداء
(دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل فى اللفظ على ماليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
(نحو ياليت قومى) والثانى نحو (ألا ياسجدوا) لله (فى قراءة الكسائى) رحمه الله فانه يقف على يا
ويبتدئ اسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى
محذوف تقديره ياقوم ليت قومى ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الامر كالآية والدعاء كقوله
ألا يا اسلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص (نحو
يا أيها الرجل) ويا أيتها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه
والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص
هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة
(الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام)
من العقلاء (فاما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما يأتى الموضح
عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن
مروان (ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم بحكمه الخصمان فى الامر والترضى
بادغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول أل
على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضي لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المؤنث المجازي لا يجب تأنيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفي قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظي هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره ورد على الرضي في جعله الاسناد في هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن آخر مدلول عليهما بهما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها في المهملات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائه من المباني فاذا أردت أن تحكم على لفظ ما ثبت له في نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هنالك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفادا له من غيره والمقصود

تدخل على الفعل الماضي نحو أفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) أي الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) أي حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كما في) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كما في نسبة الايمان الى (أنا في قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحكم أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء

* (فصل ينجلي الفعل) * و يتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله

بتا فعلت وأتت ويا أفعلي * ونون أقبلن (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الايراد

انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها اذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المغني من غلط النحاة في قولهم الفعل لا يخبر عنه

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف في معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر

* ان لوا وان ليتا عناء * فشددا الواو أي ان قوله لوو ليت عبثا لا فائدة فيه أنشد هذا الرضي في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضي ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما مشى عليه الرضي وقال في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لوو ما أشبهها وفي التسهيل وان كان ما سمي به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيدود ولم تضعف وفي اعرابه نظر على رأي المصنف لانه يعتبر الشبه الوضعي في البناء الا أن يكون بني ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أي أجعل تلك الاداة التي نسبت لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الحنفي الاضافة في قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يرد ان هذا يصدق على التاء من قولك ما قام الا أنت من جهة انها منسوبة الى أن التي هي الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والايراد وانهما اتفاقي

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذى أخذ فى تعريف الفعل هو المعنوى والفاعل الذى أخذ الفعل فى تعريفه الاصطلاحى وأما الجواب عن الايراد فحاصل جواب الشارح ان المراد تاء هى ضمير والتاء فى أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفى أن الايراد مبنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هى الفاعل وهذه ليست كذلك وما قيل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر فى العبارة مضافا والمحشى جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال فى التوشيح فيه ايماء الى ما قاله ابن مالك فى شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسى فى شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التانيث الساكنة وفى قوله تباركت اسم ربك ما يؤيد ذلك ووفاء المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث الساكنة) قال العجيسى زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولابد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال * فان قلت فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل * قلت اختصاصهما بالماضى والماضى مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق بارادة قال تعالى انما أمرنا الشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاوقع الماضى الذى هو أراد أولا وياء افعلى ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والامر * فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت * قلت لانها لا تلحق فى وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف فى كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فان تاء فعلت أحد ركنى الاسناد دون تاء أتت كذا فى التوشيح وليتامل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور الا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة الاعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل فى المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادى وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أى اذا كانت فى الآخر أو الكلام فى التاء المتمحضة للتانيث فلا يرد ان المتحركة حركة بناء تكون فى الافعال أولا كتقوم هند لانها لحقت أولا وتدل (و) على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لاحول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقانى قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفى ولا الرجاء فليتامل * فان قيل فان لم يفعلهما فقد قاما به فيكون فاعلا * قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان فى الرد بالتاء الساكنة نظرا اذ تاء التانيث هى الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هى فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل اوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفى النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمى بان المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا فى الجملة وان لم يكن فاعلا فى ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على التانيث فى الجملة وان لم تكن للتانيث فى نفس الامر بل فى نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقانى من البطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر فى تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتامل * أقول ويمكن أن يجاب فى تاء المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما قامت هند ومن قال معناها النفى مراده الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بانت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أ والبقاء فى اللباب أما ليس فمن البصريين

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هى الفاعل وهى اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) فى الاصل (كقامت وقعدت) ولا الالتفات الى عروض الحركة نحو قالت أمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحركة الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (ردا على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسى ومن تابعه كأبى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفى

من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها الشبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية هاأو في الجمع هاؤا وأبو علي يشير اليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لا تدل على زمان وانها تنفي كما تنفي ما وانهم شبهوها بها في ابطال عملها بدخول الا على الخبر في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديم معموليها عند كثير منهم بخلاف ما (قوله لقبولهما التاءين) ولا تصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتي في بابهما ان في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لابي البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما في الاصل صفة لموصوف محذوف كأنك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بهما كما حكى الكسائي نعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التأنيث الساكنة تتصل بهما كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الاسماء * فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاء من المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة (الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي) ياهند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزمخشري (ان هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح انهما فعلا أمر للذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في أرم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

فيه قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء * فان قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز ان يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة في جواز

(٦ تصريح ل) دخولها لا في وجوبه * (تنبيه) * قال ابن الابار في شرح الفصول اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تأنيث فاعله لان الفعل لا يقبل التأنيث لان مدلوله المصدر الذي هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التأنيث هي الحقيقة التي لها فرج وباز انما ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتأنيث اللفظ الا انه توجد فيه أمارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا فقيه مذهبان انه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء في أوله بدل من همزة اتى يؤاتي ودليل فعليته انه يتصرف متل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضي بمعنى اعطى وتصريفه كتصريف ويدخل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الافعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي * أي وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه الاهات بكسر التاء لانه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب

أمه له فلما حملت جحدها فانشأت تقول أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا أقائلون أحضري شهودا *
فظلت من شر اللداة كيدا * كالذئب تربى صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكوني في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل
وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائلان أحضري الشهودا وقال
انما جسره على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله
وما أدري وظني كل ظن * أمسلمني الى قومي شراحي (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار
الشهود منه وذلك لان الاستفهام في قوله أقائل أنكاري ووجه أنكار ذلك ان من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر
وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في نون أنا) أي بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار
مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لان الحذف على الاول اعتباطي وهو غير
قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لان المحذوف لعلة كانه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا
الشنواني فيه أمور أحدها ماذكره انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظر من وجهين الاول انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه
في علة الحكم لا في غيرها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع
وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثاني سلمناه ذكره لكن نقول
ان الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ باثبات
الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وباثباتها وقفا وكذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه
* ثانيهما ان في اعطاء ماذكر نظر الجواز ان المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها * وثالثهما ماذكره من بناء الفعل المؤكد

أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا
(أقائلان أحضروا الشهودا) فضرورة نادرة أي دخول نون التوكيد على قائلان مع انه اسم والذي سوغ
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولان وأرأيت أصله أرأيت حذفت منه
الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول أخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أتأمر
أنت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله أقائلن
توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين في نون أنا على
حد قوله تعالى لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت
الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر في
المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة
وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا
كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه
مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك
بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم
أقف على نص في ذلك

فصل

بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناءه
على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعا وطاعة والا فهو محل
توقف واقتصر الدنوشري على قوله يمكن ان يقال انما يشترط مما يلي المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان
الشارح سياتي في كلامه هو كذلك وهو قوله قريبا على حد وان امرأة خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم انه لم يسبق بما قاله
وكل وجه كون ما سياتي للشارح كذلك ان هل ليست كان من كل وجه لان ان مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على ان
العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال
الدماميني ما نصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون
أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مما لم أر نصا عليه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه
مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يسئل
حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضي للبناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح
حينئذ بان النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فبقي على أصله مع انه لا ضرورة في بنائه

بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شئ) السيف الخفى تساهل فى تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفى قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولغيرها وانما عبر فى الاسم بتمييز لان من علاماته الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر فى الفعل بتجلى لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر فى الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبساطة هذا وقال الناصر اللقانى كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كان تقع الكلمة أحد ركنى الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوض بكيف فانها لا يحسن فيها شئ من العلامات الا ان يريد الاسناد الاسناد فى اللفظ أو فى المعنى كما تقدم فى قط فلا نقض قال الشهاب القاسمى لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى فى المغنى عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمر بن لانا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولغيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لان الوقف يبين الغير ويقول الشارح ولغيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل شيا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع ان فى معرفة الحرف بعدم حسن شئ من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقى انه ٤٣ أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لان علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بان لا يقبل شيا من الحروف ودفع بانه لم يعنون فى علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظا مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين فى المبتدا والنهاية والذى حققه السعد انهما يفترقان فى النهاية فلا مجاز هنا (قوله حيث لم يكن فى حيزها فعل) أى

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شئ من العلامات التسع) المذكورة للاسم والفعل لا غيرها واليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفى) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) فى النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه افان منها ما يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل) حيث لم يكن فى حيزها فعل فانها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان فى حيزها فعل فتختص به اما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان فى حيزها وجب نصب الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها) الجر (كفى نحو وفى الارض آيات) للموقنين (وفى السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها لم يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

كما اشار اليها بالمثال (قوله فيختص بالفعل) أى فتكون داخلة عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أى على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفى اختصاص اسمها وقال الزرقانى فى قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لا وان وأمالات فهى لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أى على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال الاشمونى وانما عملت لن أى واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام شعريف) أى لتنزيلها منزلة الجزء ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول يرد عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما ليسا من الخاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به فى محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفى فى هذا الاختصاص انتهى وفى كلام الاشمونى فى شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجر لما يذكر فى بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أى على خلاف الاصل كقد

والسين وسوف أي لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء * (تنبيه) * تحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله وافعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللقاني والاظهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة * فان قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبني مضارعا لمشابهته الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا ٤٤ وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هي التي تتبعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال أبو سعيد الحروف لما السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابه للحرف السكون فهو اذا يتبعض واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات * فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا وللافعال حروف تختص بها فاحدثت فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لاعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللقاني ينتقض بنحو يا في يا زيد فانها نائبة عن ادعو وهي حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بيا

* (فصل والفعل) * بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسياتي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والافصح فيه) أي في يشم (فتح الشين) مضارع شمم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطا اه والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كاوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فاوه اسم لاتوجع وأف اسم لاتضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى لانسلم أنه قياس فى اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس فى اللغة ممتنع ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة فى نظير ذلك وقال ابن الانبارى هو أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء ٤٥ لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

فهو اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افى بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثانى) الفعل (الماضى ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسيت أنا وليست (أو تاء التانيث الساكنة كنعم بئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعسيت وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم بئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما أومأ اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بالحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان أل فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتاء للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضى) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضى (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات أربعون لغة ذكرتها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وجبذا فى المدح فانها أفعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشا من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر) أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قوم من) فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو

* صبرا بنى عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انتهى (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) فى قول الناظم

والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بان يدل على الامر ووجه الدفع ما قاله المصنف فى التعليقة أن الامر المعرف هو الامر الاصطلاحى وهو لفظ والامر المعرف به هو الامر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران بقى أن المصنف أورد على علامة الامر المذكورة افعل فى التعجب كقولك أحسن بزيد فانه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الامر وأجاب بان شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بان يدعى أن يفعل فى التعجب أمر للمخاطب بان يتعجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله

* فاحر به من طول فقر واحريا *

أراد أحرين فابدل النون فى الوقف ألفا قلت لا الان هذا وان كان قولا لقوم من النحاة الا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الامساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدنوشرى جعل العلامة هنا وفيما تقدم فى المضارع والامر ممنوعة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شاهد فلينظر وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه فى علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول وأدرك من الادراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الامر بل على الردع والزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق أسميتهما والمراد هنا اسميتها للفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لانه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور فى ترك التمثيل بهما واورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يفضى الى بطلان العلامة التى ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالاعم وقد أجاده القدماء لانه يفيد التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو ان مادل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أى لان الناظم ذكر من أسماء الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهومى الخ) معطوف على الاقسام أى وحيث تم مفهومى علامة الامر وذلك لان علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح ببيان القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للاشياء المتمم بها *(هذا باب شرح المعرب والمبنى)* مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وانما قدم) قال الزرقانى * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه خلافه فكأنه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل جىء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية الى جواب فيه كلام مضطرب للسعد بيناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط * وأجيب عما أشار اليه الشارح من الاعتراض بان معرفة المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به ضرب والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما استعرفه قريبا فى حكم الاسماء قبل التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها (قوله تاصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية جرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا المجرد صلاحية استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا المعرب الذى هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لان الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حمل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما ياتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان * (تنبيه) * محل الخلاف فى الاسماء قبل التركيب الاسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

(فان اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لانهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم اف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان فى علامة الامر أو لا فيخالف ما اختاره أولا فيهما والله دره حيث تمم أقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة الامر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبنى)

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به الى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراف بان عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانيا وفيه نظر لان منه ومنه لا اشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المتصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجازعقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بانه لما ذكر ان المبني ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد رضربان في كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يبنى عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما له السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب راجح في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبني مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصالة المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتامله اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكانه هو الاصل فافرادها وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الآخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى في النصب والجر والتغير في الصفة ان تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي أمكن والاسمي غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبني) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء فعلت) أي كالتاء من فعلت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء

قال المبني ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد انه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوي وللغفلة يتوهم ان الشبه في أب نحوه من الموردات قوى فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تاصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغيرمع تضمن الافاما قوله حين يأبى غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء اضافتها الى مبني وجعل البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل الاختلاف الاول ولذلك ان تقول أبى ويابى يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقاني يرد عليه مع فانها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اه وأجاب في الهمع بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أيا لا تلزم الاضافة والمعارض لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من فعلت) يعني

أضافة التاء الى قمت على معنى من وفيه نظر لايخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملابسة وانها على معنى اللام اذ التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر لان الشبه الوضعي منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقاني الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل في نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سياتي) قال فيما سياتي

الجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) في حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي حال الضم شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أم أيمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا فانها) أي فان نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبي نافي قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبهاهل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم في التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا القصر كما سياتي * فان قيل لم لم يبنيا الشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر ياتي في بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوي في متى وفي هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني التي تؤدي بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت شرطا (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيأ (نحو متى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبهها الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أي الشرطية في نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فاي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان على

ومن النقض قولهم ابان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودي أو الافتقاري أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعي وبناء نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشري المعتبر في التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع انها متضمنة معنى في التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر في حواشي الفاكهي (قوله أي من المعاني التي تؤدي بالحروف) أي وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤل يرد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشري ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقدور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان أل في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وانما أعربت أي)

قال الزرقانى أى وجوبا وفى كلام الشمنى فى حاشيته على المغنى مايدل على ان الاعراب جائز ويجوز البناء ذكره فى بحث قد وفيه شئ (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة كم لانها لا تضاف الى المفرد وهى مبنية لان اضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما فى قول الزرقانى التقييد باللزوم لاجل ماهنا والا فالاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة فى المضاف والشبيه به مع انه معرب قال ملا جامى ولم يبين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه فى الاصل أعنى الاعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أى بما ذكر وبانها بمعنى بعض ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جمع وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود فى لدن فانها ملازمة للاضافة بل هى أقوى من أى فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهى بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغى ان تعرب لدن كان وهى مبنية وأجاب شيخ الاسلام السراج البلقينى بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لاول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أى وبان لدن بنيت لشبهها الحرف فى لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنها بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف فى لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشئ الواحد لا يقوى ان يعارض أشياء بخلاف أى فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير الى ماهو الاصل فى الاسماء وهو الاعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحا لعند شبهوها بها فاعربوها ولغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه الا انه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا يراد لا يقال الايراد على ماجاء فى أكثر اللغات لانا نقول يكفى مثل ذلك التعليل مجىء الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبان لدن وان كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها فى الاعراب من التصرف

جوابها (و) أى (الاستفهامية نحو فاى الفريقين أحق) بالامن فاى اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليهما وأحق خبر المبتدا (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد وفى بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد الملازمة أى فى الشرط والاستفهام للاضافة (التى هى من خصائص الاسماء والثانى) وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الاشارة للمكان (فانها متضمنة لمعنى الاشارة) أى لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر الاراك (وهذا المعنى) الذى هو الاشارة (لم تضع العرب له حرفا يدل عليه (و) لكنه من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف لانه) أى معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الاشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أى لفظ هنا (لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع) لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه كالتمنى والترجى الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة فى بعض المواضع نحو هذا فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وانما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملفق من قولين فان

(٧ تصريح ل) مالكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمى قوة الشبه فى لدن بانه انضم الى شبهها المعنوى وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التى من معانى الحروف الشبيه اللفظى فى بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها للاشارة الى معهود بين المتكلم والمخاطب وهى حرف غايته انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعانى الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه ان يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التنبيه بالقصر) أى ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم ذكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الالف همزة اقتضى ان لها ها تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجرى الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال فى الهمع وأما يا زيدان فانه جار لانه يشبه الاعراب الاترى انه يتبع لفظه كالمعرب اه والاظهر ان يجاب بانه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما سبب الاعراب على المثنى فعمل بالوارد فى الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمى اوصف بصوره المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير وفرضه اه وقال اللقانى ان فى قوله على صورة المثنى

اشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذا وتايا كالفتيان فتثنيتهما هنا بحذف ألف ذوا تا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذا تا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقاني مثالان لطريقه لا لان يلزم اذا النيابة والافتقار لا اشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متاصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أي لازم ذلك اه * فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه * قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قد زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشري اعلم ان الفعل المنصوب في جواب النفي يرد على وجهين أحدهما ان يقدر النفي منصبا على الاول فينتفي الثاني لان الاول سبب له والثاني ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على ان النفي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفي منصبا على الاول . . وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهوقوله لان الاول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشئ قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فالظن به اذ كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التاثير كما ينبئ عنه قوله الماشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفي الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لما علقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تتاثر بالعوامل أولا مبني على الخلاف في مدلولها فراجعه (قوله كما فعل في المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول الناظم الخ) لا قرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التاثير نفي الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبي مسببة عن حذف بلا تاثر وعدم ورود المصدر

من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا مثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالي) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم

وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا قام قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

فمن الاسناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الآتي لكفا ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تاثر لذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

النائب عن فعله مسبب عن جعل التاصيل قيدا في النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيؤول الامر الى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطا لنفسه اه وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالا ان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل انما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التاثير بكونه في اللفظ * فلو قبل المراد بلا تاثير لفظا أو محلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتاثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل اذ العوامل لا بد ان تؤثر أحد الامرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة الى قيد الاصالة في النيابة في اخراجه وجعل الالف في أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفا أن الموضع أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مراد به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة ١٥ غير لازم فليتامل (قوله متاصلا)

وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقدير ه من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل والا فالفرق فليتامل (وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متاصلا الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) هو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الافعال (فانها) أي فان هيهات وصه أوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شئ من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتاثر به) على القول الصحيح من انها محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فاشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلا ألا ترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن أن يتاثر به (واحترز) الناظم (بانتفاء التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه) أي ضربا (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة (كاذ واذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العصائم نادرا (و) كالذي والتي من (الموصولات ألا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

قال اللقاني يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بان الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري يمكن رده بان اعرابهما قليل فلا يرد ان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال الدنوشري أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين في اذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الاوصاف نحو جاء لضارب زيدا وأقائم الزيدان فانها وان نابت عن الفعل اذ الاصل الذي ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتاثر

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لانه نائب عن الفعل في الجملة اه وبيان أنه جعله تنظيرا انه قال كما أنه اذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضربا في ضربا زيدا فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متاثرا بالعامل أي في حالة نيابته عن الفعل والامثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متاثرا بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودي رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائبا فهو في الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضر والا ورد عليه ويد زيدا فانه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل أمهل زيدا ويد افتامله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتاثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اه وعليه فيقدر الخ قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لي العصائم نادرا) اشارة الى قول الشاعر

وقطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * بيض المواضي حيث لي العمائم وسيأتي في باب الاضافة ولي العمائم شدها على الرؤس قال الحفيد * فان قلت ان اذ واذا ملازمان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما أعربت أي لملازمتها للاضافة قلت اضافتهما كلا اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك حيث قدر قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسرها) قال الدنوشري أي بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا اسره في معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الاصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد اوجه ثلاثة يحتملهما كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا لاضافته لمبني لا لافتقاره العارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم النحاة في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل والمفعول الى ما يقوم به معناهما أعني الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع الى الجملة بعدهما في رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار مما نحى عن البناء كافتقار أي فانه يعارض بلزوم اضافتها وانها بمعنى كل اذا أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض اذا أضيفت الى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تاكيدا لما قرره من الاصول رافعا لما عساه يتجوز به أي أصل ماذكرته تاصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما في كتب الموصولة الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها ولان التقييد بها لو ذكر يكون متاخرا عن قيد الاصالة كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيء التقييد بالافتقار اليها والوجه الثاني لا حاجة اليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أو لا مدني (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب فسيأتي في الشرح انه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشري قال البيضاوي سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال الدنوشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض لا قاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الا تلب قائله الاعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته عامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في الدنوشري وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا تجوز

الظروف والموصولات فانها أشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في افادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب) ويزول في بعضها (ألا ترى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن الايجاد (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شئ) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا بالنصب على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لفعل لم يستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله

كل عند لك عندي * لا يساوي نصف عندي

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فساغ أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكى أصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعل له حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتامل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجواب السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لاجوازه هذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبهه في كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائد الى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدا هنا وان كان شبيها بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا الا أن يقال هو وان كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى وانظر تقديرا مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا اداة الشرط وفعله وفيه

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أيا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتي (لضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر فقال لانها تعطى من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شبها غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ما قد سلما * لانهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدني فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطاة حمل المبدا على المبدا كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكروه في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي ان هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهي الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدة التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أي يصح أن يظهر اعرابه فلا ينافي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلا

نظر لان أصل وماسلم مهما يكن من شيء فماسلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أبي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هنالك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعواض الا شذوذا اذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي

(قوله من ست) قال الدنوشري حتى ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشري بقوله

سما سم واسم سماة كذا سما * وزد سمة واثلث أوائل كلها *(فصل)* (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن يكون الشيء عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن اللقاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر ان الباء زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو ونقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفي حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشري مبني على أن البناء معنوي وأما على القول بانه لفظي فكان يقول وبنؤه فتحة (قوله في الجملة) قال الدنوشري ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشري الوقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده ففي كلامه تجوز وبعضهم قال انما بني الماضي على حركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو قال وطرد في الباقي انتهى * أقول يندفع هذا بقوله في الجملة فان معناه ان المشابهة على طريق الاجمال

الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أي سما (لغة في الاسم) من ست ثانيها اسما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسماك) أي ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأنه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القفاني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه لانه) أي سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به أيضا (كما تقول في يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) بمعنى آثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

(فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذ الم تعتورها معان تفتقر في تميزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني وهو الفرع (فالمبني) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في لحاق وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

كراهتهم

فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضي مبني على الفتح لفظا أو تقديرا وليس بنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا على المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مررت بمي لان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامي فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها بمتحرك (فالسكون فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لان تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لان ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الاربع هي كالكلمة الواحدة لأنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لو جعله مضافا الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فان كان كلا مناسب للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فمبني على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لاخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لان الامر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف ○○ وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

(كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من اضربوا عارضة لمناسبة الواو) باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها لواو (ه) الوقوع (الثاني الامر) مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله * وفعل أمر ومضى بنيا * وبنؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارمي مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى أن الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعدوا والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهي انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بزمان حصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان التاء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وطلقت وأجابوا عن كونهم مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حال تغير هذه وحينئذ

لكن حمل عليه * فان قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى أن الشئ يلتبس بنفسه * قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الامر معنى حقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب ان ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الاصل وأما المعنى الذي

على الاصل في الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولانهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك انه تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بان هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا اليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني ان قم مثلا فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضا لكن له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا اشكال

فان أفعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاآت لم يشكل لانا نقول ان زمان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مراده بها الموضوعة اصالة للاناث وان استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله مبني لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وقال الدنوشري أشار به يعني بقوله كالماضي الى ان علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وان كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواؤهما في اصالة السكون وعروض الحركة * فان قيل أي حاجة الى الحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون للبناء قلت لما استحق المضارع الاعراب لذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هي المنظور اليها والسكون يلغى منه اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفي بان يتمسك بان الاصل في البناء السكون انتهى ولشيخنا الغنيمي توجيه تقول للتشبيه استنبطه من الرضي ذكرناه في حاشية الفاكهي (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشري ينظر على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبلون انتهى ويأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على انه مبني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل في الافعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمي انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكأنه خرج من الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدي كرب ونحوه لان معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد الفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين اه النون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتي في باب لا مبنية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشري المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون أناث (فانه مع نون الاناث مبني على) الاصح (على السكون) كالماضي (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح نحو ليسجنن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وهذا الوصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أي المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلي يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التحريه أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

المجهول فاعله (قوله لتوالى النونات) أى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنس (قوله مقرب مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا الى ان قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فاماترين فليتامل فان اعرابه ليس تقديريا وسياتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ان قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت الالف رجع للفتح أو الالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فحركت النون) فيه نظر فالذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الالف لانها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرى الخ) سبقه الى ذلك ولد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تمثيله بقوله فاماترين ولا نتبعان لما هو معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما ٥٧ على ان عموم قوله فانه يعرب معهما

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو ان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تغزون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ونعتذر حذف احداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة ثبوتا لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاماترين) أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاماترى بسكون الياء المفتوح ماقبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو و (لا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعان ثم أكد بالثقيلة والتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس باواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصار لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا لانها لم تباشره فى الاصل لان الواو والمحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاماترين ولا

تقديرا غير مراد وقال اللقانى قال الرضى أعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون ولا اعراب فى الوسط وأما النون فحرف ولا حظ له فى الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق * فان قيل فاذا كانت معربة قلم

(٨ تصريح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر * قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها تقلب ألفا فى نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر ان الموضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وان قوله فعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وان اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان مخصصه فى ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتامل والحاصل ان كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه انه غير متعين لامكان دخوله تقديرا قبل التاكيد كما قيل به بل بانه الحق لان النون انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال الارشاد الفعل المضارع اذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بني على الفتحة اذا كان مفردا أو مثنى وأما اذا كان جمعا فبني على الضمة ثم قال وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون التوكيد * فان قيل اذا اعرب الفعل مع اتصاله بالناصب الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط وأما الياء فحرف ولا حظه في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر الامور التي يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الامور على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضي تصحيح قول النظم لا ان كلام المصنف أحسن منه والاظهر في الجواب ان في كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق * (فصل) * (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشري لم يفرق رحمه الله في التعبير في جانبي ٥٨ الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب

تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين * (فصل) * (وأنواع البناء أربعة) لازائد عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله * والاصل في المبني أن يسكنا * وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل في الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم ففي الحرف (نحو هل و) في الفعل نحو (قم و) في الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون) لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا والواصلتين الى

اعراب الاسم بالانواع وفي جانب بنائه بالالقاب ووجهه العجز والى بانه انما لم يقل الحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها جنسا شاملا نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء منحصرا في واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل وكون ما ذكر أنواعا للبناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته طرفي

وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بني على حرف كالمنادى واسم لا وما بني على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا واجاب عنه فقال نقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها * فان قيل هذه فرعية * قلت الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما سيجيء فليتامل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المطلقية لا اللغوية وهي المرادة هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فاته أن يقول وغير مذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر أن يسكن التسكين فيشعر بازالة تحركات كانت موجودة (قوله لخفته) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء) يغني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن والاظهر أن يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم لم يمثلوا لهذا السبب الا بما له حالتا اعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسبابا خصوص

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك في حواشي الفاكهي والآلفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقاني هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو ولا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره انه مبني على الفتح لفظا الا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديرا وهو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان بمعنى الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه نحو وس ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشري أي المعين اما دلالته على فاعل منافيا للمطابقة انتهى واقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوي ان الحدث انما تتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه اليه فلذا ذا بني للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما اذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما * (فصل) * (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزوقاني في الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخر في اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي

طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا في الكلام الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أمس والنوعان الاخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أو كليتهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين (ودخلا في الحرف والاسم) لخفتهما لدلالتهما على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي (و) الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جر بها أو رفع فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كاين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحى الاسفل الى اسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في ياسيبويه والفتح في نحو لاقاضي الاعلى والكسر في نحو هؤلاء حال الوقف

* (فصل الاعراب) * لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

فقد ادعى بعضهم انه لا يناسبه من المعاني اللغوية الا البيان وان كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بينا في حاشية الفاكهي وذكر الدنوشري انه يطلق في اللغة على ستة معان الاول اعرب أي ابان الثاني يقال اعراب أي احاد الثالث يقال اعرب أي أحسن الرابع التغيير يقال اعرب أي غير الخامس يقال اعرب أي ازال عرب الشئ وهو فساده السادس

يقال اعرب أي تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الاشموني المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشري اعترض عليه بوجوه منها أي التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر وهو مصدر المبني للمفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا فالملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقديرا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالابتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسيأتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام فلا حاجة في جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالاسناد بالتركيب من اثنين او أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الحواشي الشنوانية وحاصل ذلك ان الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكروا فما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لان الباء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة لكن بقيد النقض بعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المقدرة للاعراب تعتوره وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المتبورة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن فليتامل اقوله يجلبه لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أول اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف ٦ وقال أيضا قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب الى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتده) أما اذا اعتده فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم نسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها أمر خفي اهـ وفي الارشاد واضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولا ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هناك الغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا الغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مما سبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والفرض ان مفرد علم تامل وقال اللقاني ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشموني ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها أثر اجلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اهـ وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقر أ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتده والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا ان يقوم) فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بان (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع اشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما

(ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كما صطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول

(قوله وهى الضمة الخ) قال اللقانى قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذى هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شئ يقتضى ارتباطا بينهما فى الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء فى الكلمة ولا خفا فى استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان لازما فبناء والا فغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتامل اه وفى قوله فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والا فان كان لازما فبناء ان حركات ما عدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالآخر وما هو بمنزلته واعلم انهم اختلفوا فى ان حركات الاعراب هى حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور وغيرها وقال قطرب هى هى قال فى الهمع والخلاف لفظى لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفى كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفناه من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبر فيها ان بسبب العامل وانها دالة على ماذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدنوشرى علة لحمل باب

وهى الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد) وحذف الحركة للجزم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله فى النظم)

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون واليها أشار بقوله وغير ماذكر ينوب (وهى) أى هذه العشرة (واقعة فى سبعة ابواب) متفرقة

* (الباب الاول) *

المشار اليه بقول النظم

وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء مما من الاسما أصف

من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهى ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذى (الفم اذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل أولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم

الاسماء الستة وكان الاولى ان يقول فار رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثنى والجمع أعربوا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرع المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف فى هذه المفردات وانما اختاروا ان تكون ستة لان

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة فى كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها فاذكر وبغيره فلا ينبغى ايراده فى حواشى هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان اعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولدا ووالدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبقى من الاسئلة المشهورة فى المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع فى عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه فى حواشى الفاكهى (قوله والفم) قال الدنوشرى أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال فى الحواشى انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها الا وجود لها مع مفارقة الميم لان الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى وهى المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعنى فولك وفالك وفيلك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

(٢) قوله فى الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء فى الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله فى الهامش وبقى الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وليحرر

قريب منه فى قوله الى ثلاثة رأى وعلما الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله اذا صارا الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اه وأجيب بان المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفى شرح الراعى ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعانى لا مشاحة فى الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهى طاهرة لشرف الاب ويليه الاخ ولزم تاخير الحم (قوله ويشترط فى غير ذوان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى * فان قلت هلا قال وفى غير الفم اذ افارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو فى ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة لكونها لغير الياء الآتى فى قوله ويشترط فى الاضافة أى لغير ذوان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول فى الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتامل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال الدنوشرى قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

وقوله وخرجه الخ يقتضى انه جواب آخر عن الشذوذ اه أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبى الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان وانوا وبمعنى أو كما فى بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء اللغوى كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبى الحسن والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبى النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أى خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كانه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الحضرمى فى حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكانه أراد وما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط والافسياتى فى باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اسم عامل فى مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم ومن هنا ظهر لى من فهم كلام المصنف شئ غير غفل عنه الناظرون فى المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا التسهيل وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاوها وابقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضى ان هذا جواب عن الاعتراض فليتامل فان فيه خفاء والذى يظهر لى ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذى قرره الشارح كلام المصنف أشار اليه الحضرمى فى حاشيته وحاصله وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فوا لم يضف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما فى البيت لم تتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابى المصنف أو جوابه فتامل

الاضافة فوالاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخ عنه والاب والاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها فى الذكر قبل الهن وأخا الهن لان اعرابه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (فى غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فاخ مرفوع على الابتداء وخبره فى الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (و بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله (فاما قوله) يعنى العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) فى المعطوف والمعطوف عليه (أى خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعنى التنوين وبقى مفردا على حرفين اذ الالف هى المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط فى الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية فى ذلك سواء (ويشترط فى الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء فى ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) فى الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو أخى هرون) فاخى مرفوع على الابتداء

وعلامة

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء مانصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنوانى ان العامل فى نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرافع لابهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لابهام نسبة الناصب له ما فى الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة له كما قال اللقانى (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغى ان يتخذ مذهبا فى كل مكان كما ذكره المصنف فى التذكرة فى الجواب عن قولهم فى باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان فى البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد العامل أيضا فان اللبس مامون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الا أمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف فى شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة افرادها) قال الدنوشرى يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب أنا لله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذا والى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف فى شرح شواهد ابن الناظم اما بكسر الهمزة اذا ثبت فى نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزى الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبنى للمفعول أى فاما تقصد كرام كما قدروا فى قوله * لا تجزعى ان منفسا أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما التى فى قولك جاءنى اما زيد واما عمرو وان الاسم خبر لمبتدا محذوف أى فالناس اما كرام بدليل قوله واما اللئام وليس بعده ما يفسر المحذوف الذى زعمه والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبى البيت أى فكافى من عطائهم ما يكفينى لحاجتى أى لا أبتغى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التاويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اهوقد يقال ليس هذا تاويلا فى البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالظرف كما يوصل به الذى فى جا الذى عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقانى ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به فى الرفع والنصب) قال الزرقانى اذ لا قائل بالفرق

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فاخى يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لا أملك الا نفسى وأخى) فاخى يحتمل ان يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر فى أملك ذكره الزمخشرى واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع والذى حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثانى أن يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثانى ان يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى وأخواته (لزمتها الواو) فى الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

* فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معربا ورواه غيره بالواو وعلى البناء واذا ثبت اعرابها فى الجر قلنا به فى الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام رائحة المسك للخلوف في الآخرة فتطر رواية مسلم فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمتي خمس خ ثم قال وثانيها انهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يم روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه * (فصل (قوله والافصح في الهن النقص) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وا القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهن فيجريه مجرى الاب اه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيو

اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا حم ن عن أبي فإن صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والا فلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعب في الاكثر لكن المصدر ساكن

بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف تختص بثبوت الميم في الفم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فه * خلافا للفا ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

* (فصل والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون ف هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله ص الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضح في شرح شواه الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو يقول يا لفلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكس وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نح بأبيك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروه صريح اسم الذكر وهو الاير وت بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استع الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أ الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة الموضح في شرح التطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والحم) وهو المراد بقول الناظم * وفي أب وتاليه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت وأخك وحمك ومررت بابك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدي بن الطائي (بابه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم)

فابه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم

ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في حين أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك لأعضصته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليه اه ولا وجه للامر بالتامل مع اشتهار ما ذكر من التاويل الخ (قوله بابه اقتدى عدي) قيل ان كان هذا تمثيلا فسلم أو استش ففيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال لبعيد وتمثيله لا ينافي الاستشهاد (وقيل فما ظلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرده وقول اللحياني ان اسم الشرط حتى تاويلها لم يعد اليه ضمير من خبره اه واللح

بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى لحيان أبو قبيلة

٣ قوله انه أعض الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أى لان أبوان وأخوان فى هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بانه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الاضافة والمثنى لا يدل الا على ان ماقبل العلامة كان متعقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام فى التثنية لازم لعدم التمام فى الاضافة وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد انتفى التمام فى التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام فى الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم ان نقل مبنى للفاعل وهو أحمد بن يحيى وانه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتاها) الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعينى اذ ليس للمجد الا غاية واحدة الا أن يلتزم ان له غايتين باعتبار المبدا والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف فى شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشرى فى مستقصى الامثال وذكر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان أباحنش خال بيهس هجم به بيهس على قاتلى اخوته وهم فى غار وكان شديد الجبن زاعما ان فى الغار حمرا فجد فى القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال فى تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصى بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع فى كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف

حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب فاظلمت أى أمه حيث لم ترن بدليل مجىء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أى العرب (فى التثنية) أى تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح فى الحواشى وكذا قياس أخان اهـ فظهر ان المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه واذا جاز أخان قياسا فينبغى أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبولك وأبالك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أبالك قال فى التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال فى التثنية أبان (و) الاب والاخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

وقصرها من نقصهن أشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر فى هن أن يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن فى الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهرى وقيل رؤبة

(ان أباها وأبا أباها) * قد بلغا فى المجد غايتاها

أنشد ابن جنى وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد فى أباها الثالث اذ هو نص فى القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال أبو حنش *مكره أخاك لا بطل* فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا وخبر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدا وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتى (قولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فانه يستدعى أن يقولوا للرجل حمالان صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ماذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام مافيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم ومافيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام ومافيه ثلاث لغات وهو

الياء وهى لغة وقد قرئ فى السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ماذكره الخ) قال الزرقانى وزاد ابن مالك فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى أخ التشديد وأخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حمو كقرو وحم كقر وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات التى يختلف بها الاعراب وهذه ليست كذلك اهـ وعلى ذكر التشديد فى الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذى قال لشهاب الدين القوصى أنت عندنا مثل الاب وشدد الباء فقال لاجرم انكم تاكلون ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الاب الذى هو الوالد ما يكون الا دابة ولو قال القوصى لاجرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

(الباب الثانى) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف فى التذكرة ذكر ثعلب فى أماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنين الخ) قال اللقانى هذا الحد صادق بالضمير فى أنتما قائمان وبائنين واثنتين اذ هى معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة ويمكن أن يجاب بان المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان اذ رجل ورجل ليس من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليس من لفظ اثنتين وقال الدنوشرى معنى لاثنين لشخصين اما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اهـ وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتامل (قوله كصنوان) قال الزرقانى جمع تكسير واذا ثنى صنوا التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اهـ وفى كون ذلك من الالباس نظر وانما هو من الاجمال والفرق بينهما ان فى الاول يتبادر انفهم الى خلاف المراد وفى الثانى لا يتبادر الى شئ بل يقف لاستواء الامرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان على فردين مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا فى بعض النسخ وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا هـ قال الدنوشرى وجه التجوز أنه أطلق الاب مثلا على الام ٦٦ ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويأتى انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب

اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقانى هذا مالم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتى فى أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضى جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشتراط الافراد الآتى يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا فى صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الحكمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التى هى من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان * فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع من يعقل ومالا يعقل * أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان ما يعقل ومالا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشرى وجه ذلك عنده انه

الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثانى)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو فى الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفى الاصطلاح (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقل كرجلان للماشى أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللمحة والذى أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا هو صرح المرادى بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجملان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار فى هذه الامثلة من استعمال الشئ فى أول أحواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالف ارفع المثنى مع قوله

وتخلف الياء فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لان الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى أن المثنى مبنى

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يبن البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كاحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير لانها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به اذا اعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان اعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشري ليس من تثنيته يازيدان ويازيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه واما منان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لا لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المبنى في اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لانه لم يات على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يازيدان ويازيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان ياء انما دخلت على مثنى ومجموع * فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الماني الاعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان وللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سوآن وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وباليا جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (حملوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذا نه مبنية لاختصاصها بالاسماء المعربة قبالك بماهو مبني بطريق العروض * فالجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها في الافعال وحينئذ ففي قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقي التركيب التقييدي كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبيننا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سوآن) أي في الكثير فلا ينافي انه سمع سوآن (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينا في قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لاوتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه في مليح رآه بموضع يعرف بعمان

افدحبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغناني في خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان

قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب نصقولهما معا مصاحبين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الاصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ماذكر في اثنين واثنتين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سياتي في كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاءني زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا يتنزل منزلة الجزء فلم يلزم ماذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما لا ان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثها انه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء لزيدان نفساهما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هنا معنى الذات وبان من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هناك ورابعها انه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها انه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تاكيدا لفظيا وغيره لابد فيه من التغاير وخامسها الا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتانيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محتملة للعامل فكيف تكون اعرابا قال اللقاني ويجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو لقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو وما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كثنتان اذ لا ثاني له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لامه والتاء للتانيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا الام كلتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا ألا ترى انهم قالوا أحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جرا بالكسرة

سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) بشرطان يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كالف عصا وألف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعلى كمعى وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق ايضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

قال الدنوشري قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة *(الباب الثالث) *(قوله وهو الجمع الذي على هجاءين) قال الدنوشري أي على حرفين وهما الواو رفعا والياء في غيره وقد يقال الهجاآن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشري مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا تاكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وقولنا ولا تاكيد اخرج زيد بل زيد ونحوه يشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتنكير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبني وبناؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل تاء المثنى اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المثنى المصطفيين بياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الاشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فانها ترفع الخ أي كان فهو منقوض أما الاول فان أهلا ووابلا ونحوهما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرف مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلي على المسكوك في وجوب الزكاة لمساواته له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذ لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذي يرفع بالواو ويجر وينصب اصالة والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيه انما هو التساوي في علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

* ألا يا ديار الحي بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

(الباب الثالث)

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الاعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا اجرره وانصب * سالم جمع عام ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

تقدمت فى المثنى فانها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما ياتى وقال اللقانى الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقانى قال بعض شراح الالفية الخلو من تاء التانيث المغايرة لما فى عدة وثبة علمين انتهى وسياتى ذلك فى كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهى كالاصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التانيث الموضوعة له وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتاكيد للمبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بثبة وعدة ثم حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدمامينى وانظر لاى شئ امتنع نحو طاحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه فى حاشية الفاكهى (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود قبلها قال الزرقانى وفيه اشارة الى عدم اصالتها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا نسلم الهمزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سياتى ولو سلمت فى الجمع التبس بالمفرد عند الاضافة نحو عندى حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر ان حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فيهم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفى فى دخول ماذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لمذكر والبارى جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تانيث وقال كان المناسب أن يقول او ينزل منزلته كما فى التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم ان كلا من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط (الثانى ان يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو يد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية فى الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

يكفى فيه البعض قال الرضى اعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة

لما مر عن اللقانى ومذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى كل أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشانه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبى البقاء فى اعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا الى أن شرط الجمع ان يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون أما علما) قال الدنوشرى اعترضه الدمامينى بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم فى الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب ان العلم شرط فى جواز ارادة الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط فى الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفى بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضاحه انهم شرطوا فى مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه اذا وجد العلم لابد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح فى هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة فى المثنى فى هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدمامينى فى سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسال ما أمر شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده

(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوانى وقد عال بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بنائه لواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد عال الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال الحفيد فى تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة فى الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمى هذا التوجيه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مرجيا) قال اللقانى يحمل على ما يشمل العدد ذى كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثانى مبنى وحذف معد يكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع و برق البصر شق (قوله فانه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقانى دون الثانى وانما لم يجمع الثانى لعدم الحاجة الى ذلك اذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب الى زيد وجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشرى أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى فتامله ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد * فان قلت أجمع فى باب التوكيد الذى يجمع بالواو والنون من أى القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة * قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثانى أعنى الصفة نظرا الى أصله لانه فى الاصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا فى قراءتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فانها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انها تقبل التاء بقال ذات ولا يشترط فى التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذو ليست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذومال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقانى هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعيل اذا لم يجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطرادكما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفى قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر اذ لا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ فى الحواشى أن ابن المصنف احترز بقوله باطرادمن نحو مسكين وميقان ورجل جيد وذميم فانهم قالوا مسكينة وميقانة وجيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك فى نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التانيث) قال الزرقانى مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فانهما وان قبلا التاء لكن ليست التاء التى يقصد بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا تجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بها معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشرى هما خارجان بقوله فيما سبق فى الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بانه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بها التانيث بل يقصد بها تاكيد المبالغة ونقل الدمامينى عن شرح التسهيل عن الموضح فى هذا المقام أن هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم بادى الرأى فتامل ولكن يبقى الكلام فى علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسياتى فى صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أبانى أنهم مزنون عرضى * وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتامل هذا المقام عسى أن ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولهما عارض فى الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده اذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التانيث) قال الزرقانى بل لتانيث اللفظ لان وضعها للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقانى مثله التصغير قال ابن قاسم فى شرحه

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكى لا يغير (و) لا المزجى نحو (معد يكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكى فى التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف وبه وبقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثانى فيقول فى غلام زيد علما غلاموز يدو غلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاموا الزيدين وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى (تقبل التاء) المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما التاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التى تقبل التاء

وان لم تقبل الصفة التانيث فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شئ مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريحا وصبورا كان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين

صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أريد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولانه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعله كالثابت فلم تات الهمزة وأما التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا ساكن ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولونزلناه

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (ومذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

* (فصل وحملوا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا * أولو وعالمون علينا وأرضون شذوا السنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تغيير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة

على بعض الاعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهددنا فاوعدنا رويدا * متى كنا لامك مقتوينا
فانه جمع منسوب وأصله أعجمى والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ولا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوون جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقرئ فخفف بحذف ياء النسب انتهى بتصرف فى آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امش واغزو أنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التلبس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذ الضمة فى امشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام أى وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقانى الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنين لخروجهما على الضابط وكان الاحسن التصريح باخراجهما كما فعل فى بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكره المكودى وكثير من شراح الالفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقانى فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافى قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار أصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد فى مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق اعواد منبر

الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد فى كل) اسم (ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضهة بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال فى التسهيل وشرحه وله أعرب من هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد بالاطراد الاطراد اللغوى

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والاولى كان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوف فى الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض لامه هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فانه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له وفى قوله ومن كلامه تعلم الخ نظر لان مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل المتقدمة اقتضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت من ان المسموع ما هو شائع فلا يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل ان ما خرج عن الضابط المشار اليه فى التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذى صرح المصنف وأشار اليه فى التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتامل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما فى كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين بقوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) قال الزرقانى جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذى حددته به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثى حذفت لامه وعوض

عنها هاء التانيث لكنه مكسر فاجاب بماذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييزكم (قوله فما للذين الخ) اسم استفهام مبتدا واللذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أى مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبنى على ان الوصف بوصف واعرابه مكى حالا من الذين أيضا (قوله وشذلدون) قال الدنوشرى مثل مرقة ورقون وهى الدراهم المضروبة فهى محذوفة الفاء كالدة فجمعها بالواو والنون شاذ قال فى القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع

أوراق وورّاق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبى شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهى المساوى فى السن) قال الدنوشرى فى القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التى هى الواو فى محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء ردت فى التصغير ولكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا

التصغير والجمع يردان الشئ الى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء وأما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ماذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة فى التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فالذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (فى نحو ثمرة لعدم الحذف ولا فى نحو قاعدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذلدون جمع لدة وأصلها ولد وهى المساوى فى السن فان كانا علمين لمذكر جعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (فى نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو وحذفت لامها كما مر ولم يعوض منها شئ (ولا) يجوز ذلك (فى اسم وأخت وبنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند البصريين حذفت لامه وعوض منها الهمزة فى أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنت ليست للتانيث لان ماقبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتى قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقذل الحاقا للثنائى بالثلاثى (وشذ بنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو لان مؤنثه بنت ولم نر هذه

وجه الحكم بالغلط والنقل المكانى معهود فى كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتد فى الغلط على اقرار التاء اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك (قوله وضعفه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه ضعفه وهل من جعله فعال هو دليل المبرد كجمل واجمال أولا (قوله فالمسمو) قال الزرقانى وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشرى ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر باء بنو (قوله ولانها لا تبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشرى أقول علة عدم ابدال الهاء

المذكور لا تقتضي انها ليست للتانيث كما في مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد الهاء بعدها نقص بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم قالوا في يدع انه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التانيث) أي قصد بها التانيث أي يكون عوضا الا نها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة اذ غير المستوفي للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء اه وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل الهاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لاعلى الجنة نظر اذ الظاهر منها أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يقال ان في الآية حذف مضاف أي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذا كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه أن الابرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره ان هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويحوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم في قوله ومثل حين قدير ذا الباب) محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

التاء تلحق مؤنثا أو لا مذكره محذوف الواو الجوهري (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التانيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت (على شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما القيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كاملون) جمع أهل وهم العشيرة (وابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا وابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمي به من هذا الجمع) المستوفي للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما أدراك ما عليون وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعربان بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع المسمى به (أن يجرى) في الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهر على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدون وعليون ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قدير ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

التاء تلحق مؤنثا أو لا مذكره محذوف الواو الجوهري (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التانيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت (على شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما القيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كاملون) جمع أهل وهم العشيرة (وابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا وابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمي به من هذا الجمع) المستوفي للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما أدراك ما عليون وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعربان بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع المسمى به (أن يجرى) في الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهر على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدون وعليون ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قدير ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويحوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم في قوله ومثل حين قدير) قال الدنوشري فيه نظر لان كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمي به أو في جميع الملحقات لا في ما سمي به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم في غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تاخيره الى قول المصنف وبعضهم يجري بنين وباب سنين الخ لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحلبي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

نخرج منه شيء فهو غسلين أي فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافي تمثيله بزيتون لاصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد بالهاء كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للشايخ والصداع البلغمي والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الاسود يبيضه وشرب أقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح في ياسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتامل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول أل انما هي على ما هو اسم جنس للتنبيه الخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشري قال الدميري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين والراء وعربان بالضم والاسكان أيضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء ومراد الموضح اللغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغي تقييده بغير نحو العجمي كما في الوجه الذي قبله وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله ممنونة) أي ان خلت من مانع للتنوين كما في المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدنوشري الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو النون ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرفة فتامل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله وقت أكل النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو وقبلها لينبه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتامل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية (قوله على النون ممنونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا واذا لم تنون النون على لغة

للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجري مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (ممنونة) فتقول هذا زيدونا ومررت بزيدونٍ (كقوله)

طال ليلي وبت كالمجنون * (واعتراني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي ذهل الجزاعي رد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه لواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون

(ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذي جمعا)

الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح الحواشي والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل يخزن ميجمعه تحت الارض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر أي يجتنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجرى غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون ممنونة غالبا على لغة بني عامر وغير ممنونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسـ

بنى تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يغرب عليها اعراب مالا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلانه مكرر مع ماتقدم وأما ثانيا فلان اعتداد لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في فهمه فليتامل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشري نقل الدماميني عن ابن ابازانه يحتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقي القباب مجرورا بها مع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن ابازقواه وارتضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر

النون للاضافة (قال) أحدا ولادعلى بن أبي طالب رضي الله عنه

(وكان لنا أبو حسن على * أبا برا ونحن له بنين

الرواية بنين بالياء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل

(دعاني من نجد فان سنينه) * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والالقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه أتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الباء والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم و) في (كل ماحمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (و يخرج عليها قوله)

رب حي عرندس ذي طلال * (لايزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كما سكن لابالياء والالحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي وردبانه يحتمل أن يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني و يحتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الباء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديد القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله)

وهو سحيم وماذا تبتغي الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه لواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سياتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها في النظم بقوله

ونوع مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ماثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوا فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجود لما في الثاني من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فان قدمت فقلت زيدا لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة خسب *(فصل)* (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشري توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي اما نون

المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير قد أسقط التنوين للتثنية فى نحو يا زيد لا رجل بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكان المتحرك يكتفى فى الوقف وان كان الحرف الآخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة أقسام ان أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التى هى مقابلة للالف فى الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا ارقنى القذان * فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة لبنى أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذيين استقلت عشية) * فما هى الا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى لحذقه وفى ديوان الادب الاحوذى الراعى المشمر للرعاية الضابط لما ولى وأراد بالاحوذيين هنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت فى الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائى الا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف فى كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا) * ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما بفتح النون فى العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبى خلافا للهروى (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفى نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح فى ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد أستند اليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز فى الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سجم خلافا للجوهرى

بعد الالف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحده قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخنا الكمال الدميرى انه بالذال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشرى فيه نظر فانه مخالف لقول السيوطى فى كتابه المسمى بالطرثوث فى فوائد البرغوث بأوه مثلثة والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القدة والقدة والجمع قذان بالكسر والاهمال بوزن كتان والقذان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتى أرقنى القذان
فالنوم لا تالفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس فى القاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام السيوطى انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميرى وانه عزاه لابن سيده فى قدة ويلزم من ذلك الاهمال فى قذان وانظر قول السيوطى يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبى حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله فى لغة من يلزم الخ) أى لا فى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتى على الاثر انه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان فى البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشرى فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشرى أما ظهوره فى اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو فى صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لان الكلام فى التثنية التى هى من أقسام الاسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مفرد لا يحتمل

أراد به هنا بل لا يصح انتهى وفى قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وان نقله بعض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم فى كلام الشارح وانما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف فى اللغة المشهورة التى تعرب المثنى بالحروف وانما قال ان ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم ان الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كالمقصور فتامل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشرى ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لانه هناك عن غيره وهنا اختار انه مجرور بالياء أو يقال فيه اشارة الى جواز الامرين (قوله جائز فى الشعر) قال الدنوشرى يفهم منه انه ليس لغة ونقل العينى انه لغة فى شواهده * (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدماميني أى لاولويتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجىء الالف للتانيث ففى نحو حبلى وأما الجمع ففى نحو رجال وأما مجىء التاء للتانيث فظاهر وأما فى الجمع ففى نحو كماة فانها جمع كم وكماة وكم عكس تخمة وتخماة وفى شرح النظم للراعى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتانيث المجازى فيه ولان كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجمالة * قلت أما فى التانيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لان التانيث يكون بالتاء والالف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الالف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال واجمال وجمالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقدم المصنف الالف لتقدمها فى اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقانى ان كانت الباء للملابسة أى الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وان كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشرى يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام فى لغة من بناه (قوله أو بالالف المقصورة كجمليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشرى يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين فى المذكر ومحل الخلاف ما دام باقيين على الوصفية فان سمى بهما جعا بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين فى قوله ولا فرق بين ان تكون سلمت مضافة الى مفرد وهى ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله فى جميع ذلك) فى بعض النسخ بحذف فى و يكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع بمعنى المجموع فى قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشرى حمل أيضا حمل النصب على الجر بان المجرور والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه فى العلامة وقد منع ما لا ينصرف

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاى وبالعين المهملة وبالنون قبل الفا جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد به الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا يبتغى الشعراء منى * (وقد حاولت حد الاربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأى ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون فى الشعر ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس

* (الباب الرابع) *

من أبواب النيابة (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالالف المقصورة كجمليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) فى جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما فى جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات)

من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ماوقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ماضربت زيدا وأوجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيأ أوقعت عليه الايجاد اهقال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوّبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لانسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ماضربته أولم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلق ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ماكان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ماكان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا الان الله تعالى موجود للافعال وللذوات جميعا اهوسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيأ آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المريد تين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيرت ✻ ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما

الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تاتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضربا وليس كذلك بل فانه المفعول المطلق ماكان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه كما في ضربت ضربا وغيره كما في أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري اذا تاملته حق التامل رأيته غير واضح (قوله كما قال احمد بن يحيى) قال الدنوشري ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ماسياتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفراد مخصوصه (قوله ولم ترد اليه في جمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان راجع للجمع فتامل (قوله واكتئابها) قال عطف تفسيري على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل هذه اللغة يجوز وأيضا النصب بالكسرة أولا هو أفود البيت ي الصحاح ونسبه لابي دويب والايام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الابل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

قناة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله وردبانه يلزم الجمع الخ) ردد اللقاني بأن التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله وردوأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتامل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا لمؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمي بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر خودوخودات وسماوة وسموات ولا يقال داروديارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال وكل ما أنث بالتا يجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها ان تنكرا شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن نعرفه وذكر في الهمع أن الذي يجمع بالف وتا خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عدمنهما (٢) الاول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر الما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفرد امرؤ دود اللام خلافا لما لي على في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونهما منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الاصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

جنس مؤنثا بالف كجبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

(١١ تصريح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة لان معدودة جاءت هنالك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت ان قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال

فتارة تطلب نصا بادي * تقابل الآحاد بالاحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذا في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدي * لكل فرد مثل آي الجلد
وتارة تحتمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى نظيره لمن تاملا
كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضي بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الايام * بأخرى أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وبت هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام
لان معدود الذا الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

(٢) قوله اللذين عدمنهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وحمل على هذا الجمع شيآن الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا باعراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسر في الاحوال الثلاثة نحو جاءت اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا باعراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعلات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بابقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على ان قوله أصله ربما يشعر بانه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي اصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فكانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء الفا لما مر يجتمع ألفان فيلزم حذف احداهما ومحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتامل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الاصل جمعا وأجاب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفردا الجمع

كذريهمات (وحمل على هذا الجمع شيآن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله ألي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعلات (نحو وان كن أولات حمل) فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمي به من ذلك) الجمع ومما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الموقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

يعربه

ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادي وانما نون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمي وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله مع ان حقه يشعر بانه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنوينها من اذرعات روي باوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الاول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعات أحدهما مخلة بمراعات الآخر لان جر ما لا ينصرف

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فان راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وان راعينا مالا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعربه في حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اه فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا يرد في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف لانه انما أفهم أن البعض الاول لا يعربه اعراب مالا ينصرف بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنعه الصرف أي لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعربه معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) أي للعلمية والتانيث قال ابن عصفور وفي شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بان التاء للجمع فهي كالواو والالف فلا ينبغي أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعة قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز اذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع الصرف والتاء للتانيث قطعا وكونها

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتانيث (وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (وروا بالاوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي)
الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم

ومايتا وألف قد جعا * يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا أولات والذي اسما قد جعل * كاذرعات فيه ذا أيضا قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (مالا ينصرف) أي مالا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من)

تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك في تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشري في فاذا أفضتم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتانيث فالجواب أنه لا يكون تانيثها بالتاء التي في لفظها لانها ليست للتانيث وانما هي والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التانيث في بنت لان التاء التي هي بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التانيث فات تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتانيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصعب الزمخشري تانيثها وليس بشيء لانه لا يتقاصر عن تانيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالي) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالي وينظر معنى البيت من شواهد العيني وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أي هي بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي مبتدأ وقوله نظر عالي خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أي مرتفع انتهى وهذا ماخوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أي لكوني باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات *(الباب الخامس)* (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشري انما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة

قوية انتهى وبهامش نسخته لحظ كاتب الاصل اعلم أولا أن قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الاصوليين موجب العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا الكل واحد في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضي مع اصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بان كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولها منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر احداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التانيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري والمبرد أو رعاية لحالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهندات غير منصرف على المختار ولهذا قال أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوي أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه وانما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا اذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضي فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال فانها الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه الفاقد للعلتين الواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سياتي من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر في تعريف العدم الخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سياتي لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتامل (قوله فان جره بالفتحة) قال اللقاني منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالف وتا والملحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسيبويه كما بيناه في حواشي الالفية وقال الدنوشري فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الان أضيف) قال الدنوشري قال بعضهم ان فيه مفتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقاني هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من ممنوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق واوله أتانا بها فتلى وما في دمائها * شفاء يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها

عمل (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسياتي شرح ذلك في باب معقوداه والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها (كاحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تاء التانيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التانيث قائم مقام علتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا باحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد (الان أضيف) لفظا (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقديرا نحو اهدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته أل معرفة كانت نحو وأنتم عاكفون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالاعمى والاصم) واليقظان

بالسيوف وانما هن الشافيات لانه لولاها لما سفكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفى كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بانه يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مبارك شديدا) قال الزرقانى أى فى حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديدا (قوله والكاهل مابين الكتفين) قال الزرقانى قال الدمامينى ويقال له الحارث وشدته بحيث يقوى لحمل ثلث الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو مااقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقانى اه * (الباب السادس) * (قوله والاحسن ان تعدستة) قال الدنوشرى قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالح لهما وللمخاطبتين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف فى الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير اذهو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به فى باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه * (فائدة) * عد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين فى المخاطبتين والا فهى سبعة كما عرفت ويصح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففى يفعلان بالتحتية اثنان وفى يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفى تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو ياهندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودى انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمى والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدها تسعة سبعة الالف والواو وفيها علامة وهى تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغى التنبيه على ما فى كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودى الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التى الالف والواو وفيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو وعلامات الصور تان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التى تركها والعجب للمكودى حيث ذكر الصورة التى تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها فى اللفظ بالتقديم والتاخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل فى هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتامل (قوله وهى كل فعل الخ) قال اللقانى التعريف للماهية وكل للافراد وأيضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله فى عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذى هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشرى بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف مابعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحد مطرد منعكس من أول الامر وفى شرح الجامى فى التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا باس بمراجعته انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثانى وعبارة الجامى التى أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة

فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح فى شرح القطر وعلى هذا الاشاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفى آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل مابين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجرا بالفتحة مالا ينصرف * مالم يضف أو يك بعد أل ردف

واذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف والمختار

* (الباب السادس) *

من أبواب النيابة (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح فى شرح اللحمة (وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم

التابع والمحذ مدخول كل وهو ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحذوف فيها لعدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقاني منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب معها تقديرا وصرح به الرضي على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل النحراوي أجاب بان ماذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون انتهى وقد اذا الحروف تقدر كالحركات وسياتي تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتي (قوله بثبوت النون) قال الدنوشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة في النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضي تكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر أولى وقرئ في الشواذ أتعدانني بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشري وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي ٨٦ * شعرك بالعنبر والمسك الذكي

وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلولم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله وامارين وامايبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تامروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الاصح كما ياتي (قوله لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف في الحواشي لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة في نحو جحنفل كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عدافر وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وجعلوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا ان يزيد وعلامة الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في يفعلان لانه يؤدي الى اجتماع ألفين وعبارة الرضي لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشري يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحوهم (يفعلون أو) ياء (مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيئ (فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله (وأما الان يعفون قالوا ولام الكلمة) لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لانون الرفع (والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه واللام لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا في التنزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لان المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعوه يرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء للتصوير أي فان جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بعده فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على

الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب اسمه

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فان جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلى ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن

هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجرى كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده واعمد لاخرى ذات دل مؤنق * لينة اللمس كلمس الخرنق

الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والدل

بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الانق بفتحتين وهو الاعجاب وقيل ان لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضها وحذف احدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر اهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الاحرف الخ الا أن يقال القائل بالضرورة واختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتنمى بفتح التاء) قال اللقاني

وتسمى بمعنى تزيد يقال نمى الشئ ينمى اذا زاد (قوله كما فى يامركم) قال الدنوشرى هو مثله فى مطلق التسكين لانه ليس فى يامركم توالى أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد نقد ابن جنى فى الخصائص بالاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطى فى الاشباه والنظائر فمن الاول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمدلله العلى الاجلال وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثانى ماذكره الشارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا ادارکوا فيها قال ابن جنى ونحوه من هذا التخفيف قولهم فى المرأة ٨٨ والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز فى المنفصل قلت له فانت أبدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيا قال وهذا الباب فيه مايحسن ويقاس وفيه مالا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطى وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم تر الى الملا من بنى اسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقانى الواغل هو الداخل على القوم فى شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى مايشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل فى الشحر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلا اثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقانى فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيار وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس هنا شرطا بل صلة الا ان يقال فى معنى الشرط تامل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشرى مراده بالاصلى ماليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذ الالف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسى) قال الدنوشرى انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كرأس وبئر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح لكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما يأتى ولم يتعرض لذلك الدنوشرى هنا

ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبمالاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون مالاقت فاعل ياتيك والباء زائدة فى الفاعل مثلها فى كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) باثبات الياء من يتقى وتسكين يصبر (فى قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف فى تخريجه (فقيل من موصولة) لاشرطية ويتقى مرفوع لامجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (اما التوالى حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والقاء والهمزة) من فان كما يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصرى ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب قاله الفارسى فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء فى يتقى اما اشباع فلام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فاما (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ماقبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ماقبلها نحو (يقرأ) مضارع اقرأ (و) مضموم ماقبلها نحو (يوضوء) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فان كان الابدال للهمزة) بعد دخول الجازم (على المضارع (فهو ابدال قياسى) لسكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسى (و يمتنع حينئذ) أى حين اذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيا آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لسكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ماقبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتداد بالعارض) وله الابدال

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهمزة المقلوبة الفا مثلا انتهى والاظهر الاول بل لا وجه للثانى * (فصل) * (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بانه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هى الاصل فى الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال النجم سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كاف أولها ساكن كان اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلاثة نحو جاءنى صالحو القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والالف الخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة اصالة أو نائبة عن الكسرة

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض عليه للحذف وعدمه عليه للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

* (فصل) * تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاءنى مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلون لتبلين (و تقدر الحركات الثلاث) تعذرا (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما الفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول ومجاورتها الثلاثة فى الثانى ويسمى) الاسم المعرب لذى آخره ألف لازمة (معتلا)

(١٢ تصريح ن)

فى الاول مذهب الجمهور وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فان أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الاصلى منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ما ذكر وان اريد الاعم من الاصلى والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدر اجيبه اسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل فى كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجر فيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشرى المراد باللزوم فى الالف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا وكالمقرئ اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل لقالى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بان لزوم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانهما باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الاصل أو فى الجملة وايضاح ذلك ان للقرا اسم مفعول استعملت أحدهما الهمزة والثانى ابدالها ألفا باعتبار الاستعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف فى رأيت أخاك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى

الان أضيف كموسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله ولضمة ولكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الان أضيف كجوارى الامير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه تقدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقالى وما ذكره

وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها فى ذلك الاستعمال تسقط فى غير النصب فتامل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضى وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطاق الحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطراد وأيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامى مبنى والمقصور من القاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف

على اخراج نحو يخشى ويرمى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أى بذكر الحرف ولا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما فى آخره الخ) لو حذف فى لكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدنوشرى ومن العرب من يسكن الياء فى النصب قال الشاعر ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرافع والجر اشمونى اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعراب اعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس فى الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد فى الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (ياء لازمة) فى الاحوال الثلاثة (مكسورا ما قبلها نحو المرتقى) من مزيد الثلاثى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أولانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو الفتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) فى حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما فى آخره ألف لازمة (و) فى حد المنقوص الفعل نحو (يرمى) والحرف نحو فى مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب فى حديهما المبنى نحو ذا وتا والذى والتى (و) خرج (بذكر اللزوم) فى الالف (نحو رأيت أخاك) و) فى الياء نحو (مررت بأخيك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء فى حد المنقوص (نحو ظبى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وضم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا والثانى منقوص

ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط فى الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعو هو يرمى) فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات فى المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا فى الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى فى النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف * أو واو أو ياء فمعتلا عرف

فالالف أنو فيه غير الجزم

ثم قال * والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) لخفتها (فى الواو والياء) فى الفعل وهو المنبه عليه فى النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو ويرمى * وفى الياء فى الاسم وهو المنبه عليه فى النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضى لن يرمى ولن يغزو) وليس فى العربية اسم مرتجل معرب فى آخره واو لازمة وقبلها ضمة

هذا

قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقى ان ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخالف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله فى الواو والياء) قال اللقانى لم يقل فى الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان القاضى ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا فى الفعل وثانيا فى الاسم والله أعلم

(هذا باب النكرة والمعرفة) قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقدمهما (قوله اسماء مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم ان أو مانعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو وصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع انه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة اصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها القاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوغلة في الابهام أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ٩١ ما يقبلها فيشير الشارح الى أنه

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما في الاصل اسماء مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها قمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف

تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن اسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوغلة في الابهام قد بانها تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان

معناها في نفسها قابل الا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالاخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير به هما لانه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار انها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضوع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بان أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاءني الغير فليس في تعريفها من فائدة فالة التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فان أل لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكمها حكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بانها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة المؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الاول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

والجواب الثانى انها فى بعض الاحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضى فهى تقبل أل المؤثرة للتعريف فى الجملة تأمل وأنصف ولكن يبقى النظر فى ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضى انه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله فى الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقانى فى حاشيته اه ويأتى عن الشهاب ما فى كون اسمى الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقانى كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ايراده بان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرد دخل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقانى أيضا ان قوله والثانى ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة فى قولك ان رأيت اسامة أى فرد امنه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة فى ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة فى قولنا ان رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة فى ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أ (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشرى صريحه ان الفرس لا يطلق على الانثى وان مسماه لغة الذكر لا الانثى وهو مخالف لما فى القاموس انه مشترك بينهما اه وفى المصباح الفرس يقع على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهى الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال قال ابن الانبارى وربما بنوا الانثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتى فى التصغير عد فرس من الثلاثى المؤنث العارى من التاء الذى لا يرد بالتاء فى التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعدان فرس مؤنث سماعا (قوله لانه قد تنوسى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان الرضى صرح بان ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال أن صاحب (واقع ان كان بمعنى مصاحب فال الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتامل ذلك اه وقوله فال موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب فى حواشى ابن الناظم عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التى غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمى لا يخفى ان ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل فى المعنى الوصفى لا الاسمى فال الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمى العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعملا فى الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال فى قولك مررت الخ مع ان أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسما بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبى لا يكفى فى دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأى شئ والاظهر فى الجواب انهما فى الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولا يشترط التساوى فى معنى الحرف لانهما لم يوضعا لذلك فى أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشرى يفهم منه أنه لا يضر فى قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة ما التعليلية ما ذكرت فيه انما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقانى أى

كرجل) لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (وار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثانى ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (فى قولك مررت برجل ذى مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهى لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أماذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لانه قد تنوسى فيه معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبى فى باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل أل فتقول الانسان (و) أما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل أل فتقول الشئ فعمل للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا فى الشرط والاستفهام فمعناهما فى الشرط كل انسان وكل شئ وفى الاستفهام أى انسان وأى شئ فانسان وشئ يقبلان أل قاله الشاطبى ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعان موقع قولك فى أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان أل اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

الاذان هما من جملة الواقع موقع أن وكيف ويكفي ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فان صه منونا وقع في مكان طلب سكوت مالا في مكان سكوت كما قال لفوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقد يرد ان القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فات منهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كاحد وعريب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والاصح مذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتي الاحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الاثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا فضل لاحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للافراد والجمع * قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد يمتنع الدخول في الضرب ٩٣ والعدد والقسمة وفي شئ من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة والاظهر الاول وذهب الجمهور ان أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شئ ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

أئمة اللغة ذكروا ان أحدا اذا لم تكن همزته بدلا من الواو ولا تستعمل في الايجاب الا مع كل قال الفنري ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الايجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد في قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق ومالم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار اليه الفنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة ناة والاصل وناة لانه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعد وللمصنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتنكير * قلت مسلم ولكنه يقبل أل في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعريب وقد يقال التنكير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري مخالف لكلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد ان كلا من ذلك يقابل نظيره في المعارف شئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيا يقابل لاشئ وهكذا الى آخرها فليتأمل اه وعلى الاخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شئ لاشئ وكذا الباقي

(قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لانهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتامل اه وقد مر الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولا يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصبهم على أنهما مع أل في صورة الاسم الآتي بجاب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ مجازا الاخراجهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب أنظر فان هذه اضافة الى المعمول ومثلها الفظية وكتب على قوله فان كلا منهما واقع الخ) أقول لا يخفى ان قوله شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ بشرط ابهامه وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة (وهي الفرع) لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل المؤثرة (البتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فاما قوله * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها أل (للمح الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان أل في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار تعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كانا وهم و) الثاني (العلم) لمذكر او مؤنث (كزيد وهند و) الثالث (الاشارة كذا) لمذكر (وذي) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بنا على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظه كالذي أو مقدرة كمن

للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المنافاة في لفظها فلعل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا ومعنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه أو ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كالوصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتامل لعل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف اذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولانهما قائمتان مقام أي انسان وأي شئ وهما نكرتان فوجب تنكيرما قام مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كانا وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) ردبان الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه * فان قيل مشترك الالزام في الغلام * قلنا الا لانها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الحواشي ذهب أبو علي الى أن تعريف الموصول بال ورد بمن وما ونحوهما وأجيب بانهما في معنى ما فيه أل وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بان تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى أل أنهما في معنى

الذى والتى لان أل فيهما مقدرة فالاعتراض به فى أى فاسد لانها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذى يراه هو فى أى انها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لان أل والاضافة لا يجتمعان والثانى انه قرر أولا عن أى على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بال فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح ان أل فى ما ومن مقدرة وقوله ان تعريف أى بالاضافة الا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر وقائله والمشهور فى تعريف الموصول قولا أما بال أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه اشارة الى ان الناظم رحمة الله عليه انما تركه فى المثال والا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته وليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لان أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيته

أو بالاضافة كأى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الاداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) اضافة محضة (لواحد منها) أى من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى (المنادى) المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشاربه والمنادى يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

* (فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لموضع) لتعيين مسماه وهو اما (لمتكلم كأنا) بزيادة

ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه بمفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقض تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشاربه) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب

لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لان المعتبر انما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بال وقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فانه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا ينتقض القول بان المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى أل * (فصل) * (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجىء منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لانه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وايا فان الحروف اللاحقة له خارجة عن

تحقيقه كما سيأتي وان أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أي مستغنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله وان أراد أعم قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لان قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كما سبق والثاني تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا * فان قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه مما سيذكره (تنبيه) * قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فان هي ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استاجره فهذا في المتصل وذاك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شان آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك ما فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما * قلت انما يحد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطي الضمير ان مفسر لضمير الغائب أما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي ويا أبت استاجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف والضمير في هي عائد على قوله يا هلك سوأ لما كنت عن نفسها بقولها يا هلك ولم تقل لي كني هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتيني ولا أشار اليها بقوله هذه راودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء فابرز الاسم في صورة ضمير الغائب تاديا مع الملك وحياء منه وعندي ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصة عند حاكم فيقول المدعي للحاكم لي على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم انه لا حق له علي وهو فالضمير في هو انما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لي هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما فاز شيخنا وكذا قولها يا أبت استاجره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا متعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استاجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة ليكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغني عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فانها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان أمكنه التاويل في الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه في غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر لتناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التفت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما (قوله والى مستتر) سمي بذلك لانه امتنع عن لفظه أي ظهور أثره في الملفظ بظهور معناه وكانه احتجب عن الادراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا الان حقيقته لا تظهر أبدا وانما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان بلفظ لا يعطي معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فيه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم خفي

الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعد الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله

فالذي غيبة او حضور * كانت وهو سم بالضمير

(أو المخاطب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقمن) باهندات والهندات قمن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء بلفظ بصورته (والى مستتر

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لستره وأخفيته أي فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصدهما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر في النطق لما تقرر في الغالب من حالها اذ هي من قبيل الالفاظ فاشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدنوشري أتى بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا اياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على حد ليس الطيب الا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفي قال وأما اذا لم ينتقض فلا اظن أحدا من العرب (٢) على انه اضمر في ليس ضمير شان والجملة من المبتدا والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله

وليس منها شفاء النفس مبذول * وذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا عن المبتدا ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفي اذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله ان الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي فيه ولم يذكر في المغني القول بان ليس في البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذا المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشئ قسيم للشئ فلا يكون الشئ قسما ٩٧ والجواب ان المتصل الذي

هو قسم من البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضي وغيره

وهو بخلافه) أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر في) أقوم و(قم) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كاياء ابني وكاف أكرمك وهاء سليه وبائه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلي الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابني أكرمك * والياء والهاء من سليه ما ملك

وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

(١٣ تصريح ل) بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشئ يجوز أن يكون اعم منه كما في قولك الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان اعم من الابيض اه ويأتي في كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وان ما في باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني هذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قد روه في استقم بانت وحكموا بانه يبرز في زيد هنا ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تاكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل ينزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية الى ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهي الاشارة

(٢) قوله فلا اظن أحدا من العرب على انه الخ هكذا في النسخ ولعله فلا أظن أحدا من العرب يمنعه أو نحو ذلك فليحرر

الى ترتيب الضمائر فى الاعرفية لانه مثل بابنى أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وأما قوله وما نبالى الخ) قال الدنوشرى قال الموضح فى شرحه على النظم يحتمل أن يكون المحوز لقوله الا لك أحد ثلاثة أمور الاول ان الاهبنا محمولة على غيرها تصل الضمير معها كما يتصل فى نحو ما لكم من اله غيره كما حملوها عليها فى الوصف بها الامر الثانى ان مذهب سيبويه والمبرد فى المقتضب والجرجانى وبعض المتاخرين ان العامل فى المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله ألا ترى ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضميرا نحو سرت وإياك ولا تقول سرت ولك فان قلت هذا مقتض لان يتصل الضمير بالا دائما فى الفصيح قلت هو لازم ان قيل الا هى العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى فى الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل للا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله ان الاصل فى الضمير ٩٨ الاتصال او ان الاصل فى الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك

ولعلك فقد قال فى شرح الشواهد وانما سهلت وصله فى الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثانى مما نقله الدنوشرى وقد يجاب عما ذكره من النظر بان الموضح لم يدع ان الاعامل فى كل استثناء بل مراده فى غير المفرغ ويكون المفرغ حمل على غيره (قوله فحذف أيا) قال الدنوشرى بجوزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لانه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد الا فكان ينبغى الاقتصار على الوجه الثانى ولكنه ذكر فى البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشرى يوهم انه اذا تاخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو اخر وفيه نظر (قوله ويحتاج الى الجواب) قال الدنوشرى قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميرا متصلا وانما هى حرف لاحق لايا المهذوفة (قوله ويقع بعد الا) قال الدنوشرى يرد على هذا الضمير فى قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المنافاة المنفية فى كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى ان المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقانى وما فى العطف انه من المتصل وما ذكره فى بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتامل والاظهر أن يجاب بان ما هنا مشى على قول وما فى العطف على قول آخر لان فى كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء فى كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الاصلى (قوله وهو خمسة) قال اللقانى ان قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع فى التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسيتبه المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشار الى أن المصنف

سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالى اذ اما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الا لك ديار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياه وابقى الكاف او أوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لاجملة والاحرف ايجابى والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الا لك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فالى عوض الا ناصر

فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) فى النطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا تقول) فى ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) فى وقوعه بعد الا (ما قام الا انا) وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه ان كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

الدالة

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى ولما إذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به عن الالف في نحو ياحرسيا فانها في نحو جزا سهى وسرى الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع انه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع قبل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التانيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات للفرق كما جيء بالتاء وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ واثبتت الياء في التثنية كتاء التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والاخفش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربي حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بني فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وقع في الامر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني باضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا انثنا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي انثنا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فانا ثنا لنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجرا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقعان في المحال الثلاثة (لانك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (اكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا و) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتاخرون فقالوا (هذا) النقص (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللقاني حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحد اللفظ كياء ي المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلايم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما

عرفانى قال الدنوشرى وفيه نظر وقال اللقانى كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما فى الزمان المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سياتى فى قول الناظم واختر بنا متلوفعل بنيا انتهى قال الدنوشرى قال بعض الافاضل وقد يقال ان فى عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فاذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول الناظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى * وأقول قد يقال ان الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشئ فى محله فاذا وجب شئ لشئ أعطاه اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات وأسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب بان الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح ان يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه أو تاخرها عنه بيناه فى حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل ان المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به ... المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس فى حكم الحاضر

والدليل عليه انك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته واذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا والاصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بام الواحد الخ) قال اللقانى اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر فى ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة فى المكان وان الاعراب وأواعه حقيقة فى الاثر المتقدم فان قيل لفظا الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الاعراب والمحل حيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية أى مواقع هى الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيقى الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لامرين الافراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى * فان قيل هلا زعمتم فى اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع لا يقع الاجنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول فى التثنية والجمع اضربا انتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا أضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك فى اضرب أنت ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق اذ ... فكر يوما وفى الهدى تفكير * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير اياك أن العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فى الضمير وسهله انه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر الترك المصنف عدهما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من ان يعمل هو

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمر له البنا يجب * واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى) قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة تمثيله بقوله * كاعدل أو اتق تغتبط اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بام الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا وكما في قول الآخر * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصح الا بتاويل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ ما ووفي بعض النسخ بالواو وفي الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشري يزاد عليه قول آخر وهو انه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم اخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفاكهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشري ان قلت انما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بامر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فان المستتر في المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده قال شيخنا

سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه الا ضمير المخاطب * (تنبيه) * قال الدنوشري مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع انتهى وسياتي تصريح الشارح بذلك في باب نعم وبئس وبقي انهم ذكروا في فندلا زريق المال ان زريق فاعل باندل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيهات معطوف على قائم

بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع (مبدوء بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بافعل في التعجب أو بافعل) في (التفضيل) فالاول (كأحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثاني نحو (هم أحسن أثاثا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كاوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا أفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيهات) أي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تاكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الافعال يشعر بانها تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدا أولا فهذا المثال مبني على ذلك لكن ياتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الافعال لا تتاثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضي منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الافعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في تهيات تقديره هي ويقرأ تهيات بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله لافعلن ويحتمل ان فيه ضميرا مستترا تقديره انا جوازا فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع الا ترى الى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففي كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا في الاول وأنتما في الثاني فان قلت من أين لك أن الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدا لابد أن تكون على وفق من تعود اليه غائب

لغائبة ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي اعراب كان انتهى وهو بتعميمه شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك أولا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته مجرد المسند والمسند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخالفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تأديته معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار

مستترجوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) في الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقي) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو في مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) * للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال (ع) هذا التقسيم (فيه نظر الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر) أسند فيه القيام الى سببي زيد والى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما أن يريد بالجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتامل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقاني الذي عند الرضي انه تاكيد اذا قال ما نصه وأما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تاكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما الاتصال متعذرا فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قادح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) أي وهو هنا ممكن بالاتيان بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الابراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني واعلم انهم وضعوا الجمع المذكر صيغة تخصه ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني انما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الاصالة والا فقد يقع ماذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا للمنصوب كما سيأتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه في محل نصب الا أن يقال أن ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سميناه فعلى القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن يبنى وعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله واللواحق الخ) قال الزرقاني من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفنن وفائدة ذلك ١٠٣ ماقدمنا من انه اشارة الى أن الباء في كلام

(مايختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه الى غيره (وهو أنا) للمتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع انا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (مايختص بمحل النصب) لا يتجاوزه الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع (نحو ايای للمتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفروعها) تسعة ففرع اياه (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (واياكما واياكم واياكن و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ماذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اى زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ماذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعه ان كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقانى فهي كايا (قوله المذكر) التقييد به هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاخفش ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الا لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا كزيادته بالصفة نحو قوله * علازيد ناويوم النقا رأس زيدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشيء الى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاءني زيد نفسه كذا قال * قلت الذي اعتذر به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

الشئ الى نفسه حيث يلتزم المصنف فى اياك مثلا انه من اضافة الشئ الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين انما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول اذا أسقط البارزة يلزم اسقاط قوله من التعليل فى قوله لان البارز اما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لان الضمير اما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فانه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فان المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة اذ كل منها اما مفرد مذكرا ومؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وان كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر واذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل ومرفوع ١٠٤ ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة

وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما ياتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر اذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم فى ايا أنها هى الضمير وان اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وأنا ونحوهما الضميران واللواحق لها الخ اللهم الا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قتما وقتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قتما وقتم وقتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لان الميم شفوية فحملوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب (الا مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الازهرية وهو سهو اذ المصرح به فى كتب القوم ان قاما للمذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله انه متى تاتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تاتى الخ لا انه متى تاتى لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية اه وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تاتى (قوله فنحو وقت الخ) أتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله حمل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اه وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف ايا اليها فهى فى محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم

وذو ارتفاع وانفصال أناهو * وأنت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب فى انفصال جعلا * ايا والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة تاء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الاخفش والمازنى ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم ما فيه

* (فصل) * القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه وهى هنا (انه متى تاتى) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمتك اياك) لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تاتى ان يجىء المتصل

(فاما قوله) وهو زياد بن حمل التميمى * وما اصاحب من قوم فاذكرهم * أى قومى

الحريرى انه زياد بن منقذ وقال العتبى المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه اما المسايرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض ما رد به فى المغنى على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدمامينى المصنف فى حواشى المغنى وقد يقال مراد المصنف فى المغنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد ولو بالغة بقى أن يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال أيضا فى شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندى أن يكون

(الا يزيدهم حبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * (اياهم الارض فى دهر الدهارير)
فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومى فذكرت لهم قومى الا بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا قومى حبا الى ويدل على انه وجد فى أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح فى المعنى وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليهم لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فى فاذكرهم النصب فى جواب النفى والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح فى شرح الشواهد والباء فى قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم
* بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثانى وضمنت المبم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضرب الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينفك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل

أى فان ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى
أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلى اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما أنا وأما أنت أو يلى اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لايا * لك فرنى فلن أزال مطيعا

فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تاكيدا لهم المتصل فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ويجوز فى فاذكرهم) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ويجوز فى فاذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتفاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تاتينا فتحدثنا الا فى الدار (قوله فى بيت قبله) وهو انى حلفت ولم أحلف على فند
فناء بيت من الساعين معمور
الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشرى قال الفراء أصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اه

(١٤ تصريح ل) وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضى أن الدهارير هى الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أى سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سياتى فى شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقانى والجواب من الجهتين أن الكلام فى ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع فى محل رفع ولا فى المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزرقانى أى بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه ويجرى هنا على انها لام فارقة وفيما سياتى فى باب ان تبعا للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقانى مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمرني جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الدنوشري حاصل ماذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدا والخبر (قوله وانما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لانسلم أن الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان أنا ولي الا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لان أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني واعترض بأن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تامل (قوله لانه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض الشاعر المتقدم فليتامل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتات ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ماذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعي صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وانما أدافع أو مثلي عن احسابهم لا عن احساب غيرهم لان أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحالي الى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزي قد يوجه ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو) يتاخر عن عامله و (يلي الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * انا الذائد الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي لان) أنا ولي الا في المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا أنا) أو مماثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست ما موصولة وأنا خبرا ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشئ المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه اذا اتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مسئلتان) يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله

وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه

(احداهما) وهي الاولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بان المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد (مرفوعا) في المطول تعليلا آخر وصدر به وهو ان قوله انا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال انا الذائد والمدافع أنا قال الغزي قوله لان قوله انا الذائد دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يتحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ وأنا خبر أو قد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشئ بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكري كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال * وقدمن ما شئت في انفصال معناه ان

الضميرين فى الابواب الثلاثة أعنى باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص منهما اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط) والتاخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعنى حال الاتصال سلنيه و نمته وحسنيه وعلى الحال الثانى سلنى اياه وخلتنى اياه وسلنيه اياى وكنت اياه وخلته اياى ويلزم من ذلك ماقاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما فى صنيع الشارح فتامل (قوله مع ثلاث ضمات) أى لازمات فلا يردان اجتماع ماذكر موجود فى ألزمكموها ولم يقرءوا منه لان ضمة الميم اعرابية وهى غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطى أما فاعل كما مثله الموضح أو مفعوله نحو الدرهم اعطاؤك اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك ويجاب أيضا هو ما خوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمر اه وقال السنباطى لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمرادهنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثانى

مرفوعا التعين فى الثانى الانفصال كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الا مستترا نحو زيد ضار بك فيجوز فى الثانى الاتصال والانفصال قال الرضى وأما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثانى وانفصاله أيضا نحو ضاربك اياك اه وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه فى العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشرى فيه رد على العينى فان فى كلامه خللا من جهة انه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد فى عجز البيت لا فى هذا وانه نسب حبيك الى أبى حيان وهو برىء منه وانه أعرب الكاف فاعلا و يلزم على ذلك أن يكون لى حشوا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم الذى آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال فى صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها وطات الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر فى الاصل الخ) قال الدنوشرى هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب بجائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال أولى وردهما الناظم فى شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال فى الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع باجماع وما أفضى الى ممتنع ممتنع (قوله أخى حسبتك اياه) قال الدنوشرى أعرب العينى أخى منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده

(مرفوعا) بان كان منصوبا او مجرورا (فيجوز حينئذ فى الضمير الثانى الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالى اتصالين فى فضلتين (ثم ان كان العامل) فى الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما فى باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك لشخص فى عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيدا سالنيك ويجوز على مرجوح سلنى اياه وملكنى اياه وسالنى اياك ولكون الوصل أرجح لم يات التنزيل الا به (قال الله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل فى الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلى الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبى اياه) لحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) فى الحماسة

لئن كان حبك لى كاذبا * (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام فى لئن موطئة للقسم وفى لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفى لى تقوية لعمل المصدر فى مفعوله لكونه فرعا عن الفعل فى العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثانى بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثانى وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبى اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولياك اياه ومن الوصل قوله

لاترج أو تخش غير الله ان أذى * واقيكه الله لا ينفك ماونا

فاتى بالضمير الثانى متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل فى الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر فى الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيرى اختار الانفصالا (كقوله

أخى حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

هكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشى فى الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى * فان قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقول للفصل كالخبر * قلنا لانسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقانى يقال رجل برأى صادق واخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لانه من خال يخال (قوله أو احدى آخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس اياى واياك * ولا تخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف يتقيد ذلك فى لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت أقول ففى مفهوم قوله أو احدى اخواتها تفصيل خلاف مايوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من تعين الفصل فى جميع اخوات كان ومن اطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أكان قبله ضمير) قال السنباطى فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بملاحظة ماقدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مارجحه فى الالفية ورجح فى التسهيل التفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بان الضمير فى خلته قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشرله فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب القدماء من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت ان كان بعضها ظاهرا وكان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتامل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفى الرضى مامعناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثانى شاذا اذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربى زيدا وضربى بكر وضربه بكرا (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى

أخى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحى جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الارجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ برأخا ثقة) * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أو احدى اخواتها) سواء أكان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ماسبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى

(لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدم من شئت فى انفصال * (نحو أعطاه اياك أو اعطاه (اياى) فان كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياى) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه * اراهمنى الباطل شيطانا * فنادر والاصل أراهم الباطل اياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

يزاد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال الا أن يكون الاول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهما لك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة في الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبني على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رسالة أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفرادا الخ) قال الزرقاني أي أو أفرادا وتثنية أو أفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أو لهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلا من حيث المعنى والثاني مفعولا من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثاني كما لا يخفى و يمكن ان يقال

ان الشارح فهم ان الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضميري المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماك فلتحرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميري المخاطب فلا يصح فيه

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك ولكن الانفصال عندراجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من هنا أي من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة) بان يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا * وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنيا ياي و) قول السيد لعبده (ملكتكا ياكو) قول السيد اذا أخبر شخصا انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلا * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لو جهلك في الاحسان بسط وبهجة * (أنالهما ه قفو أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيدا عطيتهاه اوأعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته اياه

(فصل) قدمضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بشاوورجحان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل

ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك ان نا في علمتنان للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبني فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المغني في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذي يعد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكب الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضربين ونحو قل ادعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضربين

أي وقومي وأكرمي وقال الدنوشري أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فانها لا تشبه الجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال الحشي شيخ الاسلام زكريا وظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعاو رمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طردا للباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان الاعراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أي ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربي أكرمني وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك واما ١١٠ سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما التباس ياء المتكلم والثاني التباس أمر المذكر بامر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الامر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا لدل لحاقها على نصب الياء ولحقت ان وأخواتها جوازا لشبهها بالافعال ونقل السيوطي عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ اه وماذكره شيخ الاسلام في تقدير الكسرة في نحو دعاذ كره الرضي فانه قال ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني أما طردا للباب واما لكون الكسر مقدرا على بغير الالف والياء ولولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله أو شبهه قال الزرقاني أي كاسم الفعل * فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال * فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن أفعالا) قال اللقاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ماخلا لي وماعدا لي اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها الا الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشري شذوذه انه ماخوذ من غير ثلاثي وهو افتقر اه وقال الزرقاني أي لانه لم يضع من الثلاثي وهذا مذهب الاكثرين قال المرادي وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى أفتقر ولا حجة في قول من خفي عليه ماظهر لغيره (قوله اذ ذهب القوم الخ) قال الزرقاني اذ هنا للفاجاة وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل اذ ذهب القوم ليسي بل وصفهم بانهم كرام

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعاني) في الماضي (ويكرمني) في المضارع (واعطني) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ماخلا لي وماعدا لي وحاشا لي) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تمل الندامى ماعدا لي فانني) * بكل الذي يهوى نديمي مولع

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى ملازما لي مجاوزا الى غيري وأما أنا فلا أمل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرني الى عفو الله وما أحسنني ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني (قال بعضهم) وقد بلغه ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أي ليلزم رجلا غيري) وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان النعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وماذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنني هو قول البصري وهو مبني على ان أفعل في التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفي ما أحسني) بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فمبني على قوله ان أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسينه وردبان التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس بجمود فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومي كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسي)

(قوله وأما نحو تامرونى وتحاجونى الخ) قال الزرقانى فيه اشارة الى أن نون الوقاية واجبة فى المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهى واجبة معهما فلا نزاع قال الرضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونى ونون التوكيد نحو اضربنى ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربنى وتضربنى لكون نونى الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يوهم كما قاله الشهاب القاسمى ان الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة فى مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله تدلكى) قال الزرقانى من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشرى هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) ان أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر اذ كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو لتبلون (قوله بمعنى أدركنى الخ) هو حال من دراكنى وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتى) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أى صالحا (قوله فياليتى اذا الخ) اذا ظرف مضمن معنى الشرط ومازائدة وكان تامة وو لجت جواب اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقانى أى الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له فى الثانية فى قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطى أى من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلنى نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمى فى تغليطه يعنى الناظم بمجرد ما ذكره يعنى المصنف من أن ليتنى ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضى الغلط لانه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لانه امام مجتهد فى العربية وكذا فى تغليطه فى لعل

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسى قد نظم) والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى أى عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفى آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله

* وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تامرونى) وتحاجونى بتخفيف النون فى قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالى الامثال فى نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله

* أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى قراءة أبى عمرو نحو يامركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح فى شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبى على وابن جنى وأكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكى وتراكى) بكسر الكاف فيهما (وعليكى) بفتحها فالاول (بمعنى أدركنى) بقطع الهمزة (و) الثانى (بمعنى أتركنى و) الثالث بمعنى (ألزمنى) بوصل الهمزة فيهما (وأماليت) المشار اليها بقول النظم * وليتنى فشا (فنحو ياليتى قدمت لحياتى) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضى الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفره وما قاله بحير الراهب فى شانه

(فياليتى اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت أولهم ولوحا

باسقاط نون الوقاية من ليتنى (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتنى باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتنى) باثبات النون (وليتى) بحذفها (وان نصبها العمل) المشار اليه فى النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلى أبلغ الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدى الطائى وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلى يخاطب امرأة عذلته على انفاقه ماله

(أرينى جوادا مات هزلا لعلنى) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أرينى جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلنى أرى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل فى الدنيا (و) اثبات النون فى لعلنى (هو أكثر من) حذفها فى (ليتى وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم فى النقل (فجعل ليتى نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلنى ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو فى الاولى تابع لابيه فى قوله وليتى ندرا ومخالف له فى الثانية فى قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر وفى لعل التجرد لانها شبيهة بحروف

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصبها العمل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتامل (قوله بقية اخوات) قال الدنوشري لو حذف بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو ماخوذ من اللقاني (قوله وهي ان الخ) قال الدنوشري اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكأن فالامر ظاهر واذا قيل اني قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في المحذوفة فقيل هي الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا وقيل هي الاخيرة لانها التي بها تناهى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من وعن ضرورة وفي قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغير أواخرها بخلاف الاسماء (قوله لانهما مبنيان على الكسر) قال الزرقاني أي وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون * فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبني على الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون (قوله وللك أن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تاكيد القد والياء للياء فيه

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل) واليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (كقوله) وهو قيس بن الملوح

(واني على ليلى لزار وانني) * على ذاك فيما بيننا مستديمها

فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبران وهو برای ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأني لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكنني عن حبها العميد * (وان خففها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الا في الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله في النظم

واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا

(كقوله أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أي غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لي وبي) مما هو على حرف واحد (وفي) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاي وعداي وحاشاي) بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر وأما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها الاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان أحمر الوجه أقشر

(في فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاي اني مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وان خففها مضاف فان كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) والسيرافي (وغلط ابن الناظم) في شرح النظم (فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالهما) أي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد (قد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (في حديث النار) بالاضافة (قطني قطني) بنون الوقاية (وقطي قطي) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدني من نصر الخبيبين قدي) باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني وللك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قدني باسكان الدال

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد الخ) قال الزرقاني أي من كلام الموضح حيث قال وان خفضها *(هذا باب العلم)* (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اه قال الشهاب القاسمي فان أراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم *فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما ياتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لان تعيين هذا تعيين مطلق وذاك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما ياتي فان قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود ذلك اه وقال السنباطي قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين والافقد يعترض بان مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماه عين بعد ابهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فانه لا يدل على مسماه حينئذ الا أن يقال هو دال على ذلك في الاصل وعروض ذلك به لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطي لم يقل الشارح احترازا عن التعيين في الذهن لان المصنف يرى أن لا تعيين الا في الخارج

الدال ثم الحق ياء القافية لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لانا سبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم

وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم السكون

(هذا باب العلم)

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله *اسم يعين المسمى مطلقا (فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي (و) خرج (بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه مادامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

(١٥ تصريح ل) كما سياتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه في دلالته على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود والمخرج المذكور لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وان كان غير الوضع الاول فليتامل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود اذ لا دلالة له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي المخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطي ايضاح هذا المحل يحتاج الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعا كلي استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة لملاحظة كليه والقسم الثالث هو الالفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فان وضع ملاحظا بوضعه القدر المشترك بين الافراد

واستعماله باطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك والاول هو العلم كما لايخفى عليك مما ذكر والثانى المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراكا تواطؤيا ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانا مثلا وضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذى موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل فى أنت وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلى لا الشمولى (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال فى كلامه بعد فى اسم فى الاشارة

فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى (ونحو هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا) فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقى) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعين * (فصل * و) العلم الشخصى (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكورين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لامه قال أبو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بنى سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثانى (مايؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حى (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبى صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل من فحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل ان عرارا وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لغنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر فى النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال

كجعفر وخرنقا ... وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق

وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كأنه ماخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) فى كلام

(فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال فى كلامه بعد فى اسم فى الاشارة

* (فصل) * (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللقانى هذا التبيين يبطل مالاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول مالا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطى فى هذه العبارة شئ اه أى لان قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول من اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقانى لايخفى انها من أولى العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال مايؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشذقم) قال الزرقانى هو بالذال المعجمة قاله مكى فى حاشيته اه وقال المصنف الحواشى بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التى أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هى زائدة فى الشجعم وهو البليغ الشجاعة لهذا أكده الشجاع فى قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضى انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره فى فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) فى الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قتل به (قوله بكحل) فى حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند * (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعى وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية فى غيرها يشمل هذا القسم

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشري قال المصنف وقال الخوارزمي الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب قال الدنوشري قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل مما فاؤه واو في التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة وقد نقل انه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتانيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء الى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لاعلال الفعل اه وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصح اه فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بانه لابد في العلم من ان يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه اشعار بمشخصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع ان المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشري هو تعريف غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما ياتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية وان خلا من سابق استعمال * كمد حج فانسبه لارتجال وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما لشخص (قوله لفرس) قال الدنوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجاد وهوازا وحطيا بيا مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أباحاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي مات وحطى من حطيحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

سيبويه على وجهين أحدهما مالم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ مالا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زاد زيد زيدا وزيادة (وفضل) وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فانه في الاصل الفحل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما لفاعل كحرث) فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن (أو لمفعول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام او أمر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ

اصمت بكسر الهمزة والميم مع ان المسموع في الامر الضم امالان مضارع فعل يجئ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي (قوله كاطرقا) قال الدنوشري هو من جملة بيت هو على أطرقا بالبات الخيا * م الا الثمام والا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وبالبات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجر وهي أعواد تنصب فتظلل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشري ينافي ذلك ظاهرا قول الموضح في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطي ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافي ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ *(فصل)* (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ) لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذ الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه صنيع الموضح ان من تتمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبي كما بيناه في حواشي الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته للناظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازا اه وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطي اعترضه أبو حيان بان ثم أشياء كثيرة سمي بها فصارت أعلاما وهي مركبة وقد عربت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم (كبرق ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتي وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من التسهيل لذلك فقال في باب التسمية بلفظ كائن ما كان لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل اعرابه فراجعه وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادي في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصورا فيها ويبقى الكلام في المركب العددي والظاهر انه من المزجي وان كان تعريف المزجي لا يتناوله بحسب الظاهر وسيأتي انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزجي الذي ذكره المصنف والناظم وقال اللقاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمي قلت يجوز ان يريد شيخنا فسح الله تعالى في مدته بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادي الاصلي بدليل قوله وحكمه الحكاية والا فلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله والا فلا حكاية هنا مبني على كلام الرضي الآتي وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادي وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادي) قال اللقاني ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمي قضيته انه يحكى بعد العلمية وفي الرضي في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتي كلام الرضي قريبا

الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلها ظاهر (كشاب قرناها) أي ذؤابتا شعرها أو فاعلها مضمر بارز كاطرقا أو مستتر كزيد من قوله بني يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في شرح التسهيل (ولكنهم) أي النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله

ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل في الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود

(فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (والى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادي) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

(قوله وهذا النوع مبني) لايخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الاصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اه فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد أو مازيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لاغير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولا من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله آخرا وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبني وهو ما يفهمه كلام الناظم كما يأتي وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو قمت علما الاعراب فتقول جاءقت ورأيت قتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بني من قال كتى وهل يدخلا في نحو قمت قنا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاءقنا ورأيت قنا ومررت بقمنا وظاهر التعليل خروج نحو قاما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أي لانه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدر منقولا من قولك يزيد المال لاغيره لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبني بدل أو صفة ويرجح الثاني ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبني كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بان أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوي ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضمير لهم فيؤدي الى تقديم الحال على عاملها المعنوي والاكثرون يمنعونه مطلقا وأما اخوالي فيؤدي الى تقديم المبتدا من حيث هو مبتدا وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحك يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه في الظرف فالظن بغيره اه ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه في حاشية المختصر في الديباجة

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبني و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالي بني يزيد) * ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضمير امرفوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث أي فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد وردّه ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظبات كأنما * كسيت برود بني تزيد الادرع قوله في حد الظباة حال لا متعلق ببعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللقاني أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدي كرب ونحو سيبويه فليتامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطي قدره قبل قول المتن فحكم الخ اشارة الى ان الفاء لتفصيل شيء مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله فحكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي مما تركيبه للعلمية كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معدي كرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت اضافته تقتضي صرفا تامل ولا يخفى ان ماذكره من جواز بناء الجزء اسما الثاني في المركب المزجي واضافة صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجي الآتي بقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب ما لا ينصرف تجويز المصنف ماذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللقاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذ المزجي المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم * ذا ان بغير ويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تركيبه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في ان ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كمعدي كرب) لرجل (وقالي قلا) لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمي ومسعى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الاشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يسند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه تم اعربا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب مالا ينصرف من بيان كونه علما مركبا اما لظهور ذلك أو احالة على ما ياتى فى باب مالا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقرر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضع لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب أو عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو بعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معد يكرب فى وجهى التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه تم اعربا * (وأما) مركب (اضافى وهو الغالب) فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغيرويه تم اعربا * وشاع فى الاعلام ذو الاضافة

* (فصل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* واسما أتى وكنية ولقبا * (فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضرب زيدا ومررت بضرب زيد فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى اذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاءنى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتامله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الاعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافى بالغلبة يخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سيأتى الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبة أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجر بان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط الا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب * (فصل) * (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضيت كالكناية سواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمائها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقاني وصف لمذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التانيث في المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقاني عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخير واللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمد ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أمير افريقية في تلقيبه بابي القاسم مع النهي فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنعه فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتامل ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بمحمد ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقبا وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وان اعتبار الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضي يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه قلت اخراجه مطلقا ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشئ لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يريد الرضي القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية ومما من شانه فليتامل انتهى وفي حواشي المطول للفنري في الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وماسواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبي الفضل وأبي جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضد قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الاصلي لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصلي أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطي يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثاني لا من الاول (قوله وفرق الابهري) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال في المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية باصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن الانباري على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكته قال عقبه ففي هذا تخصيص لاطلاق

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أو بنت كابن دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شانك به فادخل يده في أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفي فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاعم يقصد به دلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضي به انتهى والذي علل به الرضي كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة ما نصه وللك أن تجيب بانا لا نسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدا وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم في كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شئ ويمكن اجراء ذلك

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتاخره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبه (كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله

* وأخر ذا ان سواه صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما

(أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقياء أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما (قال) اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه أن ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شئ وهو قوله * وأخر ذا ان سواه صحبا * وذلك (يقتضي أن اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله أنف الناقة) لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذي لا ينبغي غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر في اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تاخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر في محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقاني هذا التعليل يقتضي وجوب تاخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضي صرح بالاول في النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التي من افراد اللقب

(١٦ - تصريح ل) كابي الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقاني بالف التانيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم في باب التانيث انتهى أي لانه قال في أوزان الالف الممدودة وفعيلياء كمزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطي ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله في شرح القطر للفاكهي (قوله على الاسم) السنباطي يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تاكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المبتدا هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالاضافة ممتنعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقاني موجها المنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظرا الافراد المعنى كما في هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الابهام في هذا المعنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير في قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ماذكر وبقي عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا * فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شامل للقسم الاخر فلم خصه الشارح بغيره * قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا فيه بخلاف القسم الاخر فلا يتصور فيه الا حالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم لم يجعل المتن على عمومه ويبين في التقرير ان الصحيح هذه الحالة لا تتصور الا في كذا وكذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدنوشري عمل بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة ملح الاصل فليتامل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبرة باصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال وبقي الكلام في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة
* وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا * فالاشارة بذا الى اللقب وهي أصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى وللك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها توهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الاول مفردا) من الاضافة (والثاني مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مفردا (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثاني للاول) في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعته من التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلهما من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قبة أو كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

لاتضاف الى موصوفاتها * قلت كلامنا فى الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى
كلامه رحمه الله والحمد لله الذى هدانا لهذا وبما تقرر يعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أى على منع الاضافة فى المسئلة الثانية
أما الاولى فهى مشهورة فى كلام القوم ولا يحتاج انقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشرى غايته ان التاويل
المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ماذكروه هنا جواز اضافة الاول الى الثانى قياسا ومقتضى مايأتى
فى باب الاضافة انه سماعى والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هنالك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد
وقوله انما أول الخ غير واضح فى نحو اكتب لى سعيد كرز فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويجاب بان قوله وانما أول الخ بالنظر
للاكثر من انه نسب للاول مايصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول مايصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور
أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقانى هذا الجواب غاية مايثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى
الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الالف) قال الدنوشرى رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان
كما قال كانت مكسورة فليتامل انتهى قال اللقانى الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثنى المسمى به يعرف باعراب أصله وقال الشهاب ان لم
يكن فى الرواية مايمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب مالا ينصرف (فصل)

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و)
وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتى الصناعة والسماع أما الصناعة فلانا لو أضفنا الاول الى الثانى لزم
اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر
اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب
فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والا لقالوا
عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى
مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثانى بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ وأجيب عن الثانى بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من
يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة فى المفردين وجواز الاتباع فى غيرهما أشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذى ردف

وماذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتى مثله فى حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك
الالزام فما كان جوازا لمجيز فهو وجوابه الموجب
(فصل * والعلم الجنسى) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية
أو) ذى الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصى (تقول) فى تعيينه تعيين ذى الاداة الجنسية

(قوله تعيين ذى الاداة) قال اللقانى بين فيما ان تعيين ماعدا العلم من ذى الاداة وغيره مقيد فالجمع فى تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذى الاداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذى الاداة أصله تعيينا مثل تعيين ذى الاداة والمماثلة بينهما فى الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أى وان افترقا بان التعيين فى العلم الجنسى مستفاد من جوهره وفى محبوب

أل منها وقال أيضا اعلم ان أل الجنسية هى المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بها لواحد مبهم من الحقيقة
كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى أدخل فردا من هذه الحقيقة وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ
كالمعارف وقد يأتى المعرف بها للاستغراق الحقيقى أو العرفى نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله فى التلخيص
وشروحه وقد يأتى المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما فى الكتاب وتبعه الشيخ المحلى فى شرح جمع الجوامع واعلم ان
علم الجنس هو الموضوع لماهية متعينة فى الذهن أى باعتبار تعينها فيه يستعمل فى واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية
كقولك ان لقيت أسدا فقر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية
المذكورة فالمعتبر عندهم فى علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة فى الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول
المصنف تعيين ذى الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ماذكروه
وكان قوله فى الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينا
أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا فى بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره
وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتامل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان
تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذى اعتبروه فى علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر فى الذهن ولو فى ضمن فرد

لمعين أو مبهم وكان الاشارة الى الفرد الحاضر زائدة على ماذكر فليتامل مع انه يقال حينئذ أيضا ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضا لامكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لان تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شئ انما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول وبمسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التاويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التاويل الذي ذكره ممتنع هنا (قوله في حمارقان) قال الزرقاني قال في الصحاح حمارقان دويبة وهو فعلان من قب لان العرب ١٢٤ لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح الى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذا لم يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك عاملوا جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح اولا يوافق القول الاول وكلامه آخرا يوافق واحدا منهما فان يفيدان كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة فقرمنه أو اسامة أجرأ من ثعالة

(اسامة أجرا) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هدين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الاداة الحضورية (هذا اسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة (بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس * فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا أشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسد ابعينه قال سيبويه اذا قلت هذا أبو الحرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم الا أن قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (ان كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتانيث) اللفظي (في اسامة وثعالة) وكزيادة الالف والنون في حمارقان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني و يمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (و يبتدأ به و يأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (و يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة تحور جل كذلك فظهر من كلامه أولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما ولا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم

ووضعوا البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

*(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ما له ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كأسامة) للاسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده ما أدري أي هي بن بي هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولد بن لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف صلمعة بن قامعة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحمق) لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أي شيا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم * الى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا * نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم

ومثله برة للبره * كذا فجار علما للفجره

(هذا باب أسماء الاشارات)

(قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف في الحواشي انه لم يقع التغليب في العلم الجنسي (قوله قال الموضح الخ) فيه اشارة الى انه مخالف لقوله هنا الثاني أعيان تؤلف (قوله وردجعله علما) قال الرضي ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا وقع فقد جاء منونا في الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا مانع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله

* خالط من سلمى خياشيم وفا

انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الا ان يقال اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان أكثر أحواله الاضافة

(باب أسماء الاشارة)

(قوله وهى كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشرى جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله واشارة اليه فصل أخرج ماعدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى ماعاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان اشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وماذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الاشارة فى كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة فى قولنا اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدمامينى (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة قوله اما مذكرا ومؤنث قال اللقانى الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فللمفرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقانى قوله فللمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما فى اللفظ كزيد والزيدان لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذبيانى

نئئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فقال الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فما بال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذاك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح والى كل شئ وذلك فى حيذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى ١٢٦ يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حى وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصل ذى

وهى كل اسم دل على مسمى واشارة اليه (والمشار اليه اما واحدا واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال

هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

مبدوءة

ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ء وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة كونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها ع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمى ى ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة لالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ ان يكون واوا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى راه وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الافعال. ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس وحيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكانه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بانه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

(قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الاولى قوله تعالى ثلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة تى بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الا مع ها التنبيه والكاف فتقول ها تيك ولا يجوز عنده تى ولا ها تى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فجاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لان معطى (قوله وذه) فان قلت ها تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا الثلا يتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدا محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدا محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا أن يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالف المفرد هذه الالف الموجودة والا فشان ألف المفرد ان تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكلمة حالة واحدة وأما القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ياء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد ما له بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا جمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذه وته) باشباع الكسرة (وذه وته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع (وذه وته) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساحران مؤول) وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان يك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على انه جى به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافيه بمعنى ما واللام بمعنى الا يجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (وجمعهما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى

من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذا المفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الان قصده لهذا الاطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الادوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أو لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا مقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء ومجى حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلى وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمدولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة

انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طوما روا أما قولهم هؤلاء على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز فى ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد والارجح فى قوله كسر الميم الذى هو واجب اذا فك الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقانى ان قلت الضم يوهم انه أمر ١٢٨ الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد فى

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقانى كذا فى شرح الشواهد للعينى هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لابد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

(فصل)

(قوله لحقته) قال اللقانى الهاء عائدة على المشار به لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذى فنقول ذيك وفى الرضى وأما ذيك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله لان أسماء الاشارة لا تضاف) يعنى ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليها وهو لا يقبل الاضافة لملازمته التعريف وفى ذلك كلام بيناه فى حاشية الالفية وقال الرضى يؤيد كون (وبنو الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقانى معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافى كونه من غير الغالب جزما *(تنبيه)* قال المصنف

وقد جاء هذا يعنى الافراد مع كون المخاطب جمعا فى الاسم قال وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنه أذود

ولست بسائل جارات بيتى * أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالك لكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزى قوله رجالك حقه رجالك لكن وهذا جائز فى الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقته ها التنبيه) قال اللقانى يقتضى قوله ويشار الى المكان الخ جواز دخولها فى اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام)

فاشار باولئك للايام وهى لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى اه واللوى ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة على قول النظم

بذ المفرد مذكر أشر * بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى

(فصل) ما تقدم فى المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنيه ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به فى البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) فى المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الا ما) مبالغة فى البعد وهذه اللام أصلها السكون كما فى تلك وكسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الا فى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء فى ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) الا (فى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) الا (فيما سبقته ها) التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت ها ممتنعة *

تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثها قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقانى اعترضه بعضهم بانه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بان القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الاشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال وكذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى

و بنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا اشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالكا

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وماذهب اليه من أن اسم الاشارة له مرتبتان قربى و بعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه أولا للقريب يمد ويقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولائك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار الى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو اناههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بالفاظ (بهنالك) مجردة عن ها التنبيه (أوههنالك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أوهنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثلاثة ألفا لكسرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هنا وهنا ومن هنالهن بها * ذات الشمائل والايمان هينوم

(أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أوثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار اليه أو المشير أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل وكقوله

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة
أتى قدر من دون ذاك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم ان التقدير دون أولئك الامور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستانفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار الى المكان الخ) قال اللقانى معناه ان الامكنة يشار لها بهذه الاسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى يعنى ان ههنا ألفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط

والمذكورة قيل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم دانى المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه فى تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وبما بعدها بالاشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لانه لا يشار اليه بغيرها المسلم عن الرضى لكن لا بد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الاشخاص فلا يشار اليه بهنا واخواته كما حررنا فى حاشية الالفية (قوله أوهنالك) قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا الحاق ها التنبيه لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدم ها التنبيه (قوله أوهنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يعجب هنا المشددة الكاف ولا تعجب ثم وقوله أى القائل ثمك خطأ (قوله أوثم) مبنية على الفتح فى محل نصب

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقانى يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمى أجاب أطال الله بقاءه فى الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقانى أى صح أن يؤول ان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقانى فيه دور اذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته اللغوية أى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو أمرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أى أمرتك بان قلت لك قم انتهى قال الزرقانى ظاهر قوله ولم يحتج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ١٣٠ ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما ياتى فى الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين ورد هما فراجعه فالخلاف كما هو جار فى الامر جار فى الماضى (قوله وما المصدرية) قال الزرقانى أى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدمامينى وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الزمان ماوضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر فى المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة والمخفوض كالمخوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشرى الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره فى باب الاستثناء قال الشارح ثمة وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح فى بحث دام ان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) أى حين الاستغناء بالمصدر والا فهو اسمى قال اللقانى ويشكل على كون الذى حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسما ان المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة (قوله وفيه بعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم

لا مفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أوهنا * أو بهنا لك انطقن أو هنا

(هذا باب الموصول)

وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفى و) موصول (اسمى ف) الموصول (الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى (وكى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذى) على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذى يبشر الله عباده قاله الموضح فى الحواشى ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى دهبل الجمحى

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أى انزالنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أى بنسيانهم اياه ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذى المصدرية (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل

(قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تأكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلا لا تضاف فى التوكيد الى ظاهر قيل ولا حجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى السبعة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب والا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله للعالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بانهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف ان الذى يطلق على البارى جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذى لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات

كالخوض الذى خاضوا فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو انه أوقع الذى على الجمع كقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تاما من أو وصف صريح والى عائد أو خلفه قال الموضح فى شذوره وهو (ضربان نص) فى معناه لا يتحاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها للمفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالحر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يوم كم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو وقد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو وما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياء الذى التى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما و) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الاشارة (أن يقال) فى تثنية الذى (اللذان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو اليا من الذى والتى والالف من ذا وتا وأثبتوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير اذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الالفاظ الاربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير

كن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد اذن شرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجا فى صحة ذلك الاطلاق الى ما ذكره النووى قدس سره فى الاذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى أدعية ماثورة يا من احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شئ نعم ان حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى اطلاقه ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) قال الزرقانى هذا يدل على انها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا تشددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى أى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا للذى

تنال به العلاء وتصطفيه * لاقرب أقربيه وللصفى

وحكى الزمخشرى انه أى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رأيته فى الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى)

صوابه وهى اللام الثانية (قوله فى شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء أدعى مع ذلك أن لغة الاذبلا ياء مخففة من الذى فصار الام الى ان التثنية بعد الحذف تخفيفا فالتعويض من المحذوف صحيح ردبانه لامعنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى

بين الضمة والالف وماذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ماهنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (أو تاكيدا للفرق) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب (خلافا للبصريين) فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد) فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين (كما قرئ) فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبالحرث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد (قال) الفرزدق

(أبنى كليب ان عمى اللذا) * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الشعلبى وهذيل بن عمران الاصغر كان أخا لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) * لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أذنه واسمه غياث ابن غوث الشعلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك الحذف (فى) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد لعدم الطول (وتلخص ان فى نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفى نون الاشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أى لغير العاقل (قليلا الألى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح فى شرح اللمحة (مقصورا) على الاشهر كقوله

رأيت بنى عمى الألى يخذلونني * على حدثان الدهر اذ يتقلب

(وقد يمد) كقوله

أبى الله للشم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجني للوصل أم منا الألى * مرون علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة

ان اللذان تثنية الذى وحذفت الياء فى التثنية مع ان دعوى الحذف فى المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لامعنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه للتنبيه على ان الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف فى المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان لد مخففة من لدن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقانى قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل فى التصغير دون فى التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس فى أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف فى المصغر حرف وحركة وفى المكبر حرف فقط (قوله وبالحرث) قال اللقانى أصله بنو الحرث فرخم فى غير النداء بحذف النون والواو (قوله فى حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقانى قوله يحذفون النون يعنى رفعا وغيره بدليل قوله وتلخص ان فى نون الموصول (قول وتلخص ان فى نون الموصول) قال اللقانى وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجر على سنن المتمكنة الجموع) أى لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفى فى كونه على سننها دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة فى اثبات المخالفة الا أن شان الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

اللذان واللتان تثنية اللذو واللت لا على ما قاله المصنف من انهما تثنية الذى والتى وان الياء حذفت لانهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذى عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هديل أو عقيل) بالتصغير فيهما وأولئك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) * يوم النخيل غارة ملاحا

فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتى واللائى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الانثى التى * واليا اذا ما ثنيا الا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه * جمع الذى الأولى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التى قد جمعا

(وقد يتقارض الأولى واللائى) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح

(محا حبها حب الأولى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الأولى مكان اللائى (أى حب اللاتى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم

(فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فاوقع اللاء مكان الأولى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والأولى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضح فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزرا وقعا * (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما اذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فاما من فانها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالى) * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكانهم قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

الجمع هنا لا فى الذى مر وهو موجود فى الجميع بل وفى التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الأولى واللائى) قال اللقانى ويعين المراد منها عود الضمير اليها من الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى (قوله أن ينزل الخ) قال الدماميني وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما فى قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة أنه متى نسب الى المسمى شئ من ذلك الكلام شانه ان لا ينسب نفيا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة (قوله فاوقع من على سرب القطا)

قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من انما هى واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتامل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا انعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة والخالق فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتامله (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظر لان من لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والاوثان الا أن يقال ان أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليستا باعتبار الافراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الاوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى ولقائل ان يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولانواع من يعقل) زاد بعضهم كونها آحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بانها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين للبهم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد افراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لا ينكح الكلي وانما ينكح الافراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلا به لا يصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته (فدعاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيأ (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الاية الارض تأكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لانواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين منتقد فيه أما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

(قوله وللبحث فيه مجال) قال السنباطي لعل وجهه ان المقتضى لتنزيله منزلة مالا يعقل الابهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وان كانت صفته مبهمة للعلم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادي عن أبي البقاء ان ما بمعنى الذي لانه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشاف وقال ماطاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولي العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول في مازيد أي أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ماشئت من هؤلاء الرجال أي القائم أو القاعد ونحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ماذكره المصنف يعني الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أي انكحوا الموصوفة باي صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فجعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتي بما نحو ولما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو أني نذرت لك ما في بطني محررا المراد انها جعلت ما في بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر ماظهر أي هذا الشئ الذي ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أي ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا يتأتى الا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية

(للبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (أنظر الى ماظهر) وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قال ابن مالك في شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أي بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني (ويرده قوله) وهو غسان

اذا ما القيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل

وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور أن اياهنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبون أي انقلاب (و) أي الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسال الكسائي) في حلقة يونس

لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور بعلى محذوفا أيضا أي فسلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد ومالي بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادي هذا أي بناء أي مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويلا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر اذا ما أتيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديري الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتامله فان خالفه أشكل عليه تقديرهم في ماهي بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشري قضيته أن تعريفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتهما وكل منهما يفيد ما لا يفيده الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضي وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان في أي ابهاما من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففي الاضافة تعيين نوعها وفي الصلة

تعيين نفسها انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى مالا يستغنى عن مراجعته (قوله ان أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليل بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشرى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقانى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فليتامل (قوله وقد تؤنث) اذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابى عمرو محتجا بان فيها التانيث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبنى أيهن قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهور بين فان ما أجيب به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تاثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى وجملة الاستفهام مستانفة قال فى المغنى وذلك على قولهما بجواز زيادة من فى الايجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الايجاب وقول الشاعر

اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل

يروى بضم

(لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما رويت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذى يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقانى قال الرضى كان حق الاعراب ان يبنوا على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفى الرضى اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه فى المغنى (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازنى) فى أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها فى نحو قولهم قد أفلح المتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازنى عن الثانى بان الضمير يعود على موصوف محذوف وردبان لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابى الحسن) الاخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائى

فان الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت)

فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهى مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطى من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بنى طيئ فتقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المؤنث ذوا تا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) فى الاصول عن جميع لغة طيئ على

فى صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أى ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة فى نحو ذلك حيث لا عهد والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فاكرمت المحسن قاله الرضى ومراده حيث لا عهد خارجى والا فالصلة لابد أن تكون معهودة بالعهد الذهنى (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكت عنها هنا احالة على ما ياتى قريبا فى بحث صلة أل من ذكرها وللاشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال

الدنوشرى عبارة السيوطى فى همع الهوامع وذو فى لغة طيئ الى ان قال وهى مبنية على الواو وهذا قد ينافى عبارة الشارح الآتى يقال معنى كلام السيوطى انها لازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أى على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقانى مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قاد فى التوضيح وحكى اعرابها أى ذات وذوات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان فى غير ذات وذوات حرره (قوله وفى مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقانى فيقال ذوان وذوا تان وتجمع ذووذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله فى المثنى فان كلا منهما يختم بالنون * (تنبيه) * ظاهر كلام الرضى ان تصرفها مخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضى أنه يكون حال البناء أيضا فليتامل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السنباطى على ما قرره الشارح فى عبارة المتن حيث

قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيئ يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها وجمعها) وتانيثها (قوله ويرفعون التاء) قال الشباطي فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنوشري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لا ينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون الا يجوز ان ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا ١٣٨ لمبتدا محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الاطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اه قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذوا تا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ماقبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق مواوق * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وتجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أياناق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي واذا أعربانونا لعدم الاضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي (وأما اذا شرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها ان لا تكون للاشارة) لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وما ذا التوانى) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الامر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي مذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتاويل المصدر كقولهم اذهب بذي تسلم أي بذي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نون ولو كانت ياء لكسروا الاول لتسلم الياء كما في قولهم عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اه واقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوساطها (قوله ان لا تكون للاشارة) قال اللقاني لا يخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما في الرضي وقد نص الاصوليون على صحة اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا تكون ذا للاشارة انما ينبني على المرجوح اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بان اشتراط المصنف ماذكر ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشاف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع في شعر ابن المرحل وكان ماذا فانكره ابن أبي الربيع فصنف في الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه

غاب قوم كان ماذا
ليت شعري لم هذا
واذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

المقدمة بصنعت والتقدير أي شئ صنعت (كما قدرها كذلك) أي مركبة معها الا انهما في محل جر (من قال) لسائل عن شئ (عما ذا تسأل) والتقدير عن أي شئ تسأل (فانبت الالف) من ما (التوسطها) في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت ألفها التطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ماذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوصا جواز ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذا لم تلغ في الكلام

(و) الام (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا أن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني

ألا ان قلبي لدى الظاعنين * حزين (فمن ذا يعزي الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميري

عدس ما لعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا (أي والذي تحمليه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدا (وطليق) خبره وهي (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان

ها التنبيه الخ) قال المدنوشري فيه نظر اذا لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله وتحملين حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر وردبانه ليس المراد الاخبار بانه محمول

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال المدنوشري ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا عراب أولا وهل تفيد شيأ أولا (قوله الا ان يقال الخ) قال السنباطي فعلى هذا فالمقصود اثباته ونفيه زيادة الابهام لا أصل الابهام وحاصله ان ما أكثر ابهاما من من فاشبهت ذا في زيادة الابهام وقوله والمرجع في ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله الا ان يقال الخ أي وان أمكن ان يصح الفرق بما ذكر فالمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ قال المصنف في شرح الشواهد بالغاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لان

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا فى التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتتميز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغى ابقاء المتن فى قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطى ذكر هذا توطئة للاشارة الى ماسيأتى لكن يغنى عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ماذكره هنا وعمم فى الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام فى شئ واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغى الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامران قال فى الكشاف فى سورة النساء فى تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعنى انه أفرد الضمير فى يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة فى جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما فى صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتانس زيادة فى النعيم وما فى الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة فى التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد فى بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقرى وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار فاجاب بانه تعالى لما ذكر فى الاول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب فى يدخله وان كان مجموعا فى المعنى فهو فى اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون فى جنات متعددة معا فجاء خالدين لرفع هذا الايهام اللفظى فهو اعتبار لفظى ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الافراد فى خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقانى بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعى اللفظ لزم الاخبار بمؤنث عن مذكر فروعى المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هى فى المعنى وهو هى ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقانى أى لانه بعض المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة أى أمر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول و بيمينك صلة أى وما التى بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمرك لانت الليث أكرم اهله * وأقعد من افنائه بالاصائل كانه قال لا أنت الذى أكرم اهله فاكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يا دارمية بالعلياء فالسند * فبا العلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيا من ذلك قاله أبو حيان فى النكت الحسان على غاية الاحسان

(فصل * وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة (متاخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لابد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) فى الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم

وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما فى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سالتك ولا تقل من سالتك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هى روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخالف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * الاصل فى رحمته * وسعاد التى أضناك حب سعادا * أى حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهى المحتملة للتصديق والتكذيب فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذى قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية

(قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعيينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما أى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا فى مقام التهويل الخ) قال اللقانى اعلم ان المبهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام أى الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تانيث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة فى ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشانها وقد ذكر اللقانى ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفى تعريف الشارح للطلبية نظر لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الانشاء وان القسمة ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظرا الى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى انها وضعت لان تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لان الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة ان يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

خبرية (معهودة) للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ما غشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى أضربه ولا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجى له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم انما جىء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثانى (الظرف المكانى والجار والمجرور التامان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء (الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ملاحظه متعلقه يصح الوصل به تم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقض مالا يقيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب خلافا للدماميني لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدماميني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

انى لك اليوم ذر من نيرانها فاصطل

وقوله

من القوم الرسول الله منهم

لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أولا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل

* وجملة أو شبهها الذي وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لافيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد حبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول الناظم * وصفة صريحة صلة أل * (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (وأجرع) مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا للرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم لترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم * وكونها بمعرب الافعال قل * وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنهم من أن يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

* (فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الاولى فاجمع جموعك * ثم وجههم الينا

أي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا اليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه (ويجوز

* (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المغني ان الكوفيين والاخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم وأما الحرفي فسيأتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الاولى الخ) أي بدليل فاجمع جموعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو ومن جموقاله الدماميني

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذي ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على أي والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الاول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدا غير منسوخ لكن بقي المصنف لم يذكر في المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تمم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدا أما خبره وكون الضمير خبر المبتدا أقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا وأما خبران فحكمه حكم خبر المبتدا وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشري فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتامله انتهى وقال السنباطي أي لانه مقدم من تاخير وتقديم ما حقه التاخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت في الظرف ضميرا يرجع على الذي وأبدلت الهاء منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض الكلي اثبات الالهية لا كونه في السماء والارض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفي الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى ان في الارض الها انتهى وقد ذكر المصنف في المغني في بحث اذ وفي الباب الثاني انه لا يعرف أن البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده انه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر في نحو لا تمر بهم الا الفتى الا العلا وان المختار في الاول الرفع على البدل والثاني بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى واذا لم يتكرر البدل الابدل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسئلة تعدد البدل كلام للدماميني في شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه في حاشية الالفية في الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدنوشري الفرق بين أي وغيرها أن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الخفيد وانما اشترط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدا) فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف) للضمير جمله أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستترا في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يحتزل * ان صلح الباقي لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها فاي (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو وأشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أي نحو (وهو الذي في السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أي هو اله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لاتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المغني (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء اله أو تاخر نحو قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوأ حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسميا زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لاسيما الذي هو زيد فحذف العائد

الاضراب ولا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسئلة تعدد البدل كلام للدماميني في شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه في حاشية الالفية في الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدنوشري الفرق بين أي وغيرها أن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الخفيد وانما اشترط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الادليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لانك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت لسوء أدبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره اذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان انه ان أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم ان دل عليه دليل أمكن الجواز وان أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بان هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثاني حاصله انه لم يؤت ابتداء الا بعائد واحد ويفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر أن هذا انما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل * (تنبيه) * جاء بقي شروط الحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الالفية منها أن لا يؤكد وله رد الفارسي على الزجاج في ان هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيدا رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيدا لانك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبقى النظر في هذا فان خبر ان يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لان المقتضي للحذف هو الطول والاقلم لا حذف في خبر المبتدا الا الطول والا ففيه ما في الخبر من التهيئة فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا ننافي بين حذف الشئ لدليل وتأكيده لان ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك ان تقول طرد الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتأمل اه

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا الاسميا منزلة الا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالنعت كقوله

* ولاسيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفي * ذا الحذف أيا غير أي يقتفى أن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالجد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتن بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

(قوله قال الموضح فى الحواشى وفيه نظر الخ) قال الزرقانى أى فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى انك اذا قلت الذى ضربت فى داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب فى داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح فى أنه المضروب وكذا لو قلت الذى ضربت فى داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب فى داره ولا يعلم انه فى داره ومع الذكر يعلم انه فى داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقانى أى كما صرح به فى قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لان الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو انما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منفصلا لان صورة المسئلة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفى فيه الاحتمال ولذا قال العينى تقديره موليكه أو موليك اياه (قوله لانه منفصل) نقل اللقانى عن الرضى ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذى ما ضربت الا اياه. قال وأما فى هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذى أعطيتهما اياه أى أعطيتهما اياه وكذا الذى أنا ضارب زيدا أى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل نصب أى الذى أنا ضاربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفى اختيار لا يجىء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذى اياه أكرمت لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما فى ضيع الزيدان الذى اياه أعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف فى الجامع كما بيناه فى حاشية الفاكهى وفى شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما ياتى (قوله وحذفه) أى وحذف هذا المنفصل يوقع فى الامرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) قال الزرقانى أشار الى جواب سؤال وارد

جاء الذى أكرمته فى داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف فى نحو جاء الذى كان زيد على الاصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فالذى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذى الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذى اياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع فى الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه

(١٩ تصريح ل)

لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وكأنه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ما ذهب اليه الرضى من انه يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما أشار اليه الزرقانى ولا على ما قاله المصنف فى الجامع وشرح بانت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف فى هذه الآية بخصوصها فى شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز فى ما من قوله ما منت ان يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو منتك اياه على كونها موصولا اسميا أو تمنيتها اياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأوردانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذى اياه أكرمت أو ما أكرمت الا اياه ما نصه انما امتنع فى نحو ما أوردته لان حذفه فى المثال الثانى مستلزم لحذف الا فيوهم نفى الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوى والاهتمام عند النحوى فاذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا على الاصل فيفوت الغرض الذى فصل لاجله وأما الضمير فى البيت فانه يستوى متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد فى نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره انه اذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل فى ضميرى الغيبة ممتنع فى غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثانى وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعى فى شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلا * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا فى هذه المسئلة اتصالها وهى اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذف ونبه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا الى ما نقله المصنف انه رآه بخط

على قوله يوقع فى الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع فى الباسه بالمتصل وما جوزه الرضى من نحو ضيع الزيدان الذى أعطيتهما أى أعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة اه وفى جواب الشارح بحث

العز النسائى من السؤال المذكور لكن فى قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم اذا كانت ما موصولة والجواب ان الاتصال ممتنع فى اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقانى أى فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هى المشار اليها فى النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه انه لم يقله فى المثال وانما قاله فى اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش فى المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكى اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقانى كلام المكى قال وفيه بحث اذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائد أل لكن فى الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما فى غيره أى غير العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع أى من حذفه ولعل هذا مراد المكى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن ان يجاب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على اياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذى أنا الضاربه بل على جاء الذى اياه أكرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لال والفاعل المستتر عائد لغير أل مما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضاربه زيدا فقال للمتكلم أنا الضاربه أى هو أى زيد غاية الامر ان الصلة جارية على غير من هى له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا لقول القائل من الضاربه زيد وانما كما فرضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف فى الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتامل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لانه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقانى فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبه للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصلى وهو الجر سماه تقديريا بذلك (قوله قال الموضح فى الحواشى وماهذه الخ) قال فى حواشى أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أى فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله فى القرآن انتهى

اتصال الضميرين المتحدين الرتبة فى ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكأن المشددتين لا يحذف الا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما مالا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان (أو) الذى (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية أل خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على أل فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف باو والعائد الى أل انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على أل نحو جاءنى الضاربه زيدا امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله ما المستفز الهوى محمودا عاقبة) * ولو أتيح له صفو بلا كدر

بحذف العائد الى أل المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فيا مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمودا عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضيه فحذف العائد على ما وهو موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقتضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول الناظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقانى قال الرضى وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تامرنا أى تامرنا به أى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى به أى باظهاره قال فقلت لها لا والذى حج حاتم * أخونك عهدا انى غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد أى مررت به وان احتمل مررت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقانى قال الرضى ومذهب الكسائى فى مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف

وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) فى موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلابد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول الناظم

* كذا الذى جرّ بما الموصول جر * (نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضيه وهى متعلقة بتشربون والتقدير و يشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا أو معنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن الى الامر الذى ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه فى المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية و وزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت أى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت فى الذى حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى فى كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أى به لان اصدع فى معنى مر على خلاف فى هذه التى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح الآن منها بالذى أنت بائح

أى به انشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائى

ومن حسد يجور على قومى * (وأى الدهر دولم يحسدونى)

فاى استفهامية مبتدأ وذو خبره وهى موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدونى صلتها والعائد محذوف (أى فيه) والذى سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بقى كما تقول أعجبنى اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف فى أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به

والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بهما انتهى وقوله فيصير منصوبا أى على طريق التوسع وقوله بحذفهما أى الكلمة التى هى حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتى قريبا فى كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذى تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا الان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف فى هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه ومن مشى على عدم الجواز الاشمونى والجلال السيوطى فى جمع الجوامع (قوله تحو فاصدع بما تؤمر) يجوز فى ما فى الآية ان تكون مصدرية كما استظهره فى المغنى ولم يلتفت الى اعتراض أبى حيان على الزمخشرى فى تجويزه انه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به ان والفعل المبنى للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره فى مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذى يراد به ان والفعل المبنى للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح فى جواز هذا من غير خلاف كما بيناه فى حاشية المختصر فى بحث الاستعارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل فى سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى فى يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به و بيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالياء و يؤمن نقيض يكذب فاجراه مجراه لانهم قد يحملون الشئ على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد مجرورا ومحصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر وذكر المرادي امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضي في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا اجمال لا الباس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل

(هذا باب المعرف بالاداة) ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى الناظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدناه على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقيناه على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أي في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطي مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي احمر للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظرا لا معنى لان أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

توسعا فكأنه قال وأي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان

وان لساني شهدة يشتفى بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أي عليه أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل والشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه (لحذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بفي مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لساني شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به اذ انما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالاداة) قال في التسهيل

(وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرف أل والالف أصل والثاني ان المعرف أل والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة

(قوله فيثبتونها مع حركة له بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمز في نحو الآخرة والاولى ومثله في المرادي وحاصله ان ورشا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الا شذوذا وفي النشر خلافه (قوله و يثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدليل ما قالوه في باب النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترسال في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله و يثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل و بذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها الان دعوى أن الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو

أحمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها و يثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى و يثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لافعلن و يا الله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في الذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف بذلك وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الأن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال * أل حرف تعريف أو اللام فقط * (وهي) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو اما أن تخلفها كل حقيقة أو مجاز أو لا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهي لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المعنى (كل شئ حي) والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني (وان خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلفتها) كل (مجازا فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز

التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الاصل (قوله وانما كانت الخ) قال الدنوشري بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت أولى لكثرة دورانها وأشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاظهار في آخر (قوله فهي لبيان الحقيقة) قال اللقاني ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي أدخل سوقا فان كلا لا تختلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها فرد مبهم فليتأمل انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيما نحن فيه للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما يناقي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اهـ ولخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المغني بعد التمثيل بانت الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له

(قوله الفرا) قال فى القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروى الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل فى الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الدالة على الصفة الصريحة موصولة مالم يقصد بالصفة الثبوت والا فهى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أى لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمى) قال اللقانى العلمى هو العهدى اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به فى علم الجنس انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ وفى بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا اشكال فى هذا النوع لكن يبقى الكلام فى التعبير عن النوع الثانى فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما فى غالب النسخ من التعبير عنه بعلمى وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمى لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهنى فليحرر * (قوله أى غير معرفة) قال اللقانى أى ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى فى علم) قال اللقانى ١٥٠ فيه اشارة الى ان أل جزء العلم والا لقال كالداخلة على علم (قوله وفى القاموس الخ)

قال الزرقانى لا مخالفة بينه وبين ما قبله فى الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثانى علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البيضاوى من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع فى الشعر وفى كلام الجوهرى تدافع حيث قال ويسع اسم رجل من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا فى ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذ قد يلحق بالغالب للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمى فعلوه الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثانى انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللقانى وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول عربى وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكر وافيخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثانى قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الاعجمى أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بان قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثانى الخ هذا يتوقف على ان أل ليست فى لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن يتنزل منزلتهما كذا قرره فى درسه انتهى أقول نص السعد فى التلويح على أن الاعلام لا تنسب للغة دون

على معنى انك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانئ

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم فى واحد

فان قيل هذا الضابط يصدق على أل فى الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام فى أل المعرفة وأل فى الصاغة موصول على الاصح (وأما عهدية) وهى ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد اما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثانى هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكرا توهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة (أو علمى) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذهما فى الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفى بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمى مكانه ومثله باليوم أكملت

* (فصل وقد ترد أل زائدة أى غير معرفة) * وغير موصولة (وهى) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتى فى علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفى آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموال بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبى وهو أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسى (و) الثانى (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام أعجمى معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله شمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله ياعز) قال الدنوشرى بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشرى فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل أل فى الآن قسم التى فى العلم وقال بعد هذه ١٥١ معارف بالعلمية والاشارة

فجعلوه وثنا وكانت تأوه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهى شجرة أصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

ياعز كفرانك لاسبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتى (فى) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسى لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) فى قوله

وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتى

(أو) كالتى (فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما) من التثنية والجمع قال فى جميع هذه الامثلة زائدة لامعرفة (لانه لايجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما فى الاربعة الاول واعترض الدمامينى القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لايقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما فى الآن خاصة (والصلة) كما فى الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهى نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * (ولقد نهيتك عن بنات الاوبر)

أنشده ابن جنى وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانها لاتعقل وبنات أوبر كمأة صغار مرغبة رديئة الطعم وهى أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس ياقيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد فى زيادة أل الداخلة على بنات أوبر فى البيت الاول وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لاتدخل عليهما (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السرى

والصلة فكان ينبغى للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقانى أى معرفان وتجوز المصدرية (قوله واعترض الدمامينى الخ) قال السنباطى وأجاب عنه الشمنى بان المراد بال الزائدة هى التى لاتدل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أولا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شئ أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أى غير معرفة فليتامل انتهى وفيه أن ما اشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدمامينى أن الزيادة تنافى مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التى فيها أل بازائه وجواب الشمنى لايلاقيه والاقرب الجواب بان المنافى لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لافيها على ما مر صدر الباب (قوله والاشارة كما فى الآن) وليست زيادة أل فى الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط ليراد ان هذا القول ضعفه الناظم فى شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال فى النكت (قوله لان بنات أوبر علم) أى كما ان ابن أوبر و بنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع ينوى تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقانى (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقانى قد يرد بلزوم أن لايكون التمييز نكرة أى يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم فى النكرة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمى أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل فى تعريف النكرة قبولها فى نفسه مع

قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وانما منعه من القبول وقوعه تمييزا لعارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقانى اعلم أن قصد المتكلم به الاشارة الى الاول فى علم المتخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهنى لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سياتى فى باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدمامينى عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا نطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدب وانه لم يستعمل هذا التركيب الا فى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدمامينى بعد قول التسهيل والحق باسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وان كان أيل ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه فى أحكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الراضى ومالبس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الا اللغلبة كما ياتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمى يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفضيل كبير أمر فليتامل (قوله كقوله أيا جبلى نعمان) فيه ان نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الان أن تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقانى لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادنى تامل قال الشهاب القاسمى وجهه كما أفاده فى تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا الا أنه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة

(ويلتحق بذلك ما زيد) فى النثر (نحو ذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبى والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أى من شئ (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول عن مصدر كفضل) فانه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فان قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للنظم فى قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحرث والنعمان * فذكروا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانهما من اختيارات ابن مالك بل قيل انهما من عنديات فلا يتابع عليهما وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

أوغيرها وهو مشكل لانه يقبل أل الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الافعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الاصل الملوح لها غير شرط في هذا النوع أي أل المزيدة للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقاني *(فصل)* (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعني العهدية كما في المغني الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرد لا المعرف بال العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده في ضمن جميع أفراده أو في فرد مبهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد الا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذ ما من فرد الا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله ١٥٣ في بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا في فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علما لا انه التحق بها في رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم في رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحوق في العلمية لا في التعريف لثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * بابيض ماضي الشفرتين يمان

حكاه في المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر

(فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامل (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يصير علما بالغلبه * مضافا او محصوب أل كالعقبه

(وأل هذه لازمة) دائما (الا في نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان أل

(٢٠ تصريح ل) المضاف وان الذي صار علما المركب (قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه في هذا الاسم ممن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ ففي تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا في نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في أل الزائدة في علم قارنت اياه الازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق في الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق في موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين في اعرابه في سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ماهنا وماهناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انهم لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث انه يشمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضع فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يوم ثان لا يوم ثاني فتدبر *(هذا باب المبتدا والخبر)* قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدا على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدا هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرجاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف عمالا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يرد

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله *وحذف أل ذي ان تنادا وتصف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول الناظم *وفي غيرهما قد تحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب اثرنا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدا والخبر)

ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال *مبتدأ زيد وعاذر خبر * وحده الموضح بقوله (المبتدا اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

لمكتفى

ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدا هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر وعلى مذهبه يزاد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود اذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتامل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك ان تفعل فقد أعربوا نولك مبتدا وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتاويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

آخرانها تجعل خبرا انتهى هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بان التجرد منه مرادوان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فتامل وقد يجاب بان مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتى الاشارة اليه انتهى ويندفع ما أورد من أصله يجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار اليه الشارح وكان ينبغى له أن يشير الى حذف مجرد وكانه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر كاقائم الزيدان أو مضمر بارز كاقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى أنظر ما ياتى من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف ١٠٠ الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض

لمكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فانذارتهم مبتدا وهو فى تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى لاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدا وهو فى تاويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كمثلنا) للصريح المؤول به (والذى بمنزلة المجرد) عن العوامل اللفظية

بعلى زمن فى غير ماسوف على زمن فانه خبر لانه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بان غير مبتدا فى اللفظ والمبتدا فى الحقيقة هو ماسوف اذ هو فى معنى ماماسوف فلا يصدق مع مبتدا غير الوصف بل مع مبتدا هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه (قوله من يعتقد السامع عدم ايمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتامل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر ان فى قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدا وما بعده خبره وهذا الاخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتامل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا الان لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار قلت ذاك استفهام اذا المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدماميني فى شرح التسهيل فى باب القسم لانسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد فى

باب أما اذا أطرد فى باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التى يضاف اليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الامير أى حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أى يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانك اذا نصبت تشرب بان مضمرة يصير فى الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فيتصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقانى قال العلامة اللقانى قوله أن السبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم ان السبك بدون سابك لان همزة التسوية حرف مصدرى فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هى أقوى من لو مثلا لانها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سياتى فى نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسى وحيث حكمنا بان ان مقدرة فهى مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففى قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان فى البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدا وغير فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذى يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أبا حيان فى الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق فى ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أى من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بايكم المفتون) فايكم مبتدا والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى فى لا زائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم أى المجنون فى أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة فى المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفى الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جئ بالضمير غائبا على لفظ من والافهو للمخاطب فى المعنى قاله أبو اسحق الجزرى فى نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزائد نحو * لعل أبى المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فجرور لعل ورب فى موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى أبوك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغى وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسياتى فى باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الافعال (فانه لا مخبر عنه ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسياتى فى باب حروف الجر أن خبر المبتدا محذوف أى لكم لاجله رزقكم لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا وانما جملة رزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه * (تنبيه) * قال الدنوشرى من المبتدا المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى ان زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك وصف المبتدا المضمر فى كان الزائدة فى قوله * وجيران لنا كانوا كرام * فى قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها وعلله قراءة شاذة عن اليزيدى وان كانت لكبيرة * قلت هو داخل فى قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباحا لظاهره لو بقى (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشرى لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين فى مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشرى فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله فى باب لا انه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذى يفهم من قول الصحاح قولهم نولك ان تفعل كذا أى حقك أن تفعل وينبغى لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا ومانولك ان تفعل كذا أى ما ينبغى لك انتهى ومن قول الرضى فى باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك وما ماخوذ لك هذا الفعل أى لا يشمل نولك أن تتناوله وتاخذه أى ان خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وان صح أيضا وكان أبا حيان لحظ ذلك فقال ما قال مما هو محكى عنه فى

باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أى فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير أما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فانه يكتفى به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدا مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدا ثانيا وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر أى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضى وانما ذلك شرط فيما اذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى باب اعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب ان الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم الا فى مسئلتين الاولى نحو أقائم وضارب زيد اذا أعملنا الثانى فقائم مبتدا والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقام الزيدان أم ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتدا محذوف أى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدا والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتامل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدا من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم

وصف) فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفى به (نحو أقائم أبواه زيدا فان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدا) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولابد للوصف المذكور وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما) * اذا لم تكونا على من أقاطع

فما نافية وواف مبتدا وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلمى) أم نواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدا والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا (خلافا للاخفش والكوفيين) فى اجازتهم وقوعه مبتدا من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين (خبير بنو لهب) فلا تك مغليا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

(خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) و بنو لهب مبتدا مؤخرا (وانما صح الاخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أى خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشرى زعم أن أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم ان أنت مبتدا فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم انه يرد انهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدا أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدا الخ) فيه مسامحة لان المبتدا حينئذ ليس وصفا الا بالتاويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقانى قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير

فيقول بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين وبقولهم أجري مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكروا في باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضا فقد أسلف عن المغني أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لايهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع (قوله واذا رفع الوصف مابعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق مابعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ مابعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان يكون مفردا ومابعده مثنى الثانية أن يكون مفردا ومابعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى ومابعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى ومابعده مجموعا أو بالعكس ففي الاربعة الاخيرة لكلام غير صحيح من أصله وفي الاولين الكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يتأت بشمول كلامه للاربع للعلم ببطلانها فتأمل انتهى (قوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان مابعده مثنى (قوله تعينت خبريته) قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على مايصرح به في الفاعل للجواب (قوله وان طابقه في الافراد احتملهما) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تأنيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أراغب أنت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجار متعلق وينتقض أيضا بنحو أقائم عندك هند فان الوصف مبتدأ الخبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملا جامي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدا بالفاعل كما في نحو ضرب زيدا فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني يتحرر الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

حتى من الازدفان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف مابعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف مابعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخوك) فقائم مبتدأ وأخوك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخوك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أي طابق الوصف مابعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف مابعده (في الافراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وألى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا) عند سيبويه وإليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتدا وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لانه تجرد للاسناد (قوله واعترض بان المبتدا الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان الرافع لأبويه ليس المبتدا وانما هو صلته لان المبتدا هو أل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتامل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكروه عاملا انما هو باعتبار المعتبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تاثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم انهما ترافعا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متاخرا ١٥٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدا اذا

للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتداء كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) أي المبتدا والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان أبا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو أيا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الاخ زيدا كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله

*(فصل والخبر) *هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدا غير الوصف المذكور) في قوله أو وصف رافع لمكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو

دخلت عليه ان وأيضا فانا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فان كان قائم هو الذي رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم ان يخلوا قائم من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال انهما أي المبتدا والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك ان النار تعمل في القدر فتحمي ثم انهما يثنا صران على العمل في الماء واحمائه (قوله قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر انه أراد بكونه نفس المبتدا في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف

على ما سياتي في مسئلة الاخبار بالظرف والا فكون الخبر نفس المبتدا مفهوما لا يصح وما صدقا لا بد منه على ما سياتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يتاتى هذا التاويل المذكور هنالك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال اللقاني ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذ الخبر يتوقف على المبتدا والمبتدا يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوي *فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدا *قلت يصدق اذ الفائدة في الاول حاصلة باصل الوضع وفي الثاني بتاويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أي كما في صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي ان يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فان الذي

تم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أي مع المبتدا بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدا غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنوشري ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا والبتة الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتاويله فاسد لانه لا يتاتى في نحو وما تدري نفس الآية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوى كسب غدو دعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول

فلما رأته آمنا هان وجدها * وقالت أبوناهكذا سوف يفعل

ورفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعا ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشان والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدا والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم ومافي التعجب وطوبى في نحو طوبى للمؤمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدا الواقع بعد اذا نحو اذا هما في الغار وخبر المبتدا الواقع بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتي بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لا زائدة والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا لمناسب الاضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنفي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ماذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد باسد شجاع) قال اللقاني يعني اما اذا أريد باسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد ان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رفع ففي تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدا ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم الفائده * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا ياتي وياتي جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شئ منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان أول الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدا (نحو زيد أسد اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وأما بمشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدا (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

هو فان الضمير الذى رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدا الجملة أعنى زيدا على ان مثالى الموضح فى الوصف الجارى على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير فى غير المصنف ضميره عائد على المبتدا أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدا كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشرى فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيدا لا فاعلا لكن أجاز سيبويه فى مثله ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني * (تنبيه) * يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال فى الارتشاف والمبتدا والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدا هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقى كقوله * والعين بالاثمد الجادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدا ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد ومشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كافعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجيز بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر فى ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف قائمان والواو فى قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما فى الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدا (غير من هو له) فى المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

المبتدا مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفسرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا أن

رفع الظاهر) قال اللقانى ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدا أى بدلا من المبتدا (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمى ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضى انه تاكيد ووجه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمى ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور مؤكد له لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد ببيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس فى قوله كون الاصل فى الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) * قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه فى حواشى الالفية ورأيت بخط المصنف فى التذكرة وتلخيص القول فى المسئلة ان تعلم ان ما فى أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما فى أواخر الفعل الماضى من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك فى المضارع زيد أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفى الماضى زيد أكرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فانه فاقد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الابراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف فى شرح الايضاح ثلاثة أقوال فى تعليل وجوب الابراز أحدها الالباس ورده بوجوب الابراز عند البصريين فى نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة فى هذا النوع الطرد كالعلة فى مكرم ونحو العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هو له فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

هوله وجب الابراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها التجرى الصفة على من هي له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا الشئ بعد ان كان خبرا لغيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشري يقتضي بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشموني من امتناع الابراز للالباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذا لم يلبس عموم قوله * وفي اختيار لا يجي * المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذا لم يقل بظاهر كلام الرضي من ان البارز تاكيد ١٦٢ لمستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني * فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فتجرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هي) فتاء التانيث في ضاربته تدل على أن الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا أن البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله

قومي ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشئ أعلاه وانجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانيون أعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه وبينه قاله الجوهري اهفان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بأن يهمز بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدا والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشان الله أحد ولا

بانون محذوفا مفسرا بانوها وان كان مضافا * قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها يحتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بال أو المجردة منها اذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز في الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضي وأشار اليه الموضح في باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا بالبانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بمنع انه يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدا في المعنى) المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقاني ان أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشري يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة

المبين في باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون الجملة الذي هو مفرد والظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وان جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه هذه الفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا باس بايراده وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الاخلاص لانها هي هو يعني به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره * أقول يمكن أن يقال على وجه تشحيذ الاذهان أن أريد انها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والاتحاد بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شان سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذ ما صدق ضمير الشان أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بان ضمير الشان لا يخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهي ان ما صدق ضمير الشان مفرد وما صدق ضمير الجملة مركب ولا شئ من المفرد بمركب * فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدا اصلا واللازم باطل فكذا الملزوم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدا ليصح وقوعها خبرا * فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للافاضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تاملته مع غنيته عن بعض التامل فوجدته كلاما مزخرفا لا طائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيأ أما أولا فلما أفدتموه في مجلس المفاوضة من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشان ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولا ان يقال في ذاته انها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به في

الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكانه فهم ان ضمير الشان راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه اصلا وبيانه ان دعوى القاضي رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى ان كلا من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدا والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لولانا موسى افندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدا في المعنى ما جاء في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فاحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدا وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري ان يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبره هو (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني لدلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكي وقال اللقاني لم يقل اذا

يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسر الجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشان وان كان بلفظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

قدرهي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي من التابع اه ومراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبرهي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدا فلا يكون أجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتامل وقال الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذا قدر هي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الابصار خلاف الظاهر وعليه فخاشعة خبرهي وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير قوله هند هي قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادي) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وان أوهمه ذلك في الظاهر والا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا للقرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو اما ضميره) قال اللهدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد للقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب أن ياتي على انحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها ما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحاصلها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو ان هذان لساحران اذا قدرلهما ساحران اه ولعله انما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن والا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو والسمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البران الكريستين أي الكرمنه والفرق بينهما ان منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان * قلت عملا بالقاعدة من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة فجاز وصفه * فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظرا الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيقتضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة مخالف لما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

(حسي) فنطق مبتدا والله حسي مبتدا وخبر والجملة خبر نطق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي (وأما غيره) أي غير المبتدا في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم * ويأتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له * (وذلك بان تشمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدا (وهو) أي الاسم المشتملة عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدا حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدا أول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف) أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى)

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لان الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال انا لا نضيع أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله

الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو اشارة اليه) أي الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المغني وردبمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدا (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة

ألا ليت شعري هل الى أم معمر * سبيل (فاما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشري قال في المغني والثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شيء
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو ظاهر اذا كان أبو ظاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره ويروى يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني (قوله فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا ورد على الربط بالاشارة كذا وهكذا نعم الربط في اعادة المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ردبمنع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكون العائد اعادة المبتدا بمعناه وانما هو

ز دلكون الذين مبتدا وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدا فحسن هناك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وان أراد الشارح ز داغيره هذا فلم يتقدم له شئ غيره *(فصل)* (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المغنى ما قرره شيخنا ص غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر الا اذا كان

بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء وأما فاما الصبر عنها فلا صبر افهن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى

(فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو والحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (ان الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره كان أو استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظا الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (ان تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم ان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى أصل صحيح مرجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيدا ذا لهم مكرر فى آيات لان اما لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى المغنى ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه ان أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا الفؤادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا أما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق فى خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والصفوى رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقانى أى فى مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشرى ظاهر كلامه ان الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بان الظرف المستقر محكوم بجموعه بانه فى محل رفع بخلاف اللغو فانه انما يحكم بالنصب فى نحو أنعمت عليهم وبالرفع فى نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائده * وفيما سيأتى من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن على العين والتمام ما يفيد ان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لان التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر فى باب الموصول (قوله لان الطالب للمحل الخ) قال اللقانى لقائل ان يقول يجوز ان يكون تاكيدا الفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرطوه والمجئ بعد الخبر اذا العطف وغيره سواء كما فى الرضى

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أنت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهرا اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوه بني نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالاغلب نصبه أو جره بني اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز لتأكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة بما يشتمل على فوائده فعليك بمطالعته *(تنبيه)* قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد

بذلك اعراب الزمخشري اذ في اذا انتبذت بدلا من مريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك أن تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدا عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (ف) التأويل فيها

على اعتبار الوضيعة لجواز أن يعتبر في الوضيعة أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شانها أن تجهل في شئ من الازمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الازمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدا عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدا هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الائمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

لذلك الدماميني فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع الآتي نحو الرطب في تموز ونحن في شهر كذا وانا في يوم طيب انتهى فاشار الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن *(فصل)* (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدا أن يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال اخوان وسياتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدا نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدأين كما سياتي في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشري متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عندرجل درهم كما هو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الدار رجل اذا المجرور ليس مختصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بانه اذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفي بالذي يصلح الاخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبني على صحة وصف الوصف فان لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بان عطف البيان لا يكون في المشتقات ولا شك ان لفظ مجرور مشتق انتهى وما ينبغي التنبه له ان الشارح أشار بما صنعه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقتضي اجازة عند رجل درهم اذا الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب معين

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي و(الاصل خروج الويد) في أيار (و) اليوم (شرب خمرو) الليلة (رؤية الهلال) فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فمؤول

(فصل ولا يبتدا بنكرة) لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع الباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكره * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (أو) كانت (تتلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فر جل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أاله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير

قول المغني كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للاخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له في التسويغ فليتامل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما في لدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطال الله بقاءه في الدرس زيادة على مذكر هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لان الاخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما الا أن يقال الاخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بان المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدنوشري هذا لا ينطبق على قوله أاله مع الله اذ هو للانكار لا للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتامل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة فيه يعني الاستفهام وفي النفي بتعين المبتدا اذ النفي والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهاب

القاشمي الا أن الاستفهام هنا لا ينحصر في الانكاري كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانه أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكاري فشمولي لانه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد وأجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أي هل شيء مزيد أي يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لا ناقاطعون بان المراد المفاصلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتاتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بالاضافة أخص مما لها صفة والذي ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد خير باسقاط الصفة لم يجز قلت

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أي الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أي منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوآء ولود خير من حسناء عقيم) فسوآء المدمبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي امرأة سوآء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدا (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه المجرور (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بريزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان

هو مستقيم في الاعراب وهو الذي نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الا أن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدا مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدنوشري وذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

(٢٢ تصريح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشري ذكره في الاحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره في النهاية كالذي ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهري حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشري هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثال الناظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الاضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشري تبعا للقاني من غير عزو له أي أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقانى فيه اشارة الى ان الصور المقيس عليها هى صور حصول الفائدة فكان الاولى ان يقول أولا بان يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا فى الدار) كانهم لم يجعلوا المسوغ العمل فى التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لانه الذى اعتذر عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغى ان يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدا المحكوم به لان شرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى ان يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قول ولشبه قالى لولا الخ) قال اللقانى لان لولا تقتضى انتفاء جوابها فهى حرف نفى فى الجملة لكن قد يقال ان حرف النفى ينفى مضمون الجملة بعده ولا يقتضى وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشرى ومسخ لفظه * (فصل) * (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم ان للخبر باعتبار حاله فى نفسه حالتين لاغير وهما التقدم والتاخر والاصل منهما هو التاخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التاخر ووجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع فالمصنف ان أراد الحالات بالاعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث اذ هى حالتان لاغير وان أراد بالاعتبار الثانى لزم ان يقول احداها وجوب التاخر وذلك فى

موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة فى كلام الموضح (ما أشبهها) فى المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أإله مع الله نحو (كم رجلا فى الدار و) على ما رجل فى الدار نحو (قوله لولا اصطبار لاود كل ذى مقة) * لما استقلت مطايا هن للظعن
(و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل فى الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها (لشبه الجملة) وهى قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) فى التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أإله (و) لشبه (قالى لولا) وهو اصطبار (بتالى النفى) وهو رجل فى مار جل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (ب) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر هكذا ثبت فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم ولم يقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تفتنون ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد
* (فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر وهو الاصل) * والى ذلك أشار الناظم بقوله
* والاصل فى الاخبار ان تؤخرا * لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تاخير الخبر (فى أربع مسائل احداها

أربع مسائل لان قوله احداها التاخر هو أحد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثانى ثم ان قوله احداها التاخر ان أراد بالتاخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب فى أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التاخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله

كزيد قائم لا يصح التمثيل به اذا التاخير فيه جائز وان أراد التاخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل ان الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتاخر مقابلا اما أولا فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيا من التقدم والتاخر بل يجامعه وأما ثانيا فلان تاويله بالتقدم والتاخر الجائزين يستدعى ان المتاخر الجائز قسيم لمطلق المتاخر وقسم الشئ لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل ان يقال قوله احداها التاخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التاخر والتقدير احداها وجوب التاخر من حيث هو والاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فى أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم اذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتاخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ ذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدا اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا فى التكلم أو الخطاب نحو أنت الذى يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذى تضرب زيدا وأنا الذى أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر فى شئ من هذه المسائل خلافا للكسائى انتهى ملخصا وذكره

بمسئلة المبتدا المشبه بالخبر عجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تاخير الخبر أيضا اذا كان طلبيا نحو زيدا اضربه وزيدا هلا تضربه أو كان المبتدا دعاء نحو وسلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبني على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تاخيره في صور أخرى أيضا فيجب تاخير خبر ضمير شان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لانه سياتي انه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تاخير الخبر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل ويجب تاخيره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدا) قال اللقاني أي اكتساؤه بصورة المبتدا في ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ ويشك انه يعتقده اذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدا وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثاني يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدا بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لتقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده مبتدا فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير اليه شيخنا أبقاه الله تعالى انه لا لبس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيا من المراد وغيره والمحذور انما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد مما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدا أن يكون مؤخرا فليتامل (قوله أو متساويين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز

ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلا من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لان الظاهر

كون المعرفة مبتدأ ولو تاخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التاخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شراح الكافية من صرح بان المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا في رتبة التعريف وبان المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدا أزيد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فاكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتامل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا على ارادة التقديم والتاخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك انا ان لم نقدر محذوفا لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا والاصل عدمه وان قدرناه مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتاخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله

فالزمه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بان ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن لا بعد خروجه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا ان النصب من تغيير الرواة وانهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الخافض أما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدا بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصف لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف انما ذلك في الرفع نحو زيد زهير او حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار ويعرب المنصوب خبر المبتدا ويمكن أن يوجه النصب بانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام ياتى قريبا وفى شرح جمع الجوامع الاصولى للزركشى فى بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهموا رواية النصب وانها ان صحت حملت على أن التقدير وقت ذكا أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعى لان الثانى انما يكون وقتا للاول اذا أغنى الفعل الثانى عن الاول والا فمن المحال وقوع الذكاة الاولى فى وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكا أمه وان ساعدهم ابن جنى على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا فى الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم نا كله لم يكن لانهم سالوا ان ما أدرك ذكاته وذكى من هذا الصنف الماكول يحل أكله وانما سالوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جنى هذا الحديث بالتاليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلى فى كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقانى يرد عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجىء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبى

ثياب كريم ما يصون حسانها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذى يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وايضاحه أن الواجب فى مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا * (تنبيه) * قال فى المغنى أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أنما عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالخبر انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما فى الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب احدى المعرفتين أى لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضى تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البيانى لذلك وهى حيث قال وأما تعريفه فلا فادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط فى التقديم اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين فى الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل فى بيت السقط

* نخوض بحرا نقعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما فى كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر بما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تاخير الخبر عن المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الرامى ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله فى المغنى فى تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بانها ذكاته لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان فى جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا فى ذلك لتعين أن الموصوفة هى المبتدا تقدمت أو تاخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لاعمال قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوى والظاهر أن القرينة هنا لا تكون الا معنوية

اتصافه بانه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا فى الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله فى المغنى (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل منى) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية

(قوله التباس المبتدا بالفاعل) قال اللقانى يرد عليه ان نحو أقائم زيد يجوز فى زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشرى مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد للفاعل نحو أناقمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم فى نحو نعم رجلا زيدان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مامون لكون فاعل نعم لا يكون الا معرفا بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمى فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلفتين بافادة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبنى على ان الاسمية هى التى خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما فى حواشى المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أفى الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوى وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه فى حاشية الالفية وببيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقانى ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوه فى نحو قائم زيد وما قائم زيدا بتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر فى الجملة الاسمية وغاية

وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تاخرت (و) الثانى نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بان أبو يوسف مبتدا لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تاخر (وقوله

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنو أبنائنا مبتدا مؤخر و بنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدا أول وبنوهن مبتدا ثان وأبناء الرجال خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تاخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا الظاهر أو لضمير بارز فالاول نحو زيد (قام أبوه و) الثانى نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لابد منه فى قول الناظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * المسئلة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بالا معنى نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما أنت الا نذير (أو) يقترن (بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا * (فاما قوله) وهو الكميت بن زيد

فيا رب هل الا بك النصر ترتجى * عليهم (وهل الا عليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك وهل النصر الا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا فى الدار زيد من باب اولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تاخير الخبر (أن يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن فى الدار) فمن اسم استفهام مبتدا وفى الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدا وهى خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر فى هذه الامثلة واجب التاخير وهو فى الاول فعل ماض وفى الثانى جار ومجرور وفى الثالث فعل مضارع وفى الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو لازم الصدر (أو مشبهه) أى

ما يلزم من التقديم فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل انتهى بقى ان فى عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التاخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذى يحصل فيه الخوف ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبهه به) قال اللقانى الضمير فى به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغير معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجنبى وهو قوله أو مشبهها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

بما يستحق التصدير (نحو والذى يأتينى فله درهم) فالذى مبتدا وهو اسم موصول ويأتينى صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدا هنا) وهو الذى (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذى بعده) وهو يأتينى (وكونه) أى الفعل الذى بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب) لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمل الاقتران (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذى له الصدر (اما) أن يكون (متقدما عليه) أى على المبتدا (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهى مانعة من تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسند الذى لام ابتدا (فاما قوله) وهو رؤبة

(أم الحليس لعجوز شهربه) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(ف) اللام داخلة على مبتدا محذوف و(التقدير هى عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و(اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله

خالى لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الثانى ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر قاله فى المغنى واذا أرادا لامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذى فى الصدر (متأخرا عنه) أى عن المبتدا بان يكون ما فى الصدر مضافا اليه المبتدأ (نحو غلام من فى الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى الدار خبر المبتدا (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى فى خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما فى الصدر وبقى عليه ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا أخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب فى أربع مسائل) أيضا وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعنى تأخير الخبر فى أربع مسائل (احداها ان يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو فى الدار رجل) فى الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة (وعندى انك فاضل) فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر فى شئ من ذلك (فان تأخير الخبر فى هذا المثال) الاخير وهو عندى انك فاضل (يوقع فى التباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) فى التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التى بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدا وأخر الخبر يصير انك فاضل عندى فيحتمل ان تكون أن مفتوحة وهى وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت فى ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الالتباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أى الخبر عن المبتدا (بعد اما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى وفيه أيضا اللام الابتداء الصدرية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدا نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن فى قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال اللقانى غلام فى هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لاضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لامن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لامن والحاصل ان اسم الشرط صار فى هذا التركيب هو المضاف والجملة التى له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقم غلام شخص تقم معه أى مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف فى ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله فى أربع مسائل) بقى خامسة وهى اذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بانهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يوقع تأخيره فى لبس) أى فقول الناظم ونحو عندى درهم (كقوله)

كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسئلة الاخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشرى فيه نظر اذ اللفظ بالمكسورة غيره

بالمفتوحة فانى يثانى اللبس ولو قال بدل قوله افظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط) قال الدنوشرى مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف فى رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها اما فصارت اما فان كان فروح من ذلك لوجهين أحدهما ان الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل والثانى ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى فى جواب اما لئلا يلتقى فآن فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى

(كقوله) عندى اصطبار (واما انى جزع * يوم النوى فلوجد كادير بنى)
فاما انى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور وخبر انى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرنى من بريت القلم اذا نحته وأصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلنى وانما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتاخيره) أى الخبر عن المبتدا (فى الامثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى اللبس الخبر بالصفة) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

(وانما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهى أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظرف (فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدا مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم * وخبر المحصور قدم أبدا * المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره اما مقدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أى الصدرية (نحو صديقة أى يوم سفرك) فصديقة خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف اليه ويوم سفرك مبتدا مؤخر والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصدرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب

(كقوله) عندى اصطبار (واما انى جزع * يوم النوى فلوجد كادير بنى)
فاما انى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور وخبر انى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرنى من بريت القلم اذا نحته وأصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلنى وانما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتاخيره) أى الخبر عن المبتدا (فى الامثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى اللبس الخبر بالصفة) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

(وانما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهى أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظرف (فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدا مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم * وخبر المحصور قدم أبدا * المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره اما مقدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أى الصدرية (نحو صديقة أى يوم سفرك) فصديقة خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف اليه ويوم سفرك مبتدا مؤخر والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصدرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب

وأراد بالبعض الذى استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام تقى الدين السبكى وقد انتصر لولده التاج فى الاشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها فى لفظ الشرط الثانى وهو ان والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط الثانى وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض

بالآية (قوله وتاخيره) قال الدنوشرى ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها قلت لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدا بالا الخ) قال الدنوشرى ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدا بفاء الجزاء نحو اما فى الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا اذا كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التاخير نحو لله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل فى مثل نحو فى كل دار بنو سعد انتهى من شرح الفية السيوطى (قوله نحو لقائم زيد) قال فى المغنى ما نصه واختلف فى دخولها فى غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فقتضى كلام الجماعة الجواز وفى أمالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف حرر فى

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه عما اذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الالفية وبه يظهر أن عذوله هنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عندهند بعلها الغرض (قوله أهابك اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديقي زيد وزيد صديقي لان الخبر يكون أعم من المبتدأ ومساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديقي الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدا فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدا فما بقي الا أن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدا وهو غير جائز واذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك الحمد ملء السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد

خبره مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لانصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك اجلالا وما بك قدرة * على (ولكن ملء عين حبيبها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وجوزوا التقديم اذ لا ضررا *

* (فصل * وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه) * والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف ما يعلم جائز * (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وأساءته مصدران ماخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدا (وجوبا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله

يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدا في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما هيه نار أي هي نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين أي هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز

الحميد

فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وان كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشئ لا عن ذاته كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشئ ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

قال الدنوشرى ومن المواضع التى يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم فى باب الموصول (قوله جىء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقانى اذا كان المقام للفعل لان المبتدا فى هذا ونحوه هو أمرى أو شانى والشان هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يفيده الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشرى هو ثابت النون فى بعض النسخ وفى بعضها بحذف النون وهو منصوب بان مضمرة وان وصلتها فى محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقانى هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام

الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا المناصب لاوهم الاخبار وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للايضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جىء به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله

فقالت حنان ما أتى بك ههنا) * أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى انى أحن عليك أى شىء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وانما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) فى افادة المدح (أو بئس) فى افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا) أى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو أما اذا قدر مبتدأ بين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فان كان) المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أى فهو مبتدا (لاغير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدا وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا (أى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو وليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيدا روى برفع زيد ونصبه فالرفع على مامر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدا وجوبا (قولهم فى ذمتى لأفعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا سد جواب القسم مسده

فيها وقع فيه المخصوص من خبر مبتدا ولا يكون كذلك متقدما فليتامل (قوله أو محذوف على رأى ابن عصفور) أى زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما فى الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شىء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقانى انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو فى ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التى لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشرى فائدة يجب حذف المبتدا أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزعا لك أى دعائى لك قال الرضى فى شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلى

 الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقانى أى عن الثانى ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم ان حذف المبتدا وجوبا يتوقف على سد شىء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المتقدمة أن شيأ سد مسد المبتدا لعدم وجوده والفرق بين المبتدا والخبر ان الخبر محط الفائدة

فاعتنى بشانه فاشترط فى وجوب ذلك سد شئ مسده فتامل (قوله أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) قال الدنوشرى ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد فى ذمته وانما الذى فى ذمته هو الجواب أى مضمون لافعلن ونحوه أجيب بان المعنى فى ذمتى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو فى ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين فى الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الاعلى ضعف) أى مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هو سؤال لا حاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لا مدخل للتقديم فى التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشرى وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم فى جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم واللائى لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لا حذف فى الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففى أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغنى (قوله حديثو عهد) قال التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته انتهى فقولك فى عهد فلان على حذف مضاف أى زمن عهد أى لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذى هو فيه اذ لا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر (نحو هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أى وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أى قريب لا محدث أى موجود بعد العدم يعنى لولا اتصاف قومك بالكفر فى زمن قريب ولو قيل فى الكلام لولا عهدهم فى الاسلام قريب أى اتصافهم به فى زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الاقرب أن العهد هو العلم واضافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفى الكلام مضاف الى عهد مقدر والاصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقانى استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بان المحذوف اذا سد شئ مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغى وجوب الحذف لاجوازه كما قاله الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك انا لا نسلم انه سد مسده

(أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أى حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة الخبر من عليه (أى عندى) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعدمن عندكا * ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندى فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدا فيكون هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما سوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أى الخبر (وجوبا ففى) أربع (مسائل احداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدا) واقع (بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود بالاطلاق التقييد بما مر زائد على الوجود ويتضح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لاكرمتك) فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى أن وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا احذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيدا بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفى الحديث) خطابا لعائشة رضى الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة) وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

لان سدّه مسدّه انما هو اذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسدّ هكذا وقع فى المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللقانى وجود الدليل عند حذفه قال اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيدا يانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالمنا ماسلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التقرير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغى ان يكون المراد منه ان زيدا فى قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أى مسالمة زيد والخبر محذوف أى موجودة ؛ قوله ماسلم المنا ماسلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ماسلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب الا كونه فى حيز لولا فليتامل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعرى) قال الزرقانى المراد باللحن هنا ارتكاب الخطا لا اللحن فى الاعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفى المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجه بعضهم على ان يمسكه حال وعاملها الفعل الذى نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كأن فى قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبنى على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان ولفظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع

(نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم) فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره (ومنه قول أبى العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى (المعرى) فى وصف السيف (يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح فى شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والثلوبين وابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أى المقيد (مبتدأ فيقال) فى لولا زيد سالمنا ماسلم (لولا مسالمة زيدا يانا أى موجودة) ويقال فى لولا أنصار زيد حموه ماسلم لولا حماية انصار زيد اياه أى موجودة (ولحنوا المعرى) فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس يعنى اللحنين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل أن يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أى بين المبتدا والخبر المحذوف انتهى وفى الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه فى تقديره ان أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدمامينى فى قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبى الربيع لم أر هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياتى المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

نظر الشارح عنه وعن الدمامينى وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بعضه ولو كان هذا مرادا لم يصح اضمارا ان فى المواضع المطردة المذكورة فى باب النواصب ولا اضمارها فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف فى الجملة الرابعة عما له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزاما له بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفى لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدمامينى انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو تابعا للنظم فى تخريج نحن الاولون الآخرون بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها الا ان ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يجيء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا أو الخبر كان الاولى حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

قال اللقاني اعلم ان الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه انما هي من خصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضرب عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضي الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم في الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة في أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شئ منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجامي فلا

بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك (لا أفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي وبركة الله (لا أفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لأفعلن جاز اثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والأوائل أو من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر أولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شئ وفي التقدير على شئ آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نزيدين ذا استقر * المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما يجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو وكان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم ولما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا) فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شئ (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

يرد ان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا تمكن وانما لا تتصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء اخطب أن الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة الخصوص على انه يرد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة نحو عليه رجل هو اعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في اقتضاض هذه البكر شابة بقي انه اذا أضيف الى كليهما نحو ضاربنا ومضاربنا فلا

يبعد كما قال الشهاب فى حواشى الجامى ان نافى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها فى محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان أريد الماضى الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذا لانها تكون للاستمرار (قوله والثانى وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافى كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو وكما سياتى فى كلام الشارح فى باب الناسخ (قوله نحو ضربى زيدا قائما شديد) أنت خبير بان هذا المثال عين المثال المذكور فى المتن ظاهرا ولم يفارقه الا بزيادة شديد الذى هو الخبر وزيادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها فى كون المصدر عاملا فى

صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله فى الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان أريد الماضى (أو اذا كان) ان أريد المستقبل (عند) سيبويه و (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فحاصل خبر واذ أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر فى كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم والثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش) واختاره الناظم فى التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما) وفى أكثر شربى السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفى أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهى صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفا من الاول غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف فى المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا قائما وضربى زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال من أن يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا فى اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ظاهرا حكاه المرادى فى شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه (لا يجوز ضربى زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما فى زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجاز واحكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره طاء مهملة أى مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أى حكمك لك مثبتا) أى نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربى الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا فى اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضح فى الحواشى ويستفاد منه ان الفرق اعتبارى حيث قال ما نصه لابد ان يشترط فى تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر فى قول ذى الرمة غيلان مدرجى مترحا على بابها فمدرجى مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله فى مترحا وهو حال من الياء التى هى فاعل فى المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال

اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقانى يعنى فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربى زيدا اذا كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذى سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربى زيدا هو وقائما (الثانى) قد يسد الحال مسد الخبر فى غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدا ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريها فيباريها في موضع نصب على الحال واستغني به عن الخبر لدلالتها عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يثباريان ورد بعدم اطراده في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بامكان تقديره يلتبسان وهذا لايجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا * (فصل) * (قوله أي ناثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيدالك في البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه في المعنى ذا أجزاء لايمنع الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعا لاخبر واحد والا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وماردبه قوله لانهما بمعنى خبر واحد لاينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع ١٨٢ في حلو لايسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على انهما بمعنى خبر لانهما في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التامل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لان الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لايطلق على الاعلى الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ماقيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يدالك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما ارد بهذا مع امكان أن يرد بان الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخرا لان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحا لامعنى اذ المعنى فيها ان كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لايجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا اشكال ان

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لاتوصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

* (فصل والاصح جواز تعدد الخبر) * انظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبره اباثنين أو باكثرا * عن واحد سواء اتفقا افرادا أو جملة أو اختلفا فالاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعي (انه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ماذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ماقيل

(يدالك يدخيرها ير تجى * وأخرى لاعدائها غائظه) بل من تعدد

الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة (لان يدالك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ماذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أي مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا ألا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في أحد قوليه (و) يمتنع أيضا ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الزمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه (قوله فحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد الى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذا لواو في وبكم حينئذ داخلة على مبتدا مقدر وهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر * (تتمة) * يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربته هما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان

* (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر) * (قوله اذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشان فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع * (فائدة) * لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها للنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد رمذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحد

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا آباءنا تناصم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بلواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا آباءنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا) *

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي ومما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قيصه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولاطلاق العجدواني فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدا وما لزم النصب لا يكون مبتدا وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح ان أفعل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضي أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بما لزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لان ذلك الاسم بجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدا الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله اذا مت الخ واختلف في تخريجه فقيل في كان ضمير الشان اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما مر وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطلب والا فهو عطف مغاير وقد يقال الانشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل

(قوله لا تكون لاخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاخوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم قليتامل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائما وقوى جميع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من زيد

كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد والخامس كمحسوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل في المرفوع شيأ وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله

* ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صالة لما الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتي (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلافا فاصبحتم بنعمته اخوانا وأضحى يمزق أثوابي وظل وجهه مسودا وأبيت ربان الجفون وصار الشعر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثاني (ما يعمله) اي هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف او اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك) وانما اشترطوا فيهن ذلك لانهن بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان

المعتل العين * (تنبيه) * ذكر في التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شئ فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضي يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه نالا ينيله لغة في بنائه (قوله وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضي

أتبيت ربان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغني وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقاني أي بلا في الماضي أو بلن في المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمحلي وترد أي لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازا * ت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا الاوجه في البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المغني وشرح القطر

ابن عصفور وقال ان الحجة فى البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدنوشرى ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر

حراجيج لا تنفك الامناخة * عن الخسف أو ترمى بها بلداقفرا والخسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبيت الدابة على غير علف

زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الاربعه * لشبه نفى أولنفى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (ان نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

(اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره أى يمين الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح ومثالها بعد النفى بالاسم للنفى قوله

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفى قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما الباقية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أبيت أزال أستغفر الله أى لا أزال قاله الفراء وجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والا باء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموـ * ـت) فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا تهى واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا أسلمى يا دار مى على البلا * (ولا زال منها بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنها خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منها بجرعائك وألا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤكدا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مى بالسلامة ومى اسم امرأة وليس ترخيم ميـة كما قدیتوهم وعلى للمصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بما فى بزال احترازا من) زال (ماضى يزيل) بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد وزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضانئك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

ثم استعمل فى كل ماذل قال الشاعر

ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان غير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحد

انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال فى المغنى ان الاصمعى وابن جنى حملا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين أى شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغنى (قوله كل) قال الزرقانى ينازعه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شان ومعنى البيت لم يزل كل ذى عفاف واقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العينى وبقى انه يحتمل ان يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا أسلمى الخ) اعترض بانه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب

وأجاب المصنف فى شرح بانت سعاد بانه احترس أولا بقوله اسلمى وان زال وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة فى مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا ترکه الا أن يقال انه ترك لضده وعلى بعده يأتى فى الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ما مضى يزال أيضا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم انه معناه بواسطة النفي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا يرد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله دمت الحميد فما تنفك منتصر * على العدا في سبيل المجد والكرم ١٨٦ فشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فانما يرفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب باختيار الاول وأن زنة مثل ليخرجن الاعز منها الاذل (قوله وناب المضاف اليه وهو وما وصلتها الخ) قال الدنوشري يفهم ان ما وحدها ليست هي النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن في الافعال الناقصة ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) * (قوله ودام) دل الشهاب المراد به ان يثبت بقيته لمشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللقاني ليس هو لمعنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) تقدم في بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذلك لما طلق ما وما هنا للمصدرية الظرفية (قوله فلا يرد من وضعه استعمه المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مزج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفي التنكيت فتامل (قوله ما للماضي) قال اللقاني من اقامة الظاهر مقام المضمر والاصل مالهما اذ القسمان هما الماضي المتصرف تصرفا ناقصا والماضي المتصرف تصرفا تاما

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزل فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتقلتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء زال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمه وحيا خبرها والدليل على مصدريتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي مدة دوامي حيا وسميت هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فاعمل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو وما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المغني وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني مادمت صحيح أي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاجرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل وهذه الافعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم ودام ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتى وبرح وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتأخرين (فانهم أثبتوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدرات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف في هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا بانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا احجارة والمبتدا والخبر فيه أظهر من كونوا احجارا وبعبارة أخرى ان كونوا بانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة
(قوله فانه قال في المغني) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضي منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فالك مضارع كان وأصله وأكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغوي اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا بانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * (وكونك اياه عليك يسير)

كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك) اذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعديا لاثنين وفي التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الاسدي

(قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديرا أنا وجملة أحبك خبره
* (فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام) نص عليه في ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم
* وفي جميعها توسط الخبر * أجز * (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينهما وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا الان وأخواتها المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطي وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله انتهى وأستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المغني في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل رسول يجوز أن يكون بتقدير او ارسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار باجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جار للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتاويل الحياة كما قال اللقاني والجمع

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتانيث لاركاكة فيه خلافا للشهاب وسياتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير مرفوع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو وكان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بانه لامانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر الذكت *(فصل)* ١٨٨ (قوله وتقديم أخبارهن جائز) (ومثال مايجب فيه التوسط ولم يذكر مايجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التاخر وجواز لامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكانه لعدم تصوره اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه للفاعل والفاعل لايتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لايتقدم عليها اه وماذكرته أحسن فتامل (قوله فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر مافانه يتقدم والخبر لايجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ماذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجاب بان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولامانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح لرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم انه لايدل على الحدث منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اه ومراده انها دالة عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لايتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه الفاكهي والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بانه لايلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

في السببي المرفوع الا أن يكون لايرا، وأولى منه قول الآخر

مادام حافظ سري من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء) أي صفيرا وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

(فصل وتقديم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التاخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فاياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لايتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر معمول الفعل مع ان الفعل لايجوز تقديمه لان أما لايليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدري لايتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ماودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي ما يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال *وكل سبقه دام حظر* (و) الاخبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اعتفى * وحجتهم انهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لايتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لايصح الا حيث يصح تقديم عامله فلو لا ان الخبر هو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بان المعمول ظرف فيتسع فيه) مالا يتسع في غيره أو بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستانفة أو بان يوم

كما يأتي في ما الحجازية ومرت الاشارة اليه قريبا (قوله لانفيها الايجاب) رأيت نحو ما المصنف في بعض الاوراق وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدنوشري وهو * حراجيج ما تنفك الامناخه * مانصه ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لايكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نفيت كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعترض بعض أصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغي أن يجوز والتقديم الخبر لانه انما يمتنع في نحو ما كان زيد قائما للنفي وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتباره فاجابه بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معنى وهي الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ في التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزتموه فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فحملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي ١٨٩ فلم نجزه والاستثناء أمر ينظر فيه الى

في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ما بعدهم وليس مصروفا خبره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه * (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيدا الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعمم الفراء المنع في) جميع (حروف النهي ويرده قوله) وهو المغلوط القريعي

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * (على السن خير لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير ومايحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها الشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

* (فصل) * ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها وليها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فان لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتاخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخراجه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنى وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح في ان لا ليست كما ومنلها ان وقال الرضي ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضي ذلك بان حروف النفي لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي كان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرفي ليس حسنا مطلقا ولذا سال الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الآتي اذا لم يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان أريد أجنبي من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله وليها لانه أجنبي منها اذ لا فرق

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحو به من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التعليل فى كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هى التى يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هى التى يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا فى الحمام وهذا كله مما يعرفه من له أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الفنيمى نقل عنه انه نظر فى كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شئ من

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر فى دعوى الاستعارة مطلقا لا فى كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم ان العائد محذوف أى والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشان) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر فى جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الادوات تامة) قال الدنوشرى فى مدة اختلف فى كان وكائنا لاضربنه كائنا ما كان فقال الفارسى هما تامان فى الموضعين وما مصدرية وهى وما بعدها فاعل كائنا أى كونه نحو

وقيل هما ناقصان فى الموضعين وفى كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائد ان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضربنه كائنا الذى كان اياه وكائنا حال من مفعول لاضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها فى حاشية الفاكهى (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشرى

زيدا كلا) اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى فى شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولى كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدا محذوف أى هم قنافذ هداجون جمع هداج بتشديد الدال وفى آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ فى مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) فى كان حال كونه (مرادا به الشان) وعن ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشان اسما نوان وقع * موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا الى ما) الموصولة (وعليهن عطية مبتدا) وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين فى قوله

باتت تؤدى ذات الخال سالبة) * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحتم البناء للمفعول بمعنى قد ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أى سالبة لك

*(فصل) قد تستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله فى النظم * وذو تمام ما برفع يكتفى * وتبعه فى التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا والمسمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة فى شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل فى المساء وأصبح بمعنى دخل فى الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح) ودام بمعنى بقى نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والارض أى بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال (قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عجز بيت صدره * واذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله فهل يجوز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان في المهد بل هو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب الى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضي فيها قلت هذا خطأ لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالالغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات يمنى أي عرس بها (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) * كليلة ذي العائر الارمد

أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل و بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وأنفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهي فتئ و زال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنقص في * فتئ ليس زال دائما قفا * وذهب أبو حيان في نكته الى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى الفتى ليس الجمل *

* (فصل * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) * اذا تهب شمال بليل

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الاخبار عن حالهم لانهم أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكانه قال أكبروا تكليم عيسى كائنا في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يظل بها الشيخ الذي كان فانيا يدب على عوج الدحرات فلم يلف فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الامر الزمان فيه معين وقوله أحدهما

كونها بلفظ الماضي مع قوله أولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت اذ الاول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لانا في الابتداء لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفي نحو

* على كان المسومة العراب * ادعاء الزيادة واضح فتامل اه وقال اللقاني زيادتها اما بان لا تفيد شيئا الا تحض التاكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة العراب * وأما بان تدل على الزمان الماضي وتم تعين نحو كان أحسن زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز لنا تعيينها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي الى أنها الفاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

لاتدل على معنى البتة بل انها لم يثبت بها للاسناد والافهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدا وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جيادبنى أبى بكر تسامى * (على كان المسومة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهى العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام)

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور هذا مذهب أبى العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة فيها والذى فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا فى لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله

* ان لا يجاورنا الاك ديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادى فى شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجئ بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضى قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يضيف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا فى البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنفك عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهى العلامة) قال الدنوشرى يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم الا أن يدعى القلب المكانى فليتامل اه وفى بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تحذف) قال اللقانى هذا خاص بما دة كان لا بصيغة الماضى لما يأتى عن سيبويه فى قوله ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما اذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدنوشرى جعله اللقانى حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشئ على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيئين لا مجموعهما

زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر دالا عليها) (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون فى الامهات ما لا يتسعون فى غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أى ان كنت راكبا وان كنت ماشيا (وقوله)

لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالما أبدا وان مظلوما)

أى ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف (أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز ان خيرا فخيرا) وان شرا فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الاوجه الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى أضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافآن يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا (ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أى التمس شيأ ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله لا يامن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

بدليل انه يكون ممتثلا اذا أتى باحدهما مسرعا (قوله وان بقية اما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها أم لا ان اللهم الا أن يكون أصلها ان ما ثم أدغم (قوله باعمالهم) قال اللقانى فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر اذ لا نسلم ان مراد المصنف ان الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أى ان كان عملهم خيرا) قال اللقانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا (قوله أى ان كان فى عملهم الخ) قال

اللقانى فيه أمران الاول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى ان تقدير فى عملهم منظور فيه اه وقال الدمامينى وهذا الاشك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لان لهم أعمالا وفى تلك الاعمال خير وقد يدفع هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه أحسنية الرفع عنده على النصب ان فى النصب حذفا أكثر من الحذف فى حالة الرفع كما هو ظاهر اه وقال الدمامينى اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع الثانى بان

أضمرت نفس ما أظهرت واذا نظرت الى الاقبحين رأيت نصب الثانى أقبح من رفع الاول لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى بانك أضمرت جملة وفى رفع الاول لم تضمر جملة ويوضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشرى فيه نظر لان آخره لام ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشرى راجع لشائلة لا لجمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا فى صحب على الخلاف فيه فيأتى فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف فى الشول فى هذا البيت الذى هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قاله الشارح انها جمع شائلة الى آخر ما قال قال الغنيمى وقد يرجح الاول بانه روى من لدشول بالخفض وأجيب بان التقدير من لدشولان شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الاخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج الى الخبر أى موجودا وقد يرجح الثانى برواية الجرمى من لدشولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولا بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر فى البيت على ان المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا فى بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يخص المنع بما اذا كان لغير علة تصريفية فاما لها فيجوز فى نحو يدودم اذا صلهما يدى ودمى فقد حذف بعض الاسم الذى هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه) الا بعد الحروف التى تذكر فى النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد حذفت لا يجوز جوازا مطردا والا فقد تحذف ان بشذوذ فى غير ما يذكر فى النواصب كما ذكره فى المغنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والا فهو مطرد كما مر فى باب المبتدا فى تسمع بالمعيدى (قوله ان ما قرمنه الخ) قال الدنوشرى الذى قرمنه ان لدن لا تضاف للجمل (قوله ان يحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص فى المغنى فى بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقانى فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطلقا أى فى حالة تذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أى تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه فى اما عالما فزيد عالم أى مهما تذكر شخصا فى حالة كونه عالما أى مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجىء الفاء بعد المنصوب فى نحو * فان قومى لم تأكلهم الضبع * فانه مناف لما قرره فتامل اه قال الدنوشرى قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد ان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه ان يتبجح بما قال وزعم انه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز فى بعض المواطن مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

أى ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الاحشف ولو تمرا وفيها مارد على أبى حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول) فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا) فان الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله * من لد شولا فالى اتلائها * قدره سيبويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر او ثمانية وأما الشائل بلا هاء فهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح ولا ابن لها أصلا وجمع شائل بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى من زمن كونها شولا الى زمن كونها ممتلئة بأولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله فى المغنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه فى تقديره ان اذ لم يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قر منه وقع فيه الوجه (الثانى ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمرا وان خيرا برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (فى مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على ان طلقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أي لان كنت ذا نفر فخرت) قال اللقاني لا يخفى ان تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تاكلهم سنة الجدب حتى ترتفع على بقومك ونفرك وهذا يتأدى بكون اما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قومي الخ تعليلا لمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك بذلك فان قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتامل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع ان يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالمتعين فانه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي ان كنت لا تفعل غيره) قال اللقاني لا محوج الى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما زيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لاغبار عليه فعليك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصار أما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومي لم تاكلهم الضبع (أي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأباخراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته وحجته ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أي بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزم الرحالة ان تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول أما لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لان كنت لا تفعل الخروج ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت في الميم اه كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما أنت لا في أما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائر فتقول أنا آتيه وان أي وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الامور المختصة

بها كان (أن لام مضارعها) وهى النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وان تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثانى منصوب (و) بخلاف نحو (تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على يخل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلن تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر (وخالف فى هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الاسدى

(فان لم تلك المرآة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون فى المنع مطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشى

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله فى المغنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشى عرض له ذئب فى سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعنى نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من مؤاكلة بنى آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان فى مائك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه

(فصل فى ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها فى النفى)

(أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزأين وقال الكوفيون عملت فى الاول فقط وأما نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبى وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله فى المغنى (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لا عملهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهب) * ولا صريف ولكن أنتم خزف

كما قال اللقانى (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقانى لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان أصله غير مستعمل الا أنه يشكل عليه رد الياء فى يد ودم فى التصغير حيث قال يديه ودمى اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شئ (فصل فى ما ولا ولات وان) (قوله فى النفى) أشار به الى الجامع فى الالحاق المذكور فان قلت هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات اما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزبن جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده انهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان بعد المنفى اشياء فينافى لانه مفروض فى توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الحجازيون بعدها يرد ما زعمه ورد فيهما شيا (قوله لاعمالهم اياها) قال اللقانى أضاف الاعمال الى ضمير الحجازيين اشارة الى ان أعمال غيرهم ترفع المواطن عما فيه فى

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقانى لو قال المرفوع بعدها كان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقانى الفرق بينهما حينئذ ان الزائدة فاصل أجنبى دون النافى المؤكدة لكن الزائد فى كلامهم هو المسوق لمحض التاكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق اذ العمل للاولى فى الوجهين اهـ وقال الشهاب القاسمى قد يقال الزائد فى الكلام لتاكيد الكلام لا لتاكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما ١٩٧ فبينهما فرق فليراجع هل الامر

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب و (لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هى النافية جىء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التانيث حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثانى أن لا ينتقض نفى خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع فى) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفى رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

(فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد (ما زيد الا سيرا أى) ما زيد الا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو ضربته سوطا (و) كذا القول فى * وما صاحب الحاجات الا معذبا * فانه فى تقدير (ألا يعذب معذبا أى تعذيبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وأنشده ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا * وحكم بزيادة الا واعترضه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفى الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف) أى بل هو قاعدا ولكن هو قاعد (ولم يجز) فى قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذلك اهـ وقال الدنوشرى قوله لا زائدة رده بعضهم بانه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفى خبرها) قال اللقانى اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفى فى الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض فى غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل فى ذلك الغير كما فى ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما الا فى الدار اهـ ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غير أما اذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد الا سيرا) أى خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعنى المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أى لانه مخصوص بالاوسياتى فى باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الا سيرا أو انما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع فى الايجاب لا يقتضى النصب نحو وما محمد الا رسول (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم فى باب ما جمع بالف وتاء مزيدتين فى الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشرى مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقانى ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفى الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر فى المعنى وقد

انتقض فيه النفي بيل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما ياتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فمسيء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن بني لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المبهمات في انها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلان

كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليضع عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي فقدها وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

ورفع معطوف بلكن أو بيل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيا من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فاخضع للعدى) * ولكن اذا أدعوهم فهم هم

فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش (واذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لابهامه مع اضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد وردبان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحما لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

نفسه وان لم يكن ظرفا ويبقى الكلام فى منصوب اسمها هل يغتفر تقديمه على الاسم مطلقا أو ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وأما قول النابغة) قال الزرقانى الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فمدخول لا نكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقانى أى بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعلمية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما يستلزمه العلمية من معنى الخفاء فى القائل فكانه قيل قد خفى حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدمامينى بمثله عن نظير ذلك فراجعه فى بحث أن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صدالخ) قال فى المغنى ١٩٩ وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه فى الشعر اه وقال فى شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ وردبان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقانى ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكانى برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهط فاستراحوا

وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشرى يجوز أن تكون لا فى البيت عاملة عمل ان فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدمامينى اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك فى الاول لان بافيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتامل (قوله لان لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت فى كتاب الاذهبية للهروى انها تزاد بعد لا وأنشد عليه

ياطائر البين لان زلت ذا وجل * من المقنص والقناص محجوبا

قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزاد بعد لا التى الكلام فيها وهى العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا فى البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله)

باهبة حزم لذو ان كنت آمنا * (فما كل حين من توالى مواليا)

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر او ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما

والاصل ما أنت معنيا بى وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فاعمالها أعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) فى عمل ما (ماعدا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسم بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* فى النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا فى حبها متراخيا *

وقول المتنبى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفى مثل سيبويه ما زيدا ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعا المعمولى ما (والغالب) فى لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله

تعزف فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعزف فعل أمر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشئ اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشئ أو لغو متعلق ببا قيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملجا والواقى الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تزاد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فاصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتانيث اللفظ

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أى لا فى نثر ولا فى نظم فتامل (قوله أولهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لان تاء التانيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تا وان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما فى سدت فان أصله سدس قاله الدمامينى (قوله وعملها اجماع من العرب) قال الدنوشرى فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أى كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافى قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقانى اه وأراد أن اللقانى أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار لبعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشرى الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى انه عبد الله التيمى ابن أبى أيوب وقال لهفا مبتدأ وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفى عليك لجاز ويكون جارا ياعلى أصله وعليك فى موضع الخبر واللام فى للهفة متعلق بما دل عليه لهفى فيقول لى عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليبغى ويبغى فى موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه قال حين ليس مجير فى الدنيا أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة فى حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كانه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح فى ان الرواية ليس مجير وهو هكذا فى ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روى بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشرى لا يحتاج لذلك لوجود النفى اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدا ليتعين ويظهر كونه خبرا للتسويغ (قوله اذا المبتدا هنا ذكرى) قال اللقانى فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أى

أولهما لمبالغة فى معناه أولهما وخصت بنفى الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها فى ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى بليت بمعنى ينقص استعملت للنفى أو هى ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبى الربيع قولان حكاهما فى المغنى (وعملها اجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل شيا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليها اسمى زمان وحذف أحدهما والغالب) فى المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على انه اسمها وخبرها محذوف أى ليس حين فرار حينها لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا الاسم الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل فى حين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وما للات فى سوى حين عمل *

(فاما قوله) وهو شمردل النيمى

لهفى عليك للهفة من خائف * جوارك (حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) فى اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاءمنها بطائف الاهوال

(اذا المبتدا هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهنا في الاصل ظرف مكان استعير للزمان اه قال الدنوشري وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الاشارة الى مابعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة *(فصل)* (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدى معناه الى الغير لانها لا تدخل على معنى لدلالتها على رفع توهم الاثبات أو تاكيد النفي وأنظر لم أطلقوا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت وأومن عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أومن جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعملها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أي ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزأين مثل ان خراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الا على أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

*(فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان منصوب ليس الاستثنائية كمنصوب الا فكما لا تقول ما زيدا الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني (و) تزاد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق أي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في

الدنوشري قال الرضي ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبرها كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفي خبر وقال اللقاني قال الرضي ونحو قوله لواتك يا حسين خلقت حرا وما الحر أنت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان بالاتفاق نحو ما ان زيد بقائم (قوله لرفع توهم الاثبات) أي فيتوهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه

(٢٦ تصريح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم تدخل معه الا لبطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للمتن لان ظاهر صنيعه ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدني بقعدد لانها لم ترد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه نفي القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر قلت بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتداد به أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصد نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان القصد من التركيب انما هو نفي الخيرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيئته محل الاول أولا فان كان من شرطه القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول في هذا الاخير نظر وما المانع من صحة قولنا لا خير الخ خصوصا على ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبران) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد بل راكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدي

(وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أخي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدني بقعدد)

فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور في غير ذلك كخبران) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

فان تناءعنها حقبة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالهجرب)

فزاد الباء في الهجرب وهو خبران وتنا من الناي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا

خليلي مرابي على أم جندب * لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها احقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قال الموضح في شرح الشواهد والهجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) في (قوله

ولكن أجر لو فعلت بهين) * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجرا هينا لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بأتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون بأتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفي الواقيت للزاهد المقلولى المتجافي المستوفز وفي أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد

* لما رأتني خلقا مقلوليا * أي متجافيا عن النساء والمقلولى أيضا الراكب على الشئ العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلابي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الاهل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

وبعد ما وليس جر الباء الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر

(وانما دخلت في خبر أن) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللقاني رجعه الى ذلك ليؤول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفي الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري اذا المعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه *(هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة حقيقتها أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا الاينافي ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع أفعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لامن تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت في اطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالانامتين انتهى بقي ان دعوى اللقاني ان ذكر الشئ استطرادا لاينافي ان الباب له محل نظر تام اذ الاستطراد ذكر الشئ في غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا والمحل له ودعواه ان التعبير بافعال المقاربة من التغليب لايخلو عن حزازة لان التغلب لابد له من علاقة وفي تحقيقها هنا خفاء اذ لايظهر هنا شرف ولاخفة وذلك ظاهر ولا كثرة لان أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز مرسلا لعلاقته الكلية والجزئية لان الشرط في تلك العلاقة ان يكون ذلك الجزء من بين الاجزاء مزيدا اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه في حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ماوضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه نحو وز والحقيقة ماوضع لقرب الخبر لان الدالة عارض للوضع لاموضوع له (قوله وهي كاد) قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه منه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لاللخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال انها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي علي) أي وقالا ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار ان يكون في قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان لان فيه اضمار الموصول الحرفي وقد ر الاصفة انتهى ومر ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لولا

بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك ماظننت ان أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم *(هذا باب أفعال المقاربة)*

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زبيئة القوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ماوضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك و) الثاني (ماوضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في لحته (وأخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الا أن خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فابت الى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهر بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله والاحسن من ذلك كله) أى لما يراد عليه مما علمته ومن جملة غير الاحسن حذف يكون وحذفها الذى صوبه فى المغنى خلاف مايقتضيه خلاف الشارح لانه أخر كلام المغنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر مافى المغنى من جملة الاقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال فى المغنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان فى ذلك الخ أى من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المغنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبؤسا أو ياتى بابؤس

أن يكون أبؤسا وقال الاصمعى خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير ياتى بابؤس لحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح فى شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أى يمسح مسحا انتهى وقال فى المغنى الصواب انه مما حذف فيه كاد أى يكون أبؤسا لان فى ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلى انتهى وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء للكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا يريد لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضى الله عنه

من خمر نيسان تخيرتها * تريا قة توشك فقر العظام

أنشده أبو محمد بن برى فى حواشى الصحاح وقد يقال انه على حذف كان أى توشك أن تكون فقر العظام (وأما فطفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أى) فطفق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم فى قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سياتى فى بابه وفى قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم

كيكان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجىء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل فى قوله) فى الحماسة

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح فى شرح الشواهد ويروى ابنى سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهى اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صيرتم اختلف فقيل ألغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيدا قائم وقيل الاصل جعلته أى جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح فى الحواشى بان أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها ان يكون رافعا الضمير الاسم) الذى لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمرى (وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة (وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى أحجاره وملاعبه

لانه لم يتعرض لشئ من تلك الاقوال وكيف يصح ان يكون ماقاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه فى التعليل لان فى جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلى من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك ففيه خلط على خلط هذا واعترض فى الشواهد ماصوبه فى المغنى بان فيه مجىء الخبر بعد عسى بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة فى قنعة الاريب فى تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان ياتى منه شر ثم حكى ماقاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشرى وكتب الكلام فى غير محل ومانقله عن ابن قدامة نقله فى الصحاح عن الاصمعى مقتصرا عليه قال المصنف فى شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا فثوبى) كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف فى رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذ لا مانع منه (قوله هو الذى قد تلبس) قال الدنوشرى غير واضح فى أفعال الترجى وأفعال المقاربة وواضح فى أفعال الشروع فليتامل (قوله يثقلنى) قال الزرقانى هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللقاني انما يتم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا وتمامه انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبداية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاوليين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شئ وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل أو كاد الاوليين كما سد البدل سد الجزأين في نحو عسى زيد ان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورده في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لانه وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمها انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنواني كلامه وذلك لانه قد رما يقتضي ان يثقلني رافع لضمير ٢٠٠ المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا

فثوبي) في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لافاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل أخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

(وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما لخصم الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا) فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى البدل عن الخبر فتامل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

التحقيق انه أقام السبب وهو الاثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي الشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم المغني وقد جعلت أنهض نهض الثمل لاثقال ثوبي اياي فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وما ذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المغني من ان عامل اذا شرطها لا جوابها والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه وقفة فليتامل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما مر ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللقاني ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا اذ أفعال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشروع انما يلزم منه حالية

الجزء الذى وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بان) قال اللقانى لا يخفى ان الحرف المصدرى بخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط فى خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على ان الحرف المصدرى هنا يسبك ما بعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور أن ان هنا لا تؤول بالمصدر وانما جىء بها لتدل على ان فى الفعل تراخيا كما بيناه فى حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور وفى الهمع قال الشهاب القاسمى فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخى قلت الاصل فى الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لانهما فى معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى ويأتى ان السين تدخل فى خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال اللقانى ووجهه ما قاله الرضى ان اصلهما حرى زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطفقا يحصفان) قال الدنوشرى قد تاتى طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أى لزم لزوما (قوله والغالب فى خبر عسى الخ) قال الدنوشرى قال بعض شراح الالفية ابن معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتهما فى الاستقبال قال الشاعر (يوشك

مالك حيث قال فى التسهيل أو فعلية مصدرة باذا قال فى الموضح فى الحواشى الصواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا ان قوله * وقد جعلت اذا ما فاقت يثلنى * ثوبى * شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة وقوع السببى خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقرونا بان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجى (حرى واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتى واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقى (وأن يكون الفعل مجردا منها) أى من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يحصفان) لانه للاخذ فى الفعل والشروع فيه وذلك ينافى الاستقبال (والغالب فى خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أى بان لان عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجى أخت العسى قال الشاطبى والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابدى وابن أبى الربيع أن أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى واما اذا جعلت للقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) فى أوشك نحو (قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا) فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا فى اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذرى

(عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال فى الموضح تبعا لليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفى نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه فى الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير أو السببى (وقوله) وهو أمية بن أبى الصلت الثقفى

(عسى طيئ من طيئ بعدهذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وكادو كرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فر من منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواه يذوب) * حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجردا من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه) * اذ غدا حشو ريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوي بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمي

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا * وألزموا اخلولق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول النظم

* وترك ان مع ذي الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله * وبعد أوشك انتفا أن نزرا * وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * وبقوله ثانيا * ومثل كاد في الاصح كربا *

* (فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعيناها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

الكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المنفي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعيناها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

بقولهم لا أفعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة الى مجىء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعى وأبا على أنكرا مجىء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها الا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائى ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما تقدم توجيهه فى أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح فى منبت الالباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر فى شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح فى حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لاوشكا * وكادا لاغير (واستعمل اسم فاعل الثلاثة وهى كاد قاله الناظم) فى شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا (لرهن بالذى أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبنى ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لا تراها) * وتعدو دون غاضرة العوادى

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادى بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجارى عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (فى شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم أخيرا فقال فى شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك فى توضيح الخلاصة ثم اتضح لى ان الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل كرب التامة فى نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهرى) فى الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته وفى كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدرا لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) فان قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء فى حواشى سنن أبى داود للمنذرى حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضح فى الحواشى

*(فصل وتختص عسى وأخلولق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسناد هن

لمناسبة طفق المكسور الفاء لفرح فى المصدر لا لعلم كما سيأتى ان مصدرها طفقا كفرحا لكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذى أنا كائد) قال الدنوشرى قال الغنيمى جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائدا فعله لكان حسنا فليتأمل (قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقى انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل فى البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما فى كرب فالاعتراض باق الا أن هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدرا لاثنين قال اللقانى يرد عليه حرى فانه استعمل لها مصدر كما نقلنا عن الرضى الا أن يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال اللقانى يشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين الى على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو هن حرى ان يفعلن انتهى وقد يجاب بان حرى مصدر واقع على الوصف أى حرى

وحرى فهو متحمل لضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه اذا استعمل فى الحدث شامله (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى صيغة كانت للمضارع (قوله مستغنى به عن الخبر الاستغناء) عن الشئ فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام فى هذه الحالة وهى حالة ما اذا اسندت الى ان والفعل فلا ينافى انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى انه سياتى فى باب ظن ان حسب وزعم يقعان على ان وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيا وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة تارة كما ذكر فى هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تكرهوا شيا) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه) الفعل (فى المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجرد عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) فى عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا (والزيدان عسيا ان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (فى) الامثلة (الجميع) وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن و) الفرع (الثانى انه اذا ولى احداهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا الاغير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (فى ذلك الفعلى) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر (فيكون) الفعل (مسندا الى ذلك الاسم) المتاخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثانى انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتاخر (فيكون الاسم) المتاخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافى و) أبو على (الفارسى ويظهر أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) فى الفعل المقرون بان (عسى ان يقوما أخواك) فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما فى موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما اوجب تانيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجى فى باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧ تصريح ل) الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثانى انه اذا ولى الخ) قال اللقانى ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير الثانى ممتنع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبى وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف فى الجهة

الخامسة من المغنى على ذلك ونقله عنه أولى لان شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وبه داد أب العلامة اللقانى ينقل عن الرضى ما هو مذكور فى مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشائها للترجى فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التى تقتضى الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم ان لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب فى توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لان فى قوله انى عسيت صائما وهذا الادليل فيه لانه على ٢١٠ اضمار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظرا الى ان الموضع للقلة)

الاضمار فى الفعل عسى ان يقوم أخوالك وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر فى هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فى الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتى ان الافصح توحيده (و) فى المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازى التانيث وسياتى انه يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تاخر المسند اليه فى المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتى ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) فى لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجى (خلافا للاعلم عبيدة) فى منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمر (خلافا للفارسى) فى اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضى زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو نحو) عسيت بالحركات الثلاث فى التاء وعسينا وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها فى الجميع وبهما قرئ فى السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفتح والكسر أجز فى السين من * نحو عسيت وانتفاء الفتح زكن

* (هذا باب الاحرف الثمانية) *

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (و يسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (و يسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأى وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها

هذا انتقد على سيبويه فى التعبير بالحروف وأجيب عنه بانه من وضع جمع الكثرة قليل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدا الخ) قال اللقانى فيه مناقشة اذ الفاء تقتضى تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أى وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول للاول والثانى للثانى (قوله غير واجب الابتداء) أى بنفسه او بغيره كما مر فى باب كان ولو قال دخول لمن انشا رح و يشترط فى اسمها وخبرها ما يشترط فى اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لانه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهى جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالامر والنهى والدعاء والتمنى ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيؤكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمنى والترجى وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه

(٢) قول المحشى قوله نظرا الى ان الموضع للقلة الذى فى نسخ الشارح التى بايدينا نظرا الى ان هذا العدد للقلة

(قوله ليكون المبتدا الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تاتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ماعرف من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويفهم من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة انها تفيده مع ماذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتامل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري مخالف بحسب الظاهر لقول الملاجامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو اثبات مايتوهم نفيه وقد يوجه بان يقال المراد برفع مايتوهم نفيه اثبات مايتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشا من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات مايتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فبعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان مازيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لاثبوته فلم يصح أن

دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي (ف) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة واذا كان متردد افيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيتوهم ذلك أنه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول مازيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات مايتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع مايتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبني على

عطف أو نفيه على ثبوته على ماهو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفي مايتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائد على ما * فان قلت ما حاصل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع مايتوهم ثبوته يصدق بنفيه وبرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا * قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو مالا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغني عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا مازيد شجاع لكنه كريم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فافاد بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا مازيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع مايتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك مازيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان تاتى في قولك هذا متحرك لكن بناء على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما

تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ماهذا اسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفي السواد نفي البياض ولا في قوله ماقام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال اللقاني مبني على عرف أهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفى كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى الكاف كما في الجامي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضده نحو ماهذا أسود لكنه أبيض أو خلافه نحو ماقام زيد لكن عمرا يشرب أو مثله نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في التذكرة الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لو جاءني) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا أدخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فاكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قاعد أو قاعد في الدار أو عندك أو قاعدا خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كأنك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي (و) الحرف (الخامس ليت وهي للتمني وهو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي مالا فاحج منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر و يمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل أن التمني

اللقاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسد ان زيدا كالاسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاجامي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بأبدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجيء (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بالاطمع فيه ما شانه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احترازا من قول متوقع وقوعه فانه ترج فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب المجيء) هذا ان لم يكن قصده الآن لامر من الامور فان

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشئ المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق يصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب

نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذ الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي مامعناه ان لعل في كلام الله تعالى مرادبها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف في ذلك ويقال كل من الامرين لادخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهبا على رجائكما) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي قا (قوله تجيز جر اسمها) أي وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشئ (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في) الشئ (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته (قال الاخفش) والكسائي (و) تاتي لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لنتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تاتي لعل (للاستفهام) قال في المغني ولهذا عاق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري أ الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدري جواب أ الله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم

* لعل أبي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال مانصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع مابينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحصري وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فقلت عساها نار كأس) وعلها * تشكى فآتي نحوها فاعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة

(ولي نفس تنازعني اذاما * أقول لها لعلي او عساني)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا أبتا علك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وماذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤبة وهو عجز بيت وصدره

* تقول بنتي قد انى أنا كا * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قد انى أنا كا أي قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا تنفقه وقوله يا أبتا علك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استخره في العزم على الرحيل ودع قولك عساي لا أحظى بشئ اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان لهن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك فى ما المحمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقانى ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب

ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عند هند بعلها أى مما كان فى الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقى انه قد يجب التاخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا فى الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص ان للخبر الظرفى ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدا يقدر له خبر كما سيجئ وان أريد سد المصدر أعم من ان تتم الفائدة بما ذكر وبه مع تقدير شئ فالمانع من وقوع المصدر فى أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان أريد بها ارادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بانه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدى الى وجوب الكسر فى مسائل الفواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتحقيق خلافه كما بيناه فى

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسى الى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين أحدهما أداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثانى ان من قال أوعساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذى ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب فى موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كأس برفع نار (وهو) أى عسى (حينئذ) أى حين اذ تنصب الاسم وترفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافى) بكسر السين (ونقل) أى نقل السيرافى القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (فى اطلاق القول بحرفيته) والحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى

لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستاتى) فى باب معقود له بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان فى ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار ما لكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

ولا يلى هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل تتعين ان المكسورة) وهى الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها و) تتعين (ان المفتوحة) وهى الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(و يجوزان) بالف التثنية أى وتجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صح الاعتبار ان)

حاشية الالفية (قوله وهما سدا الخ) فالاعتباران كما قال اللقانى بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أى لزوم كما قال اللقانى من قوله يتعين (قوله فى عشرة) قال اللقانى يرد على هذا ان الداخلة على مبتدا فى خبره لام الابتداء أى التاكيد كقولك أخوج فان زيدا لخارج قال الرضى وتكسر أيضا دخلت فى مبتدا فى خبره لام الابتداء فانها لاتجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى اهـ وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بافعال القلوب اهـ وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدا قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما فى قسم ما يجب فيه الكسر وسياتى انها اذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا يجب الكسر نحو اعتقادى زيدا نه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال

وهما سدا المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (فى) مواضع (عشرة) لايجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى أن تقع فى الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة فى تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أى من الابتداء الحكمى (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذ كجئتك اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدى الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمى أو حرفى (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفاتحه لتنوء) فما موصول اسمى ووجب كسر ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصله الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى عندى انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره فى الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذى وانما وجب كسرها فى نحو عجبت من الذى أبوه انه منطلق مع انها واقعة فى حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما أن حرا مكانه) بفتح ان لوقوعها فى حشو الصلة تقديرا (اذ التقدير ما ثبت ذلك) أى ما ثبت ان حرا مكانه (فليست فى التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حرا مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثانى نحو أقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال انى عبد الله) لان المحكى بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل ونحو أتقول ان زيدا عاقل فانها فى الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة ان ومعموليها فى موضع نصب على الحال والثانى نحو جاء زيد انه

هذه داخلة فى الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم فى زيد انه قائم وسياتى (قوله فى الابتداء) قال اللقانى أى ابتداء الكلام التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجىء قال الرضى فكسرت ابتداء أى مبتدأ بها سواء أكان فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان فى وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اهـ وسياتى فى كلام الشارح فى مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه ألا ان أولياء الله)

قال اللقانى اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقانى قد ذكروا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمى أو حرفى) قال الزرقانى عمم الشارح فى الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حرا مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول الحرفى لا تكون مفتوحة لعدم تاولها للموصول تقديرا فى حشو الصلة قال اللقانى أى لفظا والا فهى فى الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدا (قوله مبتدا) قال الدنوشرى الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف) أى لان الموصول الحرفى لا يدخل الا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقانى اذا لم تجئ فسياتى انه يجوز فى ان الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يغنى عن ذلك كما قاله اللقانى (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشرى هذا على اطلاقه غير مسلم فانها فى نحو قولك بلغنى ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغنى واعلم انهم حكموا الان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما ما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الا لاجل واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والا اذ لا مانع من تعدد الاسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سياتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب ان يشهد يعمنى يعلم حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان المخففة النون وان المشددة والاظهر قوله ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة بدليل انها تكسر واقعة موقع المفرد فى نحو حسب زيدا نه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لا ان وحدها تامل وهو نظير من أنبت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر

فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما ما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسياتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

* وكسروا من بعد فعل علقا * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أنكم أشركتم) أى اشراكم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أى استماع نفر (أو) تقع (مبتدا) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين

كلام المطرزى ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فالمانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد ان ومعموليها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله

فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أى فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) اذ أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أى مقولى دال فضله لا يظهر للمنع وجه الا انه تكلف وقال اللقانى أى مقولى هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بمقول وانما المقول اللفظ وبقرينة ان هذا المتكلم كانه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أو مقولى انه فاضل (قوله لان الخبر

قوله أولا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معموليها فى تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا فاله فى المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان (نحو اعتقادى انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما تحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج لى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ لا غيره اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسرها أيضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لابد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما مصلة أى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث واذ (أو) تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما ان تكون (معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فانى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضيلى (أو مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فانها لكم بدل اشتمال

(٢٨ تصريح ل) لا بد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يعلل امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدا لا قدر زائد عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يجاب بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تاويلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم تحتج الى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عم

تابعة والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح في القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة (قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سألت عنه فاذا انه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرئي الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبني للمجهول غلب استعمالهم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصريح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملاجامي في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفا على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشري ينظر ما وجه اختيار الشافعي الفتح مع ان فيه تكثير الجمل وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي انما اختار

حنيفة

الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اهـ وقوله من حيث الرواية أي أكثريتها على ما قال الخطابي كما نقله الامام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعني الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة اهـ وهو يفيدان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافي ان الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشاف من ان الكسر اختيار أبي حنيفة خلاف ما قاله الزيلعي في شرح الكنز من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها أما كن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوأ بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدا أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤوس أي فهو يؤوس) الموضع (الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة (كقوله) وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أي (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أي (فاذا العبودية) أي حاصلة (على جعلها مبتدا حذف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل افرادي (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستانف) بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستانف (ومثله) في جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبي

مقيد الثناء والظاهر ان جملة لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتامل واعلم أن النووي وكثيرا من الحنفية علموا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهامه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهام التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم الا أن يقال الايهام في الفتح أقوى للزوم التعليل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النحاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعي على الاسنوي في نقله عن الزمخشري أن الشافعي رضي الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعي رضي الله عنه لا تؤخذ عن الزمخشري أي لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي انه يرد على ٢١٩ ما عبر به المصنف في شرح بانت سعاد

حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة (أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي)
يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أي فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا القائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيون ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولي اني أحمد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أي مقولي اني أحمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا (نحو عملي أني أحمد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادي زيدا نه حق والجامع

أن الدماميني نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المغني عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام في الامالي الملبي مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الاحسن عند المفسرين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الاخبار بالملازم على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

لانه اذا بقي له شيء من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بتانيث الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما في البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انشائية

أحمد وهو لا يصح لانه ليس بعمل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذاك بالمعنى المصدرى (قوله نحو ان لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام فى الامالى قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظما ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب فى الآية جناس اخير من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغشاء فجانس فى الآية بين التجردين وكذلك الظماء الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اه وفى البرهان فى اعجاز القرآن لابن أبى الاصبع فى باب التوهم ان الثعلبى حكى فى التتمة ان سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبى فى قوله

وقف وما فى الموت شك لواقف * كانك فى جفن الردى وهو نائم تمر بك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وثغرك باسم

٢٢٠ وقال له كلاما معناه انك فعلت فى تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثانى وبالعكس كما فعل امرؤ القيس فى قوله

كانى لم أركب جوادا للذة * ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال

ولم اسبا الزق الروى ولم أقل * لخيلى كرى كرة بعد اجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على أنه يوهم فيهما عدم الملائمة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعمى والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق فى اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه به الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتدأ ومعانى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل فى الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظما لوجب أن ينتصب يقال وأنك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحى البروز للشمس بغير سترة فمعناه التعرى فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفى نظم الآية ضم نفى العرى لنفى الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أوجبت البلاغة تاخر ذكر الظماء عن الجوع وتقديمه على التضحى لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفى الجوع ويتاخر ذكر التضحى كما تاخر ذكر العرى عن الجوع لان التضحى من جنس العرى والظماء من جنس الجوع وانما ذكر التضحى وهو عرى فى المعنى لفائدة هى وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضحى مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا بظاهره ينافى قوله أولا

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا فى المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثانى او) وجد القولان ولكن (اختلف العامل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولى انى مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسه فى المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثانى نحو (قولى ان زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) فى وانك لا تظما (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظماء واحترز بقوله صالح للعطف عليه عن نحو قولك ان لى مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) فحتى فى هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان فى موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان فى موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها فى الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها فى النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أى أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على انها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شئ وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما

والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب فى ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس ولجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لا بد من الاتيان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولاجرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني فى شرح التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لاجرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لاجرم لا تينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وانما لم تزحلق فى لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذى هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشرى عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

انتصب عليها حقا فى قوله أحقا ان جيرتنا استقلوا * فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفى حق وقد جاء مصرحا بفى كقوله * أفى حق مواساتى أخاكم * واز وصلتها فى موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها فى ومن آياته أنك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها فى أولم يكفهم انا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد فى أول الكلام وعلله فى المغنى بان زيادة الشئ تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا فى لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى فى شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها فى موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) فى التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لابد) أو لا محالة (ومن) أو فى (بعدهما مقدرة) أى لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة فى ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك) ولاجرم لقد أحسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا الخافضة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمى
مع تلو فا الجزا وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد

* (فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان أصل ان زيدا القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم

كونهما بمعنى واحد يقتضى صحة التاكيد اللفظى وهو ليس بمكروه الا أن يقال مدار اللفظى على تكرير اللفظ بعينه او بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقانى احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا فى افتتاحه قاله الدمامينى واعترض فى ذلك الشمنى بان الكلام فى اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغنى والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز

٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة فى قولك

جاء القوم نسبة المجىء الى القول وكلهم قد أكد ذلك يعنى أن المجىء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتاكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا القائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان فى افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التاكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالفتح عنده فكانه سابق والتاكيد ليس فى الابتداء وأورد انما فان السكاكى ادعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمنى فى ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين كلمة ألا وياتوكيد للنسبة كما فى قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تاكيد فى افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التاكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمنى واورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتاكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذى كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تاكيد فى افتتاح وأجاب

٢ قوله فى الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا والتحرر هذه العبارة

نحن ذلك الشمني بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتاخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالة والا فماله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي الا على ما قاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما ياتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا لهو القصص كما سياتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا فرأينا المانع كون ما بعده حالة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

أي كون القصص اسما بخلاف نحن فهي نعم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لا سواء على لا متشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد)

معمولها عليها وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيدا عندك اما اذا قدر امتعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لدنيا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث العكلي

(واعلم ان تسليما وتركك * للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

الثاني

قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي ان واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني على الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته ان الفراء يقول ان نعم فعل وفي الشذور انه يقول ان نعم وبئس اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الافعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشاء انه ليس المراد الاخبار عن ترج سابق

(قوله والفرق لائح) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكل (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا اشارة لقول ابن مالك * وقد تليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا الفعل من لعسى أن يقوم ونعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجامد نحو ان زيدا العسى ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتاتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المغني) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المغني يمكن أن يكون استند فيه فكيف لحفظه يجعله الشارح مقويا ما لحفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل ٢٢٣ لا تعلق لان القسم وجوابه في محل

الثاني والفرق لائح (وأجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب المرادي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيدا القائم بدون قد ظاهرة (ففي الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصري والكوفي) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للابتداء) لا للقسم (والذي نحفظه) نحن وهو المنقول في المغني (ان الاخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر اه كلام المغني الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

رفع خبرا ان وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد في الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتاتى اذا الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شئ من كلام العرب كذا في الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا لان تاته ماتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لانه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله وورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو معمولا له نحو ان زيدا لقيامك وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان

يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع قال الشهاب القاسمى وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قول وزيدا أجله أحرز) مثل بمثالين لان الاول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعت ولعل المراد ان ماذكر أصل وضعه وقال فى المغنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان فى المعنى) بيانه ان هو فى

٢٢٤ قوله تعالى ان هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا انما يظهر لو كان اسم ان فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم ان انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وأبعد بعيد ان يعطى حكم لشئ مطلقا لكونه فى معنى شئ آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشئ الا بقيد فليتأمل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) اذ الحق انه لا يتقدم على المبتدا وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدا ويرد عليه ان كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة مدليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شئ نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيدا احتاج الى الرفع فتدبر (قوله لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب) قال الدمامينى هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير باسماء الافعال بل ما ورد على الأول يرد على الثانى وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لان المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا الظاهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ما ذكر الا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما يأتى فى بحث ان المكسورة المخففة ان اللام التى بعدها عندهم الهاهى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على خبر المبتدا فى نحو ان زيدا لقائم

بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه لما كول (و) بخلاف (ان زيدا عمرا اضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه) المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة النحاة ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى وينبغى أن يجرى خلاف فى ان زيدا طعامك قد أكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عند ى قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر اما عن الخبر نحو ان فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا (نحو ان فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل فى اول باب ان فقال لا يجوز أن يقال ان بك زيدا واثق وان عندك لزيدا حالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر او ما أصله المبتدا والخبر (نحو ان هذا لهو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

(فالواجب تقييدا طلاقهم هنا بما قالوه هناك فليتأمل * (فصل) * (قوله من الجمل

(فصل وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المتقدمة (الاعمى ولا) فان مالا تتصل بهما وتتصل بان وان وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وأن (نحو وقوله انما يوحى الى انما الهكم اله واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (بخلاف قوله) فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لازائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة تشبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فانهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز اعمالها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبياني (قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا) * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فألفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ووصفها انها كان لها قطا ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الاعمال في انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيد روى الاخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لان الكلام معها ما رغير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ووصل ما بذي الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

قال الدنوشري انما قيد بذلك لان الكيف يقتضي انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كافة مطلقا (قوله فمثال ان الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر اذ يصير التقدير فمثال ان وان مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد ان يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمالها) قال في الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الاعند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المغني ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه شرعة وهذا الثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتاكيد بخلاف الثاني

*(فصل) * (قوله أن الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئية نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز اذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسئلة كانت سبب عمى الاعلم سأله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انا لا نضيع أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا انما يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم لا الزائل بالنسخ وانه لا يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غيره موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتامل وانظر قوله ان الزيدين استحسنهما شمائلهما هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بلا جنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سياتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهر انحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولعائل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يات الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا تنفاء الفساد الآتي بيانه قريبا حينئذ أما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله وتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتامل وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذاهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

---

*(فصل * يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة

(ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير وروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين استكمال

نحا الى هذا المذهب الاصل فى هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا اذذاك الخبر المحذوف فى اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده فى اللفظ الا مفردا انتهى وهو يخالف ماقاله الرضى ويوافق ماقاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى خبر واحد ويدل عليه تعليله فتامله ثم عرضت قولى مراد الرضى الخ على شيخنا الجبرتى فوافق عليه وقول أبى حيان ولم يقدروا اذذاك الخبر المحذوف فى اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل فى اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضى وجوب الحذف فليتامل *(تنبيه)* يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما فى المغنى وغيره وعليه فهذا فرع جار فيه مالم يجز فى أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو ان الله برىء من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برىء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجيبة والاب)

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بى فى التسامى خؤلة * (ولكن عمى الطيب الاصل والخال)

فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا

*وألحقت بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برىء وابو الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برىء أى برىء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل فى قولك (ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد لان الزائد لوجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم (فى مسئلتنا) التى نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل المعنوى فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

لا يمتنع أى جملة كانت الا ان يقال انها تغير الجملة انشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتامل (قوله بل على انه مبتدأ الخ) قال اللقانى يرده أنه لو كان صحيحا لم يختص بالاحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم فى غيرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعانى والتعين ان الجملة اذا قدمت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة اذ المعطوف لا يتقدم فليتامل انتهى ويأتى فى كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء ويأتى ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعانى اتفاقا ولا مطلقا كما يأتى فى المغنى وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغيير هما معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله والتعين ان الجملة الخ مبنى على ما نقله بعد عن الرضى لا على ما قاله المصنف ويأتى عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظى الخ) قد يقال ان وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك صريحا نعم أشار الى وجه الشرط الثانى بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت أما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمى وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها الا أن يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى وأقول بقي انه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدل بها الكسائي والفراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتي عن اللقاني الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا أن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا لازم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشري قال السيد عبد الله في شرح لب اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولكن وان فبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني المتعاطفين كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بألسنتهم وهم المنافقون والوجهان في يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد يا أهل الكتاب آمنوا بمحمد أي يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقولهم والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجواب ان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جزأوها وأقيمت علته مقامه تقديره من يمس بالمدينة فليمس فانى لا أمسى بها لانى غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديري على ما قدمه

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (و بقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بها لغريب

فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبي زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين

(والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا في شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب أخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف لياء يدخلان في نقل المؤلف اه فيجيء ان كان الاسم مبنيا (كما في بعض هذه الادلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بخفاء الاعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الاخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بان الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الاعراب ولعله يلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانت سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ تواردعاملين على معمول واحد

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل أما على القول بالترفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا تواردعليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاهربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الادلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتاخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبران محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف أي مريض وأنتما دنفان والتوجيه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتاخير (في قوله فاني وقيار بها لغريب) والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدا (الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله * أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني لغريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الاول (في قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتاتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير (لاجل الواو في يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فانها لتعظيم الواحد فخاطب على أحد الوجهين فياتي التوجيه الاول أيضا ويصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون * فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا. قلت أجاب عنه

وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه الفنري بان الخبر المقدر للعطف على خبران يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا أعني المعطوف على محل اسم ان وغاية ما نقول ان المعطوف على خبران في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا الا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل وأما اذا

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقاني لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح بمكان والاولى ما في الرضي من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز جمعت وخشاشية ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدا بعد اللام أي فهو غريب تامل (قوله فانها لتعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المغني (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني انها بمنزلة تكرير الفعل أي أرجعي أرجعي

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها لما توهما اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها اشتراكا ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذا الرحمة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا صحة له بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على ان الاصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلاستدعائه ان المقدر اما كذلك فالجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ماسيذكره بعد وأما معي فجملة وأنت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادر واما الحذف من الاول فلاستدعائه تمني انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتني وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان المتمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى ويأتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرد بعضهم ٢٣٠ ما قلناه بانه يلزم عليه انه تمنى في حال كونها معه وجودهما في بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لانا لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا أن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه * (فصل) * (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني ان قلت هل يجوز في المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهي بمعنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشري سؤالا في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون باذنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارية فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشري مشكل لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو اضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

في المغني فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيدا ذاهبان وأما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان او أن أو لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج

(يا ليتني وأنت يا لميس * في بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وليس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره و(ان الاصل وأنت معي والجملة) من المبتدا والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال * وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فانا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا اه

* (فصل * تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

ماقاله الدنوشري هو معنى كلام القطر ومجيء الخبر موطئا أمر شائع كما لايخفى (قوله ويجوز اعمالها) قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ماتقدم

والبه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وتلزم اللام اذا ما تهمل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغنى عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه

* ان الحق لايخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني لان الخبر المنفي لاتدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن)

ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ماناطق أراده معتمدا

(وان ولى ان المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بابصارهم (وان تظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليه اذا الجزآن مذكوران بعده مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ويجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمر بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل (شلت يمينك ان قتلت لمسلما) * حلت عليك عقوبة المتعمد

فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها أخبارا ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قتلت لمسلما (ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش) فانه أجازه كما قاله في المغني وزاد هنا (والكوفيين) وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لايجيزون تخفيف ان المكسورة

زوال لاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشري وذكر الرضي ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري واذا عملت لاتلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو وان زيدا لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لاغير وقال اللقاني يبعد ان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النسبة لجيء بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمتنع ما قاله بان

الانيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشري يرده مامر انها لاتدخل على الماضي الا بقد خلافا للاخفش ولهشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجمهور يرد هذا

ويحملون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء لخاطبا فد خلت على الماضي غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال ومذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا الام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بان دي موصلا

* (فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) * وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة تثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا اعمالها في المضمر لئلا ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا أنه لا يكون الا للشأن (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد او دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية امام الاسمية فلانه جيء بعد ان باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قوله على ان ان نافية) قال اللهم الا أن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح اللباب للسيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشري لم ادبالراجع معمول الخبر

* (فصل) *

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة لذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصود به المضي والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضي بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) فضيته ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المغني في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشان الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض للخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعد من الاول خبران وضمير الشان ثم قال وينبغي أن يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشان خبران المنتوية اذا خففت فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من قرأ أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة اذ لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن أن يقدروا الخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل في غيرهن الخ) قال اللقاني ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن اذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضي أو بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتامل انتهى وممن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله أو لئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس لا للتعويض بلزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا للتعويض ٢٣٣ هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لا يخلو عن نظر كما يأتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكلف في تاويله فانه قد ينازع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف احدى النونين والاسم وغاية الامر انه في الاسم

تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ليكون عوضا مما حذف وامن انه وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقد) لانها تقرب الماضي من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفي بلا أو لن أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد أو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفي وكل منهما اما ماض أو مضارع فلمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أي الفصل بواحد منها (كقوله

علموا أن يؤملون) جحادلرا * قبل أن يسئلوا باعظم سؤل

والقياس علموا أن أسيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك يا موسى أي قد

(٣٠ تصريح ل) جيء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا لان الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذ التغيير ان موجودان بالنسبة لهما ولم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الامر انهما حملا على الاسم لشبههما له في الجمود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان لا نسب مجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شيء مسد الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبههما له في الجمود (قوله أو نفي بلا) قال الدنوشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول وينتج ذلك انهما شيآن لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده معا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالمخففة اما أن لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيأ وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غير لا تاكيد دفع الالباس وقال الزرقاني قوله لئلا يلتبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

المقام *(فصل)* (قوله فيبقى اعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى أى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أى انها جميلة جدا فاذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدا وتعط وخبره والجملة خبر ان ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه كسحاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشان) قال

أو تيت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول الناظم

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أو نفى او * تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم ان الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

(فصل) وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمخبر بها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنتقد هو علباء بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها

ويوما توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

روى بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على ان الاصل كظبية وزيد أن بينهما) أى بين الكاف ومجرورها وعليه فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد الحسن من القسامة وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو أى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله فى ان المخففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدا وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك اما جائز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه ومالم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سيبويه عقد له بابا فقال باب ان مالا وان ولذا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمامينى انه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير سيبويه تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياتى فى أول باب الاستثناء ان الكسائى ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

تجبرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بان ان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عاملين انه بعيد * (هذا باب لا العاملة عمل ان) * (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لا في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها الخ قال في بعض الاحكام (قوله فلا لتأكيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت الاثبات لان دلالتها أقوى من

سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فحذورها كأن قدألما

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الالمام وهو النزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليبان لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

* (هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة) *

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيأ ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات والثالث أن لا نقيضة ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لا زائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسره (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد انهما اجتمعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستفادا قبلها الا أن يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتأكيد انفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد ان لا تدل على تأكيد أصلا حيث جعلوا الاريب فيما لا تأكيد فيه وللفنري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) ذكر في المغني في ما في الكلام على سبب افادة انما الحصر ان لتوكيد النسبة مطلقا وقدمنا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعد من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريحا في ان لا للنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الاأن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه له فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بال الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه ان النكرة متضمنة معنى من لانها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه للتنصيص في الجنس (قوله وان يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامومنها قولهم لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف والاب والاخ اذا أضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أبي ثقل التضعيف لاجل الادغام في ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبي فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى ان لا أبالك وشبهه لا سماء المضافة وفي الغرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اه باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق غير بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده * (تنبيه) * قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع عائيه أو فيما أضيف اليه من ألف ولام * قال في الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلام مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو

بكيت على زيد ولا زيد مثله * يرى من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كالي حسن وقد يصح فتقدير بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثلية المثبتة المثلية في الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا للا في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلا من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انها أحط مرتبة

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كلا لم يصح الا بتقدير من ولو لم تردمن لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا للاعلم الشنتمري فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لا منها بدا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسياتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها

قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

من ان كما تقدم وقد قيل ان ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اه وأصل هذا الدماميني فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فاطنك بهذه اه وكلام المغني يشعر بان المراد ٢٣٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لانها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها ألا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقاني ظاهره انه مرفوع بالمبتدا وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أي لا في اللفظ ولا في المحل وأما اذا قلنا انها عاملة في المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدا يعمل في الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جني سألت أبا علي فقلت الزائد لم أو لا فقال لم تات لم زائدة في كلامهم فيجب ان يكون لا هي الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشري مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خفض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشري الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فيما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيأ (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا أردت نفي الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيأ و (خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء) بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شيء بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لاحمة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا ومركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القدود وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيأ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (و وجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم أولان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لا نولك ان تفعل ه) في (قوله أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائية من شانها شاني

للضرورة في هذا) البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

(قوله من الشنآن) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم السقاقسي في اعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنأ ومثلثي الشين فهذه ستة ومشنوءة وشناءة ومشنأة ومشناة ومشنة وشنآنا وشنأنا فهذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهري شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشذ شئ كالشنآن وفيه قراءتان احداهما بفتح النون والاظهر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالغليان والغثيان وقل في الصفة كقطوان في الحمار العسر السير وعدوان في القيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ماهاب الرجال ظلامتي * وفقأت عين الاشوس الابيان والاخرى بسكون النون والاظهر فيه انه وصف فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشنأى وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد للمتعدي واللازم نحو فغر فاه أي فتح وفغر فوه أي انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون مصدرا وقد حكى من مصادره وجاء في غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلذ وتشتهي
وان لام فيه ذو الشنآن وفندا

وأصله الشنآن بحذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا انه مخفف من شنآن المحركة لكثرة توالي الحركات فان قلنا في الآية انه مصدر فالاظهر انه مضاف للمفعول أي لا يحملنكم بغضكم لقوم ويجوز ان يكون مضافا للفاعل أي بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شنآن قوم أي مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولتناول لا نولك بلا ينبغي لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم بكسر الذي هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذي هو ينبغي يدل على حدث هو الانبغاء أي الطلب وعلى زمان ولا شك ان النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أي غير الماضي الذي ليس دعائيا قال الرضي يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لقيت مرحبا أو لا رحب موضعك مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكأنه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك كما مر والعالم تتكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظ شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شئ أو بحرف الجر أي حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ أو انتصب نحو انك ولا شيأ أو ارتفع نحو أنت ولا شئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بهما من بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين * (فصل) * (قوله نلذ)

بالنون ماضيه لذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيبا) قال الدنوشري أي فتحا الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه يفتح لان الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المغني أن كلا من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) ٢٢٩ ← قال الدنوشري صريحه أن قولهم ان نفس أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت بداءه من ان ما اذا بطل عملها بطل عملهم اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالخلي خبر ما أن يقترن بالا يجوز فيه الواو حيث خلا وذا مخالف لما قد حررا وبين أهل العلم قد تقررا من أن ما اذا بالا يبطل نفي لها فانها لا تعمل اه بقي ان كلام الشارح صريح في أن لا تعمل مع انتقاض النفي ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض. لكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وسياتي في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد عنتهم شؤون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضي التالي الا بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التثنية على المثنى وهو الذي والتي لان الوارد لقوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

بكسر التاء وفتحها (روي بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح الا شيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (و) بني (على البناء ان كان مثنى أو مجموعا على حده) أي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لو راد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية ألف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا ا * باء) الا وقد علتهم شؤون

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف الايجاب وقد علتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل علتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فاسي وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراده من قال انهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله

فتولى غلامهم ثم نادى * أظليم أصيدكم أم غزالا

حيث جعلوا ظليما مفعول أصيدو واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون مزائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شئ الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله (ما اتصل به الخ)

واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله

* أثورما أصيدكم أم ثورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وأما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (وأما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما مقوت وأما لا أبالك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبه المضاف (ما اتصل به شئ من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالعا جبل لا بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني

(فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشموله للمنعوت اذا النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو ماخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول وهو عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومرماه فتنبه اه ونقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب ببسط من ذلك فقال قوله فعربان ان قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود لعاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصلي لي في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواه صلى في الجامع أو غيره * (فصل) *

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لايدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لايدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أى ليسوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشرى هذا مخالف لما قاله ابن لوردى وغيره ان القافية وان الرواية * اتسع الخرق على الراتق (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقانى قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد فى قولك ٢٤١ جلس وقعد زيد فاعلا بهما لان العاملين متماثلان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل باحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفى المثال المذكور ليسا كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشرى قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لا فى الموضعين أو لا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقانى الملغاة هى التى كانت عاملة عمل ان وألغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فلا يتأتى ماقاله الا على الاول وهو انها ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثانى فيجوزان يقدر لكل من لا والالى والثانية خبر ويجوزان يقدر لهما خبر واحد لانهما

وهو عبيد الراعى بن حصين وما هجرتك حتى قلت معانة * (لاناقة لى فى هذا ولا جمل)
وبرفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله
هذا العمر كم الصغار بعينه * (لا أم لى ان كان ذاك ولا أب)
واختلف فى قائله فنسبه سيبويه فى الكتاب الى رجل من بنى مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهانى الى ضمرة ابن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيده والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس
باى بلاء يا نمير بن عامر * وأنتم ذنابى لايدين ولا صدر)
باى متعلق بمحذوف والتقدير باى بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أى اتباع وجملة لايدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل أتباع لايدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثانى (كقوله) وهو أمية بن ابى الصلت فى أحوال الجنة (فلا لغو ولا تأثيم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم
واللغو الباطل والتأثيم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد (والخامس فتح الاول ونصب الثانى كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس
(لانسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع
وهذه الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم
وركب المفرد فتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا انتصبا
ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة وجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوزان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شئ واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فانا خبر عن الاسمين ان

(٣١ تصريح ل) عاملان متماثلان على قياس ماسبق اه بقى انه قد يقال ما المانع من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما فى معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هنا لك واحد وهنا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا بالفظ الا نه فى لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدا يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف فى المغنى زيد فى الدار وعمرو بخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشرى واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

قدرت عاملة عمل ليس قلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للامرين معا وقوله تكرار أي زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي ان قيل هذا لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا ما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بالتانيث مع ان ما بعد احداهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشري ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احترازا عما اذا لم يقدر معطوفا وستتضح (قوله والابتداء) هذا مبني على ان العامل في خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغي ان يقول والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل اجمال في المحال عليه ويلزمه الاجمال في المحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر في المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ينافي ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدا لا بما كان مرفوعا به قبل

قدرت لا الثانية تكرار اللاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احداهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا واحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من أثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين وجها

دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشري قد يقال الاصوب الاتيان باذا لا باذا الا أن يقال ان اذا هنا للماضي اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتازرا على لفظ هو مفردا والعجب ان العيني لم يوجه الافراد في الضمير وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعالى اذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

وجهها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز في الثاني النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

*(فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) * متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) في الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيء لا) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه أجري على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلهما مع لا) لانهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيهما الفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني بالفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بيارد اصاره مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و(لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظي أو بدل (خطا) لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

في الآية اما لان العطف باو او على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

(فصل)

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقاني هذا الضابط صادق بنحو بارد في لا ماء ماء بارد اذا بنيت ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين وينافيه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث ان كلا منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراد من عبر بانهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى

الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشري فان قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حركة بناء غير حركته الاصلية لاجل لا أو لا قلت مقتضى النظائر التقدير اذ لم يقدروا ان تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لاجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلهما مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظي خطا) قال اللقاني وجه التخطئة ان التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التاكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجاب بان

الواجب اعادة الماء وأصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ايش المانع من أن التاكيد اللفظي هنا اعادة الاول بعينه اذ التاكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التاكيد فالتاكيد بماء الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين ٢٤٤ بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق قلنا ذلك لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد يتبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتقييده هو أيضا فليتامل (قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور اذ هي حال موطئة لانها ذكرت توطئة للمنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون مازاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما مران اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصارا بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد ان في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها * (فصل) * (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما ياتي عن الخليل وسيبويه

كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوته اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاءني زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لم يذكر التابع ليجري قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أولا ماء عندنا باردا امتنع الفتح) فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون مازاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا المبني يلي * فافتح وانصبن أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد * لابن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له كما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أي لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسياتي الخلاف فيهما

* (فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا) * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع والاحياء بالاوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل (ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) * اذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت مالاقاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) ابو علي (الشلوبين انه غير واقع) في كلام العرب وردعلى الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلاقاص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يرادبهما) أي بالهمزة ولا (التوبيخ) والانكار (كقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته) * وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوي أي انكف عن الشئ يستعمل كثيرا في ترك مايستهجن يقال أرعوى فلان عن القبيح أي أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المحكم والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية منبثوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يرادبهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الاو النفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الانكار التوبيخي على النفي (وتارة يرادبهما التمني كقوله ألا عمر ولي مستطاع رجوعه) * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها لمن يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون الحرفين يرادبهما التمني (كثير) واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل ان ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما ان أتمنى لاخبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت) كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة مالها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا لا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) ردبانه (لا دليل لهما في البيت) أي الذي استدلا به (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لا لا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة) من المبتدا والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولي واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله

وأعط لامع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في الا التي للتمني من عدم الخبر ومنع مراعاة لا واسمها والغائها اذا تكررت (قوله وأدخل اذا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع في محله لا في موقع الماضي (قوله واجاب الشمني) لا يخفى ان جوابه لا يلاقي جعل البيت شاهدا للقسم الذي أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور فى الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسفلنا آخر باب ان ولم يتعرضوا الا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم فى الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أى لا باس عليك والحذف لا كما فى حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث فى الجامع الصحيح للامام البخارى وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخارى بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيأ وأورد قوله تعالى قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العزبن عبد السلام فى الامالى ما معنى الغيرة ههنا ان حملناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وان حملناه على رأى القاضى على صفة فعلية أى يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفى مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهى (قوله وركب مع لا الخ) أى ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمى لانه لا عمل للا على هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت فى الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدمامينى فى الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشى المغنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعنى قول الزمخشرى وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقانى أى لان خبر لا لابد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقانى أى من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقانى أى على النكرة * (قوله هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقانى فى باب ان وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقانى أى بمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل انه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب المكافيجى بانه

شرع فى ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيأ فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فالا داخلة على ليس تقدير الان يوم منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان بـ) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيأ فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عزوجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا قوت) أى لهم (قالوا لا ضير) أى علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبر امرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون اذا كان مع الا نحو لا اله الا الله أى لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزاء لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جئ بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى نحو لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا تخريج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد رجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور من الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

* (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين) *

هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى أن المفعولين فى باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على التشبيه

متناول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم متناول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تاتي معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري

أي ليس هذا شان الحال دائما وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله أعني رأى الخ (قوله وجدوألفى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي واما الابانة الشئ على صفة وهو وجدوألفى وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري *(فائدة)* لا يستعمل ألفى الا مزيدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا * أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا دري وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدي لاثنين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو وضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجيء وجد للعلم لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياد بن يسار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط) * فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر أي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الاول والجر وربالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبي سنبل الاعرابي

عند السيرافي وقال قوله في الآية تجدوه أي تتيقنوه لا بمعنى أصاب والالم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجيء وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغتبط مع انه ينبغي أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها للقول بان الشئ على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم فى التحقيق وأما حجاوهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخائقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لاخا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف فى نسخة مصححة بخطه مجرورا وكذا رأيته مضبوطا فى نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعينى عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى اذ الالمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به اذا زاره زيارة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال فى الصحاح الالمام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الالمام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال يزورنى لماما أى فى بعض الاحايين وفى الاساس ألم به نزل ويزورنى لماما أى غبا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم ان الالمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعلت ذلك أى أحسبنى وأعدنى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرده تبعا للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا حمارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشرى قف على افراد الضمير وتثنيته بعد العطف باو اه أقول الذى نص عليه المصنف (وكذا فى حواشى الالفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة ان أو التى للشك والابهام يفرد بعدها الضمير والتى للتنويع يطابق تحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموا لان أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفاكهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبنى للفاعل وأما رأى المبنى للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أريت بمعنى أعلمت

(قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة) * حتى ألمت بنا يوما ملمات

فابا عمرو مفعوله الاول وأخائقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى) * ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى

(فقلت أجرنى أبا خالد) * والا فهبنى امرأ هالكا

فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعت امرأ والاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى المسئلة الحمارية فى الفرائض هب ان أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس

(زعمتنى شيخا ولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا رويدا (والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وافراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تثنيته لان العطف فيه باو وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا و) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة

(وقد زعمت انى تغيرت بعدها) * ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين (و كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا) * فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أى يتيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبين الخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات في الحماسة وبعد هذا البيت

فلما لقيناعصبة ثعلبية * يقودون جردا في الاعنة ضمرا

سقيناهم كاسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض أبت عيدانه ان تكسرا

وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله ومالا يستطاع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار انتهى المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لاصحابه أشار اليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامي في باب الموصول في اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله تردعلم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المطالع ومن هنا نسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتامله ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للمعنى تاثيرا في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين احداهما لازم والآخر متعد كما ضاءوأظلم وقد عقد لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الالفية في باب التعدي واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الالغاء والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فما صنعه

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) * عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامري

(حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخبره مفعوله الثاني ولم يثق لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية ومازائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) الرجحان في حال (كقوله

أخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى) * يسومك مالا يستطاع من الوجد

اخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذاهوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف ومالا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ماخلتني زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم جوة الالم

أنشده خلف الاحمر من الكوفيين وباء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وجوة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو والمشددة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق * (تنبيهان) * اثنان (الاول ترد علم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه (و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أي

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقانى لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة ٢٥٠ الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلا لا قال الدنوشرى ويمكن أن يقال الثانى حال

وفيه نظر ثم قال اللقانى وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثانى كما صرح به الرضى (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشرى يقتضى أنهما فعلان وانما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثنى نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد) الاولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى ضرب ثم الاولى ان يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتاتى وجد الخ) قال الدنوشرى ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبى

والظلم من شيم النفوس فان تجد
ذا عفة فلعلة لا يظلم

وتاتى وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أى حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أى حقد فتتعدى الى واحد واذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفى الحديث مطل ذى الوجد ظلم وأعل الجدة كأعل يجد والاصل الوجدة لانه

قد

مصدر وجد (قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغى أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

لا تعرفون شيأ (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أى بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته) أى ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أى نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتاتى هذه الافعال) الخمسة (و بقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتاتى علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أى ضربت رئته وتاتى حجا بمعنى غلب فى المحاجة نحو حجاز يد عمرا أى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجبت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أى كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أى أقام بها وبمعنى نخل يقال حجا ماله أى بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به اذا حجا * أى اذا وقف وتاتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أى حسبته أحسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمنته وفى التنزيل وأنا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال كقول أبى زبيد الطائى

بالهف نفسى ان كان الذى زعموا * حقا وماذا يريد القوم تلهينى

اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم أى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أى عمز فى مشيه وغير ذلك (وانما لم نحتر زعمها لانها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثانى) من التنبيهين العرب (الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فارى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثانى و (كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلى يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم فى منامه (أراهم رفقتى) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل أى انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا أنم ما العلما * طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانى المنصوبين حال وردبوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم الخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبى و (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تاويل رؤياى من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية قبل)

يتوهم جريانهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث اذ معمولا هذه الافعال مغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجود اتحادهما خارجا بين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بان نحو الفقير غنى صحيح أى الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجودا ذا الوصف العنوانى لا يشترط وجوده دائما بل يكفى وجوده فى بعض الاوقات انتهى والبعض الذى نقل عنه هو اللقانى وأما ما أجاب به فقد ذكره المناطقة فى بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل ناثم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد فى شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعنى لان الوصف حقيقة فى الحال هذا وقال الشهاب القاسمى قد يجاب عن البحث بانه ان أراد اشيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاها الا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فان ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر وايجاده معه خارجا فان الموج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لان افعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أى ابن المصنف على دخولها عليهما لانه الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمرا الا على وجه التشبيه أى ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف فى الحواشى مما يتعين ان يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراءظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد الخ لا يخلو اطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشى فى البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال فى الترجمة التى نصها ظرف المكان حجة عند الشافعى وقد ذكر انه روى مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى بيضاء ٢٠١ سهيل وأخيه فى المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضى الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت فى المسجد

قد (تقع مصدرا للبصريه خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هى رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية (النوع الثانى) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

وزعم انهما كانا خارجه لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى يكون لهما بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قلت زيدا فى المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر فى شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله فى القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا للفعل حسى متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه أجنبى من الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمته وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف * فان قلت فهل لما ذكره وجه * قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسى فى انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشرى فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشرى صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذى هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرت تلك الى موضع كذا أى نقلتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو فى أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشى فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهرى اوليس منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال فى الرد على الجوهرى بما محصله فى القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله فى آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح فحرره اه

عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خلخالا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكثف زبدا عالما أي صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اختلفوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى الى واحد وجعل الثاني منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فالى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسخ شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشري أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا يعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا أبا لك حيث قيل ان اللام مؤكدة لمعنى الاضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزمخشري في قوله تعالى وما هم بضارين به من أحد وان النون من ضارين حذفت للاضافة الى أحد ولم يضر وجود من لانها جرء من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شئ والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تاكيد لمثل الاولى اذ المؤكد بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله فداك) قال الدنوشري الفداء يمد اذا كسر ويقصر اذا فتح (قوله لانه انما سمع الخ) قال الدنوشري قد يتوقف في كون وهبني الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الافعال) قال اللقاني المراد به مجموعها لا جميعا لما علمت من ان التعليق لا يجري في الظن ومرادفاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الالغاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار الى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في الظن انتهى لكن منعه في الظن قول (الجميع) ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجعه ثم قال اللقاني ثم قول المصنف لهذه الافعال من قصر الاحكام على الافعال لا العكس اذ للافعال أحكام أخر خاصة ففي الرضي ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزأيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزأيها في تقدير مفرد في جميع المواضع بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ويفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بآلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعني أو ما ألحق بتلك الافعال قال ابن الناظم وقد ألحق بافعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسال واستنبا في قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما فلنظر ماذا تامرين فسنبصر ويبصرون بايكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسالون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فريق ههنا وقول الشاعر

والتي كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غرازا ثرهم دليلا) * وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغرازا بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم واد قاله العيني وأنشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان وا ثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل وفروا ويعجزوني راجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طيرهم أبابيل * (فصيروا مثل كعصف ماكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف اسما أضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزله الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقي تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداءك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا ملازم للمضي) لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها

*(فصل *لهذه الافعال ثلاثة أحكام أحدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في) افعال هذا الباب

ومن أنتم انا سدنا من أنتم * وريحكم من أي ريح الاعاصر علق فيه نسي لانه ضد علم انتهى وهو ماخوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشاركهن يعني الافعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسال وماوافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسي انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصالة الافعال الاربعة الاول والباقي لموافقتهن وتقاربهن وليتامل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست مما ألحق وان يونس يجيز الالحاق في غير ماذكر واقتصر في المغني على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسالون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على مافي التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصرح ببرى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه في المغني الرد عليه بان من التعليق لنزعن من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية مما له محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها الا في كون الآية من التعليق بقي ان نظر التي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المغني في كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما وذكر الخلاف في مسئلة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله

(الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف (و) الحكم (الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تاخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) التاخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري

أبالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني * (وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور)

لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشري اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الاعمال

والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولي أن نحو

أن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوف ومعموليها نحو قوله وما أدري وسوف اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي * ولكن دعاك الخير أحسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شئ فان كان لام التاكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا لظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أتظن زيدا منطلق فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الافعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم عرضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) * نقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو ووجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تاخره) قال الدنوشري قال بعضهم ففي هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفي تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تاتي بالظن المنفي وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدا (٢) ولا يمتنع النصب على ان

(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا فحرر اه

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى الى قوله لن تراها البيت بتقديره الا وأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الاولى طلبية انها استفهامية اذا الهمزة داخلة على توعدني أي أتوعدني بالاراجيز (قوله لان ضعف العامل الخ) عبارة الرضي لان العامل القوي أعني فعل القلب يتقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء واشارة الى وجه الاعمال (قوله وشجاك مفعوله الثاني) قال الدماميني الشجا يطلق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل

طعن الاحبة ومفارقتهم شجاله أي حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة تشبيه مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر للالم والتاذي المفضي الى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال اللقاني ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم وأصله لئن زيدا قائم أخرت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضي انتهى وقال الدنوشري ويبعد ان تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقاني يعني ان التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفي الرضي وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو ثوبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجرى علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وانما * يسودانا ان أيسرت غنماهما

فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا أيسرت غنماهما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتاخر) عن المبتدا والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتاخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه أقوى من اهماله لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيلهما) أي الالغاء والاعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وأبو حيان وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * روي برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنين خبره على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء عامله صدر الكلام بعده) وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو لقد علمت والمن اشتراه الآية) وتمامها ماله في الآخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلته من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل (ولقد علمت لتاتين منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة القسم للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واني * قسما اليك مع الصدود لاميل انتهى وقضيته ان النافي جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضي علمت بمن ثم وعلمت أيهم ضربت على ان أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني ان التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتامل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكل هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد، كان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو احد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تالي لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومر نحوه عن الرضي وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح نفعا لان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما عالل به الناظم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفرك لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المغني على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية مما له محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل

القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفي المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله * ولقد علمت لتاتين منيتي * انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل

البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلق وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المغني (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناظم في باب اعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان علة تعليق هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المغني في بحث اذا في أثناء كلام ما نصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا على حالة * الا أني كيده لا أكيد

وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد

كره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم * كذلك سبق خبرما النافيه * على ان غيرما من أدوات النفي لاصدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ماحين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما ان ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلي اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا ان أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيأ يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقولك سأضرب كما ان لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح ولكن القاعدة في نفسها صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلا منهما داخل على موجبه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غير امعنى الفعل الذي دخلا عليه فوجب ان يغير احكمه وقد نصوا على ان ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فالظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها وأتبع في لا قول السيرافي وابن الانباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنوشري هنا مما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذلهما صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الاغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث للشئ بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة

به (نحو علمت والله لازيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لازيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو والله أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) فاي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيدا والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفي ما *

وان ولام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انحتم

(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار اليه أمران عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول فى تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه فى الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشرى هذا لا يشمل المصدران قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتاخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشرى فى بعض النسخ بدله ٢٥٧ وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه

اثنان هب وتعلم) فانهما يلزمان الامرين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضى كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الاهب) من أفعال التصيير فانه ملازم للمضى كما مر فى آخر النوع الثانى (ولتصاريفهن مالهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول فى الاعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أظان زيد عمرا قائما و) تقول (فى الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التاخر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أناظان قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وجملة أناظان متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أناظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا (و) تقول (فى التعليق) بما (أظن مازيد قائم وانا ظان مازيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولى وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كلا ماله ركن أى علم (وقد تبين بما قدمناه) فى حكمى الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة) لا فى اللفظ ولا فى المحل (و) ان (العامل المعلق له عمل فى المحل) لا فى اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أى محل جملة زيد قائم فانها فى محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا المثال فائدتان احداهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها فى موضع نصب الثانى للكوفيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للفارابى لا موضع لها أيضا الا ان الافعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فان كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدرى أى شئ البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى

يقتضى ان عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمى وهذا يعنى عطف غير بالنصب على المحل يقتضى ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتامل (قوله ولك ان تدعى ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشرى أى هو مفعول أول والمفعول الثانى الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

(٣٣ تصريح ل) ولا أدرى) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها أو ان الاصل بالعطف باو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو فى أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة فى كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهى انفردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد فى معنى

الجملة وقال اللقانى فى قوله ولا موجعات حذف المفعول الثانى أى ماهى والا لزم عمل أدرى فى المفرد وذلك لا يجوز وبين لك ان المعطوف جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع مامر عن الدنوشرى فى الكلام على نسخة وعمرا جالسا (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العينى فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان فى قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب * قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللقانى هذا الوجه هو المسمى فى علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فاكثر فى أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون المأتى به لامحل له من الاعراب لنكتة غير دفع الايهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر فى تركيب الكلام الكلام واجزائه ماعداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط فى قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك انى ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتامله (قوله مقتض أيضا) قال اللقانى يوهم انه قسيم للاول ولو حذف أيضا لافيد انه أعم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا بتوسط العامل (باى كان أولى اذ لا اقتضاء للتوسط فى الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشرى فان قلت ماسبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات (و) الوجه (الثانى) من وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء لا فى الابتدا * (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بنى فزارة

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * (انى وجدت ملاك الشيمة الادب)

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما أخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك وللدينا ثم حذف) اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا حمل سيبويه قوله * وأخال انى لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير انى للاحق (و) الوجه (الثانى أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت فى البيت الاول وأخال فى البيت الثانى (قد سبق) بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق (بانى و) أما أخال فقد سبق (بما النافية) فصار الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) فى المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل) انى (وجدته و) ما (اخاله) فحذف ضمير الشان منهما (كما حذف فى قولهم) أى العرب (ان بك زيد ماخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشان أولا مبتدا * فى موهم الغاء ما تقدما

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد فى الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاها والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو الياء من انى منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتى بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل فى مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

* (فصل * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين) لافعال القلوب (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذلك القرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ترى ان حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما في حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المغني الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل ومانرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذاك فانما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتقتصر كما في ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على انه الظن انك لو قلت خلت زيدا وأرى زيد لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الاشارة الى المصدر ٢٠٩ لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكأنك ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة في المثال السابق ان لم تجعل للمصدر والباء في المثال الثاني ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه في الباب الخامس من المغني فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله وردبان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال في المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف في الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشري لم يبين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتامل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كون مثلا مشكل (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصاري والظاهر ان الحذف فيهما اختصاري لان الدليل أعم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحالي بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتامل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقاني نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين

(باي كتاب أم بآية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب)

فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي حبهم (عارا علي) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص

* ولقد علمت لتاتين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وردبان تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) لمجيء ذلك في افعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو (ظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصاري

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لايخفى ومجرد ذكره يسمع لا يكفي دليلا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لامانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقاني وأبدا النظر بكلام الرضي ويأتي فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما لم يجز الاقتصار على أحدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازه الجمهور) في شرح ابن الناظم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فجائز اذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أي على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبرا مفعول ثان فان قيل أصل مفعولي حسب المبتدا والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الحمل قلت في الآية ايجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وان كانت الآية في اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون باظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بعد سيطوقون ما بخلوا به أي اثم ما بخلوا باظهاره (قوله وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضي على ما نقل اللقاني من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظني شيأ غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقاني كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو في كلام الرضي ولا يلزم ان يكون الفراء جعله من ذلك لان غاية ما نقله الرضي عن الفراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضي لا يقدح في الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل ان قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه غرض قوله نزلت وتظني ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي أنظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفي ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتامل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا لو قدر يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا لحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أي يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد ايقاع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه أو أوقع عليه فيجاء بمصدر مسند الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذا المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنتيري تفصيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون افعال العلم) وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بمخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسي (ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم) تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان * (فرع) * اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أو لا بست قاله الموضح في الحواشي * (فائدة) * هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجردا صطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان

محذوف نحو ماودعك ربك وماقلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ماقاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف فى المغنى انما اعترض عليهم اطلاق الحذف فى كل محل وقوله فى القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر فى قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لاشك فى أن تزعمون فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب فى قوله * ترى حبهم عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر فى أمثلة هذا الباب خصوصا ماذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب المكرم اذ لا مجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف فى المغنى أى اذا أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لامنهم اذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان) * الاول قال ابن الناظم أشار الناظم الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز اذا دل عليهما دليل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان مايحذف فى الاول يحذف لفظا فقط وفى الثانى لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيدا مع ماعطف عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل عطف الخاص على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام الانصارى وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمى فيه نظر والظاهر انه من عطف المباين وان المقصود بيان ان الحذف جائز فى مواضع منها اذا دل عليهما دليل لانهما حينئذ فى حكم المذكور ومنها اذا أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل

غرض المتكلم يختلف فى افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل فى هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شئ كما لا يقال فى القاصر انه حذف منه شئ وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما * (فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول فى جزأيها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فخزآها معه كالمفعولين فى باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أى فى الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدا والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى يصف فرسا

كما اذا قيد بالظرف لان العلة فى امتناع الحذف هو انه لا فائدة فى الاخبار بمجرد الظن للعلم بان كل أحد لا يخلو عن ظن واذا قيد الفعل حصلت الفائدة لان الظن المقيد غير معلوم ومنها ما اذا أريد العموم لان ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر فى المعانى ومنها ما اذا

أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع الحذف فى المواضع المذكورة وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر فى المعانى انه فى هذه الحالة لا يذكر المعمول وقد يحمل على ما اذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثانى فراجعه والوجه الاول * الثانى سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع رفوعها والظاهر جوازه للدليل كأن يقال ماظننت فيقال زيدا قائما * (فصل) * (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشرى يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لانها اليست أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد به الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع اجماعا وهذا فيه الرد على الرضى فليحرر ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقانى يعنى ان اجراء القول مجرى الظن فى العمل لا فى المعنى أيضا اذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يجىء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أي كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمي في بعض الهوامش كلام الرضي المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجاري مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتامل اه وسيأتي حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاوين الخ) قال الدنوشري فسر اللقاني الشاوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العيني شاوين تثنية شاو وهو السبق يقال عدا شاوا أي طلقا (قوله وهز يز الريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الاشجار كما في الصحاح وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مر باثاب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشري الظاهر انه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله اذا قلت اني آيب الخ) قال ٢٦٢ الدنوشري ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة يمدح بها بعيره وان أهل بلدة كلام اضافي منصوب بآيب وأصله آيب الى أهل بيته يقال أبت الى بني فلان اذا أتيتهم ليلا ووضعت جواب اذا والباء في بها بمعنى في والضمير راجع للبلدة والضمير في عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما توضع تحتها والباء في بالهجر بمعنى في والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لانها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشري وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه * تقول هز يز الريح مرت باثاب

بالنصب) هز يز على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهز يز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع أثابة وهي نوع من الشجر (وقوله) وهو الخطيئة بصف جملا

(اذا قلت اني آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لاني على انهما مع معموليهما سدت مسد مفعولي قلت وآيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى رأي سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) في أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السيرافي) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفي قل) فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا لجامع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط في المضارع (اسناده للمخاطب) لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال اه وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب تقول وانما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني في توجيه الرد نصها الان متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال والا لم يستفهم عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب بأي وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان متى ظرف لتجمعنا) قال اللقاني يعني ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤل عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتي ان شاء الله تعالى لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

التقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع وهو للكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم وهو التأخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجي

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح هو النصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت

(قال سيبويه والاخفش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعول (بذلك المحذوف جازا تفاقا) فليتامل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زماني أو مكاني (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذي فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزماني (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملي بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفي الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الاسدي

(أجهالا تقول بني لؤي) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بني لؤي جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير (قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل وأقره

وان لم يكن مستفهما عنه اه وبه يعلم سقوط النظر الذي ذكره الشارح وقول الناظم ان ولي مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه مرشدا الى ما قاله الدماميني وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط في القول ان يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشري الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم انه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشري اقتصار الشارح على ضم العين في مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الاكثر الاشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه بوزجه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قدمه مخالفه فليتامل (قوله قال السهيلي ويشترط أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقانى يعنى ان الشروط المذكورة شروط فى الجواز لا فى الوجوب الآن القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى ان يفهم ويظهر أثر المعنيين فى ان الاول لا يقتضى وجود اللفظ البتة والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني فى شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا باربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل فى الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء * قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج فى شئ من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء فى تسميته حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشرى ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهى أعلم) قال اللقانى بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعى لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (فى قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا أعمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة أم فى العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن فى اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن فى العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا
فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبابا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة فى اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال فى النهاية نعم وبحث الشاطبى المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجرى مجراه فى المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع قلته تفقهاوا ولم أره نصا

* (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) *

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح فى الحواشى (وهى أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهى ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرد الباب قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقانى نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم ورأى الذين أصلهما وحدث) علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبنى على ما سيجىء من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال اللقانى اشارة الى فرق بينه وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثى مستعمل فى العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته فى العلم أيضا بخلاف الخمسة التى ستذكر فليس لها ثلاثى مستعمل فى العلم الاخبر بمعنى علم قال الرضى وأما أخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأ ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت فى بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبئ والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لما قبله والصنف ضمن معناهما ثم مثل المصنف بقوله اذ يريكهم الله اشارة الى أن أرى أعم من أرى القلبية

والحلمية وفى الرضى وألحق بعضهم أرى الحلمية باعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف (قوله كما فى قول النابغة) ٢٦٥ أى يجوز زرعة بن عمرو بن خويلد

وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشرى وهو مبنى على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح فى حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذى نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو (اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا فى الاول وكثيرا فى الثانى مفعول ثالث وفى هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبنى للمفعول كما فى قول النابغة

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير اهل اليمن

فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثانى وخير الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالتاء المفعول الاول وسوداء الثانى ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بنى كلاب

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما ان تعودينى

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثانى ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن خلف اليشكرى

أو منعتم ما تسألون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل فى الجميع مبنى للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا ارى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبا اخبرا * حدث أنبا كذاك خبرا

وقال الناظم فى شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعنى من نصب نبا واخواته ثلاثة أن يحمل الثانى منها على نزع الخافض كما فى آية التحريم وكما فى قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه فى نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذى هو خلاف الاصل اه (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كاعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كاعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الاول ولا فى الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به وبمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لابد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

(قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لان السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الاعشى) أى يمدح قيس بن معديكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه كذا قال العينى وفيه نظر لانه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا اذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلى وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله ان تعودينى) أى بان تعودينى والباء تتعلق بخبرنا وان مصدرية والمعنى ليس عليك باس بسبب عيادتك اياى وقت غياب بعلك (قوله وان فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذى هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمن أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولانه قيل بانه قياسى

(٣٤ تصريح ل) فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك اذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمى

ومما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطي في نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عدم وجوده بلا خلاف اه وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال ٢٦٦ من الهاء المجرورة بمنع مؤولا بذا اقتصارا لا بمقتصرا اذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اه (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم

وما لمفعولي علمت مطلقا * للثاني والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدا وخبرا لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم يؤثر فيهما شيا (ولنا) من الادلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرانى الله أمنع عاصم) * وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فانت مبتدا وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذى * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذى في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدى) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذ يريكموهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولى كسا في الحذف) لهما أو لاحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

الحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو كاول مفعولي أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد يوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذاك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشئ لان أعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أي بالمفعولين الاخيرين خلافا لنا في انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان) عبارة غيره فاذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الا مرفوعان بلا منصوب

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله

لا

حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الا منصوبان بحسب الاصل قبل التاخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيا) يتامل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والا شكل

ما ياتى من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أى مؤولة بمفرد فلا ينافى ما ياتى قريبا ان كيف تحيي الموتى فى موضع نصب على انها مفعول ثان لارنى (قوله انما حفظ الخ) قال اللقانى انما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد وهو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالتزام الخ) أجاب المنكت بان ما قاله مبنى على ما اختاره فى التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى فى المتعدى الى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنكت الا ان المنكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقانى يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أى لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفى الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثانى مذهب الاخفش (قوله وبادعاء ان الرؤية هنا علمية) يعنى وبادعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثانى فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعد بالواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا

والثانى منهما كثانى اثنى كسا * ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى ان الحكم غير زيد فى قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف الثانى أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المبتدا والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثانى (نحو رب أرنى كيف تحيي الموتى) فارنى فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابى حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبى انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته اياه أى عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثانى (بادعاء ان الرؤية هنا) أى فى أرنى كيف تحيي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا لجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو اثنسا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما فى تاويله)

هنا كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزالة اشراقا وملتفتا * ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بانه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوى وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحى فتدبر (قوله أى الاسم) أى الصريح وكان ينبغى للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقانى ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ظلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوى أى ترجيع اللفظ الى الاسم فى الاول والفعل فى الثانى باى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كاعجبنى قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بها معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو اولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أى أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوى تعرف ما فى قول الشارح الآتى ان المؤول ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصدر أى لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثانى بان الصحيح ان فاعل يهدى ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أى أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمى قد ينازع ٢٦٨ فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم

أى الاسم (أسند اليه فعل) تام متصرف أو جامد (أو ما فى تاويله) أى الفعل (مقدم) أى الفعل وما فى تاويله على المسند اليه (أصلى المحل) فى التقديم (و) أصلى (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكى (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا ألم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا سير أى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قول الشاعر * بدا لى من تلك القلوص بداء * واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أى من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى

وفاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تاويل أولم يهد لهم كثرة اهلاكنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز فى باب المبتدا نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان

الفاعل الجملة لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر وأيا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله أو ما فى تاويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحى والضمير فى قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سياتى ذكره فى الاحكام وأخذه فى الحد دور وقد يجاب بان المأخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أى المحكوم به يتاخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا فلم يندفع الدور ان يكون الحد لفظيا أى بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تامله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترز به عن السابك فى غيره فانه أعم (قوله دون لو وكى) لانه لا بد ان يتقدم لو والمصدرية فعل من مادة الودمع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كى اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كى بمدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز به قوله فاعل عن المبتدا فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

(قوله أواسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا الى تتميم الحد وهو ان المسند اما فعل أو ما في تاويله أواسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنوشري ويحسن أن يكون اما لك أنت وزيدا أن تخرجا نغز اوقد نظمته بقولي من جملة أبيات أين لي ما ضمير ذو ضمير * له رفع به وله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التاكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقاني ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف في تاويل يختلف وألوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لافرق بين في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) في قولك أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله

الفاعل الذي كمرفوع أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أوضروب أومضراب أوضريب أوضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * الا ان ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيدا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك قال أبو حيان أواسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيدا أن تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فاياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور أنهما قالا في قلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلي المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا (لان المسند وهو قائم) مقدم في اللفظ و (أصله التاخير لانه خبر) وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وان لم يعتمد على نفي أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله أصل المحل (وذكر) اصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة) غير أصلية لانها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة أصلية تحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا لمخالف الاخير وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى

دون مخرج لكذا اشارة الى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند اليه فعل أو ما في تاويله اذا الفعل فيه انما هو مسند الى ضميره لا اليه ولكن على هذا كان ينبغي أن يعبر بمثله في نحو قام زيد لظهور ان الوصف فيه مسند الى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقرر في المعاني ان في نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق ان الفعل مسند الى زيد ولو بواسطة الاسناد الى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال اللقاني قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله فانها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك انها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتي الذات وكان يلزم قلب

الواو وادغامها في الياء فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتدغم وعلى انها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لانها منقلبة عن الالف فلا يتاتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة في قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما اصالة ولذا كسر في ارموا أمر الان أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبني الخ) قال الزرقاني وجه اخراجه ان قراءة مصدر المبني للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا لمخالف الخ) قال الدماميني وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقاني

يمكن أن يقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهوره وجيه هو المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تفسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح اذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشري يلزم عليه الدور لانه جعله حكما وأخذ الحكم في التعريف يلزمه الدور * وأجيب بانه تعريف لفظي والتعريف اللفظي هو الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد قاله السيد في شرح المفتاح اه وهو ماخوذ من كلام اللقاني السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم انما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ماظاهره) قال الدنوشري ما في كلامه واقعة على اللفظ الذي يتوهم انه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقاني علته ما سياتي من ان الفاعل لابد منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سياتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدنوشري لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الواو اما للاستئناف واما للعطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ماظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الآيتين ظاهره انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شئ خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر للشئ الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أأنتم

سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيأ فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالاول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو كفى بالله شهيدا) أي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أي هيهات ما توعدون (الحكم (الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد (وأما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجمل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال (و) جاز الامران في (أأنتم تخلقونه) فانتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره تخلقونه والاصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الرجحان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير

تخلقونه مرجع الفاعلية ومرجع الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقوله أأنتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة فى العطف اذ الاستفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوى بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لفظى وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشرى تفسيره الوثيد بالتؤدة وبالرزانة والثانى فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوأدلا للوثيد (قوله ضرورة) قال اللقانى فى المغنى عن ابن السيدان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى نثر ولا شعر ذكره فى بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفى فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبنى على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصرى (وعن الكوفى فى جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاى والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا لوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والثانى (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده (أى حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعى اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى بابه وأما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (فى اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففى

لا ما وقع فى الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقانى أى والعامل مقدر أى يمشى (قوله كما مر فى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر يظهر أما اذا قدر يكون كما فى المغنى فلا شذوذ أى مشيها يكون وئيدا أى يوجد (قوله ففيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال اللقانى وجه ضعف البدل انه فى قوة احلاله محل المبدل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أى شئ أى مثبت كائن المشى للجمال وئيدا وفيه بحث اذ يغتفر فى الشئ حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير

تابع ومثله فى ذلك ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء فى به فتامله (قوله انه لا بد منه) قال اللقانى محمول على فعل مبنى له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبنى للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قول وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو يا قوم اضربن ويا هندا اضربن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعلة كالثابت ويأتى فى كلام الشارح انه يطرد حذفه فى أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أى محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أى التلفظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهرا وضمير (قوله والا فهو ضمير) اى فالفعل المذكور توكيدا فى نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزنى) قال اللقانى الاقرب انه ظرف لمؤمن أى لا يزنى وهو مؤمن حين يزنى لا لسيزنى اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع فى وقته للعلم الضرورى بذلك الا أن فى

تقديم الظرف على واو الحال شيالان واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ما في حيزها (قوله أي الشارب) قال اللقاني قد يقال ان الزاني في قوله لا يزني الزاني نعت للمؤمن محذوفا فالضمير في يشرب يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقاني أي بقرينة السياق اذ ذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على ان فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه ان الحال في كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقاني يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) اشارة الى انه كان الاولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقاني لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق لقوله والا فهو ضمير مستتر ولما ذكره في الامثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقاني أسقط نحو اشارة الى انه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جعلت حتى فيه على انها الاستثناء كالغائية كما في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الا أن ٢٧٢ تردني أي ردك اياي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ

يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا يشرب هو أي الشارب) لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو كلا اذا بلغت التراقي) ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (أي اذا بلغت) هي أي (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي العرب (اذا كان غدا فاتني) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

(فان كان لا يرضيك حين تردني * الى قطري) لا أخالك راضيا

ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع يكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي اذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في غد هذا في المثال (و) في البيت (فان كان هو أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي اجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي أفعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفي المصدر نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم (الرابع انه يصح حذف

قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أي وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشري قد نظمت هذه الاربعة وزدت عليها خامسا بقولي

فعله) بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغني عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه وبقي موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو * فتلقفها رجل رجل * والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد نحو حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو اطعام الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندي انه في مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدا فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على ان اطعام في تأويل أن يطعم وهذا تأويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لان فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية

(قوله وقطري بفتح القاف الخ) قال الدنوشري هكذا في بعض النسخ وبعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحرر الجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله بجلدت الخ) قال اللقانى ان قلت ما الداعى الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو ان بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفى أو شبهه تقرر ذلك النفى أو شبهه وتثبت ضد المنفى لما بعدها ومحال نفى كل وجد وثبوت أعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السابقة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لاعظم فليتامل اه وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أى ملفوظ به) قال الدنوشرى فسر محقق بقوله أى ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام ولقائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقانى قرر الشيخ التفتازانى كونه منه بان الجواب المذكور انما يثبت عند

فعله) جوازا (ان أجيب به نفى كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ماقام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والجملة فعلية (أى بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفى فى الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد)

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر ووشئ فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أى ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق مافرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازانى وهو متعين لان القضية الشرطية لاتستدعى الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها ومما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لايجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن أن يقال ان الجملة الفعلية فى هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لاتطابق جملة السؤال فى الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامى وأبى بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبنى للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى الحواشى لايجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبنى للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبنى للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور فلا ينافى ذلك كون السؤال مقدرا مفروضا * فان قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر مالا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد أشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر فى تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشى المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله ومما يقال قائله الدماميني (قوله لان الفاعل لايتقدم) هذا التباس فى فهم كلام أهل المعانى فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخرا وقدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان المسند اليه اذا أتى به مقدما كما فى الآية وصح ان يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لايخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لاتطابق جملة السؤال) أى لفظا فلا ينافى انها مطابقة لها معنى لان من خلق اختصارا لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد أم عمرو الى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان مجىء الجواب جملة فعلية فى ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترن بالهمزة ماهو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ماهو محقق ولاشك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الا جملة اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغى ان لايقع شك فى تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد فى ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشرى قد ألغزت فى ذلك فقلت

أفدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجىء بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق بادى وفيه نظر فان مثله كثير (قوله وهو قياسى) قدمه على بقية المعطوفات فقد يفهم انها سماعية لكن الظاهر انها قياسية انتهى (قوله خبر مبتدا محذوف) رده فى المغنى فى بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفى قوله مبتدآت حذفت اخبارها قلب كما قال الدمامينى والاصل اخبار حذفت مبتدآتها ونوزع فى ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشرى ألحق عندى طريقة ثالثة وهى تجويز الوجهين جميعا (قوله لان أحلت الخ) قال اللقانى فيه بحث اذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذى يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليامل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وان كان منصوبا على التوهم اى توهم انه قيل غدات حلت عبيطات السدائف * لكان جيدا نظير بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * البيت المشهور وقال الشهاب القاسمى هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه والتقدير لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له فى الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده الخصوص ألا ترى انهم يستدلون فى باب الاكتفاء بتقدير شئ فى كلام لوجوده فى آخر وان كان وجوده فى ذلك الآخر لا يستلزم وجوده فى الاول باعتبار تعلقه به

وهو ضرار بن نهشل بن أخى يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلى

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيده يروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن أما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفاء فى صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كما فى الآية والبيت (قياسى وفاقا للجرمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع فى الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (فى المسجد رجل) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أى يعظهم زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا

(أو استلزمه) أى استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أى وحلت له الخمر لان أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكى ان الكسائى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال باضمار فعل أى وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا لنقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسره) أى فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وقن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجمعه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر ان الفعل يوجد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تاكيد لفظي لكما تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقد مر في باب المبتدا والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر الفعلي اذا كان رافعا لضمير المبتدا المستتر لا البارز ٢٧٥ لانه لا لبس لضعف لغة الحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا نعم مر ان التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو ان تانيث الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف

والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو بمنزلته (يوجد مع تثنيته وجمعه كما يوجد مع افراده فكما تقول قام أخوك) أو أقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقائم اخوتك) وأقائم اخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث ألحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليها أشار الناظم بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزد شنوءة) بفتح الهمز وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدا وأسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الي كذا أو أزدى الي كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك) وفي الحديث أو مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والاصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فاولى لك ذا واقيه)

فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال من المضاف اليه وهو الكاف

التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها انتهى ويرد عليه انه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلا منهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتامل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدنوشري أو بدل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد ببعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذا لمحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني فيصح فيه التاويلان الآتيان من الصحيح بمقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم ان ذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة لطيئ وازد شنوءة وان الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن ازد شنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عينائك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فاولى لك دعاء الخ) قال العينى فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائى أولى فاولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فاولى لك بالفاء عطف على أولى الاول كرر للتاكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فاولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والالف فيه للالحاق لا للتانيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى ان يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه ويلك ثم بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سياتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اختلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذى * أضحت له جل المناقب

نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب
راقت ورق نسيمها
فحكت لنا صور الحبائب
حضر الشراب فلم يطب
شرب الشراب وأنت غائب
انتهى ولا يخفى ان أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه الى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان احداهما مكنية والاخرى تخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان ايضا وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى ادرار شئ كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوابها) أى ابتداء دفعا لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى ومثله قوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وفيما عدا المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدا) قال اللقانى

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فاولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلتفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلومونني فى اشتراء النخيـ * ـل أهلى) فكلهم ألوم
فاهلى فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده (وأهل الذى باع يلحونه * كما لحى البائع الاول)
(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب)
فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسو أعلى غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو أقائمات الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان طيئ وأزد شنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا وتانيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التانيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا التاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم
وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند
(لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتاخير) للمبتدا (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وان كانا له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو وكلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا الا على ما بعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبني زيد وجهه أخوك لان بدل الكل تقرير للبدل منه ويدان بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلم بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذ اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع لزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الاسناد الى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان العطف على محل جملة شرهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار ان الناس اسم جمع (قوله لاجل فقره) قال الزرقاني اشارة الى ان الضمير في عليه يرجع الى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت قبله وكلمة على للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته اياكم (قوله وان كان مؤنثا) قال اللقاني أي تانيثا معنويا لا لفظيا (قوله تاما كان الخ) وقال الدنوشري يوجب عمل الفاعل على

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لا ضمائر (لقول الائمة) من أهل اللغة (ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب و (لا يختصان بلغة قوم باعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما

تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقول وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر

ذريني للغنى أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليه * (وان كانا له نسب وخير)

وألحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم أحدا يجيز فاما زيد وعمرو ولاقاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (انه ان كان مؤنثا أتى فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا فاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم * وتاء تانيث تلي الماضي اذا * كان لانثى (و بتاء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في الناظم (ويجب ذلك) التانيث (في مسئلتين احداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقية التانيث أو مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ماله فرج والمجازي خلافه فالحقيقة (كهند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

ما هو أعم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتانيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة وانما يصح في حروف المباني اذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وتاء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا و يمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانيث في المثال المذكور على الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التانيث) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهند ان زيدا

(قوله ماقام أومايقوم الاهى) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه فى مثل ذلك محذوف وانظر لم وجب التذكير فى ماقام أو يقوم الاهى ولم يجز الامران بناء على ماياتى عن الناظم فى المؤنث الحقيقى الظاهر المفصول بالا وأى فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لان قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر انه لايجب فيه التانيث وكلام الدمامينى فى شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين فى ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذى ذكره الشارح وجوب التذكير فى المنفصل غير المفصول بالا نحو غلام هند حضر هى معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة ان مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل هند قامت احتمل ان المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم فى الجملة بان يكون الوجوب لوجود اللبس فى بعض المواضع والباقى طرد اللباب (قوله وفى هذا التاويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لامانع من اعتبار الامرين والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفى عروس الافراح للبهاء السبكى فى آخر أحوال المسند اليه أهمل المصنف يعنى الخطيب القزوينى أمورا من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى قد جاءته موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا ارض تقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلى اشكاله لاشذوذ فى هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على جميع خلافا لابن كيسان

المنفصل نحو) هند (ماقام) الاهى (أومايقوم الاهى) والشمس ماطلع الاهى أومايطلع الاهى فالتذكير واجب فى النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لايكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لايمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها فى الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله

*ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائى يصف سحابة وأرضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها

وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء فى الكلام الشريف قال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بانه انما ثبت ماذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لايجيز فى الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما اثبتت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لايخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الاعلم حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولاضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفى هذا التاويل نظر لان وجود الهاء فى ابقالها ياباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس فى قصيدة يمدح بها هوذة بن على الحنفى ويهجو قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثى

فاما ترينى ولى لمة * (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والهمزة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقى التانيث نحو اذا قالت امرأة عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

المؤنث المجازى أما اذا أريد بالمؤنث المجازى عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ

قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لايضر الوزن لان القافية مؤسسة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف روى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هى الحرف الاخير من البيت الذى يكمل البيت (قوله حقيقى تانيث) قال الزرقانى هو على ماقال الشارح ماكان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم رد على ماقاله ماليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغى أن يريد بالفرج محل الوطء شمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشرى المراد بالحر فيه الفرج قال فى المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والاصل ح فحذف الحاء التى هى لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على جريح ويجمع على احراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى صولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الشاعر

كل امرئ يحمى حره * أسوده وأحمره

انتهى ويجوز أن يكون الحر في كلام ابن مالك من المخفف ويجوز ان يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على انه مختص بفرج المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تاويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان أل في ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما ياتي في باب نعم وبئس (قوله وسياتي ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر او المجرد منها كشجر وتمر كما سيجيء (قوله الحقيقي) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به في القطر لاخراج المجازي نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه ومما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ بعد ذلك للمجازي المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله الآتي الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله في القطر لما جمع بالف وتاء مزيدتين باصطفى البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسياتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما ياتي عن اللقاني من المنازعة في استشهاد ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعد العرب (وهو ردي لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جاز في) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسياتي ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مسئلتين احداهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفى يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخيطل أم سوء) * على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا لحكاية الشاهد بتمامه وانما يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو أتى القاضي بنت الواقف

(والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الا هند (وأنشد) الاخفش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ريبه وذم * في حربنا الا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك في النثر) على قلة فقال

والحذف مع فصل بالا أفضلا * كما زكا الافتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشري قال اللقاني هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي تجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول اذا كان الفصل بالا مع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقاني وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

لغيره كنساء في الاول وأخذه في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لانهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال للقاني ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشري رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والا لزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربي بين العروبة هم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعاريب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكهي ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضي غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبارة الرضي وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما في الجمليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا أن المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقاني قضيته ان نحو جمالات الجمليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذ الاصل بنو الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

(وقرئ ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاتى في جانب التذكير بالمشعر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين أحدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أي صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

(الا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو والا الذي آمنت به بنو اسرائيل) فاتت الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي) * والطاعنون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

للشكل فى الجمع (قوله أى اللاتى) قال الدنوشرى فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشرى قد يرد هذا النظر بان أل انما كانت معرفة لا موصولة فى المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فال فيها موصولة لانها للحدوث والمعنى اذا جاءك اللاتى تجدد منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقانى قالوا ولكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيد اوقضية كلام المصنف ان ماذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع فى كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التاخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أى الراجح (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقانى أى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول ٢٨١ اللبس حينئذ وخوف اللبس

تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير فى جاءك المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة (أولان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته (أولان أل) فى المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتى وهى) أى اللاتى (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفى هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا الا رجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرد فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجىء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجىء الفاعل بعدهما (وقد) يتاخر الفعل والفاعل و(يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم

والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل

(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أى الاصل (ففى مسئلتين احداهما أن يخشى اللبس) فى الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم * وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين فى هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثانى مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتاخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك) فى النظم وغيره (وخالفهم) فى ذلك (ابن الحاج) فى نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شئ من هذه

(٣٦ تصريح ل)

يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف فى باب تعدى الفعل ولزومه ياباه لانهما جعلا حذف الجار فى نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة فى ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجمال فقال

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يهتم فى الاقوال فاللفظ ان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما المجمل * فربما يفهمه من يعقل وذاك ان لا تفهم المخاطبا * ولا سواه بل تصير واقفا

بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع فى خط الشهاب القاسمى وغيره تقديم الفاعل فى أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تاخيره وتقديم المفعول كما وقع فى أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أى كما فى عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما ياتى فى كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف فى مسئلة وجوب تقديم المبتدا على الخبر اذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقانى

وحكمه القبول فى الموارد * فاحفظه نظما أعظم الفوائد (قوله انه لاخلاف الخ) اذا تساويا تعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدا على الخبر فاى فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين فى الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله فى ذلك فجاز الوجهان وماذكر لا ينافى ذلك تامل انتهى بقى ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

الاغراض الواهية (محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (و بان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضا فى الاجمال كما ان لهم غرضا فى البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتى باللفظ المحتمل (وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل و يتاخر البيان الى وقت الحاجة كما ختار ومنقاد فانهما مجملان لتردد هما بين الفاعل و المفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبى حنيفة وأصحاب الظاهر وأبى اسحق المروزى وأبى بكر الصيرفى لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) فى معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (فى انه يجوز فى نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال فى الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيدا عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بالا عند) أبى موسى (الجزولى وجماعة) من المتاخرين فانهم أوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى

(ولما أبى الاجماح فؤاده) * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماح على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شئ (وقوله) وهو مجنون بنى عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها)

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى الا وشيجه * ويغرس الا فى منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل و ينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

(قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجه ذلك ان المبتدا والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال فى الباقى) فيه نظر لان الباقى لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض فى الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقانى ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل فى ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول فى كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق فى انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل الحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع الا ارتفع اللبس وهذا المقدار مختلف فى انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن وهو لان التقدير فى ماضرب الا عمرا زيد ماضرب احدا أجد الا عمرا زيد كما قاله فى المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد فى المغنى فى الباب الخامس قول أبى البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) فى القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعى رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثانى من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

الفاعل وهو وشيجة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلا مما يتعلق بذلك وسياتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا أحدا وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف أو معمول لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا في ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد الا معمولا لغير العامل في المستثنى ما قبل الا لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها نلت الامل

في غير مستثنى كذاك أثبتا
ما منه مستثنى وتابعا أتى

فهكذا قد قاله في المغنى نقلا عن التسهيل ذاك المغنى وجوز الرضى قد رأيتكا اذ لم يكن الا الردى بلا تكا

وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضى وقال في بيان الصورة الاخيرة فان

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم و وشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيد افاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشئ اذا حلى في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز افنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسئلتين احداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (الا في نثر ولا) في (شعر وأجاز فيهما الاخفش وابن جنى) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه وأجازه البصريون في ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عني عديا بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالاينة والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فستثنيان

ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله ففي مسئلتين) قياس ما ياتي في التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضرب زيدا (قوله ان يتصل) قال اللقاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التاخر وأما انه يوجب التوسط فلا بل يجوزه ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل اذ ولا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

راجع هذا وحرره وقال الدنوشري ويمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب مخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال اللقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال اللقاني مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ماضرب عمرا الا زيدان عمرا لم يضربه الا زيد ومعنى ماضرب الا زيد عمرا ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتبسا بعمرو (قوله وغير الكسائي قدر المنصوب والمجرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ماضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور عامله مضمرا و بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بان تقدير السؤال لابد منه في دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا

لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا يخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحو زان نوره الشجر * (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي) فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ماضرب عمرا الا زيدا (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ماعاب الا لئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبانا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ماعاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبانا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبان بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله)

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحد أحدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني (وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا) * عشية انأى الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانأى بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور وغير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففي مسئلتين احداهما أن يكون) المفعول (مما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فاى آيات الله تنكرون) فاى مفعول مقدم لتنكرون أو اسم شرط نحو (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللقانى هذا الضابط شامل لنحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد فى الضابط ولم يحصل الفصل بين اما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الاحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذى ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا الوأخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم انه لا فرق فى المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه طرفا كما مثل المصنف أو غيره كما فى اما زيدا فاكس جبة والاصل أما فاكس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتاخير الظرف كما أشرنا اليه وهو الذى دل عليه قول الشارح فانه يكتفى بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لان الغرض الفصل بين اما والفاء وانما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب انها انما تمنع فيما بعدها الخ) الاظهر أن يقال أنها انما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التاخير ونظير ذلك أن المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم فغير نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافى صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر فى أحدهما الا اذا عم فى الضمير لان الحصر انما يكون فى المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الاولى للشارح أن يجعل قيد

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية فى جواب اما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أى لعامل المفعول (منصوب غيره) أى غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أى على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلى الفاء أما المنوطة أو المقدرة فيفصل بينهما بالمفعول * فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا فى المفعول * فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت فى مركزها الاصلى وهى ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف) ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول * (تنبيه) * يدرك بالتامل فيما تقدم (اذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر فى أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الاصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال فى الفاعل (واذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فان كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (وتاخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربنى زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمر (فاعلا والظاهر مفعولا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب اما (تاخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) فى النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لانه سوى) فى النظم (بين هذه المسئلة) وهى مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) فى وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع الى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر فى أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان فى كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسياتى فى باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر فى أحدهما بقرينة قوله وما بالا أو بانما انحصر أخرا لا غير منحصر فى الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل فى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فانك اذا قلت ضرب زيدا اما عمرو واما أنا وأكرمك أما أنا واما زيدا وقلت ان أكرمك لزيد وان أهانك لهو وهذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تاخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بان مراد الناظم بالتاخير عدم التوسط فقط لاعدمه وعدم التقديم بدليل افراد مسئلة التقديم بقوله وقد يجئ المفعول قبل الفعل مع شمول

ماقبلها ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ماذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بان في كلامه ايهام التساوي لانهما لا يفيدان عدم الايهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعبير المصنف بالايهام دون الدلالة والاقتضاء فتامل (قوله وانه يجب تاخير الفاعل الخ) لايخفى انه اذا وجب تاخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلتي وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب *(هذا باب النائب عن الفاعل)* (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في أحكام الفاعل انه لابد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تاويل ماتقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به) نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لان يحذف وتفصيله ومايتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو لغرض لفظي) قال اللقاني اعلم أن الغرض من الفعل هو ماقصد حصوله منه وفائدته مايترتب حصوله عليه قصدا بالفعل أولا فبينهما فان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا في المقال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وتانيث اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوي) قال اللقاني أي معنى يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها العلم الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا (قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التاخير الخ) قال الدنوشري لم يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لان الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل وأشار بقوله واحدا الى انه لا يجوز تعدده كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازي كاسناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ماخوذ من كلام اللقاني فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخر كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحدا اشارة الى معنى آخر ناب عنه

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد النفي بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل و يخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ماعوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره و (كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

(علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال خلقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقها عرضا اذا هوى امرأة أي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (او) لغرض (معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض) اي قصد (نحو فان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به فانه الى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض ٢٨٧ وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي التبعيض انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهي للتبعيض الثاني ان المراد البيان اللغوي والنعت مبين للنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض ان المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما معتل الفاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضي الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا فالاول (نحو وامسحوا في أيديهم و) الثاني نحو (قوللئسير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير وامسط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مر بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قوله مسير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد ابهاما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه انما يراعى محل يظهر) اعرابه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول كمذوب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن ايازان الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابه انتهى وأقول سيأتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم مما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) اشارة الى رد ما قاله الحفيد ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتي في قوله * وقالت متى يبخل عليك ويتعلل * فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لانه يوهم

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اتيانه بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظلوم * فان الرفع يظهر في الفاعل اذا أضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الا شذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل يدعى ان الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتامل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في مسؤلا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجوب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فللبس لانه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون مجرور النائب ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شئ كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به أما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا اشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثل له بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مرر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاضل (فلا يجوزان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكي الا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مرر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عائدا على شئ من الخبر وهو آخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كالجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا ترادف الايجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو ما هند فلانه لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزله الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فانا لك اذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

هنه بمنع ورود فان المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان المجرور والمؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه القضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لانها للعدد لا لوصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أرادا ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي (وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة وا (لمعنى ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد بما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

فليحرر بقي ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو فمن عفي له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ابهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قيم وقعد

(٣٧ تصريح ل) فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلى وحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما اذا كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتامل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

وان يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفي المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاشموني في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أي لاضافته ٢٩٠ لمبني كما في لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسي قول الحوفي قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بانه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بني لاضافته الى مضمر وموضعه رفع لان الاضافة الى المضمر لا توسع البناء مطلقا والا لجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية في الاول) قال الدنوشري ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون وانما قلنا ظاهره الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوي فيما قال من انه جزء العلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية في الاول فنسب العلمية اليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أقعد فليتامل (قوله لامتناع رفعهن) قال جعفر الدنوشري أي لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المعقول ان الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي * وباشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زماني أو مكاني (متصرف مختص) فالزماني (نحو صيم رمضان و) المكاني نحو (جلس أمام الامير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذي ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر انه لا وجه لتردد الشهاب في انه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فاما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الاصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أقعد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنواني بانه يمكن أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه انه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالفية فان قلت كان ينبغي أن يقول وما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبني يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازه (الاخفش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني و (كقوله)

وانما يرضى المنيب ربه * (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فمعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله)

وهو رؤبة (لم يعن بالعلياء الا سيدا) * ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقدير يشمل مذهب الكوفيين والاخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما وانما أقيم المفعول به غايته ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطي المجرور (مسئلة * وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطى زيد دينارا وأعطى دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الاول ويعزى لسيبويه

(فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخضراوي) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازه ان لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا عمرا بكرا سمينا) فتقول اعلم زيدا عمرا بكرا سمين قاله أبو حيان

فيدخل فيه التقديري كأعلمت موسى قائما لكنه ينقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتامل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن ان يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشري ان أراد به ان المسند اليه في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم في نحو أعطى زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفعه مجاز) قال الدنوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشري الظاهر أنهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتاخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتاخر وان كان بعد النيابة رتبته التاخير على انا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشحه ان ابن طلحة أجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتاخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته في باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسند اليه بكل

في النكت الحسان وقال الشاطبي أجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اهـ وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تاخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا ماخوذ والفرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ أبدا ودرهما ماخوذ أبدا (وقيل) يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطي درهم زيدا ويتعين أعطي زيد درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مقامه لان الاعطاء لا يعمل لانه معمول لغيره اهـ (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جامدا أم لا وسواء أكان نكرة والاول معرفة أم لا (للالباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيدا اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي و) ابن هشام (الخضراوي وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا و يمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتاخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتامل (قوله لصحة اطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المفعولية لا تطلق على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وانما المفعول فى الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لايهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل اطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متحاشى عنها فى عرفهم وأما فى نفس الامر فليسا مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل

فى كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب اعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور فى المقرب (اذ الم يلبس فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوى والابدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلد بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان (الاخيران) فاصلهما (مبتدأ وخبر شبها) فى نصبهما (بمفعولى أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت) * كراما مواليها لئيما صميمها

فالتاء هى المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما والهاء ضمير بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث باب أعلم (ان فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة الثانى من باب كساحيث لا لبس) فانه قال

وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول (ولا مع المختلف فيه) وهو اقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غاية ما فى الباب ان حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا والى ذلك أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (و يشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضارب و) الاول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

(قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتاخيره وغير ذلك من الاحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم ان تسميتها بذلك هجرت فليتامل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الاولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل انه لا يكون الا اسما اما صريحا واما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وان كان تعرضه له التزاما دافعا لهذا الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثانى تدل على عدم ثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم انما ضموا الثانى مما أوله تاء زيدة لانه لو بقى مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدي (قوله وفي جعل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بقام وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلست في المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس الجلوس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشري ينظر هل يقدر في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية أعل عينا لاخراجه نحو عور بخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي يوقع عليه الاعلال بخلاف المعل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله واشمام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للمذهبين الاخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبي وينظر هل يمكن اجراؤه على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتي عن المرادي (قوله فيهما) أي الاخلاص والاشمام وقيل في حالتهما فبوع والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادي الخ) قال الدنوشري قول المرادي هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة الا أن هذا زيادة تحرير كما ذكر وذكر الاشموني ان الحركة المنطوق بها حركة تامة متوجهة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي وحكى ما قال المرادي أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثاني التالي تا المطاوعه * كالاول أجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء أكان متعديا أولازما فالثاني (كانطلق و) الاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعله كاستحلى

وفي جعل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (ويكسر ما قبل الآخر من الماضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر في مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصروا بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول في رؤي زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طيئ فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منفتحا * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام) من الواوي (وباع) من اليائي (أو) كان (على) وزن (افتعل وانفعل كاختار) من اليائي (وانقاد) من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها اخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف (ياء فيهما) واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من تميس وأكثر بني أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لاشيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله

وأكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلى * في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(قال) رؤبة في الضم الخالص (ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدنوشري قد يقال لا يتعين كونهما توكيد اللاولى بل يجوز كونهما توكيد اللثانية الا ان يقال ان مخالفتها للثانية في حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشري ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحالك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشري ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففي القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفة (قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أي ايقاع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الاجمال وبين اللبس والاجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده قال الدنوشري ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيبا مفعول مطلق أي نفعا ونفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روى وما ينفع شيبا ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذ تحالك) * تختبط الشوك ولا تشالك

فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيأ وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتعزى لفقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما الالبس من كسر كخفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وان بشكل خيف لبس يجتنب * (واصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) في الخاء والباء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في (خفت وبعت الاولين (والكسر في) عقت (الثالث و) تعين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) في ذلك (للالباس) بل أجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضارع الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن ادعم بن مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت الينا ولوردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعني في المضعف فتحصل في فاء

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقانى قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحد والضبط لاقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتامله اه ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما ياتى فى التتمات (قوله ناصب لضميره) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات وياتى قريبا عن التكميت انه يكون فى المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشرى المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدنوشرى وفى نكت السيوطى نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون فى المرفوع كما يكون فى المنصوب وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مسندا الى ضمير الاسم وفى فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذى ذكره *(فائدة)*

نحو قوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون من باب الاشتغال واياى فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياى فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هى صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقدما لارهبون لانه نصب الضمير الذى بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائى فى شرحه على الآجرومية فى باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوى فى حاشيته على البجائى قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد فى حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام ان قوله واياى فارهبون من باب الاضمار على

النصب

شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا فى اياى اذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال فى اياى فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما فى باب الاضمار لانه فرد من ذلك الباب لان التقدير واياى ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو اوكد فى الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو ههنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اه والذى أوقع الشارح فى ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياى فارهبون من باب قولك زيدا ارهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك

المضاعف ما ثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله * وما لباع قدير لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء فى قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان أصله ان زيد الماء فى الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت اليتا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مغرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسياتى فى التصريف توجيه كل من القولين

(هذا باب الاشتغال)

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو ملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أى لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا اشتغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فيما بعده) من الجملة الفعلية (فى موضع رفع على الخبرية) للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدا والخبر (حينئذ) أى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثانى) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

مشكل على ما سيأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الامرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا كلام اجمالي وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان بأي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيدا ضربته فاجازه بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فالحكم بعدم ٢٩٧ محلية الجملة لكون الفعل مفسرا

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته أقوى من النصب في نحو زيدا ضربت أخاه والنصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به أحسن من النصب في زيدا مررت بأخيه قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فالسابق أنصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا

وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشئ واحد ويرد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الاول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رأيت الا في الشعر هذا

لا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشري ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) * كون النصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به رده بعضهم بقوله وليس الامر كذلك عندي لان الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة ويزيد السببي بتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع في الحقيقة فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد في زيد مررت به وممن نص على ان النصب في الاول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه

(٣٨ تصريح ل) لانه ذكره ثانيا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول زيدا أكرمت أباه وزيدا مررت به فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائدا لا اعراب له وللفراء وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما او المخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقاني بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدا ويكون مرادهم بكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهرا او مقدرا او يتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذا بعموم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقانى أى الفعل الصريح أى المصرح به لا المقدر فانه لا يليها أى لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعموله ٢٩٨ كقولك ان زيدا القيته فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقانى لم يذكر النهى من أقسامه لان الطلب فيه يلاقى الفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقانى يتعلق فى المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر * فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضى الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة * قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتاخيره والباء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هى الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعاء حاصلا بالصيغة مدلولان لها اذ هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أى ذا طلب كما فى النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الانشاء أى مقامه

مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فاجاز أن يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائى بما اذا لم يكن فى حيزها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن فى حيزها فعل تسلت عنه ذا هله بخلاف ما اذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازانى وغيره (ومتى عمر القيته) فيجب النصب لما ذكر فى هل وسياتى الكلام على الهمزة فى المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا القيته فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا أن هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر) عند سيبويه (وأما فى) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز فى الكلام متى عمر القيته وحيثما زيدا القيته فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى (فيقع الاشتغال بعدهما (فى) نثر (الكلام نحو اذا زيد القيته) فاكرمه (أو) اذ زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع اذ (و) تقول فى ان والفعل ماض لفظا (ان زيد القيته فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (فى) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال (فى الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) فى النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا فى الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها فى الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما فى جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يخص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب فى ست مسائل احداها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخير أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا أضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجرى ونوقش فيه وقال أبو على كنت أستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتى الامر والنهى حتى مر بى قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم نائما

(وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (فى محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف اليه

الكلام الخبرى لاخبر المبتدا (قوله ثم استؤنف) قال اللقانى اشارة الى أن الفاء استئنافية عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لان شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف فى الآخرة (قوله أظلمنى وأظلمه) قال الدنوشرى فى بعض النسخ أظلمنى بلا نون والظاهر ان موسى اسم فاعل من أساء ينظر ما محل جملة أظلمنى وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف اليه اذ رب مضاف الى موسى اه وهذا مما يتعجب منه لان أظلمنى لا يستقيم الوزن معه الا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الزرقانى رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فهى مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمنى أفعل تفضيل مبتدا وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصيب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمنى منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أى أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت انه ورد بالنصب فاظلمه بالنصب معطوف على أظلمنى ولا يضر فى الوزن تحريك الميم بالفتح فى الاول وبالضم فى الثانى أى الزائد منا فى الظلم قال فى باب أفعل التفضيل من التسهيل واذا قيدت اضافته أى فعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل استعمال العارى ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ الا بعض ما أضيف اليه وشذ أظلمنى وأظلمه اه وقال ابن يسعون فى المصباح فى شرح أبيات الايضاح بعد ان أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصيب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنه ثم قال فان قلت أضمرت المبتدأ كما أضمرت فى قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على اشارة المتكلم الى نفسه من غير أن ينزل منزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا هنا * فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا * قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى انهم قالوا باتميم كلهم فحملوه على

مقامه وهو الزانية والزانى وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهى فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزانى ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة فى مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا) المثال فانه يمنع زيادة الفاء فى خبر المبتدا اما لم يكن المبتدا موصولا بفعل أو بظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء فى خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء فى خبر المبتدا غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ونقله ابن ابازى فى نثيجة المطارحة أيضا عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حى والمراد حى أبيها وحى أمها يعنى ان كرمها ثابت من جهتى نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هى مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هى عليه (وقال المبرد الفاء) فى فاجلدوا (لمعنى الشرط) لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط والمعنى أن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب فى الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب فى المبتدا المشبه للشرط (ومالا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قولى سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو على الفارسى من جعل الفاء زائدة أجاز النصب فى زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يارب موسى أظلمنى وأظلمه * فاصيب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمر وبن أبى عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسى (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن باباشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع فى) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالام (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبه بالشرط فى العموم والابهام (و) يختار (النصب فى) الاسم المنظور فيه الى (الخصوص) بالام (كزيدا أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالد الا تهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل مالا يعمل لان اللام ولا

الغيبة لما كان اللفظ له وان حملته على هذا كأنك قلت أظلمنا في عامك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري عندي في لا الطلبية وقفة وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك * والياء اذا عاشنيا لا تثبت * اه والوقفة في لام الامر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيدا لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر ٣٠٠ فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لانه اذا أمكن تقدير مثل المذكور فلا ينبغي العدول عنه (قوله لان الغالب في الهمزة الخ) ان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقديم فعل مبني للمجهول أجيب بان الاصل موافقة المفسر للمفسر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كباقي أخواتها) أي غير هل لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقاني قد يقال مقتضى ما سياتي من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار في نحو أانتم تخلقونه أرجحية النصب هنا بالفعل فتامله (قوله لان الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشري هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفي الدار زيدا تضربه أولا والفصل له صورة وله أحكام كثيرة منها الفصل بين اذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك ونضيفه مبتدا الى ذيل المغني وفي الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المغني الذي هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لا مع ما بعدها صارا كلمة والاعراب جار على الآخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا * قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذبه الله) برفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة (ويجمع المسئلتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) * واختير نصب قبل (فعل ذي طلب * فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء (وعلى الفعل المقرون باداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم) المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) في ذلك الشئ (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله * وبعدما يلاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها (فان فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب

(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديته بالباء قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى أهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سالت المبرد ان الاخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب اه (وقال الاخفش أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيدا ضربه) فايهم

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الاصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الاعم الاغلب والفعل حينئذ يراعى في الجملة (قوله أولا زيدا رأيته) قال الدنوشري ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغني وغيره وهو لم تتكرر مع دخولها على الماضي والجواب ان ذلك مقتطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشري بغير خطه ان قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهي أقوى من غيرها (قوله فلا

مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربته والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيد (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الامثلة (النفي بما أولا وان نحو ما زيدا رأيته) أولا زيدا رأيته وان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا انها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه اه ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (ما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالاول (كقام زيد وعمرا أكرمته و) الثاني (نحو والانعام خلقها لكم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم بما (نحو ضربت زيدا وأما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم

يليها غالبا الا فعل) أي ومن غير الغالب اضافتها الى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح في باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلا نقله عن سيبويه فهي كهل في انها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه اللقاني بقوله اما الان حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هي بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كما في اذا زيدا تلقاه فاكرمه وأما لانها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست

باخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لان كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشري قد يقال ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا أرجحية النصب ويجاب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا أريد التجدد في احداهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عليكم صمتكم فينبغي أن يختار النصب اذا أريد التجدد منهما والرفع اذا أريد الاستمرار منهما وكذا النصب مختار اذا أريد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع

أو يوجبه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا علل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المغني لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل لانا لا نسلم انها نائبة عن شئ أصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها نائبة عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل فقط فلم يجاو والفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه ايماء الى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيدا ضربته) ٣٠٢ قال اللقاني هذا الكلام صريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبله خلافا لما صرحوا به في قوله

والزاد حتى نعله ألقاها

من ان نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لامكان حمل ألقاها على التاكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا تامل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان مالا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لاصحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شئ هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والآية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح ان كان الفعل صفة اشارة الى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان

الاسم الواقع بعد أما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أما تقع ما بعدها مما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب) ثمود ممنونا وغير ممنون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيدا ضربته) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هديناهم ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل وأما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار وأما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي (وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شئ خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمل خلقنا أن يكون خبر انا فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة لشئ و بقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر وهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما لم يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شئ (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شئ (نحو وكل شئ فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شئ وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتاخر صفة له أو لشئ وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح) متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثاني

الخلاف الذي ذكره مختص بها فليتأمل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيدا ما أحسنه) قال الدنوشري جعل المانع ماذكر ولا ينافي ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدنوشري صرح

والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد والية أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) والية أشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيدا ما أحسنه أو) زيد (ان رأيته فاكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدا الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور * (تنبيهان) * اثنان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) في البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام ألجأته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علله باخصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحا (مثله في زيدا ضربته) فانه (قال) في أثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربي كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجري أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقناه انتهى المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيدا راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيدا ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا الوعطفته فقلت لا بل عمرا لقيته أو وعمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بما مما مسبوق بفعل (اذا بني الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا ما تشبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشري قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح في ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير مرتضى في نحو زيدا ما أحسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر في الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتأمل انتهى وهو ماخوذ

من حواشي الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدنوشري هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أولا (قوله اذا بني الفعل الخ) قال المرادي وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدماميني في بحث رابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد اختصت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول أولى قال شيخنا بل الاولى الثانى لاستقلال الجملة وهذا لا ينافى التساوى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا فى المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففى بحث الجملة السادسة مما له محل من المغنى ان الخبر مجموعهما كما فى

جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا محل له (قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهى للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فاشار هنا الى انه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجبية تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا فعل انتهى وهو عجيب فان البعض الذى نقل عنه هو اللقانى وقد وجه كلامه وعبارته يعنى ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو

(لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا وذلك (نحو زيد قام وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز فى عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء المجمودة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذه فى زيد اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا

لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا وذلك (نحو زيد قام وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز فى عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء المجمودة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذه فى زيد اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا

لطائفة

رأى جماعة واذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا ثمرة له اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدا فتكون هى أيضا مخبرا بها عنه والرفع أثره أنها عطفت على جملة المبتدا والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا فالضمير قد يقدر اذا لم يوجد فى اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى فى ذلك فى المغنى ثلاثة أقوال ثالثها الجواز فى الواو والمنع

في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشري لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) قال الدنوشري صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدا فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبي كما صرحوا به في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرافع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشري فيه نظر فانه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا أن يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٥ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه

لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليه كما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبرا اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده في محل رفع على انه سياتي في باب أسماء الافعال ما يشعر بان أسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظي لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك في باب المعرب والمبني ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب

فذرني أجول في البلاد لعلني * أسر صديقا أو يساءبي حسود

خرج على ان التقدير أو يساءبي حسود (وهذه أمور متممات لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون ن) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسوفي ذا الباب وصفا اذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شاربه والنعم أنت متجارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وأنت معطي الدرهم وأنت شارب العسل وأنت متجار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما ومالا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري) كضربا النائب عن فعله الطلبي (وهو المبرد والسيرافي و) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و (بخلاف زيدا أنا ضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لا بمعنى الماضي

(٣٩ تصريح ل) يقتضي ان الافعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام وقال الدنوشري قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقاني بهذا تبين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحله محله فعل مع ان أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر * فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف * قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه في اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شيء بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشموني أما المصدر

الذي ينحل الى الحرف المصدري فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبع في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقاني لا يحسن عد هذا شرطا في الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه والعلقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال ابن هشام قال بعض العصريين يحتمل ان يقال اللام في سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدنوشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكر غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بعطف الذي لا يغني متبوعه كما سيجيء قاله اللقاني وتعقب بما نقل عن الرضي من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بيانا صح ان يكون بدلا الا في موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان أراد لفظا فمسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه في ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن أعبدوا الله (قوله والا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودا للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقدره حقيقة ونظيره في

نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيدا أنا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه) فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) ومالا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا لامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيدا الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للاجنبي (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبي من زيدا لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الاجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي (نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما * فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما * قلت عامل المبدل ليس كالمفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسر الغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

التوكيد اللفظي احسن احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت قمت توكيد للضمير فقط ألا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فالضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيدا شكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نحو زيدا الغنة ونحو لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أو لازمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيدا ضربت أخاه كما سيبينه وياتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المجرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيدا ضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا لضميره يجري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابسا لضميره نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائز المتقدم من أنها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهرا ومقدر (أو)

الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مفاعيله ومتعلقاته

قدر ذلك كزيد مررت به فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيدا ضربت أخاه أهنت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضي وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو انما زيدا ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء بجملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضي بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا مامر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقانى هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضى فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسير الا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا الخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بانها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ابن مالك صرح فى قوله تعالى أسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد فى القرآن لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال فى الهمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أى ويرجح الاول بالقرب والثانى بالسلامة من الحذف (باب التعدى واللزوم) (قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشرى دخل فيه شكرته وشكرت له الاول فى المتعدى والثانى فى اللازم وقال السعد التفتازانى ان الثانى من المتعدى أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتى صريح فى ان نحو شكرته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز فى النثر وقد اعترض اللقانى فى حواشى التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ألفية ابن معطى ما نصه فى هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدى وذلك لتساوى الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثانى ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغى ان يجعل الاصل فيه التعدى بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ويلحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص فى وقتين وقيل ان الاصل التعدى بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن باشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدى بالجار الاصل التعدى بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط فى فهم كلام ابن باشاذ فتامله * فان قلت انه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه والجار زائدا نحو مسحت برأسى ورأسى وحسنت بصدره وصدره لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده * قلت فكان يجب ان

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كما فسره وقد قال فى باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل ما يغنى عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية فى أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية فى أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون صرح بذلك فى المغنى (و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففى الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرى

* (هذا باب التعدى واللزوم) * فى الافعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) فى حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثانى

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقانى هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالافعال القاصرة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمى جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هنا لقيد للعلم به من مقابلة المتعدى للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ما صرح به فى بحث الضمائر من اتصال ها الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثانى بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشرى ربما يشكل على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنوانى عن هذا بانها فى أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها فى استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للمفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفى هامش نسخته بغير خطه

المتعدى وله علامتان احداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله * علامة الفعل المعدى ان تصل * هاء غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضرب به عمرو فتصل به) أى يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو ممرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مرمتعديا (و) المتعدى (حكمه أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أى تاملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل وماذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدى النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهى) مطردة فالاولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

قوله أن يصح ان تتصل الخ يقتضى ان نحو صام وجلس متعد دائما ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بان المراد الصحة فى كل وقت وهذا ان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدى ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقانى ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدى والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشرى وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله الا ان ناب) قال اللقانى معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذ التعدى الى شئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدى المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف فى العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انهما ليسا كالشئ الواحد من كل الوجوه والا لم يجز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصرف ونحو أواطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربى زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه فى نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مر بزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشرى يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم تتصل بهما هاء الزمان والمكان

فهما مثلا حينئذ لازمان انتهى وقال اللقانى رحمه الله أعلم ان كلامه صريح فى ان علامتى اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احداهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل اما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا والثانى لازما فان الواسطة التى لا توصف بتعد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف ان تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدى مقابلا للافعال الناقصة وقسيمها مع ما صرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كأنه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالافعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقانى فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط ٣١٠ الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعى فقد لا يرد (قوله من

زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم * لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار أكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسر اوضمها فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) واليها الاشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى (فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشرى مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من أفعال السجايا كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويجاب بانه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبابانه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجايا لان فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدنوشرى يقتضى ان سائر الافعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بان العرض هنا مخصوص وينظر هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة فى قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشرى هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعد اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول حينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عده من أمثلة العرض تنكيب على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عد الناظم له فى أفعال السجايا وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشرى مردود بانه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار به كان كان أصوب لما يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الا متعديا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسى ان اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم

* باجرامه من قنة النيق منهو * وفى الشعر أيضا منعو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهويته

والجار

[illegible] وقال ابن السبكى وجدت بخط والدى أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال

فما انكسر ويقال علمته فتعلم يقال فما تعلم وفرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فانه يعقب الانكسار من غير توقف على شئ آخر وينظر في فهمه وحفظه وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكانه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فما انكسر مخالف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الالحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له

في التكسير والتصغير وغير ذلك الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعلل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشماز) بمعجمتين وهو بناء منتصب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعر واشمأز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد الى اتحاد المصدر بن ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلل (وهو أفوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالاول نحو (افعنلل بزيادة احدى اللامين) وهل هي الاولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل اذا أبى ينقاد و) الثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يعرندني * أدفعه عني ويسرندني

قال أبو عبيدة المعرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت أجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله * كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا * (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف

(قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والالحاق به نادر نحو البيضض وأما اكوهد الفرخ واكوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد ان الواو تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري ان قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية ههنا ايصال الفعل لمدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عدد الامثلة انتهى واعلم أن الامور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية بقي هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو ان للتعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفضيل في شئ وقال لكشف قوله ان كان شرحا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها شئ واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام

التظهير اليها الا ان اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير كتعدية تنويههم على نبوأنهم قال صاحب الكشف فى تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للاقامة يقال ثوى فى المنزل وأثوى غيره والوجه فى تعديته أى لنثوينهم الى ضمير المخاطبين والى الفرق أما اجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوأنهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه فى قول صاحب المفتاح وافتخارا بمواظبتها فان واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفى تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال فى مثل هذا ليس بقياسى كما ياتى وقال فى رسالة التضمين ان منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك فى عكسه وهو اجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره فى الكشاف فى تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذى هو نقيض وأقول يشهد له أيضا ماياتى فى باب حروف الجر عن الكسائى من تعدية رضى فى قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لحمله على نقيضه وهو سخط وماياتى فى باب علامة التانيث وهو كثير فى كلامهم وان شاء الله نتعرض له فيماياتى * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متاتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لايخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ماياتى فى باب حروف الجر من أن الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو ومن بعد كم اذ جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لايعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله فى وبالا كف حال منها) قال الدنوشرى يجوز أن يتعلق بالفعل الذى هو أشارت (قوله وقال التفتازانى) قال الدنوشرى على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو أولا الذى قاله شيخنا انه يجوز والذى يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب فى الفصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير انما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لايعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بانفسهما فاذا انتصب المفعول بعدهما فلا يدعى انه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أى مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعى وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه فى المغنى وقد تكلم على البيت فى ثلاثة مواضع فى بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لايعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق

(اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع)

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع أى أشارت الاصابع فى حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الاكف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان فى موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته (والاكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم ان اشكر لى) وكلت له ووزنت له وقال التفتازانى اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفى التنزيل واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون بغير ذكر اللام (و) الثانى (سماعى خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف أى هو لدن أى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أى يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهزوفى للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

(آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس)

آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لايطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية فى جواب القسم لايعمل ما بعدها فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قتل القمح ونحوه والشاهد فى البيت الاول فى حذف فى ونصب الطريق والاصل ذكر

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ماذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ماسيأتي في كلام الشارح من اختصاص ان المخففة اذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأحببت الينا ان تكون المقدما * ويجاب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والباء الجارة للمتعجب منه زائدة لا متعدية

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أي على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للمنجر * نقلا (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وأن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أوعجبتم ان جاءكم نحو وكيلا يكون دولة) أي بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم وكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كي) مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمني قاله في المغني (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطردمع امن لبس فنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ماذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وماذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعد ما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

(فصل لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض) آخر واصالة المفعول (اما بكونه مبتدا في الاصل) والآخر خبر كما في باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والآخر مفعول معنى كما في باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أي مطلقا لم يتقيد بحار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما في باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(قوله لطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفي عهد سده مسد جملة نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد في الاسمي فعلم أن للحرفي مزيد اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع الحرفي دون الاسمي استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا انك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بنفي ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ماصرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فلينظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اما في واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتامل (قوله لكان قولا قويا) استدل

(٤٠ تصريح ل) له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تاخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلت أن أستفعل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا انما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعد فلا يقع الا حيث (قوله خلافا للاخفش)

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهما زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كاعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجندويأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الا قائما و (كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته محتهدا و (انا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التاخير واليه أشار الناظم بقوله * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كاعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان) الاول (محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيته الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما أبغضك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى (و) فى نحو (الا تذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو وكتب الله لاغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر

*(فصل * وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله و يحذف الناصبها (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سيأتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيد انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وبهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب

عليه *(فصل)*

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقانى الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه بما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أى كثير الدور على الالسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشرى فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب فى كافيته فى مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع فى العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشرى يقتضى ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار اليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما * وذلك (كما) تقدم (فى باب الاشتغال كزيدا اضربته) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سياتى (كيا عبد الله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفى الامثال) العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أى أرسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بمورودها لزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن بقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر فى المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه فى انه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) خيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أى وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين (وفى التحذير باياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا (عن اياك أى اياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أى (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفى التحذير بغيرها) أى بغير اياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أى باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفى الاغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة و) التكرار (نحو السلاح السلاح) بتقدير الزم) فى المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك * (هذا باب التنازع فى العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) *

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) فى التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) فى التصرف (ويتاخر عنهما) أى عن العاملين (معمول غير سببى مرفوع) وغير مرفوع واقع بعدا على الاصح فيهما (وهو) أى المعمول المتاخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما فى طلب أحدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل فى

فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أى ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا يتاتى بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما العطف أو الترتيب نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو يكون خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا فى هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغى بيانه فذكرت له ان طالب أخذ الكتاب أعم من طالب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز فى الاية ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاول أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان وقال يا آدم ويكون العمل للاول أو الثانى ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع فى الاية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف فى العاملين فان

قيل الشرط التصرف أو شبهه قلنا وما وجه شبه هاؤم للمتصرف قلبيين وأقول كان ينبغى ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الاتى واستفيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل ان الشرط كما فى المغنى فى الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدعو الله أو يكون الثانى جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال فى الحواشى ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

فقال يقال ان الثانى مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال فى التنازع فى اسم الفعل لانه مشبه للفعل فى العمل فليحرر (قوله ٣١٦ أقائم أو قعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونيه) قدره الزمخشرى آتونى قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز فى المفعول معه) قال السنباطى وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتى التصريح به فى كلام الموضح فى الحديث الآتى وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع فى ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع فى أكثر من ثلاثة ولهذا قال فى الحواشى لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع فى أكثر من ثلاثة اه ومثله فى المرادى واعترض بانه سمع فى أكثر من ثلاثة كما فى قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى
* قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفى البخارى فى باب ام النبى صلى الله عليه وسلم الذى لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا فى النسخ قال قال الدنوشرى والصواب ولما لعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أى تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) فى جميع النسخ التى وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذى رأيته بخط المصنف فى الحواشى ياصر بالياء المثناة تحت وفى الصحاح أصره ياصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

طلب المرفوع أقائم أو قعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيد والناظم اقتصر فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابنا كا * وقد بغى واعتديا عبداك

والموضح اقتصر فى الانواع الثلاثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثانى وهو أفرغ فى قطرا واعمل آتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من أجرته) * فلم أتخذ الاغناء لموثلا

فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثانى لقربه واعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنى للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والقناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فهاؤم اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثانى لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم هاأنتم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفى الجزء الاول من شرح البحر عن صفوان بن عسال ان النبى صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبى صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعى فى مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح فى الحواشى فان صح انه يراد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل فى الحديث فلا تنازع فى الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر فى الآية ولكنى لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث اه قلت قال به الحوفى فى الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون فى جميع المعمولات وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثانى وقمت وسرت واياه وزيدا ان أعملت الاول اه وسيأتى الكلام فى الواقع بعد الا واستفدنا من أمثلة الموضح انه لا يشترط فى التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمى وأصل التنازع أن يكون بين عاملين فى معمول واحد (وقد يتنازع فى ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون (فى اثنين ظرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبى الاسود كسالك ولم تكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ولا يفارقك وفيه مدحه بالمحبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا في غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدا اذا كان جامدا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا لو عمل أولا عدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان العامل في تفعلوا لم الان كما قديتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال الدنوشري مردود بان المصرح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد بان منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطي أي على اعمال الاول لانه يضمر في عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بفي انه اذا عمل الثاني يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها اذ هي حرف لا يضمر فيها وأيضا انما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطي أي اذا عمل الاول واذا بطل اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما كما سياتي في كلام الشارح ولا ينافي هذا قول ابن الخباز في سرني اكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول لاحتمال حمله على حذف مفعول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقاني يعني لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مفصولا به فان تقدم فالاول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامد أولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتامل (قوله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب الخ) قال اللقاني فان قلت فاحكم فعلي التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه في الفعل الاول وهو جائز لقرينة كما قال في الالفية وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح والقرينة هنا ذكره في الثاني وقوله وأحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقاني أشار به الى المنع سواء أعمل الثاني كما في أيهم

قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم مما ذكرته) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفين الاسمية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنازع في قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه المدخل (اجازته في فعلي التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثاني نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عندنا لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتاخير انه (لا) يقع التنازع (في معمول مقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثاني لم يات الا بعد ان أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته

ضربت وأكرمت أم أعمل الاول كما في أيهم ضربت وشتمته على ما سيجيء قال الشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والآخر أيهم ضربت وشتمته وانما يتأتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغي أن يوجه بانه أشار الى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باو اشارة الى أنه لا فرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر الفرق وانظر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متاخر الاثنين منهما والظاهر انه يضمر في الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه في المغني بنصب مهما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهما حرف

عديل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجيء حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكرا قتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدروا تركيبه في نحو أقام يسير وفي الارض فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استغل به قبل مجيء الثاني (خلافا للفارسي) فانه أجاز في قوله * متى تصب أفقا من بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق وما ل المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا للكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أي للفارسي (وللجرجاني لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هيهات (الاول وأما هيهات (الثاني فلم يؤت به للاسناد) الى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الاول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر) فان الى أين النجاة يبغلتي * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أتاك) على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة

قضى كل ذي دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

وبينه ثم قال انه مفعول بتصب واقعا طرفا ومن بارق تفسير لهما أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ماذكر لا يمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغي أن يوجه بان الثاني لما لم يكن له فائدة الا التوكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتامل (قوله في نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور في شرح الابيات يجوز التنازع فيه ثم انه قدر كونه ناشئا عن الفاعل وفاعله ممطول فممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغريم كما يقول الفراء في قام وقعد أخواك الثاني أن يكون الاصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هي له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدا كانه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطوه به فلذلك أجروه مجراه في الاستتار وان قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أي ممطول غريمها معنى غريمها الا على انه مضمر لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في اختيار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لان هذا ياتي الخ) دفع هذا اللقاني بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرده فالاشكال بحاله فليتامل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرا أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيدا ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبني على ان الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثالثها بوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز واطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبني على ان المشتق بوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس ممطول خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوزا بن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فما الفرق بين التقديم والتاخير (قوله وعلم من قولنا مذكورا ان الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جاز اعمال أيهم شئت) قال الدنوشري فيه نظر لانه سياتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك ان أخواك

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمعنى ممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها (بل غريمها مبتدا) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا أعاده ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحد وقعد الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكورا ان لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

* (فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق) * من البصريين والكوفيين لان اعمال

معمول للعاملين معا فليتامل اه وللك ان تقول ما ياتي عن القراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضي فيما ياتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فافاد ان الثاني أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل مما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرروه شراح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه انما يراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التاخير ليس أمرا ممتنا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتامله (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اطراد الجواز لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمي جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شئ على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تاويله باضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك و بعضهم كالسيرافي (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه)

فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية و يعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعملنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور بربه والمرفوع على الفاعلية بنعم و رتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته

البصريين في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلي لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة (قوله لانه يجوز أن ينوى الخ) أولان في تعفق ضميرا يعود الى الصائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تاويله بالمذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تاويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد في مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله والحاصل الخ) قال السنباطي هذا الذي ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتامل (قوله في لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان خلافه مطلقا لا يخلو عن لبس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب اللبس الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أو وقع في لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذف به هنا لفهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا حسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه لدليل فلا يجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتامل اه وما نقله عن بعضهم قاله الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيد اما لو أريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي المجوز للحذف يرى انه صار فضلة أو في

التاخير فعادا الضمير على متاخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

فاعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشئ الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضرير (والسهيلي) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر و (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة ابن عبدة يمدح الحرث بن جبلة الغساني (تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت نبلهم وكليب (اذا لم يقل تعفقوا قدا) على تيسر أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بانه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظا الجميع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قول الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المغني (فالعمل لهما) لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلتين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعملنا الثاني و (احتاج الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان علي زيد به) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا اياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا قائما اياه) فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني باتي فيها نعم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جوازه بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لان حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول ٣٢٢ فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري اذا أعملنا فيه الثاني تعين أن يقال علماني وعلمت الزيدين قائمين اياه فليتامل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتامل فقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلابد أن يقال اياه متقدما أو متاخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتيين في المسئلة المذكورة (قوله

مبتدا (وقيل في باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظنتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلابد أن تقول اياه متقدما أو متاخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير اخبرا * لغير ما يطابق المفسرا (نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشري يعني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتامل (قوله خبرا عن اسم الخ) سفعولا) قال اللقاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجيء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيه مع ان التنازع في اسمين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطي في شرح الجزولية تقول ان تزرني ألقك فان اعملت الاول قلت ان تزرني ألقك في هذه الحالة راكبا أي ان تزرني راكبا ألقك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في الحال لانها لا يكنى عنها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقانى الحق انه لا فساد فى ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو وتوجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع فى نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أوظن وأعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذى قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع فى مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمثنى والمفرد لا ابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد أن يأتى بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له *(هذا باب المفعول المطلق)* أخره عن المفعول به المتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه نظر الان ذاك أحوج للاعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التى هى ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سياتى عن السيد وقال السيد أمير بادشاه فى رسالته فى الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنت خبير بانه لا يعقل فى مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تاخير وايجاد منه قال فان قال المراد ببيان حقيقة ما وجد منه بتاثير من قام به لا ببيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يابى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التاثير وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبنى على عدم الفرق بين التاثير والاثر فلزم وجود التاثير والاثر فى كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتاثير ما يعم الحقيقى ومانزل منزلته

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على انهما مفعولان لاظن (وأضمرنا فى الثانى) وهو يظنني (ضمير الزيدين وهو الالف) فى يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقى علينا المفعول الثانى) ليظنانى (يحتاج الى اضماره وهو خبر) فى الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التى هى الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لاخوين الذى هو مفسر للضمير الذى يأتى به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الاخوين (وفى كل منهما محذور) لاحيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء فى الافراد (ولم يضره مخالفته لاخوين لانه) أى أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) فى هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون فى مبهم (وعن الكوفيين انهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظنانى الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظنانى اياه الزيدين أخوين كذا مثله فى شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهى تاخير المفسر مفقودة هنا وان أعملنا الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق

(هذا باب المفعول المطلق أى الذى يصدق عليه قولنا مفعول)

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فبقيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أى نوع العامل فبقيده زيادة على التوكيد

شاركته اياه فى كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أى الذى) أشار الى وجه تسميته بذلك فان بل لاى شئ قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذى فعل حقيقة ويرد عليه نحو وقعت اجلالا لك وقطعت قيامى وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جر لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشرى قال الدمامينى تبعا للرضى مرادا نه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث لم يتحدا والاتحاد مشروط فى التاكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا وقال الابدى ليس هذا من التاكيد اللفظى بل من التاكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشرى يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر فى شرح المنهاج فى باب الاطلاق ردا على امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثا فى قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مبين ولا يكون الا تمييزا لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

فتبينه لايمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأوفى قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصروا عليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتي الامير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضرب زيدا فانا لانجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذاك لانا كيد فيه قلت المصدر في الاصل مؤكد فانه مجامع لعامله في الاصل وبهذا بان اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو ومفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربا شديدا اياه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق في تعريفه ونعم ما فعل لان النصب حكم من أحكامه فاخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الامير) قال السنباطي سياتي في كلام الموضح قريبا ان نحو هذا ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الامير فكان الاولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الحواشي قال ابن معطي النوعي اما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل أن يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب ثم حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بان هذا موجود في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما يوقع مثاله وأجاب الحويني بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لان ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر الا اذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أي الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولية قال الدنوشري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الاول أو لا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على وخرج أن يكون الثاني تاكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو منصوب باضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وان اختلف أنواعها ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الاثر لا المصدر الذي هو التاثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى وقضيته ان صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والا يلزم التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفي عدم التمييز بين التاثير والاثر وان صرح به ابن سينا نظر لانهما من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجي بين التاثير والاثر على ما هو رأي الاشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكانه أراد بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق في الاضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء والا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام

(أو) يبين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن المبتدا (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الامير أو) ضربت (ضربتين) فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك ضربتان و(ضربك ضرب أليم) فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله * توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علما ولا مبتدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب أعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلا ووضوأ وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضا وضوأ وأعطى عطاء فان هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انهما يدلان على شئ واحد وانما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه الا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في اخراج اسم المصدر بل كان يقول فخرج اسم المصدر لانه اسم لفظا المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتامل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظرا لقوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المجزي به فحمله جهنم فمعنى الآية ان جهنم هي الشئ الذي أنتم مجزيون به وفي الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتامله متصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص ٣٢٥ (قوله أصلان) قال الدنوشري ينظر على

وخرج بقولنا وليس علما نحو حامد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه أي أخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله اما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو والخبز ما كول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله

* بمثله أو فعل او وصف نصب * وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

* (فصل * ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه

مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته اذا لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان أنقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره هنا من ان الفرع لا بد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكروه في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

* (فصل) *

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعر بان الاصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتامل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بال وصف المعرف بال بالمضاف وأجيب بانه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل ان الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أي صورة اذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ما ذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشري لا يشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللقاني انه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي

منها وهو محذور لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بثبوت على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كادت عبارته أن تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يزاد نحو ضرب الامير على ما قالوه لانه ليس واحدا مما ذكره مما ينوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزرقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضف الى المصدر الذي هو موصوف بها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متاتية لانها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب

معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله والا لجازت اقامته الخ) قال الدنوشري قد يرد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويقبح رفع جالس ورفع عبد الله على الالغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو نعتا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للعربيين زعموا ان الاصل أكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبه عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله

من كل ما نال الفتى * قد نلته الا التحيه

وقوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب

أي

مطلق ووجه قبحه ان الفاء تقتضي عدم اعتباره وتاكيده يقتضي اعتباره فيتمانعان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أولا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحيه) قال الدنوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدا واللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدا فان كان المراد الاول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل انها تزاد ومثلوا لذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

كما قاله الشمني رداعلى الدماميني هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يراثي ويقبل الرشا واما صيره ذئبا الحرصه على أخذها فاقتضى ان قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابي وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذئب لما فيه من معنى التاخر فاقتضى ان ذئب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها عائد على الرشا وأنثه لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهم لكن امتهن نفسه في السقي وأرخى الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشري رد بذلك على من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر نعذب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعني لا أعذبه أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا في الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه ومراده

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو) فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا أيضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب من شنا فان الشنا مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان للمصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا فاله

بمن زعم اللقاني (قوله وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من حمل قول المتنبي
هذي برزت لنا فهجت رسيسا
على انه أراد هذه البرازة لان مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشري بكسر الشين له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسي في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفي حفظي انه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفي القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الاول قصور منه اه

وقد أسلف كلام السفاقسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسألة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله

السالك النقرة اليقظان سالكها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشي الهلوك منصوب بفعل مضمر أي تمشي مشي الهلوك لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل للمازني بانه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه واستدل لابن جني بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التاكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطي (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا وتوضا وضوأ وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الامثلة الاول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ وعطاء على عطاء أي أخذ الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقض لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب نحو

أنبته الله نباتا حسنا وسيويه يقدر له عاملا من بابه أي فعلت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد أن نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيد ان نباتا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناظم لم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبتكم من الارض نباتا أولا كما في وتبتل اليه تبتيلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقى في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة

الملاقاة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية أن يكون مصدرا الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبي بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا اذا ضممت أولهما مددت واذا كسرت أولهما قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس اليته بالارض اه وقال المهلبي في زيادته على ابن ولاد حكى الجرمي في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم يمد ويقصر اه ونحوه للدنوشري وقال كلام الشارح مبني على قول الجرمي وان بعضهم قال ان القرفصا مثلث في أوله وثالثه هذا وقال اللقاني

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلا) فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انباتا وتبتلا) لان قياس مصدر أنبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت أجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه عدده وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أي آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ما له من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافة الى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد نائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم

* وقد ينوب عنه ما عليه دل *

* (مسئلة * المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع فلا قلت هو ان الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصود عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فان كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشئ الى مثله والجمع ضم الشئ الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه الى شئ آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شئ يضم اليها فتصح

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وانما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ٣٢٩ *(فرع)* ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على ان الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لان ضربا يصح للمفرد والمثنى والمجموع فالابدال منه يعني ان المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وان وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين او أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري انما جمع الظن لاختلاف أنواعه لان من خلص ايمانه ظن ان ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف ايمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

(فصل)

(قوله في شرح الكافية) هذا انما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشئ مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقدير رفع المجاز (قوله فجاز حذف عامله) في اطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو لي بكاء ذات عضله ويأتي عن المصنف بتحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وبقدر

فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربات لانه) فرد الجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

ومالتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(فصل) النحاة (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما رجعه الى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلا جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما رجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه اصابته الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكدا امتنع * وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بانه ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بانه قد حذف جوازا) اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيرا ووجوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سير اسيرا) وما أنت الا سيرا (وفي) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وجدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا امالسهو عن وروده وامالبنائه على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها

لها مخصصا محذوفا أي سقيا عظيما أو نافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي في تعميم الحكم بانها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الاصل وأما بحسب الحال فهي بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم ان اطلاق كونها من المؤكد بحسب الاصل مشكل فان منها ما هو من النوعي كما سياتي في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع ان دل دليل وانما يجب الحذف في مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيدورويد عمرو وسبحان الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبرا في مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم اياه وبان هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو أثوما واغترابا والمصدر فيهن مؤكد في الاصل وأما الآخر فانه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولا عددا وفي النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لانى أعد قوله مكررا وذو حصر واحدة وانما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن في الاصل مؤكد الا الاخيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفي سواه لدليل متسع * ٣٣٠ لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض ولله الحمد وانما الاعتراض في التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشري ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفراء افا وتفا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضي انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشري ينظر هل العامل الذي قدره وهو احزن معناه معنى ويح وويل فانهما بمعنى الحزن كما ذكرا ولا كذا يقال فيما بعده (قوله فالوال) قال الدشري وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله في الطلب) قال الدنوشري يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلي فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشري ومن ذلك عقرا أي عقره عقرا وبعدا أي بعد بعدا وسحقا بضم السين أي سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحيق اذا بعد وتعسا أي تعس تعسا أي لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه اما في لغة قليلة واما اتباعا لتعسا فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض وبؤسا أي بئس بؤسا أي اشتدت حاجته وخيبة أي خاب خيبة وجوعا وبوعا أي جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أي تب تبا أي خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف انواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقي له ورعي له والنصب في هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعي لا قياسي قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقي لك قال سيبويه لو قلت السقي لك والرعي له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل فرج بخرج البيان التقدير أعني لك ولا تتعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جائز ان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى مما ذكر من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المعنى في بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف في

ففائدتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها الا التاكيد ها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سير اللتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكررا وتقول في المؤكد أنت تسير سيرا فيظهر أيضا يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شئ وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان مالا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الا كف) بالاضافة الى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا وبله وأحزن الله زيدا وويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويحه وويله ووبسه منصوبة بافعال من لفظها وأنشد

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الا كف أترك لان بله الشئ بمعنى تركه والا كف جمع كف (ومالا فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع في الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثاني ككيا (وجدعا) والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله

حواشي ألفية ابن معطي الجدع بالدال المهملة قال أحمد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا تقعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وبنظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل وقال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا علطفة والتقدير افعل قياما لا تقعود الكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على ان لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ انها نافية للجنس وقعودا اسمها وقد يقال انه ورد منونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بانه امساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشري زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقدر العامل اندلي وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيد او هو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بال الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع في الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر

رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف أو الشفة أو الاذن أو غير ذلك (أو) الوارد (امرا أو نهيا نحو قياما لا تقعودا) أي قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرب الرقاب) أي فاضربوا اضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله)

على حين ألهى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أي اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق يراد به مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاة الخارجي

(فصبرا في مجال الموت صبرا) * فما نيل الخلود بمستطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام اضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرا ياو بمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ مخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أي أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي

أعبدا حل في شعبي غريبا * (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ الغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك انه يلعب ألعابا وقد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل احداها مصادر مسموعة كثيرا استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضي عنه أو مغضوب

ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أي انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أحمد حمدا وأشكر لشكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ ان حمدا ليس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا لله وشكرا له أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكاد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشري هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا أكاد أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لان التفصيل انما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ماقبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ماقبله فرجع

عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعل ماتريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ماقبله) من طلب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء والثاني كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أي اما أدرأ واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومالتفصيل كامامنا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر اللحال لا منقطعا ولا مستقبلا لانص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا أو انما نحو (ما أنت الا سيرا وانما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت الا تسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تاكل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين اسندا

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيري سيرا البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذا المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

لقول ابن الحاجب ماوقع تفصيلا لا اثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامي المضمون بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل أو المفعول ولا يخفى انه لا يظهر في الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل في المعنى والمبتدا كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد الماضي اذ كان قيد للخبر وانظر هلا قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا ومضمون شد الوثاق شد كم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري قدر بعضهم فامتنوا بدون ان وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في غيره قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون وصية وأما وصية بالرفع فبتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث المجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) أن أرادوا انها لا تحتمل غيره فممنوع وان أرادوا انها تحتمل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيدا بني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتاويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التاكيد انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتني بدفع التجوز عنها فالتاكيد يصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا) فجملة له علي ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالاول (نحو زيدا بني حقا) فجملة زيدا بني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة أي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له علي ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فاذا له صوت صوت حمار و) اذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لامع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا بالتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم تردان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فجعل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة

فاذا له صوت) قال اللقاني قالوا في تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو يصوت صوت حمار واذا هو يبكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه ايماء الى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح في التشبيه في طي المجمل لان ما قبله بمنزلة له طي أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تاويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالابتداء لا الفاعلية لان الاصح ان الرافع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولانا وان قلنا العمل للظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فلعدم الاعتماد (قوله لانه لا يحل الخ) حاصله ان ان والفعل لا يحل محله

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد (قوله تعين أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف في الحواشي وتتعين الحالية عندي ولا يرد بجمودها لانا نقدر مثل أو نؤوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لانا نلتزم قول س أو يقدر تندبه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتي بمنزلة قولك فاذا هو يصوت يقتضي ان المصدر بمحذوف الزوائد أي تصويت حمار الا أن يضبط يصوت بوزن بموت (قوله ولم تردان الخ) اذا لم يكن هذا مردودا لم يجز الوصفية ولا البدلية

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أو لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى أنهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لانه) أي الذكاء فعل (معنوي لا علاجي) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبره (وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما في الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لانه للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل)

فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي (لان ما قبله) وهو ما أن يمس الارض الا منكب (بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه ونصبه صار ما أن يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بالغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلي بكى بكاء ذات عضله

* (هذا باب المفعول له * ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وأوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

مظلقا نصب أو رفع فكيف يقول بالعلاجي ما يقابل المعنوي بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبكي بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليحرر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجي ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

* (هذا باب المفعول له) *

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه ان هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتامل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لابد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعلل (قوله اذا لم يرد عبيدا باعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الابهام بعيد من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير اما تملك الخ) أي فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٣٠ أخص من العلية لانه عبارة عن

أفعال الجوارح لاتجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسي لايشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لايجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لالتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ماقيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخرا عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ماكان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعدت عن الحرب جبنا) فان الجبن وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك اصلا حالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر) غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والمتاخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك اياي) لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتاخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي حملني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لايكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجره باللام (ففاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فان قيل اذا ضربته تاديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولاشك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب اه وبه يعلم انه يتعين ان يكون قوله هنا غرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة اظهار رغبة فتامل (قوله أو بالعكس) فد يقال من العكس تاهبت السفر فلم منع وقد يقال تاهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد في الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فان قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون

فضلا قلت انما انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كانهما مسندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشري فيه نظر فان قوله أي الذي حملني الخ ينافيه عند التامل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشيء لايكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه ياتي في اشتراط كونه علة لان الشيء لايكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضربا لانه ليس من هذا الباب وألحق انه لم يذكره لاخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ماليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي انضوه اذا خلعته ونضوت السيف انضوه اذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهمزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشري ربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ماذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بلم والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني ان قلت ان الضمير في منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفي للشروط قلت المراد بالقلبي ماشأنه ان يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل الى ان لايلاف مصدر الرباعي المتعدي الى اثنين أي ألفت زيدا عمرا أي صيرته يألفه فهو مضاف في الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف أي لايلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل اذ فاعل الايلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الايلاف حينئذ ليس قلبيا وانما القلبي الالف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ماذكره بعد قوله والجر في هذه الآية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف

وضعها للانام) فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية املاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(جئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واضح واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي

(واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلك القطر

فالذكرى علة عر ولهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لان المعنى لذكراك اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفي للشروط) والى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بال وبقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل ان يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بال والمجرد منها (قوله

لأقعدا الجبن عن الهيجاء) * ولو توالت زمر الاعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وان منها لما يهبط من خشية الله) أي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (لايلاف قريش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال اللقاني ان قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم في مضى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين نعم قد يقال لا يكتفى في التعريف باي لزوم كان فتامل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقاني معناه حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه لوقوع معناه في معناه انتهى قال الدنوشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى في لان المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٣٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فمنها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو مني مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا مني ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا مني ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماعي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

يبعدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في الايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

(٤٣ تصريح ل) وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا باس بالتنبيه هنا على شئ وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كقتل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها فينبغي ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذ باضمار اذكر انتهى قال السفاقسي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضمار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته معطوفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في كأنه قال لقد

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذى عرضت دلالته على أحدهما) أى (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أى بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثانى (ما أفيد به كلية أحدهما) أى الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من حهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أى الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) فطويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة أحدهما) أى الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و(أنيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب فى هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا و) الغالب (فى) المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد من كونه معينا الوقت أو المقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجىء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم فى المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا تيك أو يؤب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالتزام الخارجى اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجارى مجرى أحدهما) أى الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم أحقا انك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصركم الله فى مواطن كثيرة فى يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصرة وزمانها ولاشك انه ليس زمان النصرة فى المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذ أعجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت ويوم حنين على محل فى مواطن كما هو الظاهر لظرف العطف قائم مقام نصركم العامل فى مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز أن يكون اذ أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا فى مصر وليلة العيد مرة اذ أفاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذى لا غطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقعة سلاح الزمخشرى فانها جعجعة من غير طحن والكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه مناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور اى وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار فى قوله * أفى حق مواساتى أخاكم * و (قال) فائد بالفاء ابن المنذر القشيرى

(أفى الحق انى مغرم بك هائم) * وانك لاخل هوالك ولاغمر

فصرح بنى وشبه هوى من هو مغرم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الحلاوة والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم فى أحقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أى مثل أحقا انك ذاهب فى الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أو جهد رأيى) انك قائم (أو ظنا منى انك قائم) فغير شك وجهد رأيى وظنا منى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد رأيى وفى ظن منى على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور فى النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى باطراد * وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى) فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثانى نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى فى) اذ ليس المراد ان الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفا) لدلالة اعلم عليه لا أعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا) هذا وقد قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وفى الارتشاف لابى حيان وقال محمد بن مسعود الغزنى أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أى الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو فى والاصل دخلت فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

الشارح أراد به الاسراء الا أن الواو ليست من التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا فى المعنى) قال الدنوشرى قد يقال ان التمييز لا يجب أن يكون فاعلا فى المعنى بل قد يكون كما فى طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا فى المعنى كما فى وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما فى امتلأ الاناء ماء الا أن يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف فى الحواشى الظاهر ان سكن متعد مثل بنى نعم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله انما هو على التوسع) أى واجراء اللازم مجرى المتعدى وحينئذ فلا حاجة الى قيد الاطراد لان ما ذكر يخرج بقوله ضمن معنى فى لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى فى وبه يعلم ما فى كلام المصنف

وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها أفعال السير وبالنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيها الا ما يتطاول لان العمل واقع فى جميعهن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا أن الكلام فى ان ماهو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى اذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت فى الدار ولا شك فى صحته فتأمل

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لانها مصورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجىء

* (فصل و) * الظرف الزمانى والمكانى (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كما مكث هنا أزمنا وهذا هو الاصل) لان الاصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعندك صلة الذى (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر الا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذى امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوب لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اذ اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أى كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن

لهذا رد فى المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما تبعا لابى حيان قوله من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدماميني وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أين سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى ايار والرطب فى تموز والحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه

معلوما لعدم الفائدة وهو في الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشمني عن رد أبي حيان على الزمخشري وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهما اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذهلا عنها وهي ان هذه الظروف الخ ما نصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف *(فصل)* ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لا غير لحنا لما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب *(فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه ألا ترى ان خلفك قدام غيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بقي (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و (اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ورمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا بهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما في أصله معه اجتمع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي (وأما قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

المصنف في حواشي ابن الناظم ما نصه لا في بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تحتمل صورة مسماها أعني الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الا ظرفا نحو هذا مكان هذا أي بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطي فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به في اعراب

الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف في الموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذ خبر عن قوله ففي فشاذ ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

*(فصل) (قوله أوخبرا) فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومى سحر ولذا قال فى التسهيل فان جاز ان يخبر عنه أو يجر بغير من فتصرف

(هذا باب المفعول معه) (قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو وزججن الحواجب والعيونا لان الواو بمعنى مع كما سياتى غايته انه لا فائدة فى الاخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال فى الحواشى ان أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو الدالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصودة ماذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فاجمعوا أمركم وشركاءكم اذا لم يقدر عامل ثلاثى ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف فى الحواشى وقول بعضهم ان جمع يخص الذوات مردود بل يعمها وأجمع يخص المعانى ونظير قول بعضهم فرق بين الاجساد وفرق بالتخفيف بين المعانى بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب ان الثلاثى مشترك كما ان جمع مشترك ودليله واذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافى كما أسلفناه صدر الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضى ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولى ظن

لمخالفة مادته لمادة عامله (اذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة) وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء وفى البعد مناط الثريا من الدبران فى التوسط ومزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل فى المقعد قعد وفى المزجر زجر وفى المناط نيط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب ونيط مناط الثريا وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

(فصل الظرف) الزمانى والمكانى (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ وخبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) فى استغراق الماضى (وعوض) فى استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشئ أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفى ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته منذ خلقنى الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه وبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثانى (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها) أى بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جر شئ من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (اناسائر والنيل) فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك في شرح اللحمة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما (فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لانها داخلة في) المثال (الاول) في اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني (و) خرج (ب) اللفظ (الثاني) وهو قوله فضلة (نحو استرك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمري) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه (خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله * هذا ردائي مطويا وسربالا * اعمال الاشارة وأجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال

ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) فني تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لي ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتامل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لان المراد ان عمرا في المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أي كون الضمير فاعلا في الثاني أي كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبني على ان الاصل في كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لان سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد لانه يقتضي انه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بقي عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل مُتْ وزيدا مُتْ مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتفل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف وهذا ابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة ارمداو قال الزجاج في اما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله وردبان الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المنادى لقوله يا اياك دون ياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حملت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ أيضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجاري على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للنفي وهو ما يصلح للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي أمكن في الفصل على الأثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وحمل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فليتامل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه * (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لا سماعي أما من يقصره على السماع فلا يتاتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاآ معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاآ معا أو منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المعية

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالافا نتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللحمة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما مخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف وردبان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيدا لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاث لست عنها بمرعوى

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

فصا نصب لا غير وان لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي ينبغي ان يزاد على هذا انه ان قصد نسبة الهي، بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فان كان الاول نصب قطعا أو لا رفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ماذكرناه أولا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصا وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فاين جواز الوجهين وظهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لابد ان يزاد او بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسياتي انه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع عين زبيات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتامل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على انه أمر بني أبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر معترف بانه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لمجازهنا انه لا شبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد الى اعادة الجار نحو مررت وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع هذا لك وأبالك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو مد الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مامورا وأنت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بني أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمر الجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب مختار لدى ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشري هو من بحر الكامل (٢) وذخل الخرم في أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذي من المنصوبات التي الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد في حواشي العضد وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الاربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو في الاصل الاستثناى ففعل فيه ما فعل في رداه ومعناه انك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أي رجعت به من قولك ثنيت عزمي عنه (قوله أو تقديرا) ذكر في شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد الا عمرا ثم قال واذا قلت جاء زيد الا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت انه توهم انك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال في الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد الا واحترز بالتفريغ من نحو وما قام الا زيد الا عمرا وما قام زيد الا عمرا فان الاصل فيهما ما قام احد الا زيد الا عمرا وما قام زيد ولا غيره الا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره انه من جملة الحد وقال الدماميني انه حكم وليس من الحد فقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بغير المفيد في باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان قليلا

علفتها تبنا وماء باردا * حتى شئت همالة عيناها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لان الماء لا يشاركه التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها مادقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية في) البيت (الاول) لان الماء لا يصاحب التبن في العلف (وانتفاء فائدة الاعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في) البيت (الثاني) اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد اضمار عامل نصب * (وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو ووصياحه قاله ابن درستويه (والمازني) بكسر الزاي نسبة الى بني مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني ساله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أي المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا أنصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بانلتها) لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سبب ترعى به الماء والشجر * واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه أن يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا

(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الخرم اسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل الاخمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه

الغاية تقتضى اخراج مابعدها (قوله عن نحو جاءنى ناس الازيدا) المراد بنحوه ماكان المستثنى منه فيه نكرة فى سياق اثبات لم تخصص فلوكان المستثنى منه نكرة فى نفى نحو ماجاءنى أحد الارجلا أوالازيدا أوخصصته نحو قام رجال كانوا فى دارك الارجلا وبنحو جاءنى القوم الارجلا مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلوكان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم الارجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة فى الاول أن المستثنى منه اذالم يعم لايتحقق الدخول لولا الاستثناء وفى الثانى كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم فى عدم الفائدة فى جميع ذلك وقال انه لايتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الاشكال) قال الدنوشرى أراد بالاشكال ماأورده ابن الحاجب فى الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا من حيث ان فى قولك لزيد على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة فى ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع الى جواب الشاطبى المذكور ويلزم عليه أن لايكون الاستثناء من النفى اثباتا ولامن الاثبات نفيا اه ووجه اللزوم ان بيان انه لم يرد دخول المستثنى فى المستثنى منه لابعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه جاز ان يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أى من حيث هو ولايلزم استعمال الادوات كلها فى كل استثناء متصلا كان أومنقطعا وقال أبو حيان ولايستوى المتصل والمنقطع فى الادوات فان الافعال التى يستثنى بها لاتقع فى المنقطع لاتقول مافى الدار أحد خلا حمارا

قليلا منهم وقوله تحقيقا أوتقديرا اشارة الى قسمى المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أومتروك اشارة الى قسمى التام والمفرغ وقوله بالامتعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ماعدا المستثنى مما تقدم وقوله أو مافى معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احترازعن نحو جاءنى ناس الازيدا وجاءنى القوم الارجلا فانه لايفيد قال الشاطبى ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لايصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال و (للاستثناء أدوات ثمان) وهى أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الاعند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وأبوزيد والفراء وأبوعمرو الشيبانى الى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامد التضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لايتصرف فيها بالحذف وانما ذلك فى حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله فى المغنى (و) الثانى (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسى وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى أنها فى باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولايكون) واعترض بان المركب من حرف وفعل لايكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء سواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الاخيرة (هى أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسى فى الحجة وتبعه ابن الخباز فى النهاية ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله فى المغنى (فاذا استثنى بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذى لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ماقبلها يطلب مرفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا فى حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا لاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سند من أثبت الحذف فى حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضى ذلك جواز الحذف فى حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لايكون فعلا) أى كما لايكون حرفا (قوله غير تام) أى من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذى الخ سواء كان غير تام فى اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الازيد أولانحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشرى فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفى بالا فلا عمل لها وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اه وقد يقال

المراد أنه مثله فى مطالبها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لان الكلام فى المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه فى حواشى الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أى فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شئ وكذا يوجد فى بعض النسخ (قوله لانه يؤدى الى الاستبعاد) هذا لا يظهر فى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأتى فى النفى نحو ما مات الا زيد وتفصيل المقام فى حواشينا (قوله فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى) قال الدنوشرى قال بعضهم ولا فرق أيضا فى النهى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشرى انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما فى الدار الا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أى فى لغة الجمهور فلا ينافى جواز

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بحار متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب (وهو النفى نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهى نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيأ الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التى وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتى هى أحسن (والاستفهام) الانكارى لما فيه من معنى النفى (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ فى الايجاب لانه يؤدى الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويابى الله الا أن يتم نوره فحمل يابى) فى افادة النفى (على لا يريد لانهما) أى لان يابى ولا يريد معناهما النفى فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى والى مسئلة التفريغ أشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * يعد يكن كالو الا عدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذى يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما

باخير من كان ومن يكون * الا النبى الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء فى الموجب بان أبا نواس يستعمل فى شعره مذهب الكوفيين

رفعه فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطنى وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز فى لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذى قبل الا موجبا جاز فى الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع الا تابعا للاسم الذى قبله فتقول قام القوم الا زيدا بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل بالرفع وفى صحيح البخارى فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا فى شرح المنهاج للشمس الرملى ونقله عن ابن مالك لم أظفر به فى كلامه وانما الذى فى التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبى قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلم كل أمتى معافى الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتى عن المغنى ما فيه وما فى كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور رسبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم فى الكلام على قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكى فى رسالة لطيفة سماها التاج المذهب فى رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حمل الاستثناء فى مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبا نواس لحن فى أمر ظاهر فقال لمحمد الامين

كثيرا وهذا الموضع من جملتها ذاهبهم وقد قال لمن طلل عافي المحل ذفين * عفا آية الاخوالدجون فابتدأ بقوله خوالدجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضله اه وحيث جعل مبتدا وخبرا فالجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال انه فاتهم زيادة عدة تلك الجملة في الجمل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتاويل) قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المغني عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشربوا منه الا قليل منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى النفي واذا روعي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المغني يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الالفية ان معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا مع انه لم يقرأ به احد من السبعة انظر كلام المغني في بحث لولا (قوله ولكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه نحو ما قاله اللقاني من نقل اعراب أل الموصولة الى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا اذ لا مرجح لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة لا يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان تعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدي تنافي البدل لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخطي العامل لها ومعناها مراد كما في قولهم جئت بلا زاد وان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان التخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو

* ما استثنت الا مع تمام بنتصب * (نحو فشربوا منه الا قليلا) فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الاول وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثن زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتامل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه انه من تتمة اعتراض ثعلب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضي في جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في الهندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الاول وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امرأتك الاكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تمام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بانه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي أنها تبعتهم وانها لما سمعت ٣٥٠ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة الثامنة من الباب الخامس من المغني والاظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال فمن شرب منه أي من النهر فليس مني فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله وليس قاله في المغني) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الاوما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شان المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخي الخ) في التسهيل واختير فيه متراخيا لنصب قال الدماميني والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملإ الاعلى ويقذفون

لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد اه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله

* وبعد نفي أو كنفي انتخب * اتباع ما اتصل مثل النفي (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا يتاتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا رد على من قال قام القوم الا زيد اقصد الاستثناء المتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما

من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب الامن خطف الخطفة ان من فى موضع رفع بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذى خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هـ ذا لا يناسب قوله الآتى وزيد فى المثال الثانى الخ والمناسب له أن يقول هنا فالله فى المثال الاول بدل من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أى وحينئذ يفوت النفى والاثبات و بيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل (قوله لانهما موجبان بدخول الا عليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن قول المصنف كذلك تامل وأقول تاملناه فوجدناه لا يصح اذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه فى قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه انه يلزم عطف الشئ على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التى فى قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام هـ ذا وكلام المصنف مشكل لان قوله كذلك بعد قوله ان لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب يقتضى أن

وليس زيد بشئ الا شيا لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل يعنى الجلالة من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح فى باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما فى محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبى حيان ان الجلالة تبدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محل أحد لانه فى موضع رفع بالابتداء وشيا فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه فى موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما (و) لان (من والباء الزائدتين) بعد نفى أو شبهه لا يعملان فى موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء فى هـ ذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائى

ابنى لبينى لستما بيد * الا بدا لستما عضد

بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه لا يجوز فى نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز فى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو أن النصب انما حققه الايجاب فاذا دخل النفى على كلام تام بنفسه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول النافى واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفى وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا فى اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية (لا تعمل فى موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح خلافا للمازنى) فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره فى المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الخباز فى النهاية عن المازنى انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازنى غلط وقال

من والباء كذلك وهو فى من مسلم دون الباء لانها تعمل فى المعرفة نعم لا تعمل فى موجب كما تقرر فى باب ما ولا العاملين عمل ليس فى الكلام على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط فى زيادتها الامران فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هـ ذا يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها مثبتا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتامل (قوله ابنى لبينى الخ) ابنى بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست فى قوله الا يد وصف الشئ بنفسه لان المعتمد بالصفة ليد الاولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل) أى لانه يصح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعا) اذا تدافعا تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة و بيان التدافع فى المثال على تقدير الرفع فى المستثنى على

الاتباع ان المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير فى نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشئ يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشرى تجويزهم هنا البدل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به فى وجوب تقديم النعت على البدل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبى بكر الشنوانى فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشرى قدم هذا القسم ليكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا فى قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شئ واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال فخر المشايخ لا يمكن هنا البدل لانه لا يقال لا شئ اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز أيضا الابدال لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل الا من أقام فى الجبل ولا يمكن فى ذلك البدل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بانه منقطع وقيل بانه متصل على حذف مضاف أى الا جهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من فى موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بانه لا يصح فى هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشرى يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءنى زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغو ازائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البدل راجع فى هذا الباب الى كونه بدل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيد أو مجازا نحو ما قام القوم الا حمار او كلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل فى المستثنى منه عموم وليس فى كلام سيبويه ما يقتضى ان ما جاءنى زيد الا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف فى الحواشى من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتانى زيد الا عمرو وما قام أخواتك الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أى ما أتانى أحد وهذا عكس ما فى الآية لان الله ناصر فى وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى فى الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيدا الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثانى قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله فى القياس وعذر الدنوشرى انه ساقط من نسخته وأنظر هل يأتى هذا المثال والذى قبله ما قال اللقانى فيما سيأتى فى غير ما نفع هذا المال غير الضرر من ان الاستثناء

ابن مالك فى شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأى سيبويه والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح فى الحواشى (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الا داخلا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا أتانا وفى ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) فى المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) فى القياس (ما نفع زيدا الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافى ومبرمان فى حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيدا لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيأ الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا وردبانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أى العامل على المستثنى نحو

منقطع مقدر الاتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بانه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيأ بشيء يجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكره

ما يحيل دخول الاداة كقوله

أسد دم الاسد الهزبر خضابه ... موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال في دلائل الاعجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسيما للتشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شيء من أطرافه تجوز

ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الاتباع) ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(كقوله) وهو جران العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس)

فابدل اليعافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصودا من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥ تصريح ل)

ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلي اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا لفعل الغرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهكم كما تقول أسد نازيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الايجاز وان في الكلام تنويعا مقدرا والتقدير ان نقمتم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في صورة مريم وهذا دأبه ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا يا بني عمنا جرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راح المطي غرانا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل في التهكم

وليس بلازم فيه لعدم تصوره فى قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها فى الفضليات والبيت

غضبت حنيفة ان تقتل عامر * يوم النسار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهى فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوى فى سورة البقرة فى تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعنى انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط فى المقام لا يخفى على من له بالتنويع المام واعلم ان ماذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور فى كلام الشيخ عبد القاهر فى بعض المواضع وقال فى بعضها ان المقصود به نفى ماصدر به يعنى لا تحية بينهم وعليه جرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وماثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفى المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال فى موضع آخر انه يدل على اثبات النفى فمعنى ليس بها أنيس الا اليعافير انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهى ليست بانيس قطعا فدل على انها لا انيس بها وهو قريب مما نقلت ان كانت اليعافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفى ان العرب استعملته مرادا به الحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم فى العرب وقال السيد فى شرح المفتاح دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويع لاحتمال ان يبنى على التعليق كما صرح به فى الكشاف أى انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى وفى ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهى ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغى للشارح ان يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتى قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وجوز الصفاقسى الخ) نقل هذا عن الصفاقسى لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتاخر الصفاقسى عن ابن مالك ثم كان ينبغى له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند سواه بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير مامر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التى نقلها المصنف فى الباب الثالث من المغنى ومازاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أى الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعى كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون فى المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون فى السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعنى ان كان الله تعالى ممن فى السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة فى نفى العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما فى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لانه فى انقطاعه فى نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوى جوز اتصال الاستثناء فى آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بنى تميم حيث يقولون ما فى الدار أحد الا حمار كأن أحدا لم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اه وحاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تغنى عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فانه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الا زيدا قام القوم لان الا مشبهة بلا العاطفة وذهب الكسائى الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما *

(وحمل عليه) أى على اتباع المنقطع (الزمخشرى) قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله) فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسى ان يكون متصلا والظرفية فى حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض اه وفى الآية وجه آخر ذكره فى المغنى وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه

* (فصل * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا)

* أعد عيالي شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا نحو اخوتك الازيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو اخوتك الازيدا في الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله

* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أي فالاطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الاطلاق بما تقدمه نفي أولا كما يتوهم وانه في مقابلة قوله الآتي وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في المسبوق بالنفي وانما ذكره تبعا لقول الناظم في النفي ولعلهما قصدا دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الا زيد أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عمرون هذا البيت مشكل لان العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور ولم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم متكلفته لهم في * لميه موحشا طلل * اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف جزمه بكون شيعة مبتدا مردود بل الارجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ في موضعه (قوله ٢٠٠ غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت الا زيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله في المسبوق بالنفي) مثله ما في معناه وهو النهي والاستفهام بدليل تعليله الآتي بان ما بعد الا عام بقوله لوقوعه في سياق النفي فاقتضى ان كل ما يفيد العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقاني كونه عاما مبني على أنه واقع في سياق النفي وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة في سياق الايجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية في المدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل اه وقال الشهاب أنظر هل يأتي ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد كزيد ظاهر كلامهم يعم فليتأمل (قوله منه) قال السنباطي الصواب اسقاطها اه أي لان الضمير في قوله فصح ابداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أي من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالي ناصر الا أبوك هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعي لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وانما ألجأهم الخ) بقي في المقام اشكالان أحدهما عدم الفائدة في البدل نحو ما جاءني الا زيد أحد اذ قد علم ان زيدا من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر في المثال الثاني لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الا أبوك ناصر بان يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحد المقدر عام ليصح الاخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد ان رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بانه يلزم عليه وقوع أحد في الايجاب يعني في نحو ما قام الا زيد أحد لان البدل لي نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءني الا أحد زيد ويجاب بان لزوم أحد انما هو في الايجاب اذا كان عاما الا اذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الا المجموعين) قال لان ما قام الا زيد في معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعني لانك أردت باحد هذا الخاص بعينه وهذا

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بني هاشم (ومالي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مشعب الحق مشعب

والاصل ومالي شيعة الا آل أحمد ومالي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي الا أبولك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضي الله عنه

لانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد الا) وهو أبولك في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض (ونظيره في أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعد ما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما ألجأهم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع لا المجموعين ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختار ورد

معنى قول الدنوشرى معناه أن يعتبر أن الاعمى غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى فى مالى الا ابوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا *(فصل)* (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشرى أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سياتى صريحا فى قوله الا عمله الارسيمه والارمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح فى بدل الكل من الكل ولذا قال اللقانى ان فى كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الاثوبه وأعجبنى القوم الازيد الاوجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ما قبلها شمل البدل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه واتيان ذلك فى غير بابى العطف والبدل فليتامل اه ٣٥٦ وسياتى فى كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التى أشار اليها وهذا مبنى على عدم

اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه فى حواشى الالفية (قوله الغيت) قال اللقانى فيه بحث لان الناصب عنده فى الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما ياتى بقوله ونصبت الباقى بالا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فالا هى عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ماجاءنى الا زيد الخ فهذا لا عمل فيه لا البتة

(فصل) واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والغ الاذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ماجاءنى زيد والا عمرو فالا بعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ماجاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا يمر بهم الا الفتى الا العلا * فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما مسمى واحد والا الثانية) زائدة (مؤكدة) لالا الاولى وبدل البعض من كل نحو أعجبنى أحد الازيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التاسيس (وذلك فى غير بابى العطف

اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقانى جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا فى جره) قال اللقانى فيه حذف حرف الجر مع البدل وابقاء جره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشرى اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما فى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا ان المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

العطف

فرسيمه بدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسيمه معطوفا على عمله ويدل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح فى انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتامل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ماعدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ماعدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتاتى هنا لانه لم يتقدم ماعدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ماقاموا الا زيد الخ)

العطف والبدل فان كان العامل الذى قبل الا مفرغا) بان لم يشتغل بمعمول قبل الا مفرغا (بان لم يشتغل بمعمول قبل الا) تركيبه يؤثر فى واحد من المستثنيات على مايقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت) وجوبا على الاستثناء (ماعدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ماقام الا زيدا الاعمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول مارأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منهما بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا بطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء بطرقه الخلاف وتقول مامررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منهما بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد دفع * تفريغ التاثير بالعامل دع
فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ماقام زيدا الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شئ منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تاخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا) لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطى واحدا منهما) أى من المستثنيات (مايعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ماعداه) وجوبا (نحو ماقاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لئلا فى واحد منهما الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتاخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدى رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان مالا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ (ومايمكن) استثناء

عدل عن تمثيل الناظم بقوله كلم بقوا الا امرؤ الا على لانه نظر فيه فى الحواشى * بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الالفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فان قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية ايجاب نصبها اذا تاخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وان كررتها لغير توكيد فاما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فان أمكن فاما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاءنى المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه موجب والقياس كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه

مذكور وتعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع نى هاشم الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ماجاءنى المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس أن يجوز ذلك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة الا تسعة الى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما فى موجب غير العدد والاعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

وكل شفع خارجا والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جاز فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتامل (قوله في الحكم) عبارة اللقاني أي في مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابا أو سلبا (قوله وفي النوع الثاني الخ) قال اللقاني هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الا بني تميم الا زيدا منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا أن قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا وبقي نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه يبنى هذا الموضع على قواعد أحدها ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيا ومن النفي اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد الثنيا ومعناه انه أخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاسبعة لا يثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفي الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انه من الاثبات نفي بانه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمي الانصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح المنار في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما في قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندي عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة زوج الا واحدا اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الا والواو العطف فان الا تقتضي الاخراج والمباينة والواو تقتضي الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففي النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) في الحكم (وذلك اذا كان المثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمري وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول الناظم * وحكمها في القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محتملان) أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والا اثنين لعطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثاني لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول ليتاتى الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الحواشي ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته فالمرأة مستثناة من الاول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمتنع عندي في مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلا من الفريقين يجيز اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة * فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانهما من الآل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجهما من المعذبين * فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في انا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كغالب أقواله الاعرابية لان انا لمنجوهم أجمعين انما ذكرت توكيدا

لا تأسيسا لاستفادة معناها من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله ان الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالملائكة فآل لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا الا زيدا الان ذاك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الا زيدا وهذا يقتضي عموم النكرة اذا وصفت وهو ما ذكره بعض

(محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقر به في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان احداهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تجبره) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل واو خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج

الاصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشاف أن يكون الا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله انا لمنجوهم استئناف والمعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن الاأمر أنه مستثنى

من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بارسلنا والاأمر أنه متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الاأمر أنه مستثنى من ضمير منجوهم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون الاأمر أنه استثناء من الا آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل انا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون الا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة انا مهلكو أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون الاأمر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذ التقدير الا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما الثاني فلانه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بامرين الاول ما أشار اليه المصنف من ان انا المنجوهم انما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في لمنجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كانه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل انا المنجوهم فلو قال الا آل لوط الا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انا المنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لاختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا ولحائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانجاء فيجر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضي أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصريون الا زيدا لكن لا يخفى أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقي هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وانما أطلنا الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الائمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام *(فصل)* (قوله وهم جنس الخ) قال اللقاني المعروف ان المعرفة الشبيهة المال

أربعة وواحدا وادخل اثنين يبق سبعة وايضاحه أن تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة خمسين لانها أول المستثنيات فهي اذن وتر وأدخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل *(فصل وأصل غير أن يوصف بها)* لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعيانهم) وذهب السيرافي الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه) كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيد و) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

بالنكرة هي المقرون بال الموضوعة للجنس أي الحقيقة مرادا به فرد مبهم من أفراده كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لاواسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة أل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعوى نقل الاعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحينئذ لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الاسم غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابا باعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام في غير والا المستثنى بهما الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه في حواشي الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثن منصوبا بغير معربا * الخ شيء فراجع حواشينا ان أردت

لمجدد المنزل أي حدوثه وقت الانزال فالوهم ثابت لاخفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك انه لابد من مطابقتها اذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ضرورة ان اشتقاقها يقتضي تحملها لضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته الا ما علم تخلفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والافراد وفروعه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه ان الجمع لابد وان يكون مطابقا في العقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك احالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لابد من تاويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤن خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدا وقيل من فاعل يشاؤن انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذبها التي يشاؤنها وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا اشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولاشك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع الملتذبها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو انه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار في حكم العقلاء أو انها حال سببية والاصل خالدا أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه الى تغليب الحور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع الملتذبها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراد هذا البعض انه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حالا من الضمير في لهم أو من فاعل يشاؤن وساغ تقديمه مع كونه في خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤن حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتقلا مشتقا * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيدا اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن

(٤٧ تصريح ل) على المبتدا اذا المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لهم عنه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدا بهذا الاعتبار بقي هنا شئ وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤن المشعر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بان وجه ضعفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بان الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولاشك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤن موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيه) أي ضمنا بدليل قوله أي شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد ان قوله أي شجاعا باطل لانه مناف للتشبيه وسيأتي له وللقاني عند قول المصنف لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالاقرب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وانه لا جمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالاسد وكلام المصنف الآتي يقتضي انه استعارة تصريحية بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي ان قول المصنف أي شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ عليه يكون الاسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشري قوله ان يدل مراده به ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقية خاصة بادوات التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لانه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لانه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنيت

غصنا وفيه نظر لان معنى تثنث انعطف بعضها على بعض للين أعضائها (قوله في المثل) قال الدنوشري يقتضي انه ذا ائما يستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي ولو وقع مصطرعان معا لا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الاقرب ان عدلي مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلي غير اذ النيابة انما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أي مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتي ان الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتامل (قوله واليه يرشد قوله وكر زيد الخ) أي فكلام المصنف مخالف لما يرشد اليه كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أي كما فعل المصنف وسيأتي عن اللقاني شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيدو قوله وفيه أي يدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر

على التشبيه (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدلي عير) فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمارين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم * وكر زيد أسدا أي كاسدا اي مثل أسد وصرح بذلك في التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول و بيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى في) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متشافهين) وماذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره وأجاب أبو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع في موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذي تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف في حواشي ابن الناظم ما نصه قوله في سعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم يقفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدا وخبر وسواء في ذلك السعر وغيره نحو كلمته فاه الى في وبعته يدا بيد ووجهه ان الاصل في ذلك انما هو المبتدا والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوغ في اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملته قصدا الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدا في المعنى حال في اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيد بك واثقا والا فيقال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فهم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فباي شئ يتعلق الظرف ونظير هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فباي شئ يتعلق الظرف جواب انه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين ان السعر ومايدل على التفاعل انما الحال فيه في الحقيقة الجملة والجملة لا اشكال في وقوعها حالا وانها لا تؤول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك والا فلا تاويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تاويل (قوله قاله في المغني) قال فيه التقدير في سقيا لك أرادتي لك ويمكن ان يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه مامر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

تقدير

الى فى (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقانى ينافى قوله فى الحد وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقانى مصدر بمعنى القراءة فهى مؤولة بمقروء عربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجىء (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقانى دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها فى حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها ببشر أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوى ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوى الخلق لتستانس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتتحدر نطفتها الى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى انما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم فى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى فى التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفخ الذى هى اجراء الريح الى جوف صالح لامساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود فى سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتانس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لالف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى فى سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجرى عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن باباشاذ الخ) قال الصفاقسى فى سورة الزمر فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتى فى نقل كلام ابن باباشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفى جموده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه به أولا من كسر الطاء حار على كلام ابن باباشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضاحه ما قاله اللقانى ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائد على الشئ المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد تصدى لتسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشترى يعنى بعت له مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتامله (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدنوشرى أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف فى شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح فى المغنى فقال وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن باباشاذ فى وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة ليكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو) دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسيأتى باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أى لصاحبها

باعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسر أطيب من هذا عنبا تامل (قوله وهو سهو) قال اللقانى قد يقال ان من هى المفعول بناء على انها كبعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشرى وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أى شيا من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأسجدا لخ) قال اللقانى طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من اذ الحال قيد فى عاملها والطين ليس قيدا فى أسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا أيضا لخلقت اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل انه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أى خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما فى قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول بالمشتق) قال اللقانى فيه نظر اذ المفهوم أنها تؤول بتكلف اذ القيد فى قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنطوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع فى ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ فى الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور فى ذلك (قوله لان اللفظ فيها لخ) قال الحفيد

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفى غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا له) أى لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال امامن ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع فى غير ان وان وكى وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر او ترتيب أو اصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل * (تنبيه * أكثر هذه الانواع) العشرة (وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول) جمع أولى وهى مادل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) فى النظم

(ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تاول بلا تكلف

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة فى مواضع أخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة فى التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل وبقولى ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل الى قولى فى التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أى ابن الناظم فى شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أى بالتاويل (فى) المسائل (الثلاث الاول) وهو مادل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتاويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا فى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

قال أولا احداها مادل على تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقى حال التشبيه ولا تنافى بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل فى معناه الحقيقى فى قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أى شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام فى بدت الجارية قمرا وأما مادل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لان معنى قولهم بعته يدا بيد اذ يد بيدى أى شيا صاحب يد بشئ صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقى فلا يكون مجازا وكذلك مادل على ترتيب نحو أدخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقى والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة مشتقة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما فى دعواه بطلان قول المصنف أى شجاعا وقال اللقانى فى قوله مراد به غير معناه الحقيقى نظر لانه فى الاول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب ان اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وانه من التشبيه الحقيقى البليغ بحذف الاداة وهذا هو التاويل المشار اليه فى النظم بقوله * وكر زيد أسدا أى كاسد فتامل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تاويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التاويل كاف فى ذلك اذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كائنا مثل كذا انتهى وفى قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس فى كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا شدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمى لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقى فى المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسدا مثل أسد فالاسد مستعمل فى معناه وكذا قمرا أصله مثل قمر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة تمسوغ أو بغيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف فى المغنى ان

تقديم الحال فى لمية موحشا طلل لدفع ايهام انه نعت لا للتسويغ كما سياتى نقله عنه فى كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف فى الحواشى انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض كجاءنى زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولانها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضى التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحمل فى ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا جاءوحده) ان أراد ان الحال تلك

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فان وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجىء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم * والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمى وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا فى الحال وقال الشاطبى معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة (أى مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أى جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) قالوا فى الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى أرسلها وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أى معتركة) قال لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتى قبلها فى شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التاويل فى الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها فى المعنى) لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد فى المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة فى المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة فى الاول والافراد فى الثانى وزعم سيبويه ان الذى جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

النكرة فممنوع اذا المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان أراد ان الحال هى المعرفة فتاويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فاين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغنى عما ذكره من التاويل بان وحده وعوده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل وبان العراك مفعول لاجله وبان الباقى أل فيه زائدة كما ياتى عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أى معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف فى المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله فى الجامى وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والاتن يقول أرسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أى أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أى لم يخف على نغص الدخال أى على انها لم تتم الشرب لبغضها للماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها فى بعض والمعنى أنغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها فى المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعنى ان ذات الحال وذات صاحبها فى الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مثلها وكانت غير الاول وغير ماهى له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير فى جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا أحوال انتهى وحكى الاصمعى وحديحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تاتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة فى النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التاويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجاة (أى مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته أى فجاه والبغت الفجاة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض فى الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبرای (مصبورا أى محبوسا) ووقوع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فاجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من المجىء (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من المجىء قال الموضح فى الحواشى وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى انه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والاصل فى هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل فى صاحب الحال هو العامل فى الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل فى متقدم فلو كان المصدر التالى أما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك فى شرح

ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هى نوع من عاملها فهى كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما فى الامثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقانى عن الائمة وقال المصنف فى الحواشى وعندى انه ينبغى ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز فى باب المبتدا زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فجاء زيد ركضا فى معنى ذا ركض وكان ينبغى أن يأتى هنا الخلاف الذى فى باب النعت فلا أدرى ما الفرق والبابان سماع وسياتى للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذ السرعة والبطء وصفان للمجىء لا نوعان منه والا كانا مركبين من المجىء ومن شئ آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أى وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر وردان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه فى نوع الفعل وقدر المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز ومر أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أسجد لمن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر ان المنصوب في قوله وبعد خبرا الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا *(فصل)* (قوله فالمسوغ في المثل تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في ب المبتدا والخبر نقلا عن المغني من أن التقديم لا مدخل له في تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس ٣٧٥ بالصفة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا والا فالفرق الا أن يقال الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة أشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات أحوج منها الى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تاتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لان الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فحقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فمن جوزه جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدا أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوي لانها انما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعلل منع مجيء الحال من المبتدا بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدا معرفة وانه لا يمنع مجيء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

التسهيل وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظا التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخصاف في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخواطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما وتأدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء خال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

(فصل وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل فى صاحبها فى الباب السابع الذى ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بامور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ماقاله ابن جنى أى اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذى أراد ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما بوصف) ان قلت فلم قال فى الكشاف ان جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع ان بعده هلك قلت لانها مفسرة لا صفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشرى والحاصل ان فرض الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شئ للاخت أو أختين فليس للاخت النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقى لا النصف وقد وهم فى ذلك الزمخشرى والامام والآية أيضا مقيدة بان لا يكون للميت أيضا أب ٣٧٦ وبان تكون الاخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا جوز فى الكشاف ان يكون واحد الامور وأن يكون ضد النهى (قوله مع قولهما انه لا يأتى) أى فهذا وجه قول المصنف وليس منه زاد اللقانى ولان الحال وصف وأمرا جامد اقال الا ان هذا قد يمنع بان الاسم اذا وصف كان المشتق انتهى أى والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لانه كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لصحة تفرق أمرا لان النكرة فى الاثبات قد تعم ولان كل بعضى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه (قوله فجعله من التخصيص بالاضافة) أى فهو حال من المضاف وهو كل لانه الذى يتخصص بالاضافة لا من أمر الذى هو المضاف اليه وان أوهم صنيع الشارح خلافه لانه جعل المخالفة فى المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة سيذكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر فى جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعينه (قوله وفى نصب أمرا أوجه) أى غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقى حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما يأتى فى بابه بل المراد انه منصوب باخص محذوفا ونحوه قال فى الكشاف أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه ويقويه قراءة زيد بن على أمراه ومر عن المصنف فى الكلام على قائما بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص الحقيقى يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا لتغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشرى فيه وقفة من جهة المعنى اه أى لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

لاظهر الاسمين أولى من جعلها الاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى * عليك ورحمة الله السلام * ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ماشخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذى لا أنيس فيه وخلال بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهى بطانة تغشى بها أجفار السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبى عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه فى باب المبتدا (وقول الشاعر

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالخاء المعجمة الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه أى من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم فانهما أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتى الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفى نصب أمرا أوجه أحدها انه على الاختصاص الثانى على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل فى أنزلنا أى آمرين أو من ضمير المفعول وهو الهاء فى أنزلناه أو من الضمير المستتر فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدا فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وأيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رأيه

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام (أو) مخصوصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا (أو نهي نحو قول الناظم * لا يبغ امرؤ على امرئ مستهلا) فمستهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

(لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى) * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية أقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة عرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لرد ان

(٤٨ تصريح ل) هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تاكيد الثاني وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سياتي قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذي ياتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بالا اذا لا يجوز التفريع في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يمتنع ان يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعت اذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهي واما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فجائز لانه قد كمل وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وه

نحسن لان الاحوال لاتتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنا مسوغا للحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بظرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفى به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ *(فصل)* (قوله ان يتاخر) هو الارجح فالاصل في هذا الاصل هو التاخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التاخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تاخيرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لاصل الواو الذي هو العطف كذا نقله الفنري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وان ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن أصبغ انما هو في تقديمها على عاملها اما على الصاحب فلم يذكر في جوازه خلافا وأوجبوا في الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلو حامض ٣٧٨ تاخيره وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الخ)

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتاخرا ويخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة مبهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

(فصل وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كما للخبر من المبتدا ثلاث حالات (احداها وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع) في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا الحالة (الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا المنع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا أي الا مقصورين على التبشير والانذار لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تاخيره لم يبين علة ذلك كانه احاله على ما سبق في باب المبتدا من ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجيء فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الاظاهر وعلله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لا تظهر كلام الكسائي هنالك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذي الحال مذكر انحو مررت راكبا بزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عمل به الشارح لان الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو عمرو وهكذا ويجاب بالتزام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تاخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشموني انظر مررت بزيد الكريم فان العامل في النعت العامل في المنعوت الا ان يقال النعت والمنعوت كالشيء الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا لهند لا مطلقا وضاحكة من صفات هند وقيدها فقد اجتمع صفتان احداهما الباء المقيدة للمرور والاخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

لا يجوز ان تلى صفة أحدهما غير موصوفها بل تلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثاني صاحبها وتلى صفة الاول صفة الثاني ولا يجوز ان تلى صفة الاول الموصوف الثاني وتلى صفة الثاني صفة الاول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أي لانه يلزم تعلق حرفي جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو أما لو اختلف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا الان الثاني انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول تعلق به في حال الاطلاق (قوله وخالف في هذه الاخيرة الفارسي الخ) ان قلت يؤيد الخالف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغي ان يجوز ذلك في الحال فالجواب ان الظرف مقدر بفي وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هي هند والشبه الذي بينهما انما هو في المعنى لا في اللفظ المشبه بالشئ لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان المجرور مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فان قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى

يرشد اليه وأما قول الزمخشري كالحوفي انه في محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله باجمال وانه ليس بحال لان حال المجرور لا يتقدم ففيه ان المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لان العامل فيه اذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) القصر اضافي لانه للرد على من زعم ان الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم * وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) في النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم) * بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال من الكاف) في أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة لا للتانيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على روايه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الارسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالى (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

وعدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذمي هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجوا باوهذا من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله ان كافة لا تستعمل الا حالا) قال في المغني في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل في محله ومنع اللبقاني كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لحصول

والكسائى والفراء وابن الانبارى تقديمه على الفاعل وأى فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالايدال على المقصود ويدفع الثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أو لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءنى راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (واما) مجرورا (باضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلل بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده فى شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان فى القسمين وردد عليه الموضح ذلك فى الحواشى والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما تجىء الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك فى البعض الحقيقى ألا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا فى الحال) كأن يكون مصدرا او وصفا فالاول (نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمى عامل فى الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمى عامل فى الحال النصب (و) الثانى نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل فى الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهى ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفة فانقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذى نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد

الحال

الالتباس بالاول دون الثانى يعرف بالتأمل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم المحصور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيون فاجازوا الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أى غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد ان ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لان ما هنا فى المجرورين بحرف زائد (قوله وأما باضافة) كان وجه المنع ان الحال انما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله فى البعض الحقيقى) أى الذى يصح مجىء الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم انما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما اذا كان) قال اللقاني اشارة الى نحو وتقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف الى عدم الحصر فيما مثل به لان مثله ماذكر ومثله اذا أضيف صاحب الحال الى ضمير مالابسها نحو جاء زائر اهند أخوها * (فصل) * (قوله وهي الاصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتاخير بالاضافة الى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الاصل التاخير بالاضافة الى التقديم (قوله وانما يكون ذلك اذا كان العامل الخ) قال اللقاني الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدري

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم اخوانا يحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ماجاء راكبا الا زيد) وفيه البحث السابق

* (فصل * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا احداها وهي الاصل انه يجوز فيها أن تتاخر عنه) كجاء زيدا راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وانما يكون ذلك اذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضي (كجاء زيدا راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك في راكبا) في جاء زيدا راكبا في المثال الاول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيدا جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى أن ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

(فتحملين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا مما سياتي اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه مامر فلا تغفل (قوله أو يكون ماضيا) أي بخلاف مالم يسمع له ماض أو لم يجئ له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ومجيء زيدا راكبا الآن ومجيء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما ياتي من تقديمها وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سياتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني ان وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وانما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيدا راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق انه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلا نبه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمي والاخفش (قوله وحكى أن ثعلبا الخ) أي فثعلب كان يرى رأي الجرمي

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يرد ان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أي لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء ان أراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه أن بعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو ومن الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تاخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لانه فعل منصرف لم يعرض له مانع اه وفيه ان المصنف قال انها واجبة التاخير وعلله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم الى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الاعمى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدري) قال الاشموني فان كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا الاصل ضرب زيد قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الاشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فحصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما ان سوالك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية الحالة (الثالثة أن تتاخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الاشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه * فان قلت العامل في الحال هو صاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا * قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره أشير اليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس

(كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي) فرطبا

تعبرنا انثا عالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا الاصل نحن في حال صعلكتنا كانتم في حال ملككم والعامل في صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كانتم وفي هذا تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ماهنا من وجهين عمله مع انه لم يذكره وتقديم حاله مع انه مضمن معنى الفعل وفي الارتشاف وأجاز ابن مالك ان مجرى اداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل في احداهما متقدمة والاخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح ان نصب الحالين على تقدير اذ كنا صعاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي هي مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشافر * عرفاء دلوكا العقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التي يضرب بها (قوله وحرف التمني) مثله حرف الترجي وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكان تعمل في الحال دون ان وان ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقاني فيه نظر اذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى ان هندا اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون في حال الاقامة اه وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشري بعد ان نقل كلام اللقاني وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه ٣٨٣ الاقامة فيجوز تمني الاقامة متى كونها عنده ثم تاملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا وهذا تقوله اذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهي عندك لكنها عازمة على عدم الاقامة فتتمنى مقيمة عندك اه المقصود وفي قوله أولا وبيان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللقاني لما ذكره في وجه النظر لانه عكسه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لما قبله لانه لا يلزم من الكون عنده الاقامة وفي

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها الاتاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمني نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله (نحو لأصبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولا عتكفن صائما) فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما (فان ما في حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا اصبر (ويستثنى من فعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) نحو قوله اللبس فالاول (كهذا بسرا أطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا أطيب

قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الاقامة لا ينافي الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لي فرق بين ما نظر فيه اللقاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقاني أي من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل عمله صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدا والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متاخرا فقوله فان ما في حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل امامع التقدم على المانع وامابدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطابه للتعليل هو المراد لكن التعليل لا يتجه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن راكبا أحسنهم مقبلا فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه في محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه في المحل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متامل كلامه (قوله هذا بسرا الخ) قال الدنوشري قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فاذا بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

مذنبه بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسرة باسكان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضراوي التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبر الكان (قوله المضمران في كان) أي أولا وثانيا اذ التقدير هذا اذ أو اذا كان بسرا أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناظم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعل في اذ أو اذا فيكون ما وقع فيه يعني السيرافي شذيها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ للاخبار عنه بالمجرور المختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا و رطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما تتعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل الا لمختلفي الذات مختلفي الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقي الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدي الذات مختلفي الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لاحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدا وأطيب وما بعده جملة من مبتدا وخبر في موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدا وعنب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدا في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب المبتدا انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا بسر أطيب منه عنب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشري ويصير ذلك جملتين احداهما هذا بسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا

من نفسه في حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا واذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا أو هو تمرا فالمقدر اذوا الصاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسيء فاما معرفتين وانما تتعدد الحال مع أفعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا أي اسم الاشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) ففردا حال من الضمير المستتر في أنفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخر الحالين في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتبسا فان قيل اجعل احداهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولمحوز يد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجازان يهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا) والمخبر بهما) متاخرين عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة * لديكم) فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما عن المخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى (ومطويات) في الثانية (معمولان لصلة ما) وهي في بطون (ولقبضته) لخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه للمبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته) لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمينه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جاز ان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا أي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لان من شرط التعدد عدم اقتران بالعاطف عند الموضح (والثاني) وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

وأبى أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلة ما) قال اللقاني فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذي استقر في بطون الانعام حال كونه خالصا هو لذكورنا ومعلوم انه لم يستقر في البطون حالة الخلوص أي لذكورهم بل انما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الارض على انها مؤخرة من تقديم والاصل والارض جميعا والسموات مقبوضته * (فصل) * (قوله ولشبه الحال بالخبر) للشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني في الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز ان يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اما ضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذلك بعد لا لانها تكرر في الاغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل

(٤٩ تصريح ل) ان يكونا حالين) قال الدنوشري هذا مردود عند التامل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الاول تامل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك واجب والذى فى الرضى أن ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا وقال أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الاولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد انا اذا ارتكبنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو ان مسئلة الجمع مثله أى والتثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد فى الاحوال كما قاله ابن الناظم فى يدالك يد خيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه وانتهى والذى ادعاه انه ليس من التعدد

ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتانيث وأصل الدؤب مرور الشئ فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا مسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة * فان قلت فابال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال عهدت سعادذات هوى معنى) * فزدت وعادسلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى انى كنت اناوسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد تاتى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثانى للثانى (ان أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

ان الله يشرك الخ لكن سياتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو ما يخالفه وتحرير هذا البحث فى حاشية (خرجت الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيدان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتاويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالفا الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا فى الحمل من مرجع وهو ما ذكرناه فقد بان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد يأتى الخ لانه صريح فى ان الاول أعم من ان يكون ثم لبس أولا ويدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهدا للمسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ وتركه وفى القاموس سلاه سلوا وسلوانا وفيه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلوا واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدمامينى (قوله والمعنى انى الخ)

فيه رد على المغنى حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة وزادت هى غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتى دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أى أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره انهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لان بسرا حال من الضمير فى أطيب ورطبا حال من الضمير فى منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وان كان واحدا فى المعنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازع فيه فتدبر * (فصل) * (قوله ردوه الى المبينة) قال الزرقانى أى ٣٨٧ فيؤول العامل باوجدنا مثلا قالوا

(خرجت بها أمشى تجر وراءنا) * على أثر يناذيل مرط مرحل

فجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدمها ذيل مرطها التخفى الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسى وجماعة النوع الاول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضى العامل الا حالا واحدة (فقدروا نحو قوله حافيا) فى البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لامترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه

* (فصل) * الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا

* (فصل * الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لانها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا (وقد مضت أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقى خلط الجد باللعب

فصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك واللفظ مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان الادبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قد أكدا * (واما) مؤكدة (لصاحبها نحو لا آمن من فى الارض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لان جميعا يدل على الاحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (واما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخرو كانا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا أو تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك أو وعيد كانا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا)

لانه لابد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تاكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا الى تاويلها وفى الارتشاف ما يفيد ان تاويلهم انهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لان التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على ان التبسم والضحك بمعنى اما بناء على ان التبسم الاخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ماقاله الشارح بناء على انهما بمعنى نظر لان الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا فى الارض مفسدين يقال فسد الشئ فسادا وفسودا كما يقال فى ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الاصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مر زوقى (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لان المبتدا فى معنى المشتق اذ تلك فى معنى المشار اليه فمعناه أشير الى بيوتهم فى حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على ما مر فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا)

مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لانها مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحرر (قوله لمحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة * قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحذوف كون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أي أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذ الاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وان كان انا قدر أحق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتناوله بمسمى) هذا لا يظهر في كل مثال وانما يظهر اذا كان

الخبر عاملا كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف انما يظهر اذا كان المبتدا اسم اشارة مقرون بهاء التنبيه (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

* (فصل) *

(قوله عن الجملة وشبهها) أي وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا في النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتاويل وقع كل منهما بأباه قوله فانهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أي واما مستقرا في قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود قول والكينونة الصادق بالتزلزل لان معنى زيد كائن في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله ان الحمل على ما ذكر لا ينافي ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الاول لخصوصية المثال لا في كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي قال لله علي أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله علي أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فما الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففي الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفي الثاني لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال لله علي أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تاغو

قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد أبو حيان في التسهيل جمودا محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التاخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتاخر عن المؤكد (وهي معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه ان كان المبتدا غير أنا فان كان أنا فالتقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتناوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد جملة فضمر * عاملها ولفظها يؤخر

*(فصل) يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته) ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدر في موضع المفرد (أو استقر) ان قدر في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقر أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزم والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

الحالية في المسئلة الثانية وبهذا ينحل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والا لم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول أي الا قائلين هاء وهاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجدت الناس أخبر تقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليط الامين المحلي اما لعدم اضماره القول أولان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للمرادي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد للكشاف ما يوافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثاني انه يجوز تصدرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما حاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزي اه والتحقيق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء

قول الناظم * وموضع الحال تجي جمله * (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيود والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لا ناهية و) ان (الواو للحال) قال في المغني وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك اثنني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا) انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك فليست خبرية لان الاداة أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ثم ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدر بعلم الاستقبال على ما سياتي في كلام الشارح واما التصدر بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسال يعطى فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فما نعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بان الذي مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي ان في التعجبية خلافا في انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هي مستثناة ثم منها ومر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أي من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانباري والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقاني غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تاتي هنا لا خاصة فيقال لا الترك لان لا للنفي والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الاول لانه يقال في رده

فكيف قيل زيدا لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المفرد فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة فى تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذى يتحرر لى ان لا انما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وان لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجى ء ونفى الزاد جعل النفى فى آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أولا نفى المجى ء بزاد لا اثبات المجى ء وانه بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفى بل لم يجز له ذلك بخلاف الاول وأما جاءنى زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشرى يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائد به على أن يكون غدا معمول لصائد ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتاخيره بان الشاعة اذا قدم موجودة بخلافه حال تاخيره فليتامل ثم تاملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنعا لان ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائد صفة صقر ولو كان التركيب يجى ء زيد معه صقر صائد به غدا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لان فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته اياى (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضى بقد وأن علة ذلك انها تقرب به من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر الى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف وبقية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك ببعيد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى المجى ء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجى ء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجى ء لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجى ء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذا وصدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ماذكره السخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجى ء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها يعنى فى حال المجى ء وحينئذ يرجع كلامه الى ماذكرناه وأنت اذا وجدت لكلام أخيك محملا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اه ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطى ما يخالفه وهذا ظاهر فى ان الشرطية داخلة فى الخبرية والا فكان اللائق ان يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ماذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذا لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد قال فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول فى جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون)

لتصدرها بالحرف المقتضى للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدا وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغي منعه ففي المغني ان الجملة الواقعة نعتا لا يربطها الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بقي انه ذكر في الجملة السابعة مما له محل من المغني ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه جوز في قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار ما لهما من الذرية التي كانذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لابد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لابد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال بمعنى اذ قال ابن معطي في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذ للحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمي للك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعهوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شئ والجواب أن صاحب الحال الازواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهم للازواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقديرا اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء غامره * لحذف الواو والاصل والماء غامره وهي مقدرة وان أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يعلل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالمثبت كما في المغني فقولهم قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذونني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدا أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدا (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذونني وقد تعلمون) أني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم باتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة (الثانية)

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك وردّ على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم الا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه ان الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال ان الحق هو الثابت في نفس الامر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو وما لها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناظم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اه وسياتي للشارح في باب نوني التوكيد نحوه لكن قال في التسهيل انها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنتما لا تتبعان ونقل الفنري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال ان لا ناهية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها للنون الخفيفة على مذهب يونس أو ان لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثلها لا وأما المنفي

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاءني زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي الا) الايجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزؤن) فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللمحة بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو با ونحو لا ضر بنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلو با وفلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو وكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو ومالنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيئه الواو قول مالك بن رقية * وكنت ولا ينهنهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك سبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجه (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولا لضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي ان حرف التشبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه *(فائدة)* يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو را كبا لمن قال كيف جئت أو جواب نفي نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاءني زيد الا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في المحكم ويختص هذا يعني صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتأمل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال يفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قول مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة عرفية

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف أي وأما أقتل) قومها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها أنو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) اذا كان فعلا (جواز الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا او قولك (للقادم من حج ماجورا او) لدليل (مقالي) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (باضمار تسافر و) ماجورا منصوب باضمار (رجعت و) قادرين منصوب باضمار (نجمعهما و) رجالا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت ماجورا ونجمعهما قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوبا قياسا في أربع صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قد مضتا) فالاولى في باب المبتدا أو الثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كتصدق بدينار فصاعدا و) الثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا فصاعدا) وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عطف عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشتري به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ماذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول و) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيا لك) فهنيا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيا) على التاسيس (أو هنالك) ذلك (هنيا) على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيا لانه ذكر ان خيرا أصابه انسان فقلت هنيا كانك قلت ثبت لك هنيا أو هنالك ذلك هنيا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنا كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل أي منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيا من شئ وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد انه كان حقه ان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطلع والنجم اه ولا أدري ما الحوج الى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أي في انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الدنوشري ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما سيصرح به وهي التي يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز أحد عشر لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز ونحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وأبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أي لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك في الحواشي على ان المصنف كالناظم لم يتعرضا في هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما اتبعا سيبويه وقوله ومراده بمن الى قوله وقال بعضهم كلام اللقاني وأتباعه في قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسيأتي في كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما يأتي فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد للفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية لتحصول الغرض من اخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتي فانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره ان قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في اعراب الالفية انه وقع في التوضيح ما يفيد ان قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتي فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما سيأتي منه

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره (فخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجها) بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييز العدم تنكيره (وقد مضى) في باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد الشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمر (محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت في * باعدام العمرو عن أسيرها * وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (بـ) الفصل (الثاني) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من و) خرج (بـ) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثاني مفعولي استغفر (نحو

أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل (فانهما) أي رجلا وذنبا (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أي من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هي (في الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بني اسم لا معها (وفي الثاني) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ

وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت بهما البيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فان كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغني اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لان الاجناس ليس من شانها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققه هنا نظر فتامل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمي لقائل ان يقول قد عدوا السين من المعديات فما المانع هنا ان تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفي المعنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بني اسم لا معها) اعترض بان بناءه اسم لا انما هو لتضمنه معنى من التي هي في الرافع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضي للبناء انما المقتضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشري كلام فيه تامل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتامل للشهاب فانه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قرروه فى باب البناء من الفرق بين التضمين للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى فانه الذى يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخراجهما بقوله مبين الخ نعم لابد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تاويل فلا يرد ان معنى من المطلق شامل لمعنى فى ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لان كون من بمعنى فى غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخراج ٣٩٥ ماذكر لا يقال الاحتياج الى قوله مبين الخ نظرا الى عموم قوله بمعنى من وان أريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الايراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التى التمييز بمعناها بيانية هو ماذهب اليه المصنف فى معنى من الظاهر مع التمييز والمتبادر ان الظاهرة هى المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفى التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدمامينى المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج فى التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقانى أى حكمه الاصلى النصب والا فقد يأتى ان الجر حكمه (قوله واختلف فى صحة أعماله) أى فى توجيه ذلك (قوله لانه طالب له فى المعنى) قال شيخنا الحلبى فيه ان هذا موجود فى اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود فى كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدرى وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح فى العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف فى الحواشى الناصب العقد والاصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بعد من جاء زيد وأتى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر لو كان المسند حامدا نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصب بان فعلا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا يتناهى قال الموضح فى الحواشى وليس المراد من قولهم فى التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جىء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى (كعشرين درهما) فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازنى والمبرد وتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) فى النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فانه يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسما أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل فى مميز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنجة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أي مربع المقدار الممسوح به من المجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الاجزاء ولعلهم لم يعتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر ان المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتامل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد انه يعرف به قدر الشئ وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجلد أولا اه وفي شرح الاشموني لنحي الزق واما كان للسمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره ان نحوان لناغيرها ابلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون في كلامه تعليمية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤالي عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فليتامل اه وأقول سياتي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جموده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهوره من معه ولمن يرجح الحالية انه قد يقع نعتا تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقي ان يكون نعتا وكل شئ تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

(فصل) والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كاحد عشر كوكبا) والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام لانه (اما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء ومن الممسوح عندي قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) يره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشئ يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحي سمنا) فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو ان لناغيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه غير وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الابان يحمل عن ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بليه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديدا في ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقانى يرد عليه امتلأ الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول فى الاصل ويجاب بما قاله الرضى عن بعضهم انه فى الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملأ الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والا فى قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله وردده الموضع فى شرح اللمحة) قال الدنوشرى لم يتيسر لى مراجعة الشرح المذكور

(والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جىء بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجىء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على أنها حال مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون وردده الموضع فى شرح اللمحة (ولك فى مميز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ذى ونحوها اجره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتى بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما وما ئة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ماشذ كخمسة أثواب ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه فى الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرى زيد فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشىء الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى قاله فى المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مدادا ومل ء الارض ذهبا) لعد تمييزا لمثل وذهبا تمييزا لمل ء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل ء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل مل ء الارض ذهبا

*(فصل * من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا) الثانى نحو (لله دره فارسا) فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الاصل مصدر درا للبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشىء العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال فى شرح اللمحة والثانى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فاثبته الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا فى الآية على انها حال مقدرة وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وأول عيونا فى الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون وكذا يكون التقدير فى غرست الارض شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار فى وقت

وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هى نفس الشىء المغروس والمفجر اه بحروفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشرى عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعال ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جر بالاضافة واجب *(فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقانى هذه الكلية منقوضة بقولك بالمقاصة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميز الضمير مبهم فانه عن مفرد لا نسبة (قوله الذى نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشرى يحتمل ان الباء فى كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مسببا عن اللبن بل الامر بالعكس وانما عبر بما عبر للمبالغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الاولوي وعبد الهادي المالكي
(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول الناظم والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقاني قضيته ان مال في أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند اليه أكثر ولا في اسناد أكثر الى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواه (قوله وانما جاز الخ) قد يقال انه واجب لما ذكروه ويجاب بان الجواز لا ينافي الوجوب أو ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه ازالة المضاف اليه والاتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر اضافة أفعل مرتين) قال الشهاب القاسمي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لان الجر ممكن بمعنى الاضافة كمن مقدرة اهو يجاب بان عمل حرف الجر مقدرا كمن لا يطرد الا في أما كمن ليس هذا منها فتامل * (فصل) * (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب وهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وماصلة للتوكيد (قوله لان المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للتمييز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للصنف اذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما مر النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر اضافة افعل مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره
* (فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) * واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا الان نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضع في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد (الا في) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتي (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه) أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

فاى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال انه محول عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب وياتى ما فيه (قوله منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه انه لم يقيده بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لاخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه

بالرجل نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدا (نحو زيد أكثر مالا) فمالا محول عن مبتدا (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ريا وأبرحت جارا

(فانهما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخيره فلم نعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيما ان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال * واجر بمن ان شئت غير ذى عدد * والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها ويمحو بها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أسأورمن ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

تمييز مفرد لا تمييز جملة) ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فانه قال ولا ريب فى ان التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيدا رجلا اه وبما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الامرين فقال ما حاصله ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير فى نحو باله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله درزيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فمن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لافعل اما مستعمل فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غيره مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييز الذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذا المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

(فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسنا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله فى النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله هذا باب حروف الجر)

المتعجب منها أى صرت ذا برح أى جئت بما لم يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دهوت

(قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذا المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال ان التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه

(قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشرى فى كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتامل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

*(الجزء الثانى)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام

خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح

لالفية ابن مالك فى النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبى

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الانصارى

تغمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)

(الالمعى المتفنن الشيخ يس بن زين)

(الدين العليمى الحمصى رحمه الله)

(طبع)

(على ذمة أكبر العائلة المهدية)

(وشركاه)

(الطبعة الثانية)

(بالمطبعة الازهرية المصرية)

(سنة ١٣٢٥ هجرية)

*(بسم الله الرحمن الرحيم) * الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين *(هذا باب حروف الجر) * قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء ٢ والاظهر انها اسميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهي عشرون حرفا) بقي عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده في المغني بان الانابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشري قال الحفيد قال ابن ولادمتى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه أي في وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لا حرف جر فليتامل وينظر أهي معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ماقاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دائما بمعنى وسط فهي معربة اذ لا مقتضي لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترجي ولا تتعلق بشئ

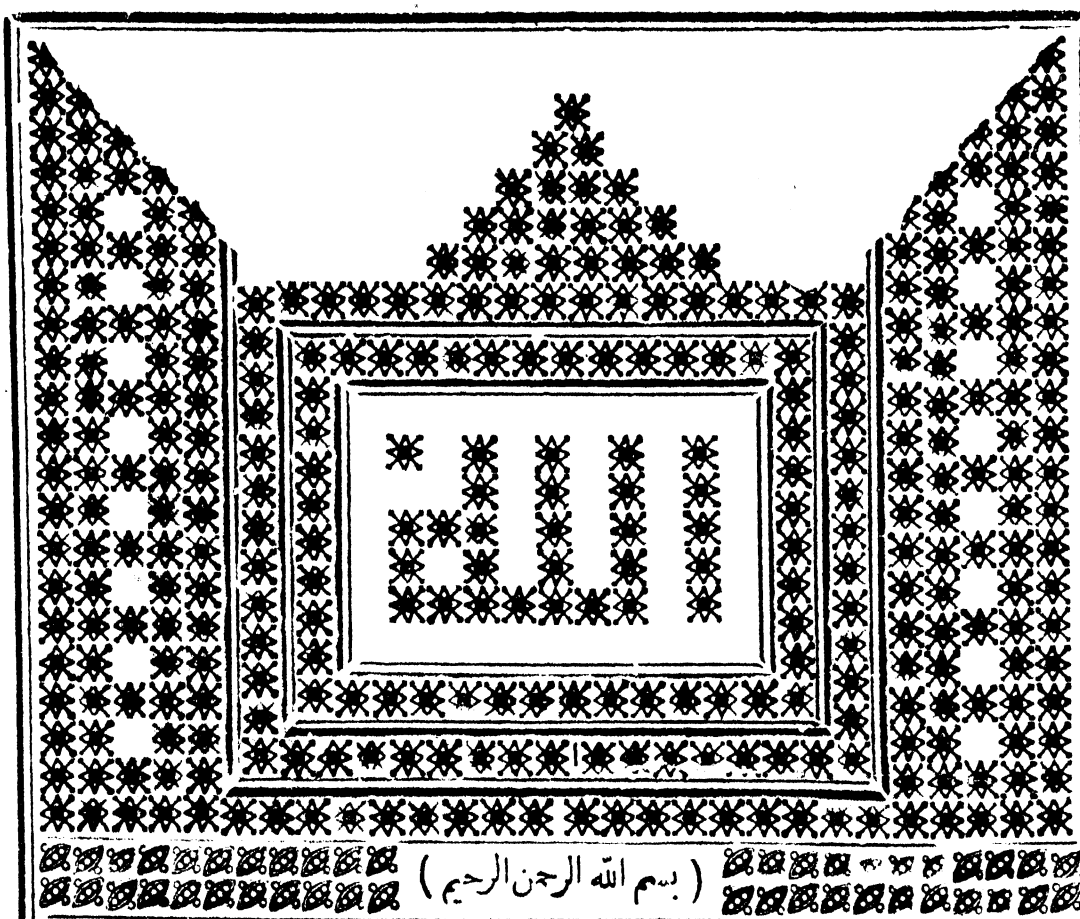

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب (الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل الجر (أحدها متى في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) أي من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج)

أي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) * بشئ أن أمسكم شريم

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة لمرأة المفضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كما مر (والحرف) كقوله * على صروف الدهر اودولاتها * أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير أو أسيد

فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) لا تجر معربا ولا اسما صريحا (وانما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشئ كيمه) والاصل كيما فحذفت ألف ما وجوبا وجئ بها لسكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان يقولوا لمه) باللام والمعنى لاى شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله) وهو النابغة اذا أنت تنفع فضرفانما * (يراد الفتى كيما يضر وينفع)

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي) انما يراد الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقالت أكل الناس أصبحت منحا * (لسانك كيما ان تغر وتخدعا)

فتغر وتخدعا منصبان للفاعل والمنح الاعطاء متعديا لاثنين أولهما أكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للمضارع بنفسها (فتقدر اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا) فهذه ستة أحرف (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضي الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال في (وفي الارض آيات وفيها ما تشتهي الانفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا

وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة الى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شئ والطور (وقد تدخل) حتى و (الكاف في الضرورة على الضمير) فالاول كقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب

والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا

خلى الذنابات شمالا كثبا * (وأم أوعال كها أو أقربا)

ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد أو شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قرروه في معنى الاعراب المحلي والتقديري فانظر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلكم خبر المبتدا (قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني أي ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عندهم اه وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله ان تقدر كي مصدرية) على هذا ينبغي اذا ظهرت ان بعدها ان تعرب بدلا من كي (قوله وسبعة تختص بالظاهر) قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة الى الاقسام الاربعة فراجعها

*(فصل) * (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تأويلا لعطفه على التأويل بأو ولا يخفى انه تأويل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص عليه في المغني لا يقتضي مزية التضمين المطلوبة هنا لاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبروا علم ان كلام المصنف في المغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي ان أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تقووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشراب لفظ معنى آخر ان اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الآخر وقول ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما ستتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة الاخير

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم عضة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الاحاظلا)

فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الآتن الوحشيات الا مانعا (ومما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذ ومنذ وقتا * (فما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن أن الله خلقه) فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا وفاء مضافا الى المصدر لا المصدر (أي مذ زمن خلق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة (ومما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء وإليه الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر

(ربه فتية) دعوت الى ما * تورث المجد دائما فاجابوا

فاتى بالضمير مفردا مذكرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة وإليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال

ومارو وامن نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

(ومما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) في القسم وإليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو وتالله لأكيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لأفعلن) حكاه الاخفش (وندر تالرحمن ويحياتك) حكاه سيبويه

* (فصل * في ذكر معاني الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا

وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغني ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديته تعديته في بعض المواضع كقوله

حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر * قد قتل الله زيادا عني * ضمن قتل معنى صرفه لافادة انه صرفه حكما بالقتل دون ما عداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اه المقصود منه وفيه تصريح بان التضمين يجرى في الاسماء بل صدر به وقول المغني اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان انه لا يرى ان في التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد اليك فلانا معناه أحده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اهو في قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعل * فان قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلق المذكور لا بين الفعلين * قلت لابد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أي منهيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض عليه بان في كلامه تناقضا لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب بان في كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمين الفعل لمثله فالملاحظة في تضمن المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور وأيضا في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسائكم أي الرفث والافضاء الى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته

الاخير هو محمل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما في قوله ولتكبروا الله على ما هداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد اليك فلانا كأنك قلت أنهي اليك حمده وحالا كما يدل عليه قوله يعني الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أي يعترفون فانه لابد من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمينا اه وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى ان المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر والظاهر ان السيد يوافقه على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أحمد حالا من فاعل أنهى والمعنى أنهى حمده اليك حال كوني حامدا له ويرد عليه انه ان أراد أن جملة أحمد حال في التركيب ففاسد أو في المعنى فالذي وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر ليفيد ان ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما في قولهم أحمد اليك الله أي أنهي حمده اليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وأنت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان في أحمد اليك زيدا تضمينا ووقع للولي أبي السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما بالمفعول في كيفية التعلق في حمدته ومدحته فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال بمفعولاتها ولا أول مبني على معنى الانهاء كما في قولك كلمته فانه معرب عما تفيده لام التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الانهاء من مفهوم الحمد فتعلق الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتامل ذلك اه فان أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات فيه ببيان المرام بقي هنا أمران الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في

التحقيق يدان وانما الكلام في أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما في بعض الاحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المام فيترجح أخذها من المحذوف في ولتكبروا الله على ماهداكم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا ان تعترف بالقضاء مؤمنا لان ان والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضي في الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما مر ولما يدل لان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى أقسم بالله عالما لافعلن لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتاويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاماته الله مائة عام لان التقدير أليثه الله مائة عام مماتا لا أماته الله مائة عام ملبثا لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود اصالة فمردود بانها انما تدل على كونه مرادا في الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير اذا انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذي بمعنى اعتزلت لا باتت ومما ينفطن له ان المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة أو اما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعيا أولا والذي يخطر بالبال انه على القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ في آحاد المجاز أن تنقل

باعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع باعيانها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدون المجاز تدوين الحقائق وتمسك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبا لابن للسببية واللازم باطل اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضي ليس بقادح لجواز أن يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزأ من المقتضي وذهب المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الاوصاف أي فيما له مزيد اختصاص بالمشبهة به كالشجاعة للاسد فان قيل الطول للنخلة كذلك قلنا العدل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمايل فيهما اه ولا شك أنه على القول بان التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين افراده لكن الذكي يرجعها في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع اطالته الكلام ولنا رسالة في التضمين فريدة حررناها في مبادي الاشتغال قبل الوقوف على افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تتميم الكلام عليه فاذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يمل عند أرباب التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بثبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس داخلا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فستعرف التهديد وان زيدا قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بثبعيته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام على قوله * أسد علي وفي الحروب نعامة * لا ينافي تعلق الجار به اذ الوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام اصالة وبه يفارق

عند الكوفيين وبعض المتاخرين

التضمين الكناية وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة وذلك يغنى عن القصد الى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين ان قيد التبعية فى الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصالة فى القصد والام فى التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلى توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا التصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكنى به قد لا يقصد وفى التضمين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى ان قد علم القلة فى عرف المصنفين وجعلها المناطقة شور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان أراد انه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وان أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته فى بعض المواضع لا ينافى ارادته فى بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية فى بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلى ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها فى وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب فى بعض الكناية شئ لا يجب فى جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرطتم فى التضمين وجوب ارادة المعنيين نافى الكناية لان المشروط فيها جواز ارادته أجيب بان المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا خراج المجاز لا الجواز بمعنى الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله فى الامان و بعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلى وأرأيتك بمعنى أخبرنى اه وهو باطل لما انه مفوت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين و جعل أرأيتك بمعنى أخبرنى من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقة ولا تجوز فى اللفظ وانما التجوز فى انضمامه الى المعمول وفى

٧

المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا قاله فى المغنى (لمن سبعة معان أخذها التبعيض) عند الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بعن حملا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف فى النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص واستدل به لمذهب فى التضمين جعله مغايرا لهذا وجعل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فانه قال فى المغنى فى بحث على وقد تكلم على قوله * اذا رضيت على بنو قشير * يحتمل ان يكون رضى ضمن معنى عطف وقال الكسائى حمل على نقضه وهو سخط نسال الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقى قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال و بالجملة لابد فى التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد به يفارق فى الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وعلى ما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقى وان كان فيهما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب لان كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى الذى قررناه لا اشتباه بينه و بين المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى وهو فيه غير متعذر نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز و بين ان الحق انه ركن مستقبل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفى قوله ان المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير الى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الاقوال وهو القول الثانى المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى ان شبهة الجمع فى التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقانى لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لى وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله محمل الباب كله

٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وحمل المانعون هذه الادلة الخ) قال فى المغنى الدانى فان قلت فما تصنع بنحو لله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبى الربيع فى شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو فى الموضع الذى يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف فى صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن ايازى نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من اضافتهما ٨ الى الفعل بغير سابك نحو من قبل أن تاتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادى والوادى قبل الجبل وانهما الاصل فى الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشىء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتاخير فلم يكونا أصلى الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين تركت موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تاسيس أول) قال فى المغنى ورده السهيلى بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اه بقى ان التاسيس مكانا فما معنى التاويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء فى الزمان وذلك صادق بان لا يكون فى زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشرى صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر بهل) ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتاتى هذا التقدير فليتامل اه وأقول فى الحديث الذى فى البخارى ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرابيا قام والنبى صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى غيره الكثرة فراجعه (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها فى مثل ذلك للابتداء فى المكان كما بيناه فى الحواشى (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا فى زيادة غيرها

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أى بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعده ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثانى بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهى ومجرورها فى موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فمن ذهب بيان لاساور اى هى ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذى أسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه و (خلافا لاكثر البصريين) فى منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضى الله عنه (فطرنا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس رضى الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش فى المعانى (وقول الشاعر) النابغة الذبيانى يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليمة) * الى اليوم قد جربن كل التجارب

من أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهى راجعة الى السيوف المحدث عنها فى البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغسانى وحليمة هى بنت الحرب ابن أبى شمر وخة والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير فى الآية من تاسيس أول يوم وفى الحديث من صلاة الجمعة وفى البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية فى غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهى الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفى نحو ما جاءنى من رجل فهى للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفى الوحدة ونفى الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا فى نفى الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثانى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى وشبهه نحو ما جاءنى من أحد فهى لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا فزيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاءنى أحد وما جاءنى من أحد سيان فى افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتى فى موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا فى لا نهاز ائدة فى قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفى) باى أداة كانت (أو نهى) بلا (أو استفهام

ذلك لانها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاقسي فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظر فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتامل (قوله اما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدية انما هي للمنصوب واذا زدتها في المرفوع أو قعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزاد في ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما مسيري من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضررا فلعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (اما فاعلا نحو ما اتيهم من ذكر) فذكر فاعل ياتيهم (أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدا نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبرا عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في

(٢ تصريح ني) قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتامل (قوله أو مبتدا) قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلمت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وقول المولى أبي السعود اي ماصح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعته على المحل) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث نخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتامل وقوله فهذا التخريج فاسد الى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بان هذا التخريج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

موصوفها بعد حذفه ولعل هذا مراد من قاله اه أقول كأنه أراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بانه ان أراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان أراد ما يحل محله مطلقا أشكل انهم في قوله تعالى ثم بدأ لهم الآية احتاجوا الى التاويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه وأجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشري كونها في هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوي انها فيها للبيان اذا لخفيت حينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد في المغني الخ) لم يزد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظر في كثير منه ففي كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي

(قوله وهو الفصل الخ) قال في المغني بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان مازوميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفي الخ) قال في المغني والظاهر انها للابتداء وقال الدماميني ان أريد بكون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وان أريد ان الظرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله (قوله نحو لن تغني عنهم أموالهم الخ) قال في المغني وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل وقدم في بحث البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله وانا لما نضرب ولم الخ) تمامه * على رأسه تلقى اللسان الفم من * قال في المغني والظاهر ان من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شيء آخر او هو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيما ذكره مع انه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى

شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أي بدل الآخرة وأنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء نقله في المغني وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ماذا خلقوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها للبيان الجنس مثلها فيما انسخ من آية قاله في المغني (و) الثاني نحو (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يغضي حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم أي يغضي منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض وبين وابتدئ في الامكنه * بمن وقد تاتي لبدء الازمنه

وزيد في نفي وشبهه فعم * نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أي عن ذكر الله تاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم حادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة ورابع عشر مرادفة رب كقوله

* وانا لما نضرب الكبش ضربة * قال السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من الرداءة (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السرج للدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما أضرب زيدا لعمرو) لان ضرب متعد في الاصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا و يجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط و يلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتامل (قوله و يثرب) قال الدنوشري اطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها بيثرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب والبؤس الشدة مهموز و يخفف بابدال الواو (قوله وهو مشكل لان من شان الخ) قال الزرقاني هذا الاشكال منوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف (قوله ورد بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الزرقاني يجاب بان هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتاتى الرد به أنظر المعنى يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذي أوقعه في ذلك ان المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح انه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط باول الكلام (قوله وهو مشكل فان الزائدة المحضة الخ) قال الزرقاني الجواب عنه انا لا نسلم انها متعلقة أو غير متعلقة في آن واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الى كونها مقوية و يجوز ان لا تتعلق نظرا الى كونها زائدة فلم يجتمع الامران في وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظرا الى كونها مقوية و يجوز أن تكون غير معدية نظرا الى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اه وقوله فلم يجتمع الامران في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامران من جهة واحدة وعبارة الدنوشري يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لانهم قالوا لام الجر مكسورة الا مع الضمير ما عدا الياء والا مع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب و يكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا العمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبهه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي

(واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

أي لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

وملكت ما بين العراق و يثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

أي أجار مسلما وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أي ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له زائدة و به جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شان المضاف أن يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى (السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو و (نحو هو صدقا لما معهم) ونحو زيد معطي للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين و رد بقوله

* ولا الله يعطي للعصاة مناها * (واما بتاخره عن المعمول) مع اصالته في العمل (نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاطراد صحة اسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لاداؤه الى الجمع بين متنافيين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى) أي الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الاجل) أي تالله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المعنى (العاشر الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل (نحو

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما للكل للجزء تأمله (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعله للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لان الوقت انما يدخل ونعلمه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كأني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتمليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتأمل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح ان العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيأ واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل في الحاشية بانه لزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات المحلين واما حلول الشئ على شئ آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات المحلين انما يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك وأما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تأمل وأيضا لا مانع من قيام الشئ بشئ جعا آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى انه يقال الضوء مضيء مع انتفاء مبدأ المحمول والا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضح العوضية وكأنه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدماميني قال والا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشمني وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا وأما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله

لدوا للموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير الى الذهاب

فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما وما لهما الى ذلك ومن منع الضرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للاذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وان أسأتم فلها أي عليها قاله في المغني وتأتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو وسقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه اياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الا كمل الا بها حكاه في المغني وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة والاظهر عنده المعنى (الثاني التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافأت احسانه بضعف فدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين

تعالى وايجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال الدنوشري في رسالة التضمين والظاهر ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من ان ١٣ الاصل دخول مع على المتبوع

جمعا بين الادلة اه المغني (الرابع الالصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعيض) أثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر أي معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيرا أي عنه) بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن أصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أي فيه المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله تعالى عنه (ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة أي بدلها) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من ان تامنه بقنطار أي على قنطار) قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون أي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافا لابن مالك فانه أدرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو وكفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة و) مع المبتدا (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتاتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بي أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتعدية نحو بالي أنت وأمي أي فداك أبي وأمي واقتصر الناظم على قوله

والظرفية استبن بيا * وفي وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولبي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالاولى (نحو في أدنى الارض و) الثانية (نحو في بضع سنين) فادني وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع (أو مجازية) اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في

نحو جاء زيد مع الامير فان قيل جاء الامير مع زيد كان على خلاف الاصل كما في المطول في بحث الكناية فالاصل في الباء ان تدخل على التابع نحو بعت العبد باثوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أي معه) وليست للتعدية اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله الى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤل والضمير في به راجع للرحمن ومر في الكلام على الديباجة ما يتعلق بمتعلق به فراجعه (قوله وتاولوا ما ورد من ذلك) أي على ان الباء في الآية الاولى سببية كما في المغني أو تجريده كما قاله الرضي والتقدير واسال بسؤاله خبيرا وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية (قوله ما يسرني الخ) أي بل الذي

يسرني شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنعكها بشئ يستطاع * وزاد في المغني انها تزاد في الحال المنفي عاملها كقوله * فارجعت بخائبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم بتربصن بانفسهن (قوله حقيقية أو مجازية) قد يجتمعان نحو ان المتقين

فى جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف فى حقيقته بالنسبة الى الجنات وفى مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك يقدر وفى عيون وفواكه فتكون فى الثانية مجازا محضا شبهها فى كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يجعل الجميع مجازا والتقدير فى لذات جنات أو فى نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغى أن يقول أو مجازية كذلك أى مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أى لا فيه اذ لا مس فى الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان فى النظم الشريف استعارة تبعية جرت فى متعلق الحرف لكن الشارح تبعا للمصنف فى المغنى على ما فى حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معانى الاسماء الكلية التى يعبر بها عند تفسير معانى الحروف الجزئية وهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق فى ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور فى قبره ثم استعمل فى المشبه فى الموضوعة للمشبه به أعنى الظرفية فجرت الاستعارة فى الاستعلاء والظرفية وتبعيتها فى على وفى (قوله المقايسة) المراد بها الاضافة والنسبة فقوله فى الآخرة أى بالاضافة والنسبة اليها (قوله فما متاع) أى تمتع أى التمتع بالحياة الدنيا وليست فى هنا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشرى هو بالواو لغة فى كلية بالياء كما قال الجوهرى (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقانى عبارة المغنى أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدمامينى قوله وفيه نظر اه الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) فى اعراب السفاقسى وعدى اركبوا بفى لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعول اركبوا محذوف وقيل فى زائدة للتوكيد اه الدماميى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل به هاء غير المصدر نحو الجواد ركبته وبينى منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل فى هذه الآية يقال فى قوله تعالى حتى اذا ركبا فى السفينة (قوله الاستعلاء) أى العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أى حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه دين قال س كان شيا اعتلاه

القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة فى رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) وفى بعض النسخ اذ كان فى يوسف الآية (و) الثانى (السببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أى خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبى وهو التى يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا فى أمم) أى مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبى وهو التى يحسن موضعها على (نحو ولأصلبنكم فى جذوع النخل) أى عليها وقيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل) أى بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبى (كقوله) وتركب يوم الروع منا فوارس * (بصيرون فى طعن الاباهر والكلا)
أى بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتاتى فى بمعنى من نحو وفى تسع آيات أى منها قاله الحوفى وللتعويض وهى الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال فى المغنى وفيه نظر وللتوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسى فى الضرورة وأجازه بعضهم فى الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أى اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بيا * وفى وقد يبينان السببا
(وللعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو وأوجد على النار هدى (والثانى الظرفية) كفى قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أى فى حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو نحيف العامرى
(اذا رضيت على بنو قشير) * لعمر الله أعجبنى رضاها
(أى) اذا رضيت (عنى) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا

---

٢ قوله نحو وان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

فاشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائى حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير فى كلامهم كالحمل على النظير كما مر فى باب التعدى واللزوم وياتى فى باب علامة التانيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذى قاله فى المغنى غايته ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين اشراب لفظ معنى آخر يشتمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ماهداكم) قال الدمامينى يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشرى أى ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم قال واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ماهدانا والحمد لله على ما أولانا فياتى الحمد بعد تعدية التكبير بعلى اه وايضاحه انه لو كان وقوع على فى الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان فى الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله فى البين قال الدمامينى وفيه أى فى الاعتراض نظر لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى اه ولعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشرى معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التى قدرها والتقدير الاعرابى أن يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم اه وهذا بناء على التضمين اشراب لفظ معنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أى من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشرى فسرها الرضى رضى الله عنه بانها بعد شئ عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى المعانى على طريق التشبيه فى مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تامل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التى هى عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكى فتسوسنى) قال الزرقانى هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه فى كلام الشاعر يحتملهما نحو وما قاتينا فتحدثنا رفعا ونصبا أى ولا أنت مالكى فكيف تسوسنى أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب فى البيت فالفتحة مقدرة كما فى قوله فاسودتنى عامر عن ورائة * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ فى الشواذ الا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح باسكان الواو ومن يعفو الذى اه من الدمامينى

مؤنثا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى المغنى وقال الكسائى حمل نقيضه أى فى التعدى وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أى مع ظلمهم) وتاتى بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ماهداكم أى لهدايته اياكم بمعنى عند نحو وهم على ذنب أى عندى ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس أى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق أى بان لا أقول وبذلك قرأ أبى وزائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

أى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثانى كقول حميد بن ثور

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقنى حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد ولا حجة فى البيت لاحتمال تضمين تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أى لكنه واقتصر الناظم على قوله * على للاستعلاء ومعنى فى وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثانى مختلف فيه فقال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله فى المغنى (الثانى البعدية) بالباء الموحدة (نحو لتركبن (طبقا عن طبق أى حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أى عليها) ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدوانى واسمه الحدثان بن الحرث ابن محرث

(لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى) ولا أنت دياني فتخزوني

(أى على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله فى المغنى ولاه أصله لله فحذفت اللام ان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه والدياني الملك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى (الرابع التعليل نحو

(قوله أى مانتركها صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو الذى أراده الزمخشرى (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذى الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من فى الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال فى المغنى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تك عن حمل الخ) عجز بيت صدره

وآس سراة الحى حيث لقيتهم * والرباعة بكسر الراء قال فى المغنى نحو الحمالة اه والحمالة اقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا فى ذكرى) قال فى المغنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووفى فيه دخل فيه وفتر (قوله ان نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أى ان هلكت نفس لان من أتاها حمامها تهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستانى أى صارت كلون الوردو يقال معنى وردة أى حمراء فى لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أى تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اه ويشهد للاول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو ردى الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت

بخط المصنف فى التذكرة مانصه وقال الملحدون ماوجه التشبيه فى فكانت وردة كالدهان وتكرير فبأى آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وانما حق ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل لزيت المغلى وقيل الدهان الجلد الاحمر وأما الجواب عن الثانى فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك

ومانحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لاجله) قال فى المغنى ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى مانتركها صادرين عن قولك وهذا رأى الزمخشرى اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس أى به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى بدل نفس وفى الحديث صومى عن أمك أى بدل أمك والظرفية كقوله * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * أى فى حمل بدليل ولا تنيا فى ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر فى النظم على قوله * بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجىء موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثانى التعليل) أثبته قوم ونفاه الاكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية ومامصدرية (أى لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ لذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أى على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب خير (وجعل منه) أى من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أى على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الاعاريب والثانى أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أى كالذى هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أى عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشئ بنفسه فى حالين المعنى (الرابع) من معانى الكاف

الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشيرا لمن آمن ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا (التوكيد

كل من عليها فان فاذا انشقت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أى عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أى كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر مثله الموصول (قوله أى الذى هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أى فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا فى المغنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضى المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضى ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شئ أي ليس مثله شئ) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شئ وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شئ وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال

* فصيروا مثل كعصف ماكول * زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائد التوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى لانتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها و) مثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * للانتها حتى ولام والى * (وانما يجر بحتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كمثلنا) واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قالته المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فازلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فازلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر * أقوين من حجج ومذ دهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * (ورسم عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والرسم المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضرا نحو) ما رأيته مذا و (منذ يومنا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجرا في مضى فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لا الى وقال في المغني انها الثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تاتي بمعنى الفاء كقوله وأنت الذي حببت شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال و يدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الى الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز أن تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا) فيه ان المصنف ذكر ان جرها لذلك في الغالب وحينئذ ففي قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردون نحو بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسة وانه في محل رفع على انه مبتدا والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور رب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة الكاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والجر على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والفاء وبل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتامل (قوله وهو مما تمسك به الكسائي الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلده أبوان صفة لذي ولد وينظر ما النكتة في الاتيان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أتنتهون ولا ينهى ذو شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذ أو (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر

يارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة

(ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان)
وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنجلي لزمان
ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي ان عمر الخثعمي سال امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر يلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات عز وجلال وروي مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا أو في الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة

بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحكن عن كالبرد المنهم)

فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

ضابط لاسميتهما وقال فى الحواشى ان قول الناظم * من أجل ذا عليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر ان على دخلت على عن فى قوله * على عن يميني مرت الطير سنحا * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء) أى لانه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما دل عليه قول المجهل القفر وفى هذا رد على العينى حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمى للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أى فتكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها فى ذلك من على ما بيناه فى حواشى الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم ففى تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبتنى قد جئت من وادى القرى واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال فما لكم ان لم تحطوا ذمار كم * سوام ولا دار بحتى ودامت وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من ألحت انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكرى والحازمى ١٩ لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا من حى بضم الحاء وتشديد الياء الموحدة وقد سموا انسانا حيا وقالوا فى المثل المعروف أشق من حى وهى امرأة وأما فى اسم الموضع فقد ذكر البكرى حياء بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز ان يكون الذى فى البيت هذا وقصره وذكر الحازمى حتا بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الابواب وجبا بضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز ان يكون أحدهما (قوله فى الطارقية) هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسماء والطارق الى آخر القرآن والذى رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت فى المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح فى ان ماضى يعلو يعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلو علوا وعلى فى الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذ يومان) قال الزوزنى قال الرضى قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس أما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما اذا كان التكلم فى أوله أعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول فى يوم الاثنين مثلا ما رأيته

قطرى الخارجى فلقد أرانى للرماح دريئة * (من عن يمينى مرة وأمامى)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى مرة مصدر مر (و) الثانى (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلى يصف القطا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعى وقال أبو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هنالك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدمامينى ما بين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافى بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وقال العينى أراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون الى اسما واحدا آلاء الله وهى نعمه تقول الى وآلاء قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (والرابع والخامس) مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك فى موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله

* ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو وليا الفعل * (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدودا أولا (نحو ما رأيته مذ يومان) فيومان (منكر معدود) أى منذ يوم الجمعة * (فيوم الجمعة معرف)

منذ يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيته منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض بان فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف أجمع واخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما ياتي عن اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني أظهر لان تقديم المبتدا وتاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ ومذ لانهما نكرتان وكانه على القول الاول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه لان بيني وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب جدلي وهو ان بيني وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الهمع لانه تقدير ما لم يصر حوا به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو مضاف هو وابتداء مع ان من لابتداء الغاية وبيان ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما واخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها ومن أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب * (تنبيه) * قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو ما قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى ما قام زيدا لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل آخر تقديره وما رأيته أي ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رأيته مذ يومان من اذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد ما رأيته من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدأ اذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية اء منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت

الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثانى ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى
(و) الموضع (الثانى أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثى يزيد بن المهلب (مازال مذعقدت يداه ازاره) * فسما فادرك خمسة الاشبار
فادخل مذ على الجملة الفعلية وهى عقدت وخبر زال يدنى فى البيت بعده وسما ارتفع وأدرك الحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدمامينى (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى
(ومازلت أبغى المال مذأنا يافع) * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا
فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذى راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله فى القاموس والوليد الصبى والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين أو الستين والامرد الذى ليس على وجهه شئ من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشى (وهما حينئذ) أى حين اذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله فى المغنى وهو مصرح بخلاف فى المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر واولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا فى ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن مالك هما أصلان لانه لا تصرف فى الحرف ولا شبهة ويرده تخفيفهم ان وكان قاله فى المغنى وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهى أصل نظرا الى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند كل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لان القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بنى غنى وبنو غنى حى من غطفان قاله فى الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لانية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل * تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثيرا وبعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) والى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيدما * فلم تعق عن عمل قد علما
فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر فى الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل فى المغنى وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى
الى ملك خير أربابه * فان لما كل شئ قرارا
يريد فان لكل شئ واذا دخل شئ من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بانها موصول حرفى والجملة صلتها (و) تزاد ما (بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك أشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف
فالعمل (كقوله) وهو عدى بن الرعلاء الغسانى
(ربما ضربة بسيف) صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء
فجر بترب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على أما كن أو على تقدير مضاف أى أما كن بصرى وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة الهمدانى بالنون المكسورة
(تنصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم)
فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجرور بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما القيته مذ يومان فى الزمان الذى هو يومان فلا يحسن قوله يومان مبتدأ وخبر وكان الظاهر أن يقول ويومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهو يومان فتدبر (قوله وضم ذال مذ لغة) قال الزرقانى أى سواء كان بعده ساكن نحو مذ اليوم أو لم يكن
* (فصل) *

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فحكى به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار اليه

فيما اذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء وهو ضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش ربما أوفيت في علم * (ترفعن ثوبي شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانيه ورده في المغني (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الايادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف (ربما الجامل المؤبل فيهم) * وعناجيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو علي (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (مجرورا برب بمعنى شيء) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

* (فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) * وهو امرؤ القيس الكندي

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فالهيتها عن ذي تمائم محول

فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كموج البحر أرخى سدوله) * علي بانواع الهموم ليبتلي

فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته وكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء

في المغني بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفخ في الصور ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول نظر فيه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الا على الاسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الا على لفظ الماضي (قوله ورده في المغني) قال في بحث رب ٣ وانما ذكروه في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشيء خلاف ما قاله السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وثبت نقله في مطوله في بحث لو * (فصل) * (قوله واستعار له سدولا) في

٣ قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بايدينا ولعله لا في بحث رب

أى استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستتر به وأطلق اسم المشبه به وهو الستور على المشبه وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه فى كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جلل وانه يقال أمر جلل للشديد والهين وانما الجلل ما عظم فى النفس فى بابه فقد يعظم فى الكبر وقد يعظم فى القلة وقالوا فى قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم فى نفسه كما زعموا وانما العظيم فى نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجلالك (قوله لانها قائمة مقام عدد مركب) قال العزبن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقانى ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثانى مؤكدا للاول فلم يكن الا عامل واحد (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللقانى أى لان ان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة

فى بانواع للصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الاحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعد مهمه) فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيد الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقفت فى طلله) * كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضى أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره فى عينى والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) واليه الاشارة بقول الناظم * وقد يجر بسوى رب لدى * حذف (وهو ضربان سماعى كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن قال له كيف أصبحت) والاصل بخير او على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشرى وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوى لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الا آدميون ومن قراءته ان الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسى) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أى بكم من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثانى ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أى وفى الحجرة عمرا) اذ لو عطفت على المجرور بفى لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولى عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد ان (وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أنا (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت بصالح فاما قد مررت بطالح نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان وأخواتها

* (هذا باب الاضافة) *

وهى لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة تخط فيه طرائق واصطلاحا

* (هذا باب الاضافة) *

(قوله اسناداسم الى غيره) قال الدنوشرى المضاف لايكون الا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لايتعرف وكذلك المضاف اليه لايكون الا اسما لانه محكوم عليه ولايحكم الا على الاسماء فان قلت وجد فى كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشرى حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعلل ذلك بان أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما فى نحو عدم ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لابياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله مافيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثانى مجرد من أل وأما قوله

اسناداسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذى تريد اضافته مافيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها اذ لاينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك فى ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف مافيه (من نون تلى علامة الاعراب وهى) أربعة الاول والثانى (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو ثبت يدا أبى لهب) فيه تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الالف (و) الثانى نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية فى الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لايقال فى مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيمى الصلاة) فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الياء (و) الثانى نحو (عشرو عمرو) فعشر شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لامفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب كما ان التنوين يلى علامة الاعراب (و) لهذا (لاتحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس) لانها لاتشبه التنوين فيما ذكر لان النون فى هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين فى المسئلة والقول الثانى ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لابعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف

(ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لايتصل الا بعامله

اسناداسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذى تريد اضافته مافيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها اذ لاينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك فى ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف مافيه (من نون تلى علامة الاعراب وهى) أربعة الاول والثانى (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبى لهب) فيه تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الالف (و) الثانى نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية فى الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لايقال فى مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيمى الصلاة) فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الياء (و) الثانى نحو (عشرو عمرو) فعشر شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لامفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب كما ان التنوين يلى علامة الاعراب (و) لهذا (لاتحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس) لانها لاتشبه التنوين فيما ذكر لان النون فى هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين فى المسئلة والقول الثانى ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لابعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف

(ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لايتصل الا بعامله

كالاقحوان من الرشاش المستقى

وقولهم الثلاثة الاثواب فال زائدة فيهما وتاء التانيث جوازا ان لم يوقع حذفها فى لبس نحو واقام الصلاة بخلاف ما اذا ألبس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول فى قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألطف قول بعضهم

أزال الله عنكم كل آفه * وسدد لديكم سبل المخافه
ولازالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع فى حال الاضافه

(قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف فى التذكرة ان قيل لم حذف التنوين فى الاضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعانى فهو كلمة (لا كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشئ الواحد وهذا يرده ان التنوين ساكن فان اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الخباز فى شرح اللمع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه ورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندى ما فهمه * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له فى حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندى عد ابن جنى وغيره فى التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلانها كلمة برأسها وقد أجمعا على ان التنوين لايعد فالنون كذلك لانها نائبة وأما الثانى فلانه نائب عن الضمة وهى غير معتبرة فى بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبرى فى نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنا

وقد ذكرنا توجيههما فى حاشية الفاكهى فى بحث الاعراب

(قوله لابمعنى اللام) قال الدنوشرى ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجر فليتامل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشرى يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتامل * (فصل) * (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة أثواب فالثلاثة هى الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم وكأنك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هى عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسى ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين ميئون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثانى ظرفا للاول) قال اللقانى هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياتى التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه فى الحواشى وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر

(لابمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلى وأبى حيان فى النكت الحسان ولا بحرف مقدر نابَ عنه المضاف خلافا لابن الباذش

* (فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية) * لانها الاصل ولذلك انتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى فى بقلة) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التى) تكون (بمعنى فى أن يكون الثانى) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا ومكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة أشهر (و) المكان نحو (ياصاحبى السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر فى الليل وياصاحبان فى السجن (و) ضابط الاضافة (التى) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثانى وهو (المضاف اليه و) ان يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار به عنه) أى عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذى هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان انتفى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) فى القسم الثانى (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الاضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف فى هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الاول) من شرطى القسم الثانى (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثانى) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من أو فى (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما فى ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص)

فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أى بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القول بانها مجاز عقلى فانه كما يكون فى النسبة الاسنادية يكون فى الاضافة والايقاعية فلا تكون الاضافة على معنى فى بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله ياصاحبى السجن) قال اللقانى أى لان المراد وصفهما بصحبتهما له فى السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما فى صاحب الدار لمستاجرها مابعد فان قلت لام الاختصاص تقتضى ان ماقبلها مقصور على مابعدها وهذه بالعكس

(٤ تصريح ني) قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الاول على الثانى أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافى أى مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير فى به للمضاف اليه وفى عنه للمضاف وقال اللقانى وهذا المعنى مع ظهوره خفى على بعضهم فاعربه بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتى فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التى بمعنى فى لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا باو وتدبر

٢ قول المحشى لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو فى النسخة التى بايدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثانى فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله ويدخل فى ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) فى شرح الكافية للجامى عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا ما نصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فى سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم فى اضافة الصفة الى ممعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد ٢٦ الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم أى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه أولى

(فصل)

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدمامينى بان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك فى النكرات من والتعريف رفع الاحتمال فى المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذى يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لان الخلو جائز كما فى النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أى وليس له ضابط وجودى بل ضابطه انتفاء ضابطى القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذى الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على المخاطب بانه لا يأباه الموت فجعله ماضيا والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أبا لى ولو كان فعلا لاتى بنون الوقاية (قوله ونحو وب رجل الخ) جعل فى الباب الثامن من المغنى هذه مما اغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كالهما) قال اللقانى أى لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد ثبوت كالهما الشخص أو ثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تعين اه

كما فى بقية لامثلة ويدخل فى ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

والثانى أجروا نو من أو فى اذا * لم يصلح الاذا والام خذا

لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

*(فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان) * المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) أى تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى والى ذلك يشير قول النظم * واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا * (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الآخر فالاول يؤثر فى الثانى الجر والثانى يؤثر فى الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله

أبالموت الذى لا بد أنى * ملاق لا أبالك تخوفينى

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاءنى وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل فى المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثانى (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أى شديد الدخول (فى الابهام) يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (كغير ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كالهما

(قوله لجعل المقتضى الخ) فيه نظر فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم يحضره فى ذلك فيلزم من وقوعهما بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعهما بينهما عدم ارادة لمغايرة فالمدار على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فاشعر بقياسيته (قوله وشرعك) بفتح الشين قال فى الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك فى تقدير غلام لزيد مثل لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة فى ذلك على معنى اللام لقد شرطى من وشرط فى ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة

لما سياتى فى توجيه كون اللفظية المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما فى اللفظية وهو الموافق

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا أو اشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخدنك وضريبك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وأمهما مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة (ولذلك صح وصف النكرة بهما فى) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة فى هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أى خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك فى تقدير غلام لزيد مثل لك (ونوع لا يفيد شيا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشى وخرج بشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه وزعم ان

تسمى غير محضة (قوله فى كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة فى قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبى حيان حيث ظن ان المراد المشابهة فى الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك فى تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفى وصلته فى مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدمامينى لان المصدر

لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبنى ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذى كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدمامينى ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون فى تاويل ارسالا وقدر فى باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ومصحوبها فى حكم النكرة (قوله نحو جئتك اكرامك) قال الدنوشرى فى كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد فى الفاعل مع عامله ويجاب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعلهما واحد

(قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشرى الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأبهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحد هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) أى وضم الهاء (قوله انما تفيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللقانى قد يقال

هذا منقوض بنحو قوله * الود أنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشرى حصر التخفيف فى هذه الاشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير وأجيب بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان الحسن الوجه محمول فى النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما فى المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محلى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول فى المعنى وليس ثم شئ مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافى وأجيب بان النون فى ضاربك فى حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب قاله بان الضاربك محمول كما فى الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر فى ضاربك والمانع فيه شئ واحد وهو اتصال الضمير فبالاولى أن يغتفر فى الضاربك لان المانع فيه شيآن الالف واللام واتصال الضمير

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التى بمعنى الماضى نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج أيضا الصفة التى تعمل نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع فى ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثانى نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثى أم لا فالاول (كمضروب العبد) لآن أو غد (و) الثانى نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثانى كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه بمعنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما بمعنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أى بالوصف المضاف (فى نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه) فثانى حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلى يمدح تابط شرا وكان زوج أمه

(فاتت به حوش الفؤاد مبطنا) * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق (ودخول رب عليه فى قوله) وهو جرير يهجو الاخطل

(يا رب غابط نا لو كان يطلبكم) * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) أى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال فى المغنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تاتى بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذ التنوين معه ولا نون قاله فى المغنى (أو) تفيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما فى ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففى هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

قاله الموضح فى الحواشى (أو) بحذف (نون التثنية كما فى ضاربا زيد او) نون (الجمع) السالم (كما فى ضاربو زيد) ففى التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح ففى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فان فى رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال فى المغنى (وفى نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدى) فى نصبه المفعول به ففى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح (وفى الجر تخلص منهما) معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير فى الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسياتى ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالى منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة فى هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله *وذى الاضافة اسمها اللفظية*

(و) تسمى أيضا (غير محضة لانها فى تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

*(فصل * تختص الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف فى خمس مسائل احداها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) واليها أشار الناظم بقوله

ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو

الفرزدق أبانا بها قتلى ومافى دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحوائم)

بجر الحوائم باضافة الشافيات وأبانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلانا والضمير فى بها وهى للسيوف وفى دمائها للقتلى والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلانا بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى تهريقها السيوف شفاء وانما السيوف هى الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه أل) واليه أشار الناظم بقوله

أو بالذى له أضيف الثانى * (كالضارب رأس الجانى)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجانى المقرون بال (و) نحو (قوله

لقد ظفر الزوار أفقية العدا) * بما جاوز الآمال ملأ سر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أفقية جمع تفاو أفقية مضافة الى العدا المقرونة بال والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملأ سر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبنى خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

الود أنت المستحقة صفوه) * منى وان لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة مما سياتى ولم يتعرض لها فى النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

ان يغنيا عنى المستوطنا عدن) * فانى لست يوما عنهما يغنى

*(فصل) * (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان أل تحذف من المضاف فى غير هذه الصورة وان لزم ذلك فى كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير فى بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أى قتلنا بقتالنا قتلى منهم لكنهم ليسوا اكفاء عندنا ولا وفاء فى دمائهم والناس الآخذون بالثار الحائمون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن للدماء لا بقيد الاضافة لمن ذكر

(قوله فانها الاصل فى ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون المضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) فى حواشى اللقانى مانصه نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير مافيه رابط المبتدا منزلته فى قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى يتربص أزواجهم بخوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدا ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اه فانقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف فى المغنى فى مباحث روابط الجملة وعما يؤيد اللقانى (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لايقتضى ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم أنظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والاضافة فى المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لاشك ان الاضافة موجودة والجمع بينهما وبين أل حاصل ولادخل لحذف النون للاضافة أو للطول فى جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الخطيم الانصارى وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتتمته

لايأتيهم من ورائنا وكف ... والعورة مالم يحم وقيل

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غنى بكسر النون فى الماضى وفتحها فى المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة أكلونى البراغيث والمستوطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها فانى لست والمعنى ان يستغن عنى المستوطنا عدن فانى لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعا تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم * الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتى المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى اوجمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والاضافة أما المسئلة الاولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل فى ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل فى الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثانى فحصل التخفيف بذلك اذ لاتنوين مع وجود أل وقرن المضاف اليه بال عوض عما فاته من الضمير اومن التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان أل اذا كانت فى المضاف اليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة فى روايته من نصب عورة فلذلك لم يشترط فى المضاف اليه شئ مما تقدم قاله الشاطبى بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز القراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذى والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال (بخلاف) المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمازنى والرمانى فى الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا فالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض الاضافة وهى غير محققة ولادليل عليها الاحذف التنوين ولحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير) الاسم (الظاهر فهو منصوب فى الضاربك) لان الوصف المقرون بال لايضاف عنده الا ما فيه أل أو الى المضاف

عورة القوم ثغرهم فاذا حموه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهى التهمة يقول هؤلاء يحفظون لما عورة عشيرتهم فيحملونها فلا تأتيهم عيب من أمامهم ولامن ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدل للاخفش بقوله تعالى انا منجوك وأهلك ألا ترى ان الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب أهلك وأجيب بانه منصوب بتقدير وتنجى أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المغني والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسئلة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه قال وقد يرد مثل ذلك في التذكير فلم يات بقد الا في الثانية وقد يقال استواؤهما في القلة لا تنافي ان أحدهما أقل والمصنف أشار لامر وابن مالك لآخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرتها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمغن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المغني ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه اشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقي ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد بالبعض أصبع فاكثر فتانيثه أصلي اذ الاصبع مؤنثة وان أريد بعض الاصبع فاكتسابي انتهى وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيثها ليس بمكتسب (قوله لانها اكتسب التانيث من الليالي) الاظهر

لما فيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الا قران الوصف بال وهو مجرد عنها (ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائرك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى *(مسئلة) *قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث (تانيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور تذكيره (وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فمن) التصوير (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين (طول الليالي أسرعت في نقضي) * نقضن كلي ونقضن بعضي فانث أسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانها اكتسب التانيث من الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانها اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاه كموماه وموامي فيمكن ان المراد بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * وماحب الديار شغفن قلبي * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح في عدمه حيث قال فمن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصرا بدليل قوله وبقي الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الاصابع أصبع والاصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التانيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالي أسرعت وقولهم اجتمعت أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج أعجبني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التانيث قد بسط

الناس هذا فقالوا انه منحصر فى أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وأنث تريده نحو قطعت بعض أصابعه * اذا بعض السنين تعرفتنا * وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وأنث تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثانى وأنث تريده الا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسى وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة * هيفاء ليس للبهازير فانث كلا لانه لما صفات فى المعنى اهـ وبه يظهر ما فى عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين فى كلام الموضح وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقانى لكن يرد ان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثانى كما شرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض فى المعنى كما أسلفنا (قوله فالى ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف * وبعده ملك اذا نزل الوفود ببابه * ٣٢ عرفوا موارد مزيدا لا تنزف أنشده سيبويه شاهدا على ابدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة

مؤنث والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقى عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله * فالى ابن أم أناس أرحل ناقتى * فمنع صرف أناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله فى الحواشى (ومن) التصوير (الثانى) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (قوله

انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رحمت الله قريب من المحسنين) ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء أنهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق هذا نقله فى المغنى ونقل عن الفراء اذا كان القرب فى النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب فى المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير فى الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغنى ردا على الجوهرى (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول أبى الفتح فى توجيهه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جدات عمرو بن هند وفى الصحاح ورحلت البعير أرحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فمعنى أرحل ناقتى أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم اناس والضمير فى تبلغ راجع الى الناقة وكذا فى تزحف قال فى الصحاح الزحف الجيش يزحفون الى العدو والصبى يزحف على الارض قبل أن يمشى والبعير اذا أعيا فخر فرسنه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقانى قد يقال لا دليل فيه لان المؤنث المجازى قد يذكر ضميره فى الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير

ناب

فى الآية الخ) أى فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقانى يحتمل الخبرية وانه وصف لشئ محذوف أى شئ قريب وأما قول المحقق الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان للمصنف رسالة فى هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الائمة أوصلها الى ستة عشر وهى مذكورة فى الاشباه والنظائر للسيوطى (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقانى كيف هذا وقد وجهوا جاء زيد نفسه برفع احتمال ان الجائى غلامه أو كتابه مثلا اه وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسئلة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف فى مسائل الجواز اذا اسند ما لبعض الاصابع من القطع لجملتها مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه يمكن معه الحقيقة باعتبار فان اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثيرا لحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أى بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أى

بناء على انه لافرق فى المضاف اليه المؤنث بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه فى الحواشى *(مسئلة) *(قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أى لانه أراد بالاتحاد معنى مايشمل الترادف والتساوى وضعا كالانسان والناطق أو بحسب المراد كما فى الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) للشارح أن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره فى المعنى وأيضا فهلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان الصفة تابعة للموصوف فى اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته فى الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة تجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه والا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة (قوله مايوهم شيأ من ذلك الخ) قال اللقانى الوهم احتمال مرجوح التاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ٣٣ ولايخفى عدم صحته فالصواب ان الموهم

نائب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لايجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال

وربما كسب ثان أولا * ثانيا ان كان لحذف موهلا

*(مسئلة) ذهب البصريون الى أنه (لايضاف اسم لمرادفه كليث أسد ولا) يضاف (موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول الناظم

* ولايضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشئ لايتعرف لنفسه ولايتخصص بها (فان سمع مايوهم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول الناظم وأول موهما اذا ورد (فمن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءنى سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتاويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثانى) وهو المضاف اليه (الاسم) أى اللفظ الدال على المسمى (أى جاءنى مسمى هذا الاسم) وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب فى الوضع فقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى مالا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو اسناد فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءنى سعيد كرز قال جاءنى مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول مايناسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه مايناسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثانى بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضح (ومن) ورود (الثانى) وهو اضافة الموصوف الى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الاقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الاولى ومسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر فى الاول اسم عين وفى الثانى اسم زمان وفى الثالث اسم مكان (أى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم جرد قطيفة)

هنا معناه الموقع فى الوهم أى العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أى لتنتفى اضافة الشئ الى نفسه فى المعنى التى بادى النظر العقلى فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها فى الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التاويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التاويل لازم وجوب الاضافة لامنافيها نعم يتجه ان يقال لايجاب مايوهم ممتنعا وهو الذى عنى الموضح بقوله

(* تصريح فى) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللقانى هذا التاويل لايخرجها عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما فى النظم فتدبر وعلى ذلك تقول اذا أريد بالثانى الاسم فليس مرادفا فتقول هذه الارادة ليست وضعية بل فى الموضوع له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أى جاءنى مسمى هذا الاسم) قال اللقانى ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسب الى الاول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا ينعكس التاويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللقانى كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحمق الخ) حاصله ان قولهم الحمقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا نبتها فى المجارى بالحمق بجامع ترتب مايضر عليهما واشتقوا من الحمق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقانى الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقانى فى الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسيأتى ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أى من انه يقدر فى كل مثال غير ما قدر فى الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

خائنة الاعين قال السفاقسي الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصوفها أي الاعين الخائنة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوز وا ان تكون خائنة مصدرا كالعاقبة أي يعلم خيانة الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لامحالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ فلابد من تقديره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما علموا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربي * (تنبيه) * احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشئ على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف * فالفي قولها كذابا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل بجعل الاضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم

* (فصل) * (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب ارادته تارة مامنع غيره من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ماهو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح ومنها ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا * فانه يفهم ان بعضها لايضاف أبدا وتحته قسمان مالايضاف أصلا ومايضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو

الغالب فلله دره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى مافيه معنى المشتق وبالثاني الى مايدل على الذات لاباعتبار وصف زائد (قوله لملازمته التعريف) أي وضعا فلا يراد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به في الجنس وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لايجري في أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات الى دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشري يقدر فيه عائد على المبتدا تقديره فيه اه يعني ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدا وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلابد من تقديره (قوله وكغير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أي ان كان تعريفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله لملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغي أن يقول لمامر ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لمامر في بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أي الخ) ظاهره ان اياما مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان اياغير الموصولة لم تشبه الحرف لانها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتاويله أن يقدر موصوف أيضا) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لموصوف به اذا الموصوف محذوف (أي شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة) فشئ موصوف وجرد أو سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك

(فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها مايمتنع اضافته) لملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل في نحو ايالك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أي من الموصولات) النصة والمشتركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ماهو واجب الاضافة

بناتها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نوبت هذه الاسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان الفرق بينهما ان الملحوظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقا أو تقديرا وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم اضافته الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لما سيأتي في بحث قبل وبعد (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيدا ولا نعتا فان كانت أحدهما وجبت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان الشارح قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تأكيدا فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيده به الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لابد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع في قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث أتى بالواو وفي الجمع وهي لا يجمع بها الا من يعقل ٣٠ والجواب عن الاول انهما وان كانا في فلكين فالافلاك كلها في المحيط فصارت كمال في صندوق والصندوق في بيت فيصدق ان المال في البيت وعن الثاني ان الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان أيضا لان الليل ظل الارض وهو يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذلك النهار يدور أيضا لانه يخالف الليل في المحيط

الى المفرد وهو نوعان) الاول (ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ) فيتنون وهو المشار اليه في النظم بقوله * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * (نحو كل) اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا (و بعض وأى قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ورباعا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع وردبان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته (أيا ما تدعوا) فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الاضافة لفظا) وهو المشار اليه بقول النظم
* وبعض الاسماء يضاف أبدا * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة (وللضمير) أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلا (هما) (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الامر وقصاراه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الاحمال) أي صاحبات الاحمال

وعن الثالث انهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري رجح مذهب الفارسي مجيئها حالا حكى الاخفش مررت بهم كلا فجاءت حالا (قوله وردبان العرب) أي رد الالزام وأجاب المصنف عن الالزام أيضا بأن كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها الا ما أضيفت اليه أي انها وضعت لتعميم شئ فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل مجيء الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتي من النكرة بلا مسوغ الا أن يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضا تنكيره قليل واتيان الحال من كل كثير (قوله لفظا) قال اللقاني منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسماء الخ) فيه نظر وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * وأما قوله وبعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف أبدا يضاف الى مفرد بدليل قوله بعد * والزموا اضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضي وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصارى الشئ ما يقصر الشئ عليه فلا يتجاوزه الى ما فوقه وذلك غاية الشئ (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

أضاف ذا الى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الاعلى وجه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحده وحدا ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحد نائب مناب ايحادا ويحاد نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به ٣٦ في حال كوني موحدا له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على انفراده والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاءني في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لا تدخل على وحده وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لمقابلة قول يونس انه ظرف كما مر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لانه قال في التسهيل وربما بني مضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شيء الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المغني ان ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر * لم يك شيء يا الهي معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان شيء قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شيء يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء يا الهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق لما سيجيء ان يقول التكثير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودواليك أي تداولا منا لطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك باسعادا منك بعد اسعاد وحنانيك بحنانا

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذات بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله

و بعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحد) وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة (نحو واذا دعي الله وحده و) من اضافته الى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي

(وكنت اذ كنت الهي وحدكا) * لم يك شيء يا الهي قبلكا

فالهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري

أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير ان نفرا

(والذئب أخشاه ان مررت به * وحدي) أخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

منك بعد حنان ودواليك باداله منك بعداداله ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بتحننا اليك بعد تحنن كان أوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دواليك في البيت على تفسيره بتداولا حجة للاعلم على ان الكاف حرف لمجرد الخطاب اذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجاعته ومفعوله شق الابراد فتنتفي اسميتها بانتفاء لازمها وبما فسرناه من اداله منك بعداداله يندفع ذلك اذ هي فاعل الاداله والتقدير قائلين يا الله اداله منك بعداداله والله سبحانه أعلم وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم كلامه الا على ذلك لكن الذي قاله غيره انما هو أأب بالهمزة وفي اطلاق قوله وما بعده مصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذا ذيك بمصدر من لفظه وقال بغدان عامله من معناه (قوله وهذا أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني وقد فضل رحمه الله الكلام وفي بالمرام وقول الشارح لان الاداله الخ لا يثبت مدعاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدنوشري قال بعضهم

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد
* حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم اداله بعداداله لان الاداله الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه (وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال) العجاج
(* ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا *) والمعنى اضرب ضربا بهذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حد قعدت جلوسا والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحنن وأتداول (وتجويز سيبويه) مبتدا ومضاف اليه (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دواليك من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبرد مثله * (دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجويز (للتعريف) بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده (ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه عسر وسحيم بالتصغير وبهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الاعلم) وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجويز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم (وقوله) أي الاعلم مبتدا ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك

وأما هذا ذيك بذالين معجمتين فالمراد به الكف قال الاصمعي تقول للناس اذا أرادوا أن يكفوا هذا ذيك انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا
والطعن الوخض الذي لا يصل الى الجوف انتهى كلامه وهو رد قول الشارح الطعن الجائف فليتأمل انتهى وهذا عجيب اذ لا مدخل للتأمل في هذا لانه أمر نقلي ثم لا مرجع لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله (قوله وعامله أي هذا ذيك) قد يقال قضية قول الشارح بهذا بعد هذ

أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من معناهما) قال اللقاني اذ لا عامل من لفظهما وأما قولهم لبى فانه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية وأما لبيك فعامله لو نطق به انما هو لب ومصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو أأب بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من أأب بالمكان أقام به لان أخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغي أن يقول غالبا لما تقدم قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح عادق من قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم اذ يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أي يتفرد انفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرت فشاذ لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فيكون المعنى تداولنا مثل مدا ولتك وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزوم طاعة غيرك وكذا البواقي وليس المعنى على شئ من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقي ٣٨ (قوله لقولهم حنانيه ولبي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقاني قد يقال ان الهاء والظاهر

وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولبي زيد) باضافته الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله (ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك) وتانك ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه (وبانها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني عشر وانما لم يحذف في ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشذت اضافة لبي الى ضمير الغائب في) نحو (قوله) انك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبيه لمن يدعوني) *

فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أي ممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم (و) شذت اضافة لبي الى (الظاهر في قوله) وهو اعرابي من بني أسد

دعوت لما نابني مسورا * فلبى فلبى يدي مسور)

واليه أشار الناظم بقوله * وشذا يلا يدي للبي * وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومسور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى أصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبائي أي قال لي لبيك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا اللائر الذي نابني من نوائب الدنيا فلبائي وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيبويه هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه انه) أي لبي (مفرد وأصله لبى) بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلبت (في) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم (ان خلاف يونس) جار (في لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أي غلط وانما هو خاص بلبيك (ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

لما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى ان لبيك واخواته أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الى الكاف فالكاف جرت لمجرد الخطاب كما في رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفي شرح المواقف ان يدي الخ) ينبغي أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتي وقيل كان عادة العرب الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فان يدي مضافة الى مسور وان كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور اذ لا سبب له في البيت الا اضافة يدي اليه (قوله لانهما اللتان أعطياه) المعطى حقيقة انما هو الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما في لدى) أشار (وحيث) الى انه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقاني (قوله وهم) قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد اذ قوله كانت منازل ألاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى ظرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدا

حذف خبره أي اذ نحن متالقون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك افنانا * والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغني (قوله وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة قعسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتي للزمان كما في قوله حيثما تستقم يقدر لك * الله نجاحا في غابر الازمان فانظر المغني (قوله اذ أنتم قليل) سيأتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فتقدم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع الخ) بان يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل (قوله اذ هما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ (فاما اذ فنحو واذكروا اذ أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلا) باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكروا وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسرها (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افرادا ذا (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد) كعند (كقوله) ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * بيض المواضي (حيث لى العمائم)
فاضاف حيث الى لى وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائي) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولى العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي

والمجرور اسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى وقوع خبر المبتدا فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال الحذف ولو على قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع المنافاة فان الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت لذال) تجوز فتحها للتخفيف كما ياتي (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التنوين للتمكين وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبناء وبانها كسرت حيث لا شئ يقتضي الجر نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح وبأن العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا للمبني وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبانه لو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزرقاني قال الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الا الى جملة ولا الى مفرد أندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وكذا في قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هي أحسن الناس حيث نظر ناظر أي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به * حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة للمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها وفي قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة

الفعلية بعدها وأى مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف فى متى تأتينى أكرمك على ماهو التحقيق عندهم وكذا تقول فى اذا انها منصوبة بشرطها الاخافضة له (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى لان الاصل فى الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا العلامة الغنيمى ويمكن أن يجاب باختيار الثانى لكن كون العامل جوابها مقيدا بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذا مما أجاب به الدمامينى عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام فى ناصب اذا مطلقا وهل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام فى لما فى مادة معينة وهى الآية الشريفة وجوابها مقرون فى الآية بالمانع فمع القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد * ثم اعلم ان ٤٠ المصنف فى الحواشى لما أورد على القول بان الناصب اذا فى جوابها من فعل أو شبهه انه قد جاء الجواب مقرونا بالفاء أو باذا الفجائية فقيل ان قائله أجاب بان الظرف الجائز التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم انه يمكن فى مسئلة لما أن العامل فى الآية قد دل لكن قال فى المغنى ان مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا (قوله لا يقولون باضافتها الى مابعدها) هذا صادق بقولهم باضافتها الى جوابها وليس مرادا وانما المراد مطلقا بدليل التنظير باذا ولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط (قوله لان اذا عندهؤلاء غير مضافة) ظاهره انهم مصرحون بذلك وعبارته فى الحواشى ولزوم هؤلاء أن يدعوا أن لا اضافة وان العامل يقروا بان اذا تربط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط النهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك وانظر هل قوله وان يقروا الخ يشكل على جواب الشارح لان الظرف بمعنى حين أو اذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضى جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافى أن جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف فى الحواشى فان قلت فما تصنع فى اذا السماء انشقت قلت الماضى صيغة الفعل لا الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر فى المغنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لانها مختصة بالماضى (نحو لما جاءنى أكرمته) والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على دابته الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عندهؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها تختص بالجمل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال * ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا (نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو اذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحدا فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك أحد لأن السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحدا فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلى تحته حنظلية) * له ولدمنها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره

العامل

ثلث لا أجد سأحملكم عليه وللحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه * (فصل) * (قوله لما مضى) قال
قال اللقانى نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله و بدل ما بعد ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فانه)
ى ما كان بمنزلة اذ واذا فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى اذ واذا قال اللقانى ثنى ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله
تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله ان أو هنا للتنويع لا لاحد الشيئين وقولهم ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى
كما نص عليه الابدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقانى يضافان صلة حرت على غير ما هى له
فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على ٤١ صاحب الصلة الحقيقى فلا حاجة

العامل فى حنظلية و ردبان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا و يسهله ان الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى أنه اذا ولد للرجل الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه وقال الدمامينى والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما اضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيرى أو ابن الدمينة

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد * ولكن مل ء عين حبيبها * والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف أى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر
* (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذا واذا فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما ان اذ كذلك
(أو لما يأتى) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه) فما كان بمنزلة اذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أميرا لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذ) فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل (ويمتنع) آتيك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه اذ واذا (ووافقه الناظم فى مشبه اذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لى شفيعا (يوم لا ذو شفاعة * بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر (قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللقانى لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضى تاويله باضمار كان الثانية واسمها لامتناعه وجوابه ان التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فان قلت فهلا قال وما كاذ معنى كاذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على س بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابى يوم لا ذو شفاعة

(٦ تصريح نى) بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذى يظهر لى ان غير اذا لا يلتحق بها لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا لامر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذى نصره الناظم فى اذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفى فى ابن عمى * وان لم ألفه الرجل الظلوما اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الخ الظاهر فى أن غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح فى أن الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقانى يرد احتجاجه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح الكافية بان اليوم مبهم وعلله بانه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقانى يعنى فهو من مشبه اذا لا مشبه اذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقانى

ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لانفع فيه قلت الاستلزام الثانى ممنوع فان الذات لايلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجدانى فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول
(فصل) (قوله حملا عليهما) ٤٢ قال اللقانى يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب للبناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيله منزلة الاصلى كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هى للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله او جملة اسمية) قال اللقانى يعنى ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغى ان المضارع المعرب يترجح معه البناء نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل فى اسم الزمان وهو الاعراب فتامل (قوله وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف فى التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم فى أعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع فى قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وانما مشى هذا على أنه لايجب أن يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا العمر الله اسرائينا

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا اضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه اذا مشبه اذا فاذلك أضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع وبيومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة
(فصل ويجوز فى الزمان المحمول على اذ واذا) اذا أضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) فى الاسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أى على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتقار المتاصل الى جملة واقتصر فى النظم على مشبه اذ فقال* وابن أو اعرب مما كاذ قد أجريا* (فان كان ماوليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله* واختر بناء متلو فعل بنيا* واختلف فى علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبيه بحين وأمثاله بان فالبناء الاصلى (كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لاجتذبن منهن قلبى تحلما * (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا أعددته صبيا أى جعلته فى عداد الصبيان (وان كان) ماوليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فلاعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) فى دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من سليمى * (على حين التوصل غير دان)

يروى بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم أبو على الفارسى من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنا فلن يفندا أى لن يغلط

(فصل مما يلزم الاضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين (عند البصريين (خلافا للكوفيين) فانهم أجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك حسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك

(قوله مثلها فى صمت يوم الخميس) أى فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أى بل للمذكور قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أى هذا المذكور كائن فى هذا اليوم (قوله والا لزم كون الشئ الخ) أى بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها *(فصل)* قوله أحدها التعريف) قال اللقانى وجهه أنهما فى المعنى توكيد لما أضيفا اليه وسيأتى ان المنكور لايؤكد عند البصريين وان أفاد توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

(قوله الدلالة على اثنين) قال اللقانى وجهه ان كلا وكلتا فى المعنى مثنيان وهما تاكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما فخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشرى ولا يضاف كلا وكلتا الى شئ من الضمائر الا ثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ نا نحو كلانا وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقانى يريد به الاشتراك المعنوى وهو الوضع لمفهوم كلى مشترك بين افراد كثيرة كوضع انا المتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظى وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حده انتهى وهو مبنى على ماذهب اليه الرضى والسعد من ان الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على ما حققه العضد وتبعه السيد انهما جزئيات وضعا واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك فى شئ (قوله لان ذا مشتاة فى المعنى) قال اللقانى كونها مثناة فى المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقدما لا يجدى نفعا فى اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ماذكر) قال اللقانى يعنى وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أى وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ماذكر اوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ماذكر أوفق ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشاف فى سورة الانعام عند قوله من اله غير الله يأتيكم به حيث قال أى يأتيكم بذلك

مقطوعة يدها أى تاركة للغزل قاله فى المغنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثانى نحو كلا البستانين و(كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح اضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

لان ذا) وان كانت حقيقة فى الواحد الا انها (مثناة فى المعنى) لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا فى الموضعين تعود الى ماذكر (أى وكلا ماذكر) من الخير والشر (وبين ماذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شئ والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بمعناه فى القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل فى البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التى يتوجه اليها المصلى (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا

(فاما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا) * فى النائبات والمام الملمات

باضافة كلا الى متفرق وهما أخى وخليلى (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهى كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التى توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثانى وأجاز ابن الانبارى اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا فى قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما واخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى فى الآية والبيت والجمع فى قوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * وعلى كل شئ فى باب حيذا بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقانى آنفا فتدبر لكن وقع فى الكشاف فى سورة البقرة ما يقتضى احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتأويل بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك فى حاشية الفاكهى فى مبحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقانى هذا الشرط مشكل لاوجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشتراك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما)

ل كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعي وكان يجب ان يقول
تاهما او ان يقول أقلعتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أي تضاف من حيث هي أي في الجملة لا في كل حالة من أحوالها
اسيجيء من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أي باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو
ل المصنف بعد قوله ومنها أي فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله
ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو
ل المصنف اذ التقدير أي أجزاء كان أحسن من قوله اذ المعنى (قوله أو عطف مثلها) أي المضاف للمعرفة محله حيث كان المجرور بأي
لا ضمير المتكلم نحو أيي وأي زيد عالم فلا يقال أيك وأي زيد افضل ولا أي زيد وأي عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم
انقله الشهاب القاسمي عن ٤٤ السيوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز أي زيد وعمرو لانها

فالحق أفاد ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد الى مراعاة للفظ (ومنها أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء
(وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أي رجل وأي رجلين وأي
رجال و) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فاي الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة
نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف) أي (اليها) أي الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا
ان كان بينهما) أي بين أي والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أي زيد أحسن اذ المعنى أي اجزاء زيد
أحسن) فبين أي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * (أيي وأيك فارس الاحزاب

اذ المعنى أينا) فارس الاحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف * أيا وان كررتها فأضف * أو تنو لا جزا

والسر في ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما أن يراد بها تعميم
أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان
المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر
على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أي رجل وأي رجلين
وأي رجال على معنى أي واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت
الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على
العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى أو مجموعا واما مكررا مع أي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم
المثنى لكونها المطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أي الموصولة الا لمعرفة
نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أي رجل
هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أي المنعوت بها والواقعة حالا الا
لنكرة) فالاولى (كمررت بفارس أي فارس) بخفض أي نعتا لفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أي
فارس) بنصب أي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة

نافة لمتعدد وانما امتنع
ك في كلا لما ذكر ابن
لحاجب في شرح المفصل
هي قلت وهذا يقتضي
ليلهم انها في هذه الحالة
زلة بعض من كل
لبعضية لا تتصور الا
متعدد اذ المضاف اليه
ينئذ متعدد ولا دخل
عدد أي ورأيت بخطه
ضا وفي شرح المفصل
بن الحاجب نظر
مخشري قولهم أيي
يك بقولهم أخزى الله
كاذب مني ومنك وهذا
اق بيني وبينك وانما
رت أي ليمكن العطف
لى الضمير المخفوض
هي فعلى هذا لا يجوز
زيد وأي عمرو ولا
ون أيي وأيك ضرورة

هي وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشري ان اما اذا أضيفت الى والحال
ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيد الاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو ولانها
تختص بعطف الذي لا يستغني بمتبوعه كما يأتي (قوله ان الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله
انت معه بمنزلة بعض) أي من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة
خ) فيه نظر في المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان يريد المعرف بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله
لا تضاف أي الموصولة الخ) سكت عن أي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذي الخ) في
ذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أي لتوغلها في الابهام
خ من اضافتها لمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان
ظرفي والحال مشتقان تحقيقا أو تاويلا والمشتق كلي والمضاف الى معرفة جزئي اذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به الى شيء بعينه اه
جهة أبهما

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف فى الحواشي لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاز أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) فى مفردات الراغب ان لدن أخص من عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه اه وسيأتى عن الحر الى ما يقتضى تباينهما قال اللقانى فى الرضى ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل فى الحاضرة وفيما هو فى حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لملازمتها ابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب فى علة بنائها التى هى الوضع على حرفين فى بعض لغاتها فقول الموضع بمعنى عند محل بهذه النكتة (قوله كما ان عند كذلك) أى لانها تجىء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدا الغايات) ٤٥ قال اللقانى أى لاتطلق الا على أمكنة هى

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كامل فى الفروسية واليهما أشار الناظم بقوله

* واخصص بالمعرفه * موصولة أو بالعكس الصفه * (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما) أى الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كمثل بها الكلاما

لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة (نحو أيكم يأتينى بعرشها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأى حديث و) مثال الشرطية المضافة الى نكرة (قوللك أى رجل جاءك فاكرمه) والحاصل ان أقسام أى خمسة وهى ضربان مالا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا ومايجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهى (بمعنى عند) فتكون اسما للمكان الحضور وزسانه كما ان عند كذلك واليها أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن فخر * (الا أنها) أى لدن (تختص) عن عند (بستة أمور أحدها انها ملازمة لمبدا الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات (فمن ثم) أى من أجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا فى اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شئ واحد (فى نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (فى التنزيل) قال الله تعالى فى حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الامر (الثانى ان الغالب) فى لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انهالم تات فى التنزيل منصوبة

مبدا فعل مغيا أى هى ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الاولى نحو لدن صباح والثانى نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث كما نقله اللقانى عن الرضى (قوله وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعى فى نظم الدرر فى تناسب الآى والسور قال الاستاذ أبو الحسن الحرالى ان عند فى لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا انه خاص بخاصة اه وهذا يقتضى ان لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما ياتى من قوله حتى اذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقانى فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما فى الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه اذ المبتدا لابد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان فى كلامه حذف مضاف أى لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تاتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان الغالب استعمالها الخ) يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب فى عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان نفى غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الامرين للآخر * فان قيل اذا كانت لدن ملازمة لمبدا الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها ذلك لما لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أتى بمن لتكون

أى كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العينى فى بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعى وكان يجب ان يقول كلتاهما او ان يقول أقواعتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقانى أى تضاف من حيث هى أى فى الجملة لا فى كل حالة من أحوالها لما سيجىء من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله الا ان كان بينهما جمع) قال اللقانى هذا الاستثناء فى التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف اذا التقدير أى أجزاء كان أحسن من قوله اذا المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضاف للمعرفة محله حيث كان المجرور باى أو لا ضمير المتكلم نحو أيى وأى زيد عالم فلا يقال أيك ولا أى زيد أفضل ولا أى زيد وأى عمر وأفضل وعبارة التسهيل تقتضى العموم كذا نقله الشهاب القاسمى عن السيوطى ورأيت بخط المصنف فى الحواشى ويظهر لى انه لا اشكال فى جواز أى زيد وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك فى كلا لما ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل انتهى قلت وهذا يقتضى تعليلهم انها فى هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور الا فى متعدد اذ المضاف اليه حينئذ متعدد ولا دخل للتعدد أى ورأيت بخطه أيضا وفى شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشرى قولهم أيى وأيك بقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنك وهذا فراق بينى وبينك وانما كررت أى ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز أى زيد وأى عمر وولا يكون أيى وأيك ضرورة انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشرى ان اما اذا أضيفت الى والحال ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقانى ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها تختص بعطف الذى لا يستغنى بمتبوعه كما يأتى (قوله ان الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر فى المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق فى الاصول الا ان يريد المعرف بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم انها لا تدخل فى باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) فى هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقانى وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها فى الابهام فلا بد من اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها للمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقانى بقوله لان الظرفى والحال مشتقان تحقيقا أو تاويلا والمشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئى اذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به الى شئ بعينه اه وجهه أيهما

فالحق أقواعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد رابى مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى رجال و) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فاى الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذا المعنى أى اجزاء زيد أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * (أيى وأيك فارس الاحزاب

اذ المعنى أينا) فارس الاحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف * أبا وان كررتها فأضف * أو تنو لا جزا

والسر فى ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثانى أضيفت الى معرف وامتنع ان تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى أو مجموعا واما مكررا مع أى بالواو لان المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها المطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الا لمعرفة نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أى رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) فى اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة) فالاولى (كمررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا لفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أى فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة

(قوله اما على التمييز) قال اللقانى قال الرضى أما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اه وبه يظهر لك ان قول الموضح اما على التمييز ليس على ما ينبغى فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لان لدن فى آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة فى أخواتها وأما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجز لدن سحرة فجوابه ان غدوة أكثر تصرفا من سحرة ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففسره بغدوة وهو لا يقتضى الاختصاص (قوله فى لغاتها العشر) لان فى دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال فى الاولى وضمها فى الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون والسابعة والثامنة لدو لد بفتح اللام فيهما وضم الدال فى الاولى وسكونها فى الثانية والتاسعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الزرقانى أى فى نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون فى المفعول يكون فى الفاعل (قوله فظاهره انها مرفوعة بلدن) قال الزرقانى أى ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره فى الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله وان كانت معرفة) قال الزرقانى المراد بالتعريف التعيين أى وان كانت دالة على معين كما فى سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال فى ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بامرين أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبينا الذات ما يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثانى انه لو لم ينون لالتبست حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض فى بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة أنظر الرضى اه وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبنيا الذات يليه مخالف لما مر عن اللقانى فى بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أى فى غالب استعمالها لكان أولى لان كلام المصنف يقتضى انها مما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سيأتى من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد أن كونها مما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه اشارة الى أن اقتصار المصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقانى عن الرضى انها ظرف زمان أيضا

بنصب غدوة (فنصبها) لدن أما (على التمييز) لان لدن فى آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كما تقول خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا بما تقول (أو على التشبيه بالمفعول به) فى نحو ضارب زيدا فان نونها اثبتت تارة وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو على النون فى لدن زائدة تقل ذلك عنه ابن الشجرى وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدشولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) فى غدوة (رفعها بعدها) أى بعد لدن (على اضمار كان تامة) أى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب فى الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعندلا ينصب شئ من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أى لدن (لا تقع الا فضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (يقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه فى باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا أن يقال لما سد مسد أعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهى) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

(قوله لانه ثلاثى) أى فهو نظير أب وأخ واخواتهما ويدودم وقال الحفيد انما أعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها ملازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصورى لا يعارض كما قاله الشهاب فى قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه الصورى ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه فى حواشى الالفية فى بحث أسباب البناء ونقل اللقانى عن الرضى انه علل اعرابها بدخول التنوين فى نحو كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو جئت من معه قال ثم قال والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استنكار الاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس أخوك تردلامها فى غير الاضافة وتحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقانى قال الرضى قال بعضهم هى على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء فى الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتاتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقانى ان واصلة بما قبلها وهى معطوفة على مقدر أى ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبنى على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه فى حواشى المختصر (قوله فافاد الخ) قال الزرقانى قد يقال فيه نظر لان قوله الا فى لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما باقيا اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شئ فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللقانى قال الرضى تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه فينصبت منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا يعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذى يقوى فى النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا أى سواء أضيف أو أفرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا امامع الافراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية فى حال الافراد) قال الزرقانى هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضى وأقول ليس فى كلام الشارح ما يدل على انها

جئتك مع العصر ومرادفه عند فتجر عن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهى) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الاضافة نحو جاآ معا (معرب) لانه ثلاثى الاصل (الا فى لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حى (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبى كقوله) وهو الراعى كما قال الشاطبى أو جرير كما قال العينى

(فريشى منكم وهواى معكم * وان كانت زيارتكم لماما)

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحو ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (واذا لقى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للاصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها اقبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم

ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الاضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو جاآ معا) قال

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفنى رجالى فبادوا معا * فاصبح قلبى بهم مستفز

بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا أزعجه والثانى كقول متمم بن نويرة

* اذا حنت الاولى سجعن لها معا * أى اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف فى حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما كانت فى حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها لما أفردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت ألفها فى الوصل لالتقاء الساكنين الالف والتنوين كما حذفت ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا فى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان

عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قدمر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معا الخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللقاني بالحركة غير السكون أو نحوه كالانسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها هنا وقوله والا لانتقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نفاه وورد

باقيا على النقص لقيد الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد) والجرمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهي اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله

واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف نأو باما عدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده (لانها اسم كمل وبعض) في جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهي اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هي اسم أو خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهي خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان

هذا التركيب على المصنف فالاحسن ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشئ وماهيته ما به الشئ هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بان من شروط الحذف كما في مغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شئ قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بقية أخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال

(٧ تصريح ني) على الحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المغني في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض أوجه ان خبر الخبر وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في علمهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقاني هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الابهام) قال اللقاني أي الشيوع لان غيرا شائع في كل غير وقبلا شائع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي ان غيرا معربة وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره

لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مر أول حروف الجر عن ابن ايازوعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أي حلو اه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة اساغته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم لموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني على ضم مقدر لحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضرورة اه وأقول اذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف اليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة في حال بنائها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا اه فقوله في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى اذ يعلم منه انه مبني على الضم الظاهر لوجود المقتضي للبناء ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد قبله)

التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا وقيد حذف ما اضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور وردبان أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل

جوابا به تنجوا عتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة) * فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده) وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة ان يحذف) المضاف اليه (ولا ينوى شئ) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر (من قبل ومن بعد بالجر والتنوين قوله) وهو عبد الله بن يعرب

(فساغ لي الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة لماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)

ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فاشربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله

* فاشربوا بعدا على لذة خمرا * ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله

* فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا أى قدما وأبدا أبدا أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعنى ان القائل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يرى انهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذى يراه هو أى الرضى ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لانتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما الى المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقارى المتقدم فى باب المعرب والمبنى وهو أن يكون افتقارا متأصلا الى جملة لانا نقول ذلك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة و بناء قبل و بعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف فى الحواشى بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل و بعد بحيثية التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظر لان البناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل و بعد بما ذكر اطراده فى كل مبنى على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال اللقانى قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء أما حيث واذا واذ فانها وان كانت ٥١ مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله اه ثم قال و بناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عرقا فى الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعنى المضاف اليه اه وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى

قبله) بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها و بنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب (نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله أعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدمامينى (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور فى قبل و بعد) من انها اذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذفت المضاف اليها فان نوى لفظه أعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه و بنيتهما على الضم (قال) رجل من بنى تميم

لعن الاله تعلة بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * (على أينا تعدو المنية أول)

قوله عرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل فى الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقانى قال الرضى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل و بعد وتحت وفوق وأمام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقضى على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكى صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقانى اعلم ان أول يصح فيه أن يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى فى فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أى فى أول أزمنة مجىء الناس أو بضم كجئتك أول وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أى متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أى شخصا متقدما فاول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

مجاز فى المرتبتين كما لا يخفى (قوله و بالخفض على نية الخ) قال اللقانى قال الرضى لما لم يكن لفظ أول مشتقا من شئ يستعمل على القول الصحيح يعنى انه أفعل من وول لا مما استعمل منه اسم كأحنك حتى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أى ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أى ذو حنك أشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تاويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أى جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال ما تركت له أولا ولا آخرا يجوز حذف المضاف اليه من أول و بنائه على الضم اذا كان مؤولا بظرف زمان نحو قوله * على أينا تعدو المنية أول * أى أول أوقات عدوها و يقال ما لقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أى عام أول من هذا العام و بعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عام قبل عامك وفى تاويل أول بقبل اشكال لان أول الشئ أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه اما من الليالى أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس فان لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقانى اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوى لفظ المضاف اليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لما سيأتى ن ما لا ينصرف اذا أضيف باق على منعه اذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافى بين النية والمنع (قوله ان أول استعمالان)

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية فى اول الوقتين المقدرين لهما على أى الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو على) الفارسى (* ابدأ بذا من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (و بالخفض على نية لفظه و بالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية أبى على ان أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقبل والثانى أن يكون صفة كالاسبق وقال آخر

اذا أتاك أو من عليك ولم يكن * لقاؤك الا من وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه لا يحمل الفارس الا المابون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه فى نية الاضافة قاله الشاطبى وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) فى العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتا للنكرة) لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هى بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل أى كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أى كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدا وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبر و يجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول و يجر بالحرف نحو (يحسبك درهم) فحسبك مبتدا ودرهم خبر ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

قال الدنوشرى قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل و يقترن بمن الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين و بالالف واللام و يثنى و يجمع و يؤنث تقول الاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه و بنى على الضم حملا على قبل و بعد الثانى ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفى محفوظى ان مؤنثه أولة (قوله لا يحمل الفارس الا المابون) الفارس مفعول مقدم والمابون أى الفرس التى تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقانى من افتقارها الى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال فى الارتشاف و يجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو أردب من قمح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللقانى من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما فى قول الدنوشرى الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا للاول اهلان حاصل ما أشار اليه انها فى القسم الاول تباشر العوامل و يردبانها وان باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشرى قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفى كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة الخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أى كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظر لان من موضوعات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتامل (قوله لا تدخل على اسماء الافعال) قال اللقانى لانها نابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فمنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها نائبة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى ٥٣ رفعا أو نصبا لا مطلقا ففى قوله على ان

الاستعمال الثانى (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثانى) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجددلها اشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجددلها (ملازمتها اللوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم) بعد أن كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسبُ) فى الحالية (رأيت زيدا حسبُ) فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدا حذف خبره (أى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء فى الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم

قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضاآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلانها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) فى كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى انه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الايدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * (التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح نظر ومر فى باب المعرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللقانى هذا المعنى مرادمنها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجددلها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجددلها الخ اه وفيه نظر (قوله تجددلها اشرابها الخ) قال اللقانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لزمت البناء فتأمل ودعوى الاشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفى لفظها

لا معناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله اذا نكرت) قال اللقانى أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقانى قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتامل ذلك فانه قريب وان كان فى المعنى نكرة فى الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدى له الخ) حمل اللقانى العبارة على غيرها فقال يعنى انه

بلغ فى الشهرة الى ان ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله وأما عل) قال اللقانى لم يقل ومنها عل كما قال فى غيرها المما سيذكره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها فى عداد الاسماء اللازمة للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه فى بعض صورها (قوله وفى بنائها على الضم) قال اللقانى قال الرضى اذا بنيت على عل الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما نحو ياقاضى فاطرادا الضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد اليه اه وكأن الدنوشرى لم يره فقال فائدة عل المذكورة محذوفة كيدودم ولامها واو حذفت اعتباطا وأجرى الاعراب والبناء على عينها التى هى اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللقانى لا وجه لاشتراطه اذ البناء يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع (قوله مكر مفر الخ) قال العينى مكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر مجرورا لانه صفة لمتجرد قيد الاوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعنى اذا استقبلته أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدمامينى مقبل اذا أريد منه اقباله ومدبرا اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات مجتمعة فى قوامه لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينها من التضاد وأطال الدنوشرى هنا ٥٤ بما لا طائل تحته (قوله والثانى انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن الاضافة وان حركتها عارضة ومنعوا الحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله وأضحى من عله ضرورة (قوله منهم ابن أبى الربيع) أى فانه كما قال المصنف فى الحواشى قال فى كتاب الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح عل بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة عن الاضافة وبنيت على حركة تشبيها بما لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يقال فيها ما قيل فى قبل لان قبلا استعملت مقطوعة اضافتها عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها أن تزول عن الحركة وعل لا تستعمل الا مبنية فلولا الشبه الذى ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لى انه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف ألا ترى انها فى حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا ابنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقانى لقائل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبنى على ان نصبا مفعول مطلق لاعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والاصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالمقصور على النكرة هو الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد * قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقانى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن عل ومن عل ثم قال وتقول جئته من عل معربا أيضا كفهم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا ومن عل ومفتوح

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله * وما من بعده قد ذكرا * على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل فانها توافق فوق فى) افادة (معناها) وهو العلو (وفى بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها علو معين كقولك أخذت الشئ الفلانى من أسفل الدار والشئ الفلانى من عل أى من فوق الدار و (كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية * (وأتيت نحو بنى كليب من عل أى من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (فى اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبرا معا * (كجلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (أى من شئ عال وتخالفها) أى وتخالف عل فوق (فى أمرين) أحدهما (انها) أى على (لا تستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثانى (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك) فى الصحاح (فقال) يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أى من عال وهو سهو قاله فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم

وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيأ من) هذين (الامرين) وهما جواز

الفاء مثلث اللام واذا قصدت بناء ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بنائه على الفتح فمن علو من دون سائر الغايات فثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبله أو مع الاضافة الى ياء الضمير وأما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قبله قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو

*(فصل) * (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المغني شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافان فاكثر ويقام الثالث فما فوقه على انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين oo فمنهم من جعله مجازا في الاعراب المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الاصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاسناد اليها حقيقي فلا تجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في الآيتين مجازيا فلا تجوز اه وقوله فلا تجوز أي لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصره هذا على السماع قولهم في التوكيد ان جاءني زيد يحتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة المجيء الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعاني لا يتصف بالمجيء ومن هنا تعلم ان في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر نفي الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام برد العجل ورماه في الماء فمن كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

اضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لاني لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

*(فصل * يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي * ان بي يا عتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو وجاء ربك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر اومبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر اوخبر عن المبتدا نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أي منية ميت أو مفعول به نحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمدا ومفعول فيه نحو قولهم أتينا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو جئت زيدا فضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الحباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم قارة يكون المحذوف مطرحا

ورد بقوله سبحانه فى قلوبهم (قوله ٥٦ وتارة يكون ملتفتا اليه) اجتمع الامران فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال أوهم قائلون (قوله وشرط ذلك فى الغالب) قال اللقانى قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه فى الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرط فى كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول النظم

وبعد لو غالبا حذف الخبر * حتم وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط فى التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقانى متعلق بقولهم وفائدة التنبيه على انهم يقولون أيضا فى الجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) أى لانه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلة وعلى هذا فالحذف فى الآية من الغالب

وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسال القرية) التى كنا فيها (اى أهل القرية) فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه والثانى نحو أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج أى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير فى يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم

وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف فى اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أى ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو ذؤاد حارثة بن الحجاج

(أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد فى الليل نارا)

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أى وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبى كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاى تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أى عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على حدته (بل المعطوف جملة) من مبتدا وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثانى (فهو على ثلاثة أقسام لانه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) فى الفصل قبله (وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال) من ألفاظ الاحاطة ونحو (أياما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان فى الاضافة وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف عليه) أى على المضاف (اسم عامل فى مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله

(قوله أي فلا خوف شئ عليهم) قال اللقاني غير متعين لجواز أن تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بناء اه وعليه لا يتأتى الكلام في قراءة خوف مضموما لا مفتوحا * (خاتمة) * قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف المبنية قولهم هي أبوك بفتح

حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء اصلا حا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف عن الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها أشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاول

(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (كقوله)

علفتها آمالي فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (ابدأ بذا من أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الاهمال (أي فلا خوف شئ عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

* (فصل * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهي النثر وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا التأخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا اذا أجبناهم الى السلم رأفة * (فسقناهم سوق البغاث الاجادل)

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

اللام وسكون الهاء وفتح الياء أي لله أبوك لان أصله جار ومجرور وحذف حرف التعريف وغير المجرور فبقي لاه أبوك وبني لتضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه أي يستتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار

* (فصل) * (قوله انه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف في الحواشي المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجازا الجميع وأمير المؤمنينا واختلفوا في وأزيدا الطويلا (قوله ثلاث جائزة في السعة) كلامه يوهم استواءها في الجواز وقال في الحواشي

(٨ تصريح ني)

ان في قول النظم شبه فعل اجمالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشري اقتصر عليه لانه أفصح ويجوز الكسر بقلة وقالت في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغاني وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

أولا (قوله بعضهم ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لآمها وفي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف

المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاحادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بمثلثين الموحدة أوله و بشاء مثلثة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاحادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله اما مفعوله أي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم واما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها) * سعى لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل ترك نفسك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال والاستقبال (والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤملك بالغنى * (وسوالك مانع فضله المحتاج)

فسوالك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسوالك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الاول أي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لي صاحبي) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل أنتم تاركو صاحبي لي (وقول الشاعر) فرشني بخير لا أكونن ومدحتي * (كناحت يوما صخرة بعسيل) فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني أمر من رشت السهم اذا أذلقت عليه الريش والمعنى أصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكدر * المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن أخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تأبط شرا هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر (و) المسائل (الاربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (احداها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وان كان عاملها واحدا (فاعلا كان) الاجنبي (كقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وأيام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذا مضاف اليه ووالده فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو أجنبي من المضاف لانه معمول لغيره (أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا) معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جرير

(تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها) * كما تضمن ماء المزنة الرصف

بدر لما فيه من جهة المصدرية وامتنع منه أبو علي فلم ينصبه الا بالله قال المصنف في الحواشي ويلزمه الفصل بالاجنبي (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه أحوجه الى أن قال * فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صح أن يقال وهواها (قوله والمضاف اليه اما مفعوله الاول) لم يأت المصنف لاما هذه بمقابل والصواب تأخيرها لمسئلة الفاصل وأن يقول والفاصل اما مفعوله الثاني لانه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا الذي أوقع الشارح في قوله ثم عطف على مفعوله الاول وصوابه الثاني وقوله بعد ما مفعوله الاول وصوابه الثاني (قوله يشبه الفعل) في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله فصل يمين يعني مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذي يدل عليه كلام الشارح السابق في ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لان غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا اشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنوشري هل اذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

(قوله وندى مفعوله الاول الخ) قال الدنوشرى الصواب أن يقال المسوك مفعوله الاول وندى ريقتها مفعوله الثانى على نمط أسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول فى باب أعطى لانه الفاعل فى المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ ان مراده بقوله وندى مفعوله الاول وبقوله والمسوك مفعوله الثانى مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرورة الخ) قال الدنوشرى ما قاله مردود بمنع ان الهاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أى استعارة غير ضمير الرفع له لان الهاء ليست من ٥٩ ضمائر الرفع والاستعارة انما

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسوك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أى تسقى ندى ريقتها المسوك) والمسوك أجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فخاء معجمة الاستيلاك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأطرفا كقوله) وهو أبو حية النمرى (كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل

فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى * المسئلة (الثانية) من الاربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله) ما ان وجدنا للهوى من طب * (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شئ * (فان نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما أن تكون مفعولة فتكون فى تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون فى تقدير (هى) فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحتها ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك * المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح) وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بها مكة لان أبا

وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما أنا كأنت لا فى المتصل كما هنا وعلى ما قاله من ان الهاء ليست مجرورة لا اشكال فى خفض مطر لانه الذى أضيف اليه نكاح ولم يضف الى الهاء فتدبر (قوله بنعت المضاف) هو أضعفها لان فيه فصلا وتقديما للتابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال ان أبى فى البيت أضيف الى شيخ الاباطح وأبدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو أبو طالب فى أضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان أبا طالب له ابن هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم ان أبدل طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه أو من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولان أبا طالب صار لقبا (قوله وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا) أى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه افرادى وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا للمجموع لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول فى الاعراب لا الثانى فقوله نعت للمضاف اليه أى من جهة الصورة اللفظية وان كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له فى اعرابه كما ان النعت الحقيقى كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحو اللقانى باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزي وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذاك البين في المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزي في شرحه انه بكسر الجيم وفتحها مع تقدم الكسر في الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برذون الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشري فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو عامل في المفعول الاول وهو هم وفي المفعول الثاني وهو حلو اغاية الامران متعلق الفعل وهو باي تقدم عليه وفصل بين أي وبين الارضين بالفعل ومفعوله فتامله

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله) كأن برذون أباعصام * زيد حمارق باللجام
فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أي كأن برذون زيد) حمارا (يا أباعصام) وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله * باي تراهم الارضين حلو * أرادباي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جراة وقت الهوادي * أراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا * باجنبي أو بنعت أو ندا

* (فصل في أحكام المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامي) وعبدي أو شبيها بالصحيح كدلوي وظبي (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبني والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل) لا ياتي فيها ذلك (وهي المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالوحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ملتقيا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيدين فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي) في الوصل بسكون ياء محياي ولبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) أي بعد الالف (في قراءة الاعمش والحسن) البصري قال (هي عصاي) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والاعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخي أني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو ابن العلاء قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شدوفي مع القوم وان كان الكسر في الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتي الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

(قوله لانه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لان أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكر ومن أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال في الصحاح في العين والشراب ما يسقط فيه (قوله وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع) قال الدنوشري يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله في لغة بني يربوع) قال شاعرهم وهو الاغلب العجلي

قال لها هل لك يا تافى * قالت له ما أنت بالمرضى

وقول الزمخشري هي ضعيفة واستشهد والها ببيت مجهول مردود بان غيره قال (في انه للاغلب قال أبو شامة ورأيته أنا في أول ديوانه فاول هذا الرجز

أقبل في ثوبي مغافري * عند اختلاط الليل والعشي *
يجر ثوبا ليس بالخفي * (قوله قاله الشاطبي) قاله المرادي أيضا في شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات الى من طعن في قراءة حمزة هذه قال الكسائي كان نصير النحو يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادي وبه يعلم ان المعري لم ينفرد بما قاله في رسالته فما قاله المصنف

محامل عليه وان كان ممن رمى بالالحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان

(في ياء الاضافة) لاجتماع المثلين (كقاضي) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدي) بكسر الدال (ومررت بابني زيدي وتقلب واوا الجمع) السالم في حالة الرفع (ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد

(أودى بني وأعقبوني حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوي عمل فيه ما تقدم (وان كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما في) أودى (بني و) جاء (مسلمي) وعشري وظاهر سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم

وتدغم الياقبله والواو وان * ماقبل واو ضم فاكسره بهن

واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في أجر جمع جرو وأصله أجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة أولا لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في أجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في أجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفي) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كسلما اذ لا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال وألف سلم (وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي (سبقوا هوي واعنقوا لهواهم) * فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلب الالف ياء وأدغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله أودى بني واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول أي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذل وهو المرتفع من الارض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيئ في قوله تعالى فمن اتبع هداي وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق وعيسى بن عمر وهدى وهي عصى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (في علي ولدي) الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف ياء (بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الى) نحو الى وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما واحدا لا هو هي النعم

* هذا (باب اعمال المصدر و) اعمال (اسمه) *

ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال (الاسم

وقد مر قريبا رد أبي حيان على الزمخشري فراجعه

(قوله أودى بني الخ) قال الدنوشري بعده

فالعين بعدهم كأن حداقها * سملت بشوك فهي عور تدمع

فاطلق الجمع في قوله حداقها وأراد الاثنين

وقوله عند الرقاد أي رقاد الناس (قوله هوى) بفتح الهاء والواو (قوله ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها أبو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم أن تكون مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر الحاجة الى قوله ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له (قوله فان بعض العرب لا يقلب) ان كان عدم القلب لازما عنده فخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

* (هذا باب اعمال المصدر) *

(قوله فمدلول المصدر الخ) في الاشباه والنظائر للسيوطي قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا

ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظك س بى ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اه وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره مرفى كلامه فى باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٢ الحدث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف فى الحواشى وهو المناسب لقول

الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة (كمضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (او) كان (متجاوز افعاله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء) بضم أولهما فى قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ (فانهما) أى فان الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول فى) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود فى مثل هذا التركيب كما قال الموضح فى الحواشى حذف الفاء وجعل ما بعده اخبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم * والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال فى شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فمصدر و يعمل المصدر عمل فعله) فى التعدى واللزوم (ان كان يحل محله فعل اما مع ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثانى نحو (يعجبنى ضربك زيدا غدا) فالمصدر فى هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض فى الاول (أى ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع فى الثانى (أى أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبنى ضربك زيدا الآن أى ما تضربه) الآن (ولا يجوز فى نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيد منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك فى التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح فى شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله

بفعله المصدر ألحق فى العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقى من شروط اعمال المصدر شروطه العدمية وهى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرو اقبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبنى ضربتك

الدنوشرى أى أو ذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط لعمله فى غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف فى شرح بانت سعاد وبيناه فى الحواشى (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما يحل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر أن أن زيدا أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لا تنافيه (قوله ولا يجوز فى ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار أو عندك لم يجز تعلقهما به وهما ما هما فى التعلق بكل غادو رائح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثانى فى قام قام زيد لم يؤت به للاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم فان ظاهره ان منها متعلق به والذى هو ضمير المصدر أعنى ضمير الحرب تأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذى لا يوقف على حقيقته واذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أى مرجما عنها أو على تقدير وما هو بالحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يحمى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

واعمل الضربة ونصب بها الملا وأما نصب راكب فنصوب بيحايي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء ركبا معه كاد يموت فاحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء فى صحة العمل كقوله فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد فاعمل رهبة فى عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كالموارد وطئناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسه زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن نائما قول الحطيئة

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فان قلت قد جوز السيرافى فى قوله أرواح ٦٣ مودع أم بكور أنت فانظر لاى ذلك تصير كون أنت فاعل المصدر قلت قد رد عليه الفارسى بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على ان أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح اما مبالغة واما على معنى ذو رواح (قوله ولا مفصولا من معموله باجنبى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات ولهذا اعترض فى المغنى على الزمخشرى اذ علق أياما بالصيام فان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذوران آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية فى الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى سماها باب فى تجاذب المعانى والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف فى المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت على هذا ليتفطن من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الالفية فى أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدنوشرى والاكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فيكالمصدر فى العمل) الوارد فى أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يات فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضرب الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبى فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضرب بكر قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

(و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله معرفا (بال قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله

ضعيف النكاية أعداءه) * يخال الفرار يراخى الاجل

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف فى المصدر المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة ان كانت أل فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرا ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق المسيء اله * وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن يرزق المسيء اله ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وفى أعمال المصدر فى أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا او مجردا أو مع أل * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

الناظم له فى كتبه بمثال لا أنه قال فى التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله فى جميع أحواله والامر محتمل (قوله فصاب مصدر ميمى) قال الدنوشرى ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ماهو الحق عند المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال آنفا بعد قول المصنف فكالمصدر لا أنه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشرى مشكل الصواب انه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الاشكال واحتمال الحالية لا ينافى جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف فى الحواشى الاحسن أن يقال فى مثل العطاء والكلام والعذاب انها أسماء مصادر وفى نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك فى الاول لابقائهم فيها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد فى كتابه على موطأ الامام مالك المسمى بالمثلث المقتضبة من المقتبس فى شرح موطا مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذى يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبنى على كلام أبى حيان ومر فى باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقانى الانسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل فاعلا

كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد المخزومى ونسبه الموضح فى المغنى للعرجى تبعا للحريرى (أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)

فصاب مصدر ميمى مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى بالهمزة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أى غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لان أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامى

(أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول أى عطائك اياى المائة على حد حتى يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترتعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابى وكان من خبره ان القطامى أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف فى عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتى مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتى فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيش الاسدى

أفنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقير أفواه الاباريق

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقير بقافين وزاى معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وأما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز كقواريرهما ملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت فى الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على المضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر محل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أى وأن يحج البيت المستطيع) وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) فى اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل فى اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائى مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائى اياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المغني يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقيس كحرمان وعرفان و بفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلويني عن حقي قاله الفارسي ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلان في الصفات وندوره في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون مجوزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التنوين

فاعلا كقوله (وهو لبيد العامري يصف أتانا وحمارا وحشيين

حتى تهجر في الرواح وهاجها * (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنتري لارؤبة

قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين و بعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج بـ) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فاهما) لا يدلان على الحدوث و (انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا او غيره معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضي أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن صلة أل فهي المضي * وغيره اعماله قد ارتضى

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقاني لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وان اسم الفاعل يقع (قوله والفعل انما يدل على الخ) علل اللقاني خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا الئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائي أجاز عمله مطلقا وفي التخيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكى سيبويه فرسخا وأجاز ان زيدا ضارب أي ضارب دون أن أضارب أي ضارب زيدا أو مقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب أي ضارب على ان أيا خبر ثان وليس بشئ لان أيا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه بعد العمل فجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون ينتعون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ينتعون فضلا نعتا لا آمين ورد على أبي البقاء منعه ذلك وقوله ان ينتعون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من النكرة وهو تقدم النهي والتقييد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

(٩ تصريح ني)

عدم الوصف انما هو فى اعمال اسم الفاعل فى المفعول به اذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل فى المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائى فيما حكاه من سويرا فرسخا وأما ما استدل به من قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف فى الحواشى وقالوا لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فينبغى التقدير اذا رجعت فاقدا فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين عندى ارتكاب الابتداء فى فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا ولا غير ذلك مما تقدم فى شروط عمل ٦٦ المصدر لكن سيأتى فى باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف

وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبى فعليه من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبى فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقانى أى بقدر الهيئة الواقعة فى الزمن الماضى واقعة فى حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين فى معنى حكاية الحال (قوله فجائزا اتفاقا) قال الدنوشرى هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشمونى وهو رد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عمن ذكر نقله المصنف عنهم فى الحواشى كما بيناه فى حواشينا وذكرنا فى المقام ما ينبغى مراجعته (قوله أو ذى الحال) لعل المصنف أدرجه فى الموصوف لان الحال صفة فى المعنى وقد قال فى الحواشى أدرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله فى باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان فى قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فقيل دانية صفة لمحذوف أى وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد فى الآية انما يحتاج اليه من يشترطه فى المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبنى على ان الاعتماد شرط للعمل حتى فى المرفوع ويأتى عن المغنى خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشرى فى بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهى فى هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن مالك وولى استفهاما الخ ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفى ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة المعترضين فان قلت أى نكتة فى حذف المضاف من الاستفهام والنفى والتصريح بحرف فى قوله أو حرف نداء قلت سره انه قد شاع

الاستقبال) لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى (لا الماضى) لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه (خلافا للكسائى) فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (فى باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثانى (اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف) أو ذى حال فالاستفهام والنفى (نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) المخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيدا راكبا أبوه فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالاعتماد على الملفوظ به) من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر (أى أمهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أى صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوما ليوهنها) * فلم يضرها واوهى قرنه الوعل

كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أى كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها (ومنه) أى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (أى يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) فى النظم أو حرف نداء تصريح منه (انه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح

اطلاق الاستفهام والنفي على أدواتهما بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أو صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلة في قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعهد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى انه ظهر له ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمد فالاقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغني آنفا ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى تاويله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدا والخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو في أن ترفوع الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأولوه فتدبر ٦٧ (قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب كما أشار اليه في التسهيل فقال وربما بنيت فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير الى قولهم دراك وسائل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول بدل على ان غيرها لا تحول ومعلوم أن شبهه محول عن شبهه لان فعلها أشبه انتهى وفيه اشارة أيضا الى الاعتذار عن عملها مع انها غير

لا يصلح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل
وولي استفهاما او حرف ندا * أو نفيا او وصفة أو مسندا

وأشار الى الاعتماد على المقدر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لاطلاق العمل بدليلين أحدهما انه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شئ من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير

*(فصل * تحول صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) واليها أشار الناظم بقوله

فعال او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل

(والى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) واليهما أشار الناظم بقوله *وفي فعيل قل ذا وفعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعمل عمله بشروطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول الناظم * فيستحق ماله من عمل *(قال) الفلاخ

حارية على الفعل وكذا قال فيما سياتي فيعمل عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب ومضراب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر *(تنبيه) *من العجب ان ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لان الحروف في الموضعين عدة واحدة بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه لان فعيلا في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التي لا تقع الا قاصرة وبناء فاعل يجيء من المتعدي واللازم وما لا يكون الا للقاصر أضعف مما يكون له وللمتعدي انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعله لانه أقل حروفا وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية والمرجع في ذلك لاستقراء كلام العرب وقال في الفلك الدائر ان العرب نبهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وحريه على المذكر والمؤنث على انه كالمصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه على لفظ فعول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله للمبالغة في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعل بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشري والظاهر انه لا مخالفة (قوله فيعمل عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقاني

قال الرضى لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد للابيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله

* بكيت أخالا واي محمد قومه * ألا ترى انه يرثيه وأجيب بانه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة الى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثى ٦٨ بها وللدنوشري في ضبط مرثية بيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكمحمدة فقال

وكالمحمدة من حيث الوزن
مرثية وقد نظمت ذلك
بقولي
ومرثية بلا تشديد ياء
كمحمدة ومن شدد فخطي
انتهى ولو ذكره هنا كان
أنسب وختن الرجل زوج
بنته (قوله أو أنت ضروب)
هذا متعين كقولك فانك
عاقر (قوله فشبيهة هلالا)
الظاهر انه على اسقاط
الخافض أي بهلال لانك
تقول ما زيد كعمرو ولا
شبيه به قال الدنوشري
ومن اعمال فعيل أيضا
قول الشاعر
حتى شآها كليل موهنا
عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم
فاعمل كليلا في موهن انتهى
وهذا البيت استدل به
سيبويه على اعمال فعيل
وردبان موهنا ظرف زمان
والظرف يعمل فيه روائح
الفعل بخلاف المفعول به
قال في الباب الثالث من
المغني ويوضح كون
الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل
كما يقال أتبعت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل
الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أطبقوا على ان المجاز خير من الحقيقة
(قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه
الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنوشري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ
أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة

بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة (أخا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا
فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما
في البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من
الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت
نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع
ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس ان لم يمنع تعداد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه
وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي
صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * اذا عدموا زادا فانك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل
السيف شفرته ولذلك أضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل
السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بمعناه (انه لمحار بواثكها) فنصب بواثكها جمع باثكة
وهي السمينة الحسناء من النوق بمحار بالحاء المهملة مبالغة في حار لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان
(وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا
فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا
(وقال) زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى
الله عليه وسلم زيد الخير بالراء (أتاني أنهم مزقون عرضي) * جحاش الكرملين لها فديد
فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية
لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة
وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف أي هم جحاش والكرملين
بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيئ والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم
عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه
وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز
الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل
ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل
وفعل وأجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

*(فصل) * (قوله كمفردهن فى العمل) لايخفى انه لايلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول الراحمون اما قصدا للعموم أى كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفى الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة فى الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذى هو جمع رحيم وغالب ماورد فى الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لايرحم الا من كان عنده رحمة زائدة وانما أتى برحماء فى قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة فى العفو ذكر معه مايدل على كل رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا ٦٩ الجواب ان يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب

*(فصل) *

(قوله ويجوز فى الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لايضاف للفاعل ولابد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر فى باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولابد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا منفصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولابد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتلخص ان التالى للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما مما لاينبغى وتفصيل المقال فى حواشينا على الالفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض مايليه وغير مايليه أمره مشكل لانه لايضاف اليه اذ لايضاف مرتين ولاينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الا على رأى فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولايرد هذا ظان زيدا منطلق لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لايجوز فى باب ظن وان قدر فانا صبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلف فى أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان (قوله وأما ماعدا التالى فيجب نصبه) قال اللقانى أنظره مع ماقدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثانى اذ مقتضاه جواز جر خليفة فى الآية الثانية باضافة جاعل اليه مفصولا بينهما بفى الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالى حكما وغيره غيره وان تقدم لفظا (قوله وفى بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقانى قال سيأتى ان جاعلا

*(فصل * تنبيه اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن فى العمل والشروط) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وماسوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولايحتاج الى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال)

عنترة العبسى الشاتمى عرضى ولم أشتمهما * (والناذرين اذا لم ألقهما دمى)

فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على أنفسهما فى الخلاء أنهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد (ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر)

غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لايفخرون بشرفهم ولايعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فخر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لايفسقون ولايكذبون قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل

*(فصل * يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينصب به) أى بالوصف (وان يخفض باضافته) اليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) فى السبع (ان الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبى عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب واليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * (وأما ماعدا التالى) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالى واليه يشير قول النظم * وهو لنصب ماسواه مقتضى * (نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة) وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل

في الآية غير عامل فقضيته ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول فجاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حاليته المحكية فالجزآن كلاهما معمولان والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا فالوالان شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آنفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المجرور) خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج * ضعيف شواء أو قدير معجل بجر قدير عطفا على محل ضعيف وأجيب بان الاصل أو طابخ قدير فحذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقرينة

سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المجرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار وصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو ويضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر أو انصب تابع الذي انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) * اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

مما مر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل الا ما هي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار وصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والا لم يسمه تابعا (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال اللقاني أي الماضي لان الوصف بمعناه الا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكرا ما غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا لسيبويه والبصريين والفرق ان المصدر يحرز محله ما بعده اذ لا بد من اضافته اذ خلا من أل والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني ان للعطف على المحل عند المحققين شروطا هو ذلك المحل في الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبني على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوي بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الا على القول بان عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بهما من ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بانه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا أو كونه بالتحويل أو التنزيل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال الدنوشري انما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شئ آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلا بد

ما يتعدى لواحد فيقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة

تبارك انى من عذابك خائف * وانى اليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

* (هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كمضروب و) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمتدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفافا يكتفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى) ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدا) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدا (وينفرد اسم المفعول) المتعدي الى واحدا ذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى في قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

من ذكره في حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كمتدحرج) قال الدنوشري فيه نظر ولعل الصلة محذوفة أي متدحرج به (قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقاني يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كانت الاب واخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه الى ذلك ما أسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف الى مرفوعه وانه باق على كونه اسم فاعل ومر ما فيه (قوله والاصح أن يجعل الخ) ظاهره ان اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة

وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول اذا أجرى مجرى الصفة يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيته المنع في المتعدي الى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب درهما ومعلم الاخ زيدا قائما (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بجملة

وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف فى الحكم والشارح فى رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لايخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم وعاية اسم المفعول فى حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال فى أن المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة فى جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما هو مل معاملته وطرأ عليه أن يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثانى مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لايخفى أنه ليس فى شواهد الرفع مايدل على أنه فاعل أو نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا فى بعض الشروح (قوله تمنى لقائى الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى معموله المضاف الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو فى اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فر * (تتمة) * قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله فى التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت بقوم أسد انصارهم وأسد الانصار أو الانصار أو انصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله فلولا الله والمهر المفدى * لأبت وأنت غربال الاهاب فاجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب فاضاف كلا من فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالسيم وأراد بذلك ان هذا الذى هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب برميه بالحماقة والتجبر * (هذا باب أبنية مصادر الثلاثى) * (قوله ولو مثل بفهم كان أولى لما سيأتى) أى

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويسئل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذ أريد به معنى الحدث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله

بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس

ومن شواهد النصب قوله لوصنت طرفك لم ترع بصفاتها * لما بدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله تمنى لقائى الجون مغرور نفسه * فلما رآنى ارتاع ثم تعردا

فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به فى المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فتنصبه و (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد أن تنصب المقاصد تجرها و (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين ان هذه الاوجه أصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب الجر

* (هذا باب أبنية مصادر) الفعل (الثلاثى) * المجرد

(اعلم أن للفعل الثلاثى) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعلى بالفتح) فى عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) فى عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتى وقدم الغالب فى المفتوح

من ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أى وسعتكم وان بشرا قد طلع اليمن أى بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة (قوله واللثم) قال الدنوشرى ينظر هل هو بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذى الكلام فيه وان كان الثانى فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان لثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح وفى المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها آخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح التاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفى الصحاح ان اللثم بالمثناة الطعن فى النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشرى والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال فى شرح مختصر الشيخ خليل للتتائى ان اللثم بالمثناة الضرب فى اللبة (قوله الا ان دل على لون) ينبغى ان يزاد والا ان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كالبيوسة (قوله وقال ابن الحاج الخ) ماقاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك فى العمدة فانه قيد اطراد فعول فى فعل بشرط صحة عينه قال المصنف فى الحواشى فكان ينبغى

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) فى عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى (والثانى) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الامن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خبأه فنيا لزمه وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا باللثم نحو شرب شربا ولقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله * وفعل اللازم بابه فعل * ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك فى فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتى وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والاروف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشئ وعسل بالشئ أى لزمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالقعود والجلوس والخروج) والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم * وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطرادوقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال) بكسر الباء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجماح) مصدر جمح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء بانه متعد تقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام فى اللازم (أو) دل (على تقلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعال) بضم الفاء (كمشى بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء

(١٠ تصريح ثانى) ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله فيما سيأتى مات موتا مما بابه النقل اذ على كلام العمدة ذلك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدنوشرى قد يجاب بان أبى اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشى بل حركة مخصوصة باشتمالها على اضطراب واهتزاز

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذميلا قال الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهري (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال ٧٤ صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(قوله وليس منه تجر الخ) فيه تنكيت على المصنف في تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كما مر والامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا مر ولا تثبت همزته الا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مرخذوكل ولا رابع لها فليتأمل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سبابا بكسر العين مصدر سب سبا وسبابا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أي سبه قاله الزركشي (قوله ورضي الخ) انظر عد رضي وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرى والثاني ذو الالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رحمة ونشدة وندرة السادس ذو الالف المقصورة نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (أو الفعيل) بفتح الفاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاي فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله *ما لم يكن مستوجبا فعالا* الابيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) في الماء (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه تجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم امارة اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا أصلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرادا انفراد فعال في الرغاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) في عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفاء (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بهما تين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم *فعولة فعالة لفعلا* (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع) وهذا معنى قول الناظم * وما أتى مخالفا لما مضى *فبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل المفتوح العين (المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا) والقياس جحدا وشكرا (وقالوا جحدا على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم (في) فعل المكسور العين (القاصر رغب رغوبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا (ورضي رضا) بكسر الراء (وبخل بخلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاجي وابن عصفور ان الفعلة) بضم الفاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المضموم (وهو خلاف ما قاله سيبويه) فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيه اعداد حركة الفاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه (لابد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من

مصدر مقيس فقياس) مصدر فعل (بالتشديد) من مزيد الثلاثي (اذا كان صحيح اللام التفصيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه أشار الناظم بقوله

وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التانيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطية وهنا تهنيئة وجزأ تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيأ يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما أطرد الابدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال) بكسر الهمزة (كالاكرام) مصدر أكرم (والاحسان) مصدر أحسن والايعاد مصدر أوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجل اجمال (ومعتلها) أي ومعتل العين قياسه الافعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين (الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء كأقام اقامة وأعان اعانة) وأصلهما أقواما وأعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم

* ثم أقم اقامة وغالبا اذا التزم * (وقد تحذف التاء) للاضافة عن ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفي الحديث كاستنار البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره الفاء فينقلب مصدرا نحو اقتدارا واقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجئ (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومايلي الآخر مدوا فتحا * مع كسر تلوا الثان مما افتتحا

بهمزة وصل ولابد من تقييد ما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد ألف قبل آخره بل يضم الحرف التاليه الاخير نظرا الى الاصل نحو أطاير تطاير أطائرا وأطير يطير أطيرا وجمله الافعال الماضية التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية أو سداسية (فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما فررنا واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الالف) قضية كلامه ان قلبها ألفا قبل حذف الالف التي بعدها واستشكل بان شرط قلبها ألفا ان لا يكون بعدها ألف ويرد بان هذا الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذا القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه (قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله) أي لان المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لانها همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل والدرج

واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل أغيمت السماء أغيماما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح (وقياس تفعلل) مما أوله التاء (وماكان على وزنه) في الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه أشار الناظم بقوله * وضم ما * يربع في مثال تدتاما * ومجموع ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت (كتدحرج تدحراجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتغفرت تغفرتا (ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى) والاصل التوانى والتوالى بضم ما قبل الياء فلما ثقلت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا أضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمى رفعا (وقياس) مصدر (فعال وما ألحق به فعالة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلبابة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل ويرنأ لحيته خضبها بالبرناوهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (ان كان مضاعفا) وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (في غير المضاعف سماعى كسرهف سرهافا) يقال سرهفت الصبى اذا أحسنت غذاءه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال او فعللة لفعللا * وأجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والاكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الموسوس) وهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعل) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أولا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم * لفاعل الفعال والمفاعلة * واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا وأصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا استثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار اغة في اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدى وانما يقال ميامنة وميسرة (وشذ يامه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) مما ذكرناه (فشاذ) واليه الاشارة بقول النظم * وغير ما مر السماع عادله * (كقولهم كذب كذاب) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا) * كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزية ولكنه حمله على ماهو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبهه بديها اذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها أضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس ترام يا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

(قوله وسلقى) يقال سلقى الرجل اذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل اذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) في المصباح سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وعذيط) أى أحدث عند الجماع قال في المصباح العذيوط فيعول بكسر الفاء وفتح الياء هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) في المصباح يقال توبل القدر اذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه لتابل بفتح الباء وقد تكسر الانذار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى أى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم ان أكثر مجئ المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد الى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بانها تحرك دلوها امرأة شهلة كانت نصفة عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتامل والنصف هى التى تكون لا شابة ولا عجوز ابل متوسطة والضمير في بها عائد على الكلمة والصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة والقياس أو الصفة الرجال وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهى تنزى الخ

والقياس حوقلة وأشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) فى مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) فى مصدر معتلها (تنزية و) فى مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) فى مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (ترامیا و) فى مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) فى مصدر افعلل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر على الترتيب

(فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثى) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) فى الفاء كما فى فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق فى ذلك بين أن يكون فى مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أو لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثى وغيره وشذ لقيته لقاة واحدة وأتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبنى فعله من الباقى وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل فى الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أى المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أى على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أى من المصدر العام المبنى على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) فى الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أى على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثى) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسى كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام) أى المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كاقامة واحدة واستقامة واحدة) ودرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسى بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميرى والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر ان قياسى وسماعى لحقت القياسى دون السماعى فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبى (ولا يبنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة) لان بناء الفعلة لا يتأتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ساقصدا ثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلى (الا ماشذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أى غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة * وفعلة لهيئة كجلسة

فى غير ذى الثلاث بالتا المرة * وشذ فيه هيئة كالخمرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها) يأتى وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثى المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكسرة فى فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبى وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدى (وفى فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم

شراح ألفية ابن معطى ما نصه وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ أبو حيان وهو ان هذ التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة وأكلة وأما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك عالته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة وهذا الذى نبه عليه الشيخ أبو حيان قال انه أمر منقول عنه يعنى ان أكثر النحويين لم ينبهوا عليه اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها الكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اه كلامه وفى آخره نوع تحامل على أبى حيان وقوله وأما الاستقراء الخ مردود وما هى بأول مسئلة أفادها أبو حيان

(هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم فى باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه نظر شهاب مناقشة فانظر حواشينا على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدرى باللغة من ابن هشام واضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصغر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو لعلنا نتزداد في المسئلة علما اه ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدرى الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس

* كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثه يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى * (وانما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل في الالوان والخلق) فاللون (كأخضر وأسود وأكحل) أي أسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أي أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان و) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم * بل قياسه فعل * وافعل فعلان نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أي دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ (ودونهما) أي دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاء والظاء المعجمتين يقال أخطب اللون (اذا كان أحمر الى الكدرة وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) في الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل) بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعقر) بالعين المهملة والقاف (أي شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل * وأفعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وزر ووازر وودع وواد ع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل * ومحل الاستغناء عما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الا فاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعيدها) والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة

لا يقضي بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الادبية (قوله وودع ووداع) بناء على ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول أبي الاسود

ليت شعري عن حبيبي ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه

وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها الموافقة بين الكلمتين كأنه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله الا اذا قصد بها الحدوث) قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول الى فاعل فقولهم اذا قصدوا الحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي وليس استدلالا لما لشئ ذكره ولهذا أطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائن عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أي اضافة حسنة بدليل ما ياتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أي بناء على انها تكون مجاريه للمضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
*(فصل) * (قوله ويأتي وصف الخ) شذ أيفع الغلام اذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر اذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق اذا حملت وأحصرت الناقة فهي حصور اذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغني فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا حاب (قوله وشذ كسرها في معين الخ) قال الدنوشري يزاد عليه، منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أولا فليتأمل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول وللاخير في الثاني (قوله من الفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفي الحديث ارحموا ملفجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن يقال أحصنت المرأة فرجها فهي محصن انتهى وزاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو احرأشت الابل سمنت فهي محر أشة بفتح الهمزة

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القامة
*(فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسرها في معين من أعان ومغيرة من أغار ومبين من أبان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملقح من ألقح بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقا سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كمتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر اذ كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد تقدما

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لان الواو إلا تزاد أولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الآلة منه

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف (على زنة مفعول) من المتعدي (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كمدخول عليه و (ممرور به) زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الآخر خوفا من المكان ثم أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمى) ومدعو (الا أنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

لان حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضا وقال الدنوشري في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمى الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا لفعل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وتثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده الى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه لي طائل أي فائدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفي الاخير نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرد على ما حررناه في باب التعدي واللزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف العزي لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومألك بمعنى رسالة كقوله * أبلغ النعمان عني مألكا *
وميسر بمعنى البيعة والغنى كما قرئ فنظرة الى ميسرة باضافته الى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

الالفاظ مفعلة باثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر فى قراءة ميسرة (قوله عين الفعل) قال الدنوشرى مراده بعين الكلمة (قوله لا فيما له فعيل) فيه اصلاح للمتن لان صنيعه يقتضى ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الاخفش وان لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لاعهد لى بالأم قفا منه ولا أوضعه بالفتح أى أوضع قفا منه فحذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لاسببية ولو كان مجرورا لعطف بالخفض ٨٠ وقول بعضهم فى أى شئ أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لان أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا شبيه مالا يؤنث قليل كحائض الا ان جعلها فى هذا الباب أقوى من جعل أفعل من فى هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لابى على لاجماعنا على ان منه أجب الظهر ليس له سنام (قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف فى الحواشى فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة الا اذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد النظم أيضا (قوله وخاصتها انها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى الحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدماء وغربال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس فى الاول ولا الثانى وصف ولا فى الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل ممنوع وان الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه ورب اسم والنائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشرى والمتقدمين انتهى دسياتى ما فى كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لان الاعتراض الاول انما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب فلا يتوهم انه من افراد المحدود وقد وقع له فى المغنى بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى وأصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء وأصل مدعو مدعوو وبواوين أدغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كاثت من قصد (و) يأتى وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر فى اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول الناظم

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

و يأتى من المتعدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج و) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار الناظم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (و رحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير و رحيم) بمعنى قادر و راحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل أى معقد ومعل *(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد)*

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها (التى استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (فى المعنى) سواء كانت وصفا لازما

لايمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أى فى هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الاضافة فيه (الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لاتمنع) على قلة (لعدم اللبس) بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لاتقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لاتحسن لان الصفة) الدالة على الثبوت (لاتضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة (بدليلين أحدهما انه لولم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه) لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثانى انهم يؤنثون الصفة) بالتاء (فى نحو هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن أن يقال) فى زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبى الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد لان الجار والمجرور كالشئ الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هى له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) فى زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان من كتب أبوه لايحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سرى من المضاف وهو الاب فى كاتب أبوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف وجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة (وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الاضافة) فى الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر فى معناها) وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة ومالا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور فى التعريف المذكور) فى قول النظم

صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال فى الشرح وهذه الخاصة لاتصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لايكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

*(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية

(١١ تصريح ثانى) أضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

أن امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تميز على زيادة ألى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الاسلام السبكى وغايته ما أجاب الشمنى ان ذكر ذلك استطراد ويتعداه كلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافتها للفاعل استحسان ذلك فى نوع مادتها لا بها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما علمناه فى حواشى الالفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لايقع على الذوات كما أشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لابيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا) ظاهر فى ان التجوز فى الاسناد فهو مجاز عقلى وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فانها ليست من العلاقات التى ذكرت للمجاز العقلى كما صرح به العصام فى الاطول والسيد فى حاشية المطول فى مباحث تاكيد المسند اليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللقانى اعلم أن اخراج الموضح لنحو كاتب الاب من الصفة المشبهة منافٍ لما قدمه من أن فاعلا اذا

(قوله وضعا أو قصدا) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول الى فعل بالضم فلا يرد ان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعى ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم الفاعل جار مجراها لانها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وان كان ما نقله فيهما امر يقتضى انه منها وقد أشرنا الى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد ان قال ان قول التسهيل الذى نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بانه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فانه

والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها انها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعا أو قصدا (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا (كحسن وجميل) فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمى الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب (وهو) أى اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أى من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الامر (الثانى انها) تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أى اسم الفاعل (يكون لاحد الازمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك ان أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره والى هذين الامرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر (الثالث انها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عرضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كظاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فانها مجارية ليظهر ويضمر ويستقيم ويعتدل (وغير مجار يه له) أى للمضارع (وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وضخم وملآن) فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله

من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحط دارا

بالثين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية ليشحط وجوابه يمكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة فى الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له) أى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا يجوز زيدا وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيدا عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أى من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (فى نحو زيدا أنا ضاربه) لان ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغل عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (فى نحو زيدا أبوه حسن

اعتبر فيه ما تخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا يرد على قوله وصوغها من لازم لو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير الشاطبى انهما منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه فى التسهيل من صوغهما من المتعدى بشرط أن يقصد بهما الثبوت الى آخر ما أطاله به أقول يوافق ما قاله الشاطبى فى اسم الفاعل ما ذكره المصنف فى التنبيه السابق فى باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفى اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم فى كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لانها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلا فى الاصل فحذفت

علة مرتبته الاصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل وجهه) من الفاعل فيحتاج أن يقول فى نحو فجرنا الارض عيونا انه محمول على واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع فى نحو زيدا أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الاولى أن يمثل بقوله وجه الاب زيدا حسنه لان فى زيدا مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الاب أشار الى أن محل التمثيل للمدعى الاب لا زيدا وأشار الى الرد على المكى حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لانه فهم أن التمثيل بزيدا وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان

الدنوشري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندي ان ذكر هذا فيما نقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الا ما تخالف لان الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا لامر آخر وهو انها ما أخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقضي الا ضميره أو سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء ان يكون في محل نصب أو جر فالاولى ان يقال المراد بالسببي ما عدا الاجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا يشكل اشتراط السببية في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف في الحواشي وحينئذ ففي مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أي بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلد والمتجرد المعرى عن الثياب

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ومالا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه * الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأي البصريين (وقيل) لا حذف و (ان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني الناظم (ان المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون الا سببيا) ولا يكون الا (مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لان المراد بالمعمول) في قول الناظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب
(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم
وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذي قد حددا

(وانما عملها في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي وأجنبي ويختص أيضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره نوملك أو اعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشري قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لاحال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى لمعمولها محل) أي على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجها ويد (قوله تؤنث بالالف) أي قد تؤنث بالالف نحو حمراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ)

أى الا فى الضرورة كقوله * والطيبون اذا ما ينسبون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسى) قال اللقانى فى صحة هذا الوجه فى نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثانى الذى حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقانى فى الرد على الفارسى بحكاية الفراء وبالمثال الاول الذى حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما انه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذى فى النصب من اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى اذا كان ٨٤ المعمول معرفة أو نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار الى ان

اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى او أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما

* (فصل * لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالاضافة) أى باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها (للمعمول معه ست حالات لانه) أى المعمول (اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والاضافة (كوجه أو مضاف الى المجرد) من أل والاضافة (كوجه أب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست فى مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها اربع وهى أن تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لان الاضافة فى هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما فى نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما فى نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط أو التجوز فى العمل كما فى الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجهه وحسن وجه أب والحسن وجهه الحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة فى الاستعمال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو أى الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح لوروده فى

فى اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتى جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) فى نسخة الدنوشرى بخطا كاتب الاصل حسنة والحاصل ان صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله أو التجوز فى العمل أى اذا نصب المعمول ووجه التجوز اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما فى الحسن الوجه مثال لهما أى لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول أو نصب كان مثالا للثانى (قوله ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتى فى القسم الحسن من نحو الحسن الوجه الحديث بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه الا أن يفرق بأن هذا انضم الى الاجراء المذكور نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهى وفرق فى حواشى الاشمونى أيضا بان فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما مر أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى فى كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان فى النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الرفع خلو اللفظ من الرابط الا ان يقال محذوف الاول أقوى اذ لا جائز له بخلاف الثانى له جائز وهو تقدير الضمير

(قوله شثن أصابعه) بالثاء المثلثة كما فى الاساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبى أو مساويك اسحل وجاء فى صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعنى انهما الى الغلظ والقصر أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود فى الرجال وقيل معنى شثن الكفين ان فى أنامله غلظا بلا قصر بدليل ماروى انه كان سائل الاطراف

(قوله وفى حديث أم زرع صفر وشاحها) أى فى بعض الروايات وفى بعض صفر ردائها والمعنى انها ضامرة البطن فكان رداءها صفرا ى خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهى الى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالى (قوله لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أوردانهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبه اضافة

الحديث كقوله فى وصف النبى صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجها والحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سوى من أل خلا
ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما

واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال أولا فهذه حالتان ومعمولها اما بال أو مضاف أو مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثانى مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه أب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبى كل ما التاثت به الازر من قوله

فعج بها قبل الاخيار منزلة * والطيبى كل ما التاثت به الازر

الشئ الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن فى الصورتين المذكورتين فى مسائل القبح العدول الى الرفع ولا محذور فيه بخلافه فى تلك الصور المعدودة فى صور الحسن لكن يرد انه يمكن فى الصورة الاخيرة العدول الى النصب على التمييز بل يمكن فى الاوليين العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الاب) قد تقدم أول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن ان يضاف الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجرباني هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا

بحسن هذا ثم يمكن ان يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل معنى انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما اشرنا اليه سابقا وان ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السنباطى المجرد اما مجرد من الاضافة دون أل وقد قدره أو من أل دون الاضافة أو من أل والاضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أى المجرد وما أضيف هو اليه من أل والاضافة أو من أل دون الاضافة أى الى الضمير فقط (قوله نحو والطيبى كل ما التاثت به الازر) فان كلا معمولة للصفة وهو الطيبى وكل مضافة الى ما الموصولة وليس الشاهد فى الطيبى كما قال العينى لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه فى أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير فى عجتها للناقة من عجت البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على ان وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما ما فى نسخ الشارح من رسمه فعج بها على انه فعل أمر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو وقوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة أراد وطيات الارداف والاعجاز وارتفاعه على انه خبر بعد خبره وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جمانوال أعده) أي فان نوال مرفوع بجمامع انه غير ما تبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جمانوال عظيما عطاؤه (قوله من قوله تزور امرأ جما الخ) جما حال من امرأ وجملة أعده من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لام أو الضمير المنصوب يرجع اليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام في لمن يتعلق به وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا أي شدته

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رقاق خصورها * وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جمانوال أعده من قوله

تزور امرأ جمانوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورة ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى أن يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذريه وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب والازم اضافة الشئ الى نفسه فصارت خمسا وسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموع جمع سلامة أو جمع تكثير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعه ومنصوبه ومجروره وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة أيضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شئ منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة) واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه (سبحان الله ان المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احداهما ما أفعله نحو ما أحسن زيدا) واليها أشار الناظم بقوله * بافعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها في

(هذا باب التعجب)

(قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله انه متعجب اذ لا يخفى عليه شئ وما وقع مما ظاهره ذلك في القرآن فمصروف الى المخاطب نحو قوله تعالى فما أصبرهم على النار أي ان حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه

(فائدة) توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضي بظاهره ان المعنى شئ عظيم أعظم الله أي جعله شيئين عظيما وهذا ان لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شئ عظيم قدرة الله وهذا الشئ هو الله وفيه اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله سبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوب له في النحو منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم وبئس آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ و ينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور بدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالا فليحرر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييزا وحال وقيل التقدير أمري عجيب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية ونعم الاعلم أن عجب لتلك مرفوع على الاهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار الى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

شيئين في ما وافعل (فاما ما) التعجبية (فاجمعوا على اسميتها لان في أحسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء (وأجمعوا) أيضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاسناد اليها) وأما ما روى عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجمهور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء أحسن زيدا (شيء عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة الناظرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحيت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوبافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى رحمة الله) وما أحسني ان اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف (وقال

وقد أفصح عن هذا اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بانه أحسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فمبني على ان أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم وهنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتامله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والا لتعدى نحو ما أضرب زيد الا اثنين باي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمينه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر يساويان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين أو اللام نحو حيي وعمي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امتنعوا من النطق في ذلك بفعل لانه

أمر لفظي وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شئ يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقاني أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (ففتحته) التي في آخره (اعراب) لابناء (كالفتحة في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للمبتدأ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا في المعنى كالله ربنا أو مشبهه نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضميرما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصب وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء عموما وجودة ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه ودلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره والحذف واهمزة أخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول مخيره وسمع الكسائي مخيشه (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بزيد) واليها الاشارة بقول الناظم * أوجئ بافعل قبل مجرور بيا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما أصبع فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلوا ومدلول أحسن في ما أحسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الارض أي صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع (فقبح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) أي بخلاف زيادة الباء (في) فاعل الفعل الماضي نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا)

بحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أي دم به وألزمه ولذلك كان الضمير مفرد على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التانيث أحسني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستتاره

عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة (لانه) للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لاخلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ وأفعل خبر (قوله وأحسن انما هو في المعنى الخ) قال اللقاني مقتضاه جواز النصب عندهم في زيد أفضل أبا ونحوه (قوله لفظ الامر) وحينئذ فينبغي أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلا وقيل مبني على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشري فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا انشاء لانهما وصفان للكلام وان أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة انشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشري صوابه ذات بقل اه أي لان الارض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتانيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة (لانه) للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لاخلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

أفعل ولكن حوّل من صيغة الماضي الى صيغة الامر والمعنى الاصل باق (قوله وهو مما لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى الماضي فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله باربعة أوجه) قال الدنوشري مما يرد على من زعم انه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمرا لاجيب بها لا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اه (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بانه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحت بي (قوله لو كان أمر الوجب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكما لم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمرا وهذا مشترك

(لانه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل وردا بن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله * واحبب الينا أن تكون المقدما * أي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان أفعل وما أفعله وافعل به في معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب الا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضميرا كما (في مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح (كقوله) وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عني والجزاء بفضله * ربيعة خيرا (ما أعف وأكرما)

أي ما أعفها وأكرمها (وفي) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله

أعزز بنا واكتف ان دعينا * يوما الى نصرة من يلينا

أي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا

الا لزم في ما أفعله اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا والا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر الى جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر في فاعل أفعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب وان الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري انها اذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه ان زيدا في قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو على) في القاموس في

(١٢ تصريح ني) مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزمخشري انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله

تالله قريش تمنانى لتقتلنى * فلا وربك لا برا واولا ظفروا وان هلكت فرهن ذمتى لهم * بذات ودقين لا يغفو لها أثر

(قوله معطوفا على آخر) قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل ففي العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات (قوله واكتف ان دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيته في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي بقوله لانه لملازمة الجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفها اكتفاء بما تقدم

(قوله زيد كفى كاتبا) قال الدنوشرى يتأمل ٩٠ فى هذا التركيب (قوله فلعروه اذذاك عن الفائدة) هذا يتخلف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق (قوله صير الحسن) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يقول أو الجمال اه لان ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جودها تضمنها الخ) وشبههما اسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم أعطيا حكمه أيضا فى جواز التصغير وفى وجوب التصحيح نحو ما أقوله وأقوم به هذا وقال اللقانى فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن معنى الحرف كما يقتضى منع الاعراب على ما تقدم يقتضى عدم التصرف (قوله اعزز على أبا اليقظان الخ) أبو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضى الله عنه (قوله وقوله وأحرا ذا حالت بان أتحولا) هذا أظهر من الاستشهاد بقوله

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى
صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

لانه يحتمل القلب والمعنى ما أحرى ذا اللب أى صاحب العقل بان يرى صبورا فالباء فى غير موضعها والمتعجب منه ذو اللب لا ان يرى فلذلك جاز هذا

زيد كفى كاتبا او رده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع والثانى ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه أما فى ما أفعله فلعروه اذذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا (وان يستغن يوما فاجدر)

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أى) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله

وفى كلا الفعلين قد ما لزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح فى الاجماع وليس أفعل أمرا من أفعل لاختلاف مدلولى الهمزة عند الجمهور لانها فى التعجب للصيرورة وفى غيره للنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) فى الجمود وفى ملازمة المضى (والثانى) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) فى الجمود وفى ملازمة صيغة الامر (وعلة جودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما و) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور لا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل هذا الباب ان يقدما * معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفى الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول على رضى الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا أى مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهى الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى (ولا) تقول (أحسن لولا نحاله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا أو أحسن راكبا بزيد (واختلفوا فى الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم بقوله

وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر

وذهب الاخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله)

وهو أوس بن حجر أقيم بدار الحزم ما دام حزمها * (وأحرا ذا حالت بان أتحولا)

ففصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه فى ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا فى المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن فى المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

(فصل وانما ينبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو فى الاصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى

(فصل)

وقد

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو كان الفعل المزيد لأصل الفعل هل يجوز البناء منه ماحينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود اولا يجوز ذلك ٩١ لفوات التأكيد وحصول اللبس تأمل وسيأتي ذلك في كلام الشارح تأمل (قوله ويكفي في رده مخالفته للإجماع) أي بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدماميني فان الكلام في المسئلة قديم وقد أطال ابن جني في الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والا فلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة انهم لا يجتمعون على الخطأ وقد تخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق للاجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدر والاصل قول ملفق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لان هذه الافعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أي لانه يجوز عندهم (قوله بدليل قولهم في الوصف تقي الخ) أي ولولا الاجراء المذكور لقالوا متق وممتل ومفتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من أفعل لان هذا تخالف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خماسي (قوله لندوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لندورها لكان

وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فاثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أحمره) أي أبلده (وشذ ما أذرع المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الاشذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما أقنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما * الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستخرج) لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (الا أفعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) الا ان شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب زيده واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم أطال في الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع في أحد شقي التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيد الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعلى التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ واقتدر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائده الغير موجب مع وجود الغني عن ذلك باشد وأشد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملاه للغربة لانهما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلأ) وما أفقرني الى عفو الله وما أغناني عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو انه مبني للمفعول

حسن اه يعني ان مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع ، ثاويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال أي ماذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين كما يأتي قريبا (قوله أو تأصيلا) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا يأتي الا على مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل (قوله وجرى على ذلك ابن مالك) كقوله وغير سائلك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لان معنى السائلك سبيل فعل انه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائزا (قوله ولا تجره باللام لتغييره المعنى) أي لانه يخرجه عن البعض (قوله وذهب الكوفيون الى جواز الخ) حاصله انهم أجازوا جر الخبر ان كان جامدا في المثال الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما في الارتشاف ويوجد في النسخ دون ما أكون زيدا القائم على ان القائم معرف بال والمعنى انهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله دون لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا (قوله ألذه) قال الدنوشري ينظر ضبط ألذه اه وأقول في المصباح لذ الشيء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته ألذه وجدته كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفي بالمثبت) لان صيغة التعجب اثبات فلم اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبني للمفعول وملازمة الفعل للبناء له بعين ارادته فتأمل

* الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وأبئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به * الشرط (الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فني ومات) لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه * الشرط (الخامس أن لا يكون) الفعل (مبنيا للمفعول) تحويلا أو تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم يستثني) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيء ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به * الشرط (السادس أن يكون) الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا تجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لأخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع * الشرط (السابع أن يكون) الفعل (مثبتا فلا يبنيان من فعل) منفي (سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال أبو علي القالي في نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي أنتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفي (كما قام زيد) وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت * الشرط (الثامن ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولمى فهو ألمى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجيء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو أخضر

فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غيري ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عدنام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

*(فصل * ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على أفعل فعلا بما أشد ونحوه) كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبره وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أي بعد أشد ونحوه (و باشد ونحوه) كاضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) أي بعد اشد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو حرته) أو عرجه مما وصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثاني (أشد بها أو أعظم بها) أي بدحرجته وانطلاقه وحرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

واشدد أو أشدا وشبههما * يخالف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالباء يجب

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه أو باشد ونحوه (الا ان مصدرهما) أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (وأشد بهما) أي بان لا يقوم وبما ضرب فتاتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للمفعول فليتقي لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان تمثاله مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فمن) النوع (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الاول (ما أشد كونه جميلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنا واشدد وأكثر بذلك) أي بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو مات وفني (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشيء أما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيدا أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو وما

في التعجب ليس الا اللسواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

(فصل)

(قوله ما أكثر ان لا يقوم) قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فليتمكن فيه بحث اذا استعمال النفي متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلم وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفي بأكثر دون أشد ان النفي لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله وان يعمل فيه الفعل المنفي الخ) قال الدنوشري ينظر ما معناه وما دليل على مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا أن يصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فما يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بان مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل

(هذا باب نعم وبئس) * (قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفي للاقصرائي هكذا في أكثر كتب الحديث فبها ونعمت فالبها الحسن وأهل النحو يقولون فبها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتأوه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح في بهاء اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فبالرخصة أخذوه والحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فقول النجاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التي تركها

وردمن بناء فعلى التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله

وبالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

(هذا باب نعم وبئس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقتان احداهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بنت والله ماهي (بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على جار يطي السير نعم السير على بئس العير وأجيب بان الاصل ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكمها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما اسمان لزيد وعمر كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبئس وانعالم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مع سكون الثاني

أي الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا وان قوى معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله وبرها سرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فاتى به والدها سرقة من زوجها ويحتمل الزاي المعجمة أي سلبها والمعنى انها لا تقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكم بها كطوبى للمؤمن ورد أيضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكر وافيما سيأتي ان بعضهم جوز في حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما ان جعل مبتدا ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أي في نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التاكيد انهما يلزمان وجها واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجيز الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعمالهما في التنزيل الذي هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بال الجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا أل فحال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والا لجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وافاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بانه الى التكاذب) يمكن ان يجاب ٩٥ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كأنه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة

وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم امابدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بال الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها للمعهود الذهني فهي مشاربها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي ومثالهما (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالاضافة الى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو) معرفين بالاضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

(فنعم ابن أخت القوم غير مكذب) * زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله * رافعان اسمين مقارنى أل أو مضافين لما * قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ورفعان مضمرا يفسره مميز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسره والتقدير بئس هوای البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان

(نعم امرأ هرم) لم تعرنا ثيبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسره والتقدير نعم هوای المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الآن يعوض منه شئ كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لابد ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله

نعم الفتاة فتاة هند) لو بذلت * ردا التحية نطقا أو بايماء

ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأين خاتم وكعب كلاهما غيث وسيف عضب وقد يرفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا للنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بايماء) قال العيني نطقا تمييز وبايماء عطف عليه اه

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء ليعطف عليه المجرور بها والاقرب ان نطقا نصب بنزع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بايماء والاصل بنطق وقوله بايماء ٩٦ عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان س والسيرافي احتجا على منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لانه ياتي مؤكدا في باب العدد فيجوز ان يكون ماهنا منه فتأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العيني هي أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا لانا نقول التمييز باعتبار يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود (قوله وقيل هي تمييز) أي بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الاشارة الى ذلك قصور منشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى ان مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جوازله من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب

واقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق

وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان افاد) التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر ابن الاسود المعروف بابن شعوب

تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامي)

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نفى الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

(واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين (فقيل) هي (فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهي معرفة ناقصة أي موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (في نحو نعما يعظكم به أي نعم الذي يعظكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) ان وقع بعدها مفرد فهي (معرفة تامة كما في نحو فنعما هي أي فنعم الشيء هي) فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع (وقيل) هي (تمييز) فيهما (فهي نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة أقسام مفردة أي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليها فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء الدق أو نعم شيأ الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حبذا فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشر أقوال ومرجعها الى أربعة أحدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة

بشيء غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشيء ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) غير هذا أراد أ الاقوال لان نحو تزويج وهي في المثال والآية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعل لزم استتاره ووجب تمييزه

(قوله الفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا مذاف الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه أن يعطف عليه جواز حذف الموصول الاسمى وفى المغنى ذهب الكوفيون والاخفش لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا * (فصل) * ٩٧ (قوله وقيل بدل) اعترض بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز فى الشئ تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولى العوامل فانهم أجمعوا على حمل انك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقى انه سيأتى فى مخصوص حذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو فى انا وجدناه وما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتى نظيره (قوله أما اذا

غير موصوفة والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادى ونقل عن الكسائى وأما القائلون بانها فى موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أى غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله فى التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثانى انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى والرابع انها مصدرية سادة بصلتها الاشتمال لها على المسند والمسند اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز وهو قول الكسائى ونقله المرادى عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

* (فصل * ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين فى كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها سلكوا بهما فى الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلف فى رفع المخصوص فقيل (هو مبتدا والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدا واجب الحذف أى الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمى والمبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وغيرهم وقيل بتعيين الثانى وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر فى النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدا) على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) فى الكلام (ما) أى شئ (يشعر به) أى بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص جوازا للعلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أى هو) أى أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب فى قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعر به كفى * (وليس منه) أى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتفى) والمقتفى (وانما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أى هذه سورة أو منصوبا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم

(١٣ تصريح نى) الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتفى والمقتفى أى العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أى زيد كما قاله الشارح فى اعراب لا لفيه لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازى ان قول الناظم مشعر به يأباه اذ المشعر بالشئ خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

*(فصل) * (قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح به مع علمه من قول الموضح صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعل التفضيل كما يأتي فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدنوشري قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التغيير تقديريا كما في ٩٨ فلك وغلك (قوله ولتصيير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز لا تكون

*(فصل) * وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وانما حولت لتلحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سر يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثرون (يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعلا * من ذي ثلاثة كنعم مسجلا * (ومن أمثلته ساء) المذموم والمنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فانه في الاصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا أحزنه فهو متعد متصرف (فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما ولفاعله بما ذكرنا) في بئس (تقول) في الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل و) في المضاف الى المقرون بال (ساء محطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و (في التنزيل وساءت مرتفقا) ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف أي نار مرتفق لان التمييز لا بد وأن يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيأ يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المذكور ان تأتي به اسما ظاهرا مجردا من أل وان تجره بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) حملا على ما أفهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على أحسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بأبيات جادبهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جاد بهن أبياتا من جاد الشيء جودة اذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها للقصد للمبالغة والتعجب وزيدت الباء في

الاقاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا لاصله قيل لتضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشري أي بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثلته) فصله عن اخفاء التحويل فيه كما أشار اليه بقوله فانه في الاصل الخ وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فانه في الاصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لا بد وأن يكون) قال الدنوشري ذكر بعضهم ان الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشي المطول اه قول ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني أول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها التأكيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز الفاعل للك في فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فقول الاشموني عند قول الالفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مثل لان حكم ساء يخالف حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتي وبهذا تخالف نعم وأحسن الاشموني في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدماميني انه يلتزم في فاعل ساء ما لتزم في فاعل بئس وجزم الشاطبي بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقته لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه اشارة كما قدمنا الى ان حب اذا لم تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لخصوص وصرح المصنف في الحواشي بانها يتجدد لها حينئذ امور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكل سيأتي في التنبيه انه يذكره حيث قال اذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه ان بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٩٩ وماسوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابيا تاكيد وجدن ابيا تا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابيا تا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذي لا يرى) * منه الا صفحة أو لمام

(أصله حبب الزور) بفتح الزاي بمعنى الزائر (فزاد الباء) في الفاعل حملا على احبب بالزور (وضم الحاء لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله * وماسوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالباء * ومثال الضمير المطابق ماقبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا

* (فصل) * ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر

(ألا حبذا عاذري في الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وان تردذما فقل لا حبذا * ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف (ومذهب سيبويه ان حب فعل) ماض (وذا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهما باقيان على اصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله * فحبذا رباوحب دينا * أي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ألا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه اه والمخصوص على هذا المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع أو اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

* (فصل) * (قوله ويقال في المدح الخ) أي في المدح والذم العامين واشعارها بان الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك واذا لم تقترن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كما مر وكانت لمدح أو ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر اذا كانت حينئذ لا يذكر لها مخصوص (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وان كان فيه اشارة أيضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح (قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن اعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول أيضا (قوله وقيل مبتدا الخ) ظاهره ان قوله

مقرر والذي في المغني ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله وقيل بدل) قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في المغني وهذا ضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله

ألا حبذا الولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

والفاعل لا يحذف (قوله مبتدا وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والمخبر عنه) أى افرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم) أى لانه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حبذا قوما سليم فانهو * وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالى والى ذلك أشار الناظم بقوله واول الخ أى اجعل المخصوص واليا تابعا للذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندى ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كأنهم قالوا حب لشئ فجعلوا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث هو شئ ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلا وقل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهى المثلا

يعنى انهم أرادوا أن يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون فى الامثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير لان استعمال شئ أخف من استعمال أشياء وهذه هى العلة فى الامثال ثم ان المثل فيه امر زائد وهو انك اذا أتيت به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذى قيل قديما فى الواقعة المشهورة وليس ذلك فى صيغة حبذا انما عدم التغير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهى المثلا أى من حيث فيه علة تقتضى ان لا يغير لانه مثل من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذى هدانا لهذا وأظن انى عثرت على تفسير كلام النحاة فى قولهم انه يضاهى المثل أحسن مما عثروا عليه انتهى ومما ذكره أولا سيأتى فى كلام الشارح نقله عن الفارسى (قوله لئلا يتوهم) قال اللقانى انما يظهر هذا التعليل فى المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طرد الحكم الى غير المفرد

* (باب أفعل التفضيل) * حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا انشاء وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أفعل التفضيل (قوله المبنى على أفعل) قال الزرقانى مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كما سيبوه وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان

الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها لما لزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تجيئه فجاؤا لها بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضيه وابن السراج فى أصوله والسيرافى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تجيئه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه (لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هندان و) حبذا (زيدان) فى تثنية المذكر والهندان فى تثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) فى جمع الذكور (أو الهندات) فى جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال الاول (كما فى قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (بكسر التاء وافرادها) لانه فى الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف أى حبذا حسن هند) وكذا الباقى ورده ابن العلج بانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى فى البغداديات لان ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيدا رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

(وقال ابن باشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم ان فى حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وان ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه * اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل) المضموم العين (المتقدم ذكره) فى الفصل قبله (ويجوز فى حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فابالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحا كثر * (فان قلت حبذا فتح الحاء واجب) للتركيب (ان جعلتهما كالكلمة الواحدة) والا فجائز

* (هذا باب أفعل التفضيل) *

وهو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل وأما خير وشر فى التفضيل فأصلهما اخير

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بانه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضى كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد بينهم حيث قال شاع فيما ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازانى فى تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة ان ألد أفعل تفضيل بل من جهة ان اللدد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة الى مادونه أشد فمعنى الاضافة ههنا الاختصاص كما فى قولك حسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما يبنى منه أفعل صفة بدليل لدد فى جمعه ولداء فى مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه ١٠١ وليس الامر كما شاع كما أفصح عنه

أخير وأشر بحذف الهمزة بدليل ثبوتها فى قراءة أبى قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الاخير * واختلف فى سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما وأما قوله * وسب شئ الى الانسان ما منعا * فضرورة (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) فى التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به والى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من صوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل واب اللذ أبى

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أكلهما أى أشدهما أكلا ومن (وصف لا فعل له كهو أقن به أى أحمق) بنوه من قولهم هو قن أى حقير (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم فى المتعجب منه (وفى) بنائه من الفعل الماضى الذى على وزن (أفعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة فى التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع فى أحد شقى التفضيل (هو اعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذا على الثانى (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زهى بمعنى تكبر قال فى الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهايزهو أى تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبنى للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما ملأ وقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضى الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من عنى بالبناء للمفعول وسمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب مما

رضى الدين حيث قال فى شرح الكافية وينبغى أن يقال فى الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع انها تجئ منها أفعل لغير التفضيل كأحمق وحمقاء وأهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكاء فلا يطرد أيضا تعليله بان منها أفعل لغيره الى هنا كلامه ومن هنا تبين ان الفاضل التفتازانى كما أخطأ فى دعوى ان ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب فى الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووى رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب

ذات النحيين فى الجاهلية وهى امرأة من بنى تيم اللات وفى الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبى خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمنا فى الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فامسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انقلت بعيرى فقالت أصبر حتى أوثق الاول قال لا والا تركته من يدى يهراق فانى لا أجد بعيرى فأمسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك وفيها انه قال نزلت مع النبى صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائى فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبنى فرجعت فاخذت حلتى فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جلى شرد فانا أبتغى له قيدا الحديث بطوله

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف في أو يرسل رسولا في قراءة النصب أن يكون بتاويل ارسالا ١٠٢ *(فصل)* (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة المفضل عليه في المعنى لفظا أو تقديرا أو المراد بقولنا أو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيض هذا أحب الى من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التنزيل قال رب السجن أحب الى مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا في نسخ الشارح بالقاف بعد القاء وهو المناسب لضبطه الآتي والذي في خط المصنف وهو المحفوظ في رواية البيت فواقعها بالواو وبعد القاء (قوله حيث أنث الخ) أي حيث أنث ولم يات بال أو بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلناه مقتضى قول المغني وانما الوجه استعمال أفعل فعيل بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بال أو بالاضافة كان يجب ان لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لان المجرد كما في التسهيل يؤول بمال لا تاويل فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانهما مضافان على حد بين ذراعي وجبهة الاسد وهذا بناء على اجازة زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفي التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف في المغني ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسودا الليل) كذا في النسخ

لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان أشد يأتي هنا نحو ولا ياتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة وانما يجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

*(فصل * ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكمان (أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى أو مجموع (نحو) قولك زيد افضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) الى قوله أحب اليكم فافرد في الآية الاولى وثنى في الآية الثانية وجمع في الآية الثالثة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعل التفضيل اذا تجرد من أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل في آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (انه معدول عن أأخر) الموازن لافعل التفضيل وليس من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به أنسب لانه أشبهه في لزوم كون معناه نسبيا وكون لا يدل على زيادة وعلى الالحاق به فهو يخالف باب أفعل في ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان نكرة الثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) أبي نواس الحسن (بن هانئ) الحكمي يصف الخمرة

(كأن صغرى وكبرى من فقاقعها) * حصباء درعلى أرض من الذهب

(انه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق

اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثيم

أي لئام والفقاقع بفتح القاف والقاء وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو لاهمزة انه كان له ذؤابتان تنوسان أي تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أي من الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي مني) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأفعل التفضيل صله ابدا * تقديرا او لفظا بمن ان جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان افعل خبرا) في الحال أو في الاصل فيشمل خبرا المبتدا وخبر

والذى فى العينى أسود العين وانه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى انهم لثام أبدا لان الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) هو صحابى رضى الله عنه على ما حرره ابن حجر فى الاصابة رد اعلى ابن عبد البر وقال أحيحة بمهملتين ١٠٣ مصغرا والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وقال الفنرى فى حواشى المطول انه بتشديد اللام وهو عجيب فى الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن جسران أحيحة بياء مخففة فهو فعيل وفى جامع الاصول انه بياء مشددة فهو فعيل وبذلك صرح الفنرى (قوله وقال العينى ان الخطاب للفسيل) أى بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى ان السوابق الخ) ادعى أيضا ان جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين قصدوا الشرح مثل الكشاف وهموا فيه وغرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشى (قوله لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر فى مسئلة الاضافة نحو غلام أى يوم سفرك لان الصدارة فى صورة الاضافة صارت للمضاف واعلم أنه قد تعارض فى هذه المسئلة أمران تأخير ما له الصدر ان أخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله ان قدم وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ما له الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى ان أحد

كان وان وثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيدا أفضل وظننت زيدا أفضل وأعلمت عمرا زيدا أفضل (ويقل) الحذف (اذا كان) أفعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلنالك كالبدر أجملا) * فظل فؤادى فى هواك مضللا

فاجمل حال من تاء المخاطبة فى دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلنالك (أى دنوت أجمل من البدر) وقد خلنالك مثله قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (أو) اذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحى أجدران تقيلى) * غدا بجنبى بادر ظليل

فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحى (أى تروحى واتى مكانا أجدر من غيره بان تقيلى فيه) غدا قاله ابن مالك فى شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشى وأجدر بالجيم أى أحق وتقيلى من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العينى ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبى تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبى ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من ومجرورها عليه) أى على أفعل (ان كان المجرور) بمن (استفهاما) لان الاستفهام له صدر الكلام (نحو أنت ممن أفضل) والاصل أنت أفضل ممن فقدم ممن على عامله وهو أفضل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل النظم بقوله مثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبى لان المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتى انه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا الى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لان ما أضيف الى ما له الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الامين المحلى فى المفتاح

عليك بارباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (فى غير الاستفهام) وهو الاخبار (كقوله) وهو جرير

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * (فاسماء من تلك الظعينة أملح)

والاصل فاسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى * أخبار التقديم نزر واردا * وذلك لان افعل عامل غير متصرف فى نفسه فلم يكن له ان يتصرف فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون أفعل مقرونا (بال فيجب له حكمان أحدهما ان يكون مطابقا لما هو صوفه) فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلو ال طبق (نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الافضلون) أو الافاضل (والهندات الفضليات أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيما تقدم لزوما لانه نقص شبهه بافعل المتعجب به لاقترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاطرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاطارف

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكأن الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) التاء للخطاب زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ماقاله المصنف في المغني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لايضاف الا الى جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لان الخالق من الله بمعنى الايجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان حملت على الارادة صح المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المريدين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده وان أريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدي بان معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين عندهم كثيرون وأقول الاقرب في الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة * (تنبيه) * رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لايضاف أفعل الا الى ماهو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولا ولى رجل ذكر اه ومر ما في كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لا ولى رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف أفعل الى ماليس جزأ منه وجوابه ماعرفت الثاني ان قوله رجل يقتضي أن لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل وأجاب عن هذه الفقهاء في كتاب الفرائض بان المراد بالرجل ماليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر والزيدون والاظهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أي أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال أولى الميت يعني من ابن عم عم العم مثلا لانها ولاية بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن أناث فذكر نعت لاولى ولهذا كانت مخفوضا في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطى المال ليقل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في التوشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقلهن وأفضل رجال وأعقلهم تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد وعليه قوله ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج مايقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التنكير) قال اللقاني يؤخذ منه ان المعرفة تفيده التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

والنظر في كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الا كارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمحدى اه (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لامن وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كأل والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى ولست بالاكثر منهم حصا) * وانما العزة للكاثر (فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) في الاكثر (أو على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي (متعلقة باكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على ان بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز أي عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما في التنكير) ولكونهما على معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان لمذكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وان يوحدا

(ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان أفضل رجلين

كلام الشارح (قوله اذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر فساده حتى ألحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لا تعم) أي عموما شموليا وانما تعم عموما بدليا وقوله فمن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله ان يؤول بما لا تفضيل فيه وقوله بعد وان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتخالف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لا بد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمجرور بمن لا بد أن يكون غيره وتفضيل المقال في حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقيل ان أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر في هذا ان اطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم في دعائه أعز وأطول

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء * فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن أين جاء العموم * قلت أجيب عنه بان العموم فيه باعتبار أصله اذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف و(التقدير أول فريق كافر به) وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه ما لو غير رجل وقد أجازوا قياسا الاسماع ان يثنى وان يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فان أول) افعل بما لا (تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتوارد ان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج أعدلا بني مروان) فيحتمل أعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه (أي عادلاهم) لانهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بجبينه أثر شجة من دابة ضربته والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لم ينو فهو طبق ما به قرن (وان كان) افعل (على أصله من افادة المفاضلة) على ما أضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا في كل قرية (أكابر مجرميها) فاكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل أرذلنا (و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالجرد لنية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجدن ولو طابق لقيل أحرصي بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

(١٤ تصريح ني) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا قد روعا ما فان قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لا من غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا أعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللقانى أى ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة فى أكابر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا و مجرميها مفعولا أول وردا الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور أن يكون مجرميها مفعولا أول لانه معرفة وهو فى الاصل مبتدا وأكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على ما تقرر فى موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك فى شرح التسهيل يقال زيد أرغب فى الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد ومحمد أرأف بكم اه واعترض عليه بان أجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المخفوض كلا الخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما فى النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا النكرة قال المرادى أفعل التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيمتنع منه المفعول به)

فى الاستعمال (وابن السراج يوجبه) ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (فان قدر أكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (و مجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة فى المجرد) من أل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله

وما المعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة * هذا اذا نويت معنى من

وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أى لا خير فى الفريقين اه * (مسئلة) * يتعلق باسم التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب وأما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقى وأما الرفع به فانه (يرفع اسم التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد أفضل) ففى أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة قليلة) حكاها سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفعه الظاهر نزر * (كمررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب وأنت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه فى الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل فى ذلك على انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدا مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر فى موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل) افعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقته المعنى والفعل برفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا فكثير اثبتا (وذلك اذا) كان افعل صفة لاسم جنس و (سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبى (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه فى

ادعى المصنف فى باب المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك فى كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملوك فانت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فما ظفرت نفس امرئ تبتغى المنى بابذل من يحيى جزيل المواهب

وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر ان يقول أو كان مضافا الى غيره ليوافق مام فى باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا فى المعنى ومالم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين عين (قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز فى تلك ولم يتعرض له أيضا فى التسهيل قال ابن الصائغ فينبغى ان يزيد أو ضمير امنفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضمير امستترا (قوله اذا حل محل الفعل) اشارة الى ان علة عمله فى الظاهر فى هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتى انه قيل فى تعليله غير ذلك (قوله اذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لابد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفى فيه النفى وأجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببى بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببى المحترز عنه ما ذكر لا ينافى اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بافعل التفضيل (بين ضميرين أولهما الموصوف) بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما الظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (اما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم أضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(لن ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ ثلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع عليه فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظا وتقديرا أو محلا (خمسة

الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه (قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقاني اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان الداعي الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقدير مصدرا فتامله (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناظم والذي قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على

ذلك هنالك أو هنا (قوله في شرح التسهيل) هو في متنه أيضا (قوله فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بانه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة * (هذا باب النعت) * (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه وأقول فيه وان أقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الائمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شئ منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى

وكذا في منه بتاويل ماذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل الحصر في الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعت الخ) قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان حار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقبل وآخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الايضاح الخ) قائله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جاءني زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجائي للتفصيل منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال * فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تتمات وتكملات التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك اه وهذا

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا لانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شئ منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثاني اما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثاني اما أن يكون بالفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمجاورة عليه وهو قول الخليل والاخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جاز اجوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله

يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجازا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب * (فصل) * (قوله فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقديرا على ما حرره الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سيأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما أقبل لمعين (قوله لان التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والمنعوت كالشيء الواحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما ذاتا فيما عدا بدل كل من كل هو على أخوانه وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما بينه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله في التذكير الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له ان يقول والافراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) في الحصر نظر لان مفهوم العدد يقيده في مقام البيان وبقي أشياء مستثناة كما بيناه في حواشي الالفية ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل قال ابن الحاجب في امالي القرآن أنت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراه مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء أخر نعتا للايام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أو أخر أو آخرون لانه ممن يعقل اه ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التي جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة اللوائي شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور وقول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب واندفع بما قاله استشكال الدماميني بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا عرفت حسن قولي وان كان فيه حشو لكنه سكر

للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فاذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له * (فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريما الاب) بالاضافة (أو كريمان أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في أوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) اصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

جمع المذكر مما ليس يعقل في * نعوته في اللسان الخالص العربي

يجوز صاح وجوه كلها سمعت * وكل وجه له ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ جمعت اذن * جمع المذكر ياذا الفضل والادب
وللجماعة ان راعيت جئت به * كما يجئ مع الانثى بلا عجب فبالتى نعتت أموالكم وأتت * معدودة بعد أيام ولم يعب
وان تعامله كالجمع المؤنث لم * يخفاك ما حكمه ان كنت غير غبى فاجمع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا عالى الرتب
ومن هنا فعل المعدول جئ به * ١١٠ نعتا للفظة أيام بلا ريب وجمع معدوده بالتاء جئ به * نعتا لها وارد فى أشرف الكتب

استعمل بمن أو أضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص الى آخر المثل والثانى الوصف مما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) فى الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) فى الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) فى الفعل (قامت أمه) فى المثال الاول (وقام أبوها) فى المثال الثانى (و) تقول (مررت برجلين قائم أبواهما) بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) فى الفعل (قائم أبواهما) بافراد الفعل (ومن قال) من العرب كلميئ وازدشنوءة (قاما أبواهما) بالحاق علامة التثنية فى الفعل المسند الى المثنى الظاهر (قال) فى الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) فى جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) فى الفعل (قام آباؤهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بالحاق علامة الجمع فى الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما فى أكلونى البراغيث (قال) فى الوصف اذا أسند الى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع التكسير) فى الوصف (أفصح من الافراد كقيام آباؤهم) وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان لمفرد ومثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هى وضربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربيه هما كما تقول ضربيه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءنى غلام رجال ضاربيه هم كما تقول ضربيه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم

وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل

*(فصل والاشياء التى ينعت بها أربعة) * كما فى النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه فى النظم بقوله وأنعت بمشتق وهو فى الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا

(قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على اطلاق قول الناظم كالفعل المقتضى لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع ان جمع التكسير أفصح من الافراد (قوله اذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقانى وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين (قوله وفصل آخرون) قال الزرقانى ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع تكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا أو مفردا وهو ظاهر فان المراعى المرفوع (قوله وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز) فولك مررت بامرأة ماقائم الاهى لان الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببى لانه مسند فى الحقيقة الى المحذوف قبل الا فتأمل (قوله ضاربته هى) قال الزرقانى ضاربته بالرفع صفة (ما) لمضاف وهو ليس له اذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر فى كونه للمضاف اليه مع ان الفرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفى الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك فى حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة *(فصل)* (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقانى فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فجزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه

(قوله ممن قام به الفعل) قال الزرقانى أى اتصف به أو وقع منه فالقياس تارة يطلق فى مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق فى مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على ان المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم لاسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقانى ويرد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به مادل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان اه وظاهره وان الاطلاق الثانى حقيقى وفيه نظر والظاهر انه مجازى من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثانى الجامد) قال اللقانى تلخيص القول أن يقال المنعوت به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق أو شبهه وشبه المشتق اما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذى بمعنى صاحب أو فى حال دون حال كأسماء الاشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها

(مادل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبنى من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثانى) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق فى المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيده من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الاشارة) غير المكانية (وذى بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبه عليها فى النظم بقوله كذا وذى والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذى مال و) أسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقى) وبالرجل الدمشقى بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقى معناها (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها و يقاس على هذه الامثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذى الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر مما هو منسوب الى التمر فيهن وأما أسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بجملة منكرا * (وللنعت بها ثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون فى موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفى (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بال الجنسية كقوله) وهو رجل من بنى سلول

(ولقد أمر على اللئيم يسبنى) * فاعف ثم أقول لا يعنينى

فجعله يسبنى فى موضع جر نعت للئيم وهو الدنىء الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وقال أبو حيان فى الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

(قوله وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل وأما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال فى التسهيل المنصوص وخرج به غيره كما قال ابن عقيل فى شرحه قرى ونحوه من الاسماء المنسوبة فى الاصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله و يقاس على هذه الامثلة الخ) قال الزرقانى معنى القياس هنا الحمل اذ المشابهة منتفية فى بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى ان من جملة الموصولات ذو الطائية وهى قد ألحقت بذى الصاحبية للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقى الموصولات مثلها (قوله من وما) عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة نحو أو مبدوأ بهمزة قطع كأى (قوله وفروعها) قال الزرقانى الفروع ذواوذوى وذووذى بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بال الجنسية) فى هامش نسخة الدنوشرى بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله مانصه أى الذى أشير به الى فرد غير معين أخذا من قولهم ان معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبى حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم فى أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لانه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعانى ذلك الا فى ضمير المخاطب نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدى لى ضمائره * من الصفاء و يخفيها مع الكدر فالضمير فى لى ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لان الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا وصف دأبه ودينه مر ولم يمر ويحتمل غيره وهو ان هذا

الوصف ثابت له فى الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال السبب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغى العدول عنه لانه يغنى عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور دأبه بجعلها وأجيب لاه وكدة لان كونه لئيما يفيد دوام سببه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى فان جملة جلا صفة لهذوف أى رجل جلا الاه وراه وكتب عليه شيخنا الغنيمى رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به الجلال السيوطى وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقانى اختلف هل تغنى أل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما فى قوله كأن حفيف النبل من نز عجمها ١١٢ * عوازب نحن أخطا الغار منطق أى غارها اه وقال المرادى افهم قوله ما أعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فاذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذى فى الجملة نحو وما أهلكنا قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله أو مقدر) قال الدنوشرى قال المرادى ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة بل ذكر فى التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمى بعده قلت وينظر بقية الجمل التى تحتاج الى رابط (قوله اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان) قال الزرقانى خرج باسم الزمان نحو رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف فى اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف الى بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فان الظرف وصف بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو مجرور) قال الزرقانى يشترط ان يكون متعينا كما فى المثال المذكور بخلاف سرنى شهر صمت منه بحذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع الخ) قال الدنوشرى عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فضيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسمه من الانشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب فى لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت ان عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف فى التذكرة وما أدرى ما الذى دل النحاة على ان هذا وصف ويمكن ان

نظرا الى لفظه وبقى شرط آخر فى المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى (وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم) فى قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما مرفوع كقوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك وربّ قتل عار

أى هو عارا ومنصوب كقوله * وماشئ حميت بمستباح * أى حميته أو مجرور بفى اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك أى منه والثانى نحو عندى برکز بدرهم أى منه (و) الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (خبرية أى محتملة للصدق والكذب) واليه أشار الناظم بقوله * فاعطيت ما اعطيته خيرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصدا لانشاء البيع) لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناظم بقوله * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان أتت فالقول أضمر تصب * لان القول كثر اضماره فى الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب

حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره ان جملة الاستفهام وهى هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة (أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط وقال ابن عمرون الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفى الحديث كلا لبيب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا الكلام) فقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا السذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن سمار فيه لون الورقة

يكون مستأنفا وكأن قائلا قال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أورد على اطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كمزار وميسر فانه لاينعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفي منه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط فالجواب ان فائدتها ضبط ماسمع (قوله ان لا يؤنث) يخرج فعله للمرة وفعله للهيئة وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كفطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لايخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطر وسيأتي عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر ما يشمله اما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان المصدر على التاويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون ماذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ما وهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد

* (فصل) *

(قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد المنعوت والنعت لانه اذا كان

التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط أحدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضي) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر وبدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

* (فصل * واذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي اذا افترق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه على مفهومه مسئلة وهي اذا افترق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا وائتلف نعته الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع وأما اذا افترق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرد لان صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذ لا مقتضي لذلك وان وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل أو والفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذى هو الضرب الثانى من الضربين اللذين ذكرهما فى هذا القسم وهو مالو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الآتى واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانها فى بيان اتباع النعت وقطعه وهذه فى جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح بوهم اتحادهما خصوصا قوله فى التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهى على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاءنى زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الاول للثانى كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقانى زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف فى اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف فى المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما لم يتأتيا الاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقانى قال فى التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول

مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذى عذار وذى عذرة ويجوز ذى عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لان نعت الخ) علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفته فلم يجز فيها التفريق (قوله وان قدرته بدلا أو بيانا) فيه نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع فى المشتق الا بضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك فى نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقانى كما يأتى ورأيتها فى نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها فى الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم أقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغى وقد أشرنا لذلك كله فيما مر (قوله فان كان العامل فيها) أى النعوت وذلك اذا كان العامل فى المنعوتات واحدا لان العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت فيلزم من كون العامل فى المنعوتات واحدا كونه كذلك فى النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أى المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشرى قوله فيها الضمير المجرور راجع الى المنعوتات فليتأمل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشرى كان ينبغى ان يقول أو القطع فى أما كنه كما قال المرادى اه وقال الزرقانى قوله فالاتباع أى جائز قال ابن عقيل فى شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالاتباع والقطع جائزان نحو جاءنى زيد وعمرو العاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها ولكنه ثنى مراعاة للمثال فان فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق و(اتحد معنى النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوه والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها (وجب التفريق فيهما بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل فى ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

(كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين * على ربعين مسلوب ومال)

فمسلوب ومال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالى هو الذى ذهب عينه وبقى شئ من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذى يأتى بالكلام منظوما والكاتب هو الذى يأتى به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذى صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادى وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ لانهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادى وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذا زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح فى الحواشى (واذا تعددت النعوت) مع تفريق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع الاخير عند الفراء والاتباع الاول عند الكسائى والاتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقانى المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقانى انظر حاشيته وعبارة اللقانى قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أو فى أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد فى معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبته اليهما كضرب زيدا عمرا أو اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد فى أحدهما شرط كالاتحاد فى المعنى والعمل فلابد من الاتحاد فى ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد فى الثلاثة ١١٥ له صورتان ومن هنا ذكر مثالين

كان العامل متعددا أو (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عامله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعامله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) بعينى (وأبصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع فى النوع الثانى وفصل فى الاول فقال ان قدر الثانى عاملا فالقطع أو تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان (أو خبرى مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق فى القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اه وجزم به فى النظم فقال

ونعت معمولى وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثنا

(وان اختلفا فى المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا فى المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل يمتنع الاتباع لانه يؤدى الى تسليط عاملين مختلفى المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور فى الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شئ واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثانى توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين أربع احداها أن يختلف العاملان فى المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية أن يختلفا فى العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثانى دون الاول والكسائى والفراء على منع الاتباع فى الاولى وجوازه فى الثانية لكن الكسائى يتبع الثانى فيهما دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها

وأو فى قوله أو جنسه مانعة خلو أعنى يمتنع الخلو عن الاتحاد فى أحد هذين فلا ينافى اجتماعهما اذ الاتحاد فى اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما فى الجنس أو اللفظ يخالفه اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح فى الحاصل الآتى يقتضى ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد فى الجنس فكان الانسب ان يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى ان قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقانى مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين

مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقانى قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين فى الاول متفقان فى الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقانى احترازا مما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا للتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقانى وجه اختلافهما فى المعنى ان الرؤية غير المرور فانهما قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما فى العمل ان الاول عامل فى اللفظ والثانى غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقانى وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقى (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقانى أى ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحد لفظا أولا فالاول نحو جاءني زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاءني زيد وأتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمر والظريفان ومررت بزيد وهذا عمر والظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه

(فصل) اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جاءت الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هنا القيسية أخت طرفة بن العبد لأمه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر)

فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود * فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا * أجيب بان العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار) مبتدا تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار هم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع باضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرناه) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع

(فصل)
(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر اما الاول فمشهور واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اه واعلم انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لمجرد الخ) بقي صورتان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله مالم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا تكرر النعوت فقط مع انه معتبر اذا تحدت النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الآتي بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدنوشري لو قال على مشار به لكان حسنا كما هي عبارة المرادي (قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب الناظم لان مفهوم تعيين مسمى المنعوت وجودي مقدم على عدمه لان

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة الخ) قال اللقانى فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه فى اسمه ووصفيه الاولين أى التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فللمتكلم به ان يأتى بالاخير أولا للتوضيح ثم فى الباقين الاوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور فى الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع ١١٧ لان الموصوف وان تعين بالاخير فقط

لان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الا بمجموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد) واليه أشار الناظم بقوله

وان نعوت كثرت وقد تلت * مقتضر الذكر هن اتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه فى اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم * أو بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص (وجاز فى الباقى) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلى يصف صائدا

(وياوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفى آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا ان يظهرا

(كقولهم) فى المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدا والحميد خبره (وقوله تعالى) فى الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبى لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعو اعبد الله مثلا لخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك ان) تظهر كلا من المبتدا والفعل و (تقول هو التاجر وأعنى التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعنى

الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمى هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه تكرر فى المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقانى قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمدة لاشباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقانى عبر بقوله يحمل لان ظاهره شمول ما يأتى مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أو لا قال الرضى والواو فى النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اه وجوز بعضهم كون الجملة فى محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد فى حواشى الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان فى الافتنان لخالفة الاعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدا فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعنى أو من هو) قال الزرقانى فى بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الاولى *(فصل)* (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أي الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله اما باختصاص الخ) قال الدنوشري هذا بيان لما يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رأيت طويلا أي شيأ طويلا اه وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشري هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى النبا المعلوم من السياق وقوله من نبا المرسلين حال منه اه وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتامل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتامل اه ولعله انما أمر بالتامل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت في بعض شروح ألفية ابن معطي ما نصه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والانفصال عند أشبهه شبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبا من نبا المرسلين والجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبا المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبا الذي جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي في بعض الافاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبا المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام لمحل ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خلله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدرة في الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخرا الخ) قال

(فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما) مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو وألنا له الحديد (أن اعمل سابغات أي) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين أي نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في فالاول كقولهم منا ظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس و(كقوله) وهو أبو الاسود الجمالي يصف امرأة

(لو قلت ما في قومها لم تيثم * يفضلها في حسب وميسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير و(أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة (ن تاثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المعدم وهو) في قومها الذي هو (الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخرا لان النكرة المخبر عنها

الدنوشري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدر متاخر الئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهي جملة الجواب اه وما ذكره من ان الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجر لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق ان التقديم لا دخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك ما لم توصف النكرة والا جاز تاخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعنده أنها لا تعرض بين الصفة والموصوف وأيضا ١١٩ فجواب القسم لا محل له فان

عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم ما فينا الا فوق ما تريد أي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا على أهبة أو ما فينا الا على أهبة أي الا رجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف الا في الضرورة كقوله

* يرمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أي كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرا * (فلم أعط شيأ ولم امنع)

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أي شيأ طائلا) والذي أحوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال

أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرا * فلم اعط شيأ ولم امنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الاكبر

ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفة لها فرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت (أي فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر

قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احد من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا شئ مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمى البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا هنا لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام مقامهما وعليه فكانهما لم

يحذفا فليتامل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وأنفسهم على القاعدين أي أولي الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أي غير أولي الضرر أجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر ابان المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أي غير أولي الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه أعطى شيأ حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيأ طائلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغني بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيأ قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتامله (قوله أتجعل الخ) هذه الابيات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والاقرع والذي تقتضيه

القصة اه يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشئ على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقي الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) مالم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر * (هذا باب التوكيد) * (قوله لرفع المجاز) قال اللقاني أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاءني القوم ثلاثتهم لو جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التأكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التأكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الآتية انه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وأيضا اذا كان ١٢٠ ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف حذف توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له بان تريد بالخليفة مثلا نفسه لكن يشكل على ذلك اذا كان المسند اليه علما لان القول الاصوليين ان الاعلام من الصرائح التي لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل انه اذا قيل جاء الخليفة يحتمل انه من حذف المضاف والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجاز الحذف ويحتمل أو انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف للثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من ألفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الا على احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شئ منها بالالفاظ الآتية ويجري فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا لغويا أو المسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز في اسناده للبعض للكل وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الآتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان وفي هذا يجتمع النفس والعين مع الالفاظ الآتية (قوله أو بهما) قال السنباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل أو

والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأنه قال لها شعر أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله

ويلزم من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

* (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو * لمية موحشا طلل * واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن * (هذا باب التوكيد) *

والتأكيد أيضا لغة ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكدتا كيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسيأتي) آخر الباب (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * (تقول جاء الخليفة فيحتمل) انه على تقدير مضاف و(ان الجاني خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فاذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) مع ابشر طة تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

للاباحة لان المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله أكد بصيغة الامر فان كان بصيغة الماضى المجهول فهى لاحد الشيئين قال الزرقانى وظاهر كلامهم ان التأكيد سائغ ولو عطف على المؤكد وهو الذى ارتضاه الرضى ونصه وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تلفظ فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد اور بما غلطت فى ذكر زيد وأردت ضرب بكر عطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شئ ان الحكم المذكور فى التأكيد اللفظى والمعنوى وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاولى يمنع ذلك ولا ينافى ذلك قوله لم يحتج لان ما لا يحتاج اليه مستغنى عنه والاتيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفيد ذلك ان تقول يلزم من هذا الذى ذكره اضافة الشئ الى نفسه قال الشهاب القاسمى يمكن أن يدفع هذا بمنعه وانما يلزم اضافة الشئ الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف اليه * (تنبيه) * ينفرد النفس والعين بجوازجرهما بباء زائدة كما فى التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقانى وفى الرضى ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءنى القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزم الباء على كلام الرضى ان التأكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تأكيدا التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها فى فعل التعجب فى نحو أحسن بزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه

أو عينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة (ويجب) فى النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (ان يكون لفظهما طبقه فى الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله * مع ضمير طابق المؤكدا * تقول جاءنى زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم فى التوكيد (وأما فى التثنية فالافصح) فى النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على افعل) بضم العين فيقال جاءنى الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز فى غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن اياز فى شرح الفصول تبعا لابن معطى ووافقهم الرضى واقتصر فى النظم على الجمع فقال وأجمعهما ما فعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع فى المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ويختار فى المتضايفين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصريح فى) على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقانى أحسن منه قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها لا فى المثنى ولا فى الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد (قوله فى المتضايفين) قال الزرقانى تثنية مضاف ومضاف اليه وهنا حذف أى فى مضاف المتضايفين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار فى المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس مختار على رأس فى قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مثلا معناه رؤسهما أنظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون فى الواحد منه الا واحد وضعا أو قصدا فانه اذا أضيف لفظا أو تقديرا الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون فى الواحد منه الا واحدا جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانهما جزآه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس فى الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون فى الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضر ما يقول النحاة فى ذلك وقولى وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

استظهارا على نحو أعينهما اذا أردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا أضيف لفظا اضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الوغى * لعافري الافواه عند عرين فان التقدير لعافري أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من ان يضاف التفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جيء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر رضي الله عنهما ما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا أويتما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفي حديث علي وحزة فضرباه باسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت درهميكما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والا ألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال هميان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت

* ظهراهما مثل ظهور الترسين * ولم يذكر في الايضاح الافراد أصلا وفي شرح الغاية التثنية فصيحة في نحو فتجاسا نفساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتما اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء ١٢٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فاطلق لفظ الجمع على كل شئ من اثنين كالرأسين اجراء للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى * فان لها فيما بدهيت أسا

ومن الثاني قوله

قلوبكما يغشاهما الامن عادة * اذا منكم الابطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعلى عالي جونتا مصطلاهما

فاعاد الضمير المضاف اليه المصطلى على الاعالي لانها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله * تمت بقربى الزينبين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقربى الشخصين كليهما وقد يغنى كلتيهما عن كليهما وكلاهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه والى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد بهما مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلا نعت أي أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكد اذ أل فيه للعهد الذكري الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اه وصرح في المغني بان ألفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الآتي يدل أيضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقاني وخرج على ان كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده في المغني بان التي ينعت بها الله تعالى الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أخل بافادة ذلك لانه لم يات بال فتدبر (قوله انا كلانا فيها) قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كلتا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشري والفراء قد يقال

لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره يعكس ذلك) فيرجع التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أي من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيدا للموصول الواقعة مفعولا للخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء والزمخشري)

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفراء والزمخشري لا يوافقون على اشتراطه أن يكون متلفوظا به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع ويجاب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة ١٢٣ لم أتخيل صحته لاني لم أجد البدل الذي من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف في المغني وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور لان مآل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل

والزمخشري) في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) في الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الظرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني (و) كلا وكلتا و (كل وجميع وعامة) يؤكدهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو احدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله (تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاءني زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وأبي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيزان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاءني زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فداك حي خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدا وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله

* فاني * نهيتك عن هذا وأنت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها في) اللزوم في (الناقلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الامة عامتها و (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله

نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيدا ذلو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السنباطي لك ان تقول لم يرد الموضح التعريض بذلك وانما أراد وجها آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وليس هو

زائدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغي على هذا ان يتعرض لجمع الضياء فانه كذلك لا وجه له * (فصل) *
(قوله ويجوز اذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناه آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول اه ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا تأتي للكل الجميعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله ان يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعها على كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه باكتع وأخواته ويتبع أكتع وأخواته بابصع وأخواته ويتبع أبصع وأخواته بابتع وأخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويحب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد الاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شئ منها وألفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الى الضمير نحو كلهم واما بالعلمية نحو أجمعون ومن ثم امتنع نصب شئ منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم ان أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانها تفيد مطلق العموم بدليل لأغوينهم أجمعين فتأمل اه وقوله والحكم عليها انها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لأغوينهم أجمعين

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من أجلهم سيبويه ولم يغفله اه وفي الافصاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم
* (فصل * ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع) فتقول جاء الجنس كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد كل أكدوا باجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لأغوينهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تثنية أجمع وجمعاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بثنية سى) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) أي تثنية أجمع وجمعاء (فتقول) على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وان أفاد جاز عند الاخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما انها اذا كانت للمبالغة يدخل (وتحصل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما ان التغيير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكان المصنف اتكل في ذلك على انها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما الكلا وكلتا كذلك وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان اما اذا قصد شمول أجزاء الافراد كما في اشتريت العبدين أو الامتين فان كلا وكلتا لا تفيده فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله واذا لم يفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله

أولاك بنو خير وشر كليهما * جميعا ومعروف ألم ومنكر

فحمل كليهما على البدل عند أهل المصرين أولى لان خير وشر ليسا بمؤقتين اه وقوله ومعروف معطوف على خير أي هم متصفون بالاوصاف الاربعة وقوله أولى أي من حمله على الشذوذ (قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد يجاب بان دعوى المصنف

يعتد فيها بالمخالف فقال ماقال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقانى فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة فى جواز التاكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأنيث النكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة فى التأنيث بل انها غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون تأنيث (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقانى حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيما فسره به الشارح وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضى وقد أجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ماذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت البكرة الخ) قال الزرقانى معنى صرت صوتت والبكرة بفتح الكاف واسكانها الغتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكى الصواب الاسكان وهى التى يستقى بها الماء اه من الاشارة قال العينى أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشرى هل رجب منصرف وكذا صفر أولا قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف ان أريد بهما معين فهما غير منصرفين والا فمنصرفان قال ناصر الدين اللقانى وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا فى سحر انه معدول عن السحر فيما أريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادى وابن الناظم لكن مثل الرضى والشاطبى بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمى ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو الشراء نحو اشتريت عبدا كله فانه يفيد دفع توهم شراء البعض وقال السنباطى قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغى اسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه فى ذلك المرادى وكذا الرضى وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لانه الغالب اه وفى قوله اشتريت العبد كله بتعريف العبد اشكال لان الكلام فى النكرة الا ان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضى مخالف لما نقلناه قبل من انه مثل بدينار ودرهم ويأتى عن الزرقانى (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تكرار فلينظر أوله وآخره اه وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة التى ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به نعم لو علل عدم جوازه بان المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علل به انما يظهر على ما حمل عليه كلام المصنف من ان رفع المجاز عبارة عن استعمال اللفظ فى غير ما وضع له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من انه على حذف مضاف اذ لا محال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوى فى جاء زيد نفسه ظاهر على ما نقلناه سابقا من عدم مجيئه فى الاعلام اذ لم يجعل مجازا لحذف منه ممكنا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم امكان المجاز العقلى فى جاء أسد نفسه ممنوع لامكان ان يكون المجىء فى الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلى عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا وهو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز غالبا فى لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقانى تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أكد) قال الدنوشرى هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير مرفوع متصل) قال اللقانى سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح فى المحترزات وكان يليق بالشارح ان يعمم به فيقول

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما أجمعا و (كاعتكفت أسبوعا كله وقوله)

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * (يا ليت عدة حول كله رجب)

ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهرا مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ولا فائدة فى ذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوى رفع توهم استعمال اللفظ فى معناه المجازى لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلى لا اللغوى بخلاف جاء أسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوى قاله الموضح فى الحواشى (واذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قتم يوم الجمعة أنفسكم وياتي عن المرادي مثله (قوله كراهة ابهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحفيد والحق انه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التاكيد بالمنفصل أولا ان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا للمرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلله بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا التبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل الحفيد للبس بالمذكر وجعل منشاه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم لكم أنفسكم جاز دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لابد من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل في كتابة أخرى للفصل بالفرع الذي ذكره المرادي وقال هلم هنا قاصر واللام زائدة

أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكما وقاما هما نفسهما و(قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن وقمتن أنتن أنفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم ف) التوكيد (بالضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والقيدلن يلتزما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ماقبله) من لفظه زاد في التسهيل مقوية والمعنى اثنوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سياتي له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله أما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقا ماذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتاكيد مبني على ان المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معنى فمبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ماقبله أي معنى ماقبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب لوجعل كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معلوف على

المكرر اى اولفظا المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على أن التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم مرادفه) قال الدنوشرى كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا لاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيد اسم مرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألفاظ التوكيد المعنوى لان التأكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنفى الكلام عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية له فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان الفاء كثم قال الزرقانى ومثله فى الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح فى

التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاءنى زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم ووقعت وقعت والثانى كتأكيد اسم مرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل فنزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت أنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومامن التوكيد لفظى يجى * مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية او فعلية (فالاكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى فارشد بقوله الآية ان المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأتى) الجمل المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لأغزون قريشا) والله لأغزون

التمثيل بأولى لك فاولى وصرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم بالاثنين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كان فى سورة الكافرون فانه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول اى جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعد مخالفة لكلام المغنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اى وليك ما تكره فاولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيد اه والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولاء وأصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب كأدنى من دون او فعل من آل يئول بمعنى عقبالك النار ثم أولى لك فاولى اى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد اى قاربه ما يهلكه وفى غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف بثم والحكم على الواو بأنها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل اعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات اللهم الا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اه اى لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشري هو بكسر الكاف لما سيأتي (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا أكد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها في حواشي الالفية وبنينا على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له (قوله فاياك اياك) حكموا بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز اشارة الى أن الامر في قول الناظم أكد للاباحة اذ يجوز أيضا ان يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضي ان تأكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوع كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ او الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدا (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والا لصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكد لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من تاكيد الجملة وقد تقدمت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

قريشا والله لأغزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و(ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا التوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله فاياك اياك المراء) فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشئ بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا وأكرمنا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل

(نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه

كونه من الجملة لا يمنعه لانه اجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكمل الامثلة (قوله اوحرفا جوابيا) ان قلت لم يجئ في الجوابي الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء فكذلك ماهنا (قوله لا لا أبوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابي ماوقع جوابا لسؤال متقدم كلا او نعم جوابا لمن قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذهي رد الكلام سابق عليها كأنه قيل بحبها او أتحبها فقال لا لا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظر الكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أيعدكم انكم اذا متم الخ) قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبر ان الاولى واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدا والظرف خبره مقدما والجملة خبر ان الاولى الثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان ١٢٩ الاولى وكون الفصل محسنا للتاكيد

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب نفي او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لا لا أبوح بحب بثنة انها) * أخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا - تين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب وجب أمران ان يفصل بينهما) اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب (نحو) قوله تعالى (أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى او اقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم (و) وجب (ان يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهر نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدا انه فاضل) فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيد اللجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صح ان يشبه التاسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح يخالفه فانه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافه اه ووجه المسامحة في الاول ان المفعول انما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السنباطي قد يوجب

(١٧ تصريح ني) اشارة الى ان ان يعاد معطوف على أمران لا على ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطريقة الرضي خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الا افادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب اعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيدا للمجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكد الظاهر فليتامل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا ربما يوهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

بحث التوكيد المعنوى وسيأتى فى باب البدل مايخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اياه ليس بمسموع ويوسمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) اى فى هذا الكتاب وقال فى الحواشى الحرف ان كان جوابيا او مفصولا بسكتة او باعتراضية او بعاطف فلا شرط نحو * لا لا أبوح بحب بثنة انها * ونحو فما * مامن حمام أحد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيا ليت ونحو وليت شعرى هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثانى) قال الزرقانى ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان المؤكد الثانى ليس فاصلا بالنسبة الى مؤكده فلعل الاصل عن المؤكد الثانى ١٣٠ (قوله لانها بمعناها) قال الدنوشرى ومن مجىء الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه (فائدة) قال الزرقانى قال فى التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسى وثعلب وغيرهم فلا يقال الذى ضربت نفسه زيد اى ضربته نفسه فان التوكيد ينافى الحذف أنظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثانى فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك فى الصلة كقولك جاء الذى ضربت نفسه أى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه فى الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة أولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتاكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد او حذف اه وأقول نقل فى المغنى فى مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة فى حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه فى الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشرى مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بأى نحو عند عسجد أى ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشرى غير واضح اذ يأتى ان صديدا من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظى بالمرادف نحو عندى ليث أسد وقد قال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص

مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * يرن) من اجاره قد ضيما

فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى اختيارا قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المشاجعى وقيل الاغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) * أعناقها مشددات بقرن

(لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظ بمثله) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثانى وهو وكان والتوكيد الثانى مفصول بالتاكيد الاول والمؤكد الثانى قاله الموضح فى الحواشى وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع وأقره والضمير فى تراها وأعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين جبل يقرن به البعير (وأشذ منه) أى من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بنى أسد

فلا والله لا يلفى لما بى * (ولا للما بهم أبدا دواء

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظ بمثله (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الاسود بن جعفر (فاصبح لا يسأل عن بمابه) * أصعد فى علو الهوا أم تصوبا

(لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن الباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما ان عن على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله فى شرح الكافية

* (هذا باب العطف) *

وهو فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه (وهو) فى الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتى) فى باب يلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان او نسق * والكلام الآن فى عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

(قوله وخرج بذكر الايضاح الخ) قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لايخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لانسلم حصول الايضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لاجماعهم) قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذ ان المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الاثنة من دون الصخار ١٣١ وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه مع كثرة اعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرئ آية بينة على التوحيد اه كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا للمتبوع في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا اليه في أول الحاشية وانا لانسلم الاجماع المذكور فتامل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول الناظم

فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسهما من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله

وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين

(جوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لايبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض وللاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الافراد والتثنية والجمع مذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله

فاولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولى

(وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لاجماعهم) لان البصريين

فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي احدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولايجوز التخاليف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وانما يريد البدل لان الخافض لايعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لاتقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفرقوا بينهما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق

البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف فى المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الاظهر ان يقال فى الكلام مع الزمخشرى انه كان يشترط فى عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فاقاله فى آيات بينات مقام ابراهيم غلطوان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه فى الآية الشريفة التى هى من افراد باب عطف البيان فمما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جنى من جواز خرق الاجماع فى الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشرى بانه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف فى الجملة السادسة من الباب الخامس من المغنى ولم يعرج عليه هنا ولا فى الباب الرابع لان فى الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما بما يوافق الآخر وذلك بان يعتبر فى مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوى وبهذا تعرف ما فى قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا فتامل (قوله واخص) قال الزرقانى ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم فى النعت فكيف جعله فى المعارف فالجواب ان معنى أخص أعرف كما يقال فى المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان أل فى الجهة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور بدخولها والاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سياتى فى باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من معجوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أى فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى عطف ولا شك ان كون الشئ أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشرى قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح اذا قصد به الخ فى محله بل متعين والله أعلم اه والاقرب عندى ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح فى عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له فى الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم فى قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتبارى يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سياتى أول باب البدل وقد أجاب المصنف فى المغنى والقواعد عن جعل أن اعبد والله بدلا من الضمير فى به لما اعترضه بانه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشرى لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أى لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كأن وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كما فى قوله * كأن الارض ليس بها هشام * (قوله وهو طالب بن أبى طالب) به كنى أبو طالب لان اسمه على المشهور عبد

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير وافيا بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ (وقوله) أى الزمخشرى (وقول الجرجانى يشترط) فى عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى باهذا اذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذى الاداة) لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلى يبين الخفى (ويصح فى عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذى هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يا زيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبى طالب

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) * أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقاني) قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدا والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر وأما على القول بان العامل في المبتدا الابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح في الحواشي الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبنى المستثنيات من أن البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبنى المجموع ما ذكره الثاني انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف في التذكرة الثالث ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين المبدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق ان بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الالفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الآية فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيأ عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كما في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضميرا) قال في المغني لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف

عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الاسدي

(أنا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه أل كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جمع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضي) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصالحا البدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضي

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرور رأى بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمر ومررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو * أبي وأبيك فارس الاحزاب * ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمر وعندي لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لابد وأن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت كون أنت تأكيدا أو كونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير

عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبدوا الله بيانا للهاء في الامر أمرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه وليك أن تقول الاصل فيما انزل منزلة الشئ أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقول انه بني لوقوعه موقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المغني في الباب الثاني عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في النسق والبدل خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثلوه بوسوس اليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغني

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناظم *قال بحرف متبع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد أي التفسيرية من نحو وقولك مررت بغضنفر أي أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوه الاعراب (و) في (المعنى اما مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد اوثم زيد أو حتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك أشار الناظم بقوله

*فالعطف مطلقا بواو وثم فا * حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد (وهو) اثنان (أو وأم فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا اضرابا) لان القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاب بها لاجله من شك أو تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وأم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثاني (ما يقتضي

الشريك

أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اه وأقول في قوله فعلى هذا ينبغي الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ) فان قلت فاين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفرد فان قلت فاتصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمسئلة فيما يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في الفاء وثم مراد بالقوم معهود ليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فان النحويين انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لاحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وابن مالك تكلم فيما يؤول اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسياتي تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزيا

(فصل) (قوله لمطلق الجمع) قال الدنوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف في المغني قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد اطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله وهو وتحقيق الخ) تعريض بابي حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تاخيره للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل فزال بقي معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل

التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو أولا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاءني زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (كقوله) وهو لبيد

واذا أقرضت قرضا فاجزه * (انما يجزى الفتى ليس الجمل)

برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن

(فصل) في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخرا في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فابراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) في الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فانجيناه وأصحاب السفينة) فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول الناظم

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتاخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص باحد وعشرين حكما الاول انها (تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمر ووتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحدا من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المغني لعده مما انفردت به احتمال معطوفها المعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشاركها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشاركها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتاكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن فى الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الاشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوف فى الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شئ آخر لانه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشرى صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب عنه الخ) قال الدنوشرى الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببى على أجنبى الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط فى الجمل وعللوه بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال اذا اكتفوا بها فى الجمل ففى الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو وفى الرابط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الاول) قال الدنوشرى الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسياتى ذكره له فيكون مكررا فليتامل مع مشاركة حتى لها فى ذلك فكيف يكون من خواص الواو اه وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتى لانه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وان الاول ليس عاما لان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام الاصولى لكن كان ينبغى للشارح أن يمثل بنحو هذا لا بالآية الشريفة لان المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بال وفى الاشارة الالهية للطوفى فى الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه معطوفها ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة فى سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافى المالكى (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتى فى كلام المصنف فكان ينبغى التنبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحدا والا ورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله فى المغنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقانى قال الرضى وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وأبو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذى بعده نحو ضربت زيدا وعمرا وبكرا وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا

قطاره وتارات حريق كأنها * مضلة برقى رعيل تعجلا

فان كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع

النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا) والواو لاطلاق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بها عطف الذى لا يغنى * متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعى) بفتح الميم فى قول امرئ القيس

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء فى احدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهى القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا فى التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأما كنها (ان التقدير بين أماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالمعمرون) اذا كان كل فريق منهم خصم الصاحبه قال وهذا عندى أصح من أن يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقاله الموضح فى الحواشى الثانى مما تنفرد به الواو عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من

والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا أو بكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم ان أكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجيء في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمورا ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا أو ما بمعناها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا ولا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيدا ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وقيل لا تختص الواو وبذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو وزيد فنطلقان والذي وأبوه زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل أيضا وهو اما الابتداء أو

(١٨ تصريح نبي) الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون مقرونا بالا أو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيدا الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها اتحادا لهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبالهما المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة اشارة الى انه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدر مؤخرا لافادة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقدير مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخيره عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمارا و ويحتمل البدل المذكور يعني الاضراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا أي أو لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لايهامه ان ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدا والخبر

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذا المذكور هنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس

أقفر منها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس

والحق ان مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغني وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبني عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى والمتبادر انه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغني ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغي ادخال الذكرى في كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغني وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما في الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما يخفى على العارف باساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستغرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في العرف بحصوله في زمان أقل منه أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي

بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو واما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربعين مسلوب وبالى *
الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشارك فيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف أي على مثله نحو

* أبي وأبيك فارس الاحزاب * (وأما الفاء فللترتيب) المعنوى وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضي) الفاء (أيضا السبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فان الهلاك متأخر عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب الذي

فتامله انتهى ولايخفى ان كلام المصنف هنا يابى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتى عليه وماذكره من جوابيه كما أشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أى يابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمعنى أحوى صفة لغثاء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا قاله فى الباب الخامس ١٣٩ من المغنى (قوله فضبت مدة) قال اللقانى هذا التقدير لايدفع الاعتراض لان مضى المدة لاتعقب ماقبله انتهى وفى الرضى اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لاينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمن طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجىء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ماقاله اللقانى وقد يستغنى عن جواب المصنف بما تعلق فى كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب فى كل شىء بحسبه ألا ترى انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لانها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدنوشرى جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لايخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما أكد بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على مافى بحث الروابط من الباب الرابع من المغنى وفى الجملة السادسة مما لامحل من الباب الثانى انه يجب ان يدعى ان الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف فى هذه الآية ونحوها وقول أبى البقاء فى هذه الآية انها عاطفة تجوز أو سهو ويأتى نقل كلامه هذا آخر البحث فى كلام الشارح فتدبر (قوله بحسر) قال فى المصباح من باب ضرب وقتل

فى الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم فى المعنى ومتأخر فى الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا اهلاكها) فجاءها بأسنا فجىء البأس مترتب على الارادة (وأرادا لوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثانى ان الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمى لاتفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثانى) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذى أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فان اخراج المرعى لايعقبه جعله غثاء أحوى أى يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة (فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فنبت مدة فجعله غثاء و) الثانى (بان الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * أى فاضطرب (وسيأتى) قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

* والفاء للترتيب باتصال * (وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة مالا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد) على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بفاء عطف مالبس صله * على الذى استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لايصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما فى الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لان الفاء تجعل مابعدها مع ماقبلها فى حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الفاء تعطف مايصلح ان يكون صلة على مالا يصلح ان يكون صلة (نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذى مبتدا ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذى وهى لاتصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذى سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذى (ومثل ذلك جار فى الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر مالا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبرا ن وكان القياس ان لايصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما اقترنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثانى نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو) وتارات يجم فيغرق

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذا المذكور هنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس

أقمنا بها يوما ويوما ويوما وثالثا * ويوماله يوم الترحل خامس

والحق أن مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغني وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبئ عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى والمتبادر انه جعلهما داخلين فى كلام المصنف وقد ذكر المصنف فى المغنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغى ادخال الذكرى فى كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذى أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب فى كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما فى الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما يخفى على العارف باساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستغرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمان أقل منه والذى يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر فى العرف بحصوله فى زمان أقل منه أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى

بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربعين مسلوب وبالى * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فمشار كها فيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بل لكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثله نحو

* أبى وأبيك فارس الاحزاب * (وأما الفاء فللترتيب) المعنوى وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (أيضا السببية) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فان الهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب الذى

بعضهم فى فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل فى أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم فى باب الاشتغال حيث قالوا يترجح فى الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقانى هناك على انه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام فى الحلين مبنى على اعتبارين كما بيناه فى حواشى الفاكهى فى باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد فى المغنى اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيك الايام حتى يوم الجمعة لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقص

والردينى صفة للرمح يقال رمح ردينى وقناة ردينية قال الجوهرى زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدهما كون المعطوف اسما) لافعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهى لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسى خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعنى دانقا وأجازه ابن السيد (والثانى كونه ظاهرا) لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوى) قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق) بان يكون جزأ من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبنى التمر حتى البرنى (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوى فى قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (فى تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الاول توكيد وعلى الثانى تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمها وأوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها فى نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفة فأبى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) فى شدة الاتصال (كقولك أعجبنى الجارية حتى كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبنى الجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس جزأ منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وان لم يحسن امتنع ألا ترى انه يحسن ان تقول أعجبنى الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال أعجبنى الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (فى زيادة حسية) مرجعها الى الحس والمشاهدة (نحو

بأن يزيد ذكره تعجبا ومبالغة فى المغنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو افرادا من جمع) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الظاهر ان المشاة جزء من كل فهو داخل فى الاول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله بعده تأمل ذلك فوجدنا غيره ناشئا عن تحرير فى المسئلة وهو ان الحجاج ان أريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر فى كلامه اذ لم يدخل فى الاول كما زعم ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت الشمنى قال فى حاشيته على المغنى قوله الثانى ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها يعنى بعضا من جمع فى المغنى سواء كان جمعا للفظ أو لم يكن وفى الشرح أراد ما يكون جزئيا من كلى بدليل مقابلته بالجزء من الكل والافلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئى والكل والكلى ان الجزء مقابل الكل والجزئى يقابل الكلى والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمنى وتبين به ان ما قلناه أولا نشأ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أحمد الغنيمى انتهى وأقول الذى تبين ان الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغنى فما قاله الغنيمى وجيه نعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ) من هذا امتنع ضربت الرجلين الأفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما لما ذكره الشارح من ان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ

(قوله فى غاية النقص المعنوى) أى كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقانى ان قول القائل حتى الصبيان من النقص الحسى كحتى مثقال الذرة المعنوى (قوله وبقى شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله أنظر هل يغنى عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية فى المعطوف وأيضا هذا المثال الذى مثل به المانع فيه شرعى والكلام فى حتى اغما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك فى أو اذا كانت للتخيير أو الاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحو بات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وان كان لا يخلو عن شئ اه وكأنه قدس سره فهم ان المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) أى أو لم توجد لكن لابد من وجود ما يشبهها من ما أدرى وما أبالى ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هى الداخلة على جملة فى محل المصدر ظاهره ان الذى فى تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها والهمزة جميعا فى تأويل المصدر واعلم أن المتبادر من صنيع المصنف ان هى الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهى الاولى والا لم يحتج الى اعادة هى ولا العطف بل كان يكفى ان يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقة الخ لان المسبوقة بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا لان كلا من الجملتين فى محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشرى خالف بعضهم فى وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادى

فلا ان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف) فان الالوف غاية فى الزيادة الحسية (أو) فى زيادة (معنوية) مرجعها الى المعنى (نحو مات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فان الانبياء والملوك غاية الناس فى الزيادة المعنوية وهى الاتصاف بالنبوة والملك (أو فى نقص) حسى أو معنوى (كذلك) فالاول (نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فان مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (و) الثانى (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فان الصبيان والنساء فى غاية النقص المعنوى وهو الاتصاف بالانوثة والصبا والتحقيق كما قال فى المطول ان المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى فيجوز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم وفى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى زيد اذا جاؤك معاونزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا فى الاطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفة والى ذلك أشار الناظم بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا

وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح فى الحواشى (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتى ومتصلة وهى المسبوقة اما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هى الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (فى محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هى و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية) أى أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بان تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أى سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم أو بالعكس نحو سواء أبالى أزيد قاعد أم قام أى ما أبالى بقعوده ام قيامه (واما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم

وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليك النصر أم بت ليلة * (قوله أى لست أبالى الخ) التعيين)

قال الدنوشرى كان الاولى الاتيان بمصدر ناء وهو النأى كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى واعلم ان الدماميني قال فى هذا المثال قولهم لا أبالى أقمت أم قعدت الذى يظهر لى فيه ان الجملة الواقعة بعده فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالى هنا بنفسه حيث قال أى لست أبالى بعدوعداه بعد بالباء حيث قال أى ما أبالى بقعوده الخ وفى تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء استعملوا لا أبالى به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وأن الصواب لا أباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت فى الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء وبسط الكلام فى ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشرى فيه نظر وكان ينبغى أن يقول وصمتكم كما مر فى قوله أى سواء عليكم الانذار

وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال فى قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل فى قولنا أقائم زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك ان المطلوب فى هذا المثال التعيين لاحد الشيئين لمحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت (قوله اومتاخرا عنهما) قال اللقانى

التعيين) لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عندك ام عمرو قيل فى الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) ام المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء اومتاخرا عنهما) مالا يسئل عنه (نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون) فالسؤال فى الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفى الثانية بالعكس فوسط مالا يسئل عنه فى الاولى وهو اشد خلقا وأخر فى الثانية وهو ماتوعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم ام عمرو وان شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا فى تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * (فقلت أهى سرت أم عادنى حلم)

لان الارجح كون هى) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال نحو أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى اسهرنى وأهى بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى بعد اعراضه عنى والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد انى قمت من أجل الطيف منتبها مذعور اللقائه فارقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان فى المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمى

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * (شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر)

فشعيث فى الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة فى موضع النصب بادرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيث) بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحى بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين) قال السيرافى لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادرى أى النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة فى هذا البيت عن شرح قول النظم

وربما حذفت الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

مختلفين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله فى المغنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة فى نوعين لانها اما أن تتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت فى هذين النوعين متصلة لان ماقبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى

وظاهر قول ابن الناظم فى أقائم زيد أم قاعد يجوز أزيد قائم أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ماتوعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه فى حواشى الالفية واما قول ان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا فالمسؤل عنه الثانى أم يجعل له ربى أمد ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله واهى بسكون الهاء) فى التسهيل مايقتضى انه قليل وفى شرحه ان الاسكان فى ذلك لم يجئ الا فى الشعر (قوله ومختلفين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقانى ان ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا بناء على ان ماتوعدون غير مسؤول عنه فما قبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدمامينى لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

ينبغي على رأيه أن تكون ام فيه متصلة (قوله انها الابل ام شاء) قال اللقاني جرى أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ اضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جني) قال الدنوشري قال الدماميني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري وتكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان هنالك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الا على رأي تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في ام الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما انها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغني (قوله بعد الطلب) اي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا اباحة (او كذا باقي أنواع الطلب فليتأمل فيه الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله او للاباحة) ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في

ورجع هذا على الاول بان اعتباره هذا المعنى راجع اليها نفسها الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل مفردين كما مر وليست تلك كذلك والى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها اعطف بعد همز التسويه * او همزة عن لفظ اي مغنيه

(و) ام (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها او بام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وقف * ان تك مما قيدت به خلت

(وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (انها لابل ام شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لاواحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف (اي بل أهي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هنالك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ام أرى شاء (او) استفهاما (انكاريا كقوله تعالى ام له البنات) ولكم البنون (اي بل ألـه البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي ام المنقطعة الاستفهام (البتة) لا حقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوي الاعمى والبصير (أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل) هل (تستوي) ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر

فليت سليمى في المنام ضجيعتي * هنالك (ام في جنة ام جهنم)

اي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل

كذبت عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما وقوعها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او أختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد (والفرق بينهما) اي بين التخيير والاباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين (وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الاباحة) فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما او بعض يوم) فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك

معالى أو قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسن العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو للابهام) المفهوم من كلام النحويين ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه أو الابهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود فى الاول الاخفاء بحسب بادئ الرأى اه وأما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر (قوله نحو وأنا أو إيانا كم الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم تقع أو بعد فيه الخبر وكذا يقال فى التقسيم فيما يأتى وفى كلام الشارح اشارة الى ما قلناه حيث قال فيكون الشاهد فى أو الثانية اه وأقول لا يخفى ان هذا النظر كليل لان المصنف مثل بالآية ولم يعين ان الشاهد فى الاولى أو الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال فى التقسيم لا يظهر له وجه اذا وفى أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الا أن يقال الخبر انما هو المجموع فى الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط تقدم الخبر فى التقسيم ويأتى ما فيه وكان اللائق بالدنوشرى ان يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار اليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبرى دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد فى الاولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال فى المغنى بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد ما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ١٤٥ ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

(أو للابهام) على المخاطب (نحو وأنا أو إيانا كم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) فانا أو إيانا كم لعلى هدى كلام خبرى واو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدمامينى الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من حماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجمال (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق) أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فالتفصيل الاجمال فى فاعل قالوا وهو الواو (أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك فى الخلاصة وأصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد (وللاضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبى على) الفارسى وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شراح المغنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الاوضح للمغنى ولا يقال التفصيل يستدعى سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام

(١٩ تصريح ثانى)

الشارح لانه مدفوع بان التقسيم يستدعى تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمنى وقال اللقانى الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجمع مقولهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) اشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون فى الخبر لا فى الطلب وهو فى الآية فى الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو فى الخبر اذ التفصيل الذى فى أو للاجمال الذى فى قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبى كما نقلناه فى حواشى الالفية بان ما عدا التخيير والاباحة والشك والابهام من معانى أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغى ان يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له ما يأتى من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو فى الآية بعد الخبر اذ لم نر من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف فى كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله فى التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه فى التسهيل الخ) قال فى شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم أجود قال الدمامينى لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا فى محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمنى يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشئ أقساما يستدعى تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعى تقديم ما يتناول فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبرى يقع فى كلى

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقضي بخلاف ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قيل للشك المشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر تأتي بعد الواو ووقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ ان أو الاضرابية ليست بعاطفة اه وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل لا هنا الموهم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم واما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لابقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله بعده أقول لا منافاة لان المقام يقتضي الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع ان تكون أو حينئذ للتفصيل أو يقال أنه لا مانع من كون القوم اما ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمون عاملها والعامل فيها مقارنين لنصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين لنصب الدليل * (نكتة) * سأل الصاحب ابن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بإزائها قليل وكل كفر عظيم فجاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله والى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال ان كلام الناظم صريح في أنها مثل أو في المعنى لا في العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتداء غير عامل خلافا للاخفش ويونس فانهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المغني وانما لم تعمل لدخولها على الجملتين اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فقال أنظر (قوله خلافا ليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فان قلت فما الذي يقوله في ما قام زيد لكن عمرو هل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب انه يجوز قال الرضي وذهب يونس الى أن لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

الخروج ثم أثبت الاقامة فكأنك قلت لا بل أقيم (حكى الفراء أذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه أثبت لا والاضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والاخفش والجرمي (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالي

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * (ما بين ملجم مهره أو سافع)

أي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون أو لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني أو أشار الناظم بقوله

خير اتى قسم باوو ابهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى

وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم أكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هندا واما أختها و) الثاني نحو (جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل أو في القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري

يا ليتما أمنا شالت نعامتها * (أيما الى جنة أيما الى نار)

فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القوم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه (لا خلاف في أن اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيدا واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا (وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف او ولو كان بالافعال النافية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام في جميعها أو خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وان لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقرينة ما سيأتي وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم تأتي غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجعله ما ذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدر أي وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه ربما يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبي الربيع) ينبغي على قوله ان تكون الواو قبلها زائدة (قوله افراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل فاما يليها مفرد أو جملة والتي تليها جملة فائدتها الانتقال الى جملة أخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله في الفصل والوصل وعلى مجيء بل عاطفة في الجمل جرى الامام النووي في المنهاج في مسئلة الاجتهاد حيث قال اوماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن فانظر المغني (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل في الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين تاسيسين أزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تاكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكروه لا أسقط الكاف وقد تجعل كان للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشري ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح أراد ان يحمل كلام الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا اه فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وان كانت عبارته في المغني تفيد موافقته له اه وبغير خطه بجانبه ما نصه وقال السيد في حاشيته على هذا المحل قد وقع في كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غلطا وأراد ان ايقاع النسبة عليه والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به أيضا شارحوا

وان تسبق بنفي او نهي) عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله * وأول لكن نفيا او نهيا * (وان لا تقترن بالواو) عند الفارسي والاكثرين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهي (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء) جيء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

(ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحرث الصيداوي وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة (او تلت) لكن (واوا) فهي حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (اي ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبا احدكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك بممنوع وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب او أمر أو نفي او نهي ومعناها (بعد الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء (وجعله

كلامه واما انه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمما لم يقل به أحد ولا يرضى به ذو أدب وبخطه أيضا نقل كلام السيد فى شرح المفتاح وهذا يغنى عن نقله لانه بمعناه اه وأقول قد أشار المصنف فى الحواشى كما بيناه فى حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل فى نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل فى نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا فى زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ما قاله الدنوشرى لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبوت القيام فى المثالين لعمرو لا لزيد فتدبر (قوله فالقيام فى المثالين) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الثابت لعمرو فى الثانى الامر بالقيام فليتأمل اه بقى ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفى اونهى لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ١٤٨ ما قلناه وهى مذهب المبرد انها بعد النفى تفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه

أو الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو بل ماجاءنى عمرو فعدم مجىء عمرو متحقق ومجىء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ما قالاه فى بعض التراكيب مع افادتها فى البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل فى المطول عن الجمهور انها بعد النفى تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجىء لعمرو مع احتمال مجىء زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفى والنهى لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح فى اجازتها ما قاله الجمهور والا لقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغى ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا فى المغنى قال الدمامينى وهو محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون أمرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص فى ان لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل انها التأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والاقول والغيبوبة (قوله والثانى كقوله وماهجرتك لا بل زادنى شغفا الخ) لا يخفى ان بل فى هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد متعاطوفها وزاد فى جملة فقوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هى أعم من ان تكون عاطفة أولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف فى المغنى انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال أو الانتقال

لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام فى المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفى والنهى (تقرير حكم ما قبلها) من نفى أو نهى على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت فى منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله

بل وكلكن بعد ضد بيها * كلم أكن فى مربع بل تيها

فتقرر نفى الكون فى منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون فى أرض لا يهتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهى زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بها للثان حكم الاول * فى الخبر المثبت والامر الجلى

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادى تبعا للشارح فهى فى ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى فالاول كقوله

وجهلك البدر لا بل الشمس لم * يقض للشمس كسفة او أفول

والثانى كقوله وماهجرتك لا بل زادنى شغفا * هجر وبعد تراخ لا الى اجل

(قوله وأما لا فيعطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجاب للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا تحب أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الالفية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرط ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردلما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا أيضا في ولا الضالين وسيذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين انما يفترقان في الغاية لا في المبتدا وقوله ان شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جموع القلة لان ذا جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله افراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانها موضوعة لان ينفى بها ما أوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم بناقض زيد ليس بقائم لا عمرو وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح

لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسا لانه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بايجاب) قال الزرقاني أي باثبات خبري لان الامر أيضا ايجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النفي بالا أن يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد لا غيره قال اذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا) فالاول (كهذا زيد لا عمرو و) الثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (أو نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه أيضا الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل الا زيد) لان الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) اذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنياهما متعاكسين وللبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء (ويرده) انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الافراد والجمعية (قوله مع ان بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بهاء الدين بن الشيخ الامام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللمتكلم مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بان معنى عدم تنافي الوصفين امكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي الى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا

فى العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقانى العامل فى الاول اختصم وفى الثانى مبتدأ مقدر تقديره هما وفى الثالث ان ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيدا لاعمرا قائمان) قال الزرقانى كذا فى النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضى فى آخر باب العطف وفى التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذى يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لا هند قائم (قوله فى تفسيره) أى قال الجماعة فى تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير ما فعل جدك او ينفعك جدك (قوله قاله فى القاموس) قال الزرقانى أى قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هى لا بقيد كونه فى البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أى الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعنى ان جملة شروط كون لا

عاطفة أن لا يكون مدخولها ماذكر فان كان مدخولها ذلك فهى غير عاطفة وذلك لان مدخولها الاولى ماذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لانتفاء العاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذى قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لك ان تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا ردلما قبلها صريح فى أنها ليست بزائدة لانها حينئذ مفيدة للنفى ولذا قال الدمامينى ان ما قاله ظنا معارض لقوله فى بل ان لا تزاد قبلها التوكيد لاضراب بعد الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى اه قال الزرقانى ويمكن أن يقال المعنى ردلما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهى مفيدة لما أفادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة *(فصل)* (قوله ولا النافية يحسن الخ) فيه اشارة الى أن لا مر فى قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه فى عرف الصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقى ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله فى أحد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر فى اسكن والوجه الثانى مايأتى قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثانى من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كان الاولى أن يقول ها الهاء كما يخفى وكان الاولى أيضا أن يضم اليها النون اللهم الا أن يقال ان الفصل بها كلا فصل لكونها علامة اعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابنى زيد وعمرو وان زيدا لاعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل فى تفسيره نفعك جدك و (قوله) هو امرؤ القيس الكندى

(كأن ذئارا حلقت بلبونه * عقاب تنوفا لاعقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت وذئارا بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلولا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله فى القاموس وقال فى المغنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعى ذهبت بابله التى يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لاعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وانتصر الناظم على قوله * ولا * نداء أو أمرا أو اثباتا تلا * فندا وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا لنداء أو أمرا أو اثباتا وإياك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فتزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكر أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردلما قبلها وليست عاطفة قاله فى المغنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاءنى زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله فى المغنى

* (فصل) * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو و) العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (اياك والاسد و) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جعلنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا الا بعد توكيده) بتوكيد لفظى مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك فى أحد الوجهين أو بتوكيد معنوى كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤ يثنا وكنا الظافرينا

(أو) بعد (وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

الدنوشري هذا داخل في قولهما قبل أو بعد وجود فاصل آي فاصل كان الخ الا ان يخص الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر في انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أولا بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وانه لابد في الاول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الاخير الرد على مكي حيث قال ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لا لانها انما دخلت بعد واو العطف والذي يفصل به انما يتاتى قبل واو العطف (قوله الا باعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن العطف على المخفوض لكن هل

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف (في نحو ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقول لذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (ويضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستو هو والعدم) وليس بينهما فاصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير في هجو الاخطل

ورجالا الاخيطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آبائك) فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والارحام) بالخفض

العامل في الارض اللام الاولى والثانية كالعدم أو الثانية يجري فيه ما يأتي عن الجامي في عود الاسم (قوله قال لها وللارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه البهاء السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني في بحث من الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل الله على فيها شيأ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيته بخط النووي بغير فا (قوله على الهاء) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول على ها الا أن يقال ان الضمير هو الهاء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالاول قاله الجامي قال والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنوشري واستدلاله بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعدان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذي قيده به كلام السعد يتعين انه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالادغام واستشكله الدماميني بكلام السعد والحق انه يكفي في الفصاحة موافقتها وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله كحمزة) فيه تنكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعية

لكن حمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزمخشري) قال التفتازاني في كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول أوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه عائد الى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري

فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اه أي لان قول الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هلا أوردا نه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم مامرت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا وأورد بعضهم ان ماقاله في المغني يؤدي الى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار تكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار فلا تركب الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله (قوله في المضي والاستقبال) قال الدنوشري ينظر ماوجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقلا ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لا جائز ان يكون الجر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ الفرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

عطفا على الهاء المخفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (مافيها غيره وفرسه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لاحرف في الاولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشري (لانه صلة المصدر) وهو صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفر و) القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على مغمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخواك (أم اختلفا) نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) فاوردهم معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعطفك الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الاولى أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله)

يارب بيضاء من العواهج * (أم صبي قد حبا أو دارج)

على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم يكن فاثرن فى محل جر ولا اشكال قلت الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة باسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشرى قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حب لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ فى عامل الجر فى دارج ما هو فليحرر ثم كتب الدنوشرى بعده رددنا النظر فى ذلك والذى استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل فى الصفة هو العامل فى موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما مر فليتأمل ثم كتب الغنيمى بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغى فان منشا تردد النظر هو قولهم ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل فى المتبوع اذ هو جزء الجملة المحمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب الدنوشرى لم يبين سند المنع ولا يشك

فعطف دارج على حبا التأول دارج بدرج أو حبا بحباب والعواهج جمع عوهج وهى فى الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العينى أم صبى بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أى جعل الناظم فى شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى) فقدر مخرج معطوفا على يخرج الاول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشئ ومقابله ومرجح الثانى عدم التأويل والتوافق بين نوعى المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

*(فصل * تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع مغطوفهما للدليل) وتشاركهما فى ذلك أم المتصلة (مثاله فى الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست) أى فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى فى سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع فى بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهو لان انفجرت فى البقرة وليس فى آيتها ان ولا أوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله فى الواو قوله) وهو النابغة الذبيانى

(فما كان بين الخير لو جاءسالما * أبو حجر الا ليال قلائل)

فحذف الواو ومعطوفها (أى بين الخير وبينى) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

عاقل ان قوله دراج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب ماخوذان من كلام الشهاب القاسمى كما بيناه فى حواشينا على الالفية (قوله سهو) قال الدنوشرى وانما الساهى هو الجواز كون بيضاء مفعول لفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد قال العينى لم يسمه وانما أم عطف بيان مقطوع فنصب اذ عطف

(٢٠ تصريح نى) البيان كالنعت فى جواز القطع فى صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العينى

*(فصل) * (قوله وتشاركهما فى ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخارى فى التفسير حيث قال كلما أتوا بشئ ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وقال الدنوشرى وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسياتى ان الشارح علل اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشرى والاولى بالدنوشرى ان يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) فى التلخيص ان المحذوف قد يكون جملة سببا المذكور نحو فانفجرت ان قدر فاضرب به الحجر ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيه أيضا على تقدير فاضرب به دلالة على ان المامور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة

من المجاز العقلى (قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشرى فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبه (قوله فهو من عطف الامر) أى دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) نقل السيد السمهودى فى تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره ان من أسماء المدينة الايمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوئ بمعنى التهيئ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشرى فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فانه ظاهر فى ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليبا فانه فى مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفى التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفى أقسام العطف من الباب الرابع من المغنى وشرطه أى العطف امكان توجه العامل الى المعطوف (قوله الانصار) فيه اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) فى المغنى فى بحث ثم فى (كقول

الغنانى (وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا محذوف وما عطف عليه فى التقدير (أى) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا أعيا ومثاله فى أم قول أبى ذؤيب وقال صحابى قد غبنت وخلتنى * غبنت فما أدرى أشكلكم شكلى

قال أبو الفتح أى فما أدرى أطريقكم طريقى أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعا كان نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أى وألفوا الايمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على الموجود فى الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم فى) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه فى عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المغنى وفى التسهيل لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثانى) وهو والذين تبوؤا الدار والايمان (كون الايمان متبوأ) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا للتبوؤ لان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ (وانما يتبوأ المنزل) اذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أى هيأته له وفى اعراب الحوفى فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها اه فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسى وابن الحاجب عن الفراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال فى المغنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد) لانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل مزاد قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أى من نفس واحدة انشاها ثم خلق منها زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ فى الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا اجوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهى لعطف المفردات وهى محل الاستشهاد قاله فى الحواشى (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثانى) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أى أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أى أعموا فلم يروا) وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة فى محلها الاصلى وهو قول الزمخشرى وطائفة وذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها فى التصدير ومحلها الاصلى بعد الفاء والاصل فانضرب فلم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أى أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدا هنا استبح *

* (هذا باب البدل) *

هذه التسمية للبصريين واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد النفى (كجاءنى زيد لا عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو أو لكن عمرو أما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المجىء لزيد (منفى عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفى (فلان الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به انما هو الاول) دون الثانى (النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيا (نحو جاءنى زيد وعمرو وما جاءنى زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثانى (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثانى فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو) وفى بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تأملت ما ذكرته فى تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب فى الاخبار (قوله وهو قول الزمخشرى) حيث اختار المصنف قول الزمخشرى فكان عليه أن لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما فى المغنى

* (هذا باب البدل) *

(قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم فى حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح فى بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسر الغيره وانما هو تقدير معنوى والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اه لكن سيأتى قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله اذ لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بابد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفى بعض النسخ ذكر لكن الخ)

قال اللقانى ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطى وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدنا وانها من

موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده أو لتقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة انها جنات كثيرة وانه في الفردوس الاعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشري هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وانما يطلق كل على ذي أجزاء) قال الزرقاني أجيب عن ذلك بان الشئ هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني انه غلب الالفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الاولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني أنظر ما الذي يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل اضراب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدنوشري وقال الناظم في شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة في المرادي مبسوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا اه فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقي ان ظاهر كلامهم ان الربط في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المغني (قوله متصل بالبدل أو بغيره) قال الدنوشري ينافي ظاهر قول المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة والثاني بل كلاهما يرجعان الى شئ واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما حضور من هما له ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المغني حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدنوشري كلام البيضاوي هذا ينافي ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الافاضل بانه انما ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي قال وردبان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدنوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز في نحو جاء زيد وأتى عمر

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما هو وطبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) مخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلا انما (يطلق) على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق تدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا) لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقي من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للنصف الثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالاول (كالامثلة المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك أنا وجدناه بدلا من الواو بن معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلوني البراغيث

والظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا لو حز جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام بآخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فراده انه لا ضمير لفظا أو يكون ماشيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير (قوله والحق انهما الخ) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشري كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيدماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

يقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم اصح فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التي للعهد الذكري بل جعلها الذلك مقدم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما رد به على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون محجوجا له على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذي أريد به الخصوص وقدمنا في حواشي التوضيح في باب اعمال المصدر كلاما مهما (قوله وانما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشري قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري

فلم يزل يبتزه دهره * ما فيه من بطش وعود صليب (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقاني

هذا يدل على جواز جاءني زيد الاخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى اذا لألأ الافق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وانه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا أي حتى اذا لألأ الوجود الافق

في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن أبي العافية وابن ملكون وذلك (كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فا تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثيرا اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالمبدل منه (كامر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير و (الاصل ناره ثم بايت ألف عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض وأصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذونواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم يكفر والا ألقي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف فالدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في الحد ثم الاول)

ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يرده عدم الضمير وقد يقال ان أل خلف عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أي لألأ الله الافق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجويزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخدود شق الخ) قال الزرقاني والاخدود من الخدو هو الشق في الارض ونحوها (قوله والا ألقي فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة والافقل يازلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذا بيدي والا ياخذ بيدي وهو تاكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله والا زائدة في الكلام اه وما المحوج لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب اسقاطها ولعل الاتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقي فيه

ومن كفر تركك ومن أبى ألقى فيه اه كذا رأيته فيه باسقاط الالا باثباتها كما هنا (قوله اى بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقانى هذا حل معنى وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هى هنا على معنى اللام اى منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملا جامى قال الرضى ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط (قوله وان كان قصد الخ) قال اللقانى اى ولكنه أضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافى ارادة الاعراض عنه كما فى هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقانى قال الرضى وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر (قوله فى حكم ١٥٩ المتروك) قال الدنوشرى قد ينافيه ظاهرا قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا أن يقال صحة قصد كل منهما لا ينافى كون الاول فى حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال فى الحواشى وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

(فصل)

(قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشرى هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين فى نحو رأيتك اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشئ بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشرى ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقانى مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضى أن نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للزمخشرى فقط فى قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتى أن الشاطبى جعل مررت به بدلا ويأتى الاستشهاد باتيتين أعيد معهما العامل واعادته لا تنافى البدلية فى المنهل الصافى وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشرى المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) فى قوله فى النظم

ودون قصد غلط به سلب (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله *وذا للاضراب اعزان قصدا صحب* (ويسمى ايضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا لنوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال فى الحواشى وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) فى النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهى الغلط والنسيان والبداء (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر باخذ النبل (ثم أضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر باخذ النبل (فى حكم المتروك فبدل اضراب وبداء) لانه أضرب عن الامر الاول حين بداله الامر الثانى (والاحسن فيهن أن يؤول ببل) لئلا يتوهم ارادة الصفة اى نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا

(فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك فى التسهيل الى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (ونحو قمت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) تضيته جواز البدلية في قمت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على قوله توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيدا) رد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكد الظاهر بالضمير لان الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا او بعضا الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام (قوله الثلاثة) الاولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو ان في الآية أحد عشر وجها وأنهاها بعضهم الى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع انه حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبراه اه وكتب الدنوشري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الاضراب يفهم عدم جوازه كغير بتلك حمارك ثم ذكر ان الحلبي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلي) ١٦٠ قال الزرقاني مروي بالفاء وبالواو وعلى الاول فالفاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال ورجلي مبتدا خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا تبالي بما ذكر واستشكلت البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سببا للدخول نسب وعدها بذلك اه وذكر الاشكال المصنف في التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الالفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) بدل (بلغنا

أنت ومررت بك أنت واذا أردت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقلت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب ايضا في التسهيل الى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو ابدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلا ام بعضا أم اشتمالا أم اضرابا (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل (في أحد الاوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز ابدال الظاهر من المضمر (ان كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم او مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل ه (كأعجبني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (او) يكون (بدل اشتمال كأعجبني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي

الدنوشري هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان لمن كان يرجو بدل كل ولا يجوز في ذلك ان يجعل بدل بعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصحابة من المنافقين اه من شرح لب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل هي جائزة والجر بها لا باللام الاولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف

عليه بدليل ان هو الاذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو فلان كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندي ولم أر هذا لاحد قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم الا زيدا هكذا نقله الاشموني وغيره وفي المنال نظرا ذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يفد الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاخفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانا نرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا * (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة (خلافا للاخفش فانه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

* (فصل * يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) في الاقسام الاربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيهما غير مدلول الاول وأجاب الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحدا مفهوما لكان الثاني تأكيدا للاول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بك المسكين مررت وعليك

(٢١ تصريح ني) الكريم المعول فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيدما لا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة * (فصل) * (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد متى يخف ربه أو يخاف الله متى (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقاني انه احتراز عما اذا كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تأكيدا لا بدلا نحو ان تنصروا تغلبوا نصركم (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية لجملة من جملة لا لفعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثام بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشري مخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال وكلام المرضح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والاثام جزاء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء اثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق الخبر والالف في تبايعا للاطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون بضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقى الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أولا ويفهم من صريح كلام المرادي ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادي لبدل الكل بقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ونقل المرادي عن بعضهم ان بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي جمعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان التأكيد المعتبر في الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد

والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين والجمل التي لا محل لها انتفى عنها الامران والتي لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشري قد يقال انه توكيد بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهي عن الاقامة فليس عنه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل

لان الاخذ كرها والجبي عطائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول الناظم وبيدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق

(الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره ان يتزكى في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البدل جملة من جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة أولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في الهمع بان بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المغني في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بدل من

الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم تر الى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد
(فصل) (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب احد ارجلا وامرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكل اذ التفصيل يقتضى ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقا للآخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا باقيا التبين فساد و بدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحو ما أكلت أثلث ١٦٣ الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان

الجملة الى التقدير بمفرد (أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدمامينى ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعادا جتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية أولان أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا فى القاموس
(فصل واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو ان بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه فى تادية المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثانى كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ماصنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثانى) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول (نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثانى نحو (ما تصنع ان خيرا وان شرا تجزبه) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر ان غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال *و بدل المضمن الهمز يلى *همزا وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان الايضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جى بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور

(باب النداء)

بالمد بكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بأحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول فى ذكر (الاحرف التى ينبه بها المنادى) اذا دعى (و) فى ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وممدودتين)

المراد بما المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثانى تفصيل للاول وبما تقرر من ان بدل التفصيل بدل كل من كل علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم ان كل واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشرى لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعانى) قال الدنوشرى حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشرى هو داخل فى غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أن اذا شرطية هنا فلا تخالف (قوله على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال الخ) يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا

استعملت فى معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها مستعملة فى الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما فى الكشاف امتناع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام فى الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
(باب النداء) (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا واما فى اللغة فهو الدعاء بأى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدنوشرى عبر بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يقل بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه وربما أوهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

جمع القلة فى المبدإ والتحقيق خلافه كما مر (قوله وآى) قال الدنوشرى بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا بدلة من ايا ذا لابدال تصريف والحرف برئ منه لكنه قال فى المغنى فى بحث أيا وقد تبدل هـ همزتها هاء قال فاصاخ يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرج هيا ريا (قوله الحقيقى) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فان يا تكون للبعيد حقيقة أو حكما فى المغنى يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشرى ينظر ما حكم آوآى ممدودتين عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الا أن يقال انهما

ممدودتين داخلتان فى كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال فى كلام ابن برهان فان قيل ان يا للبعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب ان ذلك لاستقصاء الداعى نفسه وابعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان وايستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد فى غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة وان كان قليلا (قوله وتتعين فى نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشرى وتتعين يا أيضا فى أيها وايتها قاله فى المغنى (قوله والثانى سنفرغ الخ) المراد بالثانى الجارى مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذ المفرد فى هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وانما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لان ها عوض عما اضاف اليه أى (قوله على احد الوجهين) قال الدنوشرى والوجه الثانى ان يكون عباد الله فاعجر مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشرى انما قال ظاهر لانه لا يلزم من ذكره فى عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتى على صيغتى الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شئ من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص اليربوعى قال ذلك لما وفد مع ابنه على معاوية فخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه

فتقول أزيد وأى زيد بقصر الهمزة فيهما وأزيد وآى زيد بمد الهمزة فيهما (ويا وأيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس منها فى ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أى خلافا لجماعة من المتأخرين (الا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساهى (فله بقية الاحرف كأنها) أى بقية الاحرف (للبعيد) الحقيقى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى وذهب المبرد الى ان أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا الهما وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى لما توسطوا فاجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح (وأعمها يا) لانها أم الباب (فانها تدخل فى كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (فى نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تتعين أيضا (فى باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هى أو وا) دون غيرهما (فى باب الندبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وا والمن ندب * أو يا * (وا أكثر استعمالا منها فى ذلك الباب) لانها الاصل فيه (وانما تدخل يا) فى باب الندبة (اذا أمن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز

(جلت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بامر الله يا عمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم * وغير الدى اللبس اجتنب * (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أى يا يوسف والثانى نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أى يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا الى عباد الله) أى يا عباد الله على أحد الوجهين (الا فى ثمان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المندوب نحو يا عمراه) الثانية (المستغاث نحو يا لله) ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء فى هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى) قاله ابن مالك فى الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشئ لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتهيا لما يقول له وهذا انما يكون فى المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (ندأوه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له فى عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اباك قد كفيتك و) الثانى نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا أبجر بن أبجر يا أنتا) * أنت الذى طلقت عام جعتا * قد أحسن الله وقد أسأتا

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا ايالك الخ) يلزم من هذا أن يقال في يا زيد يا زيد الا انه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله اذا لم يعوض الخ) سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

فالبحر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الاول منادى وكان القياس أن يقول يا ايالك لانه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أولانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن امثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء وايالك في المثال من باب الاشتغال وأنت الاول في البيت مبتدا والثاني كذلك أو توكيدا وبدلا او فصلا والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا ياهو ولا ياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (وأجاز بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت) الثقفي (رضيت بك اللهم ربا فلن أرى * أدين الها غيرك الله راضيا) اي يا الله وأرى من الرأي في الامور وأدين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا وديدنا اي عادة والاصل ان أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما أي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد لما بينهما اعتراض ورباء مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله فلن أرى أن أتخذ لها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الاشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف في حقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس لغرى مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء و (بقوله) وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي * (بمثلك هذا لوعة وغرام)

يريد يا هذا لوعة مبتدأ ومؤخر خبره في المجرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * أن النعام في القرى

وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه اي طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه اي سر صبحا يا ليل كقوله

* يقولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفا واقتد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ) في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عادله

* (الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه * المنادى على أربعة أقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به) من حركة او حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد في قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم

ان يكون حالا من فاعل أدين (قوله اسم الاشارة) قال الدنوشري يفهم منه جواز نداء اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففي جواز نداءه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشري قال ابن الانباري في باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وأنشد هذا القائل

* يا ريح من نحو الشمال هبي * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء والقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجى) هل يدخل فيه العددى كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشرى يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجى وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله فى لغة الضم) قال الدنوشرى ليس للاحتراز عن لغة الكسر وانما ذكره استيفاء للاقسام اى سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون او الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمى بعده يعنى بناء على ان الضمير مجموع انت اما على الاصح من انه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة اذ هو مبنى على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) فى دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفى شرح المفصل للاندلسى بعد ان ذكر ان بناءهما على الالف والواو ويقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفى اعراب (قوله كقتى وقاض) قال الدنوشرى قال فى التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدمامينى فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو فى ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما بنى حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثانى ان النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقى الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا اذا كان المنقوص معينا بالنداء واما غيره فيقال فيه ياقاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين فى الوقف ألفا اه وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول ياقاض (و) لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى ان يونس مخالف فى الوجهين ثم قال فى التسهيل فان كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدمامينى كما فى مراسم فاعل من أرى اذا نوى فانه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مرى بياء ساكنة اذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشرى وعند الكوفيين كما يأتى يجوز بناء العلم على الفتح فى نحو يا زيد الفاضل فيعلم ان ما ذكرهنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبنى) الذى ذكره السيد فى حاشية المتوسط فى موضعين انه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الاشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الاشارة

وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (او) كان التعريف (عارضا فى النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا) واليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت ياء عنها (و) الام (الثانى الافراد ونعنى به أن لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجى (نحو يا معدى كرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى عداء الكرب اى تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسى (و) المثنى نحو (يا زيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلان و يا مسلمون) والجمع المكسر فى التذكير نحو يا زيود (و) الجمع السالم فى التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو يا هنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسيبويه) فى لغة من بناه (و) الثانى (نحو حذام فى لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء فى لغة الضم وهذا وكيف وأنت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف فى المثنى والواو فى الجمع اتفاقا وما كان معتلا كقتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففى نحو يا سيبويه و يا هؤلاء و يا هذا و يا أنت ضمة مقدرة فى آخره مجددة للنداء (و يظهر أثر ذلك) التقدير (فى تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة فى آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية (كما تفعل فى تابع ما يجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الاسنادى (المحكى) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبنى) فى تقدير الضم فى آخره (تقول يا تأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم فى آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكى ليس مبنيا والمنقول انه مبنى وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكى من لغة من أعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفى الرضى فى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اه فعلى هذا تقول فى كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف و يا هؤلاء و يا كم و يا منذ بضمة ظاهرة فهى متجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناظم بقوله * وابن المعرف المنادى المفردا * البيتين

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصدا اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله ياغافلا الخ) قال الدنوشري هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب في الجملة بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كياسيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في ياجوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر (كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي

(فيا راكبا اما عرضت فبلغن) * ندامای من نجران أن لا تلاقيا

لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد رد المانقل (عن المازني انه أحال وجود هذا القسم) مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أي يا ربنا (أو غير محضة) وهي اضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (اجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (ياطالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما الاطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في اجازة ذلك التخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله ياطالعا جبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتمادا وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أنت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعراب كل بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما علما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بعده

وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معينان وهو محل وقفة ومعنى قوله حكم له بحكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغي الخ فمحل نظر اذ كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا اذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسئلة علما ويتجدد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع أل الوجهان الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلا لانه لا يلزم من حصول الشئ ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان يقال يازيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر واعند قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فاخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لا بد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني ال) وجوبا لانه اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يازيد والضحاك قاله الفارسي (الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من أل) لان يا لا تدخل على ما فيه أل وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخييره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما أقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فابقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما يرد على الصفة وموصوفهما معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيدا العاقل أجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا أجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا خبيثا وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يازيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم أو كلكم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه

يصح جعله قسما برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه الا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعال بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولا فتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة ١٦٩ صفة، وهو واضح الاقوله في الاصل فتأمله (قوله وفتحه اما على الاتباع) قال الدنوشري وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اقحام ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح وينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافي التأكيد الاقحام كما صرح بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في ياسعد سعد الاوس على قول سيبويه من ان الاول مضاف للاوس والثاني مقحم عند الفتح (قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف حاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عمر محذوف الالف بناء على جواز الحاقها في غير تعجب أو استغاثة أو ندبة

وهو نوعان أحدهما ان يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن (الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذا لحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سرادق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه ويتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (في نحو) يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في) الصورة (الاولى و) انتفاء (علمية المضاف اليه في) الصورة (الثانية و) يتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل) بالفاضل (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة) وهي الفاضل (غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول الناظم * ونحو زيد ضم وافتحن * البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد رجاه في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما الجائز وا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فما كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بأثقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (نحو يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث

(٢٢ تصريح ني)

ذكره الابناسي في شرحه للالفية والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمري صاحبه الذي كان معه في السفر (قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امنع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره أنها ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح فليتأمل (قوله اتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

فى حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التى اتبعت ليس آخرا وانما يجعل الاتباع لتاء ابنة لان النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح فى بنت كما يعلم مما نقله عن أبى عمرو بن العلاء وبهذا يعرف ما فى قول الشهاب القاسمى قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ ان الاتباع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبى فى تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن لان الاسمين لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز فى الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء فى ابنة حيث ألحقناها بابن فى حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخرا لانها آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويردان النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله ففى النهاية الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضى كسر التاء اتباعا بل عليه ينبغى الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه فى مسلمات فيبطل قول الشارح ولا فى المثنى ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبنى على القول بالتركيب فيه نظر اما فى المثنى والمجموع فلما علمت واما فى نحو مسلمات فالتركيب يقتضى الفتح لا الكثر كما علمت أيضا اه وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث فى النصب الكسرة وقوله وأما نحو زيدين الخ فان أراد انه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أراد انه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه فى وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشرى ضمير اعرابه راجع للمذكر (قوله فيفتحها) أى ان ركب وقوله أو يضمها أى ان لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فنحو ياعيسى الخ) قال الدنوشرى علل فى شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة فى نحو ياعيسى بعدم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشرى وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والالف الخ) قال الدنوشرى قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل فى ابن يأتى فى ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثانى الخ) قال الدنوشرى يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا فى النوع الاول أى ذوان يكون مضافا وجواز الوجهين فى الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفى بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثانى فلا يخرج عن القسم الاول أو الثانى فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغى للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها المسئلة الوصف بابن فى جواز الفتح والضم وتاخيرها الى فصل

فى حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يازيد بنى عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فى النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويا مسلمات بن عمرو بالكسر ويازيدين بن عمرو ويازيدين ابن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويازيدان بن عمرو ويازيدون بن عمرو ومن أجرى الاعراب فى النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبنى على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع فى مسلمات اذا كسر التاء ولا فى المثنى والمجموع على حده ولذلك قال فى التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا فنحو ياعيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشرى واذا وقع الابن بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما فى النداء تقول جاءنى زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته فى الضرورة كقول

جارية من قيس بن ثعلبه * تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءنى زيد ابن أخينا بتنوين زيد واثبات ألف ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذى قبله فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازى وغيره النوع (الثانى ان يكرر) المنادى حال كونه

تابع المنادى مما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشرى غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة فى المنادى المضاف
(قوله ياسعد الخ) قال الدنوشرى أشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد
ابن معاذ وسعد بن عبادة وهى قوله

فان يسلم السعدان يصبح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف

فياسعد سعد الاوس كن انت ناصرا * وياسعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا الى داعى الهدى وتمنيا * على الله فى الفردوس منية عارف

أورد ذلك السهيلى فى الروض الانف (قوله واجب النصب) أى مالم يقصد نحو
ياحسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشرى الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار فى يازيد بن سعيد انتهى
وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشرى وشمل ١٧١ قوله نحو ياسعد سعد الاوس الخ

كونه (مضافا نحو ياسعد سعد الاوس فالثانى) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم
والفتح جاريان (فى) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم وافتح اولا تصب

(فان ضممته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثانى بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان
(باضمار يا أو) مفعول باضمار (أعنى) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد
لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثانى بالاضافة وقال الموضح فى
الحواشى وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (وان فتحته) أى الاول (فقال
سيبويه مضاف لما بعد الثانى والثانى مقحم) أى زائد (بينهما) وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء
وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى
لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مما نال لما أضيف اليه الثانى) والاصل ياسعد الاوس سعد
الاوس فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه وهو نظير ماذهب اليه فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو
قليل فى كلامهم والكثير العكس وسعد الثانى حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لان المضاف اليه الاول مراد
أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثانى (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو
ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب
خمسة عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو
سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خشم
ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج (القسم (الرابع) من أقسام المنادى (مايجوز
ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة
فالعلم (كقوله) وهو الاحوص

(سلام الله يامطر عليها) * وليس عليك يامطر السلام

بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) * ألؤما لا أبالك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه
وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى فى حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن
السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمازنى (الضم) مطلقا لانه الاكثر فى كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

العلم واسم الجنس والصفة
نحو ياصاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون
فى اسم الجنس فمنعوا نصبه
وفى الوصف فذهبوا الى انه
لا ينصب الا منونا فتقول
ياصاحبا صاحب زيد ولم
يختلفوا فى جواز الضم فى
جميع ذلك وينظر ماوجه
مخالفة الكوفيين وماوجه
مذهبهم (قوله باضمار يا)
الفرق بين هذا الوجه
وماقبله ان هذا يجوز معه
ذكر حرف النداء ولا يجوز
على الاول وان قيل ان
البدل على نية تكرار
العامل اذ هو تقدير
معنوى (قوله واعترضه
أبو حيان الخ) اعتراضه
واعتراض المصنف انما
يردان سلم ابن مالك ذلك
والا فقد يتمسك بظاهر
تعريف التأكيد اللفظى
فانه صادق مع اختلاف
وجهى التعريف ومع

اتصال الثانى بما لا يتصل به الاول (قوله والثانى بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن ينون
الثانى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لما شاكله مما قبله المؤكد به وممن ذكر انه توكيد على رأى سيبويه
المرادى (قوله وسعد الثانى الخ) قال الدنوشرى لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ماسبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان
يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشرى قد
يردبان العامل ان هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاءنى زيد وأتى عمرو العاقلان (قوله وهو أخو الخزرج)
الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشرى نحو قائمين اذا أريد به معين بنى على الواو والا نصب بالياء وهل يجوز فى
المعين الاتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل فى شعبى الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به فى التسهيل ان المفرد

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما سيأتى فى أوزان الالف المقصورة وتقدم فى باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشرى ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لانه عال

الثالثة بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعنى حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أى مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال فى الهمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أى غير متمكن فى الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر فى قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) فى القاموس الزرقم يعنى للزاى (و) والقاف الشديد الزرق للمؤنث والمذكر وفيه الزرق والزرقة لون (قوله وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير) أى اقصدنا به فحذفت الهمزة وجعلا شيأ واحدا كما فعل كذلك فى هلم على القول بان أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك انه الخ) يبطله أيضا انه مخالف للمعنى بدليل انهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشرى المراد منه انها تخرج

ابن العلاء (وعيسى) بن عمر ويونس والجرمى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه فى) ضم (العلم) كما مر فى البيت الاول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى فى) نصب (اسم الجنس) كعبدا فى البيت الثانى قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح فى العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف فى تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال فى المغنى وبقوله أقول لان الاسم مبنى على الضم وخير فى النظم بين الضم والنصب فقال

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مماله استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما فى التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

*(مسئلة * ولا يجوز نداء ما فيه أل) لان نداءه يفيده التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الا فى أربع صور احداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين) ألف يا وألف الله (و يا الله بحذفهما) معا (و يا الله بحذف الثانية فقط) وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان أل لا تفارقها وهى عوض من همزة اله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة فى النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمى به قطعت همزته تقول جاءنى أنصر واضرب بضم الهمزة فى الاول وكسرها فى الثانى ووجه حذفها فى الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم فى آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وأل فى الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كما يزرقم قاله السيرافى وما ذكر من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم فى السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أى بين يا والميم المشددة (فى الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلى

انى اذا ما حدث ألما * (أقول يا اللهم يا اللهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله

والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يا اللهم فى قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثانى أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزور لك اللهم الا أن تدعونى أى ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله فى النهاية * الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوأة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه فى بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا فى أنصر قطع الهمزة والى هاتين أشار الناظم بقوله

* الا مع الله ومحكى الجمل * (و زاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذى) قام

عن النداء المحض فلا ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين تفيده مع غيره ودلالتها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدري ما معنى، الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله لانه قد عمل بعضه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له قبل التسمية) هذا

(و) يا (الى) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه * فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كما في الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك لمانع اق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من نداء قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيآن الجملة وأل فاذا زال احدهما بقي الآخر * قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته وأي موصولة لم تحك اعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباز يدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه كقوله يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على غير أل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وأل والاجاز يا القربة لانه في تقدير يا اهل القربة وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فان تقديره ولا مثل أبي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليها أشار الناظم بقوله

* وباضطرار خص جمع يا وأل * (كقوله

عباس يا الملك المتوج) والذي * عرفت له بيت العلا عدنان

فجمع بين يا وأل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا

فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

لا مدخل له في الفرق لوجوده في المنطلق زيد وكان الاظهر أن يقول الفرق ان الذي قام المانع من بقائه قبل التسمية وجود أل وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر (قوله وأما الذي الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذي فيه فيه حكاية أصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها (قوله والاعراب يقدر في آخر الذي) قال الدنوشري ظاهر ان الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر في الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشري حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فاين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشري ضمير ليس يعود الى الموصول مجردا عن الصلة أي فاذا سمي به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضح مثل به مجردا لينبه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل انما يكون قاله الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أبا حسن في تأويل فيصل أي ولا فيصل لها فلعل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف * (الفصل الثالث) * (قوله المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو

يازيداوعمراولايجوز وعمرولان المتبوع مبني على الفتح وكذاتوابع المنادى المجرور باللام لاتكون الامجرورة تقول يازيدوعمرو ولا يجوز رفعهاونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لمنطوق قول الناظم ذي الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبها ولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبني كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك ومالو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه مالا يغتفر في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت

الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا فيجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فان رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت

و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يازيد صاحب عمرو و) البيان نحو (يازيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخ من كلامه * كأنك يضغو في ازارك خرنق

ويضغو بضاد وغين معجمتين بصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله

* تابع ذي الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا *(و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأيه) في التأنيث (ونعت اسم الاشارة) فيهما (اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه) أي لاداء نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فاي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب لداخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وايها مع يوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان المراد أو لانداء الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذو اشارة كأي في الصفه * ان كان تركها يفيت المعرفه

(قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشري يرده انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لاضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبهه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا ان ضمة الهاء بنائية وضمة أي ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان الشبيه نزل مع أي منزلة الشئ الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التابع عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر وايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو وبهذا فلما جرى أولا مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرا فحذفت ألفه فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كراء امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه يعارضه ويخالفه وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الاشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه عمل بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وانما لزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

لقربه فى قوله فيجب رفع نعتهما السلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالنداء يذ فى ان لا يكون محلهما نصبا لانهما بحسب الصناعة ليسا مفعولين بل تابعاه (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص فى المغنى فى بحث أل وزاد فى الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أو فى تاويله فكيف يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة وزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لان الذى يؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كررت يزيد هذا وأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم الاشارة لكن قضية ما فى بحث أل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد الخ وانظر قوله فى بحث أل لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا ان مجرد جعلها للعهد لا يكفى فى الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل أل للعهد مامر فى بحث أل ١٧٠ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتى (ولا توصف اسم الاشارة ابدا) فى هذا الباب وغيره (الا بما فيه أل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لان اسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه للتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أى وأية فى هذا الباب) المعقود للنداء (الا بما فيه أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذى نزل عليه الذكر ويا أيتها التى قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هى فيه للح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة) العارى من كاف الخطاب (نحو يا أى هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأيها أيها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا ارد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول فى المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل فى المعنى

بقى أنه مر فى عطف البيان ان قول الجرجانى والزمخشرى ان البيان أعرف مخالف لقول س فى باب هذا الجمة فالاشكال انما يتجه على قولهما وليتامل ذلك مع قول ابن عصفور ان ماذكره فى الجواب معنى قول س وقد يؤخذ منه أن ماذكره س لا ينافى كلام الجرجانى والزمخشرى بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد عليهما بكلام س كما نبهنا عليه هناك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ فى محل رفع وكذا اسم الاشارة

فى المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبى (قوله العارى من كاف الخطاب) قال الدنوشرى كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالى خطابين اذ المنادى متضمن له (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشرى وقال العلامة القاضى شهاب الدين الهندى المفسر فى شرحه على كافية ابن الحاجب فى بيان الرفع لتابع المنادى والرافع يا الشبيهها بالرافع فى كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء وظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر انتهى وقوله فى كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لان الضمة ممثلا فى المنادى ليست أثر الياء وانما هى أثر علة بناء المنادى التى قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان يا على ما قرره انما أثرت الرفع فى التابع لتاثيرها ضمة البناء فى المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع فى المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ على العصامى مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشرى لك أن تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل فى التابع لفظيا أو معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقى أن يكون لفظيا ويتجه عليه ان العامل اللفظى اما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا الان المقدر فى النداء ادعوو نحوه لا غير ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال نختار انه لفظى ولا نسلم انحصار اللفظى فى الملفوظ به فى الكلام والمقدر فيه بل هو لفظى يلاحظ فى المقام من دون التلفظ به ومن دون تقدير فيه ونظيره العامل فى عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بجر قائم فان العامل فى المعطوف الباء المتوهمة وهى ليست ملفوظا بها فى الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا تبعا عن الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مفعول به تابعا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا الخروج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لحركة اعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لا يصح الذهاب الى ما ذكر من الاتباع لعدم تاتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الا أن يقال بصحة اتباع الحرف للحركة وبالعكس لمولانا على العصامي وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشري لو قال بدله نودي زيد مثلا لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع المكتفى

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيدا الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيدا وكان معطوفا مقرونا بال) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد نحو (يا تميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وما سواه ارفع أو انصب * وكما (قال الله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني (وقدروا النصب) في الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب) في المعطوف (أو لغيره) وهي الزائدة (مثلها في اليسع فالمختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا ما شبه ما هي فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن محبوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقي

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا * (وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من أل (يا زيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يا زيدا أبا عبد الله بالنصب) كما تقول يا أبا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد وأبا عبد الله) بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا أبا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله أخا زيد ويا عبد الله وأخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني

به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلا اضافة ولم يلحقا به اذا نودي مستقلين محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في العمل وليس بمنزلته ألا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فاقتضى جواز ابدال ذي أل فانه لا فرق في الحكم وفي الهمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما ياتي (قوله ان كان مضافا) قال الدنوشري كان ينبغي أن يزيد عليه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا * لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب وأما

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا فهم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والمنسوق بأل في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) (قوله بالالف) قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي كالصحيح وكذا اذا كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشري مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل يا فتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتامل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان افراد اسم ١٧٧ الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتاويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب ان يقول أي ما تقدم اذ الل في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لا موصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وفي وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان بودج السدوسي سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسري وانما يسري فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه أو لا محل تامل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها اسم مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتامل (قوله المنقلبة عن الياء) أي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع ان في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله يقولي يالهفا) هذا لا يلاقي كون قوله يلهف بالباء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا يقولي يالهفي) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى ما كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبني على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها قال ومارواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصدان يشتركا في عامل واحد اه

* (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو اليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لاغير) فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاضي (وهي اما مفتوحة أو ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبا ولا أما نحو يا غلامي فالاكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادي فاتقون) أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو يا عبادي لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادي الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء (نحو يا حسرتا) والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمازني (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول يا حسرة (كقوله) واست براجع ما فات مني * (بلهف ولا بليت ولا لوني)

فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولي) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يالهفا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقولي يالهفي ولا بقولي ياليتني فعلته لا بقولي لو أني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء و (يكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

بحركة المشابهة أي مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يأتي على الأثر بتحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعني ١٧٨ بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشري قد يقال وجه الشبه انه ليس

المضاف للياء (كما تضم المفردات) في غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (في ما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا) كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلي) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الي) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهما ان لا ينادا الا مضافين للياء والاصل يا أمي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه اه ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله

واجعل منادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المعنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتي ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبي ويا أمي ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما أقلها الضم نحو يا أبُ ويا أمُ بضمهما والاربعة الباقية (ان تعوض) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها هو الاكثر) في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاجي بانه لا يقال يا أبة (أو تفتحها وهو الاقيس) لان التاء بدل من ياء محركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا أبتا ورده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله * يا أبتا علك أو عساكا * (وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهما * وسيبل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك ان الالف في يا أبتا هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتي ويا أمتي وعليه قوله

أيا أبتي لازلت فينا فانما * لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه هو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله * كأنك فينا يا أبات غريب * فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

علما وليس فيه أل ولا اضافة ظاهرة (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) لا قرب عندي ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضح نصبه مقدر كما في سائر المضافات للياء منع من ظهوره الاشتغال بحركة مشابهة للنكرة المقصودة وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فاعطي حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع على ما عوض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من أقسام المضاف أي فلا يلزم في تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادي القول الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لاي وأسماء الله لا يوصف وقيل بها أي فتعين كون الاصل يا ربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتامله فانه غير ظاهر (قوله ان تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بان قدم

الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا * (فصل) * (قوله فالاكثر) قال الدنوشري يعلم منه انه يأتي فيه الاوجه المارة ماعدا الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استثناء من قوله فالتاء ثابتة لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره المصنف فتركه اختصارا ثم ان في كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها أي الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر ان يقول المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجي الخ) ظاهر هذا ان الزجاجي وأصحاب أبي حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البناء أولا

وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله

وفي النداء أبت أمت عرض * واكسروا وافتح ومن اليا التا عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاءتني أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بابت (والدليل على ان التاء في يا أبت ويا أمت عوض من الياء انهما لا يكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على انها للتأنيث انه يجوز ابدالها هاء في الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

* (فصل * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) نحو يا غلام غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى وهي اما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) ويا بنت أخي ويا بنت خالي (الا اذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فالاكثر) حذف الياء و (الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن أصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة اه (أو أن يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما وامابقلب الالف ياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دالة عليها والاول قول هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الاخفش (وتدغر) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما أشار الناظم بقوله وافتح واكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الا في الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه (يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد (وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) * ولا ينمى كما ينمى خضاب الاشجع

ويروى * لا يخرق النوم حجاب مسمعي *

* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل فقل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

قال الزجاجي وأصحاب أبي حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البناء أولا

* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

ولما أسماء لازمت غير النداء منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسياتي في كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أي في غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشري هذا غير واضح لانه من المعلوم انه لا دلالة له

على اللفظ وكذا فيما ياتي وأخبرني بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانهما دالان على اللفظ فليتامل وبناؤه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهر ما تقدم من ان فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة انهما مستعملان في استعمال النكرة المقصودة يجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى اذ

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذى هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لافل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبنى على ان أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلى وردبانه لو كان أصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى

تضل منه ابلى بالهوجل * (فى لجة امسك فلانا عن فل

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل) فى غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك فى النظم أيضا فقال * وجر فى الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان أصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا عن فلان أى عن ذكره فى لجة بفتح اللام أى اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد

(درس المنا بمتالع فابان) * فتقادمت بالحبس والسوبان

(أى درس المنازل) فحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون أسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وقل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة (وفسق سبالآخر) بمعنى يا غادر ويا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) واليه أشار فى النظم بقوله * وشاع فى سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله)

وهو الحطيئة يهجو امرأته أطوف ما أطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) فى غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة (وينقاس) فعال (هذا) الذى هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الامر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثى) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لانه رباعى وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) فى الثلاثة فقال لا يقال منهما الا ماسمع و(لا يقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

* واطردا * فى سب الانثى وزن ياخباث * والامر هكذا من الثلاثى

(هذا باب الاستغاثة)

وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذى ينادى به المستغيث (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) فى المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع

هو فى المتن راجع الى القول والشارح رجعه الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التى لا اعلام بها ويطلق على الرجل الاهوج كما فى قوله شهدا اذا ما نام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشرى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء رافعه فى غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ما سمع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يالله للمسلمين (وقول الشاعر

يالقومى ويالامثال قومى) * لأناس عتوهم فى ازدياد

(الا ان كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يالى أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد منه يا فتكسر) اللام نحو يالزيد ولعمر وللمسلمين فان أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يالزيد ويالعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا (ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يالله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * (يالله للكهول وللشبان للعجب)

بكسر لام العجب الا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يالزيد لك أوله ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية (ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر حينئذ أن يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * (كقوله

يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو و (كقوله ألا يا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاريب

فالاحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى أمرا عظيما فينادى جنسه (كقولهم يا للماء ويا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما) والثانى ان يرى أمرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله

يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لاعرابى أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

(هذا باب الندبة)

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز * وقت فيه بامر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامرى

فوا كبدا من حب من لا يحبنى * ومن عبرات ما لهن فناء

أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات

يبكيهم الدهم معولة * وتقول سلمى وا رزيئتيه

وكقول القائل وا مصيبتاه لان الرزية والمصيبة سببا الالم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ألا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك

اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشرى صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم أوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعيل وفعال يتعاقبان فى المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبار فى قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا مرزوقى (قوله يا عجبا) قال الدنوشرى ينظر هل هو من القسم الاول أو الثانى أو ليس واحدا منهما فيشكل الحال (قوله القوباء) هى الداء الذى يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قوباب (قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشرى ينافيه ظاهر قول المرادى جاء عن العرب فى نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث أو مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل

(هذا باب الندبة)

(قوله وهو المتفجع عليه الخ) أى بيا والا لدخل المجرور فى نحو تفجعت على زيد قال الدنوشرى والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشرى من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أى لفظا أو تقديرا وذلك ان كان مبنيا قبل الندبة كالموصول اذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ حمل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبى (قوله وافقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده أبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على ابلى الماذب اه والشاهد فى قوله وافقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لانه الاصل فى المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع البقاء على الاصل وأما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا اعم هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول واعصيداه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال واأيهاه) أى فى ندبة أى وهاالتنبيه حيى بها عوضا عما يضاف اليه أى وحذفت أنفها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول الناظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكأن المصنف راعى هذا الامر اللفظى لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول بها فى الذى اختاره تقويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى فى محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الالف هنا لم يؤثر فى الموصول شيأ لعدم اتصال الالف به وهى انما تؤثر فى الذى تلحقه كزمزم ولهذا فتح وان كان مصروفا فهو معرب مقدر الجران كان منصرفا أو الفتح نائبه ان كان غير منصرف نحو

وكذا المطلب فى عبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى فى عبد الملكاه كما يأتى (قوله اذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم فى المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامى انه نظير المستغاث بالالف وقضيته أنه مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبنى قبل النداء ان البناء فيهما لسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبنى قبل النداء وجوز الشاطبى تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا الا أنها فى حكمه قال الدنوشرى وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب وشرط فى التسهيل أن لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يقال فى عبد الله واجهجاه واعبد اللاهاه ولا واجهاهاه وأجاز بعض المغاربة وابن معطى (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشرى انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ثم رأيته منقولا فى المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس فقول عمرس الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لهما قياسا قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق

فلذلك قالوا حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (فى نحو وازيدو ينصب) ان كان مضافا كما (فى نحو وا أمير المؤمنين) أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله * وافقعسا وأين منى فقعس * (الا انه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال واأيهاه ولا واأتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام وظلمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار الناظم بقوله وما * نكر لم يندب ولا مأبهما (الا ما كان) موصولا غير مبدوء بال و (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه) فى شهرته (بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول الناظم

* ويندب الموصول بالذى اشتهر * وتقدم الخلاف فى ندائه وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى القرطوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو حرير (وقت فيه بامرالله يا عمرا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول عمرو واعمراه واعمراه (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

(قوله نحو واموساه) ينبغي أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب ١٨٣ المختوم بالالف مبني على الفتح

نحو واموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * متلوها ان كان مثلها حذف * وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه (او) من (تنوين) ظاهرا ومقدرا (في) في آخر (صلة نحو وامن حفر بئرزمزماه) بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضافة (او) تنوين (في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في) علم (محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذا التنوين الذي به كمل * من صلة او غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو واز يداه) ووامنذاه فيمن اسمه منذ (او كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) او بنائية نحو (واحزاماه) لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي) اذ لو قيل واغلامك التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو أو واغلامكمو) اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله مجانسا * ان يكن الفتح يوهم لابسا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو واز يداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفا زدها اسكت ان ترد * فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي * واحر قلباه ممن قلبه شيم * ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين

* (فصل واذا ندب المضاف للياء) * الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) او ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او ياعبدا بالالف) المنقلبة عن الياء (او ياعبدي بالاسكان) في الياء (يقال) في هذه اللغات الخمس (واعبدا وعلى لغة من قال ياعبدي بالفتح) في الياء (او ياعبدي بالاسكان) في الياء (يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول) وهو ياعبدي بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو ياعبدي بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبدا أو واعبديا في ياعبدي بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندبة و يقول واعبدا (او يفتحها) و يقول واعبديا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا * من في الندى الياء اذا سكون أبدا

(والفتح رأي سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأي المبرد) والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتي بالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الالف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل ياغلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف

كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الالف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) اي فيحذف أما طرد الباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا أعني الملكاه معرب مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيداه لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر اه يعني المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعبدا واعلم ان ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيداه واعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما اذ ذاك ينبغي الجزم بان فتح ما قبل الالف بناء عند

الرضي واتباعه فتدبر (قوله واغلامكي) قياس ما ذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري * (فصل) * (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء

وليتأمل * (هذا باب الترخيم) * (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصنيع ان الترخيم المنادى شروطا عامة فى المختوم بالتاء والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول النظم وجوز به مطلقا انه لا يشترط فى المؤنث المذكور الشروط التى تختص بالخالى منها الا انه لا يشترط فيه أصلا وعلى هذا فكان ينبغى أن يذكر فى محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى يا امرأة خذى بيدى وقولك يا جعفر ويا لعمرة فان المؤنث بالهاء هو الذى يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد فى قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) اى بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها أو بالقصد فى ذى التاء بدليل قوله الآتى وفى جارية ١٨٤ لمعين يا جارى (قوله ولا مندوب) قال الدنوشرى هذا خارج بقوله أولا ولا

يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذى اضافة) قال الدنوشرى ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال يشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فلة ودخل فى المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اه وظاهره وان لم تكن مؤنثة الهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشرى فيه نظر (قوله وانما عملت الخ) قال الدنوشرى هذا مبنى على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد فى أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشرى الظاهر ان الضرورة من حيث

(هذا باب الترخيم)

اليها) وهو غلام الثانى (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف فى النداء لم يحذف الندبة

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران فى هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتى فى بابه (يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسان خذ بيدى) لانه نكرة (و) لا نحو (قولك يا جعفر) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه وانما عملت فى موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه فى كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافى وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبنى وشاهد ترخيمه قوله

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه غير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما أنادى منادمنهم * يا لتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تأبط شرا) علما لان أصله الجملة وجزؤها الثانى ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذى الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله أبا عمر ولا تبعد فكل ابن حرة) * سيدعوه داعى ميتة فيجيب

اراد يا أبا عمرة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله * يا عبد هل تذكر لى ساعة * اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له (وزعم ابن مالك) فى النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال فى شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه فى باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول فى تأبط شرا يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب اليه اه ولاشتهار المنع فى المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذى نقل عن سيبويه

عدم يا لا من حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا أن يكون مراد س أن ترخيمه جائز فى الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل فى الندبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد اذ أصله يا لمال لك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله المضاف اليه) قال الدنوشرى أوضح عن قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم فى آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العينى والشاهد فى يا عبد وانه منادى مرخم اذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقع له فى باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك فى تابط شرا تابطى قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول ياتابط أقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده فى الاضافة يعنى فى النسب هذا نصه فى المسئلة فى باب النسب ونص فى باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا رخمت رجلا يسمى * يادار عبلة بالجواء تكلمى * اه واذا كان للمجتهد فى مسئلة واحدة نصان متعارضان فى بابين فالعمل على المذكور فى بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر فى غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل * يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمرو هذا) المذكور فى النظم (هو امام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسى فى شرح الفصيح الاضافة فى لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وبيه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من اطيف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الاصفهانى وأبو الحسن على بن عبد الله الكرخى المقرى (ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالهاء (تقول فى هبة علما اهب) بحذف التاء (وفى جارية لمعينة يا جارى) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة وبرده السماع قالوا يا شاة ادجنى بالجيم المضمومة وبالنون أى يا شاة أقيمى ولا تسرحى يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت و(قال) العجاج

(جارى لا تستنكرى عذيرى) * سيرى واشفاقى على بعيرى

أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذى يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيرى واشفاقى بدل تفصيل من عذيرى (وان كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) والى ذلك يشير قول النظم * واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعى فما فوق العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (فى نحو انسان لمعين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (فى نحو زيد) من كل ثلاثى ساكن الوسط (ولا فى نحو حكم) من كل ثلاثى محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (فى محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حلك ويا حس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى زينب فى ايجاب منع الصرف لا مجرى هند فى اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد فى غير الترخيم فان أصلها يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جوازا أولى

قال الدنوشرى بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله واذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدمامينى فى المنهل الصافى انه لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله فى أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله فى بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول يا تابط أقبل يشعر بما أشرنا اليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مسطرة فى كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه فى باب الترخيم فاستعصب نقل ابن مالك خلافه (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشرى قد يقال انما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان فى حذف الآخر اجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) (قوله والذى حسن الترخيم الخ) قال الدنوشرى لايخفى ان أهل النار لم يرخموا الى الآن وانما ذلك حكاية عنهم أى يقع لهم ذلك فى النار ولم يظهر قول الشارح لانهم فى غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان فى غنية عن كذا انه مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا هنا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترخيم لان فيه تخفيفا فليسوا فى غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لا نافية اه وأيضا قال ابن جنى والترخيم فى هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفتت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبى قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل أهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان فى شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما أشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جنى ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه وأقول هذا مذكور فى شرح للمصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس رضى الله عنهما على ابن مسعود رضى الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيدا لينا (قوله وعلى الثانى كاشف) قال الدنوشرى هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكنا خبر كان وقد صرح الائمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدا وتوابعه فلا يقال القاضى غلام زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل فى القيد التخصيص) قال الدنوشرى هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل فى القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته اصلية الخ) قال الدنوشرى هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسى انها الف التأنيث الممدودة ذكر فى شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامى فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشرى اشار به الى ان ملقى ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملقى ومنها منتظر (قوله قال فى النهاية الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذى قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذى قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كلفظه ينبغى ان يضم اليه فى التعليل واذا حذف الاصل مع اصالته حذف الزائد والاولى قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفظه الثانى

معد

(فصل والمحذوف للترخيم اما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) يا جعف و(ياسعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يامال) والذى حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم فى غنية عن الترخيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذى قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء أكانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثانى كاشف وفى بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل فى القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذى تلا * ان زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لانها بدل من لام الكلمة وأصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفى المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثانى أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يامرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتى (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يامروان مطيتى محبوسة) * ترجو الحباء وربها لم ييأس

أراد يا مروان فرخه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زبيد الطائى على ما زعم اللحمى أو لبيد على ما زعم النحاس فى شرح الكتاب

(يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقى ومنتظر

أراد يا أسماء فرخه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملقى وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمال) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول فى ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال فى النهاية واختلف فى نحو

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان الفراء يجيز حذف الياء والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيفهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع انها ظرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لابيه نقلا عن الفراء وفي ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر أو ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتقرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بلغين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكأنه لم يضبط غيرها الشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف من بلغين مفتوحة وهو المشهور على الالسنة لكن في مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب للسيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم

معد هل الزائد فيه الاول والثاني فمن قال لزائد الاول حذف الآخر لطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام المستلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليئوس من كل شئ حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهبي ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما يا مختار ويا منقاد بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الاصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع ويا عم ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والخلف في * واو وياء بهما افتح تفي * (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(أما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله * والعجز احذف من مركب * (تقول في) ترخيم (معديكرب) وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يا معدى) ويا بعلى ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما أجازه النحويون قياسا (واما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رخمته (يا اثن) بحذف

اليه حذف آخره وينظر ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان عاملا) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال يعني ابن عصفور اذا رخمت مسمى باثنا عشر قلت يا ثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ما قبله كما في مسكين قلت هذا مشكل في تعليله في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لانك ان أثنيت عشر أثنيت ما هو بمنزلة النون وان حذفتها التبس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا ما التباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت ياخمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب مزج أعيد ما حذف فكذا ماهنا قلت والعلة في ذلك ما ذكروه في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسي بعد ان قبلت كلامه بان الالتباس حاصل في الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم نفي الالتباس مطلقا انفيه في حالة دون حالة وحكى لي هذا المسؤل عن تذكرة الفارسي انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول ياخمسة فتى ثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوي ومما خطر لي أن يقال انا اذا قلنا ياخمسة فينبغي أن لا ينطق به الا على لغة من ينوي المحذوف فتقول ١٨٨ ياخمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم

نصوا على مسئلة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف يا مسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف الاضافة اه سقناه برمته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فالله در الموضح رحمه الله

(فصل)

(قوله فلا يغير ما بقي) قال الدنوشري لا يرد عليه ان

الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادة في اثنان عاملا) ولذلك أعربوه ويحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو ياصاح أصله ياصاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس *(فصل* الاكثر) في لسان العرب (أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول في جعفر ياجعف بالفتح و) على كسره ان كان مكسورا تقول (في حارث ياحار بالكسر و) على ضمه ان كان مضموما تقول (في منصور يا منص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل ياهرق بالسكون و) تقول (في ثمود وعلاوة وكروان) اعلاما (ياثمو ويا علا ويا كرو) بابقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها أشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف *فالباقي استعمل بما فيه ألف (ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف (كلمة آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تما

(فتقول ياجعف وياحار ياهرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منصر بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول ياثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الأجري والادلي) والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لانه ليس في العربية

ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل اسم عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو ضار بالكسر ان كان اسم فاعل و بالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك تحاج بالضم علما لان أصله تحاجج هذا ان كان الساكن عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لنبت حرك بالفتحة لانها أقرب الحركات اليه قاله ابن القواس وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير ياأسع (قوله وكروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة

من آل أبي موسى يرى القوم حوله * كأنهم الكروان أبصرن بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة لنحو ثمود وعلاوة واضح وأما كونه علة لكروان فلا يعلل بقاء الواو في كروان بشرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسميه لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري صفة لموصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وسره والله أعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز في الاول وجاز

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو والبيهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر (وتقول ياعلا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فان أصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بابدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علفته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

* (فصل * يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كمار) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ياهب وفي جارية لمعينة ياجارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قد رخما * بحذفها وفره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أي ذو مخاليب حداد (ياعقنبا بالالف) ولا تحذف لما مر (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يامسلم و ياحارث و ياحفص بالفتح) فيهن ولا تقول يامسلم و ياحارث و ياحفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والتزم الاول في كمسلمه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر ياهمز و يامسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كمسلمه * (و) منها (ان نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) * فان كنت قد أزمعت صرمي فاجملي

أراد يافاطمة وأزمعت بزاي وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان (لكن يشاركه في هذا) الحكم الاخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

(فصل * ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة) الشرط (الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أي لمباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله

* ولاضطرار رخموا دون نداء * ما للنداء يصلح (للنداء فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

* أو الفاما كة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف

ظاهر في الاجرى والادلى لا في ياثمى لانه مبني والمبني يجوز ان يكون في آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب ان المبني بناء متجددا غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما عمل به قلب الواو ألفا في هذه الحالة ان تقلب ألفا على لغة من ينتظر وايضاح الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

* (فصل) *

(قوله علما) قال الدنوشري فيه نظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشري منصوب بمحذوف أي امهلي مهلا ومعناه كفي عني اهو نصب بعضا لان مهلا ينوب مناب دع والتدلل أن يثني الانسان بحب غيره اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أي أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الامر وأزمعت عليه وطنت نفسي عليه (قوله والصرم القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم

(قوله وقلبت الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعبد يهجر للافراط في الخصر (قوله ورساما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
(هذا باب المنصوب على الاختصاص) ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

والميم للضرورة كقوله درس المنى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية واليا اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (امازائدا على الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناظم نحو أحمد (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي (لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر)
أراد ابن مالك فرخه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعشو يسير في العشاء وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفو
وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسلبني حقي أمال بن حنظل
أراد ابن حنظلة فرخه في غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول
أوس التميمي ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
أراد ابن حارثة فرخه بحذف التاء على لغة من ينتظر و (قوله) وهو جر
الا أضحت حبالكم رساما * (وأضحت منك شاسعة اماما)
اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورساما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهدك يا اماما * قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم عام بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بزيد والامر والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لاخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير افرادا وتثنية وجمعا (أو أيتها) في التانيث افرادا وتثنية وجمعا (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال) الجنسية (نحو انا أفعل كذا أيها الرجل) فانا أفعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيتها العصابة) بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

المذكور وليس كلمة كذلك (قوله معمول لاخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار الاختصاص وقدره س بالمعنى ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما يأتي لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما سنبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى ان اياوايه اذا لم يكن هنا لنداء أصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتامل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انها كل للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجوني

أيها الفتى اذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون فى محله نحو نحن العرب أسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدا والخبر فلا محل لها من الاعراب (قوله والثانى نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انا معاشر الانبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البزار كما يأتى بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذى محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهى أجود لموافقته لرواية ما تركناه هو صدقة وأما النصب فتقديره ١٩١ ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير أن أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به والثانى أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص انا المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أى غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضيف والثانى نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا (معاشر الانبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى فى ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثانى أن كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع فى معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (ويفارق المنادى فى الاحكام) اللفظية والمعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه) أى وسطه (كالواقع بعد نحن) فى المثال وبعدانا (فى الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أى الكلام (كالواقع بعد انا ونا فى المثالين قبله) وهما انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها فى المثال الاول وأيتها فى المثال الثانى وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع فى أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه) فى التكلم والخطاب (والغالب كونه) أى كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) يخصه أو يشارك فيه فالاول نحو انا أفعل كذا أيها الرجل والثانى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفى هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله فى الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب خشمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا معرفة (كما فى هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان اياها نسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز فى ما أن تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهى على الاول فى محل رفع وعلى الثانى فى محل نصب والمعنى أى شئ فهو صدقة

*(تنبيه) * الحكمة فى ان الانبياء لا يورثون انه قد وقع فى قلب الانسان شهوة موت مورثه ليأخذ ماله فنزه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك لئلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لورثتهم ولانهم كالآباء لامتهم فيكون مالهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة فى العلم والنبوة وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل ان الله أخبر عن بعضهم بقوله وانى خفت الموالى اذ لا يخاف الموالى على النبوة أجيب بانه خاف من الموالى الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم بقى هنا شئ لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لانهم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشى انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر أبو الحسين البزار الواعظ فى كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردى فى الاحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة خمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بدرا وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله فى المثال وبعدانا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واقعا بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ (قوله لا توصف باسم الاشارة) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا * (هذا باب التحذير) * (قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو وتنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاحمي وهو ان التحذير في اللغة تخويف شئ من شئ وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما سار في الباب المتقدم فكان على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلام اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) قيد به لان التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغائب

(قوله بإياك) أي بذكر المحذور وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذور نحو إياك والاسد أو يخفض بمن هو إياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذور ان وصلتها كما يأتي (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذور معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو ماز رأسك والسيف (قوله فان ذكر بلفظ اياك) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل اياك كما الخ (قوله والتزموا معه اضمار العامل) قال الدنوشري وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو اياك الاسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب وياتي تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) المستتر قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والفرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف فليتامل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديري فلا يضر التلفظ به ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الآتية لانه انما فارقها في تقدير العامل مؤخرا لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد وبهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدي فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والا فلا معنى له كما يعلم من الاقوال الآتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وقد (قوله والاصل احذر الخ) أي فيقدر مقدما

لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة أيها هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقها خلاف أجاز المازني نصبها الثالث عشر ان أيها هنا اختلف في ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شئ وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فامور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد للفخر أو التواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

* (هذا باب التحذير) *

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة أشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذر (بلفظ اياك فالعامل) في محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو اياك والشر (أم كررته) نحو اياك اياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله

اياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا الا أنسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذر منه (اياك والاسد) فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

(قوله ان تدنو من الاسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد في الاول وان يدنو منك في الثاني من بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز مردود فان البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المغني في هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه ان معنى الحرف هنا وهو الواو أجمع في معنى العامل وكل مسلط على الخوف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقد يقال لا معنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من الاسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله فحذف المضاف) قال الدنوشري ١٩٣ مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف المضاف (الثاني) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقته (وتقول) اذا لم تعطف ولم تكرر (اياك من الاسد و) اختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و (التقدير احذرك من الاسد) قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف أحذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحوا اياك الاسد) بحذف من ونصب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو رأي ابن الناظم) وأبي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون أبا في هذا الباب لمتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذكه) من التذكية (لثم الاسل) بفتح

وظاهر صنيع الموضع موافقته) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير أحذرك) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد بذكر الواو ولم يصح ان يؤكد بانت في قوله فاياك أنت وعمرا المسيح البيت (قوله فنحوا اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وانه لا نص على احدهما وقال المصنف في الحواشي انهم نصوا على المنع وأنه اذا ذكر المحذر لا بد ان يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو محذوفة ان كان ان وصلتها كما أسلفناه وفي

(٢٥ تصريح ني) الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر او مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعموا ان أبا اسحق أجاز في الشعر فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفي كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذر منه بعدهن اما معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تماري و يمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال الحفيد أي اذا كان باقيا على معناه أما اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا عمل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عامل به فيما يأتي نوع مصادرة لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله فحذف من جملة) أي ففيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياي واياكم على كلام الزجاج لابد له من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيدا) أي بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) هو عني (قوله شيآن) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي (قوله فاقرفيه حذف اياكم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا ومقصود لهذه النكتة

والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والاظهر ان يعلل على قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الضياء الاثل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياي وان يحذف أحدكم لارنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارنب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو حذف الارنب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت أربعة أشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيآن فقط وأصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم انما عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولان الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران (ولا يكون) اياي في هذا الباب (لغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتوقع شبابة أولا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بايا لانها المعنى تلاقيها في (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله

* محمد تفد نفسك كل نفس * أي لتفد فحذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ (الثاني اقامة المضمر وهو

اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعد وجها للشذوذ * قلت المدعى ان التحذير أيا لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظ اياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم واياه أشذ فكان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانما يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل على هذا قول المصنف في الحواشي قولك ليقم زيد فيه طي فعل والتقدير مروا زيدا بان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

أيا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) واضافتها الى الشواب (لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف احدهما الى الآخر والى الشذوذ أشار الناظم بقوله * وشذ اياى واياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ أيا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبني المنار به) * وابرز بربزة حيث اضطرك القدر

فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما * سواه ستر فعله ان يلزما * الامع العطف او التكرار *

(هذا باب الاغراء)

بالمد (وهو) في الاصل مصدر أغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم) المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه أيا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار) لما تقدم (كقولك) في العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمي في التكرار (أخاك أخاك) ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (و) يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغراء أشار الناظم بقوله وكحذر بلا أيا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فصلا

(هذا باب أسماء الافعال)

وهل هي اسماء للالفاظ النائبة عن الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او أسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها الواقعة موقع ماهو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفي في تفسيره ان قوله تعالى ناقة الله وسقياها اغراء ولا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفي على المسامحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشئ أعم من ان يكون فعله او تركه

(هذا باب الاغراء)

(قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه نظر لما مر من ان الاولى ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوفا

(قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر اليها

(قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف

(قوله لمبتدا محذوف) تقديره هي

(هذا باب أسماء الافعال)

(قوله او أسماء للمصادر) يحتاج على هذا للفرق بينها حيث بنيت وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادي تتمة لهذا القول

(قوله او هي أفعال) واذا كانت أفعالا فحسب تسميتها حينئذ باسماء الافعال

(قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه انه أغنى عنه وان لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم

(قوله النائبة عنها) قال الدنوشري قد يقال انها ليست نائبة وانما هي نائبة عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ماناب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثاني انها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثاني مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك الجواز ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدا فلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذكور راجع للقول بانها اسماء لمعاني الافعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) اى لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والافهى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضي الخ اشارة لهذا لا لما أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتأمل (قوله فانها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح ولا واحدة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت في الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله وردبان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومهما وجد له فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبدا من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر اذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناءهما منه اتفاقي وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذ درالئ من ادرك وبنو أسد فتحته

الاعراب و(اسم الفعل ماناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية (فخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعا لغيره وردبان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وباله) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ درالئ من أدرك وبدا من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على درالئ وعلى بنائهم فعلى التعجب من أفعل وشذ قرقار بمعنى قرقر أي صوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب وودا ع للجمود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيأ من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء وردبانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو أسد تفتحه تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضي والمضارع) المبدوء بالهمزة (قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاء وأيهاء كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل

اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا ومراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين (قوله وايهاك بكاف والخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيها وأيها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك اه قرنت لحوق الكاف للغة أيها فلو اخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله وأيها) قال الدنوشري مقصورة وما قبلها مدودة (قوله فاوه بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع ويكون أتضجر عطفا تفسيريا فليتامل وكتب شيخنا العلامة الغيمي بعده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي واها مفارق لاخواته لان أسماء الافعال أكثرها جاء في الامر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله كلمتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشري كان الاحسن ان يقال ماخوذا ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان أقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر الفرس (قوله كأنما ذر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرنب اذ الخبر الجميع لما ذكره * (فصل) * (قوله كشتان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فدا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال في المغني في بحث لام التبيين انه بمعنى تهيأت في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تائها الفتح والكسر والضم ويجوز في الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لانتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعشا لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعا للتنكير ودعد علما في معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيها وهيهاه فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد وأوه وأف) فأوه (بمعنى أتوجع) وأف وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجر وا ووى وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون) فوى اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وى بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وى محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها * قول الفوارس ويلك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابا بي أنت وفوك الاشنب) * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندي أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الانزرج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها لسلمى ثم واها واها) * هي المنى لو اننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله أي ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما ناب عن فعل * البيتين

* (فصل * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسما للفعل (كشتان وصه ووى) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الافعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للمكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

ضمير غيبة تقديره هي فتهيأت في قوله بمعنى تهيأت بسكون التاء ويكون حكاية لكلامها ولشيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى ألزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى أولى اه فجعله بمعنى الامر وهو أنسب لكنه قال بعد والى بمعنى أنحى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال نحني

فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى ألزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم و) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر و) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تنح) وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حده والقاصر منهما على حده وذكر أربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به * أحدا اذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى ألزم وعليه اسم فعل ليلزم والباء كاسماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن باباشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله فـ) النوع (الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا أرود ارودا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوه تارة مضافا الى منصوبه فقالوا رويد زيدا وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو سار وا رويدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو سار واسيرا رويدا والثاني نحو سار وا رويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون بجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

(قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الافعال (قوله وقيل الجر بالاضافة) انظر مع اطلاقهم ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول بان مدلولها لفظ الفعل أو معناه أو على انها افعال (قوله أسماء للمصادر) أي والمعنى الزامك (قوله فللكاف موضع خفض ورفع) قضيته انها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان أسماء الافعال لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب (الثاني) ورود منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبر الامصغرا في عمله ولذا منع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه

*(فصل) * (قوله فى التعدى واللزوم) قصر العمل على ذلك مع انه أعم لشموله للجر بالاضافة على القول بان مسماها المصدر لكن مرادهم أطلقوا وأنها لا تعمل الجر بالاضافة قال الزرقانى وقال الرضى وأسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا أن الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدى الى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشرى هيهات بفتح التاء للتخفيف وهى لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهى لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لارادة التنكير قال الشاعر

تذكرت أياما مضين رواجعا ... فهيهات هيهات الينا رجوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الاول ان جعل هيهات الثانى تأكيدا له وفاعل الثانى على الاصح ان لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع واعمل الثانى لقربه واضمر الفاعل فى الاول والصواب أن الثانى تأكيد ورجوعها فاعل لاول اه ولا يخفى ما فى هذه القوالة من عدم وضعها فى محلها اذ حقها أن تذكر فى الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ما ذكره الدنوشرى من جملة لغتها وما فيه من عدم التحرير فى اعراب البيت فان تردده فى اعرابه مما لا ينبغى والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا يا أولى الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويزاد بها ما كقوله شتان ما يومى على كورها * ويوم حيان أخى جابر (قوله أى أسرعوا بذكره) قال فى الصحاح وفى الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فحيهلا بالتنوين بجعله نكرة واما فحيهلا بلا تنوين فانما يجوز فى الوقف فاما فى الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد يذكر صاحباله فى السفر كان أمره بالرحيل يتمارى فى الذى قلت له * ولقد يسمع قول حى هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

(الثانى) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أى دعه (فانه فى الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول وأما ما جاء فى الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعدان نقلوه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير المستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها فى البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أى كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

وقد تأتى لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا

كذا ورويدا بله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

*(فصل * يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) فى التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثانى لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو) لان الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفى بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهى أحسن لان دراك شاذ لانه من أدرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائى وزدنى علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لما تنوب عنه من عمل * لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فى عمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبر مغمور بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (أى اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (أى أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما قال الحريرى فى المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه فى العمل

المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الحمد الكلام على انه هل يحمد غير الله أولا مانصه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا من كان كقول تلك المرأة في الحديبية

يا أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا

وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجري في أماليه لرؤبة وانه في مال لا في ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما رمع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشري لا يخلو الحال اما أن يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخرما الذي فيه العمل * خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي جارية من بني مازن

أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا

(فمؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا القول سيبويه في زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها

* (فصل * ومانون من هذه الاسماء) النائبة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (في واها وويها كما التزم تنكير نحو أحد وعريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد وأطلق أحد أوله استعمالات أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا من تعريفه قوله

وليس يظلمني في حب غانية * الا كعمرو وما عمرو من الاحد

قاله الموضح في الحواشي (ومالم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاي (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات (والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب أقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء

بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هي عين التحريم حينئذ وان كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لان المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن يكون ذلك خبرا محضا قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه ويكون الدال على أمره مقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشري فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن القطر أو يكون محله مالم يقم شئ مقامه لا سيما اذا كان القائم مقامه عينه وأما ما استند اليه الخ فهو في محل المنع فليتأمل (قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه ان القائل يكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوي أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعرف بال العهدية ومر ما فيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخوذ من فعل الخ على وزنهما أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها الخ) قال الدنوشري ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضي انها

رجل

نكرة اه وأقول هي باقية على تعريفها نظر الوضعها وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشري قال بعضهم وامامه فاسم لا كف الكف المعهود فان نكر نون وكسر لالتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدنوشري كان ينبغي اذ القطع بذلك لانه لو كان معربا لنون اذ لا مانع من التنوين * (هذا باب أسماء الاصوات) * (قوله والدليل الخ) قال الدنوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعترض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى معرفة والصحيح انه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وأيه وألفاظ أخر) نحو أف فان نون منها فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) مع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها ومالم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسيحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه *(هذا باب أسماء الاصوات)*

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهما أمر للابل بورود الماء اه يقال جأجأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جايء بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف ها هاً والاسم الهيء قال أبو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب قال

وما كان على الجيء * ولا الهيء امتداحيكا

(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاحاو) في دعاء (المعزعاعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت وليست فاعلت قال والذي

يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تامل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية هذا وقال الدنوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا لحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد

(٢٦ تصريح ني) يستشكل الخ) كان ينبغي أن يمهد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدنوشري فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك فعل أمر ويرده انه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهيء) قال الدنوشري أي بابدال الهمزة الاولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشري هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمازني يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ذلك بل هو فعل (قوله لكونه غير مكتفى به) فيه نظر لانه مكتفى به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله أقوت) فيه ما يأتي (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمي فيه نظر فان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم عليه ان قولنا يا زيد ليس مكتفى به وهو

ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفى به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفى به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لانه بمنزلة قولك طال الليل على وزاد ألمي وهذا مكتفى به (قوله للمحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لمته سوداء لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح مصححه بعض تلامذته ضبط لمتي على صيغة الماضي من لم وضبط منك بالنون

يدلك على انها ليست فاعلات قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيحاوعيعا) بكسر أولهما وأصلهما حيحاى وعيعاى أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا

(ياعنز هذا شجر وماء * عاعيت لو ينفعني العيعاء

و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان

(عدس ما لعباد عليك امارة) * أمنت وهذا تحملين طليق

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا مما يشبه اسم الفعل احترازا من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني

(يادار مية بالعلياء فالسند) * أقوت وطال عليها سالف الامد

فان قوله يادار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يادار مية اسم موصول و بالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) * بصبح وما الاصباح منك بامثل

فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع (الثاني ما حكي به صوت) مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدرقة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لا عاملة ولا معمولة كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله ومابه خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

* كذا الذي أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو للصوت له به فيكون حينئذ مرادفا للاسم متمكن فالاول كقوله * كما زعت بالحوب الظماء الصواديا * روى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كما زعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة و بالباء الموحدة وهو زجر للابل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو لدعاء الابل لازجرها واثانى كقوله * اذ لتي مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت في عدس كأني لم أزل * قال الموضح

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر (قوله لا يجوز فيهما الا الاعراب) لعل وجهه انهما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لاصلهما وأما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نوني التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذومنذو يحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتي عن شرح تصريف العزي الاشارة لما قاله وقال الدنوشري ويؤخذ من كلام ابن ايازان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة أزيد لفظا وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعاري منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم

في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما الا الاعراب اه

(هذا باب نوني التوكيد)

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لاتهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه في أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه ويدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الامر مطلقا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قوم ومن والامر باللام نحو ليقم ومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو * فأنزلن سكينة علينا * (ولا يؤكد بهما الماضي) لفظا ومعنى (مطلقا) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحد منكم الدجال وقول الشاعر * دامن سعدك لو رحمت متيما * فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الامر (فله حالات احداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أي لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه) أي لام القسم (بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالاول نحو والله لا أقوم والثاني (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفي بلا محذوفة (اذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا في جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لأبغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل)

فأقسم في الآية وأبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونهما تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال (أو كان المضارع منفصلا من اللام) بمعمول أو بحرف

يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في أدوات النفي ما يخلص الفعل للحال فينافي التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعم في الباقي طرد اللباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافي التاكيد فلا يجمع بينهما لتنافي ما يترتب عليهما (قوله لا بغض) قال الدنوشري بضم أوله وكثر ثالثه من البغض ضد الحب قال في القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا

وأبغضه ويبغضني بالضم لغة رديئة وما أبغضه لي شاذ وأبغضوه مقتوه وبغيض بن ريث بن غطفان أبو حي والتبغيض والتباغض والتبغيض ضد التحبيب والتحابب والتحبب وبغيض التميمي غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقوله وأبغضه ويبغضني لغة رديئة فلا ينبغي حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) في معنى هذا البيت قول الشاعر

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مذق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف في موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أي الاشارات الخفية ان رجلا يسار المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان اذ مر ببنت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر يا بيت عاتكة الذي أتغزل * حذر العدا وبه الفؤاد موكل فقال له هل أخذت مارسمنا لك به فقال لا فامر ان يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا لحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر في القصيدة وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

مذق الحديث يقول مالا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان شرطا الخ) قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعدا وزعما ان حذفها ضرورة مرادي (قوله نهى أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ماذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا نظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسند بقي مسندا أو يقال المراد أسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اهـ وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت ولو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لأنت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله

فوربي لسوف يجزي الذي أسـ * ـلفه المرء سيئا أو جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

ياصاح أما تجدني غير ذي جدة) * فالتخلي عن الخلان من شيمي

أراد ياصاحبي فحذف المضاف اليه وأخر المضاف معاقاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك وتنوين تجدني تخفف النون (وهو قليل) في النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

فاكدت ببعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) * كما عهدتك في أيام ذي سلم

فأكدت تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمنينن حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف اليها وذي سلم موضع الشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(هلا تمنن يوم الملتقى ترميني) * لكي تعاميني انى امرؤ بك هائم

فأكدت ترميني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله

* أقبعد كندة تمدحن قبيلا *) فاكدت تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كلام وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (قليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فاكدت تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لناهية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا

أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الزرقانى أى بل يكون كثيرا لاقترانه بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشرى لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العينى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ عبارة العينى ان الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق وهى تخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشرى أصل العضة عضه حذفت منها الهاء وهى واحدة العضاه وهى كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشرى الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٠ ان كبار الخ) قال الدنوشرى ينظر هل هو جار على ما فهمه عن العينى وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكر أخص من تفسير العينى له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشرى قبله أهن للذى يهوى التلاد فانه اذا مت كان المال بهتا مقسما (قوله وما زائدة فى الاماكن الخمسة) نازع الدمامينى فى دعوى الزيادة فى الاخيرين وقال لا أدرى الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ما سبق ان تكون مصدرية والتقدير قليلا يحمدك الوارث اياك وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى وكونه عجز بيت لا ينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشرى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير ما قال الشارح فيما سيأتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الا شيأ فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفى بلم النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة تمتنع فوجب اضمار القول أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل نظما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ما ينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العينى واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارورقها يعنى ان كبار الورق انما تنبت من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختذنه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة فى الاصل والهاء للسكت وقولهم لجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعلا أعياه أى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائى (قليلا به ما يحمدنك وارث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما

وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفى أى ما يحمدنك وكذا الباقى ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم و بعد اداة جزاء غيرها) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات

(يحسبه الجاهل ما لم يعلما) * شيخا على كرسيه معمما

أراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا (و) الثانى (كقوله)

من تثقفن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بنى قتيبة شافى

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجدن والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لما يس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو مثبتا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد ان فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعد ما ولو وبعد لا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغيرا ما من طوالب الجزا * فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وغيرا ما من

تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أي غير موجود في الحال فاشبه النهي اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهي عنه أو معناه أن تمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أقعد لعمومه ٢٠٦ *(فصل)* (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بها في غير ذلك الا ضرورة كقوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

والذي سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا على التنازلي وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * أي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

(فصل في حكم آخر) الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم ان هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة) واحدة (الاصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار الناظم بقوله وآخر المؤكدا فتح (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اضربن) يا زيدوا اختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الاصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالنون (ذي لين) ألف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله وأشكله قبل مضمرين بما * جانس من تحرك قد علما (والاصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واوا) والى ذلك أشار الناظم بقوله

*والمضمر احذفه الا الالف *(تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذفت الواو) في الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الاصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيخشى فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذفه من رافع هاتين وفي * واو وياء كل مجانس قفى

(فتقول ياقوم اخشون) بضم الواو (وياهند اخشين) بكسر الياء والاصل اخشيون وأخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياء الآن في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

سيبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارع أو أمر مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أتى كلام المصنف بلا تقييده كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول ياقوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا مما آخره واوا وياء فانه كالصحيح في حذف واو الضمير وياءه معه

فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله أشار وقال سيبويه) قال الدنوشري نسب القول الاول الى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا الا يتاتى في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فاي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانتقاض بهذا مما يقوي القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدنوشري لو حذف لفظ الاولى كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتامل * (فصل) * (قوله على غيرحدهما) كذا في النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غيرحده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذي اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة

أشار الناظم بقوله * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول) اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيد) الى الضمير المستتر (لتخشين يا زيدو) الى الالف (لتخشيان يا زيدان) والى النون (لتخشيان يا هندات)

* (فصل * تنفرد النون الخفيفة باربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقي ساكنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين اجازته) وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد التقى ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو أنذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راعو كاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في) كتابه (الحجة بان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا) على انه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد ألف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين) وهما نون الاناث ونون التوكيد (قصد التخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

الفا زد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها اليرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام اه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

أشار الناظم بقوله * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول) اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيد) الى الضمير المستتر (لتخشين يا زيدو) الى الالف (لتخشيان يا زيدان) والى النون (لتخشيان يا هندات)

* (فصل * تنفرد النون الخفيفة باربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقي ساكنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين اجازته) وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد التقى ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو أنذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راعو كاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في) كتابه (الحجة بان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا) على انه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد ألف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين) وهما نون الاناث ونون التوكيد (قصد التخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

الفا زد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها اليرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام اه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

وليس مدغما في غير الوقف فان قيل فليجز اضربنان في غير الوقف قلت أجاب الامام الحديثي بان الوقف تابع لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين في غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشري كان ينبغي تاخيره عن قوله ثم صرح الفارسي الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أي باثبات الالف في حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير اذا يتلفظ به بالالف قال أوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وكاشت نفوسهم جزعا والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر كانهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تفظيعا للحادثة بتحقق التثنية في اللفظ المذكور

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضرب الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفي بلا تجرد من الواو ويلزمها الضمير قاله المرادي فان وردت بالواو وقدر المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل وقول الشارح وقد يجيء بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدنوشري ظاهره انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

فى غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا يحذف فتامل (قوله أن تركع) قال الدنوشرى خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم أو قبل أن تركع ولابد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا فى عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان فى خبر لعل حملا على عسى (قوله فحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقائهما فى نحو محظورا أنظر بل حرك اظهارا لشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد فى شرح التصريف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كن وعن فتامل (قوله من واو وياء) قال الدنوشرى اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول فى هل ٢٠٨ تضربن هل تضربون باعادة نون الرفع مع الواو والذى فى شرح المرادى انها ترد أيضا وعبارته

القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبى والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول الناظم * واحذف خفيفة لساكن ردف * (كقوله) وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلى قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة (لاتهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لاتهينن) من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (أنها تعطى فى الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول الناظم * وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر) وهو الاعشى ميمون

واياك والميتات لاتقربنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت فى الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول فى الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف فى الوصل) من واو أو ياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول الناظم * وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما (تقول فى الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى (والاصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) فى الفصل قبله (فاذا وقفت حذفت النون اشبها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (فى نحو جاءنى زيد ومررت بزيد) فى اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربى)

وفى شرح الخضراوى وذكر سيبويه أن الخليل قال وقاس من قال جاءنى زيد ومررت بزيد بالاشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا هل تضربوا وهل تضربى فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الاعراب وتقول فى المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشى كما تقول مع النون لاتخشون ولاتخشين ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل فى الياء المكسورة ويجعل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين

وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه فى الوقف اه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد فى نحو قاض فى الاكثر وان زالت العلة ولذا رد على قله لان المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشرى صريحه عدم اعادة النون التى هى للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون فى حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التى حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما تخشين محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسند الضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الاعراب) قال الدنوشرى يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشرى أى قولا غير مستقر لما يأتى بعده (قوله ويجعل التوكيد) قال الدنوشرى معناه ان المخاطب لا يعرف حينئذ فى الامر هل هو مؤكد أولا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بان اللبس فى مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجعل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أى ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير علة ناصبة

وجازم لقاتها *(هذا باب مالا ينصرف)* قال الدنوشري وجه ذكر مالا ينصرف عقب مبحث نوني التوكيد ان مالا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنوني التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فصلت المشابهة بين البابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدنوشري الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عائدا الى مالا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادي وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي فابن اياز تنبه لهذا فحذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشري قال المرادي وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشري أي صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذي يسمع لها قال النابغة * لها صريف صريف القعو بالمسد *

تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضع في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزة كما في جراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مد الحرف

(هذا باب مالا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذي هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) في الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كما مر) في بحث المعرب والمبني (وسمي غير متمكن) لعدم تمكنه في باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد (منع الصرف كما سيأتي) ببيانه

(٢٧ تصريح ني) وجوز أن يكون ماخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذي هو القلب) أي التقلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعيتين) قال الدنوشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلناه أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوي (قوله احداهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كجمال تصغير جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما للفظ وكحائض وطامث فان فيهما فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التانيث انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وأما تسمية تانيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتي فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذربيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشري هذا على رأي البصريين وأما على رأي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضارب واكرام فليتامل قال الاشموني بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير وأما أجيمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر من جهة الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتهما المعنى اه وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون لاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتا مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوزا واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا التنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيآن أحدهما ألف التأنيث مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الاشارة بقول الناظم

فالف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبي (أم مفردا كما تقدم) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

وان التانيث راجع الى اللفظ وانما قلناه للتنبيه على ان الدنوشري أقره مع اشكاله وابيان انه كتبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احداهما الخ كما علمنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه أسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع انتفاء مبدا الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاخص وأما من قال ان المراد انه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشري هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الامران ياجوج وماجوج ان أخذا من أج صرفا وان لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

جمع

٣ من اشتقه من ذكر أو تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المدوالهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف فى القصر أولان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكرى بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف احدى الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصروفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أى ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح فى كافيته وزكريا فى ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضى الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين (و) الشئ (الثانى الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل) فى كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلى ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الالف ولا فرق بين الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما أو ثالثه أو وسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الالف عوض من احدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمنى وشامى أو تقديرا كتهام فان الالف فى تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل يقال ألقى عليه عبالته أى ثقله أو مفتوح كبرا كا بفتح الموحدة والراء وهى الثبات فى الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لالاجل اعتلال الآخر كوان وتدان وأصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلا اعلال قاض أو ثانى الثلاثى محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفارى ووبارى نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الالف كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان فى المفرد وهو قمرى وكرسى فليست الياآن عارضتين فى الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا

(واذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعرابه فى الالف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهى

تزكر بطن الصبى اذا امتلأ وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح وماجوج وماجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الاجة وهى شدة الحر فبطل بذلك قول الاندلسى المار فليتامل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشرى تسمية ألف حمراء ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المدود الا فليس فيها مد كما هو ظاهر اه وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتى فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التانيث الممدودة مسامحة فان المدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضى ان من صيغة منتهى الجموع عشرين لاما يقوم مقامهما ثم ان جعله

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا يوافق حصر ما يرجع الى المعنى فى العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره فى ألف التانيث ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشرى مشكل فان الكلام فى المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضى انه مفرد فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان هذا الحكم سماعى فلا يجوز فى نحو جوار وغواش جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيما مفرده ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالى بالفتح الا فى فعلاء اسما محضا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز فى سكرى سكارى لان له مذكرا قاله الشارح فى مبحث البدل (قوله ويجرى مجرى الصحيح) قال الدنوشرى المراد بالصحيح

نوعه كساجدة لاطلاق الصحيح والمراد انه جار مجراه فى عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذارى ونحوه كصحارى اصله بياء مشددة قال وأصله ٢١٢ أى صحارى بالفتح صحارى بالتشديد وقد جاء فى الشعر لانك اذا جمعت صحراء جئت بالف قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف كل جمع كمساجد فتقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التى للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا صحارى لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن ألف التأنيث والياء المنقلبة عن ألف ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى اذا قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اه وكذا يقال فيما فيه ألف التانيث المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم ان ما فيه ألف التانيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالها) قال الدنوشرى قد يشكل بان الياء تحذف كما قال بعد ومراده انها لا تقلب ألفا كما قلبت فى الاستعمال الاول فلا ينافى انها تحذف (قوله وقيل انه منقول عن جمع سروالة) أى وهو عربى كما قال ابن الحاجب وقال انه جمع سروالة تقديرا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه وان

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرته) ويا ؤه على حالهما (فاذا خلا من أل و) من (الاضافة أجرى فى) حالتى (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجر كسارى

(و) أجرى (فى) حالة (النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جوارى قال الله تعالى (سيروا فيها ليالى) وسبب ذلك ان فى آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه يا فى آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ما هى فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تخفف فى النصب لعدم الثقل ولامع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر فحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح وقال المرادى المشهور عن المبرد أن تنوين عند عوض عن الحركة كما نقل فى شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد) واختلف فى سبب منع صرفه (فقيل) انه (أعجمى حمل على موازنه من العربى) كدنانير (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمى به المفرد الجنسى واختلف فى سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وأنشد عليها

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمال ويمين جمع شمل حكاه الحريرى فى المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

وسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(وان سمى) شخص (بهذا الجمع) لذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بما وازنه من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (او) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفى القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اه ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

ممنوع الا ان العجمى غريب فى لغة العرب فلا بعد فى حمله على ماله اصالة فى لغة العرب والعربى لا يتبع ما هو مماثل له (قوله ورد بانه ناقل) قال

الناظم بقوله وان سمى او بما لحق * به فالانصراف منعه يحق

والعلة فى منع صرفه مافيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكير انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات مايقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثانى مايمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما مايمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ماوضع صفة وهو اما مزيد فى آخره ألف ونون اوموازن للفعل) وهو وزن أفعل فى المكبر وأفيعل فى المصغر (اومعدول) عن لفظ آخر (اماذو الزيادتين فهو فلان) بفتح الفاء (بشرط ان لايقبل التاء) الدالة على التانيث (امالان مؤنثه فعلى) بالف التأنيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (اولكونه لامؤنث له) أصلا (كلحيان) للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لايحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر كما ان ألفى التأنيث فى حمراء فى بناء يخص المؤنث وفى انهما لاتلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما مانقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردىء وقال أبو حاتم لبنى اسد منا كير لايؤخذ بها والثانى وهو مالا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لامؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للئيم) بهمزة بعد اللام (وسفيان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (للكبيرة الآلية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهى المكالمة (لامن الندم) على مافات (فان مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو افعل) غالبا (بشرط ان لايقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كأحمر أوفعلى) بضم الفاء (كافضل اولكونه لامؤنث له) اصلا (كأكمر) للعظيم الكمرة وهى الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا فى الفعل لان مازيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط أن لاتلحقه تاء التأنيث لان ماتلحقه من الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لاتلحقه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووصف أصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا * (وانما صرف أربع فى نحو مررت بنسوة أربع) مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء) فى نحو مررت برجال اربعة والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغين عارض الوصفية كاربع * (وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذى فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم اللحية) التى فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع انها أسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ماطرأ لها من الاسمية)

الدنوشرى قال الهندى المراد بالاصلى الاصلى ولو حكما كمثلث أو تقديرا كجمع أو بناء على قانون وضعى كأدير تصغير ادور (قوله وهو وزن أفعل) أى ذو وزن أفعل ه الالم يصح الحمل كما هو ظاهر (قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لان الالف والنون فى الصفة لاتكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لاتكون الامع فعلانة كعريان فان مؤنثه عريانة (قوله ان لايقبل التاء) لابد أيضا ان تكون الوصفية أصلية نظير ماياتى مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ماوضع صفة (قوله فالاول الخ) قال الدنوشرى قد يناقضه ماسياتى عن بنى أسد من انهم يصرفون باب سكران ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتى (قوله وقال أبو حاتم الخ) وجه كونها منا كير انها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ماهو لغتهم التى طبعهم الله

عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشرى قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلت فان قلت مامعنى أربع مستعملة فى الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل فى معنى المجرد العددى قلت معناه الاول ذوات وعدد أى ذوات لها

وفى الافصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالخ وأرقم لنوعين من الحيات وأجرع وأبطح وأبرق والى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسمية أى الغينه (وربما اعتد بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل فى الصرف وعدمه فاما أدهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف (وأما أجدل للاصقر واخيل لطائر ذى خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمى أخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف فى اشتقاقها فقال أبو على مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم أرض مفعاة أى كثيرة الافاعى (فاسماء فى الاصل و) فى (الحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأجدل واخيل وأفعى * مصروفة وقد يلفان المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهى القوة) فى أجدل (والتلون) فى أخيل (والايذاء) فى الافعى لكن المنع فى افعى أبعد منه فى أخيل وأجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح (قال) القطامى

كان العقيليين يوم لقيتهم * (فراخ القطى لاقين اجدل بازيا)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة أجدل و يجوز أن يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه

ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى * (فما طائر يوما عليك باخيلا)

فمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم باخيل تقول هو أشأم من أخيل و يجمع على أخايل ومن غير الغالب أفيعل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله المرادى تبعا للشارح (واما) الوصف (ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى) من العشرة (على الاصح) وقيل فى العشرة والخمسة فدونها اسماعا وعابينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال فى الموضع هنا وفى الحواشى ان البناءين مسموعان فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا ونقل السخاوى انه يعدل أيضا الى فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا (وهى معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا) فعدل عن واحد واحدا الى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقى ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة (او أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء (او أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثانى تكريره (وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف أبنية الالف واللام فعلى هذا فهى فى الآيتين بدل كما قال الحوفى اذا لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجئ الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية كقوله

العدد أى الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفى الثانى مجرد العدد أى الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشرى ينظر مامرجع الضمير فى قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فان كان العرب نافى قوله س المتقدم (قوله والايذاء) قال الدنوشرى فى القاموس ولا تقل ايذاء بل تقول اذية فالايذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتى الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادى يقول قولوا ايذاء ايذاء للاستراباذى صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزنى فى كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر فى القاموس أيضا أن التشويش والمشوش والتشويش كلها لحن قال ووهم الجوهرى والصواب التهويش والمهوش والتهوش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزنى فى مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قولا من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل تقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الحامي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان آخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتذكر ٢١٥ احداهما الاخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتذكر الاخرى فلا بد للعدول من نكتة اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما للاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك ألا ترى أنه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما أي احدى الشهادتين أي تضيع بالنسيان فتذكر احدى المرأتين الاخرى لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

وخيل كفاها ولم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها

النوع (الثاني أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مررت بنسوة أخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر

(لانها جمع لاخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الى من عمرو (فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر وبنساء أخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة الممدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا أخرى) في جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون أخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدولا تقول عن الآخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخر بن لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو قالت) أخراهم لأولاهم وقالت (أولاهم لاخراهم جمعت على أخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء و(لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشاة الاخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشاة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمي بشئ

كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا أي ضاعوا (قوله وانما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن الفراء قال تنبيه أجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب أو مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه الاول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب مالا ينصرف الثالث أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال يجوز التركيب والبناء (قوله وحضرموت) قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن ابازعزن التبريزي (قوله فان هذا النوع) قال الدنوشري ليس مراده به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول من السبعة (قوله ثم ان كان الخ) قال الدنوشري قضيته ان هر مزمنع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وانما المجموع هو العلم ويجاب بان جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي

أفدني أي منقوص وفيه النصب لم يظهر

(قوله والاصرف كحضرموت) قال الدنوشري قال المرادي

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بعثمان أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردبان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء فيصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا لامشاحة في الاصطلاحي (النوع الثاني مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه في لغة من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا زمة في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجر بالكسرة وسمع جر بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب مالا ينصرف واضافة أول جزأيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح (فان كان آخر) الجزء (الاول معتلا) بالياء (كمعديكرب وقالى قلا وجب سكونه مطلقا) في الرفع وأما كرب من معديكرب فصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال والنصب غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث مع ان شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجري حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا وواقق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على القولين فيه (قوله كمعديكرب) قال الزمخشري معدي ماخوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكانه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدي بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقيل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدى بياء واحدة سا كنة فوزنه على هذا مفعي لانه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم على الاناسي أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ماذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس (قوله زيد تامعا) قال الدنوشري أي فاشبهتا ألفي حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصرف لاصالته في الاسماء أو منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر والكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فمن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه نظر فان رمانا فعلال لا فعلال لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك

والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله * كذاك حاوي زائد فعلانا * سواء أكان أوله مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان أول من نزلها أصبهان بن فلوج بن لمطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل وانه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بها مطلقا * سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على) أحرف (ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

ومصروف عند الاخفش لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الاشموني وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فان اعتقدت الخ) قال الدنوشري الظاهر انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقاد ان معا جائز ان لكن ينظر ما الارجح منهما وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حارقيان لدويبة انه لم يسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لان

(٢٨ تصريح ني) المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرمن الخ) قال الدنوشري الرمن الاصلاح والحسن العقل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة النون وجعلها في تبان متمحضة للاصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه ماخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبت يدا أبي لهب قال بعض الافاضل ومما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في الثقل ولانها في

النسب كالحرف الخامس فلو نسب الى جمزى لقلت جمزى بحذف الالف لاغير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الامران (قوله بلدتين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير المتكلم فى اعتبار ماشاء والمرجع السماع ومالم يسمع وافيه شيا من كلام العرب جوز وافيه الوجهين وكذا أسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى أن يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدتين قال الدنوشرى اعلم ان ماوجوز انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهرى (قوله وانما أثرت تحتمه) بقى انه لم يعتبر المانع من ماوجوز العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدرة فى بعض التصريفات (قوله فى نحو هند)

قال الدنوشرى ذكر الاندلسى ان لفظ هند منقول من مذكر سمى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعنى به ماكان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث جدا فاحتاجوا الى تقويته بمعنى

(كسقر ولظى) اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدارونار علمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كماه وجور) بضم الجيم علمى بلدتين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لاتمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول النظم * وشرط منع العار كونه ارتقى *

فوق الثلاث أو كجور اوسقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

(ويجوز فى نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثى الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا مذكرا الاصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

(والزجاج يوجبه) أى المنع وعلله بان السكون لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (فى نحو زيد اسم امرأة انه كهند) فى جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بار بعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب أو تقديرا كجيل مخفف جئيل الثانى أن لايكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث أن لايكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لايكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها يبنى على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الاعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف (ان كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن

التانيث بانوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع مما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط كما فى قدمية وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فان قيل لو سميت رجلا باجرفيمن خفف الراء لم تصرفه فما الوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لانا نصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم ان العجمى اذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس فى كلام سيبويه تصريح والمتبع سيبويه وغيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب لجام وقالون مسمى بهما فالوجه ماقاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ماقاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيا فى ذلك فوقع الخلاف

أو تكون العرب اختلفت فى ذلك * (فائدة) * قال الاندلسى لو سميت بحائض وطالق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالمؤنث لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف اذا سميت به مذكرا لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقى اه ومراده فى الاول انك لو سميت مذكرا بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشرى قال المرادى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشرى فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل بما تقدم فى ماه وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتانيث تحتم المنع وكذا يقال فى شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضما الى العلمية والتانيث قال شيخ شيوخنا الملاعيسى الصفوى فى شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافى وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التفريع فتامله اه وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه فى شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلت فى هند وعدسبان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغى ان يجوز الصرف ومنعه فى نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التانيث سبب محقق قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهى سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف فى نحو فالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثانى لانه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كابراهيم واسمعيل) فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لهيئته على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة فى الثلاثى بخلاف التأنيث قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله فى شرح الكافية والمراد بالعجمى ما نقل عن لسان غير العرب بأى لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى وحروف الذلاقة ستة وهى الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز واليه أشار الناظم بقوله

والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمى بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل فى فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقى فارسى معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء أقليم باذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحركة) أى الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب لاقامة المحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفى وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضى أو المضارع أو الامر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذى يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم أو أعجمى أو ندور فالعلم (كيخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لملك وقال الجوهرى اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال

لولا الالاه ما سكنا خضما * أى بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمى كبقم لضبع وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضى المبنى للمفعول نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا فى لغة العجم (قوله باذربيجان) قال فى مطالع الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الاصيلى والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكى الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشرى قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمنى فى كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثى الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسى وذكر ابن فلاح فى كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر أى الكلامين أصح (قوله وقال الجوهرى) قال الدنوشرى الذى فى شرح ابن اياز للمفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشرى فيه نظر وفى كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم انه أعجمى بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشرى قال

ابن المصنف فالنادر نحو دئل للدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لعلائر وهو يدل على ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقي ان ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضي انه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله أولا يوجد في غيره أصلا ليكون توطئة لما مر جه هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواة ما قبله في الحكم وانما أعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شئ وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين خضم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله أوتاء المطاوعة) قال الدنوشري لو قال أوتا وليقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت ٢٢٠ بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أوله همزة وصل فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولى كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أولى) قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن ايازلو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسماء مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفاء وذكر البستي في تعليقه انه سأل أبا علي عن قمن في مثل قولك قمن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة دفل ودرج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير ولا يمكن خلع الضمير عنه وذكر البستي أيضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتتح الخ) قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظيرا كتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة فرح الكلام فانه تمم كلام المصنف بذكر النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له

فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب * فالغالب (كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع (وأصبع) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما لعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كالامر من ضرب) فانه موازن اثمد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أصابته رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فان الهمزة فيهما لا تدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لا بد من كون الوزن لازما بافيا) في اللفظ على حالته الاصلية (غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد (الاول) وهو اللزوم (نحو امرئ علما فانه) في الرفع نظيرا كتب و (في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب)

مثل

اضرب ف) لم يلزم وزنا واحدا فى الاحوال الثلاثة و(لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثانى) وهو البقاء على حالته الاصلية (نحو ردو قيل وبيع) مبنيان للمفعول فانهما لم تبق على حالتها الاصلية (فان أصلها فعل) بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الادغام والاعلال فالادغام فى ردو الاعلال بالنقل والقلب فى قيل و بالنقل فقط فى بيع و (صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل و بيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء محال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلى أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لانه عنده كالسكون الاصلى واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد والمازنى ومن وافقهما فمنعوه من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيد (الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل و جمع لب على البب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب و يقال بنات ألبب عروق فى القلب تكون منها الرقة وألبب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قد بان الفعل بالفلك قاله أبو الحسن) الاخفش (وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكاف كتب ولان الفلك رجوع الى الاصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفلك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به فى التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد وألك السقاء اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد فى الفعل كضارب أمرا من ضارب الا انه فى الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو) موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) بن عمر الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه (الا أن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران فالاول (كالامر من ضارب) بفتح الراء (و) الثانى (كضرب ودحرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبى تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو فى المشترك ونصه وخالف فى ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل و يقول كل فعل ماض سمى به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعى (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضع العمامة تعرفونى وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * فى زيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة فى موضع خفض (صفة لمحذوف أى) أنا (ابن رجل جلا الامور) أى كشفها وفى كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثانى فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أو فى كما تقدم فى باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو

لانسلم أن يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستانف فينبغى أن يجرى على القياس ألا ترى انهم لما سموا باضرب قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه فى العلمية فلذا تركه هنا ذكر النظير فى حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله انما هو فى المشترك) قال الدنوشرى مراده به الذى هو فيهما على السواء والا فالغالب فى الاسم مشترك بينهما أيضا فليتامل (قوله الا اذا كان الخ) قال الدنوشرى رده شيخنا العلامة أبو بكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازانى اه أى فى بحث الايجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن فى البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك فى المغنى فى مباحث الحذف هذا وقد أسلف الشارح فى باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه فى البيت مجرور فتامل

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشرى الذى فى كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب العمامة تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم قال ابن الاعرابى يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلى الشرف واضح الامر

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشرى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسئلة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها اه ففيه كما ترى تجويزان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجويز ذلك سياتى فى المتن فى باب ألف التانيث ٢٢٢ فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الالحاق بالف التانيث فى الزيادة والموافقة لمثال ماهى فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحق به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع ألف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزته منقلبة عن ألف لاعن ياء فافترقا فى الحكم لاجل افتراقهما فى التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن ما نع منع كالهمزة فى صحراء فانها بدل من ألف التأنيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلق نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها ذا ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهى خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (فى التوكيد وهى جمع وكتع) من تكتع الجلد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) وحدة فثناء فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدى من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهى أعلام على الاحاطة لمتابعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جميع علم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما) كحمراء (أن يجمع على فعلاوات كحمراء وحمراوات) واختار الناظم وابنه غيرهذا العليل فقالا لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسى وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء أفعل كحمراء وأحمر فانهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كحمراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان ألفه للتانيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كحاميم اسم رجل) قال الدنوشرى وكحمدون فيما يراه أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعنى شبه العجمة بالزيادة التى لا تكون للالحاق العربية فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشرى العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشرى العدل فى الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بفى يقال عدل فى حكمه أى أقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال

الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أى فى أجمع وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان المشروط الاصل فى جاءنى القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يجىء مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له فقول الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملاعيسى الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملاعيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكفي في جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذا القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالاخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من أل والاضافة ونظير سحر أمس الآتي هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغر وان لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغني في مبحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر

المشروط جمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك واليها أشار الناظم بقوله * والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد (الثاني من المعدول (سحرا اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي

قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شئ منهما بصادق على شئ من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتامله اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا الخ يقتضي ان سحرا بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شئ من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شئ من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملابسة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ فان الشمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكر ويبقى اليوم على حاله ولم يتعرضا لاعراب سحر حينئذ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان سحرا أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه ولكن ينافيه قول المغني

وليس بدلا لجواز سيره عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض أن سحر مراده الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لاتيك مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوما سفارا الى آخر ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم

المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأمس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازا حسنا في قوله * على حين عاتبت لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور متغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيدا (الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبا لقيدا (الثالث) وهو أن يجرد من أل والاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله

والعدل والتعريف ما نعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحاول وهذل وبلغ وثعل (فانهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (كغدر وفسق) فانهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدوله كأدد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاول انه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التانيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (وبؤيده) أي اعتبار التانيث (انه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر أو صفة كحطم ولبد أو مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في

باباء (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الا أن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتامل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول عن جاح وهو عندهم ماخوذ من حجا بالمكان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو ماخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطي ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بحجا ويجعل ذلك شرحا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع الا العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتانيث وهذه الخمسة منتفية

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول ورد الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق متى تردن يوما سفار كذا في الصحاح اه كلام الدماميني وذكر السيوطي ان أديهم في البيت رجل من ٢٢٥ أخبث الشعراء (قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثاني يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يشكل بان القليل لا يبنون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلان العربي

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة) بني (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم (فان ختم) فعال علما للمؤنث (بالراء كسفار اسما للماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر (وكوبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الاقليلا منهم) أي من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجدبها * أديهم يرمي المستجيز المعورا

وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون

(ألم تروا ارما وعادا * أودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار)

فبنى وبار الاولى على الكسر وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وثانيا وبار واعلى أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب بار وبا واو والالف كما يكتب سار وارم اسم قبيلة عاد وأودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال) في التعريف والعدل والوزن والتانيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب في امرأته

(اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال وجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف

(٢٩ تصريح ني) لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسئلة الكسائي وسيبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص اه والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسيبويه ظن ان ما قاله الكسائي في مسئلة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذي يظهر ان العربي لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيتعين تاويلها وذكر مسئلة ليس العيب الا المسك وان الاحمر واليزيدي لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كرؤبة

والعجاج وأبي بجيلة ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب في أمس دون سحر بل وقع الجزم في سحر عند استيفاء الشروط بانه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس اذا كان ظرفا مرادا به معين بني باجماعهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشري قال العيني وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري اسناد الممنوع الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لابد له من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذا سميت بامس رجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الاحوال كلها لانه لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع أيضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (قوله أو صغرته) قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن سيبويه وقوفا منه مع السماع والاولون اعتمدوا على التكسير فان التكسير والتصغير أخوان قال في الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام سيبويه

فصل

ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وان ثنى أو جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى وقوله فتظهر اللام أي اذا أريد بامس امسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما اذا أريد بالمثنى امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجماعا) قال الزرقاني أي لزوال علة البناء أي تقدير اللام قال الرضي ما نصه وربما بنى المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم الذي قبل يومك بليلة تبنى معرفة فاذا دخلها أل فعربه وسمع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع آمس وأموس وآماس

والام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا ونصبا وجرا (لانه) علم على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الامس) المعرف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس ومارأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسى * عجائزا مثل السعالى خمسا

فامسى مجرورا بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان أمسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه أي مذ أمسى هو اى المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم (وجمهورهم يخص ذلك) الاعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله

اعتصم بارجاء ان عن باس * وتناس الذي تضمن أمس

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاى بمعنى غلب وتناس أمر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) في الرفع والنصب والجر (على تقدير متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الاقرن

منع البقاء تقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تمسى

وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم اعلم ما يجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس

فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى (فان أردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما) أي أمسا ما من الاموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته (بالاداة) نحو الامس أو صغرته نحو أميس أو كسرته نحو أموس (فهو معرب اجماعا) اعراب المنصرف (واذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا) لتضمنه معنى الحرف

(فصل) يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثانى وهو اما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الالحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعديكرب وارطى) لقيتهم بالجر والتنوين فى هذه الانواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرف من ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران) اذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصلى بناء على ان الزائل العائد كالذى لم يزل (وخالف الاخفش فى الحواشى) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وردبان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه فى) كتابه (الاوسط) وان أكثر المصنفين لم يذكروا الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه انتهى * السبب (الثانى التصغير المزيل لاحد السببين) المانعين من الصرف (كحميد وعمير فى) تصغير (أحمد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح فى الحواشى ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيأ مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك فى العدل التحقيقى أما العدل التقديرى فلانهم انما اراتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذى على وجه الادیم مما يلى منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال فى تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتدطر * السبب (الثالث ارادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائى سلاسلا) بالصرف لمناسبة اغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول آخر سائر الآيات والثانى الاول عند صرفه قاله الخبيصى (و) نحو (قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما لتناسب وداوسواعا ونسرا وأفاد بها تين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وان الصرف فى ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة * السبب (الرابع الضرورة) اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا فى الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدى بعصائب

والقوافى مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) * فقالت لك الويلات انك مرجلى

فصرف عنيزة بالتنوين وهى بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاى فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهودج قاله الاعلم وفى الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلى بالجيم انك تصيرنى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى قال الدماميني ينبغى أن يحمل كلامهم فى أمثال ذلك على انه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك فى لغة) حكاها

قوله (وخالف الاخفش الخ) قال الدنوشرى الذى يقتضيه النظر صحة ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لان معنى أحمر حينئذ شخص ما سمى بهذا الاسم ولا نسلم ان الزائل عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم (قوله اذا لم يكن معتادا) قال الدنوشرى الضمير المستتر فى يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيأ وايضاح ذلك ان الهمزة فى نحو أحمد اعتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف العدل فى نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتامل (قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ وللك مقدما خبره وهى معترضة بين القول ومقوله قاله العينى وأقول لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكل شبهته كسران بعد القول ويرد بانها مكسورة لكونها جملة استئنافية قبل دخول القول (قوله ينبغى ان يحمل الخ) قال الدنوشرى أقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم فى باب الاسمية

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدا محذوف كما قال العيني (قوله فاجازه الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها الوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعد: ولك أن تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على انا لا نسلم ان تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه منع فاذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلا المزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولان الاصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها واثاني ان لاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ كثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الاصل الى حيز الفرع لا بسبب قوي قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ما قال الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

الاخفش وقال كأنها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) الأباموسى الحامض من شيوخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أي باقيهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل

(طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاي فرا منعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك وفي المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

* (فصل * المنقوص) وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باطراد) سواء كان جمعا كالاتي نظيره في الآحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبطر بناء على ان وزن أفيعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه (وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي (وكيرمي علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا فني * اعرابه نهج جوار يقتفى

هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) أبي زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن (كما) تفتح (في النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق (قد عجبت مني ومن يعيليا) * لما رأتني خلقا مقلوليا

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه

للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولى بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيلها وردبانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجوته * (ولكن عبد الله مولى موالها)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد ولا ابال

(هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه أشار الناظم بقوله

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كنسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها ان وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا الان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضي) لن (تابيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في ان يخلقوا ذبابا امر خارجي لا من مقتضيات لن (ولا) تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بان يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا للجماعة والحجة في قوله

دليل على انه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك

(هذا باب اعراب الفعل)

(قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الاعراب والمعرب فان أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال ان محل افادتها التابيد انما هو عند الاطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني حتى تكون لانتهاء على النفي كدلالة العمى على البصر في الآية المذكورة لن دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطلب المضاف لا لمع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك

تنبه منه فليحذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل التنبيه من هذين القائلين أيضا فان المرجع

فى مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعانى الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر فى محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لا زالت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لا زلت لكم أى لاناسكم وقوله خالدا الخ أى باقيا ببقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على ٢٣٠ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما فى ويلمه) قال الزرقانى أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى) قال الدنوشرى رد بس مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى (قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى ان التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لاقيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبره ولا فى الكلام ما ينوب مناب وانما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله واخراج لكيلا الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين أى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومعلقا على رأى أى وهو رأى الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أولم تتقدمها ولتتعين الثانية أى وهى الجارة مطلقا أى على رأى أى وهو رأى قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام أولم تتقدم وترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيترجح أن تكون كى حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما يترجح الاول بوجوه

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خلافا للفراء) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المبدل فيجعله مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفعا بالعكس (ولا) أصلها (لا ان) فتكون مركبة من لا النافية نظر المعناها ومن ان المصدرية نظر العملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويلمه (والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصارى

فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب

يرجى المرء مالا ان يلاقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

أى لن يلاقى ورد عليهم باربعة أمور أقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثالثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت ان الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فاما) المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله * كيما ان تغر وتخدعا * وسيأتى ما ذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله * ولالما بهم أبدا دواء * رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون له فان أجابوا بان الاصل كى تفعل ما ذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاءه ناصبة قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود أى كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو

أما أولا فلان ان أم الباب فالاولى الاعتناء بشأنها واذا جعلت كى تعليلية لزم ان يكون كى هى الناصبة ففيه وفاء ما تستحقه من الاعتناء بشانها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا فى بابه لا يجعل توكيدا لغيره وأما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها أحق بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ دليل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقا الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له فى غير ضرورة فيخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك سئل عن المعنى الفارق واتجه حينئذ أن يقال ساغ ذلك فى بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذى جر ما بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافى انه يجوز توكيد حرف الجر بحرف جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام الذى هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كى على انها حرف جر مؤكد للام والنصب بان مقدرة بعدهما كما قالوه فى عكسه نحو جئت كى لا فر أفالحاصل انه ان أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان أريد به ما اذا كان الثانى هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما فى عكسه فليتامل من خط ابن قاسم العبادى (قوله لكيلا تاسوا) قال الدنوشرى ماخوذ من الاسى ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسى عند الائمة ان تنظر الى أسى غيرك أى حزنه وأنه مثل حزنك فتصبر والاسى هو الحزن ولا يعجبنى هذا وهو عندى ماخوذ من قولهم أسى الجرح والجريح أى داوى والاسى هو الطبيب المداوى فكان معنى التاسى التطبب والتداوى بالصبر ولو كان على ما ذهبوا اليه لكان معنى التاسى التحزن تقول أسيت أى حزنت وتاسيت انتهى من سلوان المطاع (قوله لتقضينى قال الدنوشرى هو بسكون الياء من تقضينى لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمى أى قضاء غير اختلاس أى ذى اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله واما حكاية الاخفش الخ) قال الدنوشرى مراده منه ان ما موصول حرفى هو والفعل اسم تاويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبنى على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لها فى المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جارا لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهى المؤكدة واذا قلنا لا زائدة فلا تاكيد لاحدها بالآخر فليتامل (قوله ويجوز الامران الخ) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادى تنبيه تحصل ان كى اذا تجردت لفظا عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا فى الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جئتك كى لا فر أو تتعين حينئذ انها حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون هى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كى زائدة لانه لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من

لكيلا تاسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تاخرت عنها اللام او أن) فالاول (نحو قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات

(كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس)

فكى هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضينى عنها وتقضى منصوب بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكى ما أضربك بالرفع فخرجه على جعل ما موصولة وكى حارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل فى ليس كمثله شئ ومثل بالكاف فى مثل كعصف ماكول (و) الثانى نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لاحسان خلافا للزمخشرى

(فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا)

فكى هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثانى وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتاخر ان أو وجدا فالاول كما (فى نحو كيلا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهى مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهى تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كى وعلى الثانى منصوب بان مضمرة بعد كى والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح فى باب حروف الجر (و) الثانى كما فى (قوله

أردت لكيما ان تطير بقربتى) * فتتركها شنا ببيداء بلقع

فكى تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار أسهل من تاكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله

الكوفيين فى الاختيار وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كى أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أى فتقول جئتك كى النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائى فى المسئلتين (قوله فى الابتداء) قال الدنوشرى لو حذف فى لكان أحسن كما لا يخفى وفى قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتى * (فائدة) * ان المصدرية الداخلة على الماضى والامر والمصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى البتة ومن زعم ان لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال فى أن انه يكفى فى صدق حد الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق الحد على افراد المحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول ٢٣٢ فى وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفى فى صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهى من المعانى كما تقدم فى كلام الشارح فى بحث كى فى قوله لتاكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) أى لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محل أن وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم فى آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشرى عبر بالمضارع دون الماضى الذى عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى نكتة وقد يقال فى عبارته اشارة الى قلة ذلك (قوله والقول بان أصله يتمون الخ) قال الدنوشرى جعل الدمامينى كون الاصل يتمون منصوبا بان أولى من اهمال ان ووجهه بان حمل ان الناصبة على ان المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياسى وانما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس وقوعه فى فصيح الكلام شائع فالصواب ان التخريج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسئلة هل ورد فى الحديث كما تكونون يولى عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع فى معجمه من حديث الحسن بن أبى بكرة وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقى فى شعب الايمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد * خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثانى وهو رأى الكوفيين والمبرد انه منصوب أو ردوه بشاهد على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال الدنوشرى ينظر اذا لم تكن مفسرة

الموضح فى الحواشى والاشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التى تبيد أى تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التى لا شئ فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية وتقع فى موضعين أحدهما فى الابتداء فتكون فى موضع رفع على الابتداء (فى نحو وأن تصوموا خير لكم) والثانى بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون فى موضع رفع على الفاعلية فى نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفى موضع نصب على المفعولية فى نحو فاردت أن أعيبها وفى موضع جر فى نحو من قبل أن يأتى يوم ومحتملة لهما فى نحو (والذى أطمع ان يغفر لى) خطيئتى أصله فى أن يغفر لى فحذفت فى فنصب ما بعدها أو أبقى على جره وأكثر العرب على وجوب اعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أى المصدرية) بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بان أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله

ان تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الاولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى والقياس فصله منها بقد أو احدى أخواتها (وتاتى ان مفسرة) بمنزلة أى (وزائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخففة من ان) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) فى هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك) أى اصنع (وانطلق الملأ منهم ان امشوا) أى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ فخرج وآخرد عواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا الان الجملة السابقة فيها حروف القول وفى شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باى أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح فى القواعد الصغرى

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا اللفظ الا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله

تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى

وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو حلفت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية للما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت البشكري * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) * فيمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم) * لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله

اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني أو الواقعة بعد اذا كقوله

فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطي يد في لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وأجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من ان المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون و) الثاني (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تاويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) ألم (أحسب الناس ان يتركوا) بحذف النون (واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأ غير أبي عمرو والاخوين) حمزة والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك ترفع في رأيت لن لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل

أن اقذ فيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أي كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجأه وبشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء البشكري (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتي (قوله حتى اذا ان كأنه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فان قلنا بالاول فاين شرطها وجوابها أو بالثاني فاين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره

(٣٠ تصريح ني)

حتى اذا يقال فيه كأنه الخ والمعاطاة المتأولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبني للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطي ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنصب ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتن وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لو عبر بقوله والامران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور وقال المرادي (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو يازيد اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء واجازته عن الكسائي قال ولا نص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدر في عملها ان لا تعمل والحالة

هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير اه فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين فيما تقدم فيه النداء هذا وينبغي ان يكون المقصود حصر الحشو الذي يهمل معه وجوبا والافسياتي فيما اذا سبقها العاطف انها تهمل في غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشري يناقضه ما صرح به العيني في شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله حلفت برب الراقصات الى منى يغول الفيافي في نصها وذميلها لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات ابل الحجيج التي يثبخترن في مشيهن كأنهن يرقصن ويغول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمثلها (محذوف ولا أقيلها راجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد اه وأقول لا ينافي لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولي عبد العزيز الخلافة وان وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فاعجب به فناه فطلب منه ان يكون كاتباله فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها ثم ندم على ذلك وقول الدماميني انه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد ويروى خطة المجد

ولا اجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان * لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة أمور أحدها ان تتصدر) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشوا) في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لأخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذا لا أقيلها)

برفع أقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي أعطك فتمنى أن يكون كاتباله فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الي تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتمنى عليه ان اكون كاتباله كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لاضرورة و (الخبر) أي خبر ان

(قوله وجملة انى) قال الدنوشرى اضافة الجملة الأن لادنى ملابسة (قوله لاحال) قال الدنوشرى أشار به الى رد ما قاله العينى انه حال ذكرة فى شرح الشواهد (قوله واوا أوفاء) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك خاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت أنا أخرج الى البغاة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضى التسوية ٢٣٥ فانه قال * وانصب وارفعا *

(محذوف أى انى لا استطيع ذلك) أولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وماهى جواب له والاصل لا تتركنى اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشيئ معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لاحال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله * ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أى على اذن (واوا أوفاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) فى الشواذ (واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا) بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبى بن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذا أحسن الىّ فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول انتهى * الامر (الثانى أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول الناظم * ونصبوا اذن المستقبلا * (فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أى أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول الناظم * والفعل بعد موصلا * (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول الناظم * أو قبله اليمين * (كقوله

اذن والله نرميهم بحرب) * تشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله أناف حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع

* (فصل * ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفى) الاول بما والثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفى (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال

سموت ولم تكن أهلا لتسمو * ولكن المضيع قد يصاب

اذا اذن من بعد عطف وقعا (قوله أو يفصل) قال الدنوشرى ان عطف على متصلا كان ركيكا وان جعل منصوبا بعد أو بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضى ان الشرط الثالث أحد الامرين اما ان يتصلا أو ان يفصل بينهما بالقسم الشرط انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل القسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشرى جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عينى انتهى ووجه كونه بالتاء يعنى المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها فى قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على ان فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب فحرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال الدنوشرى أى والجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا * (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بان مضمرة كان أولى لان الوجوب قيد فى الاضمار لا فى النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أى فجعلوا اللام ناصبة قال الدمامينى ويلزم عمل عامل الاسم فى الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الاول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين أن يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لانه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني نقلا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن ان اه وينظر ما معنى قوله جاز اظهار ان هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رد به قوله بما تقدم وتعليله بقوله لان الكلام الخ تقدير رد وما ٢٣٦ المانع من ان الخبر هنا نحو مريد أي وما كان القرآن محلا للافتراء على

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريد اللفعل أو مقدر اله واحتج الكوفيون بقوله

لقد علمت أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى وردبان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وبعد نفي كان حتما أضمرا * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادفة الى (نحو لألزمنك أو تقضيني حقي) أي حتى تقضيني (وقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) * فما انقادت الآمال الا لصابر

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لأقتلنه) أي الكافر (أو يسلم) أي الا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم

وكنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

قياس ولم تكن أهلا لتسموا لمار وأنا أقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون ان وصلتها خبرا عن كان على تاويل المصدر المؤول باسم المفعول أي وما كان هذا القرآن افتراء أي مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف في المغني قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفي) قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفي كذلك وينظر ما وجه هذه الاقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولا على

(قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد يجحد جحدا أو يقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخير (قوله اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبابي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو والى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة الى أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لألزمنك أو تقضيني حقي فانه صالح للتعليل بكي وللغاية بالى وللاستثناء من الازمان بالا ويتعين الاول في لاطيعن الله أو يغفر لي والثاني في لانتظرنه أو يجيء والثالث في لاقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكي أو بالى مطرد

والعلة فى نصب الفعل بعد أو هذه انهم قصدوا التفرقة بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى كون الاول محقق الوقوع أو مرجحه والثانى مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر

لاجدلنك أو تملأ منيتى * بيدى صغار طارفا وتليدا

والنصب بأو عند الكسائى وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بأن مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لانها حرف عطف ولا عمل لها وانما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فاذا قلت لاتنظرنه أو يجىء ولا قتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكونن انتظار منى أو مجىء منه وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه * (فائدة) * اذا كان ما قبل أو ينقضى شيأ فشيأ صلح فى موضعها حتى بمعنى الى والا فلا (قوله وبحتى التى الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر ولم يمثل بما قال فى التسهيل انها قد تكون أيضا بمعنى الا كقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

لما قيل انه لا دليل فى البيت لامكان حمل حتى فيه على انها بمعنى الى وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح (قوله وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا فى النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله فالمثال الاول الخ) فيه نظر اذ ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضى انه أتى بجمع منها وهو انما أتى باثنين ويجاب عن الاول بانه لا مانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح أن يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثانى بان أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التى تتعين فيه حتى للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشرى كان الاولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غيره ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتامل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدنوشرى وجوب الرفع عند ارادة الحال مجاز الا يناف جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتامل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة الى زمن التكلم ونزول الآية تظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز فى هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أى ليكونن لزوم منى أو قضاء منه لحقى وليكونن استسهال منى للصعب أو ادراكى للنى وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه وليكونن كسر منى لكعوبها أو استقامة منها واليه أشار الناظم بقوله * كذلك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا * الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء) فتفىء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقائه الى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وبحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كى تفىء أو الى أن تفىء والمثال الثانى حتى فيه بمعنى الى خاصة أى الى أن يقول الرسول والى هذا الموضع أشار الناظم بقوله

* وبعد حتى هكذا اضمار ان * حتم * (ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا عما قبلها) (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (فى قراءة نافع لانه مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسيرا خر وهو أن يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة ووجب النصب فيجب النصب فى مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب فى مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

الا بالنصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشري كون النصب باضمار ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالخلاف وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو نفسها كما في أوقاله ابن الانباسي فما هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها الا أصل له فليحذر وان كثر ناقلوه وجل متلقوه (فائدة) قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفاء (قوله حال كونهما مسببوقين الخ) ٢٣٨ أشار الى أن مسببوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه مجيء الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجزء المضاف اليه لانه لو أسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتامل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشري هذا يشمله قوله أو فعل فليتامل وقوله كان بحرف يتعين أن تكون فيه كان تامة اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى أي لانه اذا وقع الجار والمجرور وصلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور أعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفي العلم في هذه الآية مستعمل في نفي المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشذور بما حاصله وشرط ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله يا ليتني كنت معهم) قال الدنوشري يمكن التمني أيضا بالانحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو نعان فنشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن انشائي تقديره وددنا لو نعان الخ وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ أحمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع وشرحه للمحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشري قد قرأ بالنصب

(وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية) فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في) عين (الفاعل) في الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيري مبتدا وحتى أدخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه أشار الناظم بقوله

وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسببوقين بنفي أو طلب محضين) واليه أشار الناظم بقوله * وبعد فاجواب نفي أو طلب * محضين والواو كالفا ان تقد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مراد به النفي فالاول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو فلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني (يا ليتني كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (يا ليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

في نكذب وفي نكون بعده معا ووافقهما ابن عامر في نصب نكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أو لا محضين (قوله ياناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلامة ابن سيابة حيث نصب فنستريحا لانه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتامل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتامل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اه بحروفه وأقول ليت شعري أي داع الى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح ان يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حينئذ وكان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما أنت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه وقوله وما قام منا قائم في ندينا * فينطق الا بالتي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأنشد عليه فينطق الا بالتي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوين الايجاد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاء الجواب عما اذا

وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الام (قوله) وهو أبو النجم العجلي

(ياناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان التمري فيما زعم ابن برى

(فقلت ادعي وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان

فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم من شئ فتطردهم فتكون من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شئ (وتكون جواب النهي) وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشئ الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين ورفق وبعد الاستفهام قوله

هل تعرفون لبانات فارجوان * تقضي فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من أربعة وهو النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم (بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم نأتك فاحسن اليك) بالرفع (اذا ترد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت أن تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

كانت لمجرد العطف نحو ماتاتينا فتحدثنا بمعنى نفى الفعلين وعما اذا كان ما بعدها مستأنفا وانما ينصب اذا قصد بها معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى الخ) قال الدنوشرى وقع للزمخشرى انه قال فى قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوأة أخى ان انتصاب ٢٤٠ أوارى بان فى جواب الاستفهام قال فى المغنى وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز قال الدمامينى أقول قال التفتازانى يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سبب أى ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخى على الامرين ويشعر بانه فى العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور مما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفى) قال الدنوشرى لو قال فلان تزال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى يرده قول الانباسى ان الفعل فى الآية مبنى على اضمار مبتدا والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد انه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفى الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا دل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فتهيننا بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى

مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك أ لجأت المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله اه والمعنى أنت أتيتنى فاحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده لان نفى النفى اثبات قال فى التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير أى بما دخله النفى لا بالنفى اه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم محض النفى وما ورد منه منصوبا لمراعاة صورة النفى وان كان تقريرا أو لانه جواب الاستفهام (و) الثانى (نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تاتينا الا وتحدثنا) فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفى وقد دخل عليها النفى ونفى النفى اثبات وأما الثانى فلانتقاض النفى بالا ولك فى نحو ساتاتينى فاكرمك أربعة أوجه أحدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف النفى للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتينى فاكرمك فهو شريكه فى النفى الداخل عليه الثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدها مستانفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبر المبتدا المحذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتينى فانا أكرمك لكونك لم تاتنى وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه الذى قبله فى النفى أن النفى فى الذى قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفى هذا الوجه انصب النفى الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر لفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام والحاصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسياتى) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذ لم يشعرا بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفى لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفى الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية نحو (قوله)

وهو جميل صاحب بثينة (ألم تسال الربع القواء فينطق) * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدا محذوف أى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فانها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذ العطف يقتضى الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو

تسال

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليبينون) كذا في كثير من النسخ باثبات النون والصواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشري وعبارة العيني والسماق الارض لا تنبت شيا * (تنبيه) * الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسي وفيما رد به على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهي عن البول وفي حفظي ان حكمة النهي عنه انه ماوى للشياطين فقد يتاذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهي ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسي على ابن مالك ماخوذ من كلام النووي في شرح مسلم وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية في باب الجوازم (قوله واذا سقطت الفاء) أي لم يؤت بها (قوله المحض) قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيجيء من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أي معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقة وهي على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول

تسال (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومد أكثر من قصره الخالي الذي لا أنيس به والبيداء الفقر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف (وتقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذا نهيته عن الاول فقط) وأبحت له الثاني وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فان قدرت النهي عن الجمع) بينهما (نصبت) على ارادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا النيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا للزاعمي ذلك) ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا

الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو أراد الثاني لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقدر حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور ارادته هنا فتدبر (قوله ولان نائب الشيء الخ) قال الدنوشري مردود بان امانائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشيء يؤدي معناه المقصود (قوله ولان الارجح في ضربا زيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كما ان النصب بضربا الخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبني على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو أن يحل محله فعل مع ان أو ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الاصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش اه قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان أو ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشري قال في المغني وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ٢٤٢ عليكم أن لا تشركوا به شيا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر محوج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الى التاويل بادعاء ان لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التي هي الفاء في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الافعال لا رابع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد يتخلف وذلك لانه بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستانفة لا صفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله زكريا لما كان مستاغلب على ظنه انه متى وهب له ولدا يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع اليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشري ينظر مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسببا عن الطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا للهب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزم اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه) وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهي أن تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

انك تضع ان قبل لا الناهية بالفاء وشرحه على ذلك الشاطبي (فمن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد يأكلك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقربن مسجدنا يؤذنا)

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله وجشات بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة الشواهد وجشات بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسي جشوأ اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غثت (قوله ومذهب البصريين ان الترجي الخ) قال الدنوشري ألم فهم الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أو لتقدم ترج يقتضي ان الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا اشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها (قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لانه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

برجم الثوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف أو تتطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب بالاثر) بالفعل (ما دل على معناه) أي الامر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما فيما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدا وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السببية والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه أقبلا

(كقوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت * (مكانك تحمدي أو تستريحي)

فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدا خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشات بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما (وألحق الفراء الترجي بالتمني) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعلي أبلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفا في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاول لو اقراءة النصب بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مصدرا ان اذا عاد (أحدها اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم * وان عدم * لافان اعمل مظهرا أو مضمرا * (نحو وأمرنا لنسلم) لرب العالمين (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) فاضمرت في لنسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال

* (فصل) *

(قوله لنيابتها عن ان المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه ان أن اذا ظهرت بعدها لكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مرخم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو أسوءك (قوله حي من تميم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على ان

تعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضمار أن كما) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بلا النافية أو) زائدة (مؤكدة وجب اظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن * (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لا بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الاحرف (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا (أو والواو والفاء وثم اذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع او أسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من غير والمصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) باضمار أن بعد أو والتقدير او أن يرسل وأن يرسل في تاويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد

(ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف)

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الي من قصر منيف

وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (قوله

لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت أوثر أتربا على ترب

فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وأرضى في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو انس بن مدركة الخثعمي

(اني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان وأعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي

ولا الاشاعرة في قوله أعقله) قال الدنوشري من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان

وكالثور

الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو الياء من اني والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

صحة حلول أن والفعل محل المصدر فى عمله كما هنا لان قتلى عمل فى سليكا لا يقتضى تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه فى باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أى لكدرته أو لقلة العطش والعرب تزعم ان الجن هى التى تصد

وكالثور خبران والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشرب به والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره (و) احتزاز الموضح بقوله ليس فى تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه فى تاويل الفعل (تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) فى يغضب (وجوبا لان الاسم) وهو طائر (فى تاويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا فى تاويل الفعل لكونه صلة الموصول (أى الذى يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا ان للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفى أو طلب محضين أو بمعنى الى أو الا ويجوز اذا عطفت على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن فى الجواز دون الوجوب وأطلق فى النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتا أو منحذف

(ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة) وهى الخمسة المذكورة فى وجوب اضمار أن والخمسة المذكورة فى جوازه (الا شاذا) وهى فى ذلك على قسمين تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) بنصب تسمع باضمار ان والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور وقول طرفة

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثانى كقول عامر الهذلى

* ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله * بالنصب و(قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمرونى أعبد بالنصب فحذفت أن فيهن وليس معهما ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه أشار الناظم بقوله

وشذ حذف أن ونصب فى سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامرونى أعبد وتسمع بالمعيدى فى رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت

* (فصل * وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو) أحرف (أربعة) أحدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهى من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أى لا يكن ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين فى

الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا المثل على وجه الانكار ووضع الشئ فى غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

* (فصل) * (قوله نهيا الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يضم الى النهى والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما ياتى فى لام الامر اه (قوله والالتماس من المساوى) قال الزرقانى قال فى المغنى ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدمامينى انما احتج الى قوله غير مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الادنى أيضا اه ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلى نهى لا التماس فلا تكفى

لمساواة فى نفس الامر فى كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون فى بنى آدم بل يستعار لها كذا فى القاموس قال الدمامينى والمراد فى البيت الاخير اذ هو فى وصف بقر الوحش وانما هى مسودة كل العين الا أن يكون أراد الانسان بطريق الاستعارة اه وعلى هذا فكان ينبغى للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقانى ظاهره أن المراد الواسع الحقيقى وهو ظاهر قول العينى العظيم البطن وفى كلام الشارح نظر لان الدمامينى اعترض على المغنى بانه لم يفسر فى القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذى يشبه الجبلى بل المراد العظم المعنوى وهو الاكول أكولا وكان الشارح فهم ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذى عبر به فى لافيمار والظاهر ان القليل يقع فى القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشرى جعل هذا فى المغنى ضعيفا واقتصر على قول

الشاعر لتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقضى بالقاء لا بكى قبل اللام قال الدنوشرى اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو فى حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتاخذوا مصافكم (قوله فلتقضى حوائج المسلمينا) فى هذا تصريح بجميع حاجة على حوائج قال المصنف فى التذكرة مسئلة فى درة الغواص ان لفظة الحوائج مما يغلط الناس فى استعمالها ومما يحكى أن الحريرى لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل أنشد لبديع الزمان

فسيان بين العنكبوت وجوسق
رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج

ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله

شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مرفوعات حال من ربربا الوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) * لها أبدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أو دعائية كما فى المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما فى القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعلى المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجنى أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة ولم يفصل فى المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق الظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى (و) الثانى (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك) أو التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فلاصل لكم) أى لاجلكم والياء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثانى السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (فى قراءة) لعثمان وأبى وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتاخذوا مصافكم) وقول الشاعر

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضى حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقيل أصل لام

ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت فى كتاب الطلب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله

من كان فى نفسه حوجاء يطلبها * عندى فان له رهنا باصحار

وغلط الاصمعى فى هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشى والسجستانى حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعى أنه رجع عن هذا القول وكان الحريرى لم يمر به الا القول الاول (قوله فى قراءة لعثمان) قال الدمامينى ممن قرأ فى تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذا الصحيح فى الشاذ انه ما وراء القراآت العشر وقراءة يعقوب من العشر

فينظر لاى شئ اقتصر الشارح فى عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدمامينى (قوله خلافا لابى موسى الخ) قال الزرقانى قال الدمامينى وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضى فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال فى الجنى الدانى والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكأن ذلك ٢٤٧ لكونها فاصلة قوية بين العامل

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون فى الابتداء والابتداء بالساكن معتذر فكسرت وقد تفتح عند سيبويه فاذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصلى غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان فى) أمور فى (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفى والجزم والقلب للمضى) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفى معناه ويقلب زمانه الى المضى وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضى الى المضارع خلافا لابى موسى ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفى والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفى منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا الان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيأ مذكورا قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك وقال فى الحواشى لا دليل فى هذا الان قبله هل أتى على الانسان حين من الدهر فالنفى انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفى منفيها مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أى ومن أجل ان نفى منفى لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال فى لم (لم يكن) الانسان شيأ مذكورا (ثم كان) شيأ مذكورا (وامتنع فى لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدمامينى (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أى ولما أدخلها) وذلك لانها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن على بن محمد الهرمى

احفظ ود يعتك التى استودعتها * (يوم الاعازب ان وصلت وان لم)

أى وان لم تصل (فضرورة) والاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أى ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أى الى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) أى الى الآن ما دخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضى ذلك والعلة فيه أن لما نفى قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها نفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أى من أجل ان لما غلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح فى لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثانى (جازم لفعلين وهو) احدى عشرة كلمة وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهى أم الباب (وحرف على الاصح وهو

الحرفى أو شبهه ومعموله اه وأراد بشبهه الحرفى أسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمنى أهنه ولا تقول من لما قال الدمامينى هذا تصريح من الرضى بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك قال السمين فى اعراب فان لم تفعلوا ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين) قال الزرقانى أى ونفى كونه شيأ مذكورا مستمر فى جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا أى ليس ذلك النفى باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتى الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الى زمن التكلم كما قاله الدمامينى ولا شك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله فى الحال) لو قال بدل فى الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدمامينى أن لم لنفى فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما جعل التقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

اذما) فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها تنزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأى وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة عشر أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو وان تعودوا نعد واذما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو * متى أضع العمامة تعرفوني * ونحو وأيان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وإني وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أني تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أى فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي أى الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أى مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لانه مترتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضيهن شرط قدما * يتلوا الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قوله وجازم لفعلين ان أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل وردبان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا ينفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر وردبانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاوز (و) لا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد) تارة يكونان (ماضيين نحو وان عدتم عدنا) تارة يكونان مختلفين (ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد) له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال أبو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان أتيتني آتك قال الموضح فتبعت ما ورد به التنزيل

لانه نقل في قاعدة التقارض من المغني أن بعضهم ذكر ان لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله اه أي ولن لا تحل هنا لان المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد ان لم لا تحل محل ان فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله في بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكر انه من التقارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشري مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فانه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المغني بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانه اذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشري أدخل الفاء في خبر المبتدا وليس محلها

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه فى الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له) رواه البخارى (ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا (لان تابع الجواب جواب ورد الناظم) فى شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا انا اذا أعملنا الاداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بانه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا فى الدليل وعن الآية بانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة فى ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز فى الاختيار اتفاقا او واحدة مختلف فيها وهى أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما فى الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفى بلم قوى كقوله) وهو زهير يمدح هرم ابن سنان (وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم)

برفع يقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * والذى حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهرى والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره أى لا غائب مالى ولا عندى حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضى (ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفعه بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من ياتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) فى الشواذ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عاملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط فى الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت انى كنت قلته والثانى أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفى غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع

(قوله فقلت تحمل) خطاب للسبختى وقوله انها أى القربة مطبعة أى مملوءة بالطعام

* (فصل) *

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح ايلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قراءته * بفاء اذا ما فعله طلبا أتى كذا جامدا أو مقسما كان أو بقد * ورب وسين أو بسوف أدر بافتى كذا اسمية أو كان منفي ما وان وان من يحد عما عددنا فقد عتا قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول بفاء اذا ما كان ذا طلب أتى كان أشمل اذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزا *

المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادي وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لترتبه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شئ متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قدمضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا تطيل بامثلتها فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا ينال الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعتا في قوله) تعالى (وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعته أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد نحو ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي) أن يؤتيني خيرا من جنتك (أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس نحو) وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو ان نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر) أو ان نحو ان تقم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله

ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا * سيلفي على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفي بالفاء أي سيوجد من ألفى بمعنى وجد والى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

وفي سورة الانعام قد جاء مثبتا

وكالفاء اذا في اسمية وأداتهم

يكون اذا أو ان تكن متثبتا

وبين اذا والفاء تجمع يا أخي

ومنع اجتماع قيل فاسمعه منصتا

وقوله في سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى آخر الآية (قوله وقد اجتمعتا) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم ان جملة فمن ذا الذي ينصركم من بعده غير طلبية اذ الاستفهام فيها ليس حقيقة لان المعنى فلا أحد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفي وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله أو ان) قال الدنوشري قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن بها فانه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا فليتأمل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشري عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانهما يجتمعان في نحو (ويجوز قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وان يمسسك الخ وتنفرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها أدوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتأمل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون

الفعل بعدها الامثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيدا فاو يل له وانما يقال فويل له ولا يقال أيضا أن يقم زيد اذا عمرو قائم وانما يقال فاعمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسير حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب اذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتقدير اذا فتحت واقترب

(ويجوز أن تغني اذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبهان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان) تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه والى خلف اذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله * وتخلف الفاء اذا المفاجأه

* (فصل * واذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا أو الواو بثلثيث قمن

(واذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل أثرفا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ويوفه

ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب اذا مادل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وانما حقيقته انه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتاخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وانما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا

*(فصل) * (قوله وهو قليل) في الشذور انه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عديله فعرض لغير القوي ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدا محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة جملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستئناف لا لاعتراض اه أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال

من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو على اضمار المبتدا (قوله والنصب فى مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشرى تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجىء فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتامل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجروا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمى لم يذكروا زيادة أو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحرر أى وذكر فى مسئلة ما بعد الجزاء انه يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه فى مسئلتى الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ فى مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشرى ربما يشكل على قول فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك فى الواو والفاء وهذا فى ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم فى هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراآت ثم رأيت فى نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالافراد

حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة المتاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبى ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو وقد يقولون أن تاتنى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعى والجزم قراءة الجماعة وهذه القراآت لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

* (فصل * يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

فطلقها فلست لها بكفء * (والا يعل مفرقك الحسام)

فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه (أى والا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى فى الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبى وهذا نص فى الجواز والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تاخذوا قسرا بظلة عامر * ولم ينج الا فى الصفاد يزيد

أى متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظلة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ماض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تبتغى نفقا الآية) وتمامها فى الارض أو سلما فى السماء فتاتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى) ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم وامالكونه جملة منفية

(قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب لشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) دفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى انه خاص بالضرورة الا مع أن يقال لا آتى الامير لانه جائز فتقول اثنه وان الاداة فى البيت الذى ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية

قوله ولالتزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أر قه ان ينج منها (قوله فانه ينافي في جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجعله جوابا الزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولالتزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ٢٥٣ ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أر قه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو أقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي في جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وابقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) وعلامها على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا قوم والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم (ان لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا

يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدا بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظر فيه لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الاصبع في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه

لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحلة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتاويل وأقول هذا عجيب فان كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلا أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتصل للخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكي عنه وكذا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حر الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب من سوك بالفارسية والفروة ٢٥٤ ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اه

أي لابن مالك في قول النظم وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم
(و) خلافا (للفراء) في اجازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا)
واركب حمارا بين سرج وفروة * وأعرم من الخاتام صغرى شماليا
فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا فومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع
فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لاولهما السابق وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي أحسن اليك وان كان العطف بأو فالجواب لاحدهما لان أو لاحد الشيئين نحو ان جاءني زيد او ان جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقد عز زانها كرم
فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أن تمام زيد تقوم

*(فصل في) أوجه (لو * للوثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن) المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو وددت لو تدهن) أي الادهان (أو) بعد (يود نحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر
(ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق)
أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتامل (قوله واذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون لان دخول الفاء على الجواب دليل على انه جواب للشرط

(فصل)
(قوله وأكثر وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارته ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم ممن قال مثل أحب وأختار وتمنى وو ردويود والسماع ثابت بعد هذين وعده أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا منتقدا ذلا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب عليه الشئ ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أمحمد ولانت فحل نجيبة * في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقيل له لك أن تامر بقتله وأن لا تامر ونحو ذلك ويجوز ان وحيا نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومغنى لو منذت لو أدغمت وأحسنت ثم قال الدماميني لو منذت يحتمل أن يكون اسم كان وضرلك خبرها أي ما كان منك ضرلك على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرلك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان اه لكن قال العيني ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرلك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها وصلتها مفعول ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضرلك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرلك في المن أو ما كان ضار لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمريض وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه انشاد أبي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

فتى كان فيه ما يسر صديقه * على ان فيه ما يسوء الاعاديا

فتى كملت أخلاقه غير انه * جواد فما أبقى على المال باقيا

وأجاب ابن المنير في كتاب المقتفى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فبين أن الاساءة الى العدو من مكارم الاخلاق ولا سيما ٢٥٥ العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال * لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا * والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة اذا أغاظه فهو توكيد للغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود جواب لو محذوف والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها اه (و) لو المصدرية (اذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك و) الوجه (الثاني) من أوجه لو (ان تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في المستقبل فترادف ان) الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى

(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) * ومن دون رمسينا من الارض سبسب

لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

لم يصر صديقه (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف) قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف أي وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله ويشهد الخ) قال الدنوشري في حفظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا وأن والفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معترا الخ والتقدير وودوا ادهانك فادهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو ووصلتها فهو من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تدهن) قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف المتوهم فانه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله الا انها لا تجزم على الافصح) قال الزرقاني فيه دلالة على انها يجزم بها على غير الافصح قال الرضي ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا الظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية جواب

وفيه خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم لا تقه ما حييت الا بخير * ليكون الجميل ردا ليكا قد رأينا الصدى وذا الجماد * كل شئ تقول رد عليكا وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه وبين الحيوان من تقابل السلب والايجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من الخوف في غيرها فلذا أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للاوصياء) قال الزرقاني التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولو قلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الاوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشاف الى انه لابد من حمل

فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت للتعليق في المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظا (أول به) الفعل (المستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي ان شارفوا ان يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي ومتمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاحجة فيه لصحة حمله على المضي اه ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما

(كما ان ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في) الزمن (الماضي و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله

لو حرف شرط في مضى ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ألا ترى انك تقول ان جئتني غدا أكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك

تركوا على المشارفة لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتأتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للاوصياء بعد الموت قال الدماميني والاول الظاهر فتأمله اه وقوله لان الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال في الكشاف * فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين * قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خالفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما نصه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء في الجواب وقال الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت باطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقاني اسقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبرا * فان قيل يحتمل ان يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

فهو نهى واستشكل كونه نهيا بان المنهى هو الفاعل والفاعل هو الراجى وهو ليس منهيا والدعاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى ٢٥٧ الافادة اختلفت فى كيفية افادتها اله

أكرمتك وفى الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى انها تفيد دائما امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما فى المغنى (ه) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مذ تكلم أو منفيا (خلافا للشلوبين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه) أيضا للازمته له شرعا وعقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعوراء (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان لجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) لاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما استدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة اذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لان النهار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لا ان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزاء فى المثال بالاولى

(٣٣ تصريح نى) وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وأنما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لان الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو انه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك لا على هذا القول اه وفي الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم في درة) قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوز ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقاني في المغني بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلي ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في مسلم عنها كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم باهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله في حجري) التقييد به خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربائب في حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه فيما استشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلي (قوله لما حلت) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا اشارة الى جواز الامرين ولو حذفها من هنا أيضا وافى الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها أبا عبيدة) قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبي عبيدة وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار في التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بمن أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أي لعذرناه ولا مجال للتمني قاله الدماميني في حاشيته اه وفي حاشية الزركشي على البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لاديته في اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم أتعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثاني أشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كرهوا عين (اخلاي الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لستنا مما هنالك في شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمر الله قضيا فان قلت أليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا يغني شيأ * قلت لا لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف أنفه أو قتل في وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لانه يقتضي ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفيد شيأ حتى يشكل هذا بالنهي الوارد في الكتاب عن القاء النفس بالهلكة وبالامر الوارد في السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لا تمتعون الا قليلا على ان الفرار نفع في الجملة اذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار الا متاعا قليلا اه ودل كلام الراغب ومقرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم أن جواب عمر رضي الله عنه ماخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحائط الماثل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فراري أيضا

الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها ابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لو للتعليق في الماضي و(وليها مضارع أول بالماضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضي (نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) أي لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و (كقوله) وهو الغطمش الطيي

الى قضاء الله (قوله أخلاى) قال الدنوشرى بياء مفتوحة قال التبريزى فى شرح ديوان الحماسة والناس ينشدون أخلاى بياء مفتوحة وكأنهم حملوه على قصر الممدود وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة ويراد بأخلائى فحذفت ياء الاضافة وتركت الهمزة كما تقول ياغلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعينى عبرة * أرى الارض تبقى والاخلاء تذهب (قوله ماعلى الدهر معتب) قال الدنوشرى أعرب العينى معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يعربه الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدمامينى أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أى لانه كان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد فى المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدمامينى الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص يشرق فهو شريق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض فى الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار ازالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت فى ازالته ولكن شرقت بالماء الذى يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسنى اللاتى أدل بها * كانت ذنوبى فقل لى كيف اعتذار اه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان غير مالكا * انه قد طال حبسى وانتظارى وهما لعدى بن زيد ٢٥٩ والعروضيون يذكرون البيت الثانى

(أخلاى لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ماعلى الدهر معتب

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمى بمعنى العتاب (وقولهم) فى المثل (لوذات سوار لطمتنى) أخذا من قول حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو ما سور فى بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دم فصدها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال له هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثانى لو زيد أربته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى

فلو لو اسم هو فى الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون فى تخريجه فقال الفارسى حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدا آخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان (و) يجوز أن يلى لو (كثيرا أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف فى رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل لاخبراه) لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا أى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل أى ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل بثبت مقدرا) أى ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فانها تعطى معنى

شاهدا على الضرب المقصور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدى مشهورة أطال بها الدنوشرى (قوله ويجوز أن يلى لو) المتبادر أن يقول أن يليها لانه اللفظ المتقدم فى كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجرى فى غيرها وهو المصدرية لانها التى تعرض لها المصنف غير الشرطية والتى للتمنى بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما فى قوله

ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أى زير * بيوم الشعثمين لقر عينا

وحينئذ صح ما يحتج به المصنف من الاستشهاد فى المغنى على ان الواقعة بعد لو غير فعل فى قوله تعالى لو أنهم بادون فى الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب فى الوافية لو أنهم بادون فى الاعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذى ذكره للمصدرية يقتضى ان أن فى هذه الآية مصدرية وانه اذا ولى أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أى مع اسمها وخبرها وقول رفع أى محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقانى أى وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) قال الزرقانى ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب فى المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التى أوجبه فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هنا بان التى بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتى مؤخرا بعدما كقوله

عندى اصطبار واما انني جزع * يوم النوى فلو جد كاديبرينى

لان لعل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتى بمعنى لعل

فالاولى أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفى أحوج الى الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقانى بمعنى جميع ٢٦٠ لا بمعنى باقى وذلك لانها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما فى استعمال سائر بمعنى جميع فان كثيرا من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقى والمراد من بين باقى ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافى ذلك فتامل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقانى الباء داخلة على المقصور اه أى على ما هو الكثير الشائع فى الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك فى حواشى المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقانى يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع فى البيت (قوله ولهذا دخلت فى لونشاء لجعلناه حطاما الخ) فى البرهان فى اعجاز القرآن لابن أبى الاصبع * فان قيل لم أكد الفعل باللام فى الزرع ولم يؤكد فى الماء * قلت لان لزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه من سقى الماء وجفافه من عدم السقى بحرارة الشمس أو مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله حطاما فى حال غوره لو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم أن لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن * (فصل) *

المثبوت (كما قال) النحاة (الجميع فى) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) فى موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (فى لا أكلمه ما أن فى السماء نحما) أى ما ثبت أن فى السماء نحما و رجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل و يبعده أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح فى شرح بانت سعاد واليه أشار الناظم بقوله * لكن لو أن بها قد تقترن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (و جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أى الماضى وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أى ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت فى لو نشاء جعلناه أجاجا أى لو قدرنا فى المزن من غير تاخير والفائدة فى تاخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة أى اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منفى بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فالاكثر تجرده من اللام و يقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثانى نحو (قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا) * ولكن لا خيار مع الليالى

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافى غيرها وتقدم فى باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال ان اللام فى المثوبة جواب لو وان بين الماضى والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشرى وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان فى البحر فقال اللام فى المثوبة لام الابتداء لا لواقعة فى جواب لو وهو أحد احتمالى الزمخشرى (أو جواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك فى بعض نسخ التسهيل فقال واذا ولى اما جملة اسمية فهى جواب قسم وارتضاه فى المغنى فقال والاولى أن تكون لام المثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لو فى) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمنى فلا جواب لها) على الاصح الآتى الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هى قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هى لو الشرطية أشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تصدقوا لو يتخلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره (فصل فى أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهى حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائما و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مجىء الفاء بعدها) غالبا (نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

(استقراء)

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تمم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظر وانما كان يظهر جعل الآية من الثاني لو قال المصنف قسيمه في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ وقد علم من قول الشارح وقد نزل الخ حكمه قول المصنف ومنه لان التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهمل) المراد به ما لا يفهم اذ المخاطب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الشارح (قوله وأما المعنى الثاني الخ) قال الدنوشري أخره عن الاول والثالث لانه ليس مشهورا الا عن الزمخشري فانه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهي حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب أنها شرطية وأن شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شئ قال بعض المحققين واعلم أن أما حرف مفرد على الاصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها ولذلك قدرها سيبويه بمهما فانه قال ان قلت أما زيدا فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شئ فزيدا منطلق فلو لم يكن معناها الشرط لما

(استقرا مواقعها) وعطف مثلها عليها (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فأما الذين اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى (الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبنى (على ان المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه) أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لانه منافٍ للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخالف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسبا أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل أي وأما غيره فهو ليس كذلك اه (وأما المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال أما حرف يعطى الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك و (أنه لا محالة ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أما بمهما يكن من شئ قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست أما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما

صح تفسيرها بما هو في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما لانا نجيب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما لانا نقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقدا وليست أما بمعنى مهما وشرطها الخ أما أولا فلان سيبويه كما قال هذا المحقق انما فسر أما بمهما فقط وبفرض انه فسرها بمهما يكن من شئ فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها وأما ثانيا فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيابة) انما

احتاج للتاويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النيابة ومر ما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري مخالف لقول غيره أنه باق على عمومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلها اما من شئ على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير ٢٦٢ مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بانه لم يجر على

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشئ في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شئ من موانع مصدر جوابها انتفى جوابها اثبت للمسند اليه فانك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر ما مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا لدليل قولهم أما العسل فاناشراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهـ وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيدا فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت اما منابه ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة (ولا بد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيدا فمنطلق والاصل أن يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه فقصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو وأما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله

أما كمهما يلك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغنا عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفهما معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول وما قوله جواب اما (أي فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القاتل لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب

والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لاجتماع عرصة بهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا

*(فصل في) * ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (للولا ولوما وجهان أحدهما أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين اما والفاء ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لا ما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزأ من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت

وبعد أما فافصلن بواحد * من ستة ولا تفه بزائد
مبتدأ والشرط ثم الخبر * معمول فعل بعد فا يذكر
كذاك معمول الفعل فسره * ما بعد فا بعدها مؤخره * والظرف والمجرور تلك ست * قد قالها كل امام ثبت

(نحو) وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اهـ ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسره جزأ من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب

(فصل)

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول الفراء قال الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء وردبان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل الجر فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بانك تقول لولا زيد لاعمر ولا تيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لاكرمتك أصله لو انعدم زيد أكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى الموضوعة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في موضع المبتدا الا أن المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال اه وأستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدا الخ عثرة لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لولا هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشان) قال في المغني وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها * (هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) * (قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شئ من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه اما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله

لولا الاصاخة للوشاة لكان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لولا لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه و يجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لولا ما لم يبعد مجيئه (و) الوجه (الثاني ان يدلا على التحضيض) بمهملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله و بهما التحضيض مز (فيختصان بـ) الجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لو ما تأتينا بالملائكة ويساويهما في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا وألا) بفتح أولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا شتمته فيتأدب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا * وأما قوله * فلا نفس ليلى شفيعها * تقديره فهلا كان هو أي الشان (وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بانه تزوج ثيبا (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا اذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المغني يجوز انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم بقوله

وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر

* (هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) *

التي واللذين واللتين والذين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي كيف تبنى من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقته) وهي ان تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدا (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتدا (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراده وتذكيره و) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني ان تؤخر زيدا الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أي زيدا (على انه خبر للذي) العمل (الرابع ان تجعل في مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا في معناه و) في (اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيدا فالموصول وهو (الذي مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدا والخبر (صلة للذي والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في اعرابه (الذي هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قبل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر

وما سواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله

(وقد تبين بما شرحناه ان زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس) أي مخبر عنه لانه (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها الابن عصفور انهم أرادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي) وثانيها لابن الضائع بمعجمة ففهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن انتاه) من بلغت (بالذي الذي بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدا وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الاخيران نحويان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي قام زيد رد على من قال قام عمرو وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو أقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول أبي العلاء المعري مشيرا للمعاد الجسماني والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد ويجمعها قول بعضهم قصدا خصاص أو تقوى الحكم أو تشويقا أو سبرا بذا الباب عنوا

(قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أي غالبا لما سياتي من أنه قد تقدم لقصد الاتصال

(قوله وان عن بمعنى الباء) قال الزرقاني والباء بمعنى عن اه أي لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا أدعى الشهاب القاسمي ان ذلك ساقط من كلام الشارح بقي ان كلام الشارح يقتضي ان ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفية

مستتر فى بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التى بلغتها من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتى مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التى بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله بالفعل (لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول) عنه (الى الفصل) الا فى الضرورة (وحينئذ) أى حين اذ قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) واثباته (لانه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم فى باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول فى هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشنى المطابقة فى الخطاب فيقول فى الاخبار عن تاء المخاطب الذى ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك فى التكلم نحو الذى قمت أنا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدا وذلك خطأ والخبر فى هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذى أو مبتدأ

(الفصل الثانى فى شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان كان بالذى أو أحد فرعه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) فى الاستفهام (من قولك أيهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذى هو فى الدار فايهم خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذى خبره والاقرب قول ابن عصفور ان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شئ منها لما ذكرنا) من ازالة مما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول فى الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمنى أكرمه الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذى اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذى هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذى هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما فى مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به وأما فى مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم وأما فى مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف وأما فى مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل فى التعجب وأما فى مسئلة ضمير الشأن فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفى التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قمت (الذى قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذى فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثانى ان يكون) المخبر عنه (قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لانك لو قلت فى جاءنى زيد ضاحكا) وفى ملكت تسعين نعجة (الذى جاءنى زيدا اياه ضاحكا) والتى ملكت تسعين اياها نعجة (لكنت قد نصبت الضمير) فى الاول (على الحال) وفى الثانى على التمييز (وذلك ممتنع لان الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا

(الفصل الثانى)
(قوله من التانيث الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أى من موصول التانيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبى على انه لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقبول الاسم بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر فى التسهيل الشرط الثانى استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بان له صدر الكلام) أى وهو خلاف الاصح بدليل انهم قالوا فى قوله اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير الشان وفى قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه (قوله فلان ضمير الشان الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان ضمير الشان الذى جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لانه تقدم عن الصلة

القول فى نحوه وهذا القيد) وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (فى التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير أى عن ذلك الاسم الذى تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لايجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) فى صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه فى تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء فى زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها الفوات العائد الى المبتدا (فلا تخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لايستغنى عنها بالاجنبى كعمرو وبكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر فى آخر التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا) بالفعل (ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربته (ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول) وهو الذى (بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسى لافائدة فى هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لازيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ او بمنذ لانهن لايجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذى أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لايجررن ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله * كذا الغنى عنه باجنبى أو * بمضمر شرط وكذلك لايجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا قيل سر اباز يد قريب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقى لان الضمير) يخلف زيدا أو (لايخلفهن) تقول فى الاخبار عن زيد الذى سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل فى الاخبار عن الاب وحده الذى سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذى سر اباه زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذى سر اباز يد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذى سر اباز يد قرب من عمرو هو الكريم (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لايضاف وأما القرب فلان الضمير) الحال محله (لايتعلق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو الكريم فلان الضمير) الحال محله عمرو (لايوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لايوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما أباز يد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فاخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له فى معناه واعرابه (جاز) ذلك (فتقول فى الاخبار عن المتضايفين) وهما أباز يد (الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وكذا الباقى) فتقول فى الاخبار عن العامل ومعموله الذى سر اباز يد قرب من عمرو

منوبا عنه بضمير مثل قوله فى النظم أو بمضمر أى او الغنى عنه بمضمر وسيأتى انه يجعل للاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده فى التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه فى الالفية قبول التعريف فائدة وهذا مبنى على ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك فى حواشينا على الالفية

(قوله الذاهبة جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فأفاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك فى باب ان وأخواتها

(قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ ومنذ) قال الزرقانى لو زاد ونحوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أى واذا أخبر عنه ينتفى ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله اباه زيد) قال الدنوشرى صوابه سره زيد الخ لانه اذا أمكن الاتصال لايجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لافصله

الكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع فى محله لكن ضرورة الاتصال ألجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول فى الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذى مر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الشرط (الخامس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءنى أحد لانه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الايجاب) فانه خبر الذى وفاعل جاءنى ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص فى التسهيل فى باب العدد على ان نفى ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد فى الايجاب كقوله * اذا أحد لم يغنه شأن طارق * فان قلت الضمير فى جاءنى يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر فى هذا الباب نفس المبتدا * الشرط (السادس كونه فى جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (فى مثل اضرب زيدا) فلا تقول فى الاخبار عن زيد الذى اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما مر فى بابه * الشرط (السابع أن لا يكون) المخبر عنه (فى احدى جملتين مستقلتين) ليس فى الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذى قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هى معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذى ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان فى احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمنى وأكرمته عمرو والثانى كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول فى الاخبار عن الذباب الذى يطير فيغضب زيد الذباب وفى الاخبار عن زيد الذى يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد فى الجملتين الموصول بهما لان ما فى الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذى ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخر وهى أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشئ وفى بعض النسخ مثبتا (فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لان الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفى متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفى ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صح صوغ صلة منه لأل *

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول فى نحو قولك وقى الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله و) تقول اذا أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثانى على الخبرية (ولا يجوز ذلك أن تحذف الهاء) من الواقية خلافا للشارح (لان عائد الالف واللام لا يحذف الا فى الضرورة كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) * ولو أتيح له صفو بلا كدر أى المستفزه

* (فصل * اذا رفعت صلة أل) * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو اما أن يكون (راجعا الى نفس أل) واما أن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس أل (استتر)

بقوله فى هذا الباب لان المبتدأ والخبر مطلقا لا يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذى يخبر عنه سواء كان ظاهرا أو مضمرا كما لا يخفى وقد مضى اشكال اللقانى فى باب المبتدا والخبر فى قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط ومر جوابه والظاهر انه لا يأتى نظير الجواب هنا فتامل (قوله وأن يكون فعلها متصرفا) قال الزرقانى أى سواء كان ماضيا أو مضارعا (قوله ليصاغ منه) قال الزرقانى أى من الفعل وذلك لان الصوغ انما هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود فى الجملة وحينئذ ففى قول الشارح كغيره لانه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل نحو زلان الصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفى بعض النسخ مثبتا) ان كان المراد زيادة على قوله مقدما لزم أن يكون الشرط أحد عشر وان كان بدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذى نص عليه الناظم

ذلك الضمير (فى الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هى له (تقول فى الاخبار عن التاء من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (فى المثال المتقدم المبلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا فى المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه فى المعنى لأل لانه) أى الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) فى هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر فى المبلغ يرجع الى أل فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صلة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة اذا جرت على غير من هى له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما اذا أخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول فى الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة اخواك و) تقول فى الاخبار (عن العمرين المبلغ أنا من اخويك اليهم رسالة العمرون و) تقول فى الاخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من اخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير أل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم فى بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى أخبرته) وهو الاخوان فى الاول والعمرون فى الثانى والرسالة فى الثالث ولا فرق فى ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول فى الاخبار عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربنى زيد الضارب أنا والضاربى زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان أل الاولى كأل الثانية فى انها نفس الخبر الذى هو زيد والضرب الاول ليس لزيد تقول فى الاخبار عن غير المتنازع فيه على رأى الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثانى اذا أخبرت عن التاء من ضربت فى المثال المذكور الضارب زيدا والضارب به هو أنا فقدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر فى الوصف لجريانه على من هو له لان أل نفس أنا لان الذى فعل الضرب هو أنا فى المعنى ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لأل وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها الان أل نفس أنا والذى فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب فى الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازنى من مراعاة الترتيب الاصلى بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول فى الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية فى المثال المذكور الضارب أنا هو والضاربه زيد أنا وجهه انا اخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الاولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على أل ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هى له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازنى وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول فى الجملة الاولى وعن الفاعل فى الجملة الثانية والوجه الثانى انك أخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التى كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو فى الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض انهما متاخرة واختار الموضح فى الحواشى ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد أنا فتاتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور فى التركيب (قوله ولا فرق فى ذلك الخ) أى فى انه اذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا الى نفس أل استتر فى الصلة وان رفعت ضمير الغير أل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما فى ذلك من الخلاف الآتى فيما اذا أخبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأى الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا مذهب الاخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك فى باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر فى تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه

* (هذا باب العدد) * قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعدا المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعدلهم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا مافوقه وبادون الاثنين واحد ومافوقهما ثلاثة والعشرة تمثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافراس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنان * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي

التي فصلتها ضمير امثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان أل هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

* (هذا باب العدد) *

بفتحتين وهو ماساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ماوازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتاخر رتبته اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع لواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما لو قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة واذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره في الضد جرد

يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو اله واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد او المثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده باعتبار المنطوق والمفهوم

(فصل) (قوله وهو مايفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا) أى اما بكون التاء فى المفرد نحو نبق ونبقة أو بكونها فى اسم الجنس نحو كمء وكمأة ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومى (قوله من غير الغالب ركب) فان له مفردا وليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى تسمية ذلك جعا فيه نظر (قوله مميز اسمى الجنس والجمع) قال الدنوشرى اضافة مميز الى مابعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمى الجنس والجمع قال فتامل وما نقلناه أولى (قوله كان خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه نظر ظاهر اذ الكلام فى الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت فى بعض كتب اللغة كأن خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه ان يقول حنظلتان وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون فى طرفها ما تتزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية عينى (قوله خفض باضافة الخ) قال الدنوشرى ظاهره انه لا يجر بمن فلا يقال عندى عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفى المصباح انه يجوز فى غنم تذكير ضميره وتانيثه (قوله وحاصل ماذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه فى باب الكلام اطلاق أن الافصح فى اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية الالفية

(فصل) ألفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة ما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة و(مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر) واسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح فى الحواشى قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو والركب سائر اه (وقد يخفض) مميز اسمى الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود * لقد حار الزمان على عيالى

والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهى مؤنثة وانما أنث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادى واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصييه من التدلدل * طرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور والثانى الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسى عن أبى عثمان المازنى وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما الثلاثة فروى مسموع اه (وان كان) مميزها (جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اماء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (فتقول) فى اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندى (بالتاء) فى ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر فى كثير (وثلاث عن البط بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر فى كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك ان (فى البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتانيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة التذكير

ويدل على تأنيثه رد الهاء في تصغيره كما في الحديث ورجل في شعفة له في غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتؤنث العدد اذا كان يليه

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (و) التذكير التأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات) جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة حامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التانيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتانيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص (يريد نسوة) لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

فكان مجني دون من كنت أتقي * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص على النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التانيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (واذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتانيث (حال الموصوف المنوي لا حالها) فان كان الموصوف مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لان الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لان المثل) الذي هو واحد الامثال (مذكر) وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (ان قدرت) الموصوف (رجالا وبتركها ان قدرت) الموصوف (نساء) لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكور الان الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (صفة في الاصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

الابل والغنم لانهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشئ منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والاناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم يحيط بان الايام قد دخلت معها قال الجعدي يصف بقرة فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر الا في الليالي خاصة تقول مر رنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اه وهو اذا تاملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التأويله بالمؤنث فاوجه به الكرماني ما في بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء في خمس من انه لتاويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص اذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بان الامثال حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه

*(فصل) * (قوله ليطابق العدد المعدود لفظا) قال الدنوشري هذا غير ظاهر اذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتاء فيأتي بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح في مسئلتين الاولى الخ هذا معلوم سبق في قوله وقد يخفض باضافة العدد اليه وقوله والثانية في لفظ واحد لو حذف لفظة في صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فانه لاشك في أن مائة اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا وقليلا فيقيد بذلك قوله فيما ان أضافة العدد الى اسم الجمع قليلة فليتامل (قوله فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) فيه ان قرأله بناء قلة ليس بشاذ وهو اقرأ كما سياتي في باب جمع التكسير أن افعل يطرد في فعل بفتح الفاء اذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لايخفى الضمير المستتر في كان على اسمها عائد على اقراء لا على قرء أي كان اقراء قياسا لا شاذا ولم يقل نعم ان جعل اقراء الخ لانه يصدد الكلام على استعمال قروء في الآية الذي هو بناء كثرة لان مفرده وان كان له بناء قلة الا أنه شاذ فكأنه قال انما تكون الآية من ذلك ان كان قرء في الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسي (قوله فاخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

قالوا ثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و(أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظرا الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

*(فصل العدد الذي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) * وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (نحو ثلاثة أفلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة احمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخالف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) في مسئلتين احداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضرورة قوله) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفي بها) * ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوم ماتها ثلثمائة وهو مما يفيده الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فان سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل ولكنه (في التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احداهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير آية على آي جائز لكنه ليس بفاش وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما سياتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثاني) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فان اشسا عا) وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي

(قوله لانه يقتضى الخ) قال الدنوشرى بيانه ان كل واحد منها ثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاجرى الخ) قال الدنوشرى يريد أن الاسم لاينصب بعده على التمييز حتى يتم بثنوين أونون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدنوشرى أى بحذف يائه الاولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله وهو التسعة فما دونها) قال الدنوشرى والظاهر انه لايؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين ومابعدها فتقول نيف وعشرون رجلا عندى (قوله الا أنك تاتى باحد واحدى) لاتستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشرى كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع ألفاظ النيف فقط وأما العقد فسياتى فى كلام المصنف انه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لايخفى ان البناء على الفتح يستلزم ان البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع ان أصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب كالمنادى والاسم (قوله فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها) أى وصدر الكلمة ليس محلا للاعراب لان محله

تمييز مفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين) حمزة والكسائى (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير اللعشرات والعشرة تعشير الآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من ثلثمائة وردبان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا فى كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لالازمة ولايكون سنين تمييزا لانه يقتضى انهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزارى

(اذا عاش الفتى مائتين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن مابين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل فى جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

* (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) * بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الالوف (وحكمت لها) أى للكلمة الاولى وهى النيف (فى التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (ما دون ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا انك تاتى باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الاصح كاشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الاصل فى أحد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه فى احدى وأتوا باحد واحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الافراد خوف الالتباس بالصفة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الا اثنين واثنتين فتعربهما) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع مابعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع

الآخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ماحى به فى الآخر لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على مابين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الالفية والفاكهى (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الآتى لما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من ان التنوين انما يكون فى الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادى فى الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية فى الرتبة الثانية والمتقدم لايقال انه حال محل المتاخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لان الاضافة تمنع من

العقد كسائر أخواتهما وردبانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة فى الواحد ولهذا قالوا الايدين لهالك (والاثمانى فلك فتح الياء) لانها مفتوحة فى ثمانية قاله السهيلى فى الروض (و) لك (اسكانها) كما فى معديكرب (ويقل حذفهامع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياعبادى فاتقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أى النون لانها لما كانت تضم فى الآخر اذا كان الآخر النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فى ثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها الى القياس فى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردهامع التاء مع المذكر وتؤنثهامع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بنى واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت فى البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت) العشرة مختومة بالتاء سكنت) أنت (شينها فى لغة الحجازيين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها فى لغة) أكثر بنى (تميم) تشبيها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الاقلون من بنى تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احدعشر احترازا من توالى المتحركات قاله فى المفصل (وقد تبين مما ذكرنا انك تقول) عندى (احدعشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أى النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين فى احدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين وفى اثنتا عشرة امالان التاء بدل من الياء وليست للتانيث أولانها زائدة للالحاق باصبعان وامالان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبنى غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندى من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا فى اسم الفاعل خامس عشر فى المذكر وخامسة عشرة فى المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا فى الباقى فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندى (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الاول) وتانيث الجزء الثانى والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله * وأحد اذكر وصله بعشر * الابيات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر فى التذكير والتسع عشرة فى التانيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندى (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار فى التذكير والتانيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا) أمما (فاسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتى عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما (ولو كان اسباطا تمييزا) عن اثنتى عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لان السبط) واحد الاسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) فى شرح الكافية (انه) لاحذف وان اسباطا (تمييز وان ذكر أحمار جع حكم التانيث) فى

جواب عما يقال لم لا أجرى الجزآن مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لهما (قوله اما بناؤهما مع اثنين الخ) قال الدنوشرى سبق منه انه علله بقوله وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف فلو أخر ما قدمه الى هنا وأضافه الى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤهما مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ماذكره هنالك الى هنا كان حسنا أيضا فليتامل كلامه فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه حال تاليفه لم يكن خالى البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد ابن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه فى الكتب المشهورة وانما نسبت هذه القراءة فى المحتسب للاعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) توزع فى ذلك فان يزيد لم يقرأ (قوله وانما جمعوا بين تانيثين الخ) قضيته ان ألف احدى للتانيث وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت أحد وعشرين نونت

اسباطا لكونه وصف بما جمع أمة (كما رجحه) أى التأنيث فى شخوص (ذكر كاعبان ومعصر فى قوله) فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)
وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجع تأنيثه وماذكره الناظم فى الآية مخالف لقوله فى شرح التسهيل ان أسباطا بدل لا تمييز اه والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباط لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعت لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأما نعت لاسباطا وأنث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى فى دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخريج أبى حيان على ان بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوى بينهما

* (فصل ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب فى آخر) الجزء (الثانى) بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح (كما فى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيدو رأيت أحد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح أحد فى الجميع ورفع عشر فى الاول ونصبه فى الثانى وجره فى الثالث والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه فى هذه اللغة (هى لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى أصلها من الاعراب ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك اه وقد يفرق بين ما بناؤه اصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثانى) فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثانى بالاضافة (كما فى عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من أبى فقعس الاسدى وابن الهيثم العقيلى (ما فعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (وأجازوا أيضا هذا الوجه) وهو اعراب المتضايفين (دون اضافته) الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشرو رأيت خمسة عشرو مررت بخمسة عشر بجر عشر فى الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نقيع بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتنوين

من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل زلة القدم
* (فصل) * (قوله الى مستحق المعدود) قال الدنوشرى لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو وهذه اشارة الى جماعة لهم يزيد تعلق وليس ما لكلهم ولا مستحقاتهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال ما معنى الاستغناء مع ان اضافته الى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما ان الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب (قوله ترد الاسماء الى أصلها الخ) بدليل ما لا ينصرف والاسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) نرد عليه ان أى شرطية أو استفهامية بناؤها أصلى وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم للشبه الصورى وقد يقال انه لا تعارض كما

صرح به الشهاب القاسمى فى الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه فى حواشى الالفية فى باب المعرب والمبنى (قوله وهو نقيع) قال الدنوشرى هذا محكى بقيل فى شرح الشواهد للعينى وقال قبله رجز لم يدر اجزه

مجرورة باضافة ثمانى اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح

* (فصل * ويجوز أن تصوغ) أى تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب) من اللازم (قاعد) الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اه وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (فالمادون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فقيل) فى المذكر (واحد و) فى المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك فى اسم الفاعل المذكور) وهو ثانى وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبيانى

نوهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهنى علامات لمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع * الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه * (فتقول خامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة) أى واحد من خمسة لا زائد عليها (ويجب حينئذ اضافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين) فثانى حال من الهاء فى أخرجه واثنين مضاف اليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائى وثعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثانى) وهو الاصل (ونصبه اياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) جر زيد ونصبه (وزعم الناظم) فى التسهيل (ان ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعلله فى شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقل ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال بثانى اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثلث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيث الاثنين ولا يتوقف فى ذلك الاظاهرى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى فى وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كلفه الله لاجل عنائه وشقوته بمشاق حب بنت ثمانى عشرة فى حجته

* (فصل * (قوله فاعل قال الدنوشرى لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل

(قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أصله فانه مصوغ من العدد حقيقة

(قوله وفى الصحاح الخ) قال الدنوشرى الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وكذلك فى الجميع الاربعة القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لاجل حرف الحلق قاله المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ اضافته) قال الدنوشرى هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافى والغرض منع النصب فقط الآتى عن الاخفش (قوله واثنين مضاف اليهما) قال الدنوشرى لو قال اليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما يأتى

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) أى الا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أى حين اذا كان بمعنى مصير (اضافته) الى مادونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفى أو استفهام أو ذى خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (فى جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثانان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو الكسائى (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثانى واحد وحكى الجوهرى ثانان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أى فصيرتهم ثلاثين أثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أى فصيرتهم تسعين أتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذ تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فآلفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع فى شرح موجز ابن السراج لابى الحسن بن الاهوازى كان القوم عشرة فخدعشتهم الى تسعشتهم وهم محدعشون وأنا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادى عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع فى البواقى تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما) وهى الواو (الى موطن لامهما) وهى الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أى الواو (ياء) لان الواو اذا تطرفت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التانيث فى حكم الانفصال الا أنك تعل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء (فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عاكف (وحادية) باثبات الياء ووزنها عاكفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائى عن بعض العرب احد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب * الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أى مع العشرة (ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكر ولك فى هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل ان تأتى باربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثانى العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثانى) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها * الوجه (الثانى) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب (الاول استغناء به فى) التركيب (الثانى وتعرب) الجزء (الاول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثانى) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال فى ثانى اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة فى مثالنا (من) التركيب (الثانى ولك

(قوله فتقول حادى عشر بتذكيرهما) أى ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتى فى الوجه الخامس

(قوله وهو الوصف الخ) عشر الخ) يجاب بمنع ان معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتامل (قوله بفتحهما) أنت خبير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتي فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزأين واعراب الاول وبناء الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما بناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قاله ابن السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان أعربا أو الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما أوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب الشهاب السنباطي هنا ما نوهم ان بيان الالباس بما قلناه غير مذكور في الكتب المشهورة فقال أقول هذا أي قول الشارح ويزول الالباس الجزأين

في هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجري الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر (وتجر الثاني) وهو العقد (بالاضافة) دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء (الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبني) الجزء (الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائي و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و(قدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله) لنية المقدر ونظيره لاحول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ) أي حين اذ بنيا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء (الاول) فانه يدل عن ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني (بل ذكر امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكرا) أي الناظم وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي أجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين اه وعبارة الناظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله

* وشاع لا ستغنا بحادي عشرا * معناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة خمسة أوجه الاول الاتيان باربعة ألفاظ واليه يشير قول الناظم فحيث بتركيبين وهو قليل لاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول الناظم

* أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (ان تستعمله معها) أي مع العشرة (لافادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتي أيضا باربعة ألفاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه أو اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول) فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) الحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثاني) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

باعراب الاول ناشئ من ظنه أن المراد بالالباس الالباس بما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى بعض اذ يحتمل أن رابع عشر ماخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الالباس المذكور بالاعراب فليتامل ثم ان بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فرآه نقل ماذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة *(هذا باب كنايات العدد)*

(قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لان كلا منهما

الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس باعراب الاول كما ذكره في الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين (فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حادوعشرون وحاديةوعشرون وكذا الباقي والى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع *(هذا باب كنايات العدد وهي ثلاثة كم وكأي وكذا)*

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى أي عدد) قليلا أو كثيرا ويستعمل لمن يسال عن كمية الشئ (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أو في الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل في البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فكل منهما له صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان في خمسة أمور أيضا أحدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين (نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم ثوبك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي (و) الثالث انه (يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم اليه وردبان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف (وتميز الخبرية بمجرور) باضافتها اليه حملا لكم على ماهي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثيرة دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في

عدد مجهول فاحتاج الى التمييز قال الرضي ؛ الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعددهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدم علمهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقاني تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس انه لا يدرى انه من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار انه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها (قوله يستحق الوضع) قال الدنوشري ظاهره ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعة له كما يأتي في كلام الشارح في قوله بجامع التكثير (قوله أو في الوضع على حرفين) أي بناء على انه لا يشترط كون

الثاني حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبي خلافه (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقاني قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ماذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه أنهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا وبكونه واجبا صرح في المغني

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفردا ومجموع) لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والافراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك أشار الناظم بقوله * واستعملنها مخبرا كعشرة * أو مائة (و) الامر (الثاني ان الخبرية تختص بـ) لزمن (الماضي كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سامل كهم كما لا يجوز رب غلمان سامل كهم) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبدا تشتريه) لان الاستفهام لتعيين المجهول (و) الامر (الثالث) مما تختص به الخبرية (ان المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر (و) الامر (الرابع انه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه اليه التصديق والتكذيب) لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك (و) الامر (الخامس) مما تختص به الخبرية (ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقتران بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون * (تنبيه * يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري

بجر عمة وخالة على ان كم خبرية ونصبهما فقيل ان تمييز نصب تمييز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهكمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته (وعليهما) أي الجر والنصب (فهي) أي كم (مبتدأ و) جملة (قد حلبت خبره) افرد الضمير حملا على لفظ كم و(التاء) في حلبت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبقدعاء محذوف تقديره اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالقدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى (و) قد (حلبت خبر للعمة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف والاقيل قد حلبتا) لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حلبت) على هذا (للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والقدعاء بسكون الدال المهملة من القدع بفتح القاف والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأي أبي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على على كره مني لان

يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لامكان التأويل (قوله بجر عمة وخاله) على هذا الفتحة في فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعاء بالرفع كما لا يخفى لان فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الامر انه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانه لا ينصرف (قوله فقيل ان تمييزها الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وافرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف الى ان قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح ان يكون قد حلبت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حلبت للوحدة وحاصل ما أشار اليه المصنف في الجواب منع ان التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح الى جواب آخر حاصله تسليم ان التاء للوحدة والافراد نظرا الى لفظ على كم فتأمل (قوله والاقيل قد حلبتا) قال الدنوشري فيه نظر اذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والافراد على تأويله بكل منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

(قوله وأما كأى) *(فائدة)* فى كأى خمس لغات قال ابن مالك فى الكافية الشافية وفى كأى قيل كائن وكئن * وهكذا كأين وكيئن فاستبن وقال فى شرحها أصلها كأى وهى أشهرها وبها قرأ السبعة الا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الاعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة فى وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ للغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشرى كان وجهه ان كأى نونه تنوين ٢٨١ فى الاصل فنعت من الاضافة

على يستعمل فى الضرر كما ان اللام تستعمل فى النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأى فبمنزلة كم الخبرية) فى خمسة أمور (فى افادة التكثير) وفى الابهام (وفى لزوم التصدير) وفى البناء (وفى انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأى من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأى (كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكأى * آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من ألم يألم اذا وجع منصوب على التمييز لكأى واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأى يخالف كم فى أمور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما أجازا بكأى تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأى فى أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تخالفها فى ثلاثة أمور أحدها انه (يجب فى تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الاضافة فابقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا فى غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجى يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفى على البدل من ذا (و) الثانى انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد يؤسك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والى كأى وكذا أشار الناظم بقوله

كم كأى وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من نصب

(هذا باب الحكاية)

وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهى ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال انى عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الآية قل ان ربى يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على

نظر اللاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشرى كون خبر كأى لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولى

بين لنا يا عالما
غدا اماما مار حله
مبتدأ ذا خبر
غدا وواما جمله

والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الرزينى ويمكن ان يكون أيضا فى أسماء الشرط اذا وقعت مبتدآت تأمل اه وأقول قد يجب كون الخبر جملة فى غير ما ذكر كما فى خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك فى باب المبتدا والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقانى وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه قال شيخنا الامام شحاذة الحلبى يمكن ان يكون معناه ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر

تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله كم كأى الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضى انه يجوز فى تمييز كذا الجر بمن لانه جعل الوجهين لكل من كأى وكذا والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب *(هذا باب الحكاية)* (قوله وتختص بالعلم) فى الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص باى ومن فى الاختصاص بهما نظر فقد روى انه لما أنشد كعب قنواء فى حرتيها البيت قال النبى صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها وفيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربى يقذف بالحق) فى صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الا ايراد المذكور فى التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

(قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده بيلال بن أبي بردة القاضي وصفة غيثا محذوفة أي مريعا نافعا فقلت لناقتي لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول أبي عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن ان يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فاختار الخ والا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي وقول الشارح وعندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل للمختار المحققين وتأييده الاول واضح والثاني فيه نظر ظاهر لانه ينافي الغرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيا ومما ذا حكي قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه محكي وقد يجاب بانه محكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف واختلف لا يعلم حتى يحكي ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريد التعيين الحاكي أيا فتحكي ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتأمل (قوله الظريفين) قال الدنوشري لو قال بدله ظريفين كان أولى اه أي ليطابق الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المغرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي اذا استثنيت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى أن الاستفهام اذا كان استثباتا لم

ترتيب اللفظ (ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة بعين المعنى) في حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن والثلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاءني زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاءني زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشي رد على من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة

سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو وكما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندي انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام فان كان المسؤل عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظ أي وفي لفظ من ما ثبت للمسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة (وأيين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وايين) بالجمع في حكاية بنين (وايات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما أيين مع انهما ليستا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فانك تقول في حكاية الاول أيين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

يكن له الصدر وماذكره ابن عصفور من انه لابد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والا لزم اضمار الجار وابقاء عمله (قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال والحروف كان أحسن ولم يصحح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السنباطي ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادي ومقتضى قول الشارح الآتي والكوفيون يجيزونهما انه يجوز ان يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على ان أيا فاعل به أو مبتدا والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل هو للتاسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدا والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن منصوب) قال السنباطي هذا قسيم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع

فهو على القول بان الحركات اعراب

واختلف في الحركات اللاحقة لاى فقيل حركات حكاية واى بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو وقام رجل فقيل أي فأي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك انما ذكرت اياقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فان سالت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متاخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول أيا رأيت وباى مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة (الا ان بينهما فرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عامة في السؤال فيسئل بها عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو أتانا أو أتانين أو حمرا أو أتنا (ومن خاصة بالسؤال عن العاقل) الفرق (الثاني ان الحكاية في أي عامة في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيان بالوقف) والاسكان (أو أيان ياهذا) بالوصل (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان وصلت قلت من ياهذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو تابط شرا

(أتواناري فقلت منون انتم) * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

والقياس من انتم (فنادر في الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو ومنا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاى مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كاى وحكى الكوفيون

فقول الشارح والحركة للحكاية بخلاف فرض المسئلة وان كان الكلام صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير ان يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على انها للحكاية وأي في موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال الثلاثة ولا خلاف فيه عندهم اه وأقول لم ينقل المصنف في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فان نصب أي بفعل مضمر يجوز اظهاره واذا ظهر لم يجب تاخيره مع أي ومن وما لانهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت مني لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باى ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متاخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال باى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي انه لا يحكى بها ما في النكرة المجرورة الا بدون الجار اذ الابتداء معه مشكل فليتامل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطي اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تاكيدا فمشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتي النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال الدنوشري ضمير المثنى في قوله منعهما عائد الى كونها مبتدا والى كونها معمولة لمحذوف متاخر (قوله أتواناري الخ) وقبل هذا البيت

وناركد حضأت بعيدوهن * بدارلا أريد بها مقاما سوى تحليل راحاتي وعيني * أكالئها مخافة أن تناما

وبعده

فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الانس الطعاما

ان منهم من يقول منو أنت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من مناومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما انه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أتا حكي فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أتاو) في حكاية المنصوب (أتا) في حكاية المجرور (أتي ويجب في من الاشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منوو) لمن قال رأيت رجلا (مناو) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو في الجميع وفي النصب مناو في الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وأنهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا مناو مني ورده أبو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة الثلاثة وهم انها غيرها الفرق (الرابع ان ما قبل تاء التانيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من) اذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في أية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني واذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومناو كذلك ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا ليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منعا واضحا بل هو سهو لان قوله أتوا ناري بعد ذلك اخبار بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى (قوله نشأت من حركات الاشباع) لو قال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية

المسؤل عنه نكرة فقال (وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة (وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيدا بالخفض لمن قال مررت بزيد) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيدا لمن قال جاءني زيد فرفع ما بعد من على اللغتين بخلاف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيد لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل العاطف) الداخل على من (وفي نحو ومن غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو ومن شد قم لانتفاء العقل (وفي نحو ومن زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو ومن زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكي بها أي زيدا وأي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا بما طالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكيه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن

(هذا باب التانيث)

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و (لما كان التانيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص بالاسماء كقائمة) وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال) الماضية (كقامت) ونعمت (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي الالف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التانيث (و) الالفان المقصورة والممدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى

(هذا باب التانيث)

(قوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضيت به * والحرب يكفيك في أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث مما يذكر ويؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقيل التانيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزدوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء مزدوجا فالغالب عليه التانيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخرا الا أنفا وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعراوية يوهم التنافي ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأنشد ولو كفى اليمين تقيلك خوفا * لافردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع الى التانيث فقال تقيلك وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت ٢٨٦ من رأس القضيب وليست بفائق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد انها موفاة هذا العدد عيني * (فصل) * (قوله وفي الصفات الخ) قال الدنوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الابان يكون كاف كحائض اسما فليتامل انتهى وأقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الاسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث (بمعنى) وعند سيبويه أنه مؤول بانسان أو شئ حائض كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملقمة ثديها للصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تفظيع شأن الزلزلة وهي أدخل فيها وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكلبة مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لان ماذكروه مجوز لا موجب لانهم يقولون الاتيان بالتاء في صورة الاستغناء على الاصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناه على حملت فهي حاملة وأنشد لعمرو بن حسان

تمخضت المنون له بيوم * أتى ولكل حاملة تمام

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التانيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث (و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (و بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه (و بثبوتها) أي التاء (في تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) بثبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية

أرمي عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبع)

فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وفي أسام قدروا التا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير

* (فصل * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في أحد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء

فاذا حملت شيأ على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) اشارة للرد على الامام ابن جني حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوا كما قيل نهوّ وردبان نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة أو للنسب كطالق اه وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان قضيته ان فعيلا اذا كان للمبالغة محوّلا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدي جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغوّ كما قيل فلان نهوّ عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ وادغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور قوله لانه للمبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بمفعول كما في ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي انما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الاردبيلي ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هي (للمبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كما في عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء) فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيأ الا أيقنه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته

معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والا لو الخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الاصوب ان يقول على عدو فليتامل (قوله جوازا) قال السنباطي يقيد بظاهره ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوق التاء انما هو على وجه الندور في اسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(قوله والزنديق هو الذى لا ينتحل الخ) فى لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعى اختلف فى حقيقته ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المذهب ان المشهور فيه انه الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا فى رسالة الزنديق عن ٢٨٨ العلامة فى شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه فى لسان العرب يطلق على من ينفى البارئ وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثانى كما هو الظاهر من كلام الجوهرى ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان أظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهرى وان كان مع اعترافه بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو فى الزنديق الاسلامى والا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فانه من مال عن المنهج المستقيم الى أى جهة من جهات الكفر قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون فى آياتنا يقال ألحد الحافر وتحد اذا مال عن الاستقامة فحفر فى شق فاستعير للانحراف فى تاويل آيات القرآن عن جهة الصحة وأعظمها والاستقامة انتهى ولم يصب فى تقييد المستعار له بقوله فى آيات القرآن فانها فى الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها فى آيات الله والا لما احتيج الى قوله فى آياتنا ولهذا بان الفرق بين الملحد والزنديق والدهرى والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهرى كما ظن صاحب المغرب *(فصل)*

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء فى هذين الوزنين ما تقدم فى الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله

ولا تلى فارقة فعولا الابيات الثلاثة (وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذى لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أى لفصل الجنس من واحده (فى جباة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها هاء همزة ضرب من الكمأة أحمر (وكماة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهى التى تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح (خامسة) مخرج لسيارة ومبارة فانهما جمعا سيار ومبار لا من أسماء الاجناس لعلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق قليلا نحو لابنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تاتى التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء فى غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتاتى عوضا من عين كاقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم فى الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء فى محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كاشعثى واشاعثة) وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الباقى (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جىء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله فى شرح الكافية والزنديق هو الذى لا ينتحل دينا وقيل هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تاتى التاء (للتعريب) بالعين المهملة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء فى جمعه ليدل على ان أصله أعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمى فان خالفت بين ألفاظه فقد عربته والا فلا (و) تاتى التاء (للمبالغة) فى الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية فى ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتاكيدها) أى المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة (و) تاتى التاء (لتاكيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز وثان فكان يكفى أن يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث

(فصل لكل واحد من ألفى التانيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تتعرض لها فى هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) فى الاستعمال وتقدم فى باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثانى كاربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواء

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبى اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقى وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلى فى الاسم موجود نحو دفلى وليس فى الصفات والبصريون يختارون الفتح فى أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعلى أكثر فى الكلام من فعلى بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه أكاسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصريين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه فى الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعلى من وجه لانهم يقولون أديم مارطى اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت وبه يعلم ما فى عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه فى الصحاح ان قولهم مارطى يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أرطى أفعل والالف فى آخره منقلبة عن ياء ومرطى كمرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتامل (قوله ولا ثالث لهما فى الجموع) فى القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشرى وما الناجمع بوزن فعلى بكسر فاء غير ظربى حجلى وهذا القول عندى اسما * (وقال فى القاموس) * هذان اسما جمع * قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المراد ولم يجئ الا مصدرا واذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

وأعظمها الموت (وأدمى وشعبى) بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) * ألؤما لا أبالك واغترابا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) فى لسان العرب (ويرد عليه أرنى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجبن به اللبن وجنفى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لاعظم والمراد به كبار النمل اللاتى يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله القالى ورحبى بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو على الفارسى هى مقصورة حكاه عنه ابن جنى فى القد (وقد تبين) من عدم اشتهار ما ذكر (ان عدم الناظم لفعلى فى الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادى انها شاذة الوزن (الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى اسما كان كبهمى) بالموحدة اسما للنبت قاله الجوهرى يقال أبهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لامذكرها (كحبلى) أو (و) مالها مذكر نحو (طولى) أنثى الاطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اسما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففى ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم مأروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه فى الصحاح والعلقى نبت الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو انثيين (وفى الصحاح ان ألف حبارى ليست للتانيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان ألفه للتانيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضرب من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التانيث (أو جمعا وذلك) شيآن (نجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمعا للظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما فى الجموع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن (التاسع فعيلى بكسر أوله وثانيه مشددا نحو حشيشى) بحاء مهملة وشاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه (وخليفى) بالخاء

المعجمة والفاء الخلافة وفى الاثر عن عمر رضى الله عنه لولا الخليفى لاذنت (وحكى الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمدوهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به فى التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه كـكفرى) بالفاء والراء وفى القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء الطلع) أى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره أى يستره ويغطيه والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة فى الاول وباء موحدة فى الثانى وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادى عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا فى خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) الوزن (الثانى عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين (لنبتين وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر * تنبيه * نحو جنفى) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليفى) مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها فى أوزان الممدودة فالاول كما فى (حمراء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها فى أول رعدتها كما فى القاموس زيادة على الصحاح (و) الثانى كما فى (خضراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخراء الرجل الفخر (و) الثالث كما فى (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء أمورك أى ببواطنها (ومشهور اوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (أو جمعا فى المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفى القاموس انها أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفى الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثانى والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم يوم الاربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفى تحشية التسهيل نخطئ مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عود الخيمة وبضمهما موضع (و) الوزن (الخامس فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (للمكان و) الوزن (السادس فعلاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصادين مهملتين اسما (للقصاص ه) الوزن (السابع فعلاء بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء فصاد مهملة لنوع من العقود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الارض أليته لوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى أبو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأرة بداه أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا ناثباء ونافقاء * الوزن (العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادى عشر مفعولاء كشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر * الوزن (الثانى عشر فعالاء بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدرى أى البراساء هو)

ليس مضافا للمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافى ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع فليتامل (قوله أو مصدرا الخ) قال الدنوشرى لو أدخله فى قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل فى قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع فى المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله غائباء) ذكر جداله فى باب جموع التكسير رهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع و بينها فراجعه

(قوله فعلاء بفتحتين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا اجنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لمعاوية بن عامر قال الشاعر رحلت اليك من جنفاء حتى * انخت فناء بيتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره بالفاء وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة الثاداء بمعنى الامة يقال ثأداء أو دأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك الا حرف واحد وهو الدأثاء يعني في الصفات اه وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتامله وأنصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه ان فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تام قال في الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال في القاموس في مادة جنف وكجمزى وارطى ويمدان وكحمراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة دأث والدأثاء الامة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لان فعلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وانما جاء حرفان في الاسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج الى مزيد تحرير فليتامل

أي الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شئ معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء القتال أي في معظمه وشدته قال بشر بن أبي حازم

ولا ينجي من الغمرات الا * براكاء القتال أو الفرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثاء غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له الا دأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للامة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناظم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي المحكم) لابن سيده (ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ساعمل من القز وقيل برد فيه خلوط صفر وأيضا نبت وأيضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف

فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

(هذا باب المقصور والممدود) (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود الآتي كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ (قوله وبطر بطرا) تمم به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة

مطردلان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة و (المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفى الصحاح فى فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشئ بالكسر أى أولع به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا * غراء ومدتها مدامع نهل)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوه نظر لان أبا عبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيئين غراء أى واليت) بينهما (ثم أنشده) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبى عبيدة (هذا فالمد قياسى كما سيأتى لان غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهرى (أسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى متلئة ولا يبعد عندى أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهرى بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهرى فلم يتواردا على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاى المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة * (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعى ومقتفى من الخماسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن * القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالالف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو لفعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاء و) الثانى نحو (ارتأى ارتآء) قال الجوهرى ارتأى افتعل من الرأى والتدبير اه والاصل ارتاى ارتاءا قلبت الياء فى الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قلبت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) أى نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من افتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استفعل (ومنها ان يكون مفرد الافعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول (نحو كساء وأكسية و) الثانى نحو (رداء وأردية) والاصل كساو ورداى (فان نظيره) من الصحيح (حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أى من أجل ان أفعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الاخفش أرجية)

(قوله غارت الخ) قال العينى وغارت من غار الغيث الارض يغيرها أى سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت فى الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية اه ولو قال بمعنى غرية كان أولى لان الوصف غرو ينظر معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبى عبيدة الحاكى له عمن تقدم غاريت بين الشيئين الخ فان الاول يقتضى انه بمعنى الموالاة والثانى يقتضى انه من غرى بالشئ أى أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لان الجوهرى مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

جمع رحى من اليائى (وأقفية) جمع قفى من الواوى (من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمى

(فى ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فاندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده انه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران ياخذ فى الراس (والزكام) بضم الزاى * القسم (الثالث ان يكون لا نظير له) من الصحيح (فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة تميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا

* (مسئلة * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المد اضطرارا اجمع * عليه * (كقوله

لابد من صنعا وان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لابد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء لان فعلاء تانيث أفعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر

فقلت لو باكرت مشمولة * صفراء كالورس الاشقر

فقصر صفراء للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيغنينى الذى أغناك عنى * (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فمد غنى للضرورة مع انه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد وافقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى) هذا (البيت مصدر الغانيت) لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لا مصدر الغنيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف) والى الخلاف فى ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلاف يقع *

*(هذا باب كيفية التثنية) * (قوله والقاضية) صدق خد المنقوص عليه نظر الان تاء التانيث لمارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها لاجلها لا ينافى كون التاء ساكنة اصالة (قوله متى ما تلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة بن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا وبرجوجواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطير الشئ اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها اثنية فى المعنى لان كل الية لها رانفة من قبيل فقد صغت قلوبكما أو للاليتين أو عائد على المخاطب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن أو عائد الى الروانف بمعنى تستطارن هى أو النصب باضمار فى تاويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء

*(هذا باب كيفية التثنية) *

وهى جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و(الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة والثانى المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها ساكن (كظبى ودلو والثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (فى التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنترة

متى ما تلقنى فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية (وقيل) اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصى) المذكرين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذ فى) تثنية (حمى) بكسر الحاء المهملة (حموان بالواو) حكاه الفراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ وهى المجهولة الاصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت فى تثنيتها متيان) اما قلب الالف فى الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء فى المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف فى الاسم محمول عليه فى الفعل وأنت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الالف الى

وهو من المصادر التى لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح * فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واوا * قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا قضو الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتامل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل للاصلية وهى التى فى حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل وهى التى فى اسم لا يعلم أصله نحو ذو اللهو اذ لا يمكن ان تكون الالف فى الاسماء أصلية بل هى اما منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لا يعلم عين المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهى المجهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الا سيما وليس فى أمثلة الموضح ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما العله هو الحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على المجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على ان الجامد اذا سمى به صار متصرفا فان كان على حرفين لحن وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الاصل محذوف الآخر ولذلك يرد فى التصريف والتكسير ونحوهما وان كان فى آخره ألف كمتى صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسبما يعطيه الدليل فالاصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معها فالجواب الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واوا مع عدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياء أغلب على اللامات لانه ليس شئ من بنات الياء تلزم ألفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لزموا فيه عدم الامالة (قوله وحياء) قال الدنوشري هو بالمد تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساه وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشري وعكس الواحدي ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اه من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني وحقيقته أي الحياء خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من أفراده مطلق الحياء الذي عرفه بما سبق فان الرؤية ليست من الاخلاق

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

آخر مقصور يثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا

كذا الذي اليا أصله نحو القفى * والجامد الذي أميل كمتى

(و) النوع (الثاني) من نوعي المقصور (ما يجب قلب ألفه واوا وذلك في مسئلتين احداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر

وقد أعددت للعذال عندي * عصا في رأسها منوا حديد

وشذ قولهم في) تثنية (رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ (ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم تثنيتهما لدوان واذوان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

في غير ذا تقلب واوا الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهما (قراآن ووضاآن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك أشار الناظم بقوله وغير مذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضئ الوجه) ماخوذان من قرأ وضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من ألف التانيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود أن يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله * وما كصحراء بواو ثنيا * (وزعم السيرافي انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا ألف فتقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشواآن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشد) عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله في القاموس (بحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وماشذ على نقل قصر * النوع (الثالث ما يترجح فيه التصحيح) وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياي) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة وانما يرجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

فليتأمل ذلك * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) * (قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شئ نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى واذا وحروه (قوله والاصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الاصل القاضيين الاولى ياء المنقوص والثانية ياء الاعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هنالك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الاعجمي غير مشتق وقول مكي انه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف

و ردا بن السراج هذا كله وقال من اشتق شيأ من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج لسيبويه بان زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الالف آخرا ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتانيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعال في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للالحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما الموسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشئ أصلحته والاصل مؤسى بالهمزة فابدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت وهذا أشهر ولا أصل لواوه على هذا في الهمزة والمشهور تانيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم الا اذا ثبت فعللا فيصرف في النكرة والله أعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أو سرياني وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

الاعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بابدال الواو ياء النوع (الرابع مايترجح فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ماهمزته بدل من حرف الالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال أبو النجم يمر في الحلق على علبائه (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر وينتشر يعالج بالريق (أصلهما علباى وقوباى بياء زائدة فيهما التحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى اليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الانف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها أثر ألف زائدة فعلياء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها الهمزة بها همزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي ان الارجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سيبويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال الناظم * ونحو علياء كساء وحيا * بواو وهمز ترجيح

* (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين) *

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حد المثنى) أي على طريقة المثنى (لانه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثنى أعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي مما ياؤه أصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه أشار الناظم بقوله

واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا

* والفتح أبق مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فاجازوا في

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غيرها والنسبة اليه عيسوى بقلب الالف واوا وان شئت حذفتها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لاتوفى بالمقصود الا بعناية وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الالحاق) الموافق لما سبق ٢٩٧ فى عبارة المصنف وللواقع ان يقول من حرف الالحاق لان الهمزة فى علباء بدل من ياء والاصل علباى لا من الالف

جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفى التنزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياآهما المبدلتان من واو وفى الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ماقبلهما فقلبا ألفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) فى جمعه جمع المذكر السالم (حكمه فى التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف الالحاق أو بدل من أصل (فتقول فى) جمع (وضاء) وقراء وصفين لمذكر (وضاؤون) وقراؤون (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (فى) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لان همزته بدل من ألف التأنيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لاتجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (فى نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها فى علباء للالحاق بقرطاس وفى كساء بدل من أصل وفى الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم فى هذا الجمع) المؤنث السالم (ما سلم فى التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول فى جمع هند) علما المؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول فى تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شئ منهما (الا ماختم بتاء التأنيث فان تاءه تحذف فى الجمع) بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتى تانيث (وتسلم فى التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول فى جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمتات لما مر (و) تقول (فى تثنيتها مسلمتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير فى التثنية تقول) فى جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول فى تثنيتهما حبليان) بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقوم من وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدى الى اجتماع ثلاث ألفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألفات (واذا كان ماقبل التاء) الدالة على التانيث فى المفرد (حرف علة أجريت عليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخرا فى أصل الوضع) قبل مجىء تاء التانيث (فتقول فى) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون ما بعدها (و) تقول (فى) جمع نحو (مصطفاة وفتاة) بالفاء

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

(قوله الا ماختم بتاء التانيث) أى أو ما أشبهها كتاء بنت وأخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها فى الجمع وأن يقال بنتان وأختان لان التاء فيهما كتاء ملكوت من جهة سكون ماقبلها فى ابن جنى فى سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تانيث لسكون ماقبلها كما نص عليه سيبويه فى باب مالا ينصرف وان وقع له فى موضع آخر تجوز فى اللفظ فقال انه للتانيث ووجه تجوزه انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما الا مع المؤنث صارتا كانهما علامتا تانيث وعلامة التانيث فى بنت وأخت الصيغة أى بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

(٣٨ تصريح نى) لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبه التاء فيهما بتاء التانيث حذفت فى الجمع لكن ردت اللام فى أخوات كنسوات دون بنات لنكتة تظهر بالتامل وسياتى فى باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتى تانيث) هذا يدل على ان التاء فى الجمع للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل فى فتاة ولزيادتها على الثلاث فى مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (فى) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهى الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا الى أصلها لانها ثالثة (و) تقول (فى) جمع (نحو نبأة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكى بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفى اهـ وفيه نظر (نبا آت) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا والمانع من ان ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بنا آت وبناءات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى (و) تقول (فى) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قرا آت بالهمز لاغير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان جمعته بتاء وألف *

فالالف اقلب قلبها فى التثنيه * وتاء ذى التا الزمن تنحيه

*(فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) * اتباعا للفتح فى نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول) فى جمعهما بالالف والتاء (سجدات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجى

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعرابى من بنى عذرة

(وحلت زفرات الضحى فاطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان)

بتسكين الفاء من زفرات فى الموضعين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله * ياعمرو يا ابن لاكرمين نسبا *) بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد ففى الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر اذا خرج نفسه بانين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام فى هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك فى عينه الفتح والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) لحركة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبية) بالزاى والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهى حفرة للاسد فيقال فى جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولامكسورة واللام واو كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما الثقل الواو وبعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذوات بالكسر) فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة (ويمتنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

شبه اجتماع ثلاث ألفات لكان أولى (قوله وفيه نظر) وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك بنا آت وبناوات وكان يقال عليه بنات لاغير

(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذى يراد جمعه كما هو ظاهر فليتامل

(قوله الفتح ولاسكان) ينظر هل الاكثر الاسكان أو الفتح مختص بالعقلاء قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر (قوله على احدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجرو جراو وجمع الجراء أجرية والجرة والجر والصغير من القثاء وفى الحديث أتى النبى صلى الله عليه وسلم بجرز عب اه

زينبات وسعدات لانهما رباعيان لاثلاثيان) * النوع (الثانى) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى النامية الخلق (لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) فى الهاء جمع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلافا لقطرب) * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم (لانهن محركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (نعم يجوز الاسكان) تخفيفا (فى نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تخفيفا (فى المفرد) نحو سمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من اليائى مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلى فى مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتاوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى وبقى من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه فى جميع الباب قاله فى المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهى الابل التى تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ فى القياس لانه) مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلف الناس فى عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هى بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال أكثرهم عير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير أى تذهب وتجىء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للمبرد وهو انه جمع عيرو هو الحمار والثانى لتلميذه أبى اسحق وهو انه جمع عيرو هو الذى فى الكتف أو القدم فقيل له أذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيئين منفصلين فى الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الادغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حرك انفك ادغامه فكان يثقل فتفوت (فائدة الادغام)

* (هذا باب جمع التكسير) *

ويفارقه جمع السلامة فى أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثانى انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد امابزيادة) ليست عوضا من شئ من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير) (قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر اه وأقول كون مراده المذكر متعين لاشبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعرف ما فى كلام الدنوشرى الآتى (قوله ولا يسلم فى التكسير) قال الدنوشرى قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشرى هذا اذا كان جمع مذكر أما اذا كان جمع السلامة لمؤنث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشرى قد يقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا ٣٠٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها

وخمة والوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله كرجل ورجال) في نسخة كرجال ورجل (قوله لان صنوان) كان الاولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للعدود لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما ياتي هذا وجوع القلة كما ذكر أربعة هي جموع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله

بافعل وبافعال وأفعلة
وفعلة يعرف الادنى من العدد

وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزداها أقول ذكر العلامة العلائي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جموع القلة للعشرة فاسد ونهاية الاينافي تصريح أئمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة كما قال أمام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مسامحة ظاهرة فليتامل

(وصنوان) جمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) بجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين بجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم له والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخويه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وافعال كأجمال) بالجيم جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين (كأجرة) جمع جار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب واجيمال وأجيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسياتي) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اه فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وأفئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

(قوله كرجال) فى ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى ان من جموع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وخال وخؤلة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثانى فعلا بفتحتين نحو جمل وجمال وحجر وحجارة قال بعض شارحى كلامه وهذان البناآن أعنى فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التانيث لتاكيد الجمع (قوله أو اعتلتا بالياء) أى سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذفت كما فى يد لان يد افعل والاصل يدى والمنقوص الذى لم يكمل بالهاء ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف فى الحواشى عن المغرب قال لكنه رد ذلك قال ان فعلا المضعف يجمع فى القلة على أفعل كاصكك وفى الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه انه بفتح أوله والذى رأيته فى فصيح ثعلب ان جروا بكسر أوله ذكره فى باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقى وهو ولد كل سبع والجمع أجرو وجراء اه فليتامل اه وأقول هذا عجيب فقد مر قريبا فى كلام الشارح ان جروة بتثليث الجيم وظاهر ان المجرد من تاء التانيث كذلك (قوله وشذ اعين) مثله فى النذو ذقوس وأقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أولا وشذ أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فان قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك فى الشعر قليلا لا ينافى شذوذه سماعا وأما المنافى فوجوده فى غير الشعر لا سيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهى ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ماقبله تنقل حركته اليه فليتامل (قوله والاثر الخ) الاثر فى السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال * هل الا زمن اللائى مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا أو استعمالا تكلا على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما لطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو مالم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفات وهى الصخرة الملساء صفى) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) فى جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهرى وغيره) بل هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى * كارجل والعكس جاء كالصفى

البناء (الاول من أبنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظبى) وأظب (وجرو) وأجرو أصلهما ظبى وأجرو بضم الياء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو فى أجرو ياء وحذفت الياء الاصلية فى اظبى والمنقلبة فى أجرو على حد الحذف فى قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على أفعل (فانه صفة وانما قالوا اعبد) جمع عبد مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو فى الاول والياء فى الثانى (وشذ قياسا) لاسماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور على خلاف

(لكل دهر قد لبست أثوبا) * حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا أو ثيابا (وقال) آخر

(كأنهم أسيف بيض يمانية) * عضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض و يمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العينى وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ أكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه يحفظ فى أفعل ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة فى مفتوح الفاء وثلاثة

(قوله ألف أولياء) قال السنباطي لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمي به أنثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخصص فلا وجه للتقييد ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاد عجز وأعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على سباع

في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الافعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (في نحو) مكان (وشهاب وغراب) وجنين (من المذكر) فخرج بالرباعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود رغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما ايضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في * مد وتانيث وعد الاحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق افعل) السابق (اما لانه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب) وأثواب (أو لانه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل وعمرو عضد و) ثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب وابل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية ألفا واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما افعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو اجمال) جمع جمل بفتح الجاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وازناد) جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الاحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطاة أيضا السرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لافراخ بذي مرخ) * زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه اياه وأراد بالافراخ بالخاء المعجمة

ولم يجمعا على افعال ومثل عنب وأعناب ضلع واضلاع ومعى وامعاء ومثل نمر وأنمار كبد واكباد وفخذ وأفخاذ ووعل وأوعال (قوله نحو جمل) مثل جمل واجمال جبل واجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجاء وأرجاء والرجا الناحية (قوله وحمل) بالحاء المهملة مثل حمل واحمال وبئر وآبار وريح وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الاخفش من جموع التكسير فعيل جمعا للفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر وشيء ابن معطي على انه جمع تكسير فقال ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس (قوله وابل) ومثل ابل وآبار أطل وآطال والاطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل وافقال جند واجناد وخف واخفاف وعود وأعواد وغول وأغوال ومدى ومدى لمكيال وامداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب وأطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى طنب (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أرباع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله الاولاد لهجوه اياه) فيه نظر قال الصغاني في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

دع المكارم لاترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى يريد أنت الآكل اللابس وقال له الامام عمر ياخبيث لاشغلنك عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمة * فاغفر عليك سلام الله ياعمر فرق له عمر رضى الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لاماء ولاشجر مع ان ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكره فى مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس فى جمع فرخ أفرخ أو فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير وأرادما قولك فى أولاد صغار جدالاماء عندهم ولاشجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا أصلحوا خيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأى ورأد وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (الاسم مذكر رباعى بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالالف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول فى جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار واحمرة وغراب وأغربة و رغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه قاله المهايانى ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت فى كثيره نهر وفى قليله أنهر والصواب أنهرة كما فى المحكم لان النهار مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله

فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (فى فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفى اللام أو معتليها فالاول) وهو مضاعف اللام وأراد بضعفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفى الحديث لايؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاى قال الجوهرى هو الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات أبتة وفى جمع زمام أزمة والاصل ابتتة وأزمة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبلهما ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر (والثانى) وهو معتل اللام مكان لامه واوا أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (وانا) بكسر الهمزة الاولى فتقول فى جمعهما على أفعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ماقبلها واليه أشار الناظم بقوله

وألزمه فى فعال أو فعال * مصاحبى تضعيف أو اعلال

ويحفظ أفعلة فى شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهى مصدر وهى السقاء اذا انخرق وسدوسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت ووادوناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ونضيضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعى بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر

الزغب أول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهره فليتامل وان قلنا بحسب الظاهر لان الشعرات الصفر هى أول ما ينبت من الريش الا أن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الاصفر (قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة قذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة وندر غزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة فى لغة من ذكره ومن أنثه قال لسان وألسن واحترز عنه الموضح بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة حوار واحورة وسمع نجد وأنجدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وانما التزم أفعلة فى فعال وفعال المذكورين لئلا يبقى حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قيل ابتت فجمع على افعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى الى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكسوان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل فى عروتى الجوالق وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء وأكسية وسقاء وأسقية ورشاء وأرشية قال الشاعر

اضطراب القوم اضطراب الارشيه (قوله مع انها زائدة) قال الدنوشري مردود في خوان فانه رباعي فهو كحمارة وأحمرة وهو مما يعد عليه الطعام ومثله صوان واصونة ٣٠٤ اهـ وفيه نظر ففي شروح التسهيل ان حوانا بتشديد الواو اسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة

(تنبيه) سمع جارو جيرة وقاع وقيعة وفي التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدة) قال بعضهم مسئلة ولدة القول فيه انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على أخوة في العدد القليل وفي الكثير على فعلان قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان في قوله تعالى اخوانا على سرر وامالدة فصدر في الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا الدون بالواو والنون اهـ (قوله نحو صبي) يدخل فيه على وصفا فيجمع على علية بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس أي من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم ان ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتي في كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لانهما المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الالفية (قوله بضمتين) أي في الاصل أو في الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجي وظنين وعي فقالوا فيها أشحة وأنجية وأظنة وعية مع انها صفات، اما عقاب فقالوا فيه أعقبة مع انه مؤنث وامنجد وهي وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها أرمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فقالوا فيه اعولة مع خلوه من مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وأنحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبنية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه و) لم يطرد في شئ من الابنية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثني) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثني في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثني أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صبي وخصي) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعلة جمعا بنقل يدرى * (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما افعل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلتها) أي لفعلاء (لمانع خلقي نحو أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلى) بمد الهمزة (لكبير الالية) والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم (فان المانع من ألياء) بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء (والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابله افعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلتها) أي لافعل (لمانع خلقي كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاي (لكبيرة العجز) فان المانع من أعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال ألى ولا نساء عجز الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع كما طراده في أحمر وحمراء وساذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة الياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لافعل بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحمر وحمرا * البناء (الثاني) من ابنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

أسئقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الاكف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان باليا جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي محببة الى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صناع ٣٠٥ وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث

لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لاغير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لاجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وادل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لاجل تضعيفها) أي اللام (مع الالف) فلا يقال في جمعهما هال ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذعنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضمتين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر و) صفة نحو (خشن و) في فعيل صفة نحو (نذير و) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة نحو تجيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كمان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد

* بما لم يضاعف في الاعم ذو الالف * البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها والصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (جبة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

و بعضهم جعله مقيسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للمؤنث من الحمير) قال في الصحاح الاتان الحمارة ولا تقل اتانة وفي القاموس الاتان الحمارة والاتانة قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحمارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال

أنثى الحمير سميت أتانا
بغير تاء أو بتا أتانا
والاكثر التصحيح ترك التاء
وجمعه اتن بلا مراء
وآتن وأتن والرابع
يوزن مفعولا وزن شائع
تصغيرها أتين بغير تا
وان تشأ أتينة كذا أتى

(قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا هل صحيح أولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولا انه في

اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها للمطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتامل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب نافقة ونوق فان أصلها نوقة فانقلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة أيضا ناق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصارا وناقا ثم قلبت الواو ياء اتماما للتغيير فوزنه أعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها الا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الجزام الطبيين اه قاله في متعة الاريب والطبيان تثنية طبي على زنة فقل وجذع وهو لذوات الحوافر

والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا للذوات الخف والجمع أطباء اه ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ لو أدخل فيه قرية وبدرة كان حسنا

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

مانوال الغمام يوم ربيع
كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء

(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فانهما ناقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شئ (قوله وفي التسهيل برة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال براباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى ان الابرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه أبلغ من أبرار فانه جمع بر وأبرار جمع بار وبر أبلغ من بار كما ان عدلا أبلغ من عادل اه ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبرلد خوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام بقوله وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له

(في الفعلى) بضم الفاء (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الاكبر والوسطى أنثى الاوسط (والصغرى) أنثى الاصغر (بخلاف حبلى) فانها ليست أنثى أفعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانية صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فهما ناقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كعزة وعزى وفي فعلة الاجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفا ثم حركت لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذو اضطرادا فعله * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو بازي وبزاة ووادي وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل برة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

(قوله وهل هو وفعيل الخ) اقتصر فى المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين من البصريين والثانى للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كيس وكيسى) لايقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فيعل لانا نقول شرط المحمول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جبب تقول فى جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله وديبة) قال الدنوشرى ينظر هل هو بفك الادغام أولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام اه وأقول سياتى فى شروط الادغام انه يمتنع فيما وازن فعل ككال وذكر الشارح ان مثلها ما وازنها بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثير بقلب واوه ياء لاجل الكسرة وقالوا ثورة فى القطعة من الاقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول فى جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر (قوله وقل فى نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفى اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحى اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتى فى كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب ان يقول وندر فى نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر فى نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ما ندر بعضه

بقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتى فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ فى غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفى بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء (السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلك او توجع أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا للمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (و) الهلك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل) لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثانى (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية فى سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير فى فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وفرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق فى شحمة الاذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاى وكوزة (و) مضاعف نحو (دب) ودبية (وقليل فى اسم على زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لمكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا فى نحو ذكر) بفتحتين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعاج ووقفة وخطوة واليه أشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لا ما فعله * والوضع فى فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبى ونحى ومدى فلا يجمع شئ منها على فعلة * البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحى اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول فى جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وحائرة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أى سائل وعفى لاعتلال لامهما (كما ندر) فعل (فى نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهانى ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله

وأبقى رجالا ساده غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال بحضرة الرشيد ان صداد جمع صادة خطأه ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها ٣٠٨ فصيح لا ضعف فيه حيث لا لباس وانه وقع في القرآن المجيد فن بدله بعد ما سمعه فانما اتى

على الذين بدلوا قاعدا الضمير الثالث راجع الى الابصاء وهو والى التبديل أو الى الابصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكمش وكماش وفخل وفخال وذلود ولاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائي العين) احترز بقوله يائي العين من نحو حوض وثوب فانه يقال حياض وثياب وتقلب الواو ياء في الجمع لاجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتي انه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر في الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل المذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التنزيل هؤلاء ضيفي فلا تفضحون وانما ترك على لفظه في جميع الاحوال لكونه مصدرا في الاصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أي صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله وثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة في ثمرة بالفتحات فلا

وفارق باب أحمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيفا أو رمحا زالت عنه الصفة * البناء (العاشر فقال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعال (في) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشباب مائلة * (وقد أراهن عني غير صداد)

قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للابصار لا للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صادا) جمع (صادة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعال (في) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والاصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخداد بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (في) جمع فعل (يائي الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل أذل من يعر (أو) يائي (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع واليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلي اللام ولا مضعفيهما كجمل) وجمال (وجبل) وجبال بالجيم فيهما (ورقبة) ورقاب (وثمرة) وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا له فعال * ما لم يكن في لامه اعتلال

* أو يك مضعفا ومثل فعل * ذا والتا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي أخذا من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحي اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في

تكسر وانما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر الحواشي في سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كمدى) أي بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه ويوجد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

يتكرر مع طبي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويص) قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذاهم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع الا رباب جمع ربي على وزن حبلى وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فريرو هي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ عنه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا في القاموس ورخال جمع رخل كنمر وهو الانثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تحلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثني وهو المحتقر ٣٠٩ من الناس والنذال جمع ندل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا مطمع في حصرها وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي أتت على فعال بالضم بقوله

ما سمعنا كلما غير ثمان ... هي جمع وهي في الوزن فعال

فرباب وفرار وتؤام ... وعراق وعوام ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط ... جمع بسط هكذا فيما يقال

ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه وثناء ونذال ورذال

ورجال بانضمام الراء قلوا

انتهى وله رسالة لطيفة

الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي فعيل وصف فاعل ورد * كذاك في أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاه فعلى) بالالف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وأنثاه فعلانة) بالتاء لا غير بفتوح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبي) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خصان) وخماص (وخصانة) وخماص وفي الحديث تغض وخماصا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا في فعيل وأنثاه اذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا الا على فعال) بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرام وكرام وظريف وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو ووفاؤه ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة الا أنه صار اسما انتهى واليه أشار الناظم بقوله * وألزمه في * نحو طويل وطويلة تفي * (ويحفظ فعال في) وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه وجعلنا للمتقين اماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ في وصف على أفعل نحو (أعجف) أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جوادة قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال * وحتى الجياد ما يقدن بارسان * (و) في وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) في وصف على فعلى بضم الفاء نحو أشى وأناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل بفتح

تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشري انه ذيلها بابيات وهي

وثناء ونذال ورذال * وبراء في بري ورجال

وجفال وكثاب وأناس * وقراد وكذا قيل ذبال

وقماء في قمي أي حقير * وسحاح ورعاء وجمال

وكذا باب رباع ثم قد قيد * ل اسم جمع بعضها هذا احتمال

وقال والبراء جمع بري وقرأ السبعة أنا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاب بانثاء المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهر على أبيات الزمخشري فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورذال وجفال

وكثام في كتابي ليس مع * كتب القالي فيها ما رجال

ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

(قوله الانثى من ولد الضأن) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبش الجبلي
(قوله على غير القياس) فيه تامل ٣١٠٠ وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغيرما أفعل فيه مطرد *

أوله وكسر ثانيه نحو زخل وزحال وهو بالزاى والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفى فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفى فعالة نحو عباءة وعباء وفى فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفى فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفى فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفى فعيل نحو فصيل وفصال وفى فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفى فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثانى عشر) من أبنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد فى) ألفاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول (فيه) أى فى فعل (كاللازم) واليه يشير قول الناظم * وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء فى نحو نمر نمور على القياس ونمر) بضمتين على غير القياس (قال) حكيم ابن معية الربعى (فيها عياييل أسود ونمر) أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من نمور) فحذفت الواو (للضرورة وقالوا أيضا) فى جمعه (نمار) على غير القياس فتحصل فى جمعه أربعة أوزان واحد قياسى وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهى نمار ونمار ونمر والعياييل جمع عيل واحد العيال قاله الصغانى (والثلاثة الباقية) من الاربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فى فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد * فى فعل اسما مطلق ألفا (الاثنى ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه حيتان (والثانى معتل اللام كمدى) فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابى هو مكيال ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال الجوهرى هو القفيز الشامى وهو غير المد (وشذ فى) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأياصر او نؤيا) * محافرها كأثرية الاضين

فالاحرف استثناء والاياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد فى أسفل الخباء الى وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهى حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ما المطر وأصل الجمع نؤوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى الياءين فى الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا يقال فيه أيضا نئى بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وأنا نؤ ويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أباء وآبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهى الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد (وشذ فى) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهرى وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كأن الحص فيها * اذا ما الماء خالطها سخينا (حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (فى فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون

من الثلاثى اسما بافعال
برد
(قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع واص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحى ونحى (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بعل وبعول وبطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودلى وثدى وثدى وجمع عليه دواة أيضا وماة أيضا ودوى كنواة ونوى الظاهر انه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله اذا ما الماء خالطها سخينا) قال فى الصحاح فى مادة سخا سخا يسخو وسخى يسخى قال عمرو ابن كلثوم اذا ما الماء خالطها سخينا أى جدنا باموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشئ وقال فى مادة سخن مسخن وسخين قال ابن الاعرابى مثل مبرم وبريم وأنشد مشعشعة كأن الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قول من قال جدنا باموالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق والدال
وسوق وعصا وعصى وقفا وقفى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على أفعال فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أولا

(قوله أوعلى فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا في جمع ماعينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذكر فيما ياتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور وثغران وفي الاثر يا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت ويعر وجدى وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أوفعل بفتحتين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولا أن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط في فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الاشموني وغيره (قوله

والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل أنثى والجمع ذكور وطال وطلول وطلول البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله سكون ثانيه ويطرد أيضا في) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أوعلى فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أوفعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاى (أو) على (فعل) بفتحتين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان وهى النقط المخالفة لبقية لون البدن (وحار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في الجميع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن ياء والخال أخو الام ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلان (في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان و (صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التكسير فعلان * وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشيح هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) في فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمى بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الضياء (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) في فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) وخرفان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أوعلى فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (و بطن) وبطنان (أوفعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للشئ من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال أبي حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية (أو) على (فعيل كقضيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (في) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) في أفعل نحو

وذكروذكران) مثل ذكر وذكران حمل وحملان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلان بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما في الشافية لان فعله ليست من أبنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تات جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس

(أسود) وسودان وأحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد وردبان فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) فى فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاى وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه فى لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الاجذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلا بضم أوله وفتح ثانيه ويطرد فى فعيل) وصفا لمذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

والكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثانى كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال فى جمعهما سمعاء وألماء قاله ابن مالك وشوحط فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال فى جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (فى فاعل دالا على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاى وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء فى نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول فى المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت فى تكسيره وقال أبو على جمع خليفة خلائف على حد كرائم أموالهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفى آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابى حيان (ودود) ووداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء فى المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفى المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولى) واولياء (وغنى) وأغنياء وانما ناب أفعلاء عن فعلاء فى المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا فى غنى غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب ألفا فيلتقى ألفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا اشداد اء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقى وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (فى) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوناء وأماطنين وأظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالظاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله

وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف وغير ذا قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد فى) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى وذلك (فى فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة خاطئة) فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال فى جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفى اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله فى القاموس والزوبعة بالزاى والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمى الاعصار زوبعة وهى ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود قاله فى الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) فى العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على

(فاعلاء

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطى وجاء كالذئبان والزقان ودخل فى قوله أو على فعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغى ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وانما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقديمه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قد يعمى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت ألفه فى الجمع واوا لاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف او حملا على التصغير

(قوله وراهطاء) تقدم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بغائباء فلعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلان نحو حائط وحيطان والياء فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغائط وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان اطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لانه أسلف ان الواو ثانية والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام

(فاعلاء بالكسر) في عينه وبالمد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لجحر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يربعه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه حائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (لمؤنث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لمذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك ثائر * غداة اذ اوهالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فدا كس بزنة فعالق لا فواعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ما ماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسما أو صفة و(سواء كان ثانيه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وطريفة وطرائف (أو) كان ثانيه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان ثانيه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل أجعن فعاله * وشبهه ذا تاء أو مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموات) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالى قال * عجائزا مثل السعالى خمسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

(٤٠ تصريح ني) وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد اخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحاري بالتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو ألف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال في الصحاح الهجرع مثال الدرهم الطويل (قوله الاوصف على فعلان) أي فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أي بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهي حبطا اذا أكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر الى ان قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لانهم يغيرون في النسبة

(كمبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ماحذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو وما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلانس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حباحبط وقلانس على زنة فعالل (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أو صفة لامذكرلها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذو الالف المقصور لتانيث كحبلى) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلق وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالى بالكسر) في رابعه (في صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبالى وحبال وذفاري وذفار وعلاقي وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح مما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسر (الاوصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بني عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس اذا أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيآن فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرؤس (الحادي والعشرون فعالى) بالفتح في الفاء و(التشديد) في الياء (ويطرد) فعالى (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبختي) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبختاتي (وكراسي) وكراسي (وقمري) بضم القاف وقماري (بخلاف نحو) عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو (مصري وبصري) لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعل فعالى لغير ذي نسب * جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح أيضا والبخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابي قيس الرقيات

يهب الخيل والالوف ويسقي * لبن البخت في قصاع الخلنج

الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع وذلك تخفيف الياء فتقول

البخاتى قال الموضح فالياء فى البخاتى متجددة للنسب وليس بختى و بخاتى كقمرى وقارى ألا ترى ان الياء فى قرى ليست للنسب الى قر ولكنها فى بختى للنسب الى بخت و بختى و بخت كتركى وترك فكما لا يقال فى تركى تراكى كان القياس ان لا يقال فى بختى بخاتى انتهى وقد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ماهى فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى فى انسان وظربان فانهم قالوا فى جمعهما أناسى وظرابى ولما كان أناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قال به بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (انسى) لان انسيا آخره ياء النسب وتقدم ان ماختم بياء النسب لا يجمع على فعالى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وادغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابى) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهرى دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال فى المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصلم الاذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى * البناء (الثانى والعشرون فعالل ويطرد فى) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخماسى مجردين ومزيدا فيهما فالاول) الرباعى المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن (والثانى) الخماسى المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) فى جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفا لان الثقل به حصل (فتقول) فى جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) فى جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبها للحروف) العشرة (التى تزاد) فى الكلام وهى حروف سألتمونيها وشبهه بها (اما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنبى

قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تأتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد (أو بكونه من مخرجه) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف (قوله والثانى الخماسى) قال بعضهم واما الخماسى فلا يكسر الا على استكراه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا قال سيبويه لا يزال الاسم فى سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافى معناه لا يكسر الا اذا سئل عن تكسيره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

قال الدنوشري أي ولا تجمع على شبه فعالل أيضا انتهى وأقول كان المناسب

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسي المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائدهذين النوعين) الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي بحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (ياء صحح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسراديح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللبن والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح * البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخرا لالحاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أولا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر) بتشديد الكاف (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثانيا الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق ومطالق) بحذف النون وابقاء الميم (لا نطالق) بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم (لا ستداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنسس) مما آخر زائديه للالحاق (فانه يقول) في جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقي السين (ترجيحا لمماثل الاصل) لان السين زيدت للالحاق آخر نحو وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية. (المصدرتين) في أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الصحاح ومنه خصم ألد وفي التنزيل ألد الخصام (تقول) في جمعهما (ألاذ ويلاد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلا والاصل ألاددو يلاددو فادغم أحد المثلين في الآخر

قوله فلا تجمع على فعالل) شارح الاقتصار على انه لا يجمع على شبه فعالل لانه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافي ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص لاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وان لا يؤدي حذفه الخ) الصواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفها لانه حينئذ يكون الباقي مالا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سواء صدرا ولا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناطب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالظاء المشالة ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى

والمزيد من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما يقول فى جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان مفاعيل معدوم والمزيد من جهة كون الحرف لا يغنى حذفه عن حذف غيره هى ماذكره بقوله (واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حذفها كياء حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) فى جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء و(لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغنى عن حذف الياء بل هو (محوج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابن) لصيرورته على مفاعل (اذا لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كصابيح وقناديل (فان تكافأت الزيادتان) فى الترجيح (فالحاذف مخير) اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى (نحو نونى سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل ذكر وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهرى (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبى (تقول) فى جمع سرندى (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراد) بحذف النون وابقاء الالف (و) تقول فى جمع علندى (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاد) بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف تبقى سرندو وعلندو ينقل الى سرندو وعلندو كجعفر فيقال فى جمعهما سراندو وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال فى جمعهما سرادو وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ماقبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير أشار الناظم بقوله وخيروا فى زائدى سرندى * وكل ماضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية أما فوائده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقيرشأنه نحو رجل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التحبب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة احداها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحسنه عند البصريين الثانى ان لا يكون متوغلا فى شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغت التصغير ولا سيبطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتى الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكى وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة (له) فهى (ثلاثة أبنية) لازائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالاول لتصغير الثلاثى (كفلس و) الثانى لتصغير الرباعى نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسى نحو (دنينير) وهذه

(قوله سرندى) ويقال ناقة سرنداة أى جريئة قال الشاعر
كل سرنداة تعوب التعب
* عرنة كالمنجل الاقب
قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجريئة والتعوب التى تهز رأسها فى سيرها والاقب الضامر
(باب التصغير)
(قوله اما فوائده فست) لا يخفى انها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فعيعل لان مبيطرا على ذلك فى هذا الباب وان كان على وزن مفعيل فى التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديصطى ان كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكى فلان تصغيره مناف لحكايته المقتضية انه لا يغير وأما اسماء الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهى بحسب

ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العاملة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت لاجله ولكن يشكل على ذلك رويدا فانهم صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر

الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار * فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في مكبره * قلت أصل دينار دنار بتشديد النون أبدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى أصله لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى ان وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الابنية الثلاثة فعيل (وذلك لانه لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدران في مصغره كصريد بالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فاذا تجمع مبيطرا المكبر على مباطر بحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لابد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة لان المدغم حرفان أدغم احدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من ألغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز (وان كان) المصغر (متجاوزا للثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفر وان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعيل لان) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنديل وان كان) حرف اللين (واوا أو ألفا قلبا ياء بن لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الالف ياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * فعيلا اجعل الثلاثي * البيتين (ويتوصل) في التصغير (في هذا الباب) المقصود له (الى مثالي فعيعل وفعيعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به) في التكسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالي فعالل وفعاليل) وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ماله في التكسير (فتقول في تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (وألندد ويلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة واليماء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق)

(قوله لان المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان أدغم أحدهما لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور واما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسرة غير الكسرة التي كانت في المكبر على وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه يقدر في المصغر زوال الضمة التي كانت في المكبر وكذا اذا كان الثاني مفتوحا كما فليتامل

بحذف رابعه وهو الدال (ومخيرج) بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما (واليدويليد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وحزيبين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول فى) تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف فى أحدهما (سريندوعليند) بحذف الالف وابقاء النون (أوسريدوعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق لاتبقى فى التصغير كما سيأتى ثم أعلت كياء قاض والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومابه لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل

(و يجوز ذلك فى بابى التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة) لان ذلك لايخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به (فتقول) فى تصغير سفرجل وتكسيره (سفيريج وسفاريج بالتعويض) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجائز تعويض ياقبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول فى تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحريجيم ولايمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وماجاء فى البابين) التكسير والتصغير (مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس) المطرد (مثاله فى) جمع (التكسير جمعهم) أى العرب (مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكر وحق مثله أن يأتى على مثال أفعلة والثانى انه شبه فيه الاصل بالزائد فحذف والزائد بالاصلى فثبت فقالوا أمكن والقياس فى بناء مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم فى شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم (رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كرع وأكرعة ورهوط وأرهاط (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وماذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى أن اللفظ تغير الى هيئة أخرى ثم جمع فكان أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع ابطيل أو أبطول وكان أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف ان أحدوثة انما تستعمل فى المصايب والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع امرأة (ومثال فى التصغير تصغيرهم) أى العرب (مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشى باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان وليليلة) بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان وليلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا أصله انيسان من النسيان فلا يكون تصغير على انيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل (وصبية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمعى صبى وغلام (وبنون) جمع ابن (على أصيبية وأغيلمة وأبينون) بزيادة الهمزة فى أولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون (و) تصغيرهم (عشية على عشيشة) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغير امغربان وعشيان وأنيسيان وليليلة كأنهما تصغير انسيان وليلة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنها تصغير أصبية وأغلمة وابينون كأنه تصغير ابنون واختاره فى التسهيل وقال فى النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف فى البابين حكما رسما

(فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر مابعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها

(قوله مكانا على أمكن) المراد بمكان المجموع على ماذكر الموضع وأما اذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فيه أصلية لازائدة (قوله والقياس فيهما كرع الخ) فيه نشر غير مرتب وفى قوله والقياس رهوط وأرهاط نظر لان أفعالا غير مقيس فى فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكان امكن الخ) لو قال أمكنا ورسم الالف كان أحسن وكانه حاول حكاية وكذا يقال فيما بعده (قوله أنيسان) قد يقال بل قياس تصغير انسان أنيسين بكسر مابعد ياء التصغير وقلب الالف ياء

(فصل)

(قوله ماقبل علامة التانيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة وزاد أواسم منزل منزلتها وهو عجز المركب ٣٢٠ المزجي (قوله ان يبقى مابعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد ان ذكر ان مثل مافيه تاء التانيث ماتنزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب في الصور المستثناة بقاؤها على ماكانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمي في الحواشي وأقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول معديكرب بسكون الياء اه يعني ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال لثلا يتوالى ساكنان بل اما بكسور أو مفتوح وفي معديكرب مكسور والظاهر ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر (قوله أي باقيا على ما كان عليه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه ان يبقى مفيد لذلك (قوله فلبقائهما على حالهما) اذ لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة وفي قوله ألفي التانيث تجوز لانه سمى المدة التي قبل ألف التانيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في أفعال لادلالة لها على معنى وانما أتى بها للتحصيل بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التانيث والجمعان

ماقبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى) المسئلة (الثانية ماقبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ماقبل ألف أفعال كاجمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ماقبل ألف فعلان الذي يجمع على فعالين) صفة كان أو اسما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران وعمران) وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها أن يبقى مابعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ماكان عليه من الفتح قبل التصغير) اما فتح ماقبل تاء التانيث فللخفة وأما فتح ماقبل ألفي التانيث فلبقائهما على حالهما وأما فتح ماقبل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ماقبل الالف والنون فلمشابهتهما بألفي التأنيث (تقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها ألفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ماقبلها بل يقال في تصغيرهما أريط وعليب فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان ألفيهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك أشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين

* (فصل * ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف به الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قدرانفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود في المكبر (وذلك المقدر انفصاله (ماوقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تانيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) لنوع من القعود وسيأتي حكم المقصورة (أوتائه) أي التانيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أوعلامة نسب كعبقري) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيم بن (أوعلامة تثنية) وهي الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أوعلامة جمع تصحيح للذكر) وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهي الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجي (كبعلبك فهذه المذكورات) كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها) فتقول قريعصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وماذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ماهي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما في) جمع (التكسير فانك تحذف) كل واحد منهما فيهما أمكن تكسيره اذ لالبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي (فتقول قرافس) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولوساغ تكسير البواقي) وهي التثنية

(قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أي لان الذهن لا يتبادر الى انه تصغير المجرد ولا يستوي عنده الامران

والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الأن المضاف يكسر بلاحذف كما في التصغير تقول) في تكسيره (اسارئ القيس كما تقول) في تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التأنيث حيث مدا * الابيات الاربعة

* (فصل وتثبت) في التصغير (ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا (أوسابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلعالما قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدرى وذلك انك لما حذفت ألف التانيث بقي بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء الاخيرة عند حذف ألف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس وأما حولايا فان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة ان لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقران بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف (فان تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى (كحبارى) بضم المهملة وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) في تصغير حبارى (حبيرى) بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أوحبير) بحذف ألف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التانيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول في تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهي الياء (أوقريث) بحذف ألف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التانث ذات قصر * البيتين

* (فصل * وان كان ثاني المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذي انقلب عنه (فترد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بوحدتين (الى الواو) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة وموين وبويب برد الواو الى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها (ورد ثاني نحو موقن وميسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت ميقن وميسر ونيب برد الياء الى أصلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وارددلاصل ثانيا الينا قلب * (بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين) لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ أصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) في تصغيره (متيعد لا موتعد خلافا للزجاج والفارسي) فانهما يردانه الى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه موتعد أوهم ان مكبره موعاد وموعد وموعد ومتيعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة (وبخلاف ثاني نحو آدم فانه) منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب و) كالالف (المجهولة الاصل كصاب)

* (فصل)
(قوله فتقول لغيغزة) أي بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضي لحذف الياء التي قبل الزاي وقياس ما سلف بقاؤها وان يكون البناء على فعيعل لا على فعيل (قوله بريدرى) كذا في النسخ والصواب اسقاط الراء الثانية اذ باسقاطها يتوصل الى بنية فعيعل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال في الصحاح الكسائي نخل قريثا وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اه وعلى هذا الاخير جرى المصنف (قوله من النيب) ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أولا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية في متعد مشددا (قوله أوهم ان مكبره موعد الخ) أي فهو اللباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر أحد المذكورات

بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول فى تصغيرها أويدم وضويرب وصويب والى ذلك أشار الناظم بقوله والالف الثانى المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

وان كان ثانى المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلى همزة فانه يرد أيضا الى أصله فيرد ثانى دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول فى تصغيرهما دانير وقريريط كما تقول فى تكسيرهما دانير وقراريط وأصلهما دانار وقراط والتاء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ورد ثانى نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى أصله (و) هلم جرا فان قلت فقد (قالوا فى) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى أصلها وهو الواو * قلت انما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا فى تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من وادٍ واحد (وهذا الحكم) الذى ذكرناه فى التصغير (ثابت فى التكسير الذى يتغير فيه الاول كموازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الاول من (نحو قيم وديم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ فى عيد عبيد وحتم * للجمع من ذا ما التصغير علم

* (فصل * واذا صغر ما حذف أحد أصوله) فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجب رد المحذوف ان كان قد بقى بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعدا علما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو ته وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) فى تصغيرها (أكيل وأخيذ) وعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وسيهة برد العين ويدية) ودمى (وجريح برد اللام) ووقى وولى وشيى برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف فى الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهى لا تكون الا ساكنة (واذا سمى بما وضع ثنائيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شئ حتى يصغر فيجب ان يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الاولى (فيقال) فى تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلى) بزيادة ياء وقيل ان شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو بما لامه واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغى تعيين الاول وقد جزم به الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح فى الحواشى (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يدودم (فيقال فى لو وكى وما) الحرفية (اعلاما لو وكى بالتشديد) فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كى ياء ثم أدغمت أحد المثلين فى الآخر (وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال فى حراء وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم دووحى) بفتح اولهما وتشديد ثانيهما واو الدو البادية والحى القبيلة (وماء) بالمد وهو الذى يشرب (فتقول) فى تصغير لو بالتشديد (لوى كما تقول) فى تصغير دو (دوى وأصلهما) قبل الادغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (وتقول) فى تصغير

(قوله وما أبدل لعلة الخ) سبق قول سيبويه انه يقال فى تصغيره متيعد لانه يعد فلم يرده الى أصله مع ان العلة زالت بالتصغير فالضابط انما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسى (قوله فرقا بينه وبين جمع عود) قال الدنوشرى * (فائدة) * قال بعضهم عود الغناء يجمع على اعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على اعياد اه أقول فى المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والاصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعواد الخشب اه والفائدة التى قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشى (قوله وحجته الخ) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال ان معنى كلامه ان الياء اذا كانت لاما فالاكثر اثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالاكثر أولى من الحاقه بالاقل اه وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول من التعين

كي بالتشديد (كيي بثلاث يا آت) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف (كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث يا آت أولاها وأخراها اصليتان ووسطاها ياء التصغير (وتقول) في تصغير ماء بالمد (موى) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل (كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه) بقلب الالف واوا ورادا الى أصلها (الا ان هذا الماء المشروب (لامه هاء فرد اليها) وأصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو ألفا على القياس وأبدلت الهاء همزة على غير القياس

(فصل وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول أو فعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أي من أجل انه مختص بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الاصول (وسفرجل) من الخماسي الاصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (في نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما) في تصغير غير الترخيم (لاخلالها بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الان حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما قالا تصغر فاطمة ومالك وأسود أعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميد في) تصغير (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحمادولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤه في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحيميد (وفعيعل كقرطاس) تصغير قرطاس وأما قريطب تصغير قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لانه ذو زيادة) وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا أصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومن بترخيم تصغرا كتفى * بالاصل *

*(فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (ثلاثي في الاصل وفي الحال) الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين) مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثي في (الاصل دون الحال نحو يد) ويدية (وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سمي بثلاث يا آت أولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكر القلت في تصغيره سمي

(فصل)

(قوله فلا يكون الخ) مراده انه لا تحذف زوائدهما لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لا محالة (قوله فقط تاكيد) لانه يعلم من الاستثناء قبله (قوله ولم يلتفت للالباس الخ) فيه نظر لان هذا اجمال لا الباس كما مر (قوله وقرطبوس) هي الداهية (قوله وانما حذف الخ) هذا على قول المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانما حذفا تشبيها بالخامس وان لم يكونا خامسين كما هو ظاهر

(فصل)

(قوله لئلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشري قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضويرب مصغر ضارب فتامله (قوله فحذفت احدى الياءين) وفي نسخة من نسخ المرادي احدى الياآت بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والاول أولى

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تمم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف فى الحواشى على عشرة ذكرها وقال جمعت فى بيت ذود وقوس وحرب درع فرس * باب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفى بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما الان العرس فى الاصل مصدر سمى به والنظر فى عرس الى المصدر الذى هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا المذكر من انه يذكر ويؤنث وقال المصنف فى حواشى ألفية ابن معطى فى الصحاح ان فى القوس التذكير والتانيث وانه جاء عليهما قويس وقويسة فعلى هذا الاشذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ملبس اه وأقول هذا مبنى على ان الاشارة فى قول الشارح ذلك راجعة الى ما الملبس معه ولا داعى لذلك بل هناك داع لخلافه وانما الاشارة للثلاثى الذى لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الالحاق ملبسا أولا فتامل فعدم الالحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتامل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناهما وقوله وذود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء الثلاثى الملتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر وقوله وطست هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال فى الصحاح الطست الطس بلغة طيئ وقوله وسؤر هو بقية الماء المشروب وضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الابيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التانيث) من ذلك قدير وقديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدنوشرى ظاهره ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر فى ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شروطه وشذ ما أحسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف

بغير تاء التذكير مسماه (وحرا وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول فى تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتى بالتاء اذ لا يجمع بين علامتى تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى * (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لثلا يلتبسا بالمفرد) المصغر فانه من ذكرهما فلا آشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبسا بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال فى تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما للثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما فى ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كنعم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وسؤر وقدر ونصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع فى بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أى التاء (فى تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التى قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقديدمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك أشار الناظم بقوله * وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر * * (فصل) * التصغير من جملة التصاريف فى الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (فى التعجب و) الثانى (المركب المزجى) عاما كان أو عددا فالعام

مضاف أى اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشرى هذا تعليل لتصغير أفعل فى الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير فى الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال ببداه الملاحة لكان أحسن اللهم الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله

(كبعلبك وسيبويه فى لغة من بناهما) على الفتح فى بعلبك وعلى الكسر فى سيبويه (وأما من أعربهما) اعراب مالا ينصرف (فلا اشكال) فى تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فافعل فى التعجب والمركب المزجى (تصغيرهما تصغير المتمكن) فى ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحيسنه و بعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر اما أفعل فى التعجب فقال الخليل فى قولهم ما أمياح زيدا انما يعنون الشئ الذى يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجى فلان الجزء الثانى بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بها تلك المنزلة فاذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الاشارة وسمع ذلك منه فى خمس كلمات وهى ذا) فى التذكير (وتا) فى التأنيث (وذان) فى تثنية المذكر (وتان) فى تثنية المؤنث (وأولاء) فى جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا فى خمس كلمات وهى الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذى) الذين والاولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (يوافقن تصغير المتمكن فى ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثانى (التزام كون ما قبلها) أى الياء (مفتوحا و) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الاحرف (الثلاثة و يخالفنه) أى تصغير المتمكن (فى) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الاصلية) التى كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثانى (زيادة ألف فى الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (ان الياء) التى للتصغير (قد تقع ثانية وذلك فى ذواتا تقول) فى تصغيرهما (ذياوتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتى بياء التصغير ساكنة مدغمة فى الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا و تزيد ألفا فى الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذيبا وتيبا) بثلاث يا آت أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخره (فحذفت الياء الاولى) لان ياء التصغير جئ بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضى وقوع ياء التصغير آخرا اذا كانت الالف فى زنة حركة وهى الضمة و وقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفى ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثى الوضع وان ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول فى تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بابقاء أولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية (وتقول) فى تصغير أولاء (أوليا) بابقاء أوله على ضمه فى حال التكبير و (باقصر فى لغة من قصر) وهم التميميون (و بالمد فى لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا اشكال وأما على لغة المد فقال الفارسى ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ ليس لنا تصغير خماسى الاوقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير فى آخر أولاء على الزائدة فى الممدودات التبست لغة المد بلغة القصر و بيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما فى غزيل فتقلب الهمزة ياء كما فى عطاء فيجتمع ثلاث يا آت فتحذف الاخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

مليح بضم أوله على التصغير اهـ وضبط لفظ ملح فى نسخة صحيحة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر فى القاموس انه يجمع عليه وعلى ملحة وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام فى مصادر ملح قال أول المادة الملح بالكسر المعروف وقد يذكر والرضاع الى آخره ما قال وهو اسم جنس للملاحة و يمكن ان يكون هو الواقع فى كلام الخليل (قوله منه) حال من خمس مقدمة لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر اذ هما معربان والكلام فى المبنى غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك غير مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله فى جمعهما) فى قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذى الخ) فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف فى الآخر عوضا من ضم الاول) فيه نظر لان

الالف فى الياء بالمد قبل الآخر ولا تزاد فى جميع ما ذكر كما يأتى و كون الالف عوضا عن ضم الاول واضح فى غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التى كان ينبغى ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الالف الخ) لو قال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أى

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولا فلان الالف التى تزاد للتصغير انما تكون فى المصغر لا فى المكبر خلافا لما هو ٣٢٦ صريح عبارته وأما ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقى يلفظ به هكذا الياء

الثانى أن أولا فعال فاذا جاءت الالف آخرا صارا ولا أعلى فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة وأما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولا منقلبة عن ألف للمد فاذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تاتى ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) فى تصغير الذى والتى (اللذيا واللتيا) بابقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول فى تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان) بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثانيهما ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح فى الحواشى هذا الذى أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما أذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره أو يعتقدانها حذفت قبل مجىء ألف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثانى لسيبويه ويظهر أثر الخلاف فى جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما فى الاعلون (و) تقول فى تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم فى التثنية فكأنها لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والذال على القولين مفتوحة وفى شرح الشافية للجاربردى وأما اللذيون فلانهم زادوا فى الذين قبل الياء ياء وقبل النون ألفا فصارا اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واوا والتلا يلتبس بالتثنية اه (واذا أردت تصغير اللاتى) لجمع المؤنث (صغرت التى) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتى واللائى على الاصح) عند سيبويه فانه قال فى اللاتى واللائى لا يحقران استغناء بجمع التى المحقرة بالالف والتاء كما فى دراهم ودريهمات بل المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا أجرى عليهما حكمه ويحذف الياء التى هى لامهما لان ألف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هى المحذوفة لانها طرف والمازنى يصغرهما ولكن يحذف لالف لانها زائدة والياء أصلية فتصير اللائى اللأيا واللاتى اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد (ولا يصغر ذى) من أسماء الاشارة (اتفاقا) عند الجميع (للالباس) بتصغيرذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو عميرا على عمير مع الالباس (ولا) يصغر (تى) الاشارية (للاستغناء) عن تصغيرهما (بتصغير تا خلافا لابن مالك) فى قوله فى النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك يوهم أن تى صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة اه والى جواز تصغير الاشارة والموصول أشار فى النظم بقوله

* وصغروا شذوذا الذى التى * وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف فى المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله أبو الحسن

بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس بتصغيره على لغة القصر اذ لا همز فليتامل وقد يقال اللبس حاصل خطا لا سيما اذا لم يشكل بالهمزة (قوله وقال الزجاج الخ) قال ابن ايازو كلا القولين أى قول سيبويه وقول الزجاج مخالف للقياس أما الاول فلما فيه من زيادة الالف حشوا واما الثانى فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة التغيير وفى كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال انها ليست عوضا عن ضم الاول لوجود ضمه وانما خالف القياس لان اخواته أعنى ذواتا زيدت الالف فى آخرهما لا قبله (قوله لئلا يلتبس الخ) فيه نظر لان النون مفتوحة فى الجمع ومكسورة فى التثنية اللهم الا أن يقال قد يغفل عن حركة النون (قوله ثم جمعت الخ) وحذفت الالف التى فى المفرد لالتقاء الساكنين (قوله كما فى دراهم الخ) دراهم بالف بعد الراء جمعا أى فلا نوقع التصغير على لفظه كما لا نوقعه على لفظ اللائى واللاتى بل اذا أردنا تصغيره صغرنا مفرده الذى هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتى ابن واللائى فانا نصغر مفردهما الذى هو التى ونجمعه بالالف والتاء وفى بعض النسخ كما فى درهم بالافراد وليس ظاهرا فى التنظير فليتامل (قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذيا ظاهر فى أنه تصغير ذا الذى فلا لبس

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهى اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه ألا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أى فيما ياتى من رفعه المضمر والظاهر وفى أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مصرى كما يقال زيد ضارب وفى انه يخصص ٣٢٧ ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى الاعلى بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله لتجرى بوجوه الاعراب كقولك بصرى وبصريا وبصرى ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال فى الصحاح الواحد بختى الخ) قال فى الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابن البخت فى قصاع الخلنج لواحد بختى والانثى بختية وجمعه بخاتى غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتى والاثانى والمهارى فاما مساجدى ومدارينى فصروفان لان الياء فيهما غير ثابتة فى الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود فى عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فاذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالى أيضا هذا هو الوزن التصريفى ولكنهم ذكروا فى باب موانع الصرف فى مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغى مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن العروضى لا التصريفى وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التامل هذا والحق أن كلام

ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أوه على أويه وبقى المنادى المبنى نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد

(هذا باب النسب)

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما ألحقت علامتها بالآخرة لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شئ) من بلدة أو قبيلة أو غيرها (فلا بد لك من عملين فى آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتتداولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثانى أن تكسره) أى الآخر لمناسبة الياء كما فى ياء المتكلم والمخاطبة (فتقول فى النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشقى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (أمور فى الآخر وأمور متصلة بالآخر أما) الامور (التى فى الآخر فستة أحدها الياء المشددة لواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت احداهما زائدة والاخرى أصلية فالاول) وهو ما آخره يا آن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسى) مما آخره يا آن ليستا للنسب (وشافعى) مما آخره يا آن للنسب (فتقول فى النسب اليهما كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر فى الصناعة وذلك انه اذا (كان بخاتى) جمع بختى بياء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال فى الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التى كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهى أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا صيغة منتهى الجموع (والثانى) وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمى (أصله مرموى) كمضروب

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو لزائدة (في الياء) الاصلية لاجتماع المثلين (فاذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و (قلت مرمى) هذا هو الافصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة واليا آت (فتقول مرموى) وأطلق في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم) قلبت (الالف واوا) كراهة اجتماع اليا آت (تقول في أمية أموى) وجاء أمبي باربع با آت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما في نمر (وترد ها الى الواو ان كان أصلها الواو) والا بقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع اليا آت (تقول في طي وحي طووي وحيوي) لانهما من طويت وحييت الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول في مكة مكي) بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكتية وايقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الاصول الدينية (في) النسبة الى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة الى (الخليفة خليفتي) باثبات تاء التانيث فيهما (لحن) أي خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابهما ذووي وخليفي) بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اه والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا رددت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذو ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثانيها فالاول يقع) في ثلاثة (في ألف التانيث كحباري) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) في (ألف الالحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفرجل و) في (الالف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثاني) وهو ما ألفه رابعة وثانيها متحرك (لا يقع الا في ألف التانيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال جمار جمزى أي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثانيها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بالالف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التانيث لزيادتها (والارجح في التي للتانيث كجلى الحذف) لان شبهها بالف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الارجح (في التي للالحاق كعلقى) فانه ملحق بجعفر (و) في (المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فالفه منقلبة عن واو (القلب) خير الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني (والقلب في نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علقى) مما ألفه زائدة للالحاق

الشارح منظور فيه (قوله كما في نمر) أي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال الدنوشري وينبغي أن يكون قولهم خلوتي في المنسوب الى الخلوة لحنا أيضا وقد قلت في ذلك وادخال تاء الخلوتي من الخطا قياسا على البصري فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أي وحذف التاء من خليفة أيضا مما سيأتي (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفناري في شرح ايساغوجي من أنه لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لان للذات اطلاقين أحدهما حقيقة الشئ والثاني ماصدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزأي الحقيقة الى ماصدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي واشارية وموصولة (قوله تشبيها بالف ملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف يأتي التشبيه (قوله لان شبهها بالف التانيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بتاء التانيث (قوله خير الارجح) فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله في التي للالحاق عطف على قوله في التي للتانيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعذر له

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصل الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعمل) تقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء (الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) مما ثانى ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها فى فتى واواوان كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياآت وأما فى عصا فرجوع الى أصلها وأما فى عم وشج فلانا لما أردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما فى نمر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرر ان بقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا * فان قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورها فالمفتوح الفاء نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور الفاء نحو (فعل كابل) فتقول فى النسب اليها نمرى ودئلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى) النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات فى ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما (فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما مجرى سلمان) فى لزوم الالف والاعراب على النون اعراب مالا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لاخلف بن الاحمر خلافا للموضح (ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوان

(قال) فى النسب (زيدانى) باثبات الالف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) فى لزوم الياء والاعراب على النون منونة (قال) فى النسب (زيدينى) باثبات الياء والنون كما تقول غسلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجرى هرون) فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجرى عربون) فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) فى النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) باثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (ان كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لئلا يجتمع تانيثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

ان المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبنا الالف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الاتيان بالف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر أصحابنا ان الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لانها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لانه منسوب الى الحانة وهو بيت الخمار وانما جاز ان يقال حانوى لانه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو اذا عطف يريد انه نسبة الى مقدر كما أشار اليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس ان الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب الى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فان قلت الخ) قد يقال ان الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة الى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر (قوله أمل عليها) فى شرح الشواهد وأمل من املال الكتاب

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذى من قوله الذى يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرادق مشترك بين هذه المعانى الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشرى تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح فى شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر مهيمى بثلاث يا آت قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمى بحذف الياء الثانية كطيبى فى طيب فليتامل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتدغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه وأقول الذى قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء ثالثة يلتبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله ومثله كما قال الغزى مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز فى المصغر تعويض الياء قبل الآخر اذا حذف شئ من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابى حيان وتلميذه السمين مبنى على ان التعويض حاصل فى التصغير وابن الحاجب مبنى على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشرى (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

حيان (فيقال تمرى بالاسكان) فى الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فان حكى اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا (نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتانيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) ليكون ثانى ماهى فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما فى مكة ثم الالف كما فى جمزى (وقال تمرى بالفتح) فى حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين فى حالة بقائه على الجمعية وفتحت فى حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف فى كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا (فنى ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبلى) بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثانى ماهى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى (وليس فى ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الالف والتاء والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشئ (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ماهى فيه ياتى العين كطيب أم واويها كهين (فيقال فى) النسب الى (طيب وهين طيبى وهينى بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع يا آت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم ثقل ولم تقلب ألفا ولزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هيبخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب اليه هيبخى باثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول فى النسب الى ذلك كله مهيمى باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التى هى عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتلميذه الشهاب الحلبى السمين (وكان القياس أن يقال فى) النسب الى (طيئ) بتشديد الياء وبالهمزة (طيئى) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهى الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائى) ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس * الامر (الثانى) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما فى تمر (فتقول حنفى وصحفى وشذ قولهم فى) النسب الى (السليقة) وهى الطبيعة

(سليقي وفي) النسب الى (عميرة كاب) والى سليمة الازد (عميري) وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كاب وسليمة غير ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فاعرب

(ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي (ولا يجوز الحذف (في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمثالة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في) النسب الى (رديني) رمح (رديني) باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويم عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء يؤدي الى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم * الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوءة) حي من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي) وأما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازدشنوءة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (فؤولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لما مر في طويلة (ولا) يجوز ذلك (في نحو مولة لاجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين (فتقول غنوي وعلوي) * الامر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لما مر (فتقول قصوي وهذان النوعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولكنهما انما ذكرا هنالك استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحي اللام لم يحذف منهما شئ) وذلك نحو قولهم في عتيل وعقيل عتيلي وعقيلي (وشذ قولهم في ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفي وقرشي) وهذلي

* (فصل * حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي اما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو عن حرف الالحاق (فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفي التانيث

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا في نحو قال وباع فليتامل (قوله فيثقل اللفظ به) مراده باللفظ التلفظ به أي فيثقل التلفظ به حال الفك فليتامل * (فصل) * (قوله لان الالف) قال الدنوشري ينظر ما وجه اتيانه بالالف ههنا اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولى ان يقتصر عليها ثم نظرت في ذلك فظهر لي ان معنى كلامه ما صرحوا به في باب منع الصرف من ان الالف والنون في نحو سكران يشبهان ألفي التانيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فليتامل اه وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا وجوابا والحاصل ان القاعدة هنا قلب همزة التانيث واوا وقد قلبت فيما ذكرنا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

ومن العرب من يقول صنعاوى وبهراوى على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها باصالتها (نحو قرائى) فى قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله فى التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للالحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائى) بالتصحيح (وكساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلباوى) بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث (وعلبائى) بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما فى الامثلة من التشريع على خلاف الترتيب

* (فصل * ينسب الى مصدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث (ان كان التركيب اسناديا كتأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلى ومعدى أو معدوى فى) النسب الى (بعلبك ومعديكرب) وانما خير فى الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثانى صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم وفى النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ماذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار فى النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثانى ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى واختاره الجرمى الثالث أن ينسب اليهما معا من لا تركيبهما فتقول دملى بكى ومعدى كربى واختاره أبو حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرمزية * بفضلة ما أعطى الامير من الرزق

فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحى خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكى ومعديكربى الخامس ان يبنى من جزأى المركب اسما على فعالل وينسب اليه قالوا فى النسب الى حضرموت حضرمى (أو اضافيا كامرئ) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة (ومرئ) بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء (فى) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئ شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئى بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

اذا المرئى شبله بنات * عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقسى (الا ان كان) المركب الاضافى (كنية كأبى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره و (تنسب الى عجزه) لانه المقصود بمدلوله (فتقول بكرى وكلثومى وعمرى) وزبيرى (ورب ما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم فى) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى) فى النسب الى (عبد مناف منافى) فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثانى ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) * اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء وأصلها التشديد تخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا (واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما أن

(قوله وانما خير الخ) قال الدنوشرى كان صواب العبارة ان يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيه التصحيح والقلب كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف لما مر فى المتن اه ويمكن ان يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم انها تحذف مما مر فى الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحهما فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أولا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضاف فيما ذكره هنالك أولا (قوله لانه المقصود بمدلوله) قال الدنوشرى ينظر ما معناه اه ووجه التنظير واضح لان المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه لضرورة الجميع علما بالوضع أو الغلبة لامرئ القيس لاحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المبانى (قوله من جزأى المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب الى الصدر أولا

* (فصل) *

(قوله لزم انقلابها) لم يبين وجهه ولا رأيته في كلام أحد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة أو متحركة فادعى انها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا لانها لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على ان أصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها التاء التانيث التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقف هنالك فاصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التانيث فانقلبت ألفا * فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند دس بدليل انه لم يحتج على تحرك عين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جا مثله ٣٢٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

تسكون العين معتلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما التقيت الواو والهاء لزم انقلابها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) في تكسيرها (شياه) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهي) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن يقول شوهي) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب الى غد غدوي وحكي عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه * المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قد ردت في تثنية) كأب وأبوان أو في جمع تصحيح لمؤنث (كسنة وسنوات) في لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في النسب الى أب وسنة (أبوي وسنوي أو سنهي) برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أحمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو وذات ذوي) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى أن الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي (لامرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لاغير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أختوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوي (اذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة أخت وبنت

يديان بيضاوان عند محكم
قديمنعانك أن تضام وتضهرا

اه ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف ما في كلام الشارح وانه مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو الثاني ان التاء موجودة في شوهة باعترافه فكيف يقول انها عوض عن الهاء المقتضي لعدم وجودها مع الهاء الا ان يقال ان معناه انه قصد بها العوض ولله در اللقاني حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أي فحذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لاجل تاء التانيث بعدها فقلبت ألفا (قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تأمل وعبارة بعضهم واعلالها يعني ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التي هي اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتنوين التمكين لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تامل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف لان الذي في النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعني أن الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت أي لم تقلب ألفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت في بنات

الا انها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما بنّت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع فجوابه ان هذا لبس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين ولم يفعلوا ذلك في اخوات لان بنات أكثر استعمالا تخففوه لذلك اه وأقول قد بين اللقاني أن الموضع اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما أعيدت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع الام في جمع ما أوله مفتتح بالبنت ولا يخفى ان نكتة النحاة من زهر الادب الذي لا يحتمل الفرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه انا نحذف في النسب تاء أخت وبنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا أردنا جمعهما فانا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما الى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند سيبويه) لان قولهم في جمعه دماء يدل على انه فعل بسكون العين لانه كدلوود لاء وظبي وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس بشيء لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمي دما انما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودماء

المبرد

(كلها للتانيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة نحو (مكي وبصري و) في الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته و(يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولانها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتانيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الالحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات وألزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فانهما يثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت (أويدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أودمي) بغير رد (وشفي) بغير رد (أوشفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه (قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الامرين (ان سلمناه فان المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شفة (ان لامها واو فانه يقول اذا رد) اللام (شفوي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب

فعلى حذف مضاف أى ذى دماء وكذا قوله يقطر الدماء وليس فى قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لانها انما جرى عليها الاعراب فى قولهم دم ودماء ثم رددت اللام فى التثنية بقيت الحركة فى العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كما قال يدبان بيضاوان

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه (وتقول فى ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابنى واسمى) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفت الهمزة و (قلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو يأتى الخلاف فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لاغير وتقول فى ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى وبنوى ولا تقول ابنموى لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة فى الكسر للميم كما تتبعها فى الاعراب (واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أى الفاء والعين (وجوبا فى مسئلة) واحدة (وهى أن تكون اللام معتلة كيرى علما) وأصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهى فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول فى) النسب الى (يرى) علما (يرئى بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء و برد العين وهى الهمزة (على قول سيبويه فى ابقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها رابعة متحرك ثانى كلمتها (وقياس قول أبى الحسن يرئى) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو يرأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) فى النسب الى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى) بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى أصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلى فيصير برأى بوزن جرحى والمقصور اذا كانت ألفه رابعة ثانى ماهى فيه ساكن كحبلى يجوز فى ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول فى) النسب الى (شية على قول سيبويه) فى ابقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالى الكسرتين والياءين (كما تفعل فى ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبى الحسن وشيى) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه برد العين الى سكونها الاصلى وحيث عاد السكون الاصلى امتنع قلب الياء ألفا اذ لا مقتضى له (ويمتنع الرد فى غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول فى) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (وأصلهما سته ووعد) بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهى التاء ومن الثانى فاؤه وهى الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل) رجوعه الى الاصل فى (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلا رد (لاستهى) برد العين (وعدى) بلا رد (لاوعدى) برد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوى فى النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة والاوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بثنائى الوضع) حال كونه (معتل الثانى ضعفته) أى الثانى (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول فى لو وكى علمين لو وكى بالتشديد فيهما) وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى

وأجمعوا على سكون العين من يداه ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه) يتأمل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أى الفاء والعين) قال الدنوشرى هما تفسير ان للضمير المنصوب فى قوله رددتهما وصرحوا فى نحو ذلك بان ما بعد أى عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتامل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أى عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا أقوى مما قاله وهو ان الصواب فى الضمير الراجع للعطوف بأو التنويعية وجوب لمطابقة واوهنا تنويعية فكان الواجب ان يقول رددتهما وعلى تسليم انه يفرد بعدها كالتى للابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما فى الآية وأجيب بان

الضمير فى اليها عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة على الامرين كما بيناه فى حواشى الفاهى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بلا تاء لكان أحسن كما سيأتى فى عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

الياء ياء ثم أدغمت احداهما في الاخرى (وتقول في لاعلما لاء بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا نسبت اليهن قلت لوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر أن حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما في عمر وتقلب الثانية واوا والثلاثة تجتمع اليا آت وان كان واوا أبقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع (ولائى أو لاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدناها همزة من أول الامر فانه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى الا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب الى الدو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى) بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (أو كساوى) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية وبرى علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كأب وأخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من لفظه أولا فالاول كصحبي وركبي والثاني (كقومي ورهطي) ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجري) لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس في فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب الماوردي في الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له) من لفظه (كابابيلي) وعباديدي والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ كحاسني جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة باعيانهم (كأنصاري) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلابي وانماري علمين لقبيلتين وضبابي ومدائني ومعافري علما فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من بجدوهو بطن من الازد اه فاللبس حاصل اذا قيل فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه أبو بطن (وفي غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

(فصل)

(قوله كأبابيلي) قال الدنوشري صرح البيضاوي بما يدل على ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب أبابيل أي جماعات أبالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه وأقول ما صرح به البيضاوي سبقه اليه الزمخشري فقال أبابيل حزائق الواحدة ابالة وفي أمثالهم ضغث على ابالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير في تضامها بالابالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه هذا وقد سقط من خط الدنوشري بين جماعات وابالة لفظ جمع وعبارة البيضاوي جماعات جمع ابالة (قوله كالعلم) فيه نظر فان الاصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة باعيانهم يقتضي ان الانصار علم فيكون كالكلابي والانماري فليتامل (قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار الى توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ومر أنه لا يحتاج الى تاويل وان ما أول فيه غير واضح في باب الاضافة

اليه)

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول فى النسب الى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر وحمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى تمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لان حمرا اما جمع أحمر او جمع حمراء فان كان جمع أحمر رددته اليه وقلت أحمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال برد المكسر الى مفرده ولم يقل برد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك فى نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمرى بالسكون

(فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب فى الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)

وهو امرؤ القيس الكندى وليس بذى رمح فيطعننى به * (وليس بذى سيف وليس بنبال

أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل فى فعال فى غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (ومار بك بظلام للعبيد) أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار اه والمبرد يقيس هذا (أو) يصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى ابن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) أى ذى كساء (والثانى كطعم) أى ذى طعام (ولبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال)

الراجز (لست بليلى ولكنى نهر) * لأدلج الليل ولكن ابتكر

أنشده سيبويه فى كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

(فصل وما خرج) فى النسب (عما قررناه فى هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) فى الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصرى بالكسر) فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاء) نسبة الى مرو وربانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى) بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف وأنافى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فتحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة الى طى وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميتى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل ان الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتامل (قوله فى نحو تمرات وتمار) كل من تمرات وتمار جمع تمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح فى الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لانه جواب النفى (قوله ان النفى منصب على المبالغة) أى كما هو الغالب والا فقد ينسب الى أصل الفعل كقوله على لاحب لا يهتدى لمناره

أمية وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثالين أموى وبصرى فالاول كأنه منسوب الى المكبر وهو أمية والثانى كأنه منسوب الى البصر وهى حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثله بمثالين جلولى وحرورى فحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

(هذا باب الوقف)

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختبارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الانكارى ولا التذكيرى ولا الترنمى ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فى الشعر ولتمام السجع فى النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المجرد الثانى الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادى عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويتبعها الـ * ـتضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما (اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهى لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فارجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال فى المثالين (وأن يبدل ألفا بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كأينا) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكف (ووينها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين شبيه الالف من حيث ان اللين فى الالف تقاربه الغنة فى التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء فى أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها ويبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتان على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور والمنون وجب اثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هى المبدلة من التنوين نظير الالف فى رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثانى ان الالف بدل من التنوين فى الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى والقول الثالث انها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى

(باب الوقف)

ألا يا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلى ألا ويا اسجدوا ومعناه انه اذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لانها كلمة استفتاح ثم على يا لانها حرف نداء ثم على اسجدوا لانه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف عليها فى الاختيار لا يقال كان ينبغى ان يقول ولا الاضطرارى لانا نقول هذا خاص بالقراء لان الكلام اما ان يتم أولا فان تم كان اختياريا والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الانكارى هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ما قبلها ان لم يكن منونا نحو أعمرو وأعمراه واحذ ميه لمن قال جاءنى عمرو ورأيت عمرو ومررت بحذام وان كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكيرى هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامى وقوله ولا الترنمى هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر فى بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) الوحذف

عمرو والكسائى وابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفى الالف الموقوف عليها اللغات أشهرها أن تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء أبين من الالف وهى لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو أبين من الياء وهى لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهى أبين الحروف كلها واوهى لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها فى الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأشبهت اذن منون نصب * فألفا فى الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) فى شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا بالالف لكن فى حواشى مبرمان على الكتاب قال على الناس يقفون على اذن بالالف والمازنى يخالفهم ويقول هى حرف بمنزلة لن وهى بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد فى الكافية وهذه حجته وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهى الالف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ماقبلها متحركا (حذفت صلتها وهى الواو) فى المضمومة (والياء) فى المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما فى هو وهى أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثانى واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازنى نسب اليه الثانى فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهى من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال فى الوقف هو وهى بالسكون فاذا لك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بانها ساكن فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ماقبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى قال الشاطبى وفى غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا أو ياء (الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو رؤبة

(ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها فى الخط كالتنوين قاله الموضح فى الحواشى والمهمه المفازة والارجاء النواحى والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه بحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله * الى ملك أعشو الى ضوء ناره)

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار

وذكر فى التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقوله

* لست فى لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطلقا من الاول كان أخصر وأظهر لان اثباتها أولا يوهم ان كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج الى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار اليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة فى هذه المواضع مع ما ياتى قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها فى الخط (قوله واذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فاثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاءنى غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى وضربنى ويجوز جاءنى غلام ورأيت غلام ومررت بغلام وضربنى وفى المفصل والمفتاح ما يدل على ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا ان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء فى التنزيل فما آتانى الله مفتوحا وصلا محذوفا وقفا فى قراءة أبى عمرو وقولون وحفص

اثبات يائه فى ثلاث مسائل احداها ان يكون) المقرص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) فى الرفع (هذا يفى وهذا يعى) وفى الجر مررت بيفى وبيعى (بالاثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لان أصلهما يوفى ويوعى فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) فى الوقف (لكان اجحافا) بهما اذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهى (حركة عينه و) عينه (هى الهمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض (ولم يجز حذف الياء) وهى لامه (فى الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفى * نحو مر لزوم ردا لياء افتفى * المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا انتا سمعنا منادیا أو غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقى) فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها اتحصنت فى الاول بالف التنوين وفى الثانى بال (فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات يائه) فى الوقف لانها كانت ثابتة فى الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الارجح) من الوجهين مختلف فالارجح (فى المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى ومررت بقاضى باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادى) وما عند الله (باقى ومالهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح فى غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات) للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء فى المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها فى غير المنون فى الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قلوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف يا المنقوص ذى التنوين * البيتين

(فصل وللك فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التانيث خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون) المجرد عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل) لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكأنهم

(قوله فيجب اثبات الياء فيهما) خالف فى المنصوب فى المفصل

* (فصل) *

(قوله الذى ليس هاء التانيث) تبع فى هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التانيث كان أجود لان الهاء انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلب ألف الصرف الى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك فى الوقف على تاء التانيث

لما رأوها بغير تعريف ظنوها هادا لا (و يتعين ذلك) السكون (فى الوقف على تاء التأنيث) اذ لا يتأتى فيها الاوجه الباقية (و) الوجه (الثانى ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردى (و) لا يختص بحركة بعينها بل (يجوز فى الحركات كلها) و يحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفراء فى منعه اياه) أى الروم (فى الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قواه) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه الثواء فيفضى الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدى الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون فى المفتوح والمكسور لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويه لهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض القراء فى الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتى (و) الاشمام (حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو و بعض الكوفيين يسمى الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام (فانما يدركه البصير دون الاعمى) وعلامة الاشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك فى الوصل وأسكن فى الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) فى اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجئ التضعيف فى محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهى) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردى و (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام (ولا ياء كالقاضى ولا واو كيدعو ولا ألفا كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا ما لا يسكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ * لقد خشيت ان أرى جدبا * بالجيم والموحدة وردبان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذى كان محركا وصلا * الوجه (الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الباء (وقوله أنا ابن ماوية اذا جد النقر) * وجاءت الخيل أثافى زمر

بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف فى قائل هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى بن عبد الله المنقرى وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم بذلك الجوهرى وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ وجد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل فى اذ ما فى ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهى ان يكون ماقبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وان يكون ذلك الساكن

الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله فى اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله أعلم ان التقييد للاخراج وذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفى هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف برى تأمل (قوله وهى ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذى زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل فى الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت مثل الحريق وافق القصبا قال العينى والشاهد فى جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر فحرك فى الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف انتهى ويتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بعدها وكذا فى قوله للوصل (قوله وهى أن يكون ماقبل الآخر ساكنا) أى حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

لا يتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه فان المستثقل حريه كالواو والياء لانتقل الحركة اليه للاستثقال (وان لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي (وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له) لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله) لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا (ولا في نحو انسان ويشد) لان ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل (لان الالف) في انسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ما قبلها) في يقول (والياء المكسور ما قبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه واحترز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له (لانه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وأن لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالا بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمة) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو بيطء) من قولك مررت ببيطء (لانه مهموز) وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببيطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطأ ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطا ومررت بالبطئ والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

ما زال شيبان سديد ارهصه * حتى أتانا فرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التاني الابيات الخمسة

(قوله وأن لا يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس لذي زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا ولتاخر ما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه

(فصل)

عمرو والكسائى وابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفى الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء أبين من الالف وهى لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو أبين من الياء وهى لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهى أبين الحروف كلها وهى لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها فى الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأشبهت اذن منون نصب * فألفا فى الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) فى شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا بالالف لكن فى حواشى مبرمان على الكتاب قال على الناس يقفون على اذن بالالف والمازنى يخالفهم ويقول هى حرف بمنزلة لن وهى بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد فى الكافية وهذه حجته وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهى الالف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ماقبلها متحركا (حذفت صلتها وهى الواو) فى المضمومة (والياء) فى المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما فى هو وهى أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثانى واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازنى نسب اليه الثانى فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهى من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال فى الوقف هو وهى بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثانى فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ماقبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى قال الشاطبى وفى غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا أو ياء (الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو رؤبة

(ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها فى الخط كالتنوين قاله الموضح فى الحواشى والمهمه المفازة والارجاء النواحى والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله * الى ملك أعشو الى ضوءناره)

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار

وذكر فى التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقوله

* لست فى لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطلقا من الاول كان أخصر وأظهر لان اثباتها أولا يوهم ان كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج الى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار اليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة فى هذه المواضع مع ما ياتى قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها فى الخط (قوله واذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فاثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاءنى غلامى ورأيت غلامى وضربنى ويجوز جاءنى غلام ورأيت غلام وضربن وفى المفصل والمفتاح مايدل على ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا ان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء فى التنزيل فما آتانى الله مفتوحا وصلا محذوفا وقفا فى قراءة أبى عمرو وقولون وحفص

والله أنجاك بكفي مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو علم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة أبدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا في جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

*(فصل) *

(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهي لغة الخ) قال الدنوشري الظاهر كما يؤخذ مما ياتي ان آخر الفعل حينئذ ساكن اذ لا يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لانه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يرد هاء السكت فليتأمل وقد يقال معنى كلامه انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك ان لم يسكن

*(فصل) * ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بالحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما اذا قلنا ان لام سنة هاء على رأي الحجازيين فالهاء في يتسنه أصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنى والاصل تظنن وفي نظيره تقضى البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لاجل البناء) كما في فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من الحذف للبناء (فبهداهم اقتده) وهو أمر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في ذلك كله جائزة لا واجبة) تقول في الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لامتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون الفعل قد) دخله الحذف و(بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعى يعي فانك تقول) فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل (اذا بقي) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم (مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف) اذا أرادوا ان يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك انه يجب حذف ألفها اذا جرت) ولم تركب مع ذا المجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و) المجرورة بالمضاف نحو

(قوله وأما قول حسان على ماقام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بني عائذ بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم أولها ان تصلح فانك عائذي * وصلاح العائذي الى فساد ٣٤٥ والذي رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال الدنوشري كون ما استفهامية في قول حسان على ماقام الخ محل نظر فليتامل اه هذا وانما لم يصرح الشارح هنا بان حسانا هو الصحابي لان حسان حيث أطلق انصرف اليه اذ لا يعرف شاعر غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام الهجو كان من الادب عدم التصريح بكونه صحابيا وانما احتاج الشارح فيما ياتي لقوله الصحابي لقول المصنف الشاعر فانف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التي بها بلوغ المامول (قوله كياء المتكلم) قال اللقاني ان قلت في التمثيل بها نظر اذ كثيرا ما تكون ساكنة قلت هي مبنية على الحركة دائما باعتبار الاصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة (قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن

(مجيء م جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت ألفها اذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سالت عنه) أو عن مثل ماسالت عنه فانها موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتني أكرمتك فانها شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف ألف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذفت ألف ما الاستفهامية المجرورة و(وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجبت) الهاء (ان كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاءمه وترجحت) الهاء (ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البزي) بخلاف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وماذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم في المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ماقام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد

فضرورة وحكاه الاخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود نخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفي لها (كياء المتكلم ولدى وهو فيمن فتحهن) في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والاصل مالي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي الله تعالى عنه

اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فما ان يقال له من هوه)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتكمه فحق الهاء أثران لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاءني زيد لانه معرب) بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ أعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا) تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في نحو لا رجل) بالفتح (و يا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فيهن (لان بناءهن عارض) غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

ثابت ان الغول لقيته في بعض السكك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت ائن لم تقل شعرا على قافية واحدة لاقتلنك فقال

اذا ما ترعرع فينا الغلام * فما ان يقال له من هوه

فقالت ثن فقال

اذا لم يشد قبل شد الازار * فذلك فينا الذي لا هوه

فقالت ثلث فقال

ولي صاحب من بني الشيصبان * فطورا أقول وطورا هوه

وهو أبو مروان يارب يوم لى لا أظلله * (أرمض من تحت وأضحى من عله

فلحقت ما بنى بناء عارضا فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسى والناظم وفيه بحث مذكور فى باب الاضافة) فليراجع وأظلل وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء فى عله بدل من الواو والاصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (فى الفعل الماضى كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لانه بنى على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (فى وقوعه صفة) فى نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذى ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون فى أربعة أنواع فى اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضى وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعد وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ووصلها بغير تحريك بنا * البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل فى الكلام) المنثور بالنسبة الى عدمه (كثير فى الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فمن الاول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا فى الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر فهذا هم اقتده قل بابثبات هاء السكت فى الدرج) فيهما وأتى بالنظر فى الاول وقل فى الثانى ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثانى) وهو الشعر (قوله) وهو رؤبة كما فى الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون

لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق واعق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم فى الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقى تضعيف الباء) بحاله فى الوصل تشبيها له بالوقف فى التضعيف واليه أشار الناظم بقوله

وربما اعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما

(هذا باب الامالة)

(وهى) مصدر أملت الشئ اماله اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فان كان بعدها) أى الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينها وبين الياء (كالفتى) بامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمة وبسحر وللامالة) فائدة وحكم ومحل وأصحاب و(أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتى وأما حكمها فانه وجه جائز فلذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا أميلت ترددت بين الالف والياء والاصل فى الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردى وأما محلها فالاسماء المتمكنة

(قوله لا أظلله) أصل أظلله أظلل فيه فحذف فى ووصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتى بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى اذا برزت قال الفارسى الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لا يبنى فى الاضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فانهم (قوله المنثور) قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل الشعر لانه كلام (قوله بابقاء تاء ثلاثة) الاظهر بابدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة اليها لان فى كلامه تسمحا فى موضعين الاول قوله بابقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثانى قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها (قوله القصبا) الثابت فى أكثر النسخ بالصاد المهملة وفى بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

(باب الامالة)

(قوله من صوب) ينظر هل صوب بالباء التحتية أو التاء الفوقية

والافعال غالبا وياتى التنبيه على غير الغالب وأما اصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة و (أما الاسباب) التى تمال لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة) فى الاسماء أو الافعال (مثاله فى الاسماء الهدى والفتى) و (مثاله) فى (الافعال هدى واشترى) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذا من قول الشاطبى المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منهلا

(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) فى تكسيره (انياب لعدم التطرف) الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبى النحوى (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وان لم تكن الالف طرفا فى اللفظ (لان تاء التانيث فى تقدير الانفصال) فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما (و) السبب (الثانى كون الياء تخلفها) أى الالف (فى بعض التصاريف كالف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف (حبلى) مما كان زائدا للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو فى الافعال (فهذه) الامثلة (وشبهها تمال) لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال (كقولهم فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع) ملهيات وارطيات و (حبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيشكل قول الناظم) فى النظم وغيره (ان امالة ألف تلا فى والقمر اذا تلاها لمناسبة امالة ألف جلاها وقواه) فى شرح الكافية (وقول ابنه) فى شرح النظم (ان امالة ألف سجى لمناسبة امالة ألف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيتهما للمفعول (قلى وسجى) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى الامالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم يعتبره القراء يعنى باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما أمالوا منه ما جاوز الثلاثة فلما أمالوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز الامالة فى نحو دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (و يستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف (ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذ أو) رجوعه الى الياء (بسبب مما زجة الالف لحرف زائد) فلا يمال شئ من ذلك (فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (الى الياء فى قول هذيل اذا أضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (والثانى) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب مما زجة الالف لحرف زائد (كرجوعهما) أى ألفى عصا وقفا (اليها) أى الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لمما زجتها الياء التصغير وهى حرف زائد والمما زجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أى عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصو وقفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا جاءهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى أصله فالياء الثانية المدغم فيها هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء

ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون غير التناسب سببا آخر وفى جواب المرادى ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اه بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا باقوى السببين لكونه متفقا عليه وان كان غيره باعتبار أمر فى ذات الكلمة وهو كون الالف تنقلب ياء فى بعض التراكيب فليتامل ثم رأيت فى المرادى ان التناسب أضعف الاسباب اه ولا يخفى ما فى قول الحلبى وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون فى غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواء صريح فى انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قائلا بالتناسب لا يصحح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

لمازجتها الياء المقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد * السبب (الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤل عند اسناده الى التاء) المثناة فوق (الى قولك فلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الالف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالاول (نحو باع وكال و) الثاني نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فانك تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت (في لغة من قال مت بالكسر) في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى تاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في باقي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهذه لا تمال لانك تقول اذا أسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن أما قلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم * السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله بائية (وقد أهمله الناظم) في النظم (و) سيبويه و (الاكثرون) وذكره في التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها * السبب (الخامس وقوعها) أي الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجادت بداه) والاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت هند (بيتها) وشرطها ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضح في الحواشي * السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) * السبب (السابع وقوعها) أي الالف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) منها (اما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام (أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك و (احدهما) وهو الثاني (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة (وسراحين) بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رأيت عنبا الا على وجه شاذ (أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء غيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف واحد محرك غيرهما وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول الناظم

* فدرهماك من يمله لم يصد * السبب (الثامن من ارادة التناسب) اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقد أمالوا للتناسب بلا * داع * (وذلك اذا وقعت الالف بعد ألف في كلمتها أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد (قارنتها قد أمليتا) أي الالفان (لسبب) من الاسباب المتقدمة (فالاول) وهو الذي وقعت فيه الالف بعد ألف في كلمتها وقد أمليت الالف الاولى لسبب (كرأيت عيادا وقرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد أمليت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

(قوله لمازجتها الياء الخ) حق العبارة لمازجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لمازجتها الياء الخ (قوله فيما التحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله حادت بداه) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف بداه تخالفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخالف الياء الهاء في بعض التصاريف أي الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو وهبات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهي الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت الامالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمال أولا ومامثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحينئذ فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعم من كون الالف الممالة للتناسب بعد الكلمة التي في الالف فصل

الممالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقانى فقال أو فى كلمة معطوف على ما فى كلمتها أى وقعت الالف بعد الالف فى كلمة قارنتها أى قارنت الكلمة التى فيها الالف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر أو فى كلمة معطوفا على بعد والضمير فى قارنتها عائد على الالف ذات السبب أى وقعت الالف الممالة للتناسب فى كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لايخفى اه وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التى عاد عليها الضمير هى الممالة للتناسب لاذات السبب وليس الاستخدام بمقبول فى كل مقام

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والتاء فى المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثانى) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة فى كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما) فان رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف المماثلة لسبب اما أن تكون سابقة على الالف التى لاسبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما فى عماد افتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك المماثلة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك فى الفواصل أولا فان وقع فى الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى الفواصل فلا تمال ولذلك اذا أمالوا فتحة ذال بمحاذر لكسرة رائه لايجيزون امالة الف معها فى كلمة واحدة فكيف اذا كانا فى كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب (وهى الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو أميلت الالف فى صاعد لانحدرت بعد اصعادها ولو أميلتها فى هابط لصعدت بعد انحدارها وكلاهما شاق لكن الثانى أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجىء وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرر الذى فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها مفتوحة أو) الثانى (اتصالها بالالف اما قبلها) ولا تكون الا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم فى الاول والمتأخر فى الثانى (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا جارور أيت جارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) فى منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أى بالالف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غناثم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لايمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهى التى لايعيش لها ولد) فانه لايمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لاينزل

(قوله أو المقدرتين) أورد عليه ان شرط الامالة التى يكفها المانع أن لايكون سببها مقدارا من كسرة أو ياء ويجاب بان ذلك فى السبب الموجود فى نفس الالف لا فى الموجود بعدها كما يأتى فى كلام الشارح فى جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لافرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لاتكون مانعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضا كما وتأخرت مفصولة او يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لابد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لايضم الفصل بالحرف الواحد فى كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتأمل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لاتمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء الامتصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذى بعده ثم رأيت بعضهم قال فى قوله من المتصل نظر لان كلا من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتأمل اه وأقول قد أشار اللقانى لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذ المكسور

هـذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعله هابطا من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أى عن الالف (كونه اما متصلا) بالالف (كساخ) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاظل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الالف (بحرفين كوثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخى الاستعلاء) والمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق فى المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) كخاف فان ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فان ألفه منقلبة عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفيهما (فان السبب المقدر هنا) وهى الكسرة أو الياء (لكونه موجودا فى نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لانه) أى السبب الظاهر (اما متقدم عليها) أى على الالف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن فى نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدر فى نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما فى جاد من جد فى الامر وجواد جمع جادة وأصلهما جاددو جواددفادغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم أجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئلة * يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو مناقاسم فلا يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ اذا أدرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة ينفصل بينهما بحرف واحد نحو منافضل وبماقاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة ينفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبى (ولا يؤثر سببها) أى الامالة (الامتصلا) فى كلمة واحدة والفرق ان المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف فى كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لانفصال السبب) لان الالف فى كلمة والكسرة فى كلمة أخرى (وهذا ملخص كلام الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك (انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة) فى أتى المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة (والاستعلاء فى هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فبالاولى مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض (الثانى أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكر من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا (قال ابن عصفور فى مقربه بعد ان ذكر أسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا أن امالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعنى لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه فى الحكمين

قبل المتصل معتذر لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا (قوله أو منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء فى ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان فى كلام الشارح اشارة الى الفرق

(قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه تصريحه فى شرح الكافية بانه يقال أتى قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه فى النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان فى بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطأ فى البعض الآخر الذى يمكن تصحيحه ومانحن فيه كذلك تقليلا للخطأ ما أمكن وخطؤه فى البعض خير من خطئه فى الكل فليتامل على أن المشاحة فى المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصار الابن مالك ان أتى قاسم انما يقر أبهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقر أبهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما ٣٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

وقع فى شرح الجزولية لابى عبد الله محمد النفزى بالنون والفاء والزاى (ولولا ما فى شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (لحملت قوله فى النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين فى كلام ابن عصفور والنفزى وهما ما أميل لكسرة العارضة وما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر (لاشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (فى عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا سبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلى و) تمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وكان الكسرة فيها فى تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما فى الغار مع وجود الصاد) فى الاول (والغين) فى الثانى (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أى القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفى الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة فى ذلك كله متصلة (و بعضهم) أى العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمتصلة) فى كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الامالة فى قوله) وهو سماعة النعامى يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر

(عسى الله يغنى عن بلال ابن قادر) * بمنهمرجون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال

* (فصل * تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها أن لا تكون) الفتحة (فى حرف ولا فى اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل فى الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التى هى من أسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على للرجوع الى الياء فى نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى لاجتماع الامرين) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) فى نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة فى هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضى لها لكونها حروفا فلو سميت بشئ منها فان كانت ألفه رابعة كالا ملتها لان الالف الرابعة فى الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول فى تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردى (ويستثنى من ذلك) أى المشبه للحرف (هاء) للغائبة (ونا) للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما اما لتهم انى

قال الشهاب القاسمى معترضا على المصنف فى اعتراضه الثانى بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضى ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ لان ما فى شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن تكون ما فى النظم مخالفا لما فى شرح الكافية اه وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفزى ولكن ذلك لا يقتضى أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزى) بسكون الفاء وزاى نسبة الى نفزة قبيلة من البربر كما فى اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط فى النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه أل فلا يكون نعتا للنكرة

وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر فليحرر * (فصل) * (قوله فلو سميت الخ) قد يقال ان الالف اذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التى فى أوله والى اذا سمى به فيه سبب للامالة وقد مر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هنالك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بان شرط تاثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادى بقوله فى شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو تامل

(قوله والذى بل امالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار فى الجميع والذى فى المرادى وغيره ان ذلك انما هو فى بلى وفى لا وفى بالا نهما اللتى نابت عن الجمل دون أنى ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره انه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة ولا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتاخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتاخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متاخرا أشد فى المنع لما فى الامالة حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر فى كلام الشارح فليتامل (قوله مردود) هذا الرد مردود

بان المصنف أعنى ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشئ نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى ألفيته ان ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع انه مسطور فى شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا أبه رحمه الله

(هذا باب التصريف)

(قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الاعراب على انه معنوى اه وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم ان هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم صحة واعلالا واليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك لاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو اللاحقة فانه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسباقه ان النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أو لادراكها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

ومتى) من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (فى قولهم أفعل هذا امالا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للامالة لان الالف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شئ فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذى سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصارلها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثانى) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة فى حرف مستعل نحو من المطر او فى راء نحو بشر رأو فى غيرهما (نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قمح السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقلب المستعلى اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وانما أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة (لانهم شبهوا هاء التانيث بالفه) أى بالف التانيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى (المعنى) وهو الدلالة على التانيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجامدة والمشتقة ولا فوق فى ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى امالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا لشبهها بهاء التانيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانبارى) فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس واضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أو في أو من ووقوع الخبر مفردا أو جملة الى غير ذلك فليتأمل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ ان الصرف وكذا علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغيير لا التغير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمركبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتامل (قوله ولهذين التغيرين أحكام) قال اللقاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثاني لا حكم له وللاول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناءه قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له والا لزم ما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ماذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغيران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا) لتغييرا (لاول) المعنوي (كتغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف (و) التغيير (الثاني) اللفظي (كتغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في أقتت والحذف في قل والادغام في ردولشبه التصغير والتكسير والسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الاولى (ولهذين التغيرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله الى آخر كاينقاد جمع ناقة وحادي (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في أمري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشئ باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعني ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير في محل وامتناعه في محل آخر وجوازه في محل ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير في بنية الكلمة الواقع فيها

بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة في لواذ لحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا وايجابا اه باختصار قليل مختل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدنوشري صريحه ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتأمل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

(قوله كابراهيم واسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف فى ذلك مع انهما يثنيان ويجمعان وتقدم ان تغيير المفرد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله موضوعة وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعة وضع الاصوات وينظر هل قوله

كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جنى وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف فى الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصريف (فيما أشبهها) أى أشبه الحروف (وهى الاسماء المتوغلة فى البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهى التى لم تختلف أبنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها أشبهت الحروف فى الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجىء الحذف فى سوف والابدال فى حاحيت عيناو همزة ان هاء والحذف والابدال فى لعل والتصغير فى ذا والذى وفروعهما والابدال فى لام عسى والحذف فى عين ليس عند تاء اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أى لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين اذ لا يكون كذلك) فى الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الجر ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقد وبل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كتاء قمت) فانها موضوعة على حرف واحد (ونا من قنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) فى الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظرا الى أصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لاميهما (فى الاسماء ونحو قى زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (فى الافعال) وقس على ذلك

(فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثى كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا وأيا ما كان يلزم التنافى مع أحدهما أجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى (وغايته الخماسى كسفرجل وما بينهما) أى بين الثلاثى والخماسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذوالخمسة كالكرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة) بلغت (فى قول سيبويه) ثمانمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لا تليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها روما للاختصار بل نذكر أما كن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا وأربعا وموضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أحادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلالم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والاربعة نحو اشهيباب

لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الاصل لاقتضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أى المتصرف فلا يرد ان المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مصدر مبتدا وقول المصنف لا يليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق فى كلامه خبر عن قوله وأمثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح ان يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضى المسند الى ضمير الزبيدى (قوله قصيرى) فى الصحاح القصيرى الضلع التى تلى الشاكلة وهى الواهية فى أسفل الاضلاع والقصيرى أيضا أقصى اه واقتصر فى الصحاح ٢ على الثانى فقال القصيرى مصغرا مقصورا ضرب من الافاعى (قوله خيزلى) فى النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالجاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره فى القاموس فى مادة اخزأل مصدر (قوله أجفلى) فى القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أى لجماعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة من كل شئ (قوله عنفوان) فى القاموس عنفوان الشئ وعنفوه مشددا أوله وبهجته ٢ قوله واقتصر فى الصحاح الخ فى هذا النقل شئ فحرر اه

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري * (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ماء روى أي كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دئل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة رقم وضرب عليه بالقلم

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضي) ان تكون (اثني عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثاني يكون محركا وساكنا) فاحواله أربعة (فاذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول في أربعة احوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء وأما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأمثلتها) في الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبي السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماء ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك النفاري (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل اتبع الحاء) من الحبك (التاء من ذات) في الكسر (والاصل حبك بضمتين) فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد بالام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شئ كالرمل والماء اذا ارتمت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر (وأجاب عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بانهما) ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الاول وغالبا على الثاني (والرباعي المجرد) خمسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كحزمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم

ولا أدري وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل في رئم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك الثقل الخروج من كسر لازم الى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رده ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجاربردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجاربردي اعتبر عمله الغاري بعد تلفظه بالحاء المكسورة وابن جني اعتبر ميله الى القراءة المشهورة وأما ما رده ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لامكان

عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث ان الوعل لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرباعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعي اللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي المجرد أربعة

قوله كقطحل) ومثل قطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فانه أعجمي وأما جخدب فالرواية

وصفة كحرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطحل) بالقاف والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالا الضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شئ) من الرباعي (الا وسمع فيه الضم) من غير عكس (كجخدب وطحلب) للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الابنية (أمثلتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا لوزن الا صفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشئ التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قعثر للاسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة) في أوله (كمنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيدودم) وأصلها يدى ودمى (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الخاء

الحيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا ان علبطا مخفف من علابط والاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه لرده ويقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجندب ولو لم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعلو الماء) أي الشئ الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بانها تعلو يقتضي انه أراد الجزم الاخضر لا الوصف لانه لون قائم بالماء ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وانما فيه خرز كصرد ذكر الارانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جموع التكسير وتقدم أنا قلنا ان الصواب بضم الثاء المثلثة (قوله وشمردل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشئ التافه الحقير) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

بها أو بغيرها فينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو ندلع لبقلة والاظهر انه رباعي والنون زائدة *(فصل)*
(قوله وافعال) أي بتخفيف اللام الاولى وتثقيل الثانية ومن أمثلته اكفهر الرجل تجهم وفي الحديث اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أي غير منبسط (قوله وهو افعلل) أي بتضعيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشيء وضم جراميزه أي ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون الا مفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضي بني على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة الحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ماجاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الفاء لا تكون الا مفتوحة مع انها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي أن يقول والاصل فيهما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) في الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملي يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا اجمال لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخلاف السابق)

المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغيير مكسورهما) أي الاول والثالث (بضم ثالثه في نحو زئبر) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (وأما سرخس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (وبلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فاعجميان) لا عربيان اذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني

(فصل وينقسم الفعل الى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربج أي ذل (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كاكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) مشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثي المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال انه وزن أصلي مستدلا بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واولع بكذا وعنى بحاجتي بمعنى اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغمي على زيد واخواتها (لم تستعمل الا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ماذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير) وترك الابدال في نحو ووري (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووار فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وار فكذلك ما غير عنهما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير وأما ترك الابدال فلان الواو والثانية في ووري ليست متأصلة في الواوية لانها منقلبة عن ألف وار (وللرباعي وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتي في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول)

*(فصل *في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) لما ثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما للموزون بها من تحرك وسكون) أصليين (فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان أصلهما هيب ومل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (في) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من أصول الكلمة شئ زدت) في الميزان (لاما ثانية في) وزن (الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعلل و) زدت لاما (ثالثة في) وزن (الخماسي فقلت في) وزن (جحمرش فعللل) وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (ويبطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفيعل وفعول) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (واذكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لان الاصل) فيها (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء (و) يقال (في) وزن (استخرج) مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للالحاق أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لفا ونشرا مرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بغضروف والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أي لان الدليل دل على أن المبني للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال باصالة المبني للمفعول هنالك استدل باثقال ثلاثية لازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتي ما قاله هنا

(فصل)

في كيفية الوزن قدمه على ما بعده عكس النظم لان من فوائد الوزن معرفة الزائد من الاصلي ووجهه ما في النظم ان بالفرق بين الزائد والاصلي يتوصل الى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب المستفاد من الفاء) أي العاطفة في قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبني) لا ظهر وهما مبنيان لان البناء انما هو على المذهبين الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لا يدرى

الى مكان ويسمى القلب المكانى (أوحذف) لبعض الاصول (أتيت) أنت (بمثله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناء) بالمد ماضى ينأى (فلع لانه من نأى) والاصل نأى فحوّل اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الموحدة) والاصل الواحد فحوّل الفاء وهى الواو الى موضع اللام وهى الدال ولايمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها مطرفة أثر كسرة فصار الحادى (وتقول فى) وزن (يهب) مما حذفت فاؤه (يعل) والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطا واخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) مما حذفت لامه (فاع) والاصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنهما أفعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

*(فصل * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف ان يلزم فاصل والذى * لايلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لايلزم فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفى) كلا (التعريفين نظر أما) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لايسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد واذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الموضع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لايحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار للاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لايختص باحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لاتقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين امامع الاتصال كقتل) بالتشديد وزيادة احدى التاءين على الخلاف فى انها الاولى أو الثانية (أومع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريث للتفر ولاثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصمحمح) بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثهما فى نحو صمحمح يعنى الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثهما ورابعهما فى نحو مرمريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى صمحمح والميم الثانية فى

(قوله قاله التفتازانى فى يطا واخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الاصل والمراد باخوات يطا يدع ويذر

(فصل)

(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لايخفى لان تعريف الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتامل لان ماورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس

(قوله ومرمريث للتفر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريث بالتاء المثلثة وضبط التفر بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس ان مرمريث بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر تفر بالتاء المثناة وانما ذكر تفر بالمثلثة وقال أنه السير فى مؤخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن

مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما (وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرد) بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فاصلى) جواب وأما (واذا بنى الرباعى من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة الاثنين متحققة ولابد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كله) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (له) وهو أمر من لملت بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف مماثل للثانى) فاصل لملم على قولهم لمفاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء وردبانهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شئ وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى للثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كقضقضت وكفكفت وكبكبت اه (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون يا هول استنم اسلمنى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سالتمونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا يوم أنسه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

و ينبغى ان يعدوا الشين المعجمة فى نحو أكرمتكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه لاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما يزيد حروف المد واللين لانها أخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهجورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى قهو وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الالف بشرط ان تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون فى الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب و) ثالثة نحو (عمادو) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو برد رايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من أصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فانها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ماذكر فى الالف) وهى ان تصحب أكثر من أصلين (والثانى لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب سمسم) من الرباعى المضاعف (والثالث أن لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميمح) أى بياء التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميحح بحاءين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيد بالسكت مع انها تزاد فيه وفى غيره لانه أظهر فى غرضه من انتقاء زيادة السين التى لا تزاد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال أنه ينبغى ان يعدوا الشين فيمن قال ماذ كر ولماذ كر فى الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة (قوله فانها بدل من أصل) هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق النسر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهرى واختلف فى لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسى وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثانى أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعلول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع نحو يدحرج وهو شجر يشوك بعيد انها قاله المرادى وقال الجوهرى اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهى يقال ذهب فى اليستعوراى فى الباطل قاله الجار بردى (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهى ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم فى الاشتقاق وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهرى اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبى (ومرزجوش) لانها لم يتاخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم وفى آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفى آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفى آخره زاى وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها) أى الميم لزوما (فى الاشتقاق) وبهذا رد ابن مالك على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كلمتها باعية مؤلفة من حرفين كرم ومهما (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثانى لكفى لانه فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كنأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لان المتاخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسى كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر ام ضم فالاول (نحو حمراء و) الثانى نحو (علباء و) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلاثة أصول وفى الثالث باربعة أصول (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الالف قبلهما مسبوقة باصل واحد (وبناء وأبناء) فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبا وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف (وتزاد النون متاخرة بالشرطين) المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد متاخرة أيضا فى المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كعضنفر) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (وورنتل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العضاه وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله كجردحل) فسر الشارح فى قول الموضح وللخماسى المجرد أربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفى القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفى شرح الجمل لابن جنى انه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة فى الاول) الاظهر ان يقول فالالف

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ماذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وبهما قان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلالان وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون ماخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي بالخطاب كما يرمى بالحجارة

نون (عنبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لاساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو ضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتقوم و) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لاتاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهملها الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الاموة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال * امهتي خندف والياس أبي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلة والهاء للتكثير أو للالحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما أي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ماعلى وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النمل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو له ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا (فمردود) جواب اما (لان كلا من هاء السكت) في نحو (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها الثلا يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزتي شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطا) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون ماخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المعنى لايشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال فلم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم ترد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في استطاع ويستطيع قال المصنف ولمدع ان يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق قلم لان كلامه في موضعين آخره

كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبحن الوجوه * وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين تزاد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه

آخره للالحاق بجحرنجم والحبنطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط (وابنم) هو ابن والميم للمبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءى ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس (وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح (و) في (الحيط) بفتحتين راجع الى احبنطأ وهو مبني على أنها خلقت همزة فوزنه افعنلأ وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو فعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة (و) في (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودملص ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان اصالة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و) في (الملك) راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) في (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع الى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) في (الطاعة) راجع الى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة لسين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قولهم حظلت الابل اذا أذاها أكل الحنظل) راجع الى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نون نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين * فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة * قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على لجام بان ألفه زائدة وكذا واو نوروز وياء ابراهيم كقولهم لجم ونوارز وأبارهة (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتاءى) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة (وتخيب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا في وادي تخيب أي باطل قاله الكسائي (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء أيطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عفنقس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

ليس كذلك اه ووجه السؤال ان الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتامله (قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بان العوض من الشئ انما هو اذا كان معدوما والفتحة ههنا موجودة نقلت من العين الى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض وأجيب بانه انما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب الحركة بالكلية وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الى الطاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف اذا سكن ما بعده نحو أطع في الامر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام (قوله اتباع لضم النون صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الاتيان بقيل أنه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان لا يستدل

على زيادة تائه بدليل آخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زائدة (قوله عفنقس) لم يذكره في الصحاح وانما فيه في مادة عفقس بالفاء ثم القاف والعفنقس العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما يأتي

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ماذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلال وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون ماخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي بالخطاب كما يرمى بالحجارة

نون (عنبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلن كعدبس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتقوم و) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما الا تاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهملها الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الاموسة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال * امهتي خندف والياس أبي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلة والهاء للتكثير أو للالحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما أي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ماعلى وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النمل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو له ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا (فمردود) جواب اما (لان كلا من هاء السكت) في نحو (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها الثلاثي يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزتي شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطا) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

حينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون ماخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المعنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال فلم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في استطاع ويستطيع قال المصنف ولمدع ان يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق قلم لان كلامه في موضعين آخره

كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيها هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبحن الوجوه * وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين فحذفت اللام وأسكن الثانى وجى بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هى واو وذلك فى ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هى ياء وذلك فى اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هى هاء وذلك فى است وبعضها من حذف متوهم وذلك فى امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك فى أيمن (وينبغى أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وأيم لغة فى أيمن فان قالوا) فى ايم (هى أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فاكان جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة فى ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول وأم لغة فى أل عند طيئ فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون فى الرجل أم رجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت فى التصغير فهى همزة قطع والا فهى همزة وصل وانما تركوا أل الموصولة للخلاف فى اسميتها ولشبهها بأل المعرفة صورة * (مسئلة) * اختلف فى أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسى واختاره الشلوبين والثانى مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك فى كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما فى اضرب واذهب وانما ضمت فى نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الآخر فكسرت فى اضرب وضمت فى اخراج وامتنع ان تفتح فى اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها) فى الاسم والفعل والحرف (سبع حالات الاولى (وجوب الفتح فى المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم فى نحو اغزلى واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفى امر الثلاثى المضموم العين فى الاصل نحو اقتل اكتب) كراهية للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما فى اصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا (قاله ابن الناظم) فى الشرح تبعا لابيه فى الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزى جاز فى الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغى العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا (وفى تكملة أبى على) الفارسى

بابدال الهمزة الساكنة من جنس ما قبلها فجاز اعلال لفظ امرئ باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان الاعلال يانس بالاعلال والضمير المنصوب فى اعلوه عائد الى امرئ والاشارة فى قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر ورود ذلك على الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم فى فسحة ان شاء نطق بامرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء فليتامل

(انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيها على الضم الاصلى (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفى التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعنى فى اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعنى اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والا فلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر فى ايمن وايم) ثقل الخروج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم فى كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام فى نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم فى اختور وانقود والكسرة والاشمام فى اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الاسماء العشرة والمصادر والافعال (و) الكسر (هو الاصل * مسئلة * لا تحذف همزة الوصل المفتوحة) فى أل وأيمن وأيم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة فى نحو أتخذناهم سخريا) فى قراءة أبى عمرو والاخوين (و) فى نحو (أستغفرت لهم) فى قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل أأتخذناهم أأستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فكسرة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة فى نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس فى المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت فى الدرج الا فى الضرورة كقوله

ألا أرى اثنين أحسن شيمة) * على حدثان الدهر منى ومن جمل

فاثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضراوى لم يذكر أبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء فى كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن أبى عمرو ان هذه ألف اجتلبت للفرق كألف اضربنان وأنه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد فى ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن فى نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف ألف اضربنان ولا فرق فى ذلك بين همزة أل وهمزة أيمن (تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أى من التسهيل (قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت) * أوأنبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أى بالمد والتسهيل (فى نحو الذكرين الآن) فى السبع

(هذا باب الابدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل وهو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الاحرف التى تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فى وكنة وهو بيت القطا فى الجبل وقنة وفى أغن أخن وفى ربع ربح وفى خطر عطر وفى جلد جضدد وفى تلعثم تلعذم وما يبدل (ابدالا شائعا لغير ادغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن أبى عمرو

(قوله فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الابدال

(قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالا نادرا) أى لغير ادغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة قد تبدل من مبدل من غير شياع وندور

غير ضرورى فى التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس آمن طى ثوب عزته وما هو ضرورى فى التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهى الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف (وخرج بقولنا شاذا) ما أبدل نادرا (نحو قولهم فى أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه فى شرح الهادى وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كأنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفى الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل ويجمع أيضا على أصلان مثل عير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اه فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه أولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كمغيربان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التى الاصل عدمها (وفى اضطجع) اذا نام على جنبه (وفى نحو على) بتشديد الياء علما (فى الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لقالوا أو يصال وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهاريز وزعم أنهم أرادوا أداهير (والطجع) بابدال اللام من الضاد (وعلج) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما فى المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما فى الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيدها خفاء (قال) النابغة

(وقفت فيها أصيلالا أسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

والمغنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبنى (وقال) منظور بن مية الاسدى فى ذئب

لما رأى ان لا دعة ولا شبع * (مال الى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والهاء عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازنى بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف اليها وهى اللام (وقال) أعرابى من البادية

(خالى عويف وأبو علج) * المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو على والعشى فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد فى شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهرى وعجعجة فى قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أى هذا راعى خرج معى اه وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال من مرج يريد فقيمى ومرى وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج يأتيك بج * أقرنهات ينزى وفرتج

يريد اللهم ان كنت قبلت حجتى فلا يزال يأتى بى شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة نخيم من شحج البغل أى صوت والاقر الابيض والنهات النهاق وينزى يحرك ووفرتج أى وفرتى وهى الشعر الى شحمة الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهدأت الصبى اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء فى هدأت وهو اسم فاعل (من أوطانه جعلته وطيأ) الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) فى النظم من التسهيل بكسر اللام والجيم من الجد وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطى بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام فى لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وطى مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه والمعنى صرف شكس موصوف انه آمن طى ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد أى الاجتهاد لان مقتضى الاجتهاد عدم أمن ما ذكر وضبط هذا الترتيب فى النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدى الى اهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لا يخفى ان هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم ان يكون ابدالها ضروريا وغير ضرورى ذلك تناقض فالاحسن قول التسهيل يجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما (قوله كأنه تصغير أصلان) أى بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كبعير وبعران كما سيأتى عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

(قوله كقولهم فى اياك هياك) وقالوا أيضا هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما فى قول امرئ القيس
وقد رابنى قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر ٣٦٨ فهناه فعال من هنو وأصلها هناو فابدلت الهاء من الواو

(زيادة على ما فى التسهيل اذ جمعها فيه فى) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه منافشة من ثلاثة أوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضى فى دائما وهو مثل أبدا قاله الموضح فى الحواشى (ثم انه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أى فى باب الابدال (عليها مع عده اياها) فيه (ووجهه) أى وجه عدم تكلمه عليها هنا (ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف فاستغنى به (وأما ابدال الهاء من غير التاء فسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) فى اياك (هياك) فى لانك قائم (لهنك قائم) فى أرقت الماء (هرقت الماء) فى أردت الشئ (هردت الشئ) فى أرحت الدابة (هرحت الدابة) فابدلوا فى الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من أقصى الحلق

* (فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (فى أربع مسائل احداها ان تتطرف احداهما) وهى لام أو زائدة للالحاق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناى وظباى وفناى فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زائد مع أنهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثانى تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثانى ان التغيير فى الآخر أولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع ان فى تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (اداوة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الاولان فلوقوعهما عينا وأما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبى) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما للحرف (وآى) جمع آية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كون عينه ياء أو واوا قولان الاول لابى على والثانى لابى الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصل وأما آى فاصله أبى بفتحتين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشاركهما فى ذلك الحكم (الالف) فانها اذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (فى نحو حمراء فان أصلها حمرى) بالف مقصورة (كسكرى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام) فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التى كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع قلبوا عينهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب فى كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادى (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لان العين لما صحت فى

* (فصل) * (قوله فى ابدال الهمزة) أى من غيرها وليس المراد انها هى المبدلة بغيرها (قوله ونحو بناء الخ) قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط فى النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر أولهما فالظباء جمع ظبى وهو الغزال وفناء المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الاكثرين) ينظر هل قال الاكثرون بذلك فى مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادى نقلا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتامل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط فى المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت فى كلام المرادى ما يدل على أنها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة اليها قياسيا نحو بير فليتامل (قوله عين) بكسر الياء قال فى الصحاح وعنت الرجل أصبته بعيني فانا عين وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر فى التمام

الفعل
فدكان قومك يحسبونك سيدا * وأخال أنك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال فى الصحاح وربما قالوا عان علينا فلان يعين عيانة أى صار لهم عينا فعان فى كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ماذكره اسم فاعل اللهم الا أن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بماذكره وقوله وجائزة مؤنثته فيه نظر بل هى مؤنثة لا مؤنثته فتامل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعد ثابتة فى جائز * أينما الريح تميلها تمل ٣٦٩ وقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف اه فان قلت لاى معنى لم يقل فى افراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة ان الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك فى نحو كساء تامل * قلت لانهما لا حظ لهما فى الحركة فلم يوجد شرط قلبهما ألفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هى بحسب الاشتقاق وأما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وأشار اليه الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد ألف مفاعل) المراد ان تقع احداهما فى موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الامام العينى فى شرح الشواهد وصدره غرك ان تقاربت أباعرى والشارح أنشد صدره حنى عظامى الخ فينظر أى الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العينى قوله وقيل

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت فى اسم الفاعل وماذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يخلو من الاعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والزاى وهو البستان وجائزة مؤنثة وهى الخشبة فى وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احداهما (مدة زائدة فى الواحد نحو) عجوز و (عجائز و) صحيفة و (صحائف) وسيأتى توجيهه (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعايش) لان المدة فى الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومناثر) بالابدال مع ان المدة فى الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابدالها همزة شبهه الاصلى بالزائد (ويشارك الواو والياء فى هذه المسئلة) وهى مسئلة الجمع (الالف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد و رسالة ورسائل) وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين أو تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد ان يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب لتكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هى حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا أصل لهن فى الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبى وأصله نيوف كهين مبنى على انه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احداهما ياء والاخرى واوا (كسيائد جمع سيد اذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وصوائد جمع صائد فابدل ما بعد ألف الجمع همزة فى الامثلة الاربعة استثقالا لتوالى ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوى

حنى عظامى وأراه ثائرى * (وكحل العينين بالعواور)

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياءين مثناة تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقى التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف فى

(٤٧ تصريح ثانى) هو كالقذى والباء فى قوله بالعواور ينظر هل هى بمعنى فى أولا فليتامل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى ان الرمد أو ماهو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط فى العين مما تتاذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا اذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته فى شرح الالفية كقول جندل بن المثنى بصف الدهر حنى عظامى وأراه ثائرى وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ثائرى قاتلى وما فى

وقال الصغانى واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجيائد وقد جاء عيائيل ثم أنشد البيت وعيائيل هو مضاف الى أسود اضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعرابى ان الصواب غيايل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجمة (قوله وغمر) بضمتين جمع غمر (قوله ولان لذلك نظيرا الخ) الاشارة فى كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الاولى نحوا وأصل كما سياتى فتامل وقوله لانه اذا التقت الياآن الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله فى سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متاصلة لواوية) قال اللقانى نعت للساكنة فقط اذ المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما ياتى بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متاصلة لواوية فتامل

حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر فى أبيات قبله (وعكسه قول الآخر وهو حكيم بن معية الربعى (فيها عيائيل أسود وغمر * فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) فى عيائيل (للاشباع مثلها فى قوله) وهو الفرزدق

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفى الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فالذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفى مصدر نوعى مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفى الدراهم تنقد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق فى اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة فى الواوين فقط ولا همزة فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فتقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال فى الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ويوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال فى أوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سياق فى بالهمز وهى فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالى ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف فى ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال فى المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة) فى أول الكلمة (والثانية اما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة لواوية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوبا لامرين أحدهما ان التضعيف فى أول الكلمة قيل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لثقلها والثانى انهم لما كانوا يجيزون البدل فى وجوه ونحوه وهى واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (ف) الصورة (الاولى نحو واصلة وواقية تقول أوأصل وأواق) كضاربة وضوارب (وأصلهما واصل وواق) بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل أواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقى

(و) الصورة (الثانية نحو الاولى انثى الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله وول ففعل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفى دورى) مبنيين للمفعول (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافى ووار فليست متاصلة الواوية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الاولى بواو مضمومة فهمزة وهى انثى الاوأل افعل) تفضيل (من وأل اذا لجأ) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم من نفى الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووى ونووى فى

المنسوب الى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها

* (فصل فى عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) * الابدال (فى بابين أحدهما باب الجمع الذى على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أى الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة فى الجمع وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا وخرج باشتراط العروض) فى الهمزة (نحو المرآة والمرائى فان الهمزة موجودة فى المفرد لان المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغيير فى الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة أصلية فى الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله

* مثل المرايا ولعاب الافطار * (وخرج باشتراط اعلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغيير الهمزة فى شئ من ذلك أيضا) وان كانت فى الجمع لفقد علة الابدال الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة فى الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أى الهمزة (ياء فى ثلاث مسائل وهى أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا فى مسئلة واحدة وهى أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) فى اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطإ (أصلها خطائئ) على زنة مفاعل (بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الابدال المتقدم (فى صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهى لام الكلمة (ياء لما سيأتى من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فاظنك بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مدارى) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهى البكر (فى المدارى والعذارى) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندى

(ويوم عقرت للعذارى مطيتى) * فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات الى العلا * (تضل المدارى فى متنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أى تغيب والمتنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهى متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فابدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة اعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائى ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال ما لامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

(قوله لان هذه الهمزة الخ) مراده انها أصلية فى الجمع لاصالتها فى المفرد وقوله وسبب الابدال عروضها فيه أى وهو مفقود فى الجمع لاصالتها فى الجمع للاصالة (قوله مثل المرايا ولعاب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة الى الهمزة فانها ليست حرف علة اللهم الا أن يكون فى عبارته تغليب أو على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتى فيما لامه صحيحة نحو مدارى وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف صحيح (قوله مستشزرات) معناه مرتفعات وروى بكسر الزاى وفتحها قاله العينى (قوله المفتوحة) قال الدنوشرى لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتامل اه

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) لو ضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما ياتى فى قضايا كان حسنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال فى قوله فيما ياتى عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدرة وما جاء على الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا ندامى فان القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامى جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٣٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامل (قوله أصلها هراو و) قال الدنوشري مراده به الاصل الثاني اذ أصلها الاول هرائو بهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكي بان أصل هرائو هرائو أو بالفين قبل الواو ولا ولى ألف الجمع المشاكل مفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زائدة في المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هرائو بل قال وذلك انا قلبنا فعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان به ان في هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده به الاصل الثاني لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قد يقال انه مكرر مع قوله أولا واعترض بانهم الخ ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أولا فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة واشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة في أوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها وسيأتي

قضايى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم أبدلت) الياء (الاولى همزة كما في صحائف) فصار قضائى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءى (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضايا بعد أربعة اعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية) وهي الراحلة (فان أصلها مطيوة فعيلة من المطاوة وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم أبدلت لواو ياء ثم أدغمت الياء فيها) أى في الياء (وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء (وجمعها مطايا أصلها مطاو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطائى بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (في الغازى والداعى) وأصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف) فصار مطائى (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءى (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال) أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء أولا نها لما أعلت في المفرد أعلت في الجمع (ومثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت في الواحد هراوة) وهي العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراو و بواوين (وذلك انا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءى (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحده (فصار هراوى بعد خمسة اعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المئينا * بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الاصل والثاني تصحيحا وتصحح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين والقياس خطايا ى وهذا أشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا

(الباب الثاني) من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة) واحدة (والذي يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل فاذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) يمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة (والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ألفا أو ياء أو واوا (من جنس حركة الاولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل أأمنت بهمزة

ان أترزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فان كان ذلك صحيحا فيتطلب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتأمل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشري ربما يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم التشديد فليتأمل ذلك اه وأقول تاملناه فرأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فاترزر به وضبط قوله فاترزر بادغام الهمزة المقلوبة تاء في تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين اترزر خطأ هو الخطأ فان تخطئة الصرفيين من أكبر الخطأ وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب أيضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم أشار الى الجواب عنه بان مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ما قبلها فتدبر (قوله كاتكل) أي من الاكل كما ياتي فتامل (قوله واذا جاز في الماضي جاز في المضارع) قد يقال ان مجيئه في الماضي المقصور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع فليتامل (قوله ان يبتدأ) احترز به عن الدرج فانه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لا في ائتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر ان ابن

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن ابدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) تعني النبي صلى الله عليه وسلم (يأمرني) اذا حضت (ان آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) ممدودة (وتاء مشددة ولا وجه له) في العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز البغداديون اترزر وائتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اترزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليترزر به رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته وسياتي (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الاعمش راوي أبي بكر صاحب عاصم (ائلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اه (و) تبدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو اوتمن) بالبناء للمفعول أصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (وأجاز الكسائي ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء ورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لا في ائتمن (وان كانت) الهمزة (الاولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية) لاجتماع المثلين وصحت (نحو سآل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال (ولآل وراس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للذنب لبائع اللؤلؤ والرؤس (وان كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأ أي) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأ أبهمزتين أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشئ الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سآل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال سفرجل منه) أي من قرأ (قرأيا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

الانباري رد اجازة الكسائي ان يبتدأ ائتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانباري في ائت لا في ائتمن (قوله لان الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبي الحسن لما سأله أبو عثمان في الفرق بينهما ان العينيين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرد ودوان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواوين وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة أو الثانية والثالثة ان أبدلت الاولى (قوله وصحت) لو قال بدله وصحتا

(فان كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ماقبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واوا الا ان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا وكانت مضمومة أبدلت واوا مطلقا) سواء انضم ماقبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة فان انفتح ماقبلها أو انضم أبدلت واوا) فيهما (وان انكسر) ماقبلها (أبدلت ياء) والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما أن يكونا في الطرف أولا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثاني تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان بني من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن) فتقول قرأ أو قرئ وقرؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئى بكسرها وقرؤى بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن بني من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة فتقول في الاول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى) وهي الكسرة (الى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول اليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل في الباقي أيضا) فتقول في بناء مثل أصبع بكسر الهمزة والباء من أم أئم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها التتصل الى ادغام المثلين اذا جتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فما وقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما في ناصية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وأرادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصار ائمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (وهو المرعى وان بني من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو) ان بني من أم (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة هو سعف المقل (فتقول أوم بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الاقسام الثلاثة وصار ذكر اوب زائدا فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الاول) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أئمم وأمم) بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني

لكان أولى فليتامل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا في ابدال المتطرفة وأما المكسورة فابدلت ياء من جنس حركتها (قوله وان لم تكن طرفا) ان لم تكن الثانية طرفا بالطريق الاولى وبذلك يندفع ماقيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا في الطرف

(فنقلوا

(قوله أوادم جمع آدم) * (فائدة) * الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بالف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبونه ذلك بالفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبني على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فتقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة في ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز في الهمزة الخ) أي وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * في ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في ٣٧٠ قوى ياء وفي يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى في الثانية فيهما كما أدغموا في قوة ومقتضى الادغام فيهما متحقق كما ان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فما وجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع أنه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد له ويمكن أن يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله والغازي) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله وما ياتي الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هنالك بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالحمل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبت لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمي دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشئ كسيته ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ في قولك قنية لانه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عمي دني دنيا وبألف الالحاق أو التانيث (قوله او تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي هو خبر هي واحترز بقوله بعد كسرة وهي اما طرف أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها اعلاية بقلب الواو ياء كما شذ في شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واوي شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واوه ياء لان أكثر المصادر الآتية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية

(فقلبوا فيهن) حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانها تجانس حركتها (وأدغموا أحد المثلين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا المسيافي (ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة ففتوحة قلبت الثانية منهما واوا الان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم أو مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن افعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء) فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل أإمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (واذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم متعديا كان المضارع أو لازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعي أممت) القوم (وأننت) من كذا (جاز في) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى) زائد في كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد في خمسة أفعال رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين

* (فصل في ابدال الياء من أختيها الالف والواو أما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في) جمع (مصباح مصابيح وفي) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في) تصغير (غلام غليم) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا محركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا والزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد (وأما ابدالها) أي الياء (من الواو ففي عشر مسائل احداها أن تقع بعد كسرة وهي اما طرف) سواء كانت في فعل مبني للفاعل أو للمفعول أو في اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفي) مبنيا للمفعول (والغازي والداعي) في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة

والحماية فحملت الشكاية على قلة ذلك في الواو والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله الا أنه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الاصل) مراده بالاصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضي ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الاصل في الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله ووقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء ما معنى سية فان لكل كلمة معنى وقد ذكرانهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديسطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من سواسواة أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء التانيث ووزنه فعاسلة قوبل الزائد بلفظه لانه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في أن أبدل من مد سواء سينا مماثلة للفاء في عشيشة تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شينا مماثلة للعين ووزنه عشيشة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن برى (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابي فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الى المشبه على حد لجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسابينهم الظربان أي تقاطعوا لانها اذا غاست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يفسو بعد في جحر الضب فيسد رمن خبث رائحته فتاكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعاعلة) أي سواء قلنا سواسوة وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا الاجمع مقتو اسم فاعل لانه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح ايضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير مذكور وعبارته القتو والقتام مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التميمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وتفتح الواو وغير مصروفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث ان قوله والمقتوون وجدر سوما بواوين وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرده مقتويا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء وبالواو والياء المشددة آخره والا قبل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وتريقية (في تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اى مستوون فيه فكأنه جمع مستو بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كل منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرابي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعاعلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمريس واذ تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن برى سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعلة كشوشاة لا فعلاة لندور رباب سلس ولا فوعلة لندور رباب كوكب ولا فعفلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعاعلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بتاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

مفرده مقتى مخففا والاقيل مقتون كالاعلون ولا جائز ان يكون مفرد مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين وتعين ان يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتووا عل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو ويفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف فى منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة واحدة وهى الوصفية اللهم الا أن يقال هو مبنى على مذهب أبى على الفارسى القائل ان مطلق الزيادة فى آخر الاسم اذا انضمت الى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبرى فى شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأى أبى على الفارسى فى اعتبار مطلق الزائد وصرفه فى قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافى قوله بعد ذلك وهى للواحد الخ فانه صريح فى اشتراكه بين ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختاروا اختير واصطفى وان أراد به ان افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قد يابى ذلك (قوله متى كنا لاهلك مقتوينا) فى الصحاح بدل أهلك أملك وصدر البيت * تهددنا فاوعدنا رويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاملك مقتوينا * فانه صريح فى انه جمع مقتوى بيم ٣٧٧ مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة

بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال * متى كنا لاهلك مقتوينا * أى خداما وقال

انى امرؤ من بنى جذيمة لا * أحسن قتو الملوك والحفد

أى خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال فى المحكم قال أبو على أخبرنى أبو بكر عن أبى العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا أخبرنى به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اه أوقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا أو الممدودة كان تبنى من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الالف والنون الزائدتين) المضارعتين لافى التانيث (كقولك مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لان ألفى التانيث وما ضارعهما فى حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (ويكون قبلهما كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثى (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثى المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما أعلت فى أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فى المداعلت فى المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فى الاعلال ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسوالك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية و) بخلاف (نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا) بالجيم فان لواذا وجوارا

فواو فيهما مشددة للنسب وهو منسوب الى مقتى كمغزى كما فى الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز ان يكون أيضا مقتوينا فى قول الشاعر ليس جمعه مفردا وانما هو مقتوين الذى يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح فى مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة

(٤٨ تصريح نى) وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلى وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتاويل فيما سبق فليتامل ذلك (قوله وقال انى امرؤ الخ) فى الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخبب والحفد الخدمة فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشبه الاعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت اقتو وقتوا ومقتى أى خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر

انى امرؤ من بنى فزارة لا * أحسن قتو الملوك والخببا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية للتى لا تفى غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاملك مقتوينا * قال أبو عبيدة قال رجل من بنى الحرماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بالاعلام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعرى والاشعرين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعرى واضح فى مقتوى لا فى مقتوين فليتامل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكانه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتامل وقوله عودا احترز به عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذى هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى اعلالان وذلك انها لو قلبت فى المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبت

الالف الاخيرة همزة على القاعدة فى اجتماع ألفين فيكون اجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) فى بعض النسخ زاح رواحا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب فى الشافية لم يشترط فى قلب الواو فى المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ما قبلها فى المصادر لا فى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا وديناقيما لاعلال أفعالها بقلب الواو وفيها ألفا وحال حولا أى تغير كالعود فى شذوذه والقياس حيلا وعيدا اه وخرج بقوله لاعلال أفعالها نحو لواذا لان فعله لاوذ وهو لم يعل فتامل ٣٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جىء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله ويخاطن) هكذا

وجد بالواو فى أوله فان ثبت فتكون زيادتها خزما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الاعلال فى ديار ونحوه وضعف فى كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذى فى الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكرة البئر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغى ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة

وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أى فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة) وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جنى

* ويخلطن بالتانس النوارا *

قال فى شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة) أى منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناه تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها ألفا فى الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد (وأما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العين المهملة (للمسن من الابل) وهو الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان بخفة النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) فى جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قال الواثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم انما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى (وتصحح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافى فى استفادتنا اياه من الضم (قوله وأما شبيهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بثم زاده تاكيد الدفع توهم ان ثم مستعملة فى غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بثيرا لاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقى (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والافالكثير بخلافه

(قوله وفى شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدى نفعا لان الواو فى المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدى لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت فى الجمع لان الابدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

تبين لى ان القماءة ذلة * (وان اعزات الرجال طيالها)

بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالى وفى شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته فى الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهى من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون الا فى العراب الخاص (الجياد) جمع جواد وهو الذى يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة فى الواحد (وقيل) الجياد فى الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصح ان تحركت فى الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أى الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (و) الثانى كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) فى جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهى الواو والاصل روا وجوا وأبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا فى الخلاصة ولا) فى (غيرها من كتب الناظم فتامله) بل كلامه فى الخلاصة فى دعوى القياس وفى نقل السماع يخالف كلامه فى التسهيل أما فى دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب فى كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفى التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء فى القياس لانه لم يستثنه وأما فى نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب فى كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل فى التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال فى شرح الكافية ونمه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون فى غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقواد أو أطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) لواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هى فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت فى فعل أو اسم (تقول) فى الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول فى اسم المفعول) من

الشرط اعلال العين فى المفرد أعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب فى الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها فى المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أى من ابدال الواو ياء مع تحركها فى المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أى من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه اعلال الواو فى جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو أعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت فى الواحد وأنت خبير بان اللام اعلت فى الجمع وأما المفرد فهى معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أى الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتامل

(قوله وصحت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقانى ينبغى أن يستثنى من هذا الام مفعول الذى ماضيه على فعل بفتح العين كمغزو ومدعو فانه يجب فيها التصحيح على ما سيأتى فى المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة فى ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة الثامنة داخلة فى المسئلة

الالف الاخيرة همزة على القاعدة فى اجتماع ألفين فيكون اجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) فى بعض النسخ زاج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب فى الشافية لم يشترط فى قلب الواو فى المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ما قبلها فى المصادر لا فى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا ودينا قيما لاعلال أفعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أى تغير كالعود فى شذوذه والقياس حيلا وعيدا اه وخرج بقوله لاعلال أفعالها نحو لواذا لان فعله لاوذ وهو لم يعل فتامل ٣٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جىء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله ويخاطن) هكذا

وجد بالواو فى أوله فان ثبت فتكون زيادتها خزما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الاعلال فى ديار ونحوه وضعف فى كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واويه جماعة لكن الذى فى الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكرة البئر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغى ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافى فى استفادتنا اياه من الضم (قوله وأما شبيهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بثم زاده تاكيد الدفع توهم ان ثم مستعملة فى غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بثيرا لاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقى (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والا فالكثير بخلافه

وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راج رواجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لانقلاب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أى فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة) وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جنى

* ويخاطن بالتانس النوارا *

قال فى شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة) أى منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناه تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودومة وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها ألفا فى الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد (وأما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العسين المهملة (للمسن من الابل) وهو الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان بخفة النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) فى جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم انما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى (وتصحح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدي نفعا لان الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدى لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لان الابدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

تبين لي ان القماءة ذلة * (وان اعزات الرجال طيالها)

بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاقه في الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الري أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جوّ) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعهما (رواء وجواء) كرحال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل روا ي وجوا وأبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في (غيرها من كتب الناظم فتامله) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون في غير فعل نحو انقاد انقيادا والاصل انقواد أو أطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو روا وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) لواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

الشرط اعلال العين في المفرد أعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب في الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أي من ابدال الواو ياء مع تحركها في المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه اعلال الواو في جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو اعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خبير بان اللام اعلت في الجمع وأما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتامل

(قوله وصحت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا الام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كمغزو ومدعو فانه يجب فيها التصحيح على ما سيأتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة الثامنة داخلة في المسئلة

(قوله نحو ضيون) و ينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا فى شرح الشافية والياء فى ضيون زائدة والواو أصلية لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتامل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقلب ويدغم و ينظر ما معنى قول الجوهرى وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لى وسيد وميت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء فى حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا فى شرح الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واو او ظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متاصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لفظا فقه لقول الشافية وبعض شروحها ونهو اعن المنكر مبالغة ناه فانه ظاهر فى انه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال الدنوشرى انما قيد بقوله بكسر العين حتى يأتى جعل الاسم على الفعل فى ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقانى فانه قال قال انما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام و ينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقانى ان قلت ودلو فهل قلى الشئ على انا ركالحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كمغزو ومقلى كمرمى قلت فى الصحاح انك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلى وقلونه فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفى) فيه احدى الجموع الستة التى جمعها ابن مالك فى قوله

جمع القفا أقف اقفاء واقفية * مع القفى قفين واختمن بقفى

و ينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية و يذكر وقد يمد

القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك فى شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أى الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور والذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهرى (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعل لانهم يقولون اذا كانوا فى يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أى كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبح (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال فى الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (واطرد فى تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحية) وأساود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول فى تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جىء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترز بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب فى مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذى ماضيه على فعل بكسر العين) سواء فى ذلك المتعدى واللازم فالاول (نحو رضيه فهو مرضى و) الثانى نحو (قوى على زيد فهو مقوى) والاصل فيهما مرضو ومقوو بواوين بعد العين أولهما واو ومفعول وثانيهما الامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذا الحرف الذى قبل الآخر مكسور فصارا مرضويا ومقوويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله فى التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثى

وقد علمت عرسى مليكة انتى * (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الاجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصى وقفا وقفى

(قوله قالوا أبو) وأنشد القنائي يمدح الكسائي أبى الذم أخلاق الكسائي وانتمت * به المجد اخلاق الابوّ السوابق (قوله عتيا الشيخ عتيا) قال اللقاني لعله عسى الشيخ عسيا في شرح الشافية للحاربردي وعسى الشيخ ٣٨٣ يعسو عسيا اذا كبر وولى اه ولا يخفى

ودلوو دلى) والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابي (ونحوّ) بحاء مهملة (جمع النحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة (ونجوّ بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها أبو وو وأخو وو ونحو وو ونجو وو وبهو وبواوين أدغمت أولاهما في الثانية (فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا يريدون علوا في الارض وتقول غما المال غموا اذا زاد (وسما زيد سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين أدغمت أولاهما في الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال طى (نحو عتا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقاتله قسيا) والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذاو جهين جا المفعول من * ذي الواو لام جمع أو فرد يعن

الا أن الاعلال في الجمع أولى لثقله والتصحيح في المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا لفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينهما واو ووأصلهما صووم ونوم فاجتمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين أخف من الواوين (والاكثر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم في نوم * (ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوّى وغوّى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعي شاو وغاو) اسمي فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوّى وغوّى فاعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أي العين (حينئذ) اي حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم العكلي

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرقت النيام الا كلامها)

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيام شذوذه نمى * أي روى

*(فصل *في ابدال الواو من أختيها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها) سواء أكانت في فعل أم اسم فالاول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما فتعذر ابقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها (وفي التنزيل ماووري عنهما) والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى أصلها وهو الياء فتقول نييب (واما ابدالها) أي الواو (من الياء ففي أربع مسائل احداها ان تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالاول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو

ما فيه اذ ما ذكره في شرح الشافية لا ينافي ان عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفي التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال اللقاني البهو بالباء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشري في قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارته القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للثور والجمع أبهاء وبهو وبهى والواسع من الارض ومن كل شئ وجوف الصدر أو فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع ابهاء وابه وبهى وبهى والباهي من البيوت الخالي المعطل وابهاه فبهى كعلم والبيهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو كسمو ورضي ودعا وسعى ووبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهى الاناء فرغه والخيل عطلها عن الغزو والرحل

حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعمله وبشر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة في غير جمع) لا بد ان يضم الى ذلك بعد ضمة

(قوله لان حيض) كان صوابه لان حيضا بالالف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب فى هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما فى الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف أو الاسكان (قوله وللك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء فى غزيان كظربان لوقوعها

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء فى مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله فى غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول يباع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (فى جمع ويجب فى هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (فى جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمعنى الناقة التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهى اسم فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أى ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) للتانيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمى) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرمومة) بالواو والاصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لافادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقى الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدى الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالالف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمى) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوان

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو ومثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح فى الحواشى المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لام الفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

بعد كسرة كما تقدم فى المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقلب الياء واوا أيضا فان الالف والنون حرفان موجودان حسا بعد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها فى الحشو لا فى الطرف وقد يقال أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف كما قال المرادى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وسيأتى اعطاء ما قبل الالف والنون فى غزيان حكم ما وقع آخرا محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وامارمو كعضو فهى آخر حقيقى فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أى رحمته وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا فى المفتوح وانما لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرته فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق بجعفر كتترى واقول يلزم فى تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

المثل

(قوله حكاه ابن جنى الخ) أى كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فشهور مذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جنى بعد ان قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لا شذوذ فى ريا لان قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهى انه اذا اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدى الى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا المانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على ٣٨٥ هذا وهذا كله فى رياء اسما للرائحة وأما

المثل يقال للث شرواه وشروه أى مثله حكاه ابن جنى فى شرح غريب تصريف البازلى (وفتوى) بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانهما من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما فى الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعيا من السعى (فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثى خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسى (وأما الثانى) وهو ريا من الرى (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة ريا أى مملوأة طيبا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال فى الحواشى وظهر لى بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فانى قرأت بخطه فى حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا باعجام الغين ورواه ضبطه مختلفة فقال الاصمعى يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسئلة (الرابعة ان تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا الفعلى بالضم) فى الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الاسماء) فى عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل (وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (والذى يدل على انها جارية مجرى الاسماء) الجامدة (ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) فى جمع الافضل والاكبر (الافاضل والاكابر كما يقال فى جمع أفكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء واوا والسكونها وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أى جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاى المعجمتين (أى جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا نحسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أى يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك فى مشيه اذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم فى جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) فى النظم

وان يكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) فى شرحه (يجوز فى عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتنقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا

ريا من الرى ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا باعجام أوله واهماله اسم لنبى وقيل باعجام أوله اسم لموضع وقال الدنوشرى ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء فى آخره كما هو القاعدة فى الالف المجاورة للثلاثة أو يكتب بالالف لاجل الياء التى قبلها فاذا كتبت باء يجتمع يا آن فليحرر ذلك والظاهر الثانى كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم أيضا ان الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالالف وان كان أصلها ياء كراهة اجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب فى شافيته وغيره ان الالف المتجاوزة ثلاثة أحرف تكتب باء الا اذا كان ما قبلها ياء فانها تكتب ألفا كالدنيا الا فى نحو يحيى وربى علمين فانه يكتب بالياء ولو كان ما قبلها ياء فتامل (قوله

(٤٩ تصريح فى)

وأما الثانى الخ) قال الناصر اللقانى لقائل ان يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة فى اجتماع الواو والياء مع سبق احداهما وتاصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتاصل المذكورين (قوله ثم قال فى الحواشى الخ) فيه نظر أما أولا فلان سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقروءة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لانتفاء السبب ممنوع بما سبق فى قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتامل (قوله فى عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذى الخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق

(فصل) (قوله مخفف جيال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض أن يعل فى نحو جال الا ان ابن جنى قال فى المحتسب سألت أبا على فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال فى الاحمر لحمر أيجوز له ان يقول فى جيئل جيل وحال فقال لا وأومأ الى ان القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة فى لحمر فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه درلقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد ولا يصح نقاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورد الجلال السيوطى فى التاج والدرة بانه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال فى تثقيف اللسان ويقولون للولدين فى بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولد ان معا فلا يصح ان يقال توأمان ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما يأتى عن القاموس فاذا أريد التنصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع فى شرح المنهاج لابن حجر عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانى توأمين كلام غير محرر لا باس بذكره ٣٨٦ وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من المجتمعين

وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما هى لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا او أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اه واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز كجل توأم وامرأة توأمة مفرده وتثنيته توأمان فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم علمت من الفرق بين التوم بلا همزة والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هى للمهموز لا غير اه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هى صريحة فى خلافه وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثانى قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فان القاموس لم يتعرض للتثنية فى العبارة التى نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهى أعم من ان تكون لتوأم وتوأمة أو لتوم وتومة وليث شعرى كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توم وتومة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية فى باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله فى تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين فى باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو لان المهموز خلف بنقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للانثى واذا جمعا فهما توأمان وتوأم اه وقوله واذا جمعا أى اجتمعا وليس المراد اذا جمعا اصطلاحا لان توأمين مثنى لا جمع وقوله وتؤام ان كان على وزن رخال فمشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان على وزن شذقم فهو مبنى على انه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى فى كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغيرهذين المثالين لكان أحسن

بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين أحدهما ان الناظم وابنه أجازا فى فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا انقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب فى الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثانى انهم ذكروا أنثى الافعل فى باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء فى اقرار الضمة وقلب الياء واوا واذكرها الناظم فى باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى أفعل

(فصل فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء) فى الاسماء والافعال (وذلك) الابدال (مشروط بعشرة شروط) مذكورة فى النظم (الاول ان يتحركا) أى الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا فى القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثانى ان تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالة الحركة (صحتا فى جمل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مخففى جيال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسما للضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر فى بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث ان ينفتح ما قبلهما) وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسود) لان الكسرة فى الاولين والضمة فى الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل (أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة فى كلمة والواو والياء فى كلمة أخرى (و)

لان الظاهر ان وجود الالف بعدا واوو الياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالى وتيامن فلا تقلب أيضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كخف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو لا الياء (قوله وبكى) هو بياء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من الياتي (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليها غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما أسند الفعل الى واو الجماعة حذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاه يمحوه محوا ومحيا اذا أذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال

تساءل يا ابن أحمر من تراه
أعارت عينه أم لم تعارا

اما على النصب بلم أو الاصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كأنهم شبهوا المجزوم بالموقوف عليه للامر وفي قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله

لها متنان خطاتا وهو
يريد خطة تا مثل رمتا

واجاز أبو علي ان يكون ألف تعارا للتثنية كما قال

وعين لها حدرة بدرة
وشقت ما قبلها من اخر

فرد اليها ضمير الاثنين وان كان ما تقدم مفردا

(و) الشرط (الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله

ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها ساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها اندف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الافعال (وفتيان وعصوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلوي وفتوى) لسكون أول ياءي النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوي وفتوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كل تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لوجب قلبها ألفا لكنا لا نزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدها واو) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوي (ورمى وبكى) من اليائي (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أي الياء في يخشيون والواو في يمحوون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أي الالفان (لسا كنين) وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احداهما) أي الواو والياء (عينا الفعل) بكسر العين (الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عينا المصدر هذا الفعل) الذي الوصف منه على افعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر

لان ذكر احداهما كذكر الاخرى لدلالتها عليها قال الفرزدق فلو رضيت (٢) يداي بها * لكان على للقدر الخيار

فهذا عكس قوله ما فيهما وقال وكائن في العينين حب تر نقل * أوسنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين أما اذا عمت الآفة العينين فذلك عمى وأجاب بانه يكون على حدمة ملدسيفا ور محاوقولهم القمران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وأمي الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالوهية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذي يحدث في العينين فقوله عارت على حد خانت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفي انه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على انه ليس على حده وانه بناء آخر وحكى سيبويه اعور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الدنوشري ربما يشكل بنحو

(٢) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداي بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اه

نحو بياعين أولاهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحد العبادي * فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حيى وعيى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم تركوا ذلك * قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال ٣٨٨ اه وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا) ليس هذا الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق أولا حق (قوله وهي سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء احوى واما اللعس واللمى فهو سواد الشفتين فليتامل (قوله لان محل التغيير الطرف) لو قال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادي ومثل آية غاية وأصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه يثوي عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا والآية هي الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان أي شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشري مراده بان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر

(والعور) بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

وصح عين فعل وفعلا * ذا افعل كأغيد وأحولا

وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء في حكم السكون (فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الالف) في المخرج (ولهذا أعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا) أي تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل * والعين واوا وسلمت ولم تعل

(و) الشرط (التاسع أن لا تكون احداهما) أي الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال) وهو القلب ألفا (فان كانت) احداهما (كذلك) أي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال (صحت) لاولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحي والهوى والحوو لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول * (وربما عكسوا فأعلوا الاولى وصححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعكس قد يحق * (نحو آية في اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها أيية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان أصلها أيية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الاولى ألفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابئي وصامتي ففيما اجتمع فيه ياآن أولى لانه أثقل الثالث ان أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولاهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالة الاصل بالية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم آي الرابع ان أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها أيية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحي السادس ان أصلها أيية كقصبة كالاول الا انه أعلت الثانية على القياس فصار أياة

و يخالف القواعد الا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا كحياة الأمر واحد مخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكره بما آتي مع تاتيه في آيية كضاربة لانه عمل بقاعدة أخرى وهي الحذف تخفيفا (قوله ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولهما مكسور فليتامل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للثلاثة بعده والا فليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي اصلها كما مر أأمة بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين ابدال الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل كسرتها الى الهمزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الادغام

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فلعة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال و(لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما اذا قيل ان اصلها أيية بفتح الياء الاولى أو أيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بان اصلها أيية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان اصلها أيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجدا الا احدهما (و) أما على القول بان أصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (لغير موجب) لحذفها والقول الاول وهو ان أصلها أيية كنبقة سالم من ذلك (قلت ويلزم على) هذا القول (الاول) شئ آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة ايمة ياء لا ألفا فتامله) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجئ الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حي اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يعتقر فيه ذلك كما اعتقر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله

وعين ما آخره قد زيدا ما ✻ يخص الاسم واجب ان يسلما

(فلذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشئ اذا طاف به (والهيمان) مصدر

المؤدي الى ما ذكر على الاعلال ✻ فان قيل يتاتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال آمة ✻ قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتاتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول اللقاني الزائد على كلام الشارح يتاتى الاعلال بالقلب ألفا محل نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما لم يجب اعلال أئمة لعروض الحركة لان الاصل أأمة أفعلة كاحمرة فنقلت حركة الميم الاولى للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعل ذلك لانهم لو أعلوه فقلوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في ائمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله (قوله العاشر ان لا يكون عينا الخ) ظاهره انه اذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفتا أي الواو والياء في ان اراو قدمت عينا على الياء لاما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عينا على الواو

لامافانه غيرواقع ولهذا قالوا واوحيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله فى التحرك كالجولان وفى الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا فى الحيوان ولانهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حى لكن لما كرهوا ٣٩٠ اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من

شرح الشيخ زكريا مع المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضح مبنى على مذهب سيبويه والمازنى وكلام شرح الشافية مبنى على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتى وبعد فالمسئلة محتاجة الى كشف القناع عن وجهها وان شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث انه لا يقتضى ان قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح يخالفه

(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا ان صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بانه يجوز ههنا للفرق الخ) فيه نظر ظاهر فانه واجب على هذا أيضا فليتامل (قول الشاعر تضايق عنها ان توجها الابر) قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان توجها الابر فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للموالج وبيانه ان الموالج هى التى تتضايق عن ان تدخلها الابر تتضايق عن دخولها القوافى وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائد الى موالج القوافى وان توجها الابر بدل من ضمير عنها وأنث وان كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أونحوه (والصورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغانى وقال المرادى اسم ماء وخلاعنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون وألف التانيث يبعد شبهه بماهو الاصل فى الاعلال وهو الفعل (وشذ الاعلال فى ماهان وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازنى وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لاشذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا وقيل لما صح انزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صح العين فى بعض المواضع كالجولان اذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف فى آخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على اثنين نحو وعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وأتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهى كالالف والنون فى الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس

*(فصل فى ابدال التاء) المثناة فوق (من اواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء المقلبة (فى تاء الافتعال و) فى (ما تصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء المابينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو لانهما (من الوصل والوعد) واصلهما أوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت فى تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أولم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بما على اصل واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت فى تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدنى أتعدك بمثلها) * وسوف أزيد الباقيات القوارضا

اصل تتعدنى وأتعدك تو تعدنى وأو تعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء والقوارض جمع قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد

(فان القوافى يتلجن مواليا) * تضايق عنها ان توجها الابر

اصل يتلجن يو تلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء الما مر والموالج جمع

(قوله وقول الجوهرى الخ) فيه نظر فان الاقدام على تغليط الجوهرى ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب البغداديون الى ذلك فى اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهرى ليس من أرباب المذاهب لانا لانسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فاقاله الجوهرى وجه والوجه الثانى ماقاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ماذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح

موج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ذوالالين فاتا فى افتعال ابدلا * وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ماقبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعدموتسرا يتعادا ييسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما فى التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتمانا واتزر وهو المراد بقوله (وتقول فى افتعل من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولايجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وادغامها فى التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازانى (وشذ قولهم فى افتعل من الاكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية واليه أشار الناظم بقوله * وشذ فى ذى الهمزة نحو اتكلا * وجعله فى التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهى بدل من الهمزة قال الموضح فى حواشيه على التسهيل مثاله فى الواو قول بعضهم اتمن وفى الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهرى فى اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازانى (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسى وذهب بعضهم الى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهى وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم أجازوا الابدال فى ذى الهمزة وحكوا من ذلك ألفاظا وهى اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا فى جميع روايات الموطا وقد تقدم

* (فصل فى ابدال الطاء) * تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذى فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء وتسمى) هذه الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لانطباق اللسان معها عن الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وانما أبدلت تاء الافتعال أثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله * طاتا افتعال ردا ثر مطبق * (تقول فى افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولاتدغم) الصاد فى الطاء (لان الصفيرى) وهو الصاد (لايدغم الا فى صفيرى (مثله) اى لا يذهب صفيره قال المرادى واذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثانى الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا يريد أن يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الضاد فى الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه فى غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اصلح واضرب بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اضطهر) والاصل اطتهر أبدلت التاء طاء (ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين) وهما الطا آن (فى كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الاظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثانى) على القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثانى وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى بهن قوله) وهو زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان المزنى

(هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيطلم)

(قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشرى هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلى الاضراس من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلى الاضراس من الجانب الايسر فلا ينحصر الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى فليتامل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لى ان الضاد من حافة اللسان الايمن أو الايسر وأما الصاد المهملة فهى من الثنايا وطرف اللسان (قوله لايدغم الا فى صفيرى مثله) ربما أشكل بما قاله المرادى من قوله والادغام الخ فانه أدغم فى غير مثله اللهم الا أن يقال ان صفيره باق مع قلب الثانى (قوله على الاصل) مراده به انه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا فهو مرفوع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العيني يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر والا فلا رفع في هال لفظا فيكون نعته تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشري ينظر ما اعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه وأقول ضبط في النسخة المصححة كفكَ بالجر فهو معطوف على المنطق أي وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا تيم كلكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لا نفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغي أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك في قوله تثليث باء أصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بعضها وهي الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذي يجعل في الاذن هو رؤوسها الا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لانها المتعارفة في ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السب فكان اجتنابها في التعبير أولى كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير معرجين على ترتيب معتاد وربما قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملأ للاذن وأحجب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

روى فيه ظلم بتشديد المهملة ويظلم بتشديد المعجمة ويظلم بالاظهار روى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلي والمعنى ان هوماهو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا أي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا البناء للمجهول أي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم أي فيتحمل ذلك ممن سأله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجار بردي

* (فصل * في ابدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي) لاستثقال مجيء التاء بعدها (فتقول في افتعل من دان) يدين دينا (ادان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطهر) من ان اجتماع مثلين في كلمة وأولهما ساكن يوجب الادغام (ومن زجر) أي منع (ازدجر) والاصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

* (فصل في ابدال الميم * أبدلت وجوبا من الواو في فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير رد الاشياء الى أصولها (لحذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر او مضمر (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقيل) فو زيد و (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقي الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

* يصبح ظمآن وفي البحر فمه * وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثاني نحو (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقبل يا اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا في نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام * (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف

وهى الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والهاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

(هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله)

(وذلك) النقل يقع (فى أربع مسائل احداها أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع أن يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة) منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو فى الاول والكسرة على الياء فى الثانى فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف فى الاول والباء الموحدة فى الثانى وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما مجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أى الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها) أى الحركة المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهى الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو فى الاول ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وانقلبت فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

* لما كان صح نقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة وما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى لواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثانى قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدى الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لما كان صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) فى اليائى (وما أقومه وأقوم به) فى الواوى لانهم حملوه فى التصحيح على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت ألفا فيصير أباض ثم تحذف الهمزة لسكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير اباض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بسادمن السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض اواهوى بلام عللا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع فى وزنه دون زيادته أو فى زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه فى الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم فى الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (والثانى) وهو المشبه فى الزيادة دون الوزن (كأن تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء) الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام

(قوله ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ) قال اللقانى سيجىء ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) قد يقال تحركهما عارض لا يعل لاجله كما قالوا فى لتبلون (قوله لانهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما أفعل وانما افعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجاب بان افعل به حمل على ما أفعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغى للموضح ان يستثنى اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احيا وأهوى بخلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل فى ذلك بطريق الحمل على احيا وأهوى

(وبهمزة بعد اللام) القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوا وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة لواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل فى زيادته دون وزنه لان فى أولهما الياء ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء (فان أشبهه فى الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (نحو ابيض واسود) وصفتين فانهما أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل فى الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد ان أعل اذ كان فعلا) مضارعا لانه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعل أعل فى حال الفعلية ثم سمى به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثانى) وهو المباين فى الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للفعل فى كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته) وهى الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطار للكثير العطر فسوف بينهما فى التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صح ما قال) أى الناظم وابنه (للزم ان لا يعل مثال تخلئ لانه يكون مشبها التحسب فى وزنه) بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة (و) فى (زيادته) وهى التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان (لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكرا) أى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح فى مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن مفعل لاى شئ أتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو ومفعال لانهما فى الصفة سواء وقد يعتوران الشئ واحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومناسج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما أتمت لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال أبدا اه وهذه العلة مطردة فى لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تخلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال * (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام واستقوام) فانه يحمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة قبلها فتلتقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون فى المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيث (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

(قوله فالاول الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع فى وزنه دون زيادته فهو كمقام فينظر ما وجه اعلاله (قوله فانهما أشبها أكرم) صوابه اعلم لان أكرم اذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لابيض وأسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وكان ينبغى له ان يقول فلان كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو نظر كليل وما قاله الشارح موافق لما ياتى عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما انه مقصور) خبر ان على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به (قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وانما يحصل ذلك بهما لو اجتمعا وكان ذلك وجه اسقاط الموضع لذلك فليتأمل

(قوله انها تعوض الخ) هو كعدة وزنه (قوله اراء) فيه نظر ظاهر فان اراء أصله ارآء على وزن افعال بهمزة بعد الراء الساكنة وألف لينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها أثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الاولى الى الراء فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الالف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الياء التي هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا أن يكون مبنيا على ان الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح في صدر المسئلة أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم اما بالتغليب واما بغيره فليتامل (قوله لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشري ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أولامه فلينظر ونحو اري محذوف العين (قوله ولان قلب الضمة الى الكسرة) لو قال كسرة لكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة في نحو ياحسرتا فيفهم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمته كسرة فهو من الاول

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء وأجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو وحذف احدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواو مقول ومصوغ) والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مقول (و) مثال (اليائي) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم * فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لا نسلم انها علامة بل اتباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غازدون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي لان الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (*وكأنها تفاحة مطيوبة*) وكان القياس أن يقول مطيبة كمبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل بعيني أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيأ من ذوات الواو سمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس مقوود) من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومالافعال من الحذف ومن * نقل ففعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر * تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

تحذف فى أمثلة مضارعه ومثالى وصفه أعنى وصفى الفاعل والمفعول) لان حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسى (* فانه أهل لان يؤكرما *) فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهى المشار اليها بقوله

فأمر او مضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين) فى الماضى مكسورها فى المضارع (فان فاءه تحذف فى أمثلة المضارع) الاربعة (وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول) فى المضارع للغائب (يعد) والاصل يوعد حذفت فاؤه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى الياء أخواته (و) هى (نعد وتعد وأعد) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يازيد عدة) وأصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لانها فى الاصل بكسر العين فى المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثانى أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه اليه فهى (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازنى والمبرد والفارسى فعلى هذا الاشذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجىء فلما افتقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زائده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع ييئس أصله ييأس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذا كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب

ان الخليط أجدوا البين فانجردوا * (وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على ان عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتامل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة) هى غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو ورث يرث أعل بما ذكر (قوله انه مصدر) ينافى ما قاله انه اسم مصدر (قوله والمصدر الجارى عليه التوجه) كان ينبغى أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر اذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا اهـ والمتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في همت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم بضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشارح

جمع عدوة والعدوة الناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها) الى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظللت) بالادغام وفك الادغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها أما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة وأما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و (ظللن) بلا فرق ويقال ظلت أفعل بكسر الظاء ظلولا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في همت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء (نحو يقررن) بالاتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء (و) نحو (اقررن) بالاتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو في ظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل صل يصل ويصل قاله في الارتشاف (الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (ففي قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم أره منقولا * (هذا باب الادغام) *

اللائق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

حيث قال المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب وانما امتنع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فوقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله * (قوله جاز الوجهان الاولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها اذ فاء كل من الامر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولان المشهور) قال اللقاني علة ثانية يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست * (هذا باب الادغام) *

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع فى كل ادغام وهو منتقض بادغام فى حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط أو الوضع فقط الا أن يقال الواو فى كلامه بمعنى أو فالمدار على الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام فى ريا لانه لا مدخل للسان فى النطق بالياء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما فى الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك ان بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد بعد والمعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم فى هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف فى حرف اطلاق لغوى كما فى القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين فى حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هى لغة الا أنه لما كان ادخال الحرف فى الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتى بها للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأتى الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه منع الادغام ورداءته فى نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته فى نحو سأل (قوله لئلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا أن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة فى هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والا فى نحو فهذا قالوا وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وفى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثلين فيه ممدود وفى آخره كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثانى من كلمة أخرى اليه بخلاف آووا ونصروا والتقاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقروء وبرى ء ومقروء وبرى ء لان الاول ليس فى آخر كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المدلان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك فى كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب فى الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) الرئى براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله فى وقف حمزة) اشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام وقفا فى قوله تعالى هم أحسن أثاثا وريا اعتدادا بالعارض أو لانه من رويت ألوانهم وجلودهم أى امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبلم من الاوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين ولوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الابدال (قوله فان الادغام فى الهمزتين ردىء) مقيد بما اذا كانتا فى كلمتين فلا يشمل سأل (قوله غيرلين) احترز به عن اللين نحو سير رمضان فانه يدغم حينئذ

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما فى الآخر فيجب ادغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر ومبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحدا لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن فى آخر وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أثاثا وريا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا لازما وجب الادغام نحو أوب اصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و(يجب ادغام أول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا أحدها ان يكونا فى كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضب وطب وحب والثانى (كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وادغم فى الثانى (فان كانا) أى المثلان المتحركان (فى كلمتين) بان كان أولهما فى آخر كلمة وثانيهما فى أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا) بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى الهمزتين ردىء والثانى أن لا يلى أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان

فهذا لايجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابى عمرو الادغام فى ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثانى) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أى المثلين (كما فى ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لايجوز ادغامه لان الادغام يستدعى سكون أول المثلين والابتداء بالساكن معتذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما فى الثانى لان قبلهما مثلا آخر مدغما فى أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا يكونا فى وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما لامرأة (أو غيرهما) أى المثلين (كهيلل) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أى أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أى تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا أو على ان أحد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما (فانها) أى قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر دالهما مزيدة للالحاق (بجعفر و) أما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهى غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فان أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو (احرنجم) ولايجوز ادغام أحد المثلين فى الآخر فى شئ من الملحقات لانه يؤدى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا فى اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شئ زاد فى شئ (أو) على (فعل) بضمتين (كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد او) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهى الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهى اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهى الطريقة فى الجبل وفى هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهى الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة فى الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت المقابلة فى الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام فى الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صنف قاله المرادى وفى الصحاح يخالفه فانه قال الخششاء أصله الخشاء على فعلاء فادغم ونحو ردان من الردفانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حبيبة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هى (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أى واكفف الشر أصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من أى وهى الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من اكفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيى وعيى ولا تاءين) فوقانيتين (فى افتعل كاستروا قتتل) من الستر والقتل (وفى هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حى عن بينة) بالفك (ويقرأ ايضا من حى) بالادغام فمن أدغم

(قوله ان لا يتصدر اولهما) قال ابن مالك الا ان يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيمموا وتكادتميز وقال المرادى ويجوز الادغام أيضا فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط فى الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الادغام ويجاب همزة الوصل كما فى اضرب (قوله وفى هذه الانواع السبعة الخ) قال اللقانى سياتى ان أولى التاءين الزائدتين فى أول المضارع يجوز فيها الفك والادغام فينبغى استثناؤهما من قوله هنا وفى هذه الانواع السبعة (قوله ردان) ينظر ما (قوله حبيبة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الاناء الذى يوضع فيه الماء وفى بعض النسخ بالجيم وفى بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اللقاني احداها على ما سيجيء الامر وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل نحو اخصص أبي وا كفف الشر قلت ذكر هناك لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاما وهنا لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الا أن الحق ان الحركة لم توجب حتما الا انها أوجبت جواز الوجهين فتامل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان ابن حالك وابنه من أجل علماء الاسلام وقد ذكرا أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين اما ان يكون استندا فيه الى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق همزة وصل في أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما انهما اقدما على ما ذهب اليه بمجرد التشهي من غير استناد الى شيء يعتمدان عليه ويستندان اليه لان سوء الظن بالائمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات ان ابن مالك ٤٠٠ قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك صريحا وان ذكراه تلويحا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لانهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها اماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول ان أردت لم يخلق الله في أول المضارع اصالة فسلم ولا يرد لان الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقا فممنوع اه ولقائل ان يقول التردد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقهما مطلقا لان الفرض انها عارضة في نحو أتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس الا في ذلك فليتامل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا ان لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه والانسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري ينظر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف احدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بابقاء الدال مضمومة وينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعد القراءة صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

نظر الى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني اليائين غير لازمة نحو ان يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الاولى الى الفاء) وهي السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل ان يكون على أصله ويحتمل ان يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لان ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي مضارع الذي أصله استتر يستتر بفتح أوله لان ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفي مصدره ستارا وأصله استتارا فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (ويجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضا في ثلاث مسائل أخر * احداها أولى التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (انك اذا أدغمت) التاء الاولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فانه (لم يخلق الله) أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحوفي فان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال ألف الوصل عليه لان ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ

(قوله وكنتم تمنون) تقرأ بميم مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها (قوله وحجتهم الخ) فيه نظر لانها تعارض بالمثل

البزي في لوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما في أخراهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهي الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام) الضرير وأصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الاصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول (الاظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك ننجي المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجيي بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية وبضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل ننجي بسكونها) أي النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الاكثرون قال ابن السيد (وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول (وأسند الضمير المصدر) والتقدير نجي هو اي النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبني للمجهول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن أولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فانابة غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقر أبالفك وهو لغة أهل الحجاز والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم واردا القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف انك من نمير) * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا أدغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغض واقر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو وردوا أو ياء مخاطبة نحو وردي أو نون توكيد نحو وردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو وردده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو وردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد ولیت الالف نحو ورداوحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

فيقال التاء الاولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين بان الثانية بها حصل الثقل وبانها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتامل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لانه لا يخرج القراآت عن اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين ياء الماضي لغة شاذة لا سيما مع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فانابة غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبري من التعليل بما ذكر

(٥١ تصريح ثاني) لعروض الحركة بعروض هذه العلات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردي وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتزام الخ) قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكانه لم يقف على كلام اللقاني فانه قال ان قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها على أصلها في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقص الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فمن أي شئ استثنيت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الامر

الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وغضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال ردا القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردوغض وفروهو لبني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردوغض وفروهي لغة كعب وغيرها والاتباع لحركة الفاء نحو ردوغض وفروهذا كثير في كلامهم (والتزام الادغام في هلم لثقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذف ألفها تخفيفا ونظرا الى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التزموا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للاتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي وبمعنى اثبت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار وأجيب بان التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والاصل أحبب بالمحسنين الى الله (واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا (نحو حللت وقل ان ضللت وشددنا أسرهم) والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن

في الادغام والتزام حركة الفتح فتامله (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادي واذا اتصل به نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون أيضا وحكى عن أبي عمر وانه سمع من العرب هلمن يا نسوة بكسر الميم مشددة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولي الالف والواو نحو ردا وردوا اه وأشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر لعدم اتضاحه كليا في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المشبع وكان الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلا مع حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لامكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

واثل

(قوله نحو لححت عينه) قال فى الجمع بين العباب والمحكم اللحح فى العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا باظهار التضعيف وهو أحد الاحرف التى خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وألللت استنانه وصككت الدابة والادغام لغة فى لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها اه (قوله أى لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدى بالكتاب متعديا أولا يجوز وهل يجوز الادغام فى ألل السقاء ولححت عينه ومامعهما أولا يجوز قال فى الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به وألسقه به غيره وألصقه به غيره ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع فى انه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ فى الموق فان كان الوسخ الذى فى الموق سائلا فهو عمص لكان احسن كما لايخفى (قوله قاله فى الصحاح) الذى فى الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل ارمص (قوله أوفى ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لانه على نية نزع الخافض والتقدير فى شذوذا وفى ضرورة * فان قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أوحال * قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك فى ضرورة ويؤيده ان النصب على نزع الخافض لايصار اليه مع تيسر غيره وان كان المصنفون لايتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله فى ضرورة معطوفا على شذوذا على تقدير الحالية ايضا والتقدير وقد يفك الادغام فى غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا فى ضرورة وقال الدنوشرى قوله فى ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أولا اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا فى معنى فى شذوذ (قوله الحمد لله) لايخفى مافى حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه باساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسال الله حسن الخاتمة لى ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

وائل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الادغام فى غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه) بحاءين مهملتين أى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو عمص وان جمد فهو رمص قاله فى الصحاح (وألل السقاء) أى تغيرت رائحته وضبب البلد أى كثر ضبابه ودبب الانسان أى نبت شعره فى جبينه وصككت الفرس أى اصطككت عرقوباه وقط الشعر أى اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح (أوفى ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلى

(الحمد لله العلى الاجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تاليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

*(يقول خادم التصحيح الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد الحنفى) *
الحمد لله مفيض الانعامات الذى جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مصدر الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة ولد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغنى عن الثناء والمديح محلى الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفى الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الانيق الباهر

بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب الهمم العلية

أكبر العائلة المهدية (وشركاه) فى أوائل شهر ربيع

الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحية

تم

(فهرست الجزء الثانى من التصريح)

صحيفة		صحيفة	
٢	باب حروف الجر		الثلاثى بفعلة بالفتح الخ
٤	فصل فى ذكر معانى الحروف الجارة	٧٧	باب أبنية أسماء الفاعلين
١٨	فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية	٧٩	فصل و يأتى وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه الخ
٢١	فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء		باب أبنية اسماء المفعولين
٢٢	فصل تحذف رب و يبقى عملها الخ	٨٠	باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد
٢٣	باب الاضافة	٨١	فصل و تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث الخ
٢٥	فصل و تكون الاضافة على معنى اللام باكثر به الخ	٨٤	فصل لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الخ
٢٦	فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ	٧٦	باب التعجب
٢٩	فصل تختص الاضافة اللفظية بجواز دخول أل على المضاف فى خمس مسائل الخ	٩٠	فصل واغا يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط الخ
٣٤	فصل الغالب على الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد الخ	٩٣	فصل و يتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة الخ
٤١	فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة اذ أو اذا	٩٤	باب نعم و بئس
٤٢	فصل و يجوز فى الزمان المحمول على اذ و اذا الاعراب على الاصل و البناء الخ	٩٧	فصل و يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم و بئس الخ
	فصل مما يلزم الاضافة كلا و كلتا الخ	٩٨	فصل و كل فعل ثلاثى صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل الخ
٥٥	فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف و مضاف اليه الخ	٩٩	فصل و يقال فى المدح حبذا و فى الذم لا حبذا
٥٧	فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر الخ	١٠٠	باب افعل التفضيل
٦٠	فصل فى احكام المضاف للياء	١٠٢	فصل و لاسم التفضيل ثلاث حالات الخ
٦١	باب اعمال المصدر و اسمه	١٠٧	باب النعت
٦٥	باب اعمال اسم الفاعل	١٠٩	فصل و يجب موافقة النعت لما قبله الخ
٦٧	فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة و التكثير	١١٠	فصل و الاشياء التى ينعت بها اربعة الخ
٦٩	فصل تثنية اسم الفاعل و جمعه و تثنية أمثلة المبالغة و جمعها كمفردهن فى العمل و الشروط	١١٣	فصل واذا تعددت النعوت الخ
	فصل يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينصب به و ان يخفض باضافته	١١٦	فصل واذا تكررت النعوت لواحد الخ
٧١	باب اعمال اسم المفعول	١١٨	فصل و يجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم
٧٢	باب ابنية مصادر الثلاثى	١٢٠	باب التوكيد
٧٤	باب مصادر غير الثلاثى	١٢٤	فصل و يجوز اذا أريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع الخ
٧٧	فصل و يدل على المرة من مصدر الفعل	١٣٠	باب العطف
		١٣٤	باب عطف النسق

صحيفة	
١٣٥	فصل فى كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها
١٥٠	فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل الخ
١٥٣	فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل الخ
١٥٥	باب البدل
١٥٩	فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا يبدل المضمر من المضمر الخ
١٦١	فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله
١٦٣	فصل واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفام الخ ١٦٣ باب النداء
١٦٣	الفصل الاول فى الاحرف التى ينبه بها المنادى واحكامها
١٦٥	الفصل الثانى فى اقسام المنادى واحكامه
١٧٣	الفصل الثالث فى اقسام تابع المنادى المبنى واحكامه
١٧٧	الفصل الرابع فى المنادى المضاف للياء
١٧٩	فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء الخ
١٧٩	باب فى ذكر اسماء لازمت النداء
١٨٠	باب الاستغاثة
١٨١	باب الندبة
١٨٣	فصل واذا ندب المضاف للياء الخ
١٨٤	باب الترخيم
١٨٦	فصل والمحذوف للترخيم اما حرف الخ
١٨٨	فصل الاكثر أن ينوى المحذوف الخ
١٨٩	فصل يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام الخ
١٨٩	فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط الخ
١٩٠	باب المنصوب على الاختصاص
١٩٢	باب التحذير ١٩٥ باب الاغراء
١٩٥	باب اسماء الافعال
١٩٧	فصل اسم لفعل ضربان الخ

صحيفة	
١٩٩	فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماه الخ
٢٠٠	فصل ومانون من هذه الاسماء فهو نكرة الخ
٢٠١	باب اسماء الاصوات
٢٠٣	باب نونى التوكيد
٢٠٦	فصل فى حكم آخر الفعل المؤكد
٢٠٧	فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام
٢٠٩	باب ما لا ينصرف
٢٢٧	فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الخ
٢٢٨	فصل المتمكن المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه الخ
٢٢٩	باب اعراب الفعل
٢٣٠	فصل وينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا
٢٤٣	فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا
٢٤٥	فصل وجازم الفعل نوعان الخ
٢٤٩	فصل يشترط فى الشرط ستة أمور
٢٥١	فصل واذا نقضت الجملتان ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو الخ
٢٥٢	فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان الخ
٢٥٤	فصل فى لو ٢٦٠ فصل فى أما
٢٦٢	فصل فى لولا ولوما
٢٦٣	باب الاخبار بالذى وفروعه
٢٦٤	الفصل الاول فى بيان حقيقته
٢٦٥	الفصل الثانى فى شروط ما يخبر عنه
٢٦٧	فصل اذا رفعت صلة أل ضميرا الخ
٢٦٩	باب العدد
٢٧٠	فصل ميز الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ
٢٧٢	فصل الاعداد التى تضاف للمعدود عشرة الخ
٢٧٣	فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمة
٢٧٥	فصل ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة الخ
٢٧٦	فصل ويجوزان تصوغ من اثنين وعشرين وما بينهما اسم فاعل الخ

صحيفة	
٢٨٩	باب كنايات العدد
٢٨١	باب الحكاية
٢٨٥	باب التانيث
٢٨٦	فصل الغالب فى التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث الخ
٢٨٨	فصل لكل واحد من ألفى التانيث أوزان نادرة وأوزان مشهورة الخ
٢٩١	باب المقصور والممدود
٢٩٤	باب كيفية التثنية
٢٩٦	باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
٢٩٧	باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم
٢٩٨	فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا الخ
٢٩٩	باب جمع التكسير ٣١٧ باب التصغير
٣١٩	فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل
٣٢٠	فصل و يستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثل فعيعل وفعيعيل الخ
٣٢١	فصل وتثبت ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة الخ
٣٢١	فصل وان كان ثانى المصغر لينا منقلبا عن لين رددته الى أصله الخ
٣٢٢	فصل واذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ
٣٢٣	فصل وتصغير الترخيم الخ
٣٢٣	فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها الخ
٣٢٤	فصل التصغير من جملة التصاريف فى الاسم الخ
٣٢٧	باب النسب
٣٣١	فصل حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية الخ
٣٣٢	فصل ينسب الى صدر المركب ان كان التركيب اسناديا الخ
٣٣٢	فصل اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها الخ

صحيفة	
٣٣٦	فصل و ينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها الخ
٣٣٧	فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال
٣٣٧	فصل وما خرج عما قررناه فى هذا الباب
٣٣٨	باب الوقف
٣٤٠	فصل والكلام فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التانيث الخ*
٣٤٣	فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت
٣٤٤	فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ٣٤٦ باب الامالة
٣٥١	فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة الخ
٣٥٢	باب التصريف
٣٥٤	فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد الخ
٣٥٧	فصل وينقسم الفعل الى مجرد الخ
٣٥٨	فصل فى كيفية الوزن
٣٥٩	فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد
٣٦٤	فصل فى زيادة همزة الوصل
٣٦٦	باب الابدال
٣٦٨	فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء فى أربع مسائل الخ
٣٨١	فصل فى عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك فى بابين الخ
٣٧١	الباب الاول باب الجمع الذى على مفاعل الخ
٣٧٢	الباب الثانى باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة
٣٧٥	فصل فى ابدال الياء من أختيها الالف والواو
٣٨٣	فصل فى ابدال الواو من أختيها الالف والياء
٣٨٦	فصل فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء
٣٩٠	فصل فى ابدال التاء من الواو والياء
٣٩١	فصل فى ابدال الطاء
٣٩٢	فصل فى ابدال الدال من تاء الافتعال
٣٩٢	فصل فى ابدال الميم
٣٩٣	باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله
٣٩٥	باب الحذف ٣٩٧ باب الادغام

(تمت)

POST Graduate Library
College of Arts & Commerce.

(فهرست الجزء الاول من التصريح)

صحيفة		صحيفة	
١٧	الكلام ومايتالف منه	١٣٠	باب الموصول
٢٩	فصل يتميز الاسم عن الفعل بخمس علامات	١٤٠	فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلة
٣٩	فصل يتجلى الفعل باربع علامات	١٤٢	فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ
٤٤	فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع	١٤٧	باب المعرف بالاداة
٤٦	باب شرح المعرب والمبنى	١٥٠	فصل وقد ترد أل زائدة
٥٤	فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ	١٥٣	فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ماغلب الخ
٥٨	فصل وأنواع البناء أربعة	١٥٤	باب المبتدا والخبر
٥٩	فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ	١٥٩	فصل والخبر الجزء الذى حصلت به الفائدة
٦١	الباب الاول باب الاسماء الستة	١٦٦	فصل ويقع الخبر ظرفا
٦٤	فصل والافصح فى الهن النقص	١٦٨	فصل ولا يبتدأ بنكرة
٦٦	الباب الثانى المثنى	١٧٠	فصل وللخبر ثلاث حالات
٦٩	الباب الثالث باب جمع المذكر السالم	١٧٦	فصل وماعلم من مبتدا أو خبر جاز حذفه
٧٢	فصل وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع	١٨٢	فصل والاصح جواز تعدد الخبر
٧٧	فصل نون المثنى وماحمل عليه مكسورة الخ	١٨٣	باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
٧٩	الباب الرابع الجمع بالف وتاء مزيدتين	١٨٦	فصل وهذه الافعال فى التصرف ثلاثة أقسام الخ
٨٣	الباب الخامس مالا ينصرف	١٨٧	فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ
٨٥	الباب السادس الامثلة الخمسة	١٨٨	فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ
٨٧	الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر	١٨٩	فصل ويجوز باتفاق ان يلى هذه الافعال مغمول الخ
٨٩	فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ	١٩٠	فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة الخ
٩١	باب النكرة والمعرفة	١٩١	فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها
٩٥	فصل فى المضمر	١٩٦	فصل فى ماولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها
١٠٤	فصل القاعدة انه متى تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله	٢٠١	فصل وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس الخ
١٠٩	فصل قدمضى ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة	٢٠٣	باب أفعال المقاربة
١١٢	باب العلم	٢٠٧	فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضى الخ
١١٤	فصل ومسماه نوعان	٢٠٨	فصل وتختص عسى واخلولق وأوشك الخ
٠	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول	٢١٠	باب الاحرف الثمانية
١١٦	فصل وينقسم أيضا الى مفرد	٢١٤	فصل تتعين ان المكسورة الخ
١١٩	فصل وينقسم أيضا الى اسم وكنية ولقب	٢٢١	فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة
١٢٥	فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع	٢٢٥	فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ
١٢٥	باب أسماء الاشارة		
١٢٨	فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ		
١٢٩	فصل ويشار الى المكان القريب بهنا		

صحيفة	
٢٢٦	فصل يعطف على أسماء هذه الحروف
٢٣٠	فصل تخفف ان المكسورة ثقلها
٢٣٢	فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
٢٣٤	فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها
٢٣٥	باب لا العاملة عمل ان المشددة
٢٣٨	فصل واذا كان اسمها مفردا الخ
٢٤٠	فصل ولك في نحو لاحول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه
٢٤٣	فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد الخ
٢٤٤	فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
٢٤٦	باب الافعال الداخلة بعد اسثيفاء فاعلها على المبتدا والخبر الخ
٢٥٢	فصل لهذه الافعال ثلاثة أحكام
٢٥٨	فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين اختصارا
٢٦١	فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول الخ
٢٦٤	باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
٢٦٧	باب الفاعل
٢٨٦	باب النائب عن الفاعل
٢٩١	فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
٢٩٣	فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ
٢٩٦	باب الاشتغال
٣٠٨	باب التعدي واللزوم
٣١٣	فصل لبعض المفاعيل الاصالة في التقدم على بعض الخ
٣١٤	فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٣١٤	فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٣١٥	باب التنازع في العمل
٣١٩	فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق
٣٢٣	باب المفعول المطلق
٣٢٥	فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق الخ
٣٢٩	فصل اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي أو حالي الخ
٣٣٤	باب المفعول له
٣٣٧	باب المفعول فيه
٣٤٠	فصل وحكمه النصب وناصبه الخ
٣٤١	فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب
٣٤٢	فصل الظرف نوعان متصرف الخ
٣٤٢	باب المفعول معه
٣٤٤	فصل للاسم بعد الواو خمس حالات
٣٤٦	باب المستثنى
٣٥٤	فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه
٣٥٦	فصل واذا تكررت لا فان كان التكرار الخ
٣٦٠	فصل وأصل غير أن يوصف بها المانكرة الخ
٣٦٢	فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ
٣٦٢	فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب الخ
٣٦٣	فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان
٣٦٥	فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير
٣٦٥	باب الحال
٣٦٧	فصل للحال أربعة أوصاف
٣٧٠	فصل وأصل صاحب الحال التعريف
٣٧٨	فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات
٣٨١	فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا
٣٨٥	فصل ولشبه الحال بالخبر والنعت الخ
٣٨٧	فصل الحال ضربان مؤسسة الخ
٣٨٨	فصل يقع الحال اسما مفردا الخ
٣٩٣	فصل وقد يحذف عامل الحال جوازا الخ
	باب التمييز
٣٩٦	فصل والاسم المبهم أربعة أنواع
٣٩٧	فصل من مميز النسبة الواقع بعد ما يفيد التعجب
٣٩٨	فصل ويجوز جر التمييز بمن الخ
٤٠٠	فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما